

الكتاب المصنف

في
أحكام العترة الطاهرة

تأليف
مفتي دار الحديث الشريفة
مفتي دار الحديث الشريفة

دار الحديث الشريفة
بيروت







الحِلَّاءُ قَالَتْ نَضَائِمُ
أحكام العشرة الطاهرة

الطبعة الثانية مصححة

جميع الحقوق محفوظة

١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ

دار الأضواء

بيروت - الغبيرة - مشارف عبد الله الحاج - نهاية الترميزية

ص.ب. ٢٥٨٠ - بريقيا الغبيرة - حسكر

الجدائق والنصائح

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

المنوفى ١١٨٦ هـ

حقيقته وثبوت تعلقه ، محمد تقي الايرواني

الجزء الحادي عشر

دار الأضواء

تمت • لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الرابع

في اللواحق

والكلام يقع في هذا الباب في مقاصد : الأول - في القضاء وهو إما أن يكون عن الانسان نفسه أو عن غيره من الأموات ، فهنا مطلبان : (الأول) - في قضاء الانسان عن نفسه ما فاتته وفيه مسائل :

الأولى - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في عدم قضاء ما فات بصغر أو جنون أو حيض أو نفاس أو كفر أصلي .

ويدل على الأولين مضافا الى الإجماع حديث رفع القلم عن الصبي والمجنون (١) كما ذكره بعض الأصحاب . إلا ان فيه ان غاية ما يدل عليه سقوط الاداء ، ويمكن اتمام الاستدلال به بانه لما دل على سقوط الاداء - ومن الظاهر عدم ترتب القضاء على مجرد فوات الاداء بل لا بد له من أمر جديد على الأشهر الأظهر - فلا قضاء حينئذ لعدم الدليل عليه . وقيد شيخنا الشهيد الثاني في الروض الثاني بما اذا لم يكن سبب الجنون من فعله وإلا وجب عليه القضاء كالسكران . انتهى . وعلى الثالث

(١) اللوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات ، وسنن أبي داود ج ٤ ص ١٤١ حد الونا

والرابع ما تقدم في كتاب الطهارة .

وعلى الخامس مضافا الى الاجماع المذكور قوله سبحانه « قل للذين كفروا ... الآية » (١) والخبر وهو قوله ﷺ (٢) « الاسلام يجب - أو يهدم - ما قبله . »
وتقييد الكفر بالأصلي كما ذكرنا وقع في عبارة أصحابنا أيضاً للاحتراز عن العارض كالمرتد وسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى في المقام .

انما الخلاف في المغنى عليه اذا استوعب الاغناء جميع وقت الصلاة فقد اختلفت فيه كلمة الاصحاب لظاهر اختلاف الاخبار في هذا الباب ، فالمشهور انه لا يجب القضاء عليه ، وعن بعض الاصحاب انه يقضى آخر ايام افاقته ان افاق نهاراً او آخر ليلته ان افاق ليلاً ، وقال الصدوق في المقتنع (٣) : اعلم ان المغنى عليه يقضى جميع ما فاته من الصلوات ، وروى ليس على المغنى عليه ان يقضى إلا صلاة اليوم الذي افاق فيه واليلة التي افاق فيها ، وروى انه يقضى صلاة ثلاثة أيام ، وروى انه يقضى الصلاة التي افاق في وقتها . وهو كما ترى ظاهر في اختياره قضاء جميع ما فاته . والعجب منه (قدس سره) انه بعد أن اختار وجوب القضاء عليه لجميع ما فاته اسند الاقوال الباقية الى الرواية ولم يتعرض الى سقوط القضاء بالكلية مع انه المشهور وهو الذي تظافرت به الاخبار كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

والأظهر هو القول المشهور ، ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن ايوب بن نوح (٤) قال : « كتبت الى ابي الحسن الثالث ﷺ اسأله عن المغنى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة أم لا ؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة . »

وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله ﷺ (٥) قال : « سألت عن المريض

(١) سورة الانفال الآية ٣٩ « قل للذين كفروا ان يلتبوا بغر لهم ما قد سلف ،

(٢) الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩ وصحيح مسلم باب الايمان

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات

هل يقضى الصلاة اذا اغنى عليه ؟ قال لا إلا الصلاة التي أفاق فيها .
وعن حفص في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « يقضى الصلاة التي أفاق فيها ،
وعن علي بن مهزيار في الصحيح (٢) قال : « سألت عن المغنى عليه يوماً أو
أكثر هل يقضى ما فاتته من الصلاة أم لا ؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة ،
ورواه في الفقيه في الصحيح عن علي بن مهزيار أيضاً (٣) وزاد فيه « وكل ما غلب الله
عليه فآله أولى بالعدر » .

وعن أبي بصير في الموثق أو الصحيح أو الضعيف - بالنظر الى الخلاف في
أبي بصير - عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « سألت عن المريض يغنى عليه
ثم يفيق كيف يقضى صلاته ؟ قال يقضى الصلاة التي أدرك وقتها » .

وعن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « سألت عن رجل اغنى عليه
أياماً لم يصل ثم أفاق أبصر ما فاتته ؟ قال لا شيء عليه » .
وعن معمر بن عمر في الحسن اليه وهو مجهول (٦) قال : « سألت أبا جعفر
عليه السلام عن المريض يقضى الصلاة اذا أغنى عليه ؟ قال لا » .

وفي الصحيح الى علي بن محمد بن سليمان وهو مجهول (٧) قال : « كتبت الى
الفقيه أبي الحسن العسكري عليه السلام أسأله عن المغنى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى
ما فاتته من الصلاة أم لا ؟ فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة » .

وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري عن
أبي عبد الله عليه السلام (٨) قال : « سمعته يقول في المغنى عليه قال ما غلب الله عليه فآله
أولى بالعدر » .

وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٩) « في الرجل يغنى
عليه الأيام ؟ قال لا يعيد شيئاً من صلاته » .

وعن عبدالله بن سنان فى الصحيح أو الحسن عن أبى عبدالله عليه السلام (١) قال :
« كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء » .

وعن العلاء بن الفضيل (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يغنى
عليه يوماً الى الليل ثم يفتيق قال ان أفاق قبل غروب الشمس فعليه قضاء يومه هذا ،
فان اغنى عليه أياماً ذوات عدد فليس عليه ان يقضى إلا آخر أيامه ان أفاق قبل
غروب الشمس وإلا فليس عليه قضاء » .

وعن أبى بصير فى الموثق أو الصحيح أو الضعيف - كما تقدم - عن أبى عبدالله
عليه السلام (٣) قال : « سألت عن الرجل يغنى عليه نهاراً ثم يفتيق قبل غروب الشمس ؟
قال يصلى الظهر والعصر ، ومن الليل اذا أفاق قبل الصبح قضى صلاة الليل » .

وعن عبدالله بن محمد الحجال فى الصحيح (٤) قال « كتبت اليه جعلت فداك
روى عن أبى عبدالله عليه السلام فى المريض يغنى عليه أياماً فقال بعضهم يقضى صلاة
يومه الذى أفاق فيه ، وقال بعضهم يقضى صلاة ثلاثة أيام ويدع ما سوى ذلك ، وقال
بعضهم انه لا قضاء عليه ؟ فكاتب يقضى صلاة اليوم الذى يفتيق فيه » .

وروى الصدوق « قدس سره » فى كتاب العيون والعلل فى الصحيح عن الفضل
ابن شاذان عن الرضا عليه السلام (٥) فى حديث قال : « وكذلك كل ما غلب الله عليه مثل المنعى
عليه يغنى عليه فى يوم وليلة فلا يجب عليه قضاء الصلوات كما قال الصادق عليه السلام
كل ما غلب الله على العبد فهو اعذر له » .

وروى فى كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده على بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٦) قال : « سألت عن المريض يغنى عليه أياماً ثم
يفتيق ما عليه من قضاء ما ترك من الصلاة ؟ قال يقضى صلاة ذلك اليوم » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات
(٦) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات . وفيه وفى قرب الاسناد ص ٩٧ « يقضى
صلاة اليوم الذى أفاق فيه » .

وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (١) « قال العالم عليه السلام ليس على المريض ان يقضى الصلاة اذا اغنى عليه إلا الصلاة التي افاق في وقتها ، .
وروى الصدوق في كتاب الخصال بسنده عن موسى بن بكر (٢) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يغنى عليه اليوم واليومين والثلاثة والأربعة واكثر من ذلك كم يقضى من صلاته ؟ فقال ألا أخبرك بما يجمع لك هذا واشباهه : كل ما غلب الله عز وجل عليه من أمر فالله اعذر لعبده ، وزاد فيه غيره (٣) « ان أبا عبدالله عليه السلام قال . وهذا من الأبواب التي يفتح كل باب منها الف باب ، .
وروى في بصائر الدرجات عن احمد بن محمد مثله (٤) .
هذا ما وقفت عليه من الأخبار الدالة على القول المشهور وهي كما ترى مع كثرتها فيه واضحة الظهور .

وأما روايات المسألة الباقية فنما رواها الشيخ في الصحيح عن حفص عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « سألت عن المغنى عليه يوماً الى الليل قال يقضى صلاة يوم ، .
وعن سماعة في الموثق (٦) قال : « سألت عن المريض يغنى عليه قال : اذا جاز عليه ثلاثة أيام فليس عليه قضاء وان اغنى عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء الصلاة فيهن ، .

(١) و(٤) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٧٧

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٨ من قضاء الصلوات

(٥) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات . وليس في الوسائل ولا في التهذيب ج ١ ص ٣٣٨ في هذا الحديث « يوماً الى الليل ، وانما هو في الوافي باب صلاة المغنى عليه ، فقد نقله من التهذيب بطريقين وفيه هذا القول ، والموجود في التهذيب والوسائل انما هو احد الطريقين ولم تقف على الطريق الآخر . ولا يخفى ان الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٤٢١ يروى من طريق حفص الحديث رقم (٥) إلا انه لا يشتمل على السؤال ومورد الكلام انما هو حديث حفص للشتمل على السؤال . (٦) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات

وعن حفص بن البختري في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « المغنى عليه يقضى صلاة ثلاثة ايام » .

وعن حفص في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « يقضى المغنى عليه ما فاتته » .

وعن حفص في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « يقضى صلاة يوم ، وعن ابي بصير (٤) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام رجل اغنى عليه شهراً أيقضى شيئاً من صلاته ؟ قال يقضى منها ثلاثة ايام » .

وعن ابي كهس (٥) قال : « سمعت ابا عبدالله عليه السلام وسئل عن المغنى عليه أيقضى ما ترك من الصلاة ؟ فقال أما انا وولدى واهلى فنفعل ذلك » .

وفي الحسن أو الصحيح عن ابراهيم بن هاشم عن غير واحد عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) « انه سأل عن المغنى عليه شهراً أو اربعين ليلة قال فقال ان شئت اخبرتك بما أمر به نفسى وولدى ان تقضى كل ما فاتك » .

وفي الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « كل شئ تركته من صلاتك لمرض اغنى عليك فيه فاقضه اذا افقت » .

وفي الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٨) قال : « سألت عن الرجل يغنى عليه ثم يفيق قال يقضى ما فاتته يؤذن في الأولى ويقم في البقية » .

وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام (٩) « في المغنى عليه قال يقضى كل ما فاتته » .

وعن رفاعة في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (١٠) قال : « سألت عن المغنى عليه شهراً ما يقضى من الصلاة ؟ قال يقضيها كلها ، ان امر الصلاة شديد » .

وروى في الذكرى عن اسماعيل بن جابر (١١) قال : « سقطت عن يعبرى

فانقلبت على ام رأسى فمكثت سبع عشرة ليلة مغمى على* فسألته عن ذلك فقال اقض مع كل صلاة صلاة ، ونقل في الذكرى (١) عن ابن ادریس انه قال : « وروى انه يقضى صلاة شهر ، اقول : وهذه الرواية لم تصل إلینا .

وكيف كان فالظاهر - كما ذكره الشيخ وقبله الصدوق فی الفقیه وهو المشهور - هو حمل هذه الاخبار على الاستحباب كما يشير إليه خبر ابن کهمس ورواية منصور بن حازم الأولى وان تفاوتت مراتبه بالجميع أو الشهر أو الثلاثة أو اليوم الواحد فهي مترتبة فی الفضل والاستحباب .

قال فی الفقیه (٢) واما الاخبار التي رويت فی المغنى عليه - انه يقضى جميع ما فاتته وما روى انه يقضى صلاة شهر وما روى انه يقضى صلاة ثلاثة ايام - فهي صحيحة ولكنها على الاستحباب لا على الإيجاب والأصل انه لا قضاء عليه . انتهى .

والعجب ان هذا كلامه فی الفقیه مع انه كما تقدم من عبارة المقنع اختار وجوب قضاء جميع ما فاتته ، وهذا من نواذر الاتفاق له فی اختلاف الفتوى فی مسألة واحدة وان كان ذلك كثيراً فی كلام المجتهدين من اصحابنا (رضوان الله عليهم)

تذبيهاً

الأول - قد صرح غير واحد من اصحابنا (رضوان الله عليهم) بانه لا يلحق بالكافر الاصل من حكم بكفره من متحلل الاسلام ولا غيرهم من المخالفين ، فان الحكم في هؤلاء جميعاً هو انهم بعد الاستبصار والرجوع الى الدين الحق يجب عليهم قضاء ما فاتهم لو اخلوا بشئ من واجباته اما ما كان صحيحاً في مذهبهم فلا اعادة عليهم فيه .

اما الاول فلعنوم الأدلة الدالة على وجوب قضاء الفائت (٣) الشامل لمحل البحث ، وخروج الكافر الاصلی بدليل مختص به فيبقى ما عداه داخل تحت العموم .

(١) ص ١٣٥ وفي البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٧٦ (٢) ج ١ ص ٢٣٧

(٣) الوسائل الباب ١ من قضاء الصلوات

واما الثاني فملاخبار المستفيضة الدالة على ذلك ، ومنها ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عنه في الصحيح أو الحسن عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (١) : انها قالوا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء : الحرورية والمرجئة والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رأيه أيعيد كل صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حج أو ليس عليه اعادة شيء من ذلك ؟ قال ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد ان يؤديها لانه وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها أهل الولاية .

ومنها - ما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن ابن اذينة (٢) قال : كتب الى ابو عبدالله عليه السلام ان كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال نصبه ثم من الله عليه وعرفه هذا الامر فانه يؤجر عليه ويكتب له إلا الزكاة فانه يعيدها لانه وضعها في غير موضعها وانما موضعها أهل الولاية ، وأما الصلاة والصوم فليس عليه قضاؤها .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن بريد بن معاذية العجلي عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) في حديث قال فيه : وكل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلاله ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يؤجر عليه إلا الزكاة ... الى ان قال : وأما الصلاة والحج والصيام فليس عليه قضاء .

ومنها - ما رواه الكشي بسنده عن عمار الساباطي (٤) قال : قال سليمان بن خالد لابي عبدالله عليه السلام وانا جالس اني منذ عرفت هذا الامر أصلى في كل يوم صلاتين اقضى ما فاتني قبل معرفتي قال لا تفعل فان الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة .

أقول : ظاهر هذا الخبر عدم وجوب قضاء ما تركه حال ضلاله ، وهو

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٣٩ من مقدمة العبادات

خلاف ما صرح به الأصحاب من وجوب قضاء ما تركه كما عرفت .
 وشيخنا الشهيد في الذكرى قد نقل هذا الخبر من كتاب الرحمة عن عمار كما
 ذكرناه ثم قال : وهذا الحديث مع ندوره وضعف سنده لا ينهض خصصاً للعموم
 مع قبوله التأويل بأن يكون سليمان يقضى صلاته التي صلاها وسماها فائتة بحسب
 معتقده الآن ، لأنه اعتقد أنه بحكم من لم يصل لمخالفتها في بعض الأمور ، فيكون
 معنى قول الامام عليه السلام « من ترك ... ما تركت من شرائطها وافعالها ، وحيثئذ لا دلالة
 فيه على عدم قضاء الفائتة حقيقة في الحال الاولى . انتهى .

واستشكل العلامة في التذكرة سقوط القضاء عن من صلى منهم أو صام
 لاختلال الشرائط والاركان . والظاهر بعده لدلالة الأخبار الصحيحة كما ترى على
 خلافه ، والمستفاد من هذه الأخبار ترتب الثواب على تلك الأعمال بعد الدخول
 في الإيمان وإن كانت باطلة واقعاً تفضلاً منه سبحانه لرجوعه الى المذهب الحق ،
 وبطلانها سابقاً لا ينافي ترتب الثواب عليها أخيراً لأن الثواب هنا إنما هو تفضلي
 لا استحقاقى لتبعيته للصحة والحال أنها غير صحيحة كما عرفت .

قيل : وصحيفة الفضلاء المتقدمة تدل على عدم الفرق في الحكم المذكور بين
 من يحكم باسلامه من فرق المخالفين ومن يحكم بكفره من أهل القبلة ، لأن من جملة
 من ذكر فيها صريحاً الحرورية وهم كفار لأنهم خوارج .

اقول : هذا الخبر وامثاله إنما خرج بناء على كسر المخالفين وأنه لا فرق
 بينهم وبين الخوارج كما هو مذهب متقدمي الأصحاب وبه استفاضت الأخبار كما
 قدمنا ذكره في كتاب الطهارة ، والحكم باسلام المخالفين إنما وقع في كلام جملة من
 المتأخرين غفلة عن التعمق في الأخبار والنظر فيها بعين الفكر والاعتبار ، وسيأتي
 مزيد تحقيق للمسألة إن شاء الله تعالى في كتاب الحج .

الثاني - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو حصل الاغناء بفعل
 المكلف كشرب المسكر وشرب المرقد وجب القضاء ، استنده في الذكرى الى

الأصحاب ، واستدل عليه بأنه مسبب عن فعله . قال في المدارك : والاعتقاد في ذلك على النصوص المتضمنة لوجوب قضاء الفوائت (١) المتناولة بعمومها لهذه الصورة . وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة : واعلم ان ظاهر الادلة عدم الفرق بين أن يكون الاغماء من غير فعله أم لا ، وذكر الشهيد انه لو اغمى عليه بفعله وجب عليه القضاء واستند الى الاصحاب والحجة عليه غير واضحة . انتهى . وظاهره المخالفة في الحكم المذكور وستعرف ما فيه ان شاء الله تعالى .

قالوا : ولو اكل غذاء لم يعلم بكونه مقتضياً للاغماء فانفق انه آل الى الاغماء لم يجب عليه قضاء ما يفوته من الصلاة في حال الاغماء .

قال في المدارك : والوجه فيه اطلاق النصوص المتضمنة لسقوط القضاء عن المغنى عليه (٢) ثم قال : ولو علم بكون الغذاء موجباً للاغماء قيل وجب القضاء كتناول المسكر ، ولو شربت المرأة دواء للحيض أو لسقوط الولد فتصير نفساء لم يجب عليها القضاء للعموم وبه قطع الشهيدان ، وفرق بين ذلك وبين تناول الغذاء المقتضى للاغماء بان سقوط القضاء عنهما عزيمة لا رخصة وتخفيف بخلاف المغنى عليه . وفي هذا الفرق نظر . انتهى .

اقول وبالله سبحانه الثقة : لا ريب انه في جميع هذه الفروض المذكورة قد تعارض فيها اطلاق الاخبار الدالة على سقوط القضاء عن المغنى عليه بناء على الأشهر الأظهر واطلاق الاخبار الدالة على وجوب القضاء على من فاتته صلاة فتقييد أحد الاطلاقين بالآخر يحتاج الى مرجح ، إلا ان الظاهر من اخبار الاغماء - بالنظر الى ما دل عليه جملة منها من أن سقوط القضاء عن المغنى عليه انما هو من حيث ابتلاء الله سبحانه له بذلك المرض فهو سبحانه اعذر لعبده ، كما في صحيحة حفص بن البختري (٣) من قوله « ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر » وفي حسنة عبد الله

(١) الوسائل الباب ١ من قضاء الصلوات

(٢) الوسائل الباب ٣ من قضاء الصلوات

(٣) ص ٤ وه وه والراوى في الثانية ، ابن سنان .

ابن المغيرة وكل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء ، ونحوه في صحيحة على بن مهزيار برواية الفقيه ورواية موسى بن بكر الصريجة في أن هذا أحد القواعد الكلية والأبواب التي ينفذ منها الف باب - هو أنها أخص من أخبار القضاء ، وحيث أن فيجب تقييد إطلاق أخبار القضاء بها في هذا المقام في جميع ما ذكره من الأفراد التي تعارض فيها الإطلاق المذكوران ، فإن الجميع ظاهر كما ترى في أن سقوط القضاء عن المغنى عليه إنما هو من حيث كون الإغماء من قبله سبحانه وفعله بعده ، وحيث أن فالحاق الإغماء الحاصل من قبل المكلف به وإن كان عن جهل ليس بجديد بل حكمه حكم ما لو تعمد ذلك من وجوب القضاء .

ومن هذا التعليل الذي قد عرفت أنه من القواعد الكلية والضوابط الإلهية يفهم أيضاً وجوب القضاء على الحائض والنفساء إذا كان عروض ذلك من قبلهما بشرب الدواء وإن كان ظاهر الأصحاب خلافه عملاً بإطلاق أخبار الحيض كما ذكره السيد المذكور .

هذا ، مع أنهم صرحوا في غير مقام بأن الأحكام المودعة في الأخبار إنما تنصرف وتحمل على الأفراد الشائعة المتكررة فإنها هي التي يتبادر إليها الإطلاق دون الفروض النادرة الوقوع . وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل الخراساني المتقدم في المسألة الأولى وكلام السيد في الثانية جرياً على كلام الأصحاب في الباب . واستثنى جماعة من متأخري الأصحاب من الموجب للقضاء السكر الذي يكون الشارب غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر إليه الحاجة . وفيه ما عرفت من أن مدار الحكم في سقوط القضاء عن المغنى عليه هو كون الإغماء من قبله سبحانه ، فكل ما كان كذلك فإنه لا قضاء وما لم يكن كذلك فالواجب القضاء عملاً بإطلاق أخبار وجوب القضاء لعدم التخصيص لها ، مؤيداً ذلك بما ذكرناه من عدم انصراف إطلاق الحكم بسقوط القضاء عن المغنى عليه إلى هذه الأفراد النادرة الوقوع . والله العالم .

الثالث - قال في الذكرى - بعد أن ذكر أن بما يوجب القضاء النوم المستوعب

وشرب المرقد - ما لفظه : ولو كان النوم على خلاف العادة فالظاهر التحاقه بالاغماء وقد نبه عليه في المبسوط . انتهى .

اقول : لا يخفى ان الاخبار الواردة بوجوب قضاء النائم لما نام عنه شاملة باطلاقها لهذا الفرد المذكور فلا اعرف لاستثنائه دليلاً معتمداً .

ومن الاخبار المشار اليها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « سألته عن رجل صلى ركعتين بغير طهور أو نسي صلاة لم يصلها أو نام عنها ؟ قال يقضيها اذا ذكرها في أى ساعة ذكرها من ليل أو نهار » .

وفي الصحيح عن عبدالله بن مسكان رفعه الى ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « من نام قبل ان يصل العتمة فلم يستيقظ حتى يمضي نصف الليل فليقض صلاته وليستغفر الله » الى غير ذلك من الاخبار .

ويدل على ذلك اطلاق الاخبار الدالة على ان من فاتته فريضة بنوم أو غيره فانه يجب عليه قضاؤها وهي كثيرة :

ومنها - صحيحة حماد بن عثمان (٣) « انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن رجل فاتته شئ من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس أو عند غروبها ؟ قال فليصل حين يذكر » ، وصحيحة معاوية بن عمار (٤) قال : « سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول خمس صلوات لا تترك على حال ... الى ان قال في تعداد الخمس المذكورة : واذا نسيت فصل اذا ذكرت » .

وصحيحة زرارة أو حسنته الطويلة الواردة في ترتيب الفوائت (٥) وغيرها من الاخبار الكثيرة .

(١) الوسائل الباب ١ و ٢ من قضاء الصلوات واللفظ « سئل » وليس فيه « ركعتين »

(٢) الوسائل الباب ١٧ و ٢٩ من مواقيت الصلاة

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٩ من مواقيت الصلاة

(٥) الوسائل الباب ٩٣ من مواقيت الصلاة

ومن هنا صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بوجوب قضاء كل ما فاتهم عمداً أو سهواً بنوم أو سكر أو شرب مرقد أو ردة عن الاسلام إلا ما استثنى مما تقدم ذكره . والله العالم .

المسألة الثانية - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن من ترك الصلاة مستحلاً تركها فإن كان ممن ولد على فطرة الاسلام فإنه يقتل من غير استتابة . لأنه مرتد لانكاره ما علم ثبوته من الدين ضرورة . ومن حكم المرتد الفطري القتل وإن تاب ، إلا أن الاخبار - كما تقدم جملة منها في المقدمة الاولى من مقدمات هذا الكتاب - دلت على الكفر مطلقاً من غير قيد الاستحلال ، وقد مر تحقيق الكلام في ذلك في الموضع المشار اليه (١) وبيننا أنه لا مانع من حمل الكفر فيها على المعنى الحقيقي .

قالوا : وفي حكم استحلال الصلاة استحلال شرط يجمع عليه كالطهارة أو جزء كالركوع دون المختلف فيه كتعين الفاتحة ووجوب الطمأنينة ، وكأنهم بنوا ذلك على الفرق بين ضروري الدين وضروري المذهب وإلا فتعين الفاتحة ووجوب الطمأنينة لا خلاف فيه عندنا وإنما الخلاف فيها بين العامة والخاصة . والفرق المذكور لا يخلو عندي من اشكال لعدم ظهور الدليل عليه .

وكيف كان فهذا الحكم يختص بالرجل دون المرأة فإنها لا تقتل بل تستتاب فإن ابت فانها تحبس وتضرب أوقات الصلاة حتى تتوب أو تموت .
وان كان التارك مستحلاً ملياً بأن كان كافراً ثم أسلم استتيب أولاً فإن امتنع قتل .

وان لم يكن مستحلاً عزر فإن عاد عزر فإن عاد ثالثة قتل على قول وقيل إنما يقتل في الرابعة ، والخلاف هنا مبني على الخلاف في أصحاب الكبائر هل يقتلون في الثالثة أو الرابعة ؟ ولتحقيق المسألة محل آخر .

ولا خلاف في ان المرتد فطرياً كان أو ملياً اذا رجع الى الاسلام فانه يقضى زمان رده ، والمستند فيه عموم الاخبار الدالة على وجوب قضاء الفوائت (١) خرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي .
وهذا الحكم واضح في المرتد الملى والمرأة مطلقاً مليه أو فطرية فانه لا اشكال ولا خلاف في قبول توبتهما متى تابا .

وانما الخلاف والإشكال في الرجل المرتد اذا كان فطرياً هل تقبل توبته أم لا ؟
ففيه أقوال ثلاثة : (الأول) - وهو المشهور على ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الميراث من المسالك - عدم قبولها مطلقاً ، قال في الموضع المذكور من الكتاب المشار اليه : واما عدم قبولها مطلقاً فالمشهور ذلك عملاً باطلاق الاخبار (١) والحق قبولها في ما بينه وبين الله تعالى حذراً من التكليف بما لا يطاق . انتهى .
وبذلك يظهر ما في كلام بعض مشايخنا المعاصرين حيث ادعى ان المشهور هو قبولها باطناً وعدم قبولها ظاهراً (الثاني) قبولها مطلقاً باطناً وظاهراً وهو منقول عن ابن الجنيدي (الثالث) قبولها باطناً وعدم قبولها ظاهراً وهو اختيار شيخنا الشهيد الثاني كما سمعت من كلامه وعليه جملة من المتأخرين وهو الظاهر عندي ، وبه يجمع بين ادلة المسألة ويزول عنها الاختلاف ، وحينئذ فتجرى عليه الاحكام التي أوجبها الردة من القتل ويبنونة الزوجة وقسمة امواله على الورثة وتصح عباداته في ما بينه وبين الله سبحانه وتقبل منه لو اتفق ذلك قبل القتل وبعد التوبة .

حجة القول المشهور ظواهر الاخبار مثل قول أبي جعفر عليه السلام في حسنة محمد بن مسلم (٢) « وقد سأل عن المرتد فقال من رغب عن الاسلام وكفر بما انزل على محمد عليه السلام بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امراته ويقسم ما ترك على ولده » .

وقول ابى عبد الله عليه السلام في موثقة عمار الساباطى (١) « كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد محمداً صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه امرأته عدة بائنة منه يوم ارتد فلا تقربه ويقسم ما له على ورثته ، وتعتمد امرأته المتوفى عنها زوجها ، وعلى الامام ان يقتله ولا يستتيه . »

ونحوهما غيرهما من الاخبار ، وظاهرهما عدم القبول مطلقاً لاجرائه مجرى الميت في الاحكام المذكورة .

حجة القول بالقبول باطناً وعدمه ظاهراً كما هو المختار الجمع بين الاخبار المذكورة وبين ما دل على قبول التوبة من الآيات القرآنية والاخبار النبوية .
ومن الآيات قوله عز وجل « ومن يفعل ذلك يلق اثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات » (٢) وقوله سبحانه : « فمن تاب من بعد ظلمه واصلاح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم » (٣) ومفهوم قوله عز وجل « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر » (٤) .

ومن الاخبار حسنة محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٥) قال : « من كان مؤمناً ففعل خيراً في ايمانه ثم اصابته فتنة فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له وحسب كل شئ كان عمله في ايمانه ولا يبطله الكفر اذا تاب بعد كفره ، الى غير ذلك من الآيات والروايات .

وكذا ما دل على توجه خطاب التكليف اليه من عموم أدلة التكليف لكل بالغ عاقل مسلم فيلزم صحة عباداته وقبولها منه المستلزم لقبول التوبة باطناً وإلا لزم

(١) الوسائل الباب ٩ من حد المرتد

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٨ و ٦٩ (٣) سورة المائدة الآية ٤٣

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٤

(٥) الوسائل الباب ٩٩ من جهاد النفس

التكليف بما لا يطاق ، كما يشير اليه كلام شيخنا الشهيد الثانى المتقدم ، وهو منقى عقلا ونقلًا .

وحينئذ فلولم يطلع عليه أحد او لم يقدر على قتله أو تأخر بوجه وقد حصلت منه التوبة فانه تقبل توبته في ما بينه وبين الله عز وجل وتصح عباداته ومعاملاته ويظهر بدنه ويدفن في مقابر المسلمين ، لقوله عز وجل زيادة على ما تقدم ، إلا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ، (١) ولا ينافيه اجراء تلك الأحكام التى اشتملت عليها الأخبار المتقدمة ، فان هذا أمر آخر وراء قبول التوبة باطنًا .

وأما ما نقل عن ابن الجنيد وهو القول الثالث فلعل وجه العمل بما دل على قبول التوبة من الآيات والروايات ، إلا ان فيه طرحاً للأخبار المتقدمة والجمع بين الدليلين متى أمكن أولى من طرح أحدهما .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان كلام شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) في المسالك في هذه المسألة لا يخلو من اضطراب ، فانه قال في كتاب الميراث ما قدمنا ذكره بما يدل على ان المختار عنده هو قبول التوبة باطنًا لا ظاهرًا وان المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو عدم القبول مطلقاً .

وقال في كتاب القضاء : ثم ان قبلت توبته كالمرأة والملى قضى وان لم تقبل ظاهرًا كالفطرى على المشهور فان امهل بما يمكنه القضاء قبل قتله قضى وإلا بقى في ذمته ، والأقوى قبول توبته مطلقاً . انتهى .

وهذا الكلام كما ترى ظاهر في اختياره قبول التوبة ظاهرًا وباطنًا كما هو المنقول عن ابن الجنيد وهو خلاف ما صرح به في كتاب الميراث ، وظاهره ان القبول ظاهرًا وعدمه محل خلاف والمشهور هو عدم القبول مع انه ادعى الاجماع في مبحث الإرتداد من كتاب الحدود على عدم قبول توبته ظاهرًا وقوى قبولها

باطناً كما حكيناه عنه في كتاب الميراث ، ففي الأول نسب عدم القبول ظاهراً الى المشهور مؤذناً بالخلاف فيه ، وفي الثاني ادعى الاجماع المؤذن بعدم الخلاف . ويمكن الجواب عن هذا بجمل الإجماع على الشبهة وان عبر بلفظ الإجماع لما ذكره الشهيد في الذكرى من انهم كثيراً ما يريدون به الشهرة دفعا للتناقض الواقع في كلامهم في دعوى الإجماع على حكم ودعوى الاجماع على خلافه من ذلك المدعى أو غيره ، وانما الإشكال في اختياره القول بالقبول باطناً لا ظاهراً كما في كتاب الميراث مع اختياره القبول ظاهراً وباطناً كما في كتاب القضاء . والله العالم .

المسألة الثالثة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب تقديم الفاتحة على الحاضرة على اقوال ثلاثة ، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة مستوفى بحمد الله سبحانه في مبحث الأوقات فلا حاجة الى الاعداد .

المسألة الرابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو نسي تعيين الصلاة الفاتحة بان كانت واحدة مثلاً ولا يعلم ايها من الخمس فانه يصلي ثلاثاً ينوي بها المغرب واربعاً مرددة بين الظهر والعصر والعشاء واثنين ينوي بهما الصبح ، ذهب اليه الشيخان وابنا بابويه وابن الجنيد واكثر المتأخرين ، ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه (١) ونقل عن ابى الصلاح وابن حمزة وجوب الخمس .

ويدل على المشهور ما رواه الشيخ باسنادين أحدهما من الصحاح والآخر من الحسن عن علي بن اسباط عن غير واحد من اصحابنا عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : من نسي من صلاة يومه واحدة ولم يدر أى صلاة هي صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً ، وما رواه أحمد بن ابى عبدالله البرقي في كتاب المحاسن عن علي بن مهزيار عن الحسين رفعه (٣) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاة من الصلوات الخمس لا يدرى ايها هي قال يصلي ثلاثة وأربعة وركعتين ، فان كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً ، وان كانت المغرب أو الغداة فقد صلى » .

(١) وفي الخطية « وهو الاظهر » (٢) و(٣) الوسائل الباب ١١ من قضاء الصلوات

احتج الفاضلان المذكوران بعموم ما دل على وجوب قضاء الفوائت ولا يعلم إلا بالإتيان بالخمس كلاً .

واحتج في المدارك على القول المشهور بما لا يخلو عند التأمل الصادق من القصور ، قال بعد ذكر القول المشهور أولاً ثم القول الثاني : والمعتمد الأول ، لنا ان الواجب عليه صلاة واحدة لكن لما كانت غير متعينة والزيادة والنقيصة في الصلاة مبطلتان وجب عليه الاتيان بالثلاث لدخول الواجب في أحدها يقيناً والأصل براءة الذمة من الزائد ، ويؤيده رواية علي بن اسباط ... ثم ساق الرواية الى قوله : أربعاً .

أقول : لا يخفى انه لما كانت الرواية المذكورة باصطلاحه ضعيفة السند وفق هذا الدليل وجعله المعتمد وجعل الرواية مؤيدة له . وفيه ان دليله لا يفي بالمطلوب ولا يقوم حجة على الخصم ، لان مطرح النزاع في هذه المسألة هو انه هل يكتفى بالرباعية المرددة بين الثلاث الفرائض المذكورة أم يجب الاتيان بكل فريضة منها على حدة حتى يستوفي الخمس ؟ فالخصم يوجب الثاني وهو الحق بناء على طرح الرواية من البين لما ذكره ذلك الخصم من التعليل ، وجوابه عنه بالمنع لحصوله بالثلاث المرددة مردود بان العبادات توقيفية من الشارع كما وكيفاً واداء وقضاء ووجوباً وندباً لا مسرح لامثال هذه التخريجات الغثة فيها ، ولم يثبت من الشارع الاكتفاء بذلك بناء على طرح النص المذكور ، ويقين براءة الذمة لا يحصل إلا بالإتيان بالثلاث المذكورة على حدة . ويؤيده ان الأصل عدم التداخل ، والقول بالتداخل والاكتفاء بالواحدة من غير دليل شرعي مردود . وبالجملة فان دليله المذكور لا يخرج عن المصادرة لان الخصم يمنع الاكتفاء بالاربع المرددة ويوجب الاتيان بالخمس وهو محتج بالاكتفاء بها وهو عين الدعوى ، ومن ثم ان صاحب الذخيرة مع اقتفائه له في اكثر الأحكام عدل عنه في هذا المقام وفق للاستدلال بالخبر وجوهاً ذكرها لجبر ضعفه ، والكل حاصل عن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح

الذى هو الى الفساد أقرب من الصلاح كما نبهت عليه في غير مقام .

فروع

الأول - لو كانت الفاتة في الصورة المذكورة في السفر صلى ثنائية مطلقة اطلاقاً رباعياً ومغرباً ، وخالف ابن ادريس هنا مع موافقته ثمة نظراً الى اختصاص النص بالأول فالتعددية قياس ، وزعماً منه حصول الإجماع ثمة دون ما هنا .

وانت خبير بان ظاهر خبر المحاسن وقوله بالبطلان فيه ، فان كانت الظاهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً ، هو الإشارة الى ان الغرض من التشريك والعلة فيه هو حصول الفريضة الفاتة في ضمن هذه الكيفية . ولا تفاوت فيه بين اشتراك هذا العدد بين ثلاث فرائض أو أربع ، وورود الثلاث في الخبرين المذكورين انما هو باعتبار صلاة الحضر التي هي الغالبة المتكررة ، فذكر هذا التفصيل فيها بالثلاث والأربع والثنتين انما خرج مخرج التمثيل .

الثاني - لو قلنا بالترديد كما هو المشهور وقلنا بوجوب الجهر والإخفات فهل الحكم في هذه الفريضة المترددة الجهر او الإخفات ؟ اشكال ، والظاهر من كلام جملة من الأصحاب هنا التخيير ، ولا يخلو من قرب وإلا لزم الترجيح من غير مرجح .

الثالث - لو تعددت الفاتة المجهولة قضى كما تقدم مكرراً . فلو كان العدد معلوماً كأن نسي فريضتين مجهولتين مثلاً صلى ثلاثاً ثلاثاً ان كانتا من صلاة الحضر وان كانتا من السفر اثنتين اثنتين ، وعلى هذا النحو لو نسي ثلاث فرائض مجهولات ، وأما لو لم يكن العدد معلوماً قضى على الوجه المذكور حتى يغلب على ظنه الوفاء .

الرابع - لو فأتته فريضة معينة مرات لا يعلم عددها قالوا يكرر حتى يغلب على ظنه الوفاء ، قال في المدارك : وهو مقطوع به في كلام الأصحاب ولم نقف فيه على نص بالخصوص .

وبنحو ذلك صرح جده (قدس سره) في الروض ثم قال : والظاهر من الجماعة ايضاً انه لا نص عليه . ثم قال نعم ورد ذلك في قضاء النوافل الموقته فروى

مرازم (١) قال : « سأل اسماعيل بن جابر أبا عبد الله عليه السلام ان عليّ نوافل كثيرة فقال اقضها . فقلت لا احصيها ؟ قال توخ ، والتوخي التحري وهو طلب ما هو أحرى بالإستعمال في غالب الظن ، قاله الجوهري . وروى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام (٢) « في رجل فاته من النوافل ما لا يدري ما هو من كثرتة كيف يصنع ؟ قال يصلي حتى لا يدري كم صلى من كثرتة فيكون قد قضى بقدر ما عليه ، قال في الذكرى : وبهذين الحديثين احتج الشيخ على أن من عليه فرائض لا يعلم كيتها يقضى حتى يغلب على ظنه الوفاء من باب التنبيه بالادنى على الأعلى . وفيه نظر لان كون النوافل ادنى مرتبة يوجب سهولة الخطب فيها والاكتفاء بالأمر الأسهل فلا يلزم منه تعدية الحكم الى ما هو أقوى وهو الفرائض كما لا يخفى ، بل الأمر في ذلك بالعكس فان الإكتفاء بالظن في الفرائض الواجبة لشغل الذمة يقتضى الاكتفاء به في النوافل التي ليست بهذه المثابة بالأولى . انتهى .

قال في المدارك : ويمكن الجواب عنه بان الشيخ (قدس سره) انما استدل بالرواية على وجوب القضاء الى أن يغلب على الظن الوفاء لا على الاكتفاء بالظن فانه يكفي في عدم اعتبار ما زاد عليه عدم تحقق الفوات . نعم يرد على هذا الإستدلال ان قضاء النوافل على هذا الوجه انما هو على وجه الاستحباب فلا يلزم منه وجوب قضاء الفريضة كذلك . انتهى .

والتحقيق أن يقال انه لما كانت المسألة غير منصوطة فالواجب فيها العمل بالإحتياط كما أشرنا اليه في غير موضع مما تقدم ، ووجهه انه لا ريب ان الذمة مشغولة بالفريضة ييقن ولا تبرا إلا ييقن الأداء من جميع ذلك ، وحيث كانت الفريضة في هذه الصورة المفروضة غير معلومة المقدار لكثرتها فيقن البراءة لا يحصل إلا بالقضاء بما يقابل الكثرة الفائتة ، فان كان الفائت قد بلغ في الكثرة الى حد لا يدري ما قدره فينبغي أن يكون القضاء كذلك ، وورد ذلك في الناطة مع

انها مستحبة ، وانما الغرض الحث على الاتيان بالمستحبات على وجه يحصل به يقين القيام بالوظائف الشرعية والسنة المحمدية ﷺ فكيف بالفرائض الواجبة الموجبة لشغل الذمة ، فان تحصيل يقين البراءة فيها أهم وطلب الوجه الموجب للخروج عن المؤاخذه فيها أعظم وأتم . وبالجمله فكلام الشيخ (رضوان الله عليه) لا يخلو من قوة وابواب المناقشات واسعة المجال لا يسلم من تطرقها مقال .

ونقل عن العلامة (قدس سره) في التذكرة الاكتفاء بقضاء ما يقن فوائته خاصة ، قال في المدارك : وهو متجه لاصالة البراءة من التكليف بالقضاء مع عدم يقن الفوات ، ولان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلاة ، ويؤيده حسنة زرارة والفضيل عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « متى استيقنت أو شككت في وقت صلاة انك لم تصلها صليتها ، وان شككت بعد ما خرج وقت الفوات فقد دخل حائل فلا إعادة عليك من شك حتى تستيقن ، وان استيقنت فعليك أن تصلها في اى حال كنت ، انتهى . وهو جيد من حيث الاعتبار إلا ان التحقيق ما قدمنا ذكره

المسألة الخامسة - لا خلاف بين علماء الفريقين في ترتب الحواضر بعضها على بعض ، وأما الفوائت فالمشهور بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) وجوب الترتيب بينها اذا علمه بل نقل الفاضلان في المعتبر والمنتهى الاجماع عليه ، وحكى الشهيد في الذكرى عن بعض الأصحاب بمن صنف في المضايقة والمواسعة القول بالاستحباب استدلال الأولون بقوله عليه السلام (٢) « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ، والتقريب فيه انه يجب الترتيب في الاداء فكذا في القضاء .

وما رواه الشيخ عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الصحيح (٣) قال : « اذا

(١) الوسائل الباب ٦٠ من مواقيت الصلاة

(٢) لم نقف على حديث بهذا اللفظ في ما وقفنا عليه من أحاديث الخاصة والعامة ويمكن أن يكون نقلا بالمضمون لما دل على وجوب المائلة بين القضاء والاداء .

(٣) الوسائل الباب ٦٣ من المواقيت ١٠ من قضاء الصلوات والشيخ يرويه عن الكليني

نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولاهن فاذن لها واقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بأقامة اقامة لكل صلاة . .
وعن محمد بن مسلم في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك ؟ قال يتطهر ويؤذن ويقيم في أولاهن ثم يصلي ويقيم بعد ذلك في كل صلاة فيصلّي بغير اذان حتى يقضى صلاته . »

وأجاب في الذخيرة عن الخبر الأول بعدم صحة الرواية وانها غير ثابتة قال والظاهر انها من طريق العامة ، سلمنا لكن اقتضاء التشبيه المائلة من جميع الجهات بحيث يشمل هذه الأوصاف الاعتبارية غير واضح . ثم أورد على صحيح زرارة بان الأمر في اخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب ، الى أن قال : وللتوقف في هذه المسألة طريق وطريق الاحتياط رعاية الترتيب .

اقول : أما ما ذكره في رد الخبر الأول فجيد . وأما ما ذكره في رد الخبر الثاني فقد عرفت ما فيه في غير موضع مما تقدم . وبالجمله فان الحكم بما لا إشكال فيه .
واما القول الذي حكاه في الذكرى عن بعض الأصحاب فلم نقف له على دليل . إلا انه قال في الذكرى ان قائله حمل الاخبار وكلام الأصحاب على الاستحباب ، ثم قال وهو حمل بعيد مردود بما اشتهر بين الجماعة . ثم قال (فان قيل) هي عبادات مستقلة والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته فلا يعتبر في القضاء كالصيام (قلنا) قياس في معارضة النص ، ومعارض بانها صلوات وجبت مرتبة فلتقتض مرتبة كالاداء .
والأول من تعليليه جيد . والثاني مبنى على الحديث النبوى المتقدم وقد عرفت ما فيه .
وبالجمله فان الحكم بما لا إشكال فيه مع العلم بالترتيب وانما الإشكال والخلاف مع جهله والأظهر سقوطه وبه قطع العلامة في التحرير وولده في الشرح ، واليه ذهب جمع من المتأخرين : منهم - الشهيدان وهو ظاهر العلامة في القواعد .

والوجه فيه ان الروايات المتضمنة لوجوب الترتيب لا تتناول الجاهل نصاً ولا ظاهراً فيكون منفيّاً بالأصل . واستدل عليه في الذكرى بامتناع التكليف بالمحال واستلزام التكرار المحصل له الحرج المنفى (١) .

وقيل بوجوب الترتيب لامكان الامتثال بالتكرار المحصل له ، وبه صرح العلامة في الارشاد ، وعلى هذا فيجب على من فاتته الظهر والعصر من يومين وجهل السابق أن يصلي ظهراً بين عصرين أو عصرأً بين ظهرين ليحصل الترتيب بينهما على تقدير سبق كل منهما . ولو جامعهما مغرب من ثالث صلى الثلاث قبل المغرب وبعدها . ولو كان معها عشاء صلى السبع قبلها وبعدها . ولو انضم اليها صبح صلى الخمس عشرة قبلها وبعدها .

والضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الإحتمالات وهي اثنان في الأول وستة في الثاني واربعة وعشرون في الثالث ومائة وعشرون في الرابع حاصلة من ضربهما اجتماع سابقاً من الإحتمالات في عدد الفرائض المطلوبة ، ففي الصورة الأولى من الإحتمالات وهي اثنان ثلاث فرائض ، وفي الصورة الثانية من الاحتمالات وهي ستة سبع فرائض ، وفي الصورة الثالثة منها وهي اربعة وعشرون احتمالاً خمس عشرة فريضة ، وفي الرابعة وهي مائة وعشرون احتمالاً احدى وثلاثون فريضة ، وعلى هذا القياس .

ويمكن حصول الترتيب بوجه اخصر واسهل وهو ان يصلي الفوائت المذكورة بأى ترتيب أراد ويكررها كذلك ناقصة عن عدد ما فاتته من الصلاة بواحدة ثم يحتم بما بدأ به ، فيصلي في الفرض الأول الظهر والعصر ثم الظهر أو بالعكس ، وفي الثاني الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم يكرر مرة اخرى ثم يصلي الظهر ، وفي هذين لا فرق بين الضابطين من حيث العدد ، وفي الثالث يصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم يكررها مرتين ثم يصلي الظهر فيحصل الترتيب بثلاث عشرة فريضة ،

ومقتضى الضابطة السابقة حصول الترتيب بخمس عشرة فريضة . وعلى هذا القياس في غيرها من الصور .

هذا كله في ترتيب فوائت اليومية بعضها على بعض ، وأما الترتيب بين فوائت غير اليومية - مثل صلاة الآيات المتعددة الأسباب بحيث يقدم ما تقدم سببه وهكذا وكذا الترتيب بينها وبين اليومية بان يكون عليه فوائت من اليومية وفوائت من غيرها - ففي وجوب الترتيب في هاتين الصورتين وعدمه اشكال ، حيث لا نص في هذا المقام ، والاحتياط يقتضى الترتيب .

قال في الذكرى : قال بعض المتأخرين بسقوط الترتيب بين اليومية والفوائت الاخر وكذا بين تلك الفوائت اقتصاراً بالوجوب على محل الوفاق ، وبعض مشايخ الوزير السعيد مؤيد الدين ابن العلقمي (طاب ثراهما) أوجب الترتيب في الموضعين نظراً الى عموم « فليفضها كما فاتته » (١) وجعله الفاضل في التذكرة احتمالاً ، ولا بأس به . انتهى .

أقول : قد عرفت ما في هذا الحديث الذي استند اليه هذا القائل ، مع انه على تقدير صحة الخبر المذكور لا يخلو الاستدلال من المناقشة ايضاً .

المسألة السادسة - الاعتبار في القصر والتمام وكذا في الجهر والإخفات بحال الفوات . أما الأول فقال في المدارك : انه مذهب العلماء كافة إلا من شذ . والظاهر انه اشار به الى ما نقله في الذكرى عن المزني من علماء العامة من القصر اعتباراً بحالة الفعل كالمريض اذا قضى فاته يعتبر حاله والمتميم كذلك (٢) قال : ورد بسبق

(١) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٢٢

(٢) في مختصر المزني على هامش « الام » ، ج ١ ص ١٢٥ « قال الشافعي ان نسي صلاة سفر فذكرها في حضر فعليه ان يصليها صلاة حضر لان علة القصر هي النية والسفر فاذا ذهبت العلة ذهب القصر ، واذا نسي صلاة حضر فذكرها في سفر فعليه ان يصليها اربعاً لان أصل الفرض أربع فلا يجزئه أقل منها وانما رخص له في القصر ما دام وقت الصلاة »

الإجماع . والمريض والمتيمم عاجزان عن القيام واستعمال الماء ، ولا تكليف مع العجز ولهذا لو شرع في الصلاة قائماً ثم مرض فقد ... الى آخر كلامه زيد في اكرامه .
واستدل الاصحاح على الحكم المذكور بقوله وَيُحِبُّهُ (١) ، فليقضها كما فاتته ، وقد تقدم ان الخبر المذكور لم يثبت من طرقنا .

والمرئى من طرقنا مما يدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح أو الحسن عن زرارة (٢) قال : « قلت له رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر؟ فقال يقضى ما فاتته كما فاتته : ان كانت صلاة السفر اداها في الحضر مثلها وان كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته » .

وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « اذا نسي الرجل صلاة أو صلاها بغير طهور وهو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص ، ومن نسي أربعاً فليقض أربعاً حين يذكرها مسافراً كان أو مقيماً ، ومن نسي ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر مسافراً كان أو مقيماً » .

ولو حصل الفتوات في اماكن التخيير فهل يستحب التخيير في القضاء مطلقاً أو بشرط ان يوقعه في تلك الاماكن أو يتعين القصر؟ احتمالات احوطها الاخير .
وأما الثاني وهو ان يقضى الجهرية والاختفائية كما كانت تؤدي ليلاً كان

== قائماً وهو مسافر فاذا زال وقتها ذهب الرخصة ، وفي المغنى ج ٢ ص ٢٨٢ د نص احمد على انه اذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر أو صلاة سفر فذكرها في الحضر صلى في الحالين صلاة حضر ، اما المسألة الاولى فبالاجماع يصلى أربعاً . واما الثانية وهو ما اذا نسي في السفر وذكر في الحضر فبالاحتياط يصلى أربعاً . والى ذلك ذهب الارواصي ودارد والشافعي في أحد قوليه ، وقال مالك والثوري واصحاب الرأي يصليها صلاة سفر لانه انما يقضى ما فاتته ولم يفته إلا كعتان » .

(١) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٢٢ .

(٢) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات . والشيخ يرويه عن الكليني

(٣) الوسائل الباب ٦ من قضاء الصلوات .

أو نهراً فقد نقل الشيخ فيه الإجماع ، ويدل عليه عموم قوله في الخبر الأول ، يقضى ما فاتته كما فاتته ، وإن كان مورد الخبر العدد الذى هو أحد افراد هذه القضية الكلية .

بقى الكلام هنا فى موضعين : أحدهما - بالنسبة الى الكيفية التى هى عبارة عن هيئة الصلاة التى تؤدى عليها ، والظاهر ان الاعتبار فيها بحال الفعل لا حال الفوات كصلاة الصحيح وصلاة المريض ، فيقضى الصحيح فائتة المرض بالكيفية التى يصلحها صحيحاً ويقضى المريض فائتة الصحة على الكيفية التى هو عليها جالساً أو قائماً أو نحو ذلك ويجب عليه بل ولا يجوز له التأخير الى ان يصبح ويأتى بصلاة الصحيح .

وثانيهما - لو قضى الرجل عن المرأة أو بالعكس مع وجوب الجهر على الرجل والاختفاء على المرأة فى القراءة أو جميع أفعال الصلاة بناء على تحريم اسماعها الأجنبي صوتها ، وهكذا بالنسبة الى سنن صلاة المرأة وما يخصها فى القيام والقعود ونحوهما ، فهل الإعتبار بالقاضى أو المقضى عنه ؟ الظاهر الأول فيقضى الرجل صلاة المرأة كما يقضى عن نفسه ، عملاً بعموم الخطاب المتعلق به من وجوب الجهر عليه فى موضعه والتكاليف الموظفة فى قيامه وقعوده وأفعال صلاته أعم من أن يكون ذلك عن نفسه أو غيره ، فان الأخبار الدالة على احكام صلاة الرجل لا تخصيص فيها بما أوقعه عن نفسه بل هى أعم من ذلك كما لا يخفى . وكذا المرأة تقضى صلاة الرجل مثل صلاتها عن نفسها بالتقريب المذكور . والله العالم .

المسألة السابعة - يستحب قضاء النوافل الموقته اجمعاً نصاً وفتوى والأخبار بذلك متظافرة :

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام عن عبدالله بن سنان (١) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدرى ما هو من كثرتة كيف يصنع ؟ قال فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرتة فيكون قد قضى بقدر عليه . قلت فانه لا يقدر

على القضاء من كثرة شغله ؟ فقال ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها أو حاجة لاخ مؤمن فلا شئ عليه ، وان كان شغله لديناً تشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء وإلا لقي الله تعالى مستخفاً متهاوناً مضيقاً لسنة رسول الله ﷺ الحديث ... ، ويأتى تمامه ان شاء الله تعالى .

وما رواه في الكافي والتهذيب في الحسن عن مرازم (١) قال : « سأل اسماعيل ابن جابر أبا عبدالله عليه السلام فقال أصلحك الله ان على نوافل كثيرة فكيف اصنع ؟ فقال اقضها . فقال له انها اكثر من ذلك ؟ قال اقضها قلت لا احصيها ؟ قال توخ . قال مرازم وكنت مرضت أربعة اشهر لم اتنفل فيها فقلت أصلحك الله وجعلت فداك انى مرضت أربعة أشهر لم اصل فيها نافلة ؟ قال ليس عليك قضاء ان المريض ليس كالصحيح كل ما غلب الله عليه فانه أولى بالعدر فيه . »

وقوله عليه السلام في هذا الخبر ليس عليك قضاء ، محمول على نفي تأكيد الاستحباب لحسنة محمد بن مسلم (٢) قال : « قلت له رجل مرض فترك النافلة ؟ فقال يا محمد ليست بفريضة ان قضاها فهو خير يفعله وان لم يفعل فلا شئ عليه . »

ثم انه مع عدم القدرة على القضاء يتصدق لما رواه عبدالله بن سنان في تنمة الخبر المتقدم « قلت فانه لا يقدر على القضاء فهل يجزى ان يتصدق ؟ فسكت ملياً ثم قال فليتصدق بصدقة . قلت فما يتصدق ؟ قال بقدر طوله واذن ذلك مد لكل مسكين مكان كل صلاة . قلت وكم الصلاة التي يجب فيها مد لكل مسكين ؟ فقال لكل ركعتين من صلاة الليل مد ولكل ركعتين من صلاة النهار مد . فقلت لا يقدر ؟ فقال مد اذن لكل اربع ركعات . فقلت لا يقدر ؟ فقال مد لكل صلاة الليل ومد لصلاة النهار ، والصلاة أفضل والصلاة أفضل والصلاة أفضل ، والاصحاب (رضوان الله عليهم) قد ذكروا هنا انه ان عجز يتصدق عن كل ركعتين بمد فان عجز فعن كل يوم بمد استحباباً . ولا يخفى

(١) الوسائل الباب ١٩ و ٢٠ من اعداد الفرائض ونوافلها

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من اعداد الفرائض ونوافلها

ما فيه من عدم الإنطباق على ما تضمنه الخبر . والله العالم .

المسألة الثامنة - قال في الذكرى : قد اشتهر بين متأخري الاصحاب قولاً وفعلًا الإحتياط بقضاء صلاة يتخيل اشتغالها على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك ، وربما تداركوا ما لا يدخل الوهم في صحته وبطلانه في الحياة وبالوصية بعد الوفاة ، ولم نظفر بنص في ذلك بالخصوص ، والبحث فيه مجال اذ يمكن ان يقال بشرعيته لوجوه : منها - قوله تعالى : فاتقوا الله ما استطعتم ، (١) و : اتقوا الله حق تقاته ، (٢) وجاهدوا في الله حق جهاده ، (٣) و الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ، (٤) و الذين يؤتوا ما آتوا وقلوبهم وجلة ، (٥) وقول النبي صلى الله عليه وآله : (٦) « دع ما يريبك الى ما لا يريبك ، و إنما الاعمال بالنيات ، (٧) و من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، (٨) وقوله صلى الله عليه وآله : (٩) « للتيمة لما أعاد صلاته لوجود الماء في الوقت ، لك الأجر مرتين ، وللذي لم يعد ، أصبت السنة ،

(١) سورة التباين الآية ١٦ (٢) سورة آل عمران الآية ٩٧

(٣) سورة الحج الآية ٧٧ (٤) سورة العنكبوت الآية ٦٩

(٥) سورة المؤمنون الآية ٦٢

(٦) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به عن الشهيد في

الذكرى وغيره ، وفي الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ١٤ .

(٧) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات

(٨) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به عن الذكرى ، وفي

البخاري كتاب الايمان باب (فضل من استبرأ لدينه)

(٩) في سنن أبى داود ج ١ ص ٩٣ باب (المتيمة يجد الماء بعد ما يصل في الوقت)

عن أبى سعيد الخدرى قال : خرج رجلان في سفر لحضرت الصلاة وليس معها ماء فتيما صميذا طيباً فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء . ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله (ص) فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد : أصبت السنة واجزأتك صلاتك . وقال للذي توضأ وأعاد : لك الأجر مرتين .

وقول الصادق عليه السلام في الخبر السالف (١) ، وانظروا الى عبدی يقضى ما لم افترض عليه ، وقول العبد الصالح عليه السلام في مكاتبة عبد الله بن وضاح (٢) ، « أرى لك ان تنتظر حتى تذهب الحرمة وتأخذ بالحائطة لدينك » ، وربما يخيل المنع لوجوه : منها قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر » (٣) ، « يريد الله ان يخفف عنكم » (٤) ، وما جعل عليكم في الدين من حرج ، (٥) وفتح باب الاحتياط يؤدي اليه ، وقول النبي صلى الله عليه وآله (٦) « بعثت بالحنيفية السمحة » ، وروى حمزة بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام (٧) « ما اعاد الصلاة فقيه ، يحتمل فيها ويدرها حتى لا يعيدها ، والأقرب الأول لعدم قوله تعالى : « رأيت الذي ينهى عبداً اذا صلى » (٨) وقول النبي صلى الله عليه وآله (٩) « الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر » ، ولان الاحتياط المشروع في الصلاة من هذا القبيل ، فان غايته التجويز ، ولهذا قال أبو عبد الله عليه السلام (١٠) « وان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافلة » ، ولان اجماع شيعة عصرنا وما رآه عليه ، فانهم لا يزالون يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم إياها ويعيدون كثير أممها اداء وقضاء والنهي عن اعادة الصلاة انما هو في الشك الذي يمكن فيه البناء . انتهى .

اقول : لا يخفى ان اكثر ما أطال به (قدس سره) من الأدلة سيما في المقام الأول والثاني تطويل بغير طائل ، والحق في المقام انه مع تطرق احتمال النقص - كما في اكثر الناس حيث يأتون بالعبادات مع الجهل بالمسائل الشرعية وعدم صحة

(١) الوسائل الباب ٥٧ من مواقيت الصلاة رقم ١٥٥

(٢) الوسائل الباب ١٦ من مواقيت الصلاة رقم ١٤ (٣) سورة البقرة الآية ١٨٩

(٤) سورة النساء الآية ٣٢ (٥) سورة الحج الآية ٧٧

(٦) الجامع الصغير ج ١ ص ١٢٥ وكنز العمال ج ٦ ص ١١١ كما هنا ، وفي الذكرى « السمحة السهلة » ، وفي تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٠٩ « السمحة أو السهلة » .

(٧) الوسائل الباب ٢٩ من الخلل في الصلاة (٨) سورة العلق الآية ٩ و ١٠

(٩) الوسائل الباب ٤٢ من احكام المساجد والمستدرك الباب ١٠ من اعداد الفرائض

(١٠) الوسائل الباب ١١ من الخلل في الصلاة

القراءة وعدم التورع من النجاسات والشبهات وعدم المحافظة على أفعالها ونحو ذلك -
فانه لا ريب ان القضاء حسن بل أحسن عملاً باخبار الإحتياط في الدين ، واما مع
يقين الصحة ويقين البراءة فاشكال يأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى في المطلب الآتي
المسألة التاسعة - من فاته الفرض المختلف باعتبار أول الوقت وآخره كمن
دخل عليه الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل الصلاة وبالعكس هل يقضى لوفاته
والحال هذه باعتبار وقت الوجوب وهو الأول أو وقت الفوات وهو الثاني ؟ قولان
والأشهر الأظهر الثاني وهو الاعتبار بحال الفوات فينبى على وجوب الاداء في
المسألة ، فان كان الواجب فيه التمام مطلقاً كما هو أحد الأقوال وجب القضاء تماماً
وان كان القصر مطلقاً وجب القضاء كذلك وان كان التفصيل فكذلك ، وبالجمله
فالمرامى ما وجب عليه اداؤها من قصر أو تمام ، فعنى حال الفوات يعنى الحالة
التي فاتت عليها الفريضة ووجب اداؤها عليها . وقيل ان الاعتبار بحال الوجوب
ونقل عن السيد المرتضى وابن الجنيد .

ويدل على المشهور قوله رحمته في حسنة زرارة (١) « يقضى ما فاته كما فاته ،
ولا يتحقق الفوات إلا عند خروج الوقت .

واستدل على القول الآخر برواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) « انه سئل
عن رجل دخل وقت الصلاة وهو في السفر فاخر الصلاة حتى قدم فهو يريد ان يصلّيها
اذا قدم الى اهله فنسى حين قدم الى أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها ؟ قال يصلّيها ركعتين
صلاة المسافر لان الوقت دخل وهو مسافر كان ينبغي أن يصلّيها عند ذلك » .

وردها المتأخرون بضعف الاسناد ، واجاب عنها في المعتبر باحتمال أن يكون
دخل مع ضيق الوقت عن اداء الصلاة أربعاً فيقضى على وقت امكان الاداء .

اقول : ويمكن أن يقال لعل هذا الخبر انما خرج بناء على ان فرض هذا الداخل
الصلاة اداء بالقصر كما هو أحد الأقوال في المسألة ، وحينئذ فالقضاء تابع لذلك فيكون

الخبر موافقاً لما هو المشهور من الاعتبار بحال القوات ، وليس في التعليل المذكور في الرواية منافاة لما ذكرنا ، إذ غاية ما يدل عليه ان استقرار الركعتين في ذمته باعتبار دخول الوقت في السفر وهو مما لا إشكال فيه . وكيف كان فلا حياط بما لا ينبغي تركه . والله العالم .

المطلب الثاني - في القضاء عن الاموات ، وحيث ان هنا جملة من الاخبار المتعلقة بقضاء الصلاة عن الاموات ذكرها السيد الزاهد العابد رضى الدين ابو القاسم على بن طاروس الحسيني (عطر الله مرقده) في كتاب غياث سلطان الورى لسكان الثرى وقصد بها بيان قضاء الصلاة عن الاموات ، وقد نقلها جملة من أصحابنا : منهم - شيخنا الشهيد في الذكرى وشيخنا المجلسي في البحار وغيرهما فاحبيننا أولاً ايرادها ثم إردافها ان شاء الله تعالى بالأبحاث الشافية المتعلقة بالمقام والتحقيقات الوافية الداخلة في سلك هذا النظام :

فنقول : الأول - ما رواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه (١) ، وان الصادق عليه السلام سأل عمر بن يزيد أيعلى عن الميت ؟ قال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان اخيك عنك ، الثاني - ما رواه على بن جعفر في مسائله عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٢) قال : « حدثني اخي موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت أبي جعفر بن محمد عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي أو يصوم عن بعض موتاه ؟ قال نعم فيصل ما أحب ويجعل تلك للميت فهو للميت اذا جعل ذلك له ، قيل ولفظ « ما أحب » للعموم وجعلها نفسها للميت دون ثوابها ينفي أن يكون هدية صلاة مندوبة .

الثالث - من مسائله ايضاً عن اخيه موسى عليه السلام (٣) وسأله عن الرجل هل يصلح أن يصلي ويصوم عن بعض أهله بعد موته ؟ قال نعم يصل ما أحب ويجعل ذلك

(١) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

للميت فهو للميت اذا جمعه له .

الرابع - ما رواه الشيخ ابو جعفر الطوسي باسناده الى محمد بن عمر بن يزيد (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام يصلي عن الميت ؟ قال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان اخيك » .

الخامس - ما رواه الشيخ باسناده الى عمار الساباطي من كتاب أصله المروى عن الصادق عليه السلام (٢) « وعن الرجل يكون عليه صلاة او يكون عليه صوم هل يجوز له ان يقضيه رجل غير عارف ؟ قال لا يقضيه إلا رجل مسلم عارف » .

السادس - ما رواه الشيخ باسناده الى محمد بن ابي عمير عن رجاله عن الصادق عليه السلام (٣) « في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ؟ قال يقضيه أولى الناس به » .

السابع - ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني باسناده الى محمد بن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) « في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ؟ قال يقضى عنه أولى الناس به » .

الثامن - هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر الى كتابه الذي هو من الأصول (٥) .

التاسع - ما روى في أصل هشام بن سالم من رجال الصادق والكاظم (عليهما السلام) ويروى عنه ابن ابي عمير ، قال هشام في كتابه : وعنه عليه السلام (٦) قال : « قلت يصل الى الميت الدعاء والصدقة والصلاة ونحو هذا ؟ قال نعم . قلت ويعلم من صنع ذلك به ؟ قال نعم . ثم قال يكون مسخوطاً عليه فيرضى عنه ، وظاهره انه من الصلاة الواجبة التي تركها لانها سبب للسخط .

العاشر - ما رواه علي بن ابي حمزة في أصله وهو من رجال الصادق والكاظم

(١) و(٢) و(٣) و(٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان . والوارد « أولى الناس بميراثه »

(٥) الذكرى ص ٧٤ عن كتاب غياث المظان الوري

(عليهما السلام) (١) قال : « وسألته عن الرجل يحج ويعتمر ويصلي ويصوم ويتصدق عن والديه وذوى قرابته ؟ قال لا بأس به يؤجر في ما يصنع وله اجر آخر بصلته قرابته . قلت وان كان لا يرى ما أرى وهو ناصب ؟ قال يخفف عنه بعض ما هو فيه ، اقول : وهذا ايضاً مما ذكره ابن بابويه في كتابه (٢) .

الحادى عشر - ما رواه الحسين بن الحسن العلوى الكوكبى في كتاب المنسك باسناده الى على بن ابي حمزة (٣) قال : « قلت لابي ابراهيم عليه السلام احج وأصلي وأنصدق عن الأحياء والاموات من قرابتي وأصحابي ؟ قال نعم تصدق عنه وصل عنه ولك اجر آخر بصلتك آياه ، قال ابن طاووس (قدس سره) يحمل في الحى على ما يصح فيه النيابة من الصلوات ويبقى الميت على عمومه .

الثانى عشر - ما رواه الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن الصادق عليه السلام (٤) انه قال : « يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ، قال ويكتب اجره للذى يفعله وللميت ، وهذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلاً من رجال ابي عبدالله عليه السلام وروى عن الرضا عليه السلام وقد دعا له الرضا واثني عليه فقال في ما كتبه عليه السلام (٥) « ان الله تمد أيدك بحكمة وانطقها على لسانك قد أحسن وأصبحت أصاب الله بك الرشاد ويسرك للخير ووفقك لطاعته . »

الثالث عشر - ما رواه ابن ابي عمير بطريق آخر عن الامام عليه السلام (٦) « يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ، قال ويكتب أجره للذى يفعله وللميت . »

الرابع عشر - ما رواه اسحاق بن عمار (٧) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام

(١) و (٣) و (٤) و (٦) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات .

(٢) ج ١ ص ١١٧ قال : « ويجوز أن يحمل الحى حجته أو عمرته أو بعض صلاته

أو بعض طوافه لبعض أهله ... » (٥) الذكرى ص ٧٤

(٧) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات . وما في الكتاب يوافق ما في الذكرى

والوسائل القديمة ، وفي الوسائل الحديثة « محمد بن اسحاق بن عمار قال سألت أبا عبدالله ... »

يقول : يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ، قال ويكتب أجره للذى يفعله وللميت .

الخامس عشر - روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام (١) « يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والعق » .

السادس عشر - ما رواه عمر بن محمد بن يزيد (٢) قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام ان الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون في ضيق فيوسع عليه ويقال ان هذا بعمل ابنك فلان وبعمل اخيك فلان ، اخوه في الدين » قال السيد (رحمه الله) « اخوه في الدين » ايضاح لكل ما يدخل تحت عمومه من الابتداء بالصلاة عن الميت أو بالاجارات .

السابع عشر - ما رواه علي بن يقطين - وكان عظيم القدر عند أبي الحسن موسى عليه السلام له كتاب المسائل - عنه عليه السلام (٣) قال : « وعن الرجل يتصدق عن الميت ويصوم ويعتق ويصلي ؟ قال كل ذلك حسن يدخل منفعتة على الميت » .

الثامن عشر - ما رواه علي بن اسماعيل الميثمي في أصل كتابه قال حدثني كردين (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام الصدقة والحج والصوم يلحق الميت ؟ قال نعم . قال فقال هذا القاضي خلني وهو لا يرى ذلك . قال قلت وما أنا وذا فوالله لو أمرتني أن أضرب عنقه لضربت عنقه . قال فضحك . قال : وسألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة على الميت أتلتحق به . قال نعم . قال : وسألت أبا عبد الله عليه السلام قلت اني لم أتصدق بصدقة منذ ماتت امي إلا عنها ؟ قال نعم . قلت أفترى غير ذلك ؟ قال نعم نصف عنك ونصف عنها . قلت أيلحق بها ؟ قال نعم ، قال السيد : قوله « الصلاة

(١) الفقيه ج ١ ص ١٩٧ وفي الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار

(٢) الذكرى ص ٧٤ عن كتاب غياث سلطان الوري

(٣) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

(٤) الذكرى ص ٧٤ وفي الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

على الميت ، اى التى كانت على الميت أيام حياته . ولو كانت ندباً كان الذى يلحقه ثوابها دون الصلاة نفسها .

التاسع عشر - ما رواه حماد بن عثمان فى كتابه (١) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ان الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون فى ضيق فيوسع عليه ويقال هذا بعمل ابنك فلان أو بعمل اخيك فلان ، اخوه فى الدين .

العشرون - ما رواه عبدالله بن جندب (٢) قال : كتبت الى ابى الحسن عليه السلام عن الرجل يريد أن يجعل أعماله من الصلاة والبر والخير اثلاثاً ثلثاً له وثلثين لابويه او يفردهما من أعماله بشئ مما يتطوع به وان كان أحدهما حياً والآخر ميتاً ؟ فكتب الى : أما الميت فحسن جائز وأما الحى فلا إلا البر والصلة ، قال السيد : لا يراد بهذه الصلاة المندوبة لان الظاهر جوازها عن الأحياء فى الزيارات والحج وغيرهما .

الحادى والعشرون - ما رواه محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى (٣) انه كتب الى السكاظم مثله وأجابه بمثله .

الثانى والعشرون - ما رواه ابان بن عثمان عن على بن مسمع (٤) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان اى هلكت ولم أتصدق بصدقة ... كما تقدم الى قوله أفيلحق ذلك بها ؟ قال عليه السلام نعم . قلت والحج ؟ قال نعم . قلت والصلاة ؟ قال نعم . قال ثم سألت أبا الحسن عليه السلام بعد ذلك ايضاً عن الصوم فقال نعم .

الثالث والعشرون - ما رواه الكلينى باسناده الى محمد بن مروان (٥) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ما يمنع الرجل منكم أن يبر والديه حين وميتين يصلى عنهما ويتصدق عنهما ويحج عنهما ويصوم عنهما فيكون الذى صنع لهما وله مثل ذلك فيزيده الله ببره وصلته خيراً كثيراً .

الرابع والعشرون - عن عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١) قال : « الصلاة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضى عنه أولى الناس به » .

ثم ذكر (قدس سره) عشرة أحاديث تدل بطريق العموم قال :

الأول - ما رواه عبدالله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام (٢) قال : « يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله الحسن » .

الثاني - ما رواه صفوان بن يحيى (٣) - وكان من خواص الرضا والجلواد (عليهما السلام) وروى عن أربعين رجلاً من أصحاب الصادق عليه السلام - قال « يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله الحسن » .

الثالث - ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله الحسن » .

الرابع - ما رواه العلاء بن رزق في كتابه (٥) - وهو أحد رجال الصادق عليه السلام - قال : « يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله الحسن » .

الخامس - ما رواه البرقي - وكان من رجال الرضا (عليه السلام) (٦) - قال « يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله الحسن » .

السادس - ما ذكره صاحب الفخر مما أجمع عليه وصح من قول الأئمة (عليهم السلام) (٧) قال : « ويقضى عن الميت أعماله الحسنة كلها » .

السابع - ما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام (٨) قال : « من عمل من المسلمين عن ميت عملاً صالحاً أضعف الله له أجره ونفع الله به الميت » .

الثامن - ما رواه عمر بن يزيد (٩) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) من عمل من المؤمنين عن ميت عملاً صالحاً أضعف الله أجره وينعم بذلك الميت » .

التاسع - ما رواه العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

(٨) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار

السلام) (١) قال : « يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن » .
 العاشر - ما رواه حماد بن عثمان في كتابه (٢) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) من عمل من المؤمنين عن ميت عملاً صالحاً أضعف الله أجره وينعم بذلك الميت » .

قال الشهيد : وروى يونس عن العلاء عن عبدالله بن أبي يعفور عن الصادق (عليه السلام) (٣) قال : « يقضى عن الميت الحج والصوم والعق والفعل الحسن ، وما يصلح هنا ما أورده في التهذيب بإسناده عن عمر بن يزيد (٤) قال : « كان أبو عبدالله (عليه السلام) يصلي عن ولده في كل ليلة ركعتين وعن والديه في كل يوم ركعتين . قلت جعلت فداك كيف صار للولد الليل ؟ قال لان الفراش للولد . قال : وكان يقرأ فيها القدر والكوتر » قال : فان هذا الحديث يدل على وقوع الصلاة عن الميت من غير الولد كالأب ، وهو حجة على من ينفي الوقوع أصلاً أو ينفيه إلا من الولد .

قال في الذخيرة : قلت يفهم من هذا الكلام وقوع الخلاف في وقوع الصلاة عن الميت ثم في عدم اختصاصه بقضاء الولد عن الوالد ، وسيجي ما يدل على اتفاق الإمامية على وقوع الصلاة عن الميت وعدم اختصاصه بالولد نقلاً عن كلام الشهيد . ولعل الخلاف الذي يفهم هنا مخصوص بالعمامة أو مستند الى بعض الأصحاب المعاصرين للشهيد أو السيد أو غيرهم ممن لا يرون مخالفتهم قاذحة في الاجماع .

ثم ذكر السيد (قدس سره) ان الصلاة دين وكل دين يقضى عن الميت .
 أما ان الصلاة تسمى ديناً ففيه أربعة أحاديث :

الأول - ما رواه حماد عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) في اخباره عن لقمان (عليه السلام)

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات .

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من الاحتضار . وفي التهذيب ج ١ ص ١٣٢ والوسائل

« وكان يقرأ فيها انا اتولئاه في ليلة القدر وانا اعطيتك الكوتر »

« وإذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء صلها واسترح منها فانها دين » .
 الثانى - ما ذكره ابن بابويه فى باب آداب المسافر (١) « اذا جاء وقت الصلاة
 فلا تؤخرها لشيء صلها واسترح منها فانها دين » .

الثالث - ما رواه ابن بابويه فى كتاب معانى الأخبار بإسناده الى محمد بن
 الحنفية فى حديث الاذان لما اسرى بالنبي ﷺ (٢) الى قوله : « ثم قال حى على
 الصلاة قال الله جل جلاله فرضتها على عبادى وجعلتها لى ديناً ، اذا روى بفتح الدال
 الرابع - ما رواه حريز بن عبد الله عن زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) (٣)
 قال : « قلت له رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه يخاف أن يدركه الصبح ولم يصل
 صلاة ليلته تلك ؟ قال يؤخر القضاء ويصل صلاة ليلته تلك » .

وأما قضاء الدين عن الميت فلقضية الختمية (٤) لما سألت رسول الله ﷺ

(١) الوسائل الباب ٥٢ من آداب السفر . والحديث عن حماد عن الصادق ع ، نقلنا
 عن لقمان وعليه يتحد الحديثان .

(٢) مستدرک الوسائل نوادر ما يتعلق بابواب الاذان والاقامة

(٣) الوسائل الباب ٩١ من المواقيت عن كتاب غياث سلطان الورى

(٤) المذكور فى سنن ابى داود ج ١ ص ٢٨٦ وغيره من كتب أحاديث العامة اللفظ الآتى
 أو ما قاربته : عن ابن عباس عن النبی (ص) « جاءته امرأة من خشع فقالت ان فريضة الله على عباده
 فى الحج أدركت ابى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفا حج عنه ؟ قال نعم »
 ورواه فى تيسير الوصول ج ١ ص ٣٣١ عن الستة ، ورواه فى الوسائل عن الشيخ المفيد
 فى المقنعة فى الباب ٢٤ من وجوب الحج وشرائطه . وفى سنن البيهقى ج ٤ ص ٣٢٨ بعد
 أن نقل الحديث كما تقدم بعدة طرق ومنها طريق سفيان قال قال سفيان وكان عمرو بن دينار
 حدثنا أولاً عن الزهرى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس فقال فيه « أو ينفعه ذلك ؟
 يا رسول الله » ص ، ؟ قال نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه ، ثم قال فلما جاءنا الزهرى
 حدثنا فنفقته فلم يقل هذا الكلام الذى رواه عنه عمرو . انتهى ، وقد نقل ذلك الشيخ
 فى الخلاف ص ١٥٦ . نعم فى سنن النسائى ج ، ص ٥ عن ابن عباس قال : « قال رجل
 يا رسول الله » ص ، ان ابى مات ولم يحج أفا حج عنه ؟ قال أرأيت لو كان على ابيك =

فقلت يا رسول الله ﷺ ان ابى أدركته فريضة الحج شيخاً زمنأ لا يستطيع أن يحج ان حججت عنه أينفعه ذلك ؟ فقال لها ارأيت لو كان على ابيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك ؟ قالت نعم . قال فدين الله أحق بالقضاء .

قال السيد : ويدل على أن القضاء عن الميت أمر مشروع تعاقدا صفوان ابن يحيى وعبدالله بن جندب وعلى بن النعمان في بيت الله الحرام ان من مات منهم يصلى من بقى صلاته ويصوم عنه ويحج عنه ما دام حياً ، فمات صاحبه وبقى صفوان فكان ينى لها بذلك فيصلى كل يوم وليلة خمسين ومائة ركعة (١) وهؤلاء من اعيان مشايخ الاصحاب والرواة عن الأئمة (عليهم السلام) .

قال السيد : انك اذا اعتبرت كثيراً من الأحكام الشرعية وجدت الاخبار فيها مختلفة حتى صنفت لأجلها كتب ولم تستوعب الخلاف ، والصلاة عن الاموات قد ورد فيها بمجموع اخبار ولم نجد خبراً واحداً يخالفها ، ومن المعلوم ان هذا المهم في الدين لا يخلو عن شرع بقضاء أو ترك فاذا وجد المقتضى ولم يوجد المانع علم موافقة ذلك للحكمة الإلهية . انتهى كلامه زيد في الخلد اكرامه ومقامه .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق الكلام في هذا المقام وتفصيل ما اشتمل عليه جملة هذه الاخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) والاحاطة بما فيها من نقض وابرار يقتضى بسطها في مسائل :

الأولى - المستفاد من هذه الأخبار وكذا من كلام علمائنا الابرار من غير خلاف يعرف جواز الصلاة عن الميت بان يصلى نيابة عنه كما انه يجوز أن يحج نيابة عنه أو انه يصلى لنفسه ثم يجعل ثوابها وأجرها له .

== دين أكنت قاضيه ؟ قال نعم . قال فدين الله أحق ، فالحديث المنقول في الكتاب عن السيد باللفظ المتقدم لم تقف عليه في كتب الحديث ويجوز أن يكون قد تداخلت الفاظ الحديث الثاني بالأول فظهر الحديث بهذه الصورة

هذا بالنسبة الى الصلوات المستحبة واكثر الاخبار المتقدمة انما خرجت هذا المخرج ، وأما الواجبة فانه يجوز ايضاً أن يصلّيها نيابة عنه وان لم يكن والده ولا وليه ، إلا أن الفاضل الخراساني في الذخيرة قال ان الفتوى بذلك لم يكن مشهوراً في كتب القدماء وانما اشتهر بين اصحابنا المتأخرين ، والمشهور في كتب السابقين قضاء الولي عن الميت حسب . انتهى . وهو جيد .

بقي الاشكال هنا في انه هل ينسحب جواز القضاء في الواجبة الى ما لو لم تكن ذمة الميت مشغولة بالعبادة كالصلاة اليومية بان يصلّيها عنه وان علم فراغ ذمته منها أم لا ؟ ظاهر الجماعة ذلك ، وعليه جرى من عاصرناه من مشايخنا في بلادنا البحرين حتى ان الرجل منهم يوصى بمقار يصرف حاصله في العبادة والصلاة اليومية عنه الى يوم القيامة ، وشاهدنا جملة من العلماء يعملون بتلك العبادات من غير توقف ولا تناكر ، والظاهر ان عمدة ما استدلوا به على ذلك حكاية صفوان بن يحيى المتقدمة .

ولم اطلع على من توقف في هذا الحكم وناقش فيه إلا الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة فانه قال - بعد ذكره هذا الفرع المذكور وتقديم جملة الاخبار التي قدمناها - ما صورته : وفيه اشكال نظراً الى ان شرعية العبادات تحتاج الى توقيف الشرع وليس هنا أمر دال على ذلك بحيث ينسد به باب التوقف والإشكال ، فان الاخبار المذكورة غير واضحة الدلالة على العموم ، ولو سلم لا يبعد أن يكون المراد بالصلاة فيها الصلاة المشروعة بالنسبة الى المكلف بناء على أن لفظة الصلاة موضوعة للصحيحة الشرعية لا طبيعة الاركان مطلقاً ، واذا كان الأمر كذلك كان محصل النص أن كل صلاة يصح شرعاً أن يفعلها المكلف فله أن يجعله للميت فلا يستفاد منه الجواز . وأما قضية صفوان فقد ذكرها النجاشي بلفظ «روى» ، والشيخ أطلق ذكرها ولم يذكر لها سنداً وطريقاً ، والمساحة في نقل أمثال هذه الحكايات التي لم يكن الغرض الأصلي من إيرادها تأسيس حكم شرعي شائع غالب ،

فبهذا الاعتبار يحصل نوع شك في صحة الاستناد الى الأمر المذكور فيحصل الشك في المسألة حتى يفتح الله ويسهل طريق معرفتها . انتهى . وهو جيد ، والى ذلك ايضاً يميل كلام شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار .

والظاهر عندي هو العدم وان كان ظاهر كلاميهما (طاب ثراهما) انما هو التوقف والاستشكال لعدم وقوفهم على دليل صريح في ثبوت هذا الحكم وعدمه في هذا المجال ، مع انه قد روى الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فأوصتني أن اقضى عنها ؟ قال هل برئت من مرضها ؟ قلت لا ماتت فيه . قال لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها . قلت فاني اشتبهت أن اقضى عنها وقد أوصتني بذلك ؟ قال فكيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها .

(فان قيل) ان مورد الرواية مخصوص بالصوم فلا يتعدى الى غيره إلا بدليل (قلنا) موضع الاستدلال في الخبر انما هو قوله عليه السلام في الجواب بعد نهييه عن القضاء في الصورة المذكورة المؤذن بالتحريم وتعليله التحريم بان الله لم يجعله عليها المؤذن بان القضاء كائناً ما كان انما يكون لما ثبت في الذمة واشتغلت به وكان مخاطباً به من قبله سبحانه ، ثم تأكيد ذلك بعد مراجعة السائل بالاستفهام الانكارى بقوله (عليه السلام) فكيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها .

وبالجملة فان هذا الخبر كما ترى ظاهر الدلالة واضح المقالة في ان القضاء عن الغير لا يشرع إلا مع استقرار الاداء في ذمته ، مضافاً الى ما عرفت في كلام الفاضل المتقدم من أن العبادات مبنية على التوقيف ثبوتاً وعدمياً والثابت هنا بموجب هذا الخبر انما هو العدم . ولم أقف على من تنبه للاستدلال بالخبر المذكور في هذا المقام مع انه كما ترى واضح الدلالة في ما ادعيناه ، ولا معارض له في البين إلا حكاية صفوان المذكورة ، ومن الظاهر قصورها عن المعارضة من جهات عديدة . والله العالم .

المسألة الثانية - قد تقدم ان الأشهر الأظهر وجوب الترتيب على القاضى عن نفسه مع العلم بالترتيب ، أما لو كان القضاء عن الغير فهل يجب ذلك بمعنى انه لا يصح أن يقضى عن الميت اثنان أو ثلاثة مثلاً دفعة واحدة بل لابد أن يكون أحدهم بعد الآخر أو أن يكون القاضى عنه متحداً ؟ ظاهر الأصحاب الأول كما فى قضاء الانسان عن نفسه .

وقد وقفت فى هذا المقام على كلام جيد للسيد الفاضل المحقق السيد نعمة الله الجزائرى (نور الله تعالى تربته) يتضمن القول بعدم الوجوب فى شرحه على التهذيب ، حيث قال بعد ذكر المسألة : الذى أفتى به اكثر مشايخنا المعاصرين هو وجوب الترتيب ، ولهذا أمروا بتوزيع الأوقات وتقسيمها بين المستأجرين حتى لا يصلى اثنان عن الميت فى وقت واحد ، والذى لا يزال يحتلج بخاطرى من البحث عن حقيقة الأخبار هو القول الثانى ، وذلك ان اخبار هذا الباب من قوله عليه السلام (١) : « من فاتته فريضة ، ومن هذا الخبر الذى نحن بصدد الكلام فيه هو قضاء المكلف ما فى ذمته ، وذلك انه يجب عليه تفرغ الذمة من ما تعلق بها أولاً فاولاً شيئاً بعد شئ* لعدم امكان المبادرة الى تفرغها من تلك الواجبات كلها دفعة واحدة واذا لم يمكن هذا وجب ذلك ، بخلاف الميت فانه اذا مات لم تقبله ذمة كذمة الحي ولهذا بطلت الأحكام المنوطة بها كأجل الدين واكثر الاجارات وأحكام الفلس ونحوها ، وحينئذ فقد بقى مشغولاً بما فاتته من الواجبات ، والمبادرة الى رفعها ورفع عذابها عنه مهما أمكن هو الاولى ، لانه كما ورد فى الأخبار يضيق عليه من جهتها فاذا قضيت عنه أسرع الى ملائكة الرحمة ووسعوا عليه من جهة قضاء العبادة عنه ، فاذا أمكن رفعها عنه دفعة واحدة أو ما هو قريب منها كان هو الاحسن ... الى ان قال : على ان الأخبار التى استدلو بها على القضاء عن الميت عامة شاملة لموضع النزاع . وبالحمله فالقول بعدم الترتيب هنا لهله الاولى ، وقد أستدل لهذا القول من بعض

المعاصرين إلا أنه لم يذكر هذا الكلام بل جعل عدم الدليل دليلاً على العدم . انتهى كلام السيد المزبور وهو جيد وجيه .

ويكفي في القول بذلك ما نقله عن بعض معاصريه من عدم وجود الدليل في الصورة المذكورة على وجوب الترتيب ، إذ لا تكليف إلا بعد البيان ولا مؤاخذة إلا بعد إقامة البرهان ، فإن ما ورد من الأخبار الدالة على وجوب الترتيب (١) مورده قضاء الإنسان عن نفسه كما عرفت ، وما ذكره (قدس سره) علاوة ظاهر الوجه ، وعلى هذا جرى من عاصرائه من مشايخنا في بلاد البحرين . والله العالم .

المسألة الثالثة - الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما أعلم في جواز الاستتجار للصلاة والصوم عن الميت ، إلا أن بعض متأخري المتأخرين ممن سيأتي نقل كلامه ناقش في ذلك ، والظاهر ضعفه كما سيظهر لك أن شاء الله تعالى .

قال السيد الزاهد العابد المجاهد رضي الدين بن طاووس (عطر الله مرقده) في كتاب غياث سلطان الوري لسكان الثرى : وقد حكى ابن حمزة في كتابه في قضاء الصلاة عن الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسين الشوهاني أنه كان يجوز الاستتجار عن الميت ، واستدل ابن زهرة على وجوب قضاء الولى الصلاة بالإجماع على أنها تجرى مجرى الصوم والحج . وقد سبقه ابن الجنيد بهذا الكلام حيث قال : والعليل إذا وجبت عليه الصلاة وأخرها عن وقتها إلى أن فانت قضاها عنه وليه كما يقضى حجة الإسلام والصيام . قال وكذلك روى أبو يحيى عن إبراهيم بن هشام عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) فقد سوي بين الصلاة وبين الحج ، ولا ريب في جواز

(١) ص ٢٢ و ٢٣

(٢) لم نقف على رواية بهذا السند في مورد الكلام ، وفي الذكرى في نسخة « أبو يحيى بن إبراهيم ابن سالم » ، ويجوز أن يكون تصحيف في العبارة . نعم ورد في رواية صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) المذكورة في الوسائل في الباب ٢٨ من الاحتضار ما يتعلق بالمورد

الاستئجار على الحج .

وقال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقل هذا الكلام : الاستئجار على فعل الصلاة الواجبة بعد الوفاة مبني على مقدمتين (إحداهما) جواز الصلاة عن الميت وهذه اجماعية والأخبار الصحيحة ناطقة بها كما تلوناه . و (الثانية) ان كلما جازت الصلاة عن الميت جاز الاستئجار عنه ، وهذه المقدمة داخلة في عموم الاستئجار على الأعمال المباحة التي يمكن أن تقع للمستأجر ، ولا يخالف فيها أحد من الامامية بل ولا من غيرهم ، لان المخالف من العامة انما منع لزعمه انه لا يمكن وقوعه للمستأجر عنه (١) أما من يقول بإمكان وقوعها له وهم جميع الامامية فلا يمكنه القول بمنع الاستئجار إلا ان يخرق الإجماع في إحدى المقدمتين ، على ان هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الامامية الخلف والسلف من عهد المصنف وما قبله الى زماننا هذا ، وقد تقرر ان اجماعهم حجة قطعية (فان قلت) فهلا اشتهر الاستئجار على ذلك والعمل به عن النبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام) كما اشتهر الاستئجار على الحج حتى علم من المذهب ضرورة (قلت) ليس كل واقع يجب اشتهاره ولا كل مشهور يجب الجزم بصحته قرب مشهور لا أصل له ورب متأصل لم يشتهر ، إما اهدم الحاجة اليه في بعض الاحيان أو لندور وقوعه ، والأمر في الصلاة كذلك فان

(١) في بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢١٢ ان العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم لا تقبل النيابة عن الحي والميت لقوله (ص) « لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ، والعبادة المالية المحضة كالزكاة والصدقات تجوز فيها النيابة لان الغاية اخراج المال ، والبدنية المالية كالحج تجوز النيابة فيه عن الحي العاجز أو الميت وقد وجب عليه لقوله (ص) « حتى الله أحق أن يقضى ، وفي ص ٢٢١ قال : « من وجب عليه الحج ومات ولم يوص به أثم ويسقط عنه في احكام الدنيا لان العبادات تسقط بالموت مالية أو بدنية ، والشافعي في الام ج ٢ ص ٩٨ نفى الخلاف في جواز النيابة عن الميت في الحج ، ولم يخالف فيه ابن قدامة في المغني ج ٣ ص ٢٢٤ ، وللتفصيل يرجع الى المحاضرات تقرير بحث آية الله الخوئي ص ٣٨٩

سلف الشيعة كانوا على ملازمة الفريضة والنافلة على حد لا يقع من أحد منهم اخلال بها إلا لعذر يعتقد به كمرض موت أو غيره ، وإذا اتفق فوات فريضة بادروا الى فعلها لان اكثر قدمائهم على المضايقة المحضة فلم يفتقروا الى هذه المسألة واكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريق التدوير ، ويعرف هذه الدعاوى من طالع كتب الحديث والفقه وسيرة السلف معرفة لا يرتاب فيها ، خلف من بعدهم قوم تطرق اليهم التقصير واستولى عليهم فتور الهمم حتى آل الحال الى انه لا يوجد من يقوم بكال السنن إلا أو حديهم ولا يبادر بقضاء الفائت إلا أقلهم، فاحتاجوا الى استدراك ذلك بعد الموت لظنهم عجز الولي عن القيام به ، فوجب رد ذلك الى الاصول المقررة والقواعد الممهدة وفي ما ذكرناه كفاية . انتهى . وهو جيد متين .

واعترضه المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة - بعد أن ذكر سابقاً ما قدمنا نقله عنه آنفاً من أن الفتوى بذلك لم تكن مشهورة في كتب القدماء - فقال بعد نقل هذا الكلام : قلت ملخص ما ذكره الشهيد ان الحكم بجواز الاستئجار للميت مبنى على الإجماع على ان كل أمر مباح يمكن أن يقع للمستأجر يجوز الاستئجار فيه ، وقد نهيت مراراً بان اثبات الإجماع في زمن الغيبة في غاية الإشكال خصوصاً في مثل هذه المسألة التي لم تشتهر في سالف الأعصار وقد خلط منها مصنفات القدماء والعطاء . ثم ان قوله (قدس سره) « على ان هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع ... الى آخره » يدل على انه زعم انعقاد الإجماع عليه في زمان السيد وما قاربه ، ولا يخفى ان دعوى انعقاد الإجماع بالمعنى المعروف بين الشيعة في مثل تلك الازمان بين التعسف واضح الجزاف . ثم ما ذكره في تعليل عدم اشتهار هذا الحكم بين السلف لا يخلو عن تكلف ، فان ما ذكره من ملازمة الشيعة على مداومة الصلوات وحفظ حدودها والاستباق والمسارة الى قضاء فوائتها على تقدير تمامه انما يجرى في العلماء وأهل التقوى منهم لا عوامهم وادانيهم وعموم السفلة والجملة منهم ، ويكفي ذلك داعياً للافتقار الى هذه المسألة والفتوى بها واشتعار العمل بها لو كان لها أصل . وبالجملة للنظر

في هذه المسألة وجه فتدبر . انتهى .

أقول : لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه فانه عنده ظاهر البطلان غنى عند التأمل عن البيان :

(أما أولاً) فلان قوله : قلت ملخص ما ذكره الشهيد ... الى قوله الفقهاء والعظماء ، مردود (أولاً) بان هذا الإجماع الذى ادعاه الشهيد وادعى به صحة الاستتجار فى كل الأعمال المباحة التى يمكن أن تقع للمستأجر عنه ، ان كان المناقشة فيه انما هو بالنسبة الى الصلاة والصوم فهذا مما لا معنى له عند المحصل لانه متى سلم تلك القاعدة الكلية فعليه فى استثناء ما ذكره الدليل ، وان كان بالنسبة الى أصل الكلية فالواجب عليه طلب الدليل فى كل فرد فرد من افراد الاجارات وان لا تجوز الاجارة فى عمل من الأعمال ولا فعل من الأفعال إلا بنص خاص بذلك الجزئى يدل على جواز الاجارة فيه بخصوصه وإلا فلا ولا أراه يلتزمه ، بل لو انفتح هذا الباب لأدى الى اطرادہ فى جميع ابواب المعاملات من البيوع والمصالحات والسلم والمساقاة ونحو ذلك ، فيشترط فى كل فرد فرد بما يجرى فيه احد هذه العقود ورود نص فيه وإلا فلا يجوز أن يدخله البيع ونحوه من تلك المعاملات ، إذ العلة واحدة فى الجميع والمناقشة تجري فى السكل ، مع انه لا يرتاب هو ولا غيره فى أن المدار فى جميع المعاملات انما هو على ما يدخل به ذلك الفرد الذى يراد اجراء تلك المعاملة عليه فى جملة افرادها الشائعة وينتظم به فى جملة جزئياتها الذائعة إلا أن يقوم على المنع دليل من خارج ، وهذه قاعدة كلية فى جميع المعاملات ، فان سلمها وقال بها لزمه اجراء ذلك فى محل البحث فانه احد افرادها إلا ان يأتى بدليل على اخراجه ، وان منعها - ولا اراه يتجشمه - فهو محجوج بما ذكرناه وانى له بالخروج .

و (ثانياً) - ان الشهيد (قدس سره) لم يستند هنا الى مجرد الإجماع وانما استند أولاً الى عموم ما دل على الاجارة فى الأعمال المباحة ثم أردفه باتفاق الامامية لانه قال : وهذه المقدمة داخلة فى عموم الاستتجار على الأعمال المباحة أى عموم

أدلة الاستئجار بمعنى أن دليلها عموم الأدلة الدالة على الاستئجار على الأعمال المباحة ، ثم قال ولا يخالف فيها أحد من الامامية ... الى آخره ، فاستند أولاً الى عموم الأدلة ، وثانياً الى الإجماع ، وهذا هو الواقع والجارى في جميع المعاملات ، فإن هذه القواعد كما انها متفق عليها بين الأصحاب منصوصة في جميع أبواب المعاملات من اجارة وغيرها ، فالمدعى لاجراج فرد من افراد بعض تلك القواعد عليه اقامة الدليل .

ومن الأخبار الدالة على هذه القاعدة بالنسبة الى الاجارة ما رواه الحسن بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الصادق عليه السلام (١) في وجوه المعاش قال : واما تفسير الاجارات فاجارة الانسان نفسه أو ما يملك أو يلى أمره من قرابته أو دابته أو ثوبه بوجه الحلال من جهات الاجارات أن يؤجر نفسه أو داره أو أرضه أو شيئاً يملكه في ما ينتفع به من وجوه المنافع ، أو العمل بنفسه وولده وبملوكه أو اجيره من غير أن يكون وكيلاً للوالى ... الى أن قال : وكل من أجر نفسه أو أجر ما يملكه أو يلى أمره من كافر أو مؤمن أو ملك أو سوقة على ما فسرناه مما تجوز الاجارة فيه لحلال محل فعله وكسبه . انتهى .

قال بعض المحدثين من أفاضل متأخري المتأخرين بعد نقل هذا الخبر : أقول فيه دلالة على جواز اجارة الانسان من يلى أمره من قرابته وان يؤجر نفسه للعبادات ... الى أن قال : وبالجمله المستفاد منها جواز ان يستأجر لكل عمل وان يؤجر نفسه من كل أحد لكل عمل إلا ما أخرجه الدليل . انتهى .

وأما قوله - ثم ان قوله على ان هذا النوع ... الى آخره - فهو في محله إلا انه لا يضر بما قلناه فان المطلوب يتم بما قدمناه وأحكمناه .

و (اما ثانياً) فلان قوله - ثم ما ذكره في تعليل عدم اشتها هذا الحكم ... الى آخره - سقيم غليل لا يبرد الغليل وكلام شيخنا (قدس سره) هنا حق لا ريب

فيه وصدق لا شبهة تعتريه ، فان ما ذكره (قدس سره) من الاستتجار على الصلاة والوصية بها انما يترتب على ترك العلماء وأهل التقوى العارفين بوجوب قضائها الخائفين من تبعاتها وجزائها لو كانوا يتركونها فانهم يوصون بها ، ولكن لما كانوا يحافظون عليها في حال الحياة تمام المحافظة اداء وقضاء واجباً وسنة لم يقع ذلك ولم يشتهر ، فاما اعتراضه بالجهلة والسفلة الذين لا يبالون بالصلاة صحيحة كانت أو باطلة في حياتهم أو بعد موتهم فقير وارد ، لانهم لما ذكرنا يتركونها ويتهاونون بها ويموتون على ذلك من غير لحص ولا وصية بقضائها لجهلهم وقلة مبالاتهم بالدين فكيف يكون ذلك حيثئذ داعياً الى الافتقار الى هذه المسألة والفتوى بها واشتهار العمل بها ، على ان مساق كلام شيخنا المشار اليه انما هو بالنسبة الى شهرة الاستتجار على الصلاة وانه لم لا اشتهر كاشتهار الإستتجار على الحج لا بالنسبة الى الفتوى بهذه المسألة ، ويزيدك تأكيداً لما ذكرنا ثمة كلام شيخنا المذكور وقوله : خلف من بعدهم قوم تطرق اليهم التقصير... الى آخره ، مما يدل على ان اشتهار الوصية بالصلاة والاستتجار عليها في الوقت الاخير انما كان لتهاون العلماء والعارفين بما يعرفون وجوبه عليهم وفتورهم عن القيام بالواجبات فضلاً عن السنن المؤلفة في ذلك المقام ، فالكلام أولاً وآخرأ انما يترتب على العلماء والعارفين لا ما توهمه من ضم السفلة والجاهلين .

وبالجملة فكلامه (قدس سره) ليس بموجه يعتمد عليه وكلام شيخنا المذكور أولى واخرى بالرجوع اليه .

ثم ان من ناقش في هذه المسألة وان كان من جهة اخرى المحدث السكاشاني (طاب ثراه) في كتاب المفاتيح ، حيث قال - في آخر الخاتمة التي في الجنازة من الكتاب المذكور بعد أن ذكر انه يصل الى الميت ثواب الصلاة والصوم والصدقة والحج - ما صورته : وأما العبادات الواجبة عليه التي فاتته فما شاب منها المال كالحج يجوز

الاستئجار له كما يجوز التبرع به عنه بالنص (١) والإجماع ، وأما البدني المحض كالصلاة والصيام في النصوص (٢) « يقضيها عنه أولى الناس به » ، وظاهرها التعيين عليه ، والأظهر جواز التبرع بهما عنه من غيره أيضاً ، وهل يجوز الاستئجار لهما ؟ المشهور نعم ، وفيه تردد لفقد النص فيه وعدم حجية القياس حتى يقاس على الحج أو على التبرع ، وعدم ثبوت الإجماع بسيطاً ولا مركباً اذ لم يثبت ان كل من قال بجواز العبادة للغير قال بجواز الاستئجار لهما ، وكيف كان فلا يجب القيام بالعبادات البدنية المحضة له بتبرع ولا استئجار إلا مع الوصية ... الى آخر كلامه .

وقال في كتاب المعاش والمكاسب بعد كلام في المقام : والذي يظهر لي ان ما يعتبر فيه نية التقرب لا يجوز أخذ الاجرة عليه مطلقاً لمنافاته الإخلاص فان النية كما مضى ما يبعث على الفعل دون ما يخطر بالبال ، نعم يجوز فيه الأخذ ان اعطى على وجه الاسترضاء أو الهدية أو الارتزاق من بيت المال ونحو ذلك من غير تشارط ، وأما ما لا يعتبر فيه ذلك بل يكون الغرض منه صدور الفعل على أى وجه اتفق فيه يجوز أخذ الاجرة عليه مع عدم الشرط في ما له صورة العبادة ... وأما جواز الاستئجار للحج مع كونه من القسم الأول فلانه انما يجب بعد الاستئجار وفيه تغليب لجهة المالية ، فانه انما يأخذ المال ليصرفه في الطريق حتى يتمكن من الحج ولا فرق في صرف المال في الطريق بان يصدر من صاحب المال أو نائبه ، ثم ان النائب اذا وصل الى مكة وتمكن من الحج امكنه التقرب به كما لو لم يكن أخذ اجرة فهو كالمطوع أو نقول ان ذلك ايضاً على سبيل الاسترضاء للتبرع . أما الصلاة والصوم فلم يثبت جواز الاستئجار لهما . انتهى .

وفيه نظر من وجوه : الأول - ان ما ذكره في الكلام الاول من التردد في جواز الاستئجار لفقد النص مردود (اولاً) - بما عرفت آنفاً من أن فقد النص في خصوص

(١) الوسائل ابواب النيابة في الحج وبعض ابواب وجوب الحج وشرائطه .

(٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات والباب ٦٣ من احكام شهر رمضان

الاستئجار للصلاة والصيام لا يصلح للمناحية ، ومن ذا الذي اشترط وجود النص في خصوص كل عمل وفعل يراد الاستئجار عليه حتى يشترط هنا ، والنصوص العامة كافية كما في غير الاجارة من المعاملات .

وثانياً - انه قد روى الصدوق (قدس سره) في الفقيه (١) عن عبدالله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى ؟ قال يعطى من يصوم عنه كل يوم مدين ، وهي صريخة في المطلوب والمراد عارية عن وصمة الإيراد .

وثالثاً - النقص بالحج ايضاً كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .
الثاني - ما ذكره في كلامه الثاني - بقوله : والذي يظهر لي ان ما يعتبر فيه نية التقرب لا يجوز أخذ الاجرة عليه ... الى آخره - فان فيه (أولاً) - ما ذكرناه في الوجه الأول من ورود النص في الصوم وكذا في الحج ، وما اعتذر به في الحج فسيأتي بيان بطلانه .

وثانياً - انه متى كان العلة في عدم جواز الاستئجار ذلك فانه لا يجوز وان أوصى الميت بذلك ، لان الاستئجار متى كان باطلا لبطلان العبادة والاجير لا يستحق لذلك اجرة فالوصية غير مشروعة فتكون باطلة ، مع انه قد استثنى الوصية كما عرفت ، هذا خلف .

وثالثاً - ان لقائل أن يقول ان الفعل المستأجر عليه هو الصلاة المتقرب بها الى الله سبحانه فانها هي المستقرة في ذمة المستأجر عنه ، فالاجرة في مقابلة المجموع لا الصلاة خاصة ليحصل منافاة الاجرة للقربة ، والفرق لطيف يحتاج الى مزيد تأمل ، وتوضيحه ان النية مشتملة على قيود منها كون الفعل خاصاً لله سبحانه ومنها كونه اداء أو قضاء عن نفسه أو غيره تبرعاً أو باجرة ، وكل من هذه القيود الأخيرة غير مناف لقيد الإخلاص ، والاجرة في ما نحن فيه انما وقعت أولاً

وبالذات بازاء القصد الثاني اعنى النيابة عن زيد مثلاً ، بمعنى انه استؤجر على النيابة عن زيد في الإتيان بهذه الفريضة للتقرب بها وقيد القربة على حاله وفي محله لا تعلق للأجرة به إلا من حيث كونه قيداً للفعل المستأجر عليه ، نعم لو اشترط في النيابة عن الغير التقرب زيادة على التقرب المشروط في صحة العبادة اتجه منافاة الأجرة لذلك إلا انه ليس بشرط اجماعاً ، وبالمجمل فان أصل الصلاة مقصود بها وجهه سبحانه ولكن الحامل عليها والباعث عليها مع التقرب هو هذا المبلغ الذي قرر له ولذلك نظائر في الشرع توجب رفع الاستبعاد مثل الصلاة لأجل الاستسقاء وصلاة الاستخارة وصلاة الحاجة وصلاة طلب الولد وطلب الرزق ونحو ذلك مما كان الباعث عليه أحد هذه الأغراض فان أصل الصلاة مقصود بها وجهه سبحانه ومتقرب بها اليه جل شأنه ولكن الحامل عليها هو أحد هذه الأمور المذكورة ونحوها بمعنى انه يأتي بالصلاة الخالصة لوجه الله سبحانه لأجل هذا الغرض الحامل له عليها.

(فان قيل) ان هذا مما قام الدليل على صحته وورد الخبر به (قلنا) ان الخصم انما تمسك بان الصلاة بالأجرة مناف للقربة والإخلاص بها لله سبحانه حيث ان الحامل عليها انما هو الأجرة دون قصد وجهه سبحانه ، وبمقتضى تعليله المذكور لا يصح شئ من هذه الصلوات بالكلية فان الباعث عليها أمور أخرى كما عرفت ، مع ان الشرع قد ورد بصحتها وليس الوجه في ذلك إلا ما قلناه من أن هذه الأسباب انما هي أسباب حاملة على الإتيان بالصلاة الخالصة له سبحانه ، ومثله يجري في مسألة الاجارة فلا فرق حيثئذ .

وبالمجمل فان ورود النص بالصحة في هذه المواضع دليل واضح في بطلان ما توهمه في أمر الاستئجار على الصلاة ، وحيثئذ فكما يصح أن يكون الحامل على العبادة أحد هذه الأمور يجوز أن يكون الحامل أخذ الأجرة والانتفاع بها .

الثالث - ما ذكره - بقوله : وأما جواز الاستئجار على الحج مع كونه من القسم الأول ... الى آخره - فان فيه (أولاً) - انه من الجائز الواقع ان يكون الاستئجار

من الميقات أو من مكة وهو مما لا يجرى فيه هذا التخصيص الذى ذكره والتحليل الذى اعتبره ، فلا يكون ما ذكره كائناً مع ان ظاهر النصوص كناية الحكم وهو كاف للخصم فى التعلق به فانه لا ينكر صحته .

وثانياً - انه يمكن ايضاً اجراء ما فرضه فى الحج فى الصلاة بان يقبض الأجير الأجرة ويتصرف فيها بعد الإستئجار ولا يأتى بالصلاة إلا بعد نفاذ الأجرة اذ الأجرة لا تقتضى الفورية كما هو الأظهر الأشهر ، وحينئذ فيمكنه التقرب بها كما لو لم يكن أخذ أجرة فهو كالمطوع .

وثالثاً - ان قوله - أو نقول ان ذلك على سبيل الإسترضاء للتبرع - مناف لفرض المسألة أولاً ، فان المفروض الإستئجار للحج كما صرح به فى كلامه فكيف يجعله تبرعاً وان المدفوع من الأجرة على سبيل الإسترضاء . والفرق بين الأمرين أوضح وأوضح .

وبالجملة فانه لو جاز بناء الأحكام الشرعية على مثل هذه التخريجات البعيدة والتحولات الغير السديدة لاتسع المجال وانفتح باب القيل والقال ، ولم يبلغ المجتهدون الذين قد أكثر من التشنيع عليهم فى رسائله ومصنفاته الى مثل هذه التخريجات الواهية الباردة والتخرصات البعيدة الشاردة . والله العالم .

المسألة الرابعة - لا يخفى على من تتبع كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى هذا الباب ما وقع لهم من الاختلاف فى القاضى والمقضى والمقضى عنه .

أما الأول فقد صرح الأكثر بانه الولد الأكبر ، قال فى الذكرى بعد نقل ذلك عنهم : وكانهم جعلوه بازاء حبوته لانهم قرنوا بينها وبينه والأخبار غالية عن التخصيص كما أطلقه ابن الجنيد وابن زهرة ، ولم نجد فى اخبار الحجة ذكر الصلاة نعم ذكرها المصنفون ولا بأس به اقتصاراً على المتيقن وان كان القول بعموم كل ولى ذكر أولى حسبما تضمنته الروايات . انتهى .

أقول : قال ابن الجنيد : والعليل اذا اوجبت عليه صلاة فاخرها عن وقتها

الى ان مات قضاها عنه وليه كما يقضى عنه حجة الإسلام والصيام بيده ، فان جعل بدل كل ركعتين مداً اجزأه فان لم يقدر فلكل اربع فان لم يقدر فمد لصلاة النهار ومد لصلاة الليل ، والصلاة أفضل . وعن المرتضى نحو ذلك . وظاهرهما مع التخيير بين القضاء والتصدق بالتخصيص بما فات عن العليل في مرض موته .

وقال ابن زهرة : ومن مات وعليه صلاة وجب على وليه قضاؤها ، وان تصدق عن كل ركعتين بمد اجزأه ... الى آخر ما ذكره ابن الجنييد . واحتج بالإجماع وطريق الإحتياط ، وظاهره التخيير بين القضاء والصدقة مع عموم الفئات دون التخصيص بفئات مرض الموت .

والجميع متفقون على الولى بقول مطلق . وقال ابن ادریس بوجوب القضاء على وليه الأكبر من الذکر ان ما وجب على العليل فاخره عن اوقاته حتى مات ولا يقضى عنه إلا الصلاة الفائتة في حال مرض موته فحسب ، وتبعه في ذلك سبطه نجيب الدين يحيى بن سعيد والشهيد في البعة . وهو صريح في التخصيص بالفئات في مرض الموت وان القاضى هو الولى وهو الأكبر من الذکر ان .

واما الثانى فظاهر الشيخين وابن ابي عقيل وابن البراج وابن حمزة والعلامة في اكثر كتبه انه جميع ما فات الميت وهو ظاهر كلام ابن زهرة المتقدم ، وظاهر ما قدمنا نقله عن ابن الجنييد والمرضى وابن ادریس ويحيى بن سعيد والشهيد في البعة هو التخصيص بما فات في مرض الموت ، وقال المحقق في كتابيه بقول الشيخين ، وقال في المسائل البغدادية المنسوبة الى سؤال جمال الدين بن حاتم المشغرى (قدس سره) : الذى ظهر لى ان الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام وصلاة لعذر كالمرض والسفر والحيض لا ما تركه الميت عمداً مع قدرته عليه . قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه : وقد كان شيخنا عميد الدين (قدس سره) ينصر هذا القول ولا بأس به ، فان الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه أما تعمد ترك الصلاة فانه نادر ، نعم قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرر للزمة

والظاهر انه ملحق بالتعمد للتفريط . انتهى .

وأما الثالث فظاهره انه الرجل ، قال فى الذكرى : لذكرهم اياه فى معرض الحبوة . وظاهر عبارة المحقق الشمول للبرأة .
والتحقيق عندى فى هذا المقام أما بالنسبة الى الاول فهو ولى الميت وهو أولى الناس بميراثه كما صرح به ابن الجنييد ومن معه بمن قدمنا ذكره ، وبذلك صرح الصدوقان ايضاً .

وعليه تدل صحيحة حفص بن البختري وهى السابعة من الروايات المتقدمة ومثلها الرواية السادسة والرواية الرابعة والعشرون (١) .
ونحوها ايضاً مرسله حماد بن عثمان عن من ذكره عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) فى الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال أولى الناس به قلت فان كان أولى الناس به امرأة ؟ قال لا إلا الرجال ، وبذلك يظهر لك ما فى كلام جمهور الأصحاب من التخصيص بالولد فانه خال عن المستند .

ويختص القضاء بالرجال دون النساء كما تضمنه خبر حفص (٣) ومرسله حماد (٤) وباكبر الرجال لو تعددوا لصحيحة الصفار عن ابى محمد الحسن عليه السلام (٥) انه كتب اليه رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر ؟ فوقع عليه السلام يقضى عنه اكبر ولييه عشرة أيام ولأى انشاء الله ، قال فى الفقيه : وهذا التوقيع عندى مع توقيعاته الى الصفار بخطه عليه السلام .

واما بالنسبة الى الثانى فهو كل ما فات الميت لعذر كان أم لا لعذر فى مرض الموت أو غيره لاطلاق الأخبار المذكورة من الخبر السادس والسابع ، ولا ينافى ذلك الخبر الرابع والعشرون إذ لا دلالة فيه على نفي ما عدا ما ذكر فيه بل غاية أن

يكون بالنسبة الى ذلك مطلقاً واطلاقه محمول على ما دل عليه الخبران المذكوران من جميع ما فات الميت .

وقال فى الذكرى : ورواية عبدالله بن سنان وردت بطريقين وليس فيها نفي لما عداها ، إلا أن يقال قضية الأصل تقتضى عدم القضاء إلا ما وقع الإتفاق عليه ، أو أن المتعمد مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر اخرى » (١) انتهى .

وفيه ان قضية الأصل يجب الخروج عنها بالدليل وهو خبر حفص ومرسلة ابن ابي عمير فانها ظاهرة ان العموم . وأما التعليل بالمؤاخذة بالذنب فعليل سيما فى مقابلة النص ، والآية المذكورة لو عمل على ظاهرها لوجب المنع ايضاً من تحمل الولي ما فات الميت لعذر وهو لا يقول به .

وأما بالنسبة الى الثالث فاشكال ينشأ من ورود بعض الأخبار بلفظ الرجل وبعض بلفظ الميت ، والظاهر حمل ذكر الرجل على مجرد التمثيل لاشتراكهما فى الأحكام غالباً فيرجح القول بالعموم ، ويؤيده ان التخصيص بالرجل فى الروايات انما وقع فى الأسئلة فلا يقتضى تقييد المطلق الواقع فى الروايات الأخرى ، ويؤكدده ايضاً انه الأحوط .

ثم انه على تقدير تفسير الولي بالولد الأكبر كما هو الأشهر ينحصر المقضى عنه فى الأب سيما على القول بكون المقضى عنه الرجل وكأنهم جعلوه فى مقابلة الحبة كما تقدم فى كلام شيخنا الشهيد ، أو مع الأم بناء على العموم فى المقضى عنه ولا يتعدى الى غيرهما . ولكن تفسير الولي بذلك كما عرفت عار عن الدليل بل الدليل على خلافه واضح السيل . وسيأتى ان شاء الله تعالى فى كتاب الصيام مزيد بحث فى هذا المقام يحيط باطراف الكلام بأبرام النقض ونقض الأبرام .

فوائد

الأولى - قد تقدم في كلام ابن الجنيد والمرتضى وابن ذهرة التخيير بين الصلاة والصدقة ولم نظفر له بمسند ، والذي ورد من الصدقة إنما هو بالنسبة إلى التوافل كما تقدم ، قال في المختلف بعد نقل التخيير عن ابن الجنيد والمرتضى : وباقي المشهورين من الأصحاب لم يذكروا الصدقة في الفرائض ، ثم قال : لنا أنه واجب عليه فلا تجزئ عنه الصدقة كالميت . ثم ذكر بأنهم احتجوا بأنه واجب عليه على سبيل البدل فاجزأت الصدقة عنه كالصوم . ثم أجاب بأنه لولا النص لما صرنا إليه في الصوم . انتهى . وقال في الذكرى : وأما الصدقة عن الصلاة فلم نرها في غير النافلة .

الثانية - هل يشترط كمال الولي حال الوفاة ؟ قرب الشهيد في الذكرى ذلك ، قال لرفع القلم عن الصبي والمجنون (١) ثم قال : ويمكن إلحاق الأمر به عند البلوغ بناء على أنه يجب وانها تلازم القضاء . أما السفیه وفاسد الرأي فعند الشيخ لا يجب فيمكن انتفاء القضاء عنه ، ووجوبه أقرب اخذاً بالعموم . والشيخ نجم الدين لم يثبت عنده منع السفیه والفاسد الرأي من الحبوّة ، فهو أولى بالحكم بوجوب القضاء عليهما . انتهى .

اقول : مبنى هذا الكلام والبحث في هذا المقام على كون الولي الذي يجب قضاؤه عن الميت هو الولد كما هو المشهور ، وقد عرفت ما فيه من القصور وإن الولي في هذا الباب الذي يتعلق به الخطاب إنما هو الأول بالميراث ، ومنه يعلم سقوط هذا الكلام والدوران مدار الحبوّة وعدمها الذي فرعوا عليه الكلام في السفیه وفاسد الرأي . بقي الكلام على ما اخترناه من معنى الولي لو اتفق عدم بلوغه وقت الوفاة ، وفيه اشكال لعدم النص الواضح في البين وقيام الإحتمال من الجانبين .

الثالثة - لو قلنا بعدم قضاء الولي ما تركه الميت عمداً أو كان الميت لاولي له فإن أوصى الميت بفعلها من ماله وجب انفاذه ، وإن أخل بذلك فظاهر المتأخرين من

الأصحاب عدم وجوب الإخراج من ماله ، وعلمه في الذكرى قال لعدم تعلق الفرض بغير البدن خالفناه مع وصية الميت لانعقاد الإجماع عليه بقى ما عداه على أصله. انتهى ونقل عن بعض الأصحاب القول بوجوب إخراجها كالحج وصب الأخبار التي لا ولي فيها عليه ، واحتج أيضاً بخبر زرارة الطويل الوارد في الزكاة (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان أباك قال لي من فربها من الزكاة فعليه أن يؤديها ؟ قال صدق أبي عليه أن يؤدي ما وجب عليه ، وما لم يجب عليه فلا شئ عليه فيه . ثم قال رأيته لو أن رجلاً أغشى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلاته أكان عليه وقد مات أن يؤديها ؟ قلت لا إلا أن يكون أفاق من يومه ، قال : وظاهره أنه يؤديها بعد موته وهو إنما يكون بولي أو ماله بحيث لا ولي يحمل على المال وهو شامل للحالة الإيصاء وعدمه . انتهى .

وظاهر الشهيد في الذكرى الميل إلى ذلك أو التوقف في ما هنالك ، حيث أنه نقل فيه القول والإستدلال المذكورين ولم يقدح فيه بشئ ، ويعضده أنه قال بعد ذكر المسألة المذكورة : لو أوصى بفعلها من ماله فإن قلنا بوجوبه لولا الإيصاء كان من الأصل كسائر الواجبات وإن قلنا بعدمه فهو تبرع يخرج من الثلث إلا أن يجيزه الوارث . انتهى .

اقول : لا يخفى أن ظاهر كلمة الأصحاب عدا من نقل عنه الخلاف هنا هو الإتفاق على أن الصلاة والصوم ونحوهما من الواجبات البدنية لا يجب إخراجها مع عدم الوصية ومع الوصية فخرجها الثلث كسائر الوصايا ، بخلاف الواجبات المالية كالزكاة ونحوها ، والحج وإن كان مشوباً إلا أنه غلب فيه الجهة المالية ، وسيأتى مزيد تحقيق لذلك إن شاء الله تعالى في كتاب الحج .

وكيف كان فإن ما استند إليه ذلك البعض المنقول عنه القول بوجوب إخراج الصلاة والصوم عن الميت وإن لم يوص به لا يخلو من المناقشة وإن جمد عليه من

(١) الفروع ج ١ ص ١٤٨ وفي الوسائل الباب ١٢ من زكاة الذهب والنقصة .

نقل كلامه في المقام كشيخنا الشهيد في الذكرى والفاضل الخراساني في الذخيرة ، وذلك اما بالنسبة الى الاخبار الغير المشتملة على ذكر الولي فقد عرفت في ما تقدم ان المتبادر من سياق تلك الاخبار انما هو الصلوات المستحبة لا الواجبة ، ومع تسليم شمول الواجبة فانا نقول ان غاية تلك الاخبار أن تكون مطلقة بالنسبة الى القاضي ، والقاعدة تقتضي حمل اطلاقها على ما دلت عليه الاخبار المتقدمة من اناطة القضاء بالولي ، وكذا الكلام في رواية زرارة المذكورة .

ومن الاخبار الدالة على اناطة القضاء بالولي زيادة على ما تقدم موثقة ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (١) « في الرجل يموت في شهر رمضان ؟ قال ليس على وليه ان يقضى عنه ... الى ان قال : فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه لأنه قد صح فلم يقض ووجب عليه » .

وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٢) « واذا مات الرجل وعليه من صوم شهر رمضان فعلى وليه أن يقضى عنه ... الى ان قال : واذا كان للبيت وليان فعلى اكبرهما من الرجال أن يقضى عنه ، فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء ، وبهذه العبارة ما ذكرناه منها وما لم نذكره عبر في الفقيه .

وبالجملة فانك اذا ضمنت هذه الاخبار بعضها الى بعض وحملت مطلقها على مقيدها ظهر لك انه لا مستند لهذا القول المذكور من الاخبار وان قياس الصلاة والصوم على الحج في التعلق بالمال بعد تعذر البدن قياس مع الفارق ، وذلك فان الحج بدني مشوب بالمال فمن ثم دلت الاخبار بعد تعذر الإتيان به بالبدن على التعلق بالمال ، فوجب اخراجه بعد الموت من ماله بل في حال الحياة مع المرض المانع من المباشرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ، وأما الصوم والصلاة فانها

(١) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان

(٢) ص ٢٥

— ٦٠ — ﴿ الوصية بقضاء غير الولى - الترتيب بين فوائت الولى والميت ﴾ ج ١١

بدينان محضان لا تعلق لهما بالمال في حال الحياة فمع تعذر الإتيان بهما والموت بعد استقرارهما في الذمة يتعلق الخطاب بالولى ، ومع عدم الولى فلا دليل يدل على تعلقهما بالمال كما ادعاه القائل المذكور بل يسقط حكمهما كما هو ظاهر الأدلة المتقدمة الدالة على انه مع فقد الولى من الرجال فلا يتعلق القضاء بالولى من النساء ، ولو كان القضاء يرجع الى المال في الصورة المذكورة لاشير اليه في بعض تلك الأخبار بان يقال بل يجب القضاء عنه من ماله . وبالجمله فعندى ان ما تكلفه هذا الفاضل المذكور من القول واستدل عليه بما ذكر فهو غير خال من القصور . والله العالم .

الرابعة - لو أوصى الميت بقضائها عنه باجرة من ماله واستندها الى احد أوليائه أو الى اجنبى فهل تسقط عن الولى ؟ وجهان واستقرب في الذكرى السقوط لوجوب العمل بما رسمه الموصى . وهو غير بعيد ، ويؤيده ان المتبادر من الأخبار الدالة على اناطة ذلك بالولى انما هو مع عدم وصية الميت بذلك على وجه من الوجوه ، وحيثئذ فلا منافاة في هذه الصورة لما دلت عليه الأخبار ، ويؤيد ما ذكرناه ما صرح به السيد ابن طاووس (قدس سره) في رسالته التى قدمنا نقل هذه الأخبار المتقدمة منها ، حيث قال ما صورته : لو أوصى الميت بالصلاة عنه وجب العمل بوصيته لعموم ، فمن بدله بعد ما سمعه فانما ائمه على الذين يبدلونه ، (١) ولانه لو أوصى ليهودى او نصرانى لوجب انفاذ وصيته فكيف الصلاة المشروعة . ثم أورد بعض الأخبار الدالة على ذلك .

الخامسة - قال في الذكرى : لا يشترط خلو ذمة الولى من صلاة واجبة لتغاير السبب فيلزمان معاً ، والأقرب الترتيب بينهما عملاً بظاهر الأخبار وخاويها ، نعم لو فاتته صلاة بعد التحمل أمكن القول بوجوب تقديمها لان زمان قضائها مستثنى كزمان ادائها ، ويمكن تقديم المتحمل لسبق سببه . انتهى .

اقول : أما الحكم الاول لجيد ، وأما الثانى وهو وجوب الترتيب بين ما في ذمته وبين ما تحمله عن الميت فلا أعرف له دليلاً معتمداً بل ظواهر الأخبار واطلاقها

انما يقتضى عدم وجوب الترتيب ، فان اطلاقها دال على وجوب قضاء ما لزمه من نفسه وما لزمه من غيره وأما انه يرتب بينهما فلا يفهم ذلك منها بوجه . وأما الثالث فالظاهر التخيير لعدم الدليل على رجحان واحد من الإحتمالين المذكورين في كلامه .

السادسة - قال في الذكرى : لو مات هذا الولي فالأقرب ان وليه لا يتحملها لقضية الأصل والاقتصار على المتيقن سواء تركها عمداً أو لغدر . انتهى .
أقول : من المحتمل قريباً القول بوجوب التحمل لظاهر الأخبار المتقدمة ، فان قوله في صحيحة حفص (١) : « في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ؟ قال يقتضى عنه أولى الناس به ، شامل لما لو كانت تلك الصلاة التي في ذمته وعليه من فوائت صلاته وبما لزمه تحمله عن غيره ، ونحوها مرسله ابن أبي عمير (٢) ونحوها الروايات الدالة على الصوم ، فان الجميع ظاهر في العموم لصدق كونه عليه .

السابعة - قال في الذكرى : الأقرب انه ليس له الاستتجار لمخاطبته بها والصلاة لا تقبل التحمل عن الحى . ويمكن الجواز لما يأتى ان شاء الله تعالى في الصوم ولان الفرض فعلها عن الميت . فان قلنا بجوازه وتبرع بها متبرع اجزأت ايضاً . انتهى .
أقول : قد تقدم في الرواية الحادية عشرة ما يدل على جواز الحج والصلاة والصدقة عن الأحياء والأموات من القرابة والأصحاب ، والسيد ابن طاووس (قدس سره) تأوله في الحى بما يصح فيه النيابة من الصلوات ، والظاهر ان مراده مثل ركعتي الطواف نيابة وصلاة الزيارة نيابة دون ما عدا ذلك ، وهو ظاهر كلمة الأصحاب في هذا الباب .

ويعضده ما في الحديث العشرين حيث « سأله السائل عن الرجل يريد ان يجعل اعماله من الصلاة والبر والخير أثلاثاً له ولا يويه وكان أحدهما حياً والآخر

(١) الوسائل الباب ٢٣ من احكام شهر رمضان ، وفي القروع ج ١ ص ١٩٦
والوسائل والوافى باب (من مات وعليه صيام) « أولى الناس بميراثه » ؛

(٢) الوسائل الباب ١٢ من قضاء الصلوات

ميتاً؟ فكتب اليه : أما الميت فحسن جائز وأما الحي فلا إلا البر والصلة ، وهو ظاهر بل صريح في عدم جواز الصلاة عن الحي وجوباً أو استحباباً ، لأنه إنما رخص له في الحي بالبر والصلة دون الصلاة التي هي مذكورة معها في السؤال ، ومن ذلك يظهر ان الأقرب عدم صحة الاستتجار من الولي .

وأما ما علل به امكان الجواز - من حصول ذلك في الصوم وكون الفرض فعلها عن الميت - ففيه ما ذكره السيد السند (قدس سره) في المدارك في مسألة الصوم بعد أن نقل عن جده انه لو تبرع بعض بالقضاء سقط عن الولي ، وان وجه السقوط حصول المقتضى وهو براءة الذمة ، حيث قال : ويتوجه عليه ان الوجوب تعلق بالولي وسقوطه بفعل غيره يحتاج الى دليل ، ومن ثم ذهب ابن ادریس والعلامة في المنتهى الى عدم الإجتزاء بفعل المتبرع وان وقع باذن من تعلق به الوجوب لاصالة عدم سقوط الفرض عن المكلف بفعل غيره . وقوته ظاهرة . انتهى . وهو جيد . والله العالم بحقائق احكامه واولياؤه القائمون بمعالم حلاله وحرامه .

المقصد الثاني في صورة الجماعة

وفضلها عظيم وثوابها جسيم وقد ورد فيها عنهم (عليهم السلام) من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات :

روى الشيخ عن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « هم رسول الله ﷺ باحراق قوم في منازلهم كانوا يصلون في منازلهم ولا يصلون الجماعة ، فاتاه رجل أعمى فقال يا رسول الله ﷺ أتى ضرير البصر وربما اسمع النداء ولا أجد من يقودني الى الجماعة والصلاة معك ؟ فقال له النبي ﷺ شد من منزلك الى المسجد حبلاً واحضر الجماعة . »

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سمعته

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة .

يقول : ان اناساً كانوا على عهد رسول الله ﷺ ابطأوا عن الصلاة في المسجد فقال رسول الله ﷺ ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد ان تأمر بحطب فيوضع على ابوابهم فتوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم . .
وروى في الفقيه مرسل (١) قال : قال رسول الله ﷺ لقوم : لتحضرن المسجد أو لاحرقن عليكم منازلكم . .

وروى الشيخ بسند معتبر عن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث العدالة الطويل المتقدم في باب صلاة الجمعة (٢) قال عليه السلام : « والسائر بجميع عيوبه - حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وغيبته ويجب عليهم تزكيته واظهار عدالته في الناس - التعاهد للصلوات الخمس اذا واظب عليهن وحافظ على موافقتهن بحضور جماعة المسلمين وان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من علة ، وذلك ان الصلاة ستر وكفارة للذنوب ولو لا ذلك لم يكن لاحد أن يشهد على احد بالصلاح . لان من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين لان الحكم جرى فيه من الله ورسوله ﷺ بالحرق في جوف بيته ، قال رسول الله ﷺ لا صلاة لمن لا يصل في المسجد مع المسلمين إلا من علة . وقال رسول الله ﷺ لا غيبة الا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا ، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه ، واذا رفع الى امام المسلمين انذره وحذره فان حضر جماعة المسلمين وإلا احرق عليه بيته ... » .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح (٣) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام الصلاة في جماعة تفضل على صلاة الفذ بربع وعشرين درجة ، اقول : الفذ بالفاء والذال المعجمة : الفرد .

(١) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجماعة (٢) ج ١٠ ص ٢٥

(٣) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجماعة . وفي التهذيب باب فضل الجماعة والفرد ، نعم في الوافي باب فضل الجماعة كما هنا ، واللفظ في الجميع هكذا ، تفضل على كل صلاة

وعن زرارة في الحسن (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام ما يروى الناس ان الصلاة في جماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين صلاة ؟ فقال صدقوا . فقلت الرجلان يكونان جماعة ؟ فقال نعم ويقوم الرجل عن يمين الامام » . وفي كتاب المجالس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة » .

وقال الصدوق : قال ابي (قدس سره) في رسالته الى (٣) صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة في الجنة . وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٤) « وصلاة واحدة في جماعة بخمس وعشرين صلاة من غير جماعة ، وترفع له في الجنة خمس وعشرون درجة » . وروى في كتاب المجالس في خبر الأعمش (٥) قال : « قال الصادق عليه السلام فضل الجماعة على الفرد بأربع وعشرين ، ونحوه في كتاب العيون (٦) في ما كتبه الرضا عليه السلام للآمون » .

أقول : ما دل من هذه الاخبار على أربع وعشرين درجة فالمراد به بيان الفضل الذي به يحصل الزيادة وما دل على خمس وعشرين فالمراد به التفضل مع اضافة الاصل . وعن محمد بن عمار (٧) قال : « أرسلت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة أفضل أو صلاته في جماعة ؟ فقال

(١) الوسائل الباب ١ و ٢ من صلاة الجماعة

(٢) لم نقف على رواية المجالس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بهذا المضمون ، نعم في الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة عن الخصال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، اللفظ المذكور ، وقد نقله في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٩١٣ عن الخصال .

(٣) الفقيه ج ١ ص ٢٤٥ وليس فيه نسبة الى ابيه (٤) ص ١٤

(٥) البحار ج ١٨ الصلاة ٩١٣ عن الخصال

(٦) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة

(٧) الوسائل الباب ٣٣ من احكام المساجد .

الصلاة في جماعة أفضل .

قيل : ويستفاد من هذه الرواية ان الصلاة في جماعة أفضل من الف صلاة ، لان الصلاة في مسجد الكوفة أفضل من الف صلاة على ما دل عليه بعض الروايات .
اقول : ما ذكره جيد إلا انه قد روى ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات قال حدثني ابو عبد الرحمن محمد بن احمد بن الحسين العسكري عن الحسن بن علي بن مهزيار عن ابيه عن الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان (١) قال : « سمعت الرضا عليه السلام يقول : الصلاة في مسجد الكوفة فرداً أفضل من سبعين صلاة في غيره جماعة ، وهو كما ترى ظاهر المناقاة للخبر الاول ، ولا يحضرنى الآن وجه جمع بينهما .

وروى الشيخ في الصحيح أو الحسن عن زرارة والفضيل (٢) قال : « قلنا له الصلاة في جماعة فريضة هي ؟ فقال الصلاة فريضة وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها ولكنها سنة من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له . »

وروى الكليني والشيخ عنه باسنادين أحدهما من الصحاح أو الحسن عن زرارة (٣) قال : « كنت جالساً عند ابي جعفر عليه السلام ذات يوم إذ جاءه رجل فدخل عليه فقال له جعلت فداك اني رجل جار مسجد لقومي فاذا انا لم اصل معهم وقعوا في وقالوا هو كذا وكذا ؟ فقال اما لئن قلت ذلك لقد قال امير المؤمنين عليه السلام من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا صلاة له . فخرج الرجل فقال له لا تدع الصلاة معهم وخلف كل امام . فلما خرج قلت له جعلت فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك فان لم يكونوا مؤمنين ؟ قال فضحك عليه السلام فقال ما اراك بعد إلا همناً يا زرارة فاي علة تريد من أنه لا يؤتم به ؟ ثم قال يا زرارة أما تراني قلت صلوا في

(١) الوسائل الباب ٣٣ من احكام المساجد .

(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة

مساجدكم وصلوا مع أئمتكم ، قال في الوافي في ذيل هذا الخبر : لعله عليه السلام اتقى الرجل أن يروى ذلك عنه عليه السلام وصرح بالحق مع زرارة .

وروى الصدوق في المجالس وفي ثواب الأعمال والبرقي في المحاسن بإسنادهم عن ميمون القداح عن الصادق عليه السلام عن آبائه (عليهم السلام) (١) قال : « اشترط رسول الله صلى الله عليه وآله على جيران المسجد شهود الصلاة وقال لينتهين اقوام لا يشهدون الصلاة أو لا أمرن مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلاً من أهل بيتي وهو علي عليه السلام فليحرقن على اقوام بيوتهم بحزم الخطب لانهم لا يأتون الصلاة » .

وروى الشيخ (قدس سره) في كتاب المجالس بسنده عن زريق الخلقاني (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول رفع الى امير المؤمنين عليه السلام بالكوفة ان قوماً من جيران المسجد لا يشهدون الصلاة جماعة في المسجد فقال عليه السلام ليحضرن معنا صلاتنا جماعة أو ليتحولن عنا ولا يجاورونا ولا يجاورهم » .

وبهذا الاسناد عن زريق عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « ان امير المؤمنين عليه السلام بلغه ان قوماً لا يحضرون الصلاة في المسجد فخطب عليه السلام فقال ان قوماً لا يحضرون الصلاة معنا في مساجدنا فلا يراكونا ولا يشاربوننا ولا يشاورونا ولا يناكحونا ولا يأخذوا من فيتنا شيئاً أو يحضروا معنا صلاتنا جماعة ، واني لا وشك ان أمرهم بنار تشعل في دورهم فاحرقها عليهم أو ينتهون ، قال فامتنع المسلمون من مواكبتهم ومشاربتهم ومناكحتهم حتى حضروا الجماعة مع المسلمين » .

وروى شيخنا الشهيد الثاني (عطر الله مرقده) في شرح الارشاد عن كتاب الامام والمأموم للشيخ ابي محمد جعفر بن احمد القمي بإسناده المتصل الى ابي سعيد الخدري (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) اتاني جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد صلاة الظهر فقال يا محمد صلى الله عليه وآله ان ربك يقرئك السلام

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢ من احكام المساجد

(٤) مستدرک الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة

واهدى اليك هديتين لم يهدهما الى نبي قبلك . قلت وما تلك الهديتان ؟ قال الوتر ثلاث ركعات والصلوات الخمس في جماعة . قلت يا جبرئيل وما لامتي في الجماعة ؟ قال يا محمد اذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلاة ، واذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة الف وماتى صلاة ، واذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة الفين واربعائة صلاة ، واذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد بكل ركعة اربعة آلاف وثمانائة صلاة ، واذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف وستائة صلاة ، واذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر ألفاً وماتى صلاة ، واذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ستة وثلاثين ألفاً واربعائة صلاة ، واذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفاً والفين وثمانائة صلاة ، فاذا زادوا على العشرة فلو صارت بحار السماوات والارض كلها مداً والاشجار أقلاماً والثقلان مع الملائكة كتاباً لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعة واحدة ، يا محمد ﷺ تكبيرة يدركها المؤمن مع الامام خير له من ستين الف حجة وعمره وخير من الدنيا وما فيها سبعين الف مرة ، وركعة يصلها المؤمن مع الامام خير من مائة الف دينار يتصدق بها على المساكين ، وسجدة يسجدها المؤمن مع الامام في جماعة خير له من عتق مائة رقبة .

وروى في جامع الأخبار عن ابي سلية عن ابي سعيد الخدري مثله (١) الى قوله : يا محمد ﷺ تكبيرة يدركها المؤمن خير له من سبعين حجة والف عمرة سوى الفريضة ، يا محمد ﷺ ركعة يصلها المؤمن مع الامام خير له من ان يتصدق بمائة الف دينار على المساكين ، وسجدة يسجدها خير له من عبادة سنة ، وركعة يركها المؤمن مع الامام خير له من مائة رقبة يعتقها في سبيل الله ، يا محمد

من أحب الجماعة أحبه الله والملائكة أجمعون .

قال شيخنا المجلسي في البحار ذيل هذا الخبر : بناء أكثر المثوبات وزيادتها في زيادة الأعداد على التضعيف إلا الأول والثامن والتاسع فإن التسعة على هذا الحساب ينبغي أن يكون ثوابها ثمانية وثلاثين ألفاً وأربعمائة والعشرة سبعين ألفاً وستة آلاف وثمانمائة ، ولعله من الرواة أو النساخ . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الروضة : الجماعة مستحبة في الفريضة متأكدة في اليومية حتى إن الصلاة الواحدة منها تعدل خمساً أو سبعمائة وعشرين مع غير العالم ومعه ألفاً ، ولو وقعت في المسجد تضاعف بمضروب عدده في عددها : ففي الجامع مع غير العالم ألفان وسبعمائة ومعه مائة ألف . قال وروى أن ذلك مع اتحاد المأموم فلو تعدد تضاعف في كل واحد بقدر المجموع (١) .

وروى الشهيد في النفلية عن الصادق عليه السلام (٢) « الصلاة خلف العالم بالفدركة وخلف القرشي بمائة وخلف العربي خمسون وخلف المولى خمس وعشرون » .

قال الشهيد الثاني في شرحها : المراد بالقرشي المنسوب إلى النضر بن كنانة جد النبي ﷺ والسادات الأشراف أجل هذه الطائفة ، والعربي المنسوب إلى العرب يقابل العجم وهو المنسوب إلى غير العرب مطلقاً ، والمولى يطلق على معان كثيرة والمراد هنا غير العربي بقرينة ما قبله ، وكثيراً ما يطلقون المولى على غير العربي وإن كان حر الأصل . انتهى .

وروى زيد النرسي في كتابه عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « إن قوماً جلسوا عن حضور الجماعة فهم رسول الله ﷺ إن يشعل النار في دورهم حتى خرجوا »

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة ، وقمة العبارة هكذا بقدر المجموع في سابقه إلى العشرة ثم لا يحصيه إلا الله تعالى .

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٢ من صلاة الجماعة

وحضروا الجماعة مع المسلمين . .

قال شيخنا المجلسي المتقدم ذكره (طيب الله مرقده) في الكتاب المذكور ذيل هذا الخبر : ظاهر هذا الخبر وامثاله وجوب الجماعة في اليومية ولم ينقل عن أحد من علمائنا القول به ، وخالف فيه أكثر العامة (١) فقال بعضهم فرض على الكفاية في الصلوات الخمس ، وقال آخرون انها فرض على الأعيان ، وقال بعضهم انها شرط في الصلاة تبطل بفواتها ، ولذا أول أصحابنا هذه الأخبار لحملوها تارة على الجماعة الواجبة واخرى على ما اذا تركها استخفاً . وربما يقال العقوبة الدنيوية لا تنافي الاستحباب كالقتل على ترك الاذان ، ولا يخفى ضعفه إذ لا معنى للعقوبة على ما لا يلزم فعله ولا يستحق تاركه الذم واللوم كما فسر أكثرهم الواجب به . والقول بانه كان واجباً في صدر الاسلام فنسخ أو كان مع حضور امام الأصل واجباً فع ان أكثر الأخبار لا تساعد على أن قائلاً به ايضاً . وبالجملة فالاحتياط يقتضى عدم الترك إلا لعذر وان كان بعض الأخبار يدل على الإستحباب ، وكفى بفضلها ان الشيطان لا يمنع من شئ من الطاعات منعها ، وطرق لهم في ذلك شبهات من جهة العدالة ونحوها اذ لا يمكنهم انكارها ونفيها رأساً لأن فضلها من ضروريات الدين ، اعاذنا الله واخواننا المؤمنين من وساوس الشياطين . انتهى .

اقول : لا يخفى على من أحاط خبراً بالأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) في امثال هذا المضمار انهم كثيراً ما يبالغون في الحث على المندوبات بما يكاد يلحقها بالواجبات والزجر عن المكروهات بما يكاد يدخلها في حيز المحرمات تأديباً لرعيتهن لئلا يتهاونوا ويتكاسلوا عن القيام بالمستحبات ويتهاونوا بالانهاك في المكروهات ، وقد تقدم التصريح باستحبابها في صحيح زرارة والفضيل أو جسنهما (٢)

(١) عمدة القارى ج ٢ ص ٦٨٥ وفتح القدير ج ١ ص ٢٤٣ ونيل الاوطار

وبه يندفع توهم الوجوب من هذه الأخبار ونحوها . ومن المحتمل قريباً حمل هذه الأخبار ونحوها بما ورد دالاً على ترتب العذاب على ترك المستحبات على ما اذا كان الترك على جهة الاستخفاف وعدم المبالاة بكالات الشرع ، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في المقدمة الثانية من مقدمات هذا الكتاب .

وبما يؤيد ذلك زيادة على ما قدمناه في الموضع المذكور ما رواه في الكافي (١) في الحسن عن ميسر عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ خمسة لعنتهم وكل نبي مجاب : الزائد في كتاب الله والتارك لسنةي والمكذب بقدر الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والمستأثر بالنيء المستحل له .

والتقريب فيه انه عد التارك لسنة في عداد هؤلاء الذين لا اشكال في كفرهم وجعله ملعوناً مثلهم ، ولا ريب ان الجماعة أفضل سنته (صلوات الله عليه وآله) ولا بد من حمل الترك فيه على كونه استخفافاً وتهاوناً ، وقد ورد اللعن زجراً في مواضع مثل من سافر وحده أو بات في بيت وحده أو نام على سطح غير محجر (٢) ونحو ذلك ، والوجه فيه ما عرفت .

(١) الاصول ج ٢ ص ٢٩٣ وفي الحاصل ابواب الستة قال رسول الله (ص) ستة لعنهم الله وكل نبي مجاب ... كما في المتن وزاد المتسلط بالجبروت لينزل من اعزه الله ويمر من أذله الله ، وفي ابواب السبعة قال رسول الله (ص) اني لعنت سبعة لعنهم الله وكل نبي مجاب قبل . فقيل ومن هم ؟ فقال الزائد في كتاب الله ... وزاد والمحرم ما أحل الله ، ورواه بطريقين . وفي كنز العمال ج ٨ ص ١٩١ عن عائشة قال رسول الله (ص) ستة لعنتهم وكل نبي مجاب ... كما في الحاصل برواية الستة إلا انه ابدل المستأثر بالنيء بالمستحل لحرم الله ، وكذا في مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٠٥ إلا انه لم يذكر السادس . وفي كنز العمال ايضاً ج ٨ ص ١٩٢ عن عمرو بن شعيب قال رسول الله (ص) سبعة لعنتهم ... وزاد على روايته المقدمة المستأثر بالنيء .

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من احكام المساكن و٣٠ من آداب السفر لعن رسول الله (ص) ثلاثة : الآكل زاده وحده والنائم في بيت وحده والراكب في الفلاة وحده ، وفيه النهي =

تتمية مهمة

قد استفاضت الأخبار بأنه يستحب حضور جماعة المخالفين استحباباً مؤكداً
وها أنا مورد في هذا المقام جملة من الأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) في ذلك
وفي ما يتعاق بالصلاة معهم من الأحكام مذيلاً لما إن شاء الله تعالى بما يكشف عنها
نقاب الإبهام مستمداً منه سبحانه التوفيق لبلوغ المرام فأقول :

الأول - ما رواه الصدوق (قدس سره) في الفقيه في الصحيح عن زيد الشحام
عن الصادق عليه السلام (١) قال : « يا زيد خالقوا الناس باخلاقهم صلوا في مساجدهم وعودوا
مرضاهم واشهدوا جنازتهم ، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا ، فإنكم
إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية رحم الله جعفرأ ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه
وإذا تركتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه » .
الثاني - ما رواه الشيخ في التهذيب عن اسحاق بن عمار (٢) قال : « قال لي
ابو عبد الله عليه السلام يا اسحاق أتصلي معهم في المسجد ؟ قلت نعم . قال صل معهم فإن
المصلي معهم في الصف الأول كالشاهر سيفه في سبيل الله ، قال في الوافي : إنما قيد
بالصف الأول لأنه ادخل في معرفتهم باتياناه المسجد وادل على كونه منهم ، وإنما شبهه
بشاهر سيفه في سبيل الله لدفعه شر العدو .

الثالث - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله
عليه السلام (٣) قال : « من صلى معهم في الصف الأول كان كن صلى خلف رسول الله
ﷺ في الصف الأول » .

الرابع - ما رواه في الفقيه مرسل (٤) قال : « قال الصادق عليه السلام إذا صليت

عن المييت على سطح غير محجر كما في البحار ج ١٦ باب انواع النوم وستن أبي داود ج ٤
ص ٣١٠ وجمع الزوائد ج ٨ ص ٩٩ ولم نقف على ورود اللعن في المييت على سطح
غير محجر . (١) الوسائل الباب ٧٥ من صلاة الجماعة

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة . وليس في الرقم (٣) نلفظ في
الصف الأول ، ثانياً .

معهم غفر لك بعدد من خالفك .

الخامس - ما رواه فيه عن عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال :
 « ما منكم أحد يصلي صلاة فريضة في وقتها ثم يصلي معهم صلاة تقية وهو متوضئ
 إلا كتب الله له بها خمساً وعشرين درجة فارغبوا في ذلك . قال (٢) وقال له رجل
 أصلي في أهلي ثم أخرج إلى المسجد فيقدموتى ؟ فقال تقدم لا عليك وصل بهم .
 السادس - ما رواه فيه أيضاً عن عبدالله بن سنان عنه عليه السلام (٣) أنه قال : « ما من
 عبد يصلي في الوقت ويفرغ ثم يأتيهم ويصلي معهم وهو على وضوء إلا كتب الله له
 خمساً وعشرين درجة . قال (٤) وقال له أيضاً أن علي بابي مسجداً يكون فيه قوم
 مخالفون معاندون وهم يمسون في الصلاة فانا أصلي العصر ثم أخرج فاصلي معهم ؟
 فقال أما ترضى أن تحسب لك أربع وعشرين صلاة ؟ .

السابع - ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن عبدالله الارجاني عن
 أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « من صلى في منزله ثم أتى مسجداً من مساجدكم فصلى
 معهم خرج بحسناتهم .

الثامن - ما رواه الشيخ في التهذيب عن نشيط بن صالح عن أبي عبدالله عليه السلام (٦)
 قال : « قلت له الرجل منا يصلي صلاته في جوف بيته مغلقاً عليه بابه ثم يخرج فيصلي
 مع جيرانه تكون صلاته تلك وحده في بيته جماعة ؟ فقال الذي يصلي في بيته يضاعف
 الله له ضعف أجر الجماعة تكون له خمسون درجة والذي يصلي مع جيرانه يكتب الله
 له أجر من صلى خلف رسول الله ﷺ ويدخل معهم في صلاتهم فيخلف عليهم
 ذنوبه ويخرج بحسناتهم .

(١) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

(٦) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة . والرواية عن أبي الحسن الاول (ع)

التاسع - ما رواه الشيخ في التهذيب عن اسحاق بن عمار (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اني ادخل المسجد واجد الامام قد ركع وقسدر كع القوم فلا يمكنني أن أؤذن واقم واكبر ؟ فقال لي فاذا كان ذلك فادخل معهم في الركعة واعتد بها فانها من افضل ركعاتك . قال اسحاق فلما سمعت اذان المغرب وانا على بابي قاعد قلت للغلام انظر اقيمت الصلاة ؟ فجاءني فقال نعم . فقمتم مبادراً فدخلت المسجد فوجدت الناس قد ركعوا فركعت مع أول صف أدركت واعتدلت بها ثم صليت بعد الانصراف أربع ركعات ثم انصرفت فاذا خمسة أو ستة من جيراني قد قاموا الى من المخزوميين والامويين فاقعدوني ثم قالوا يا أبا هاشم جزاك الله عن نفسك خيراً فقد والله رأينا خلاف ما غلطنا بك وما قيل فيك . فقلت وای شيء ذلك ؟ قالوا اتبعناك حين قمت الى الصلاة ونحن نرى انك لا تقتدى بالصلاة معنا وقد وجدناك قد اعتدلت بالصلاة معنا وصليت بصلاتنا فرضى الله عنك وجزاك خيراً . قال قلت لهم سبحان الله المثلې يقال هذا ؟ قال فعلت ان أبا عبدالله عليه السلام لم يأمرني إلا وهو يخاف عليّ هذا وشبهه . »

العاشر - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن سعيد البصري (٢) وهو مجهول قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام اني نازل في بني عدى ومؤذنه و امامهم وجميع أهل المسجد عثمانية يتبرأون منكم ومن شيعتكم وأنا نازل فيهم فما ترى في الصلاة خلف الامام ؟ قال صل خلفه . قال وقال واحتسب بما تسمع ولو قدمت البصرة لقد سألك الفضيل بن يسار واخبرته بما أفيتك فتأخذ بقول الفضيل وتدع قولي . قال عليّ فقد مدت البصرة وأخبرت فضيلاً بما قال فقال هو أعلم بما قال لكنني قد سمعته وسمعت أباہ يقولان لا تعتد بالصلاة خلف الناصب واقرأ لنفسك كأنك وحدك . قال فاخذت بقول الفضيل وتركت قول أبي عبدالله عليه السلام . »

(١) الوسائل الباب ٣٤ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ١٠ و ٣٣ من صلاة الجماعة

الحادى عشر - ما رواه عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال :
« قلت انى ادخل المسجد وقد صليت فاصلى معهم فلا احتسب بتلك الصلاة ؟ قال
لا بأس وأما أنا فاصلى معهم وأريهم انى أسجد وما أسجد . »

الثانى عشر - ما رواه عن ناصح المؤذن (٢) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام
انى اصلى فى البيت واخرج اليهم ؟ قال اجعلها نافلة ولا تكبر معهم فتدخل معهم فى
الصلاة فان مفتاح الصلاة التكبير . »

الثالث عشر - ما رواه عن ابي الربيع عن جعفر بن محمد عن ابيه (عليهما
السلام) (٣) فى حديث « انه سئل عن الامام ان لم اكن أثق به أصلى خلفه وأقرأ ؟
قال لا صل قبله أو بعده . قيل له افاصلى خلفه واجعلها تطوعاً ؟ قال فقال لو قبل
التطوع لقبحت الفريضة ولكن اجعلها سبحة . »

الرابع عشر - ما رواه فى الصحيح ورواه الكليني ايضاً عن يعقوب بن
يقطين (٤) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك تحضر صلاة الظهر فلا تقدر
أن تنزل فى الوقت حتى ينزلوا وتنزل معهم فنصلى ثم يقومون فيسرعون فنقوم
ونصلى العصر ونريهم كأننا نركع ثم ينزلون العصر فيقدمونا فنصلى بهم ؟ قال صل
بهم لا صلى الله عليهم . »

الخامس عشر - ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله
عليه السلام (٥) قال : « اذا صليت خلف امام لا تقتدى به فاقرأ خلفه سمعت قراءة
أو لم تسمع . »

(١) و (٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجماعة . والرازي عرو بن الربيع والمروى عنه هو

جعفر بن محمد (ع) .

(٤) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

(٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجماعة

السادس عشر - ما رواه في التهذيب في الصحيح عن علي بن يقطين (١) قال :
« سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي خلف من لا يقتدى بصلاته والامام
يجهر بالقراءة ؟ قال اقرأ لنفسك وان لم تسمع نفسك فلا بأس . »

السابع عشر - ما رواه عن أبي حمزة عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه
في الفقيه مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « يجوز لك اذا كنت معهم مثل
حديث النفس . »

الثامن عشر - ما رواه عن معاوية بن وهب في الصحيح عن أبي عبد الله
عليه السلام (٣) قال : « سأله عن الرجل يؤم القوم وأنت لا ترضى به في صلاة يجهر
فيها بالقراءة فقال اذا سمعت كتاب الله يتلى فانصت له . قلت فانه يشهد على بالشرك ؟
قال ان عصي الله فاطع الله . فرددت عليه فابى ان يرخص لي ، قال قلت له أصلي اذن في
يقتي ثم أخرج اليه ؟ فقال أنت وذاك ، وقال ان علياً عليه السلام كان في صلاة الصبح
فقرأ ابن الكوا وهو خلفه . ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين ، (٤) فانصت على عليه السلام تعظيماً للقرآن حتى
فرغ من الآية ثم عاد في قراءته ثم أعاد ابن الكوا الآية فانصت على عليه السلام ثم قرأ
فاعاد ابن الكوا فانصت على عليه السلام ثم قال : « فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك
الذين لا يوقنون ، (٥) ثم أتم السورة ثم ركع . »

التاسع عشر - ما رواه عن ابن بكير عن ابيه في الموثق أو الحسن عليه السلام (٦)
قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصب يؤمننا ما تقول في الصلاة معه ؟ فقال

(١) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة . والراوى في التهذيب ج ١ ص ٢٥٦ محمد

ابن أبي حمزة .

(٣) و (٦) الوسائل الباب ٣٤ من صلاة الجماعة

(٤) سورة الزمر الآية ٦٥ (٥) سورة الروم الآية ٦٠

إذا جهر فانصت للقرآن واسمع ثم اركع واجد أنت لنفسك . .

العشرون - ما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « لا بأس أن تصل خلف الناصب ولا تقرأ خلفه في ما يجهر فيه فان قرأته تجزئك اذا سمعتها . .
الحادي والعشرون - ما رواه في الفقيه مرسلًا عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال :
« اذن خلف من قرأت خلفه . .

الثاني والعشرون - ما رواه في التهذيب عن احمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٣) قال : « قلت له اني ادخل مع هؤلاء في صلاة المغرب فيعجلوني الى ما ان أؤذن واقم ولا اقرأ إلا الحمد حتى يركع ايجزئني ذلك ؟ قال نعم تجزئك الحمد وحدها . .

الثالث والعشرون - ما رواه عن احمد بن عائد (٤) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام اني ادخل مع هؤلاء في صلاة المغرب فيعجلوني الى ما ان أؤذن واقم فلا اقرأ شيئاً حتى اذا ركعوا واركع معهم أيجزئني ذلك ؟ قال نعم . .

الرابع والعشرون - ما رواه عن ابن اسباط عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام وابن جعفر (عليهما السلام) (٥) « في الرجل يكون خلف الامام لا يقتدى به فيسبقه الامام بالقراءة ؟ قال اذا كان قد قرأ أم الكتاب اجزأه يقطع ويركع . .

الخامس والعشرون - ما رواه عن أبي بصير في الصحيح (٦) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام من لا اقتدى به في الصلاة ؟ قال افرغ قبل أن يفرغ فانك في حصار فان فرغ قبلك فاقطع القراءة واركع معه . .

السادس والعشرون - ما رواه عن محمد بن عذافر عن أبي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « سألته عن دخولي مع من اقرأ خلفه في الركعة الثانية فيركع عند فراغي

(١) و(٦١) الوسائل الباب ٣٤ من صلاة الجماعة

(٢) و(٣) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٣٠ من صلاة الجماعة

من قراءة أم الكتاب فقال تقرأ في الاخر اوين كي تكون قد قرأت في ركعتين . .
 السابع والعشرون - ما رواه في الكافي في الحسن عن زرارة (١) قال :
 « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصلاة خلف المخالفين فقال ما هم عندي إلا بمنزلة الجدر .
 الثامن والعشرون - ما رواه عبدالله بن جعفر في كتاب قرب الاسناد عن
 الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٢) قال : « كان الحسن
 والحسين (عليهما السلام) يقرآن خلف الامام . .

التاسع والعشرون - ما رواه في الكافي عن حمران بن اعين (٣) قال :
 « قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك انا نصلي مع هؤلاء يوم الجمعة وهم يصلون في
 الوقت فكيف تصنع ؟ فقال صلوا معهم . فخرج حمران الى زرارة فقال له قد امرنا
 أن نصلي معهم بصلاتهم فقال زرارة ما يكون هذا إلا بتأويل فقال له حمران قم
 حتى تسمع منه قال فدخلنا عليه فقال له زرارة جعلت فداك ان حمران زعم انك
 أمرتنا أن نصلي معهم فانكرت ذلك ؟ فقال لنا كان علي بن الحسين عليه السلام يصلي معهم
 الركعتين فاذا فرغوا قام فاضاف اليهما ركعتين . .

الثلاثون - ما رواه في التهذيب في الحسن عن حمران (٤) في حديث قال :
 « فقال ابو عبدالله في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا تقوم
 من مقعدك حتى تصلي ركعتين اخرين ... الحديث . .

الحادي والثلاثون - ما رواه في التهذيب عن ابي بكر الحضرمي (٥) قال :
 « قلت لأبي جعفر عليه السلام كيف تصنع يوم الجمعة ؟ قال كيف تصنع أنت ؟ قلت
 اصلي في منزلي ثم أخرج فاصلي معهم قال كذلك أصنع أنا . .

الثاني والثلاثون - ما رواه عن زرارة في الصحيح أو الحسن (٦) قال :
 « قلت لأبي جعفر عليه السلام ان اناسا رووا عن امير المؤمنين عليه السلام انه صلى اربع ركعات

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة .

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٣٩ من صلاة الجمعة

بعد الجمعة لم يفصل بينهما بتسليم ؟ فقال يا زرارة ان امير المؤمنين عليه السلام صلى خلف امام فاسق فلما سلم وانصرف قام امير المؤمنين عليه السلام فصلى اربع ركعات لم يفصل بينهما بتسليم فقال رجل الى جنبه يا ابا الحسن عليه السلام صليت اربع ركعات لم تفصل بينهما بتسليم ؟ فقال انها اربع ركعات مشتبهات فسكت فوالله ما عقل ما قال له .

الثالث والثلاثون - ما رواه في كتاب المحاسن عن عبدالله بن حبيب بن جندب (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اني اصلى المغرب مع هؤلاء واعيدها فاخاف ان يتفقديني ؟ قال اذا صليت الثالثة فكن في الارض اليك ثم انهض وتشهد وأنت قائم ثم اركع واسجد فانهم يحسبون انها قافلة . »

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع : (الاول) ان المستفاد من جملة هذه الاخبار الدالة على الحث والتأكيد على الصلاة معهم وما ذكر فيها من الثواب الجزيل هو استحباب الصلاة أو وجوبها معهم على أحد وجهين : (أحدهما) ان يصلى في منزله لنفسه ثم يخرج الى الصلاة معهم كما دل عليه جملة من هذه الاخبار ، والظاهر انه الافضل والاولى لما فيه من الإتيان بالصلاة المستجمعة لشرائط الصحة والكمال ، حيث ان الغالب مع الصلاة معهم لزوم ترك بعض الواجبات أو المستحبات كما صرح به جملة من الاخبار المذكورة . و (ثانيها) ان يصلى معهم ابتداء صلاة منفردة يؤذن ويقيم ويقرأ لنفسه مع الإمكان . والظاهر انه الى القسمين المذكورين اشار في الحديث الثامن .

ثم انه هل يشترط بالنسبة الى القسم الثاني عدم وجود المندوحة عن الصلاة معهم أم لا ؟ قولان والى الأول مال في المدارك وبالثاني صرح الشهيدان في الروض والبيان ، وللبحق الشيخ على (قدس سره) تفصيل في المقام قد سبق ذكره مع نقل الخلاف في المسألة في باب الوضوء من كتاب الطهارة في مسألة المسح على الرجلين قال في المدارك : وهل يشترط في التقية عدم المندوحة ؟ قيل لا لاطلاق

النص وقيل نعم لا تنفاه الضرورة مع وجودها فيزول المقتضى وهو أقرب . انتهى
والظاهر بعده لما عرفت من هذه الأخبار ولا سيما الخبر الأول من الحث على
الامر بمخالطتهم ومعاشرتهم وعبادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم وان استطاعوا أن
يكونوا أئمة لهم ومؤذنين فعلوا ، والغرض من ذلك كله هو تأليف القلوب واجتماعها
لدفع الضرر والطمع على المذهب وأهله كما سمعت من الحديث التاسع ، وأمر
الصادق عليه السلام بالدخول في تلك الركعة التي قد فاتته القراءة فيها فضلاً عن الاذان
والإقامة فانها أفضل ركعاته ، وما قاله اولئك المخالفون لاسحاق لما رأوه قد اقتدى
بهم مع ان الامام (عليه السلام) لم يأمره بشرط المندوحة أو عدمها ولم يأمره
بالإعادة بعد ذلك وان كان في الوقت . وبه يظهر ضعف ما فرعه على الخلاف
المتقدم من الإعادة في الوقت وعدمه متى زال موجب التقية كما قدمنا ذكره في
الموضع المشار اليه آنفاً .

وبالجملة فان المستفاد من الأخبار على وجه لا يقبل الإنكار عند من تأمل
فيها بعين التحقّق والاعتبار انه يحوز الدخول معهم ابتداء وان يصلي معهم صلاة
منفردة ويتابع في الركوع والسجود سواء كان له مندوحة عن الدخول أو لم تكن
وانه يغتفر له ما يلزم فواته من الواجبات اذا لم يمكن الاتيان بها كما تضمنه خبر
اسحاق وهو التاسع ، وكذا الخبر الثالث والعشرون من فوات القراءة ، وخبر
ابن بصير . وهو الخامس والعشرون من قطع القراءة ، وفي خبر آخر لابن بصير
ايضاً اشتمل على التشهد قائماً لمن اضطره الامام الى القيام قبل تشهده ونحو ذلك ،
كل ذلك لتحصيل المحافظة على تأليف القلوب ودفع الطمع على المذهب وامامه
وشيعته كما دل عليه الخبر الأول .

ونحوه ما رواه في المقنع ونقله في كتاب مشكاة الأنوار عن كتاب المحاسن
عن عمر بن ابان (١) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول يا معشر

الشيعة انكم قد نسيتم اننا كونوا لنا زينا ولا تكونوا شيئا كونوا مثل أصحاب علي (عليه السلام) في الناس ان كان الرجل منهم ليكون في القبيلة فيكون امامهم ومؤذنينهم وصاحب أماناتهم وودائعهم ، عودوا مرضاهم واشهدوا جنازتهم وصلوا في مساجدهم ولا يسبقوكم الى خير فانتم والله أحق منهم به .

وعن عبدالله بن بكير (١) قال : دخلت على أبي عبدالله (عليه السلام) ومعى رجلان فقال أحدهما لأبي عبدالله (عليه السلام) آتى الجمعة ؟ فقال أبو عبدالله (عليه السلام) آتى الجمعة والجماعة واحضر الجنازة وعد المريض واقض الحقوق ثم قال اتخافون ان نضلكم لا والله لا نضلكم ابداً .

الثاني - المفهوم من أكثر الأخبار الدالة على الصلاة أولاً لنفسه ثم الخروج والصلاة معهم مأموراً أو اماماً لهم هو ان تلك الصلاة الثانية تقع نافذة ، وقد دل الخبر الخامس والسادس والسابع على مقدار ثواب تلك الصلاة المعادة معهم ، وكذا الحديث الثامن على أحد الإحتمالين وقد تقدمت الإشارة الى الإحتمال الآخر وقد دل الحديث الخامس على اشتراط الوضوء فيها إشارة الى انها صلاة حقيقية وان كانت نفلاً ، وكذا الحديث السادس ايضاً .

إلا ان ظاهر الخبر الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر انه لا ينوبها صلاة ولا يكبر فيها تكبيرة الإحرام وانما يأتى بالاذكار من قراءة وذكر ركوع وسجود وقيام وقعود ونحو ذلك . وهو غريب لم أقف على من نبه عليه ولا من تنبه اليه .

أما الأول منها فانه تضمن في حكايته (عليه السلام) عن نفسه في الصلاة معهم انه يريد بهم انه يسجد وهو لا يسجد وعليه يحمل كلام السائل وقوله : فلا احتسب بتلك الصلاة ، يعنى لا احتسبها صلاة بل مجرد اذكار آتى بها وان احتمل على بعد أن يكون مراده انى لا احتسبها من الصلاة الواجبة على إلا ان جواب الامام

واخباره له عن نفسه بالاول أنسب .

وأما الثانى فانه (عليه السلام) قال له : « اجعلها نافلة ولا تكبر معهم فتدخل معهم فى الصلاة ... ، وظاهره الاتيان بمجرد الاذكار والمتابعة وهو المراد بالنافلة .
وأما الثالث فانه اصرح الجميع حيث قال له السائل : « اصلى خلفه واجعلها تطوعاً ، فاجابه بانه « لو قبل التطوع لقبلت الفريضة ولكن اجعلها مسبحة ، يعنى تسبيحاً وتنزيهاً واذكاراً من غير نية صلاة وهو المراد بالنافلة فى سابقه .

وبالجملة فان هذه الاخبار ظاهرة فى أن الصلاة معهم انما هى عبارة عن المتابعة فى القيام والقعود والاذكار من غير ان ينوبها صلاة ، بل ظاهر قوله فى الثانى « ولا تكبر معهم ، أى لا تفتتح الصلاة بالتكبير فان الذى يأتى به انما هو مجرد اذكار وليس بصلاة ، وكذا نفيه فى الخبر الثالث عن الصلاة معهم وانما يصلى قبلهم أو بعدهم مع استفادة الاخبار بالصلاة معهم .

ولا يحضرنى الآن وجه جواب عنها إلا ان يكون هذا قسماً ثالثاً فى الصلاة معهم مضافاً الى القسمين المتقدمين فى الموضع الاول . وتأويل هذه الاخبار بما ترجع به الى الاخبار الكثيرة المذكورة يحتاج الى مزيد تعسف وتكلف وربما لا يجرى فى بعضها بالكلية . والله العالم .

الثالث - قد اختلفت الاخبار المتقدمة فى القراءة خلف المخالف لجملة منادات على الامر بذلك وان سمع قراءته وعليه عمل الأصحاب (رضوان الله عليهم) وهو الأوفق بالقواعد الشرعية والضوابط المرعية ، لانه منفرد يجب عليه الاتيان بما يجب على المنفرد من قراءة وغيرها ، وجملة منها دلت على المنع من القراءة خلفه اذا سمعه والاجتزاء بقراءته ، والظاهر حملها على شدة التقية بحيث لا يتمكن من القراءة ولو خفياً مثل حديث النفس ، وعلى ذلك حمل الشيخ الاخبار المذكورة .
ويحتمل حمل هذه الاخبار على خصوص السائلين لما يعلونونه (صلوات الله عليهم) من حقوق الضرر لهم بترك ذلك كما فى أمر اسحاق بن عمار بما أمره به (عليه السلام)

في الحديث التاسع لعلمه بما يتلى به من تلك القضية ، ونحوه خبر علي بن يقطين وخبر داود بن زربي في الأمر بالوضوء ثلاثاً (١) لعلمه (عليه السلام) بما يجري عليهما مما هو مذكور في خبريهما . وبالجمله فان العمل على الاخبار الأولى كما عليه كافة الأصحاب ، ويؤيده قوله (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي (٢) بعد النهي عن القراءة خلف من يقتدى به ، وإذا كان لا يقتدى به فقرأ خلفه سمعت أم لم تسمع .

الرابع - قد عرفت أن الواجب على هذا المصلي معهم تقية القراءة لا تنفاء القدوة وكونه منفرداً وهو مما لا خلاف فيه بين الأصحاب لما ذكرنا . وقد عرفت الوجه في ما دل على خلاف ذلك من عدم القراءة خلفه في الجهرية .

ولا خلاف ايضاً في سقوط الجهر في الجهرية وان قلنا بوجوده للتقية ، وعليه يدل ايضاً الخبر السادس عشر والسابع عشر .

وتجزئه الحمد وحدها مع تعذر السورة بلا خلاف ولا إشكال ، وعليه يدل الخبر الثاني والعشرون والرابع والعشرون .

وانما الخلاف لو ركع الامام قبل اتمامه الفاتحة ، فقيل انه يقرأ في ركوعه وقيل انه تسقط القراءة للضرورة وبه قطع الشيخ في التهذيب ، قال ان الانسان اذا لم يلحق القراءة معهم جاز له ترك القراءة والاعتداد بتلك الصلاة بعد أن يكون قد ادرك الركوع . ثم استدل بالخبر التاسع .

وقال في المدارك بعد نقل ذلك عن الشيخ : وهذه الرواية وان كانت واضحة المتن لسكنها قاصرة من حيث السند ، والمسألة محل إشكال ولا ريب ان الإعادة مع عدم التمكن من قراءة الفاتحة طريق الإحتياط . انتهى .

اقول : ويدل على ما قاله الشيخ ايضاً الخبر الثالث والعشرون والخامس والعشرون ، وهو صحيح اذ ليس فيه من ربما يتوقف فيه إلا ابو بصير وهو هنا لبث المرادى بقرينة رواية عبدالله بن مسكان عنه ، فما ذكره من الاستشكال

في المدارك ليس في محله . وأما القول بأنه يقرأ حال ركوعه فلم أقف على مستنده بل صريح هذه الأخبار إنما هو المضي والمتابعة للامام واغتفار ترك القراءة في هذا المقام .

الخامس - ما اشتمل عليه الحديث الثالث والثلاثون من التشهد حال القيام اذا ألجأته التقية الى ذلك قد ورد مثله في خبر لابي بصير إلا أنه لا يحضرني الآن مكانه وبه صرح الصدوق ، قال في المنتهى : قال ابن بابويه وان لم يتمكن من التشهد جالساً قام مع الامام وتشهد قائماً .

اقول : وبذلك صرح الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي (١) في ما لو دخل في صلاة المخالف بعد ان صلى بعض صلاته . وسيأتي الكلام في المسألة ان شاء الله تعالى في المطلب الثالث في الأحكام .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث في هذا المقصد يقع في مطالب ثلاثة : الأول في الجماعة وفيه مسائل :

المسألة الأولى - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان الجماعة لا تجب اصاله إلا في الجمعة والعيد مع اجتماع الشرائط المتقدمة فيها ، وتجب بالمعارض كالنذر وشبهه ، وفي جاهل القراءة مع ضيق الوقت عن التعلم وامكان الاتهام ، وما عدا ذلك فهي مستحبة . وقد عرفت تأكد استحبابها في اليومية .

والمشهور بين الأصحاب بل ادعى في المنتهى عليه الإجماع هو استحبابها في جميع الفرائض ، قال في المنتهى : وهو مذهب علمائنا أجمع . وتنظر فيه بعض فضلاء متأخري المتأخرين ، قال : وفي استفادة هذا التعميم من الأخبار نظر . وهو في محله والأحوط الوقوف في ذلك على موارد النصوص .

قالوا : ولا تجوز الجماعة في شيء من النوافل عدا الإستسقاء والعيد مع اختلال الشرائط . اقول : أما استحبابها في الإستسقاء فقد تقدم الكلام فيه في صلاة

الإستسقاء ، وأما العيدان فقد تقدم ايضاً تحقيق القول في ذلك في صلاة العيد وأن الأمر ليس كما ادعوه (رضوان الله عليهم) .

وأما عدم الجواز في غير هذين الموضعين من النوافل فقال في المنتهى انه مذهب علمائنا أجمع ، واستدل بما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل عن الصادقين (عليهما السلام) (١) « ان رسول الله ﷺ قال ان الصلاة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعة » وعن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام وسماعة بن مهران عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « ان النبي ﷺ قال في نافلة شهر رمضان ايها الناس ان هذه الصلاة نافلة ولن يجتمع للنافلة فليصل كل رجل منكم وحده وليقل ما عليه الله من كتابه واعلموا ان لا جماعة في نافلة » .

واعترضه في المدارك بان في هذا الإستدلال نظراً لقصور الرواية الأولى عن افادة العموم وضعف سند الثانية باشتماله على محمد بن سليمان الديلمي وغيره ، قال وربما ظهر من كلام المصنف في ما سيأتى ان في المسألة قولاً بجواز الإقتداء في النافلة مطلقاً . ثم نقل عن الذكرى ما يقرب من ذلك ثم قال وهذا الكلام يؤذن بان المنع ليس اجماعياً وقد ورد بالجواز روايات : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) انه قال له : « صل باهلك في رمضان الفريضة والنافلة فاني افعله » وفي الصحيح عن هشام بن سالم (٤) « انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء فقال تؤمن في النافلة فاما في المكتوبة فلا » ونحوه روى ايضاً في الصحيح عن الحلبي وسليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) ومن هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعة في صلاة الغدير جيد وان لم يرد فيها نص على الخصوص . انتهى .

(١) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان

(٢) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة

اقول : لا يخفى ما فيه على القطن النبيه المطلع على ما ورد عنهم عليه السلام في هذه المسألة من الأخبار والمتأمل فيها بعين الفكر والاعتبار :
 اما أولا - فلعدم انحصار ما دل على تحريم الجماعة في النافلة في هذه الروايات التي استدلت بها العلامة (قدس سره) لئتم له بالظن فيها القول بالجواز .
 وبما يدل على ذلك زيادة على الأخبار المذكورة ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن براهيم بن هاشم عن سليم بن قيس (١) قال : « خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله ثم قال ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خلتان اتباع الهوى وطول الأمل ... وساق الخطبة الى ان قال عليه السلام وأمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة وأعلمتهم ان اجتماعهم في النوافل بدعة فتنادى بعض أهل عسكرى بمن يقاقل معي يا أهل الاسلام غيرت سنة عمر ... الى آخرها . »

وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر من كتاب ابى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابى جعفر و ابى عبدالله (عليهما السلام) (٢) قالوا : لما كان أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوفة اتاه الناس فقالوا له اجعل لنا اماماً يؤمننا في رمضان فقال لهم لا ونهاهم ان يجتمعوا فيه فلما امسوا جعلوا يقولون ابكوا رمضان وارضوا به ، فأتى الحارث الأعور في اناس فقال يا أمير المؤمنين ضج الناس وكرهوا قولك فقال عند ذلك دعوهم وما يريدون ليصل بهم من شاءوا ثم قال : ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ، (٣) ورواه العياشي في تفسيره عن حريز عن بعض اصحابنا عن احدهما (عليهما السلام) (٤) .

وما رواه الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الرضا (عليه السلام) (٥) قال : « ولا يجوز التراخي في جماعة ، »

(١) و (٢) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٠ من نافلة شهر رمضان
 (٣) سورة النساء الآية ١١٥ « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع... »

وأنت خير بانه بعد ورود هذه الأخبار كلما ذكرناه وما ذكره العلامة (قدس سره) لا مجال للمناقشة في الحكم المذكور سيما مع ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في رواياته من الخلل والقصور .

وأما ثانياً - فلان صحيحة الفضلاء الثلاثة وان كان موردها انما هو النهي عن الاجتماع في صلاة الليل في شهر رمضان كما قدمنا بيانه في بحث نافلة شهر رمضان إلا ان النهي انما وقع من حيث تحريم الاجتماع في النافلة لا من حيث خصوصية شهر رمضان او خصوصية الليل كما افصحته به الروايات الاخر من قوله (عليه السلام) في صحيحة سليم بن قيس «واعلمتهم ان اجتماعهم في النوافل بدعة ، وقولها (عليهما السلام) في حديثي سماعة واسحاق «ان هذه الصلاة نافلة ولن يجتمع للنافلة ، وقوله (عليه السلام) (١) «واعلموا ان لا جماعة في نافلة ، ومن ذلك يعلم ان اجمال هذا الخبر يحمل على غيره من الأخبار المتقدمة المفصلة حمل المطلق على المقيّد والمجمل على المبين وأما ثالثاً - فان ما ذكره من الروايات الدالة على الجواز - من صحيحتي عبدالرحمان وهشام -

ففيه أولاً - انه قد اعترض صحيحة الفضلاء بانها قاصرة عن افادة العموم اشارة الى ان موردها انما هو النهي عن الجماعة في النافلة في الليل في شهر رمضان فلا تدل على عموم تحريم النافلة مطلقاً كما هو محل البحث ، وهذا بعينه وارد عليه في الصحيحتين المذكورتين ، فان الأولى موردها ايضاً شهر رمضان والثانية موردها النساء خاصة فلا دلالة فيها على عموم الجواز ، فكيف يدعى بعد ذكرهما العموم ويقول : ومن هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعة في صلاة الغدير جيد وان لم يرد فيها نص والحال ان دليله كما عرفت اخص من المدعى ما هذا إلا عجب عجيب من هذا المحقق الاريب .

وثانياً - ان ظاهر صحيحة عبدالرحمان هو أن هذه النافلة المذكورة في الخبر انما

هی نافله شهر رمضان وإلا لما كان لذكر شهر رمضان معنى في المقام ، وقد عرفت استفاضة الأخبار بتحريم الجماعة فيها ، وحينئذ فالواجب حمل هذا الخبر على التقية (١) وبذلك يسقط الاستناد اليه بالكلية .

وأما صحيحة هشام فسيأتيك الجواب عنها واضحاً مشروحاً ان شاء الله تعالى في المطلب الثاني في شرط ذكرية الامام .

وأما رابعاً - فان ما ذكره - من انه يفهم من كلام المصنف والشهيد في الذكرى احتمال وجود المخالف في المسألة ايتم له القول بجواز الجماعة في النافلة ومخالفة الاصحاب في ما ظاهرهم الاتفاق عليه تحاشياً عن مخالفة الاجماع - فلا يخفى ما فيه وكما قد خالف الاصحاب في ما ظاهرهم الاتفاق عليه وان تحاشوا عن ذلك في مواضع اخر كما في هذا الموضع ، مع انه قد ذكر في صدر كتابه في مقام طعنه على اجماعاتهم انه قد صنف رسالة في الطعن على هذا الإجماع وانه مما لا يعول عليه في مقام التحقيق ولا يرجع اليه .

هذا . وما استثنى من تحريم الجماعة في النافلة صلاة الغدير عند أبي الصلاح كما أشار اليه في المدارك واليه ذهب الشهيد في اللبّة والمحقق الشيخ على ما نقل عنه ورجحه شيخنا أبو الحسن في رسالته في الصلاة ، ونقل عن أبي الصلاح انه نسب الى الرواية وهو ظاهر كلامه في الكافي . إلا ان الخروج عن ظواهر الأخبار الدالة على التحريم بمثل ذلك لا يخلو عن مجازفة فالتحريم اقوى .

وما استثنى ايضاً إعادة المنفرد صلاته جماعة اماماً كان أو مأموماً كما سيأتي بيان ذلك في محله .

المسألة الثانية - من شرائط الجماعة وترتب ثوابها واحكامها العدد واقله اثنان في غير الجمعة والعيدین يقوم المأموم عن يمين الامام وان كان امرأة خلفه ، فههنا أحكام ثلاثة :

أما الحكم الأول اعنى كون أقل الجماعة اثنين فيدل عليه صحيحة زرارة (١) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجلان يكونان جماعة ؟ قال نعم ويقوم الرجل عن يمين الامام » .

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه » .

قال في المدارك : ويدل عليه رواية الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « سألت عن أقل ما تكون الجماعة قال رجل وامرأة ، وإذا لم يحضر المسجد أحد فالمؤمن وحده جماعة ، ومعنى كون المؤمن وحده جماعة انه اذا طلب الجماعة فلم يجدها تكون صلاته على الإنفراد مساوية لصلاة الجماعة في الثواب تفضلا من الله تعالى ومعاملة له بمقتضى نيته . انتهى » .

اقول : رواية الصيقل المذكورة قد رواها الشيخ في التهذيب (٤) بما نقله الى قوله « رجل وامرأة » ورواها الصدوق في الفقيه (٥) هكذا : وسأل الحسن الصيقل أبا عبدالله عليه السلام عن أقل ما تكون الجماعة قال رجل وامرأة ، وإذا لم يحضر المسجد أحد فالمؤمن وحده جماعة لأنه متى اذن واقام صلى خلفه صفان من الملائكة ومتى أقام ولم يؤذن صلى خلفه صف واحد . انتهى .

وانت خبير بان الظاهر ان ما زاد على رواية التهذيب فهو من كلام الصدوق الذى يداخل به الاخبار فيقع بسببه الإلتباس باحتمال كونه منها ، وفى التعليل الذى ذكره ايناس بما قلنا ، وظاهر صاحب المدارك ان قوله : « وإذا لم يحضر المسجد احد ... الخ » من الرواية ، والظاهر انه ليس كذلك بل انما هو من كلام الصدوق لما

(١) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة . واللفظ هكذا « سألتكم اقل ... »

(٤) ج ١ ص ٢٤٦

(٥) ج ١ ص ٢٥٣

ج ١١ (قيام المأموم الواحد عن يمين الامام واجب أو مستحب؟) - ٨٩ -

ذكرناه من نقل الشيخ الرواية عارية عن ذلك وايناس التعليل بما هنالك .
وروى الشيخ في التهذيب عن ابي البختري عن جعفر عليه السلام (١) : « ان علياً عليه السلام
قال : الصبي عن يمين الرجل اذا ضبط الصف جماعة ، والمريض القاعد عن يمين
الصبي جماعة » .

وروى في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال رسول الله ﷺ الاثنان جماعة . قال
وقال رسول الله ﷺ المؤمن وحده حجة والمؤمن وحده جماعة » .

وروى في الكافي والشيخ في التهذيب في الصحيح عن محمد بن يوسف عن
ابيهِ (٣) وهو مجهول قال : « سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الجهنى اتى النبي
ﷺ فقال يا رسول الله انى اكون في البادية ومعى أهلى وولدى وغلتي فأؤذن واقم
واصلى بهم أجماعة نحن ؟ فقال نعم ... الى أن قال فان ولدى يتفرقون في الماشية فابقي
أنا وأهلى فأؤذن واقم واصلى بها أجماعة نحن ؟ فقال نعم . فقال يا رسول الله ﷺ
ان المرأة تذهب في مصلحتها فابقي أنا وحدى فأؤذن واقم أجماعة أنا ؟ فقال نعم
المؤمن وحده جماعة ، والظاهر في تعليل كونه وحده جماعة هو ما ذكره في الفقيه مما
قدمنا نقله عنه . وأما ما علله به في المدارك فالظاهر بعده وان امكن احتماله .

وأما الحكم الثانى اعنى قيام المأموم اذا كان واحداً عن يمين الامام فهو مما
لا خلاف في رجحانه بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) وان كان المأموم اكثر
من واحد وقفوا خلف الامام .

واستندوا في هذا التفصيل الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن
يمينه فان كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه » .

وبالجملة فانه لا خلاف في أفضلية قيام الرجل وحده عن يمين الامام انما

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

— ٩٠ — (قيام المأموم الواحد عن يمين الامام واجب أو مستحب؟) ج ١١

الخلاف في وجوبه واستحبابه والمشهور ان ذلك على جهة الفضل والاستحباب ، قال في المنتهى : وهذا الموقف سنة فلو خالف بان وقف الواحد على يسار الامام أو خلفه لم تبطل صلاته عند علمائنا أجمع . ونقل في المختلف عن ابن الجنيد القول بالبطلان مع المخالفة ، قال في المدارك وهو ضعيف .

أقول : لا أعرف لما ذكره الأصحاب من الاستحباب هنا مستنداً سوى الإجماع الذي ادعاه في المنتهى ، ولا اعرف لحكم السيد بضعف قول ابن الجنيد وجهاً مع عدم الدليل على خلافه وقيام الأدلة وتكاثرها على ما نقلوه عنه ، وهم انما استندوا في هذا التفصيل الى صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة بانه ان كان واحداً قام عن يمين الامام وان كانوا اكثر قاموا خلفه ، وهي ان لم تدل على ما ذهب اليه ابن الجنيد كما هو الظاهر منها فلا تدل على خلافه . وبالجملة فانها أعم من ذلك فلا دلالة فيها على كون ذلك على جهة الاستحباب بوجه ، وجميع ما حضرني من روايات هذه المسألة على كثرتها وتعددتها لا اشارة في شيء منها فضلاً عن الدلالة الى الاستحباب بل المتبادر من سياقها واتفاقها على الحكم المذكور انما هو الوجوب ، لان العبادات كمية وكيفية صحة وبطلاناً مبنية على التوقيف فما ثبت عن صاحب الشرع وجب الحكم بصحته وما لم يثبت عنه فلا مساغ للحكم بصحته بمجرد التخرص والظن ، والذي ثبت عنه كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى انما هو ما ذكرناه .

وها انا أسوق لك ما وقفت عليه من اخبار المسألة ، فمنها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة وصحيحة زرارة المتقدمة في صدر المسألة ورواية ابن البختری المتقدمة ايضاً .

ومنها - ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد (١) قال : ذكر الحسين .. يعني ابن سعيد - انه أمر من يسأله عن رجل صلى الى جانب رجل فقام عن يساره وهو لا يعلم ثم علم وهو في صلاته كيف يصنع ؟ قال

(١) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجماعة

يحوله عن يمينه . .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبدالله عليه السلام (١) « في الرجل يؤم النساء ليس معهن رجل في الفريضة ؟ قال نعم وان كان معه صبي فليقم الى جانبه . . »

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) « انه سئل عن الرجل يؤم الرجلين ؟ قال يتقدمهما ولا يقوم بينهما . . وعن الرجلين يصليان جماعة ؟ قال نعم يجعله عن يمينه . . »

وما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن يسار المدائني (٣) « انه سمع من يسأل الرضا عليه السلام عن رجل صلى الى جانب رجل فقام عن يساره وهو لا يعلم كيف يصنع ثم علم وهو في الصلاة ؟ قال يحوله عن يمينه . . »

وما رواه في كتاب العلل بسنده فيه عن احمد بن رباط عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال « قلت له لاي علة اذا صلى اثنان صار التابع عن يمين المتبوع ؟ قال لانه امامه وطاعة للتبوع وان الله جعل اصحاب اليمين المطيعين ، فلهذه العلة يقوم عن يمين الامام دون يساره . . »

وما رواه في كتاب قرب الاسناد عن الحسين بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٥) « انه كان يقول المرأة خلف الرجل صف ولا يكون الرجل خلف الرجل صفاً انما يكون الرجل الى جنب الرجل عن يمينه . . »

وما رواه فيه ايضاً عن السندي بن محمد عن ابي البختری عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٦) قال : « رجلان صف فاذا كانوا ثلاثة تقدم الامام ، وروى الصدوق في كتاب المجالس في الصحيح الى محمد بن عمر

(١) و(٢) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجماعة

- ٩٢ - (قيام المأموم الواحد عن يمين الامام واجب أو مستحب؟) ج ١١

الرجائي (١) قال : « قال الصادق عليه السلام أول جماعة كانت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام معه إذ مر أبو طالب وجعفر معه فقال يا بني صل جناح ابن عمك فلما احس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقدمهما وانصرف أبو طالب مسروراً . . الحديث » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) « يؤم الرجلين أحدهما صاحبه يكون عن يمينه فاذا كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه » .

اقول : هذا ما حضرني من اخبار المسألة المذكورة وهي كما ترى متطابقة الدلالة متعاضدة المقالة على ان الحكم في الإثنين هو قيام المأموم عن يمين الامام والحكم في الاكثر التأخر ، وقد عرفت ان العبادات مبنية على التوقيف عن صاحب الشريعة ، وهذا هو الذي وورد به الشرع عنهم (عليهم السلام) في كيفية الاتهام في هذه الصورة سيما مع اشتغالها على الأوامر التي هي حقيقة في الوجوب ، والخروج عن ذلك خروج عن المشروع عين ما سيأتى ان شاء الله تعالى في استدلالهم في مسألة عدم جواز تقدم المأموم على الامام ، حيث قالوا ثمة : لان المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة (عليهم السلام) إما تقدم الامام أو تساوى الموقفين فيكون الإتيان بخلافه خروجاً عن المشروع . انتهى . وهذا بعينه آت في ما نحن فيه فان المنقول عنهم (عليهم السلام) كما عرفت من هذه الأخبار هو وقوف الواحد عن يمين الامام وتأخر الأكثر ، والخروج عنه من غير دليل ولا نص خروج عن المشروع . نعم لو كان هنا دليل معارض لهذه الأخبار لثم لهم حملها على الاستحباب جمعاً بين الدليلين كما هي قاعدتهم المطردة إلا ان الأمر ليس كذلك .

وغاية ما استدل به العلامة في المختلف للقول المشهور ما رواه ابو الصباح الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم في الصف وحده فقال

ج ١١ (قيام المأموم الواحد عن يمين الامام واجب أو مستحب؟) - ٩٣ -

لا بأس إنما يبدو واحد بعد واحد ، ثم نقل الاحتجاج لابن الجنيد برواية زرارة المتقدمة وهي صحيحة المتقدمة في صدر المسألة ، قال والأمر للوجوب . ثم قال والجواب المنع من كونه للوجوب . انتهى .

وأنت خير بما في كلامه من الوهن والضعف الظاهر الذي لا يخفى على الخبير الماهر ، أما الخبر الذي استدل به فان الظاهر منه انما هو قيام المأموم وحده في صف مع امتلاء الصفوف وعدم وجود مكان له فيها فانه يقوم وحده كما ورد في صحيحة سعيد الأعرج (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدخل المسجد ليصلي مع الامام فيجد الصف متضائفاً باهله فيقوم وحده حتى يفرغ الامام من الصلاة أيجوز ذلك له ؟ قال نعم لا بأس ، وفي وثيقة أخرى لسعيد الأعرج (٢) ايضاً قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاماً أيقوم وحده حتى يفرغ من صلاته ؟ قال نعم لا بأس يقوم بخذاء الامام ، وما ذكرناه في معنى الخبر المذكور ان لم يكن متعيناً لما ذكرناه من الاخبار فلا أقل أن يكون مساوياً لما ذكره في الإحتمال وهو كاف في ابطال الاستدلال . واما جوابه عن صحيح زرارة بعد اعترافه بان الأمر فيه للوجوب بمنع ذلك فهو تحكم محض كما لا يخفى .

وبالجملة فالقول المذكور في غاية القوة لما عرفت ، ولا أعرف لهم وجهاً في رد هذه الاخبار إلا قصور النظر عن تتبعها والإطلاع عليها والجمود على ظواهر المشهورات المزخرفة بالإجماعات .

قال في الذكرى : وتنعقد الجماعة بالصبي المميز لان ابن عباس اتم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذ ذاك غير بالغ (٣) .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٥٧ من صلاة الجماعة

(٣) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٦٦ عن ابن عباس قال : بت في بيت خاتى ميمونة فقام رسول الله « ص » من الليل فاطلق القربة فتوضأ ثم اوكأ القربة ثم قام الى الصلاة فقامت فتوضأت كما توضأ ثم جثت فقامت عن يساره فاخذني بيمينه فادارتني من ورائه فقامني عن يمينه فصليت معه .

أقول : الأظهر الاستدلال على ذلك بخبر أبي البخترى وإبراهيم بن ميمون المتقدمين ، وأما الخبر الذى أشار إليه فالظاهر أنه من طريق القوم .
وتعتقد بالمرأة خلف الرجل كما دل عليه خبر كتاب قرب الاسناد المتقدم وغيره
ثم أنه لا يخفى أن ظاهر الأخبار المتقدمة الدالة على أنها إذا كان اثنين يقوم
للمأموم عن يمين الإمام هو مساواة المأموم للإمام في الموقف ، ونقل في المختلف
عن ابن أدریس أنه لا بد من تقدم الإمام عليه بقليل . ثم أجاب عنه بأنه ممنوع لأن
الأصل براءة الذمة منه . ثم أورد صحيحة محمد بن مسلم وحسنه زرارة المتقدمتين
الدالتين على أنه يقوم عن يمين الإمام . ثم استدل بأنه لو كان كذلك بطلت صلاة
الاثنين إذا قال كل واحد منهما كنت اماماً ، قال لأنها إن اخلا بالتقدم المذكور مع
وجوبه بطلت صلاتهما ، ويستحيل أن يأتيا به معاً ، وإن تقدم أحدهما فهو
الإمام ، لكن التالى باطل اجماعاً فكذا المقدم . انتهى .

وظاهر الشهيد (قدس سره) في الذكرى موافقة ابن أدریس هنا حيث قال
في بيان سنة الموقف : أحدها - أن يقتدى الرجل بالرجل فيستحب قيامه عن يمينه
ويتقدم الإمام يمينه . انتهى . ولا ريب في ضعفه لما عرفت .

وأما الحكم الثالث وهو تأخر المرأة خلفه فهو مبنى على ما هو المختار من عدم
جواز محاذاة المرأة للرجل في الموقف كما تقدم تحقيقه في مبحث المكان من مقدمات
الكتاب ، وأما من قال بجواز المحاذاة فالحكم هنا عنده على الاستحباب .

والذى يدل على تأخرها روايات : منها - ما رواه الشيخ عن أبي العباس (١)
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم المرأة في بيته ؟ قال نعم تقوم وراءه ،
وعن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) : في الرجل
يؤم المرأة ؟ قال نعم تكون خلفه . وعن المرأة تؤم النساء ؟ قال نعم تقوم وسطاً

(١) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ١٩ و ٢٠ من صلاة الجماعة

بينهن ولا تتقدمهن .

ويستحب لها مع التأخر أن تقوم عن يمين الامام اذا كانت واحدة لما رواه الصدوق في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « الرجل اذا أم المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبته . »

وما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار (٢) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اصلي المكتوبة بام علي ؟ قال نعم تكون عن يمينك يكون سجودها بجذاء قدميك . » ولو كان المأموم رجلا وامرأة قام الرجل عن يمين الامام والمرأة خلفه لما رواه عن القاسم بن الوليد (٣) قال : « سألته عن الرجل يصلي مع الرجل الواحد معها النساء ؟ قال يقوم الرجل الى جنب الرجل ويتخلفن النساء خلفها . » والله العالم .

المسألة الثالثة - من الشرائط ايضاً عند الاصحاب (رضوان الله عليهم) المشاهدة بمعنى أن لا يكون ثمة بين الامام والمأموم أو بين المأمومين بعض مع بعض حائل يمنع المشاهدة ، قال في المدارك : هذا الحكم يجمع عليه بين الاصحاب .

والاصل فيه ما رواه الشيخ في الحسن والصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بامام ، وأى صف كان أهله يصلون بصلاة امام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدراً لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة ، وان كان بينهم سترة أو جدار

(١) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلي

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ٦٧ و٩٩ من صلاة الجماعة . ومصدر الحديث الفقيه والكافي والشيخ يرويه عن الكليني . وقوله « ع » ، ينبغي ان تكون الصفوف . . . الى قوله « ع » ، اذا سجد ، رواه في الفقيه قبل قوله « ع » ، ان صلى قوم . . . ، وفي كلمة « اذا سجد » دون الكافي كما ان قوله « ع » ، ايما امرأة . . . حديث الفقيه دون الكافي راجع القروع ج ١

ص ١٠٧ والفقيه ج ١ ص ٢٥٣

فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان حيال الباب . قال : وهذه المقاصير لم تكن في زمن أحد من الناس وإنما أحدثها الجبارون وليس لمن صلى خلفها مقتدياً بصلاة من فيها صلاة . قال : وقال أبو جعفر عليه السلام ينبغي أن تكون الصفوف تامة متواصلة بعضها الى بعض لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان اذا سجد . قال وقال : أيما امرأة صلت خلف امام وبينها وبينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاة . قال قلت : فان جاء انسان يريد أن يصلى كيف يصنع وهي الى جانب الرجل ؟ قال : يدخل بينها وبين الرجل وتنحدر هي شيئاً .

وتحقيق الكلام في هذا المقام ان يقال قد عرفت انه لا يجوز الحيلولة بين الامام والمؤمنين ولا بين المأمومين بعضهم مع بعض بما يمنع المشاهدة من الحائل فلو لم يمنع المشاهدة كالحائل القصير المانع حالة الجلوس خاصة والشباك المانع من الإستطراق دون المشاهدة فلا بأس بالصلاة والحال هذه ، وبذلك صرح معظم الأصحاب ومنهم الشيخ في المبسوط على ما نقله في الذخيرة ، وخالف في الخلاف فقال من صلى وراء الشبايك لا تصح صلاته مقتدياً بصلاة الامام الذي يصلى داخلها . واستدل بصحيفة زرارة ، قال في المدارك : وكان موضع الدلالة فيها النهى عن الصلاة خلف المقاصير فان الغالب فيها أن تكون مشبكة . وأجاب عنه في المختلف بجواز أن تكون المقاصير المشار اليها فيها غير مخزمة ... الى أن قال : ولا ريب ان الإحتياط يقتضى المصير الى ما ذكره الشيخ . انتهى .

أقول : ما ذكره (قدس سره) - من أن موضع الدلالة في ما استدل به الشيخ من الرواية النهى عن الصلاة خلف المقاصير فان الغالب فيها أن تكون مشبكة - لا يخلو من بعد ، فانه لا يخفى أن ظاهر قوله عليه السلام : « وهذه المقاصير لم تكن في زمن أحد من الناس » انما وقع تفريعاً على قوله : « وان كان بينهم سترة أو جدار فليس تلك لهم بصلاة » فانه لما حكم عليه السلام ببطلان الصلاة والحال هذه وكانت تلك

المقاصير حائلة وسائرة مع كون الناس يصلون خلفها استدرك بأنه وبين أن هذه المقاصير التي يصلى خلفها الناس الآن لم تكن في الصدر الأول من زمنه عليه السلام ولا ما قاربه وإنما هي شئٌ محدث ، ولا يجوز الصلاة خلفها لحصول الستر والحيولة بها . هذا هو ظاهر سياق الخبر المذكور وهو الذي فهمه الأصحاب منه كما نقله عن المحقق ومثله العلامة وغيرهما ، فقلوه (قدس سره) أن العالب في تلك المقاصير أن تكون مشبكة مع كونه مجرد دعوى مخالف لظاهر النص ، ومن أين علم أن تلك المقاصير التي كانت في زمانهم (عليهم السلام) كانت مشبكة لو ثبت كونها في زمانه كذلك .

وبالجملة فإن استدلال الشيخ بالخبر المذكور على ما ادعاه ليس له وجه أن ثبت ما نقلوه عنه من أنه استدل بخبر زرارة ، ومن المحتمل قريباً عندي أن هذا الاستدلال إنما هو من كلام الأصحاب وإن اسندوه إليه ظناً منهم استناده في ذلك إلى الخبر المذكور كما وقع في المختلف في استدلاله للأقوال التي ينقلها فيه وإن اسند ذلك إلى صاحب القول ، كما لا يخفى على من تأمل ذلك بعين التحقيق .

هذا . ولا يخفى أن صاحب الذخيرة نقل أن الشيخ في المبسوط وافق المشهور في جواز الصلاة خلف الشبابيك وإنما خالفهم في الخلاف ، والمفهوم من كلام الذكرى أن خلافه إنما هو في المبسوط حيث قال : ولو كانت المقصورة مخرمة صحت كالشبابيك ، ويظهر من المبسوط وكلام أبي الصلاح عدم الجواز مع حيولة الشبابيك لرواية زرارة مع اعتراف الشيخ بجواز الحيولة بالمقصورة المخرمة ولا فرق بينهما . انتهى .

أقول : لا يخفى على من لاحظ عبارة المبسوط في هذا المقام أنها غير خالية من التدافع والتناقض في هذه الأحكام ومنه وقع الاشتباه في ما نقل عنه من هذا الكلام ، حيث قال : الحائط وما يجري مجراه عما يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحة الصلاة والإقتداء بالامام ، وكذلك الشبابيك والمقاصير تمنع من الإقتداء

بإمام الصلاة إلا إذا كانت مخرمة لا تمتنع من مشاهدة الصفوف . انتهى .
ووجه الإشكال فيها أنه لا ريب أن الشبايك لا تمتنع المشاهدة مع أنه عدها
في ما يمتنع من صحة الصلاة والإقتداء بالامام وجوز في المقاصير المخرمة ، ولا ريب
أن المقصورة المخرمة والشباك بمعنى واحد ولهذا أورد عليه في الذكرى ما ذكره ،
وصاحب الذخيرة نظر الى آخر العبارة وغفل عن ذكره الشبايك وانها تمتنع .
ثم أنه لا يخفى عليك أن ظاهر الشهيد في الذكرى كما قدمناه في عبارته أن
الشيخ في المبسوط استند في عدم الجواز مع حيلولة الشباك الى رواية زرارة مع أن
عبارة المبسوط كما حكيناها خالية من ذلك ، وهو دليل على ما قدمناه من أن نسبة
الإستدلال بالرواية الى الشيخ إنما هو من الأصحاب تكلفاً لتحصيل الدليل له ، وبذلك
يسقط ما ذكره في المدارك من تحمل توجيه الإستدلال له بالخبر المذكور ، ونحوه في
الذخيرة حيث حذا نحوه في المقام كما هو الغالب عليه في أكثر الأحكام .

تذبيهاً

الأول - لو وقف بحذاء باب المسجد وهو مفتوح بحيث يشاهد الواقف
حذاء الباب الامام أو المأمومين الذين في المسجد صحت صلاة المحاذي للباب لمشاهدته
لمن في المسجد وصلاة من على يمينه ويساره من الصف لمشاهدتهم ذلك الواقف
حذاء الباب ، وقد صرح بذلك الشيخ (قدس سره) وجعله من الأصحاب : منهم -
العلامة في المنتهى حيث قال : لو وقف المأموم خارج المسجد بحذاء الباب وهو
مفتوح يشاهد المأمومين في المسجد صحت صلاته ، ولو صلى قوم عن يمينه وشماله
صحت صلاتهم لأنهم يرون من يرى الامام . ولو وقف بين يدي هذا الصف صف
آخر عن يمين الباب أو يساره لا يشاهدون من في المسجد لم تصح صلاتهم . انتهى .
وبنحو ذلك صرح في المدارك ايضاً .

وتوقف في الذخيرة في الحكم الأول فقال - بعد نقل ما ذكره في المنتهى عن
جماعة من الأصحاب - ما لفظه : والحكم الثاني صحيح وأما الحكم الأول فقد ذكره

غير واحد من الأصحاب كالشيخ ومن تبعه ، وهو متجه ان ثبت الإجماع على ان مشاهدة بعض المأمومين تكفي مطلقاً وإلا كان في الحكم المذكور اشكال نظراً الى قوله بالحال (١) «إلا من كان بجيال الباب ، فان ظاهره قصر الصحة على صلاة من كان بجيال الباب . وجعل بعضهم هذا الحصر اضافياً بالنسبة الى الصف الذي يتقدمه عن يمين الباب ويساره . وفيه عدول عن الظاهر يحتاج الى دليل . انتهى .

أقول : الظاهر أن منشأ الشبهة الحاصلة له هو تخصيص المشاهدة التي هي شرط في صحة القدوة بمشاهدة الانسان من يكون قدامه دون من على يمينه ويساره والذي على الباب من المأمومين يشاهد الامام أو المأمومين الذين في المسجد فتصح صلاته وأما من على يمينه ويساره فانهم لا يشاهدون قدامهم إلا جدار المسجد فتبطل صلاتهم لفوات شرط المشاهدة ، ومشاهدة من على جنبه غير كافية عنده . واللازم من هذا أنه لو استطال الصف الأول على وجه لا يرى من في طرفيه الامام فانه يلزم بطلان صلاتهم ، حيث انهم لا يشاهدون الامام ومشاهدة من على الجنب يميناً ويساراً غير كافية ، ولا أظن هذا القائل يلتزمه . ونحو ذلك لو استطال الصف الثاني أو الثالث زيادة على الصفوف المتقدمة وكان الذي يلي قبلة هذه الزيادة جداراً لا أحد من المأمومين فانه يلزم بطلان صلاة هذه الزيادة لعدم وجود المأمومين قدامهم وعدم الإكتفاء بمشاهدة من على الجنب . والظاهر من قوله بالحال «إلا من كان بجيال الباب ، يعني من الصفوف لا من المأمومين لأن عبارة الخبر هنا كلها منصبة على الصفوف ، حيث قال «وأى صف كان أهله يهلون بصلاة امام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة وان كان بينهم ستر او جدار فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان بجيال الباب ، وهذا الكلام كما ترى مشتمل على شرطين : (أحدهما) - أن لا يكون بين الصفوف من البعد ما لا يتخطى . و (الثاني) أن لا يكون بينهم ستر ولا جدار كالصف الذي يقوم عن يمين الباب

ويساره ، فانه لا ريب في بطلان صلاتهم لعدم المشاهدة ، ثم استثنى الصف الذي يقوم بحيال الباب لحصول الشرط المذكور فيه بمشاهدة من على الباب لمن في المسجد ومشاهدة من على يمين ذلك الرجل ويساره له وهكذا .

وبالجملة فاللازم مما ذكره في هذه الصورة هو بطلان الصلاة في صورتين المذكورتين اللتين فرضناهما ولا أظنه يلتزمه . ونحوهما ايضاً وقوف بعض المأمومين خلف الاساطين بحيث ان الاسطوانة في قبلته فهو لا يرى من قدمه من المأمومين وانما يرى من على يمينه ويساره ، واللازم بمقتضى ما ذهب اليه بطلان صلاته مع ان صحيح الحلبي (١) دل على انه لا بأس بالصفوف بين الاساطين .

وبالجملة فما ذكره (قدس سره) انما هو من قبيل الاوهام البعيدة والتشكيكات الغير السديدة . والله العالم .

الثاني - الأشهر الأظهر عدم اشتراط هذا الشرط في حق المرأة فيجوز لها الإقتداء مع الحائل ، ويدل على ذلك - مضافاً الى الأصل والعمومات وعدم ظهور تناول الصحيحة المتقدمة التي هي الأصل في هذا الحكم لهذه الصورة - ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي بالقوم وخلفه دار فيها نساء هل يجوز لمن أن يصلين خلفه ؟ قال نعم ان كان الامام اسفل منهن . قلت فان بينهن وبينه حائطاً أو طريقاً ؟ قال لا بأس .

وقال ابن ادريس في سرائره : وقد وردت رخصة للنساء أن يصلين وبينهن وبين الامام حائط والاول أظهر وأصح . ومراده بالاول مساواة النساء للرجال في هذا الشرط ، وهو جيد على أصله الغير الاصيل .

الثالث - لو لم يشاهد بعض المأمومين الامام وشاهد من يشاهده ولو بوسائط عديدة كفي في صحة القدوة وإلا بطلت صلاة الصفوف الأخيرة مع كثرة الصفوف حيث انهم لا يشاهدون الامام وهو معلوم البطلان ، قال في المنتهى : ولا نعرف

ج ١١ (حيلولة النهر بين الامام والمأموم - الصلاة بين الاساطين) - ١٠١ -

فيه خلافاً ، والخبر إنما دل على بطلان القدوة بالحائل والساتر من جدار ونحوه لا بحيلولة المأمومين بعضهم ببعض . وبالجملة فالأصل وعموم الأدلة يقتضى صحة القدوة في الصورة المذكورة مضافاً الى دعوى الاتفاق على ذلك .

الرابع - نقل عن ابي الصلاح وابن زهرة المنع من حيلولة النهر بين الامام والمأموم ، قال في المدارك فان أراداه ما لا يمكن تخطيه من ذلك كان جيداً لاطلاق صحیحته زرارة المتقدمة ، وان لم يعتبر فيه هذا القيد طولياً بالدليل على الاطلاق . وقال في الذكرى : ومنع ابو الصلاح وابن زهرة من حيلولة النهر لرواية زرارة السالفة وقد يذم حملها على الإستحباب .

أقول : سيأتى ان مذهب هذين الفاضلين هو تفسير البعد الموجب لبطلان القدوة بما لا يتخطى وهو الذى دل عليه الخبر المشار اليه ، وسيأتى في معنى الخبر المذكور انه لا بد من تواصل الصفوف بعضها مع بعض وهكذا مع الامام ، بان لا يزيد ما بين موقف الصف الثانى الى الصف الذى قدامه على مسقط جسد الانسان حال سجوده وان هذا هو الحد الذى يتخطى عادة وما زاد عليه فهو بما لا يتخطى ، ولا ريب ان النهر اذا فصل بين الصفوف أو بين الامام والصف فقد حصلت الزيادة في المسافة المعتبرة وانتهت الى ما لا يتخطى .

وبذلك يظهر ان كلامهما هنا يرجع الى ما ذكرناه ثمة كما قدمنا نقله عنهما ، وهو جيد عند من عمل بالخبر المذكور كما يشير اليه كلام صاحب المدارك دون من يتأوله كما يشير اليه كلام صاحب الذكرى .

الخامس - تجوز الصلاة بين الاساطين مع المشاهدة واتصال الصفوف لقوله (عليه السلام) في صحیحته الحلبي (١) : لا أرى بالصفوف بين الاساطين بأساً ، . وقال في كتاب الفقه الرضوى (٢) : نقلاً عن العالم (عليه السلام) قال : لا بأس لا أرى بالصفوف بين الاساطين بأساً ، وهو يشمل ما لو كانت الاساطين

— ١٠٢ — (لو صلى في داره خلف امام المسجد وهو يشاهد الصفوف) ج ١١

معتزلة بين الصف الواحد أو بين الصفين . وفيه دلالة على أنه لا يضر الوقوف خلف الأسطوانة وإن كان مانعاً من رؤية الامام إذا رأى المأمومين الذين يرون الامام أو من يراه .

وبما ذكرنا صرح في الذكرى فقال : يجوز الصلاة بين الأساطين مع المشاهدة واتصال الصفوف لقوله (عليه السلام) : « لا أرى بالصفوف بين الأساطين بأساً ، وبذلك يظهر ما في كلام العلامة (اجزول الله اكرامه) في المنتهى حيث قال : ويكره للمأمومين الوقوف بين الأساطين لأنها تقطع صفوفهم ، وبه قال ابن مسعود والنخعي وحذيفة وابن عباس ، ولم يكره مالك واصحاب الرأي (١) لعدم الدلالة على المنع . والجواب ما رواه الجمهور عن معاوية بن قرة عن ابيه (٢) قال : « كنا ننهى ان نصف بين الأساطين على عهد رسول الله ﷺ ونطرد عنها طرداً ، ولما ذكرناه من قطعها للصف . انتهى . وظاهره انه لا مستند له في ما ذكره إلا هذه الرواية العامة وهذا التعليل العليل وغفل عن ملاحظة النص الواضح في نفي البأس عن ذلك .

السادس - قال في الذكرى : لو صلى في داره خلف امام المسجد وهو يشاهد الصفوف صحت قنوته وأطلق الشيخ ذلك ، والأولى تقييده بعدم البعد المفرط ، قال ولو كان باب الدار بجذاء باب المسجد أو باب المسجد عن يمينه أو عن يساره واتصلت الصفوف من المسجد الى داره صحت صلاتهم ، وإن كان قدام هذا الصف في داره صف لم تصح صلاة من كان قدامه ، ومن صلى خلفهم صحت صلاتهم سواء كان على الأرض أو في غرفة منها لأنهم يشاهدون الصف المتصل بالامام والصف الذي قدامه لا يشاهدون الصف المتصل بالامام ، وقد روى (٣) « ان أنساً كان يصلي في بيت حميد بن عبد الرحمن بن عوف بصلاة الامام وبينه وبين

(١) و (٢) المغنى ج ٢ ص ٢٢٠

(٣) المغنى ج ٢ ص ٢٠٩ وفيه هكذا .. في موت حميد بن عبد الرحمن ..

المسجد طريق ، وفيه ايضاً دلالة على أن الشارع ليس بجائل (فان قلت) قد روى عن النبي ﷺ (١) : من كان بينه وبين الامام حائل فليس مع الامام ، قلت يحمل على البعد المفرط أو على الكراهة . انتهى ما ذكره في الذكرى .

أقول : هذا الكلام من أوله الى آخره مبني على ما تقدم نقله عنهم من تفسير البعد الموجب لبطلان القدوة بما قدمنا نقله عن الشيخ في الخلاف والمبسوط وما ذكره الأكثر من الإحالة الى العرف ، وقد عرفت ما في الجميع وان الإعتناء في ذلك انما هو على الخبر الصحيح الصريح الدال على التقدير بما لا يتخطى عادة المفسر في الخبر المذكور بما زاد على مسقط جسد الانسان حال السجود . واما ما استند اليه في عدم كون الشارع حائلاً من الخبر العامي فضعفه أظهر من أن يبين ، وتأويله الخبر المروي عنه ﷺ بما ذكره موقوف على وجود المعارض وليس في المقام ما يعارضه بل الموجود فيها ما يعضده ويقويه وهو صحيحة زرارة المتقدمة . وبالجمله فان كلماتهم في هذا المقام لكون البناء على غير أساس وثيق القوام محتلة النظام عديمة الانتظام .

المسألة الرابعة - قال في المدارك : أجمع علماءنا واكثر العامة على انه يشترط في الجماعة عدم التباعد بين الامام والمأموم إلا مع اتصال الصفوف ، وانما الخلاف في حده فذهب الأكثر الى ان المرجع فيه الى العادة ، وقال في الخلاف حده مع عدم اتصال الصفوف ما يمنع من مشاهدته والإقتداء بأفعاله ، ويظهر منه في المبسوط جواز البعد بثلاثمائة ذراع . انتهى .

(١) في المجموع للنووي شرح المهذب للشيرازي ج ٤ ص ٣٠٩ في مسألة حيولة الطريق ، وقال ابو حنيفة لا يصح لحديث روه مرفوعاً : من كان بينه وبين الامام طريق فليس مع الامام ، ثم قال : وهذا حديث باطل لا أصل له وانما يروى عن عمر من رواية ليث بن ابي سليم عن عويمر وليث ضعيف وتميم مجهول ، وفي التذكرة في المسألة الرابعة من الشرط الثالث من شروط الجماعة رواه كما تقدم بلفظ : طريق ، وبما تقدم من النووي يظهر ان نسبة الحديث الى النبي ، ص ، كما في الذكرى والتذكرة ليست في محلها .

أقول : فيه (أولاً) - ان الظاهر من كلام العامة - على ما نقله بعض محقق متأخرى المتأخرين - خلاف ما ذكره (قدس سره) فانه نقل ان مذهب الشافعية الفرق في ذلك بين المساجد وغيرها ، قال البغوى في التهذيب : فان تباعدت الصفوف أو بعد الصف الأول عن الامام نظر ان كانوا جميعاً في مسجد واحد صحت صلاتهم مع الامام ، وان بعدوا واختلف بهم البناء أو كان بين الامام والمأموم حائل ... الى ان قال : وان كانوا في غير المسجد فان كان بين المأموم والامام أو بينه وبين الصف الآخر ثلاثمائة ذراع أو أقل صحت . انتهى . وهو صريح في عدم اعتبار الصفوف كما زعمه (قدس سره) . وقال في شرح المنهاج : واشترطوا ان يجمع الامام والمأموم المسجد وان بعدت المسافة وحالت الأبنية نافذة أغلق أبوابها أم لا ، وقيل لا تصح في الاغلاق . وهو كما ترى ظاهر في انهم لم يشترطوا في المساجد غير ذلك من قرب المسافة أو وجود الصفوف فضلاً عن اتصالها اسكن لابد أن يعلم بانتقالات الامام إما برؤية شخصه أو يسمعه أو يبلغه غيره . ومنه مالک على ما ذكره العثماني في كتابه انه اذا صلى في داره بصلاة الامام وهو في المسجد وكان يسمع التكبير صح الإقتداء إلا في الجمعة فانها لا تصح إلا في الجامع أو في رحابه اذا كان متصلاً به ، وقال أبو حنيفة يصح الإقتداء في الجمعة وغيرها ، وقال عطاء الاعتبار العلم بصلاة الامام دون المشاهدة وعدم الحائل وحكى ذلك عن النخعي والحسن البصري (١) انتهى . ومقتضاه ان أبا حنيفة قائل

(١) في المجموع للنووي الشافعي ج ٤ ص ٣٠٩ ، فرغ في مسائل : إحداها - يشترط ان لا تطول المسافة بين الامام والمأمومين اذا صلوا في غير المسجد وبه قال جماهير العلماء ، وقدر الشافعي القرب بثلاثمائة ذراع ، وقال عطاء يصح مطلقاً وان طالت المسافة ميلاً واكثر اذا علم صلاته .. الثانية - لو حال بينهما طريق صح الاقتداء عندنا وعند مالک والاكثرين ، وقال أبو حنيفة لا يصح ... الى آخر ما تقدم في التعليقة (١) ص ٣١ الثالثة - لو صلى في دار أو نحوها بصلاة الامام في المسجد وحال بينهما حائل لم يصح عندنا وبه قال احمد ، وقال مالک تصح إلا في الجمعة ، وقال أبو حنيفة تصح مطلقاً .

بقول مالك حتى في الجمعة ، وبذلك يظهر ان ما نسبته الى أكثر العامة من موافقة الأصحاب في ما ذكره ليس في محله وكان ينبغي أن يقول : أجمع أصحابنا خلافاً لأكثر العامة بل جميعهم . على ان ما ادعاه من اجماع أصحابنا على ما ذكره يردده ظاهر كلام العلامة في المختلف من قوله : والمشهور المنع من التباعد الكثير ، ويستند في ذلك الى العرف .

و (ثانياً) ان ما نسبته الى الشيخ في المبسوط من انه يظهر منه جواز البعد بثلاثمائة ذراع ليس في محله ، وهذه عبارته قال في المبسوط : وحد البعد ما جرت العادة بتسميته بعداً ، وحد قوم ذلك بثلاثمائة ذراع وقالوا على هذا ان وقف وبينه وبين الامام ثلاثمائة ذراع ثم وقف آخر وبينه وبين هذا المأموم ثلاثمائة ذراع ثم على هذا الحساب والتقدير بالغاً ما بلغوا صحت صلاتهم . قالوا وكذلك اذا اتصلت الصفوف في المسجد ثم اتصلت بالاسواق والدروب والدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضاً ويرى الأولون الامام صحت صلاة الكل . وهذا قريب على مذهبنا ايضاً . قال العلامة (قدس سره) ومراده بالقوم هنا بعض الجمهور لانه لا قول لعلبانا في ذلك . انتهى . وهو جيد . وقد عرفت قول بعض الجمهور بذلك من ما نقلناه .

وقال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه : يمكن أن يشير الى جميع ما تقدم فيكون رضى بالثلاثمائة ، ويمكن أن يشير بالقرب الى الغرض الاخير خاصة فلا يكون راجعاً الى التقدير بثلاثمائة ذراع وهو الأنسب بقوله : وحد البعد ما جرت العادة بتسميته بعداً . وقال ابو الصلاح وابن ذهرة لا يجوز أن يكون بين الصنفين من المسافة ما لا يتخطى .

والى هذا القول مال جملة من أفاضل متأخري المتأخرين ، وهو الحق الحقيقي بالاتباع لقوله عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدمة (١) ، ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بامام ، وأى صف كان أهله يصلون بصلاة امام

وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة .
وأجاب عنها في المعتبر بأن اشتراط ذلك مستبعد فيحمل على الأفضل .
وأجاب عنها في المختلف باحتمال أن يكون المراد ما لا يتخطى من الحائل لا من المسافة .
ورد بالتصريح في الرواية بعد ذلك بذكر الحائل ، مع ان اللازم من حمله على
الحائل المنع من الصلاة خلف الشبايك والحائل القصير الذي يمنع من الإستطراق
دون المشاهدة وهو لا يقول به .

اقول : ويؤيد الرواية المذكورة ما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن
ابي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (١) انه قال : ينبغي للصفوف أن تكون
تامة متصلة ويكون بين كل صفين قدر مسقط جسد الانسان اذا سجد ، وأى صف
كان أهله يصلون بصلاة الامام وبينهم وبين الصف الذي تقدمهم أزيد من ذلك فليس
تلك الصلاة لهم بصلاة . انتهى .

ثم ان العجب منهم (نور الله مراقدهم) في هذا المقام في ارتكاب هذه
التأويلات البعيدة والتحلات الشديدة من غير موجب لذلك ، فان ما ذهبوا اليه
من الحوالة على العادة لا دليل عليه غير مجرد تخرصهم وظنهم ، مع ما عرفت في
غير مقام من ما تقدم ما في حوالة الأحكام الشرعية على العرف الذي لا انضباط له
بالكلية ، وهل هو إلا رد الى جهالة لما يعلم من اختلاف الأقطار والبلدان في هذا
العرف فان لكل قطر عرفاً على حدة ، ثم انه من الذي يدعى الوقوف والإطلاع
على العرف العام لجميع الناس في جميع الأقطار والأمصار حتى يرتب عليه حكماً
شرعياً أو أنه يجب الوقوف في الحكم حتى يحصل تتبع العرف أو أنه يكتفى بعرف
كل بلد وإقليم على حدة ، ما هذه إلا تخرصات ظنية ومجازفات وهمية في أحكامه
سبحانه المبنية على القطع واليقين والعلم ، أتقولون على الله ما لا تعلمون ، (٢) مع ان

(١) مستدرك الوسائل الباب ٤٩ من صلاة الجماعة . وفيه بدل « ازيد » ، « اقل » ،

(٢) سورة الاعراف الآية ٢٧

ج ١١ (لا يحرم البعيد من الصفوف حتى يحرم من يزول به التباعد) - ١٠٧ -

الخبر المذكور صحيح صريح خال من المعارض دال على الحكم المذكور باظهر تأكيد لقوله ﷺ (١) زيادة على ما قدمنا ذكره . ينبغي أن تكون الصفوف تامة متواصلة بعضها الى بعض لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى ، وينبغي ، هنا بمعنى الوجوب كما استفاض في الاخبار ، وعليه صدر الكلام الى أن قال ﷺ ايضاً في الخبر : اما امرأة صلت خلف امام وبينها وبينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاة ، وهل وقع في حكم من الاحكام ما وقع في هذا الحكم من المبالغة بهذا التأكيد التام ؟ ما هذا إلا عجب عجيب من هؤلاء الاعلام تجاوز الله عنا وعنهم في دار المقام .

وبالجملة فالظاهر عندى من النص المذكور هو وجوب مراعاة هذا المقدار بين الامام والمأمومين وكذا ما بين المأمومين بعضهم مع بعض ، وظاهر الخبر المذكور انه لا ينبغي أن يكون بين الصفين زيادة على مسقط جسد الانسان حال السجود بمعنى أنه يكون سجوده متصلاً بمقب رجلى المتقدم فتكون مسافة البعد من موقف المصلي لا من موضع سجوده ، وقوله ﷺ : « يكون قدر ذلك مسقط جسد الانسان ، أى قدر المسافة التى يحصل بها تواصل الصفوف بعضها الى بعض هذا المقدار . وما ذكرناه ظاهر من عبارة الخبر المنقول من كتاب الدعائم اتم الظهور .

فرعان

الاول - قال فى المدارك : واعلم انه ينبغي للبعيد من الصفوف أن لا يحرم بالصلاة حتى يحرم قبله من المتقدم من يزول معه التباعد . انتهى . وهو جيد لأنه مع إحرام البعيد بهذا المقدار قبل إحرام من يزول به البعد يصدق وجود ما لا يتخطى فان وجود المأمومين قبل الدخول فى الصلاة فى حكم العدم وحينئذ تبطل القدوة . واحتمال انهم آن وجودهم يريدان الصلاة وان لم يحرموا فى حكم من أحرم معارض بجواز انصرافهم وتركهم الاقتداء أو عروض مانع منه . إلا ان اعتبار هذا الشرط فى غاية الإشكال الآن فى حق المأمومين الذين هم فى الأغلب

الاكثر من الجهال ولكن جهلهم ليس عذراً شرعياً يوجب الخروج عن العمل باحكام الملك المتعال .

الثاني - لو حصل البعد المذكور بخروج الصفوف المتخلطة بين الامام والمأمومين من الصلاة عن الإقتداء لانتفاء صلاتهم أو نية الإنفراد ، فهل تنفسخ القدوة لحصول البعد حينئذ أم لا ؟ وعلى تقدير الإنفساخ هل تعود القدوة بالإنتقال الى محل القرب الذي به يزول البعد بناء على جواز تجديد المؤتم بامام آخر اذا انتهت صلاة الامام الأول أم لا ؟ ولعل الأظهر ان اشتراط عدم البعد انما هو في ابتداء الصلاة خاصة دون استدامتها ، كما تقدم نظيره في صلاة الجمعة والعيد من أن اشتراط الجماعة والعدد المشروط فيها إنما هو في الابتداء فلو انقضى العدد بعد الدخول في الصلاة وجب الاتمام جمعة ولو لم يبق إلا الامام خاصة .

المسألة الخامسة - من الشرائط أيضاً في صحة الجماعة عدم علو الامام بما يعتد به من الابنية ونحوها بل إما أن يكون مساوياً للمأموم أو أخفض منه ، ولا بأس بذلك في المأموم ، ويستثنى من ذلك العلو في الأرض المنبسطة لو قام الامام في المكان الأعلى منها .

والأصل في هذه الأحكام ما رواه ثقة الاسلام والصدوق والشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألت عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع أسفل من موضعه الذي يصلي فيه ؟ فقال ان كان الامام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم ، وان كان أرفع منهم بقدر اصبع أو أكثر أو أقل اذا كان الارتفاع ببطن مسيل ، فان كان أرضاً مبسوطة وكان في

(١) الوسائل الباب ٦٣ من صلاة الجماعة . والشيخ يرويه عن الكليني . وقوله « سألت » ، وفي رواية الكليني في الفروع ج ١ ص ١٠٧ والشيخ عنه في التهذيب ج ١ ص ٢٦١ ، وفي الفقيه ج ١ ص ٢٥٣ قال عمار سئل ابو عبدالله ع ، وفي الفقيه أيضاً هكذا ، وان كانت الأرض مبسوطة ، وفيه أيضاً بعد قوله « منحدر » هكذا « فلا بأس به » . وفي الفروع والتهذيب « قال لا بأس » .

موضع منها ارتفاع فقام الامام في الموضع المرتفع وقام من خلفه أسفل منه والأرض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر فلا بأس به . وسئل فان قام الامام أسفل من موضع من يصلي خلفه ؟ قال لا بأس . قال وان كان رجل فوق بيت أو غير ذلك دكاناً كان أو غيره وكان الامام يصلي على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلي خلفه ويقتدى بصلاته وان كان أرفع منه بشئ كثير ، قوله : « اذا كان الارتفاع ببطن مسيل ، في الكافي ، وفي غيره (١) » اذا كان الارتفاع بقدر شبر ،

وطعن السيد السند في المدارك في هذه الرواية بانها ضعيفة السند متهافة المتن قاصرة الدلالة فلا يسوغ التعويل عليها في اثبات حكم مخالف للاصل ، قال ومن ثم تردد فيه المصنف (رحمة الله عليه) وذهب الشيخ في الخلاف الى كراهة كون الامام أعلى من المأموم بما يعتد به كالأبنية وهو متجه . انتهى كلامه زيد مقامه .

أقول : وما ورد في المسألة ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان - وهو عن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه - عن محمد بن عبدالله وهو مجهول عن الرضا عليه السلام (٢) قال : « سألت عن الامام يصلي في موضع والذين خلفه يصلون في موضع أسفل منه أو يصلي في موضع والذين خلفه في موضع أرفع منه ؟ فقال يكون مكانهم مستوياً » .

وما رواه علي بن جعفر (رضي الله عنه) في كتاب المسائل عن اخيه موسى ابن جعفر عليه السلام (٣) قال : « سألت عن الرجل هل يحل له أن يصلي خلف الامام فوق دكان ؟ قال اذا كان مع القوم في الصف فلا بأس » .

أقول : قضية الجمع بين هذه الأخبار هو المنع من علو الامام كما دلت عليه الوثيقة المذكورة ، إذ لا معارض لها في البين وطرحها من غير معارض مشكل وجواز علو المأموم كما دل عليه خبر علي بن جعفر ، والظاهر انه بما لا خلاف فيه كما يظهر من المنتهى حيث انه اسنده الى علمائنا مؤذناً بدعوى الإجماع عليه ، وأفضلية

(١) هذا في التهذيب وفي الفقيه « بقطع سيل ،

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٩٣ من صلاة الجماعة

المساواة بحمل خبر محمد بن عبدالله المذكور على ذلك جمعاً بين الاخبار المذكورة .
وحمل العلامة في المختلف كلام الشيخ في الخلاف على أنه إنما قصد به التحريم
وهو غير بعيد . إلا أن ظاهر كلام المحقق في المعتبر أن الشيخ في الخلاف إنما
استند في ما ذكره من الكراهة الى رواية سهل (١) قال : رأيت رسول الله ﷺ
على المنبر فكبر وكبر الناس وراءه ثم ركع وهو على المنبر ثم رجع فزل القهقري
حتى سجد في أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ ثم أقبل على الناس فقال أيها الناس فعلت
كذا لتأتوا وتعلموا صلاتي ، ثم أجاب في المعتبر بمنع الرواية (أولاً) وبالحمل على
علو لا يعتد به كالمراقة السفلى (ثانياً) وبجواز كونه من خواصه ﷺ (ثالثاً) وزاد
العلامة فقال : ولأنه لم يتم الصلاة على المنبر فإن سجوده وجلسه إنما كان على الأرض
بخلاف ما وقع فيه الخلاف ، أو لأنه ﷺ عليهم الصلاة ولم يعتدوا بها . انتهى .
أقول : ربما اشعر تكلف هذه الأجوبة عن الخبر المذكور بثبوته عندهم إلا
أن يحمل على النزول بعد تسليم صحته وهو الأقرب ، فإن الظاهر أن الخبر المذكور ليس
من طرقنا ولا من أخبارنا . وكيف كان فالظاهر أن الشيخ إنما ذهب الى الكراهة جمعاً
بين ما دل عليه هذا الخبر من الجواز كما يعطيه استدلاله به وما دلت عليه موثقة عمار
من المنع لجعل وجه الجمع بينهما حمل خبر عمار على الكراهة ، ومنه يظهر بعد
ما ذكره العلامة في المختلف من حمل الكراهة في عبارته على التحريم .
ثم انه في المختلف نقل عن ابن الجنيد أنه قال لا يكون الامام أعلى في مقامه
بحيث لا يرى المأموم فعله إلا أن يكون المأمومون أضراء ، فإن فرض البصراء
الإقتداء بالنظر وفرض الأضراء الإقتداء بالسماع إذا صح لهم التوجه . ثم استدل
للقول المشهور بالموثقة المتقدمة ثم قال وهو شامل للبصراء والأضراء .
هذا . وقد استدل في الذكرى للقول المشهور زيادة على الموثقة المذكورة

بما روى (١) « أن عماراً (رضي الله عنه) تقدم للصلاة على دكان والناس أسفل منه فقدم حذيفة (رضي الله عنه) فآخذ بيده حتى أنزله فلما فرغ من صلاته قال له حذيفة ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول إذا أم الرجل القوم فلا يقوم من في مكان أرفع من مقامهم ؟ قال عمار فذلك اتبعك حين أخذت على يدي ، قال وروى أيضاً (٢) « أن حذيفة أم الناس بالمدائن على دكان فآخذ عبدالله بن مسعود بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك ؟ قال بلى ذكرت حين جذبتني ، والظاهر أن هذين الخبرين من روايات العامة أو من الأصول التي وصلت إليه ولم تصل إلينا .

فروع

الأول - اختلف الأصحاب (رضي الله عنهم) في مقدار العلو المانع من صحة القدوة فقليل أنه القدر المعتد به وأنه لا تقدير له إلا بالعرف ، وهو قول الأكثر ومنهم الشهيد في الذكرى والعلامة في بعض كتبه ، وقيل قدر شبر ، وقيل ما لا يتخطى وبه صرح العلامة في التذكرة ، قال لو كان العلو يسيراً جاز اجماعاً وهل يتقدر بشبر أو بما لا يتخطى ؟ الأقرب الثاني . والظاهر أنه بنى في ذلك على صحة زرارة المتقدمة .

قال في الذكرى : لا تقدير للعلو إلا بالعرف وفي رواية عمار (٣) « ولو كان أرفع منهم بقدر اصبع إلى شبر فإن كان أرضاً مبسوطة وكان في موضع فيه ارتفاع فقام الإمام في المرتفع وقام من خلفه أسفل منه إلا أنه في موضع منحدر فلا بأس ، وهي تدل بمفهومها على أن الزائد على شبر ممنوع وأما الشبر فينبى على دخول الغاية في المغي وعدمه . انتهى .

(١) و (٢) سنن أبي داود باب (الإمام يقوم مكاناً أرفع من مكان القوم) .

(٣) ص ١٠٨ و ١٠٩

أقول : وهذا الموضع من ما طعن به على الرواية بانها متهاققة فانه لا ينبغي ما في عبارة الخبر من القصور عن تأدية هذا المعنى الذى ذكره هنا .

الثانى - لو وقف الامام على الموضع الأعلى بما يعتد به صححت صلاته وبطلت صلاة المأموم لانه منهى عن الإقتداء به في هذه الحال ، وأما الامام فلا وجه لبطلان صلاته ، والنهى عن قيامه في الموضع المذكور انما هو لأجل صحة صلاة المأموم لا لأجل صحة صلاته . ونقل عن بعض العامة القول ببطلان صلاة الامام ايضاً لانه منهى عن القيام على مكان أعلى من مكان المأمومين (١) وفيه ما عرفت .

الثالث - قال في المدارك : لو صلى الامام على سطح والمأموم على آخر وبينهما طريق صح مع عدم التباعد وعلو سطح الامام . انتهى .

أقول : قد عرفت من ما قدمنا ان المستفاد من خبر زرارة وكذا من خبر كتاب الدعائم انه لا بد من إتصال الصفوف بالامام والصفوف بعضها ببعض بحيث لا يكون بينهم ازيد من مسقط جسد الانسان حال سجوده ، وحيث لا طريق التي بين السطحين متضمنة لزيادة المسافة على القدر المذكور ، وبه يظهر الإشكال في الحكم بالصحة في الصورة المفروضة إلا أن تعتبر مسافة التقدير بما لا يتخطى من موضع سجود المأموم ، والظاهر أنه ليس كذلك بل المسافة إنما هي من موقفه الى موقف من قدامه فانه هو الذى به يحصل تواصل الصفوف المأمور به في الخبر ، ورواية كتاب الدعائم كما تقدم صريحة في ما ذكرناه .

وظاهر الأصحاب ان هذا الحكم اعنى تواصل الصفوف على الوجه المذكور

(١) في المفتي ج ٢ ص ٢٩٩ ، اذا صلى الامام في مكان أعلى من المأمومين فقال ابن حامد بطلت صلاتهم وهو قول الأوزاعي ، لان النهى يقتضى فساد المنهى عنه . وقال القماضي لا تبطل وهو قول اصحاب الرأي ، لان عمارة أتم صلاته ولو كانت فاسدة لاستأنفها . ثم قال : ويحتمل أن يتناول النهى الامام ليكون منهياً عن القيام في مكان أعلى من مقامهم ، فعلى هذا الاحتمال تبطل صلاة الجميع عند من أبطل الصلاة بارتكاب النهى .

انما هو على سبيل الإستحباب ، قال في الذكرى : يستحب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينها على مسقط الجسد اذا سجد ، رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (١) وقدر ايضاً بربض عنز (٢) ذكره في المبسوط . انتهى .

أقول : لا ريب ان تصريحهم بالإستحباب هنا مبني على حملهم الخبر في ما يدل عليه من النهي عن البعد بما لا يتخطى على الاستحباب كما تقدم ذكره واعتمادهم في تقدير البعد على ما تقدم نقله عنهم من الأقوال ، وأما من يجعل البعد الموجب لبطلان القدوة هو ما دل عليه الخبر فلا إشكال عنده في صحة ما ذكرنا ، وبه يظهر ما في كلام صاحب المدارك حيث انه ممن يقول بما دل عليه الخبر المذكور ظاهراً وان كان كلامه غير صريح في ذلك مع قوله هنا بصحة الصلاة على السطوحين اللذين بينهما طريق فاصلة ، فان القول بالصحة هنا لا يجمع ما دل عليه الخبر كما أوضحناه وانما يتم بناء على القول المشهور من تحديد البعد بما تقدم نقله عنهم . والله العالم .

المسألة السادسة - من الشرائط في صحة القدوة أن لا يتقدم المأموم في الموقف على الامام بمعنى أن يكون أقرب الى القبلة من الامام ، قال في المدارك : هذا قول علمائنا أجمع ووافقنا عليه أكثر العامة (٣) ثم احتج عليه بان المنقول من فعل النبي عليه السلام والأئمة (عليهم السلام) إما تقدم الامام أو تساوى الموقفين فيكون الإتيان بخلافه خروجاً عن المشروع ، ولأن المأموم مع التقدم يحتاج الى إستعلام حال الامام بالإلتفات الى ما وراءه وذلك مبطل . انتهى .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة

(٣) في المهذب للشيرازي ج ١ ص ٩٩ « ان تقدم المأموم على الامام ففيه قولان : قال في القديم لا تبطل كما لو وقف خلف الامام وحده . وقال في الحديث تبطل ، لانه وقف في موضع ليس بموقف مؤتم بحال فاشبه اذا وقف في موضع نجس ، وفي المتن ج ٢ ص ٢١٣ « السنة ان يقف المأمومون خلف الامام فان وقفوا قدامه لم تصح وبذا قال ابو حنيفة والشافعي ، وقال مالك واسحاق تصح » .

والتعليل الأول جيد لأن مرجعه الى أن العبادات توقيفية فيرجع في كيفيتها صحة وبطلاناً الى ما ثبت من الشارع فما ثبت التعبد به حكم بصحته وإلا فلا . إلا انه ينقض عليهم بما قدمنا ذكره في مسألة صلاة المأموم الواحد مع الامام حيث جعلوا موقفه على يمينه من المستحبات وجوزوا كونه خلفه وعن يساره ، والأخبار الواردة في المسألة كلها متفقة على كون المأموم المتحد موقفه عن يمين الامام والاكثر خلفه ، وقضية التعليل المذكور في هذه المسألة جار في تلك المسألة كما عرفت فكيف عدلوا عنه ثمة من غير دليل ؟

وكيف كان فظاهر كلامهم انهم لم يبقوا على دليل من الأخبار زائداً على ما ذكروه هنا من هذا الدليل المؤيد باتفاقهم .

ويمكن أن يستدل على ذلك بصحيفة محمد بن عبدالله الحميري المروية في التهذيب (١) قال : « كتبت الى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة (عليهم السلام) هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا ؟ وهل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبلة ويقوم عند رأسه ورجليه ؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعله خلفه أم لا ؟ فاجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت : أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الأيمن على القبر ، وأما الصلاة فانها خلفه يجعله الامام ولا يجوز أن يصلي بين يديه لأن الامام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله . .

والتقريب فيها انه عليه السلام جعل القبر الشريف بمنزلة إمام الجماعة في الأحكام المذكورة فكما لا يجوز التقدم على الامام في الجماعة لا يجوز التقدم في الصلاة على القبر الشريف ، وكما يجوز التأخر والمساواة هناك فانها يجوز ان هنا .

وقد سبقنا الى فهم هذا المعنى من الخبر شيخنا البهائي (عطر الله مرقده) في كتاب الحبل المتين حيث قال ما صورته : هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع

الجبهة على قبر الامام ﷺ ... الى أن قال : وعلى عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة ، لان قوله ﷺ « يجعله الامام ، صريح في جعل القبر بمنزلة الامام في الصلاة ، فكما أنه لا يجوز للمأموم أن يتقدم على الامام بان يكون موقفه أقرب الى القبلة من موقف الامام بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يميناً أو شمالاً فكذا هنا ، وهذا هو المراد هنا بقوله ﷺ « لا يجوز أن يصلى بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلى عن يمينه وشماله ، والحاصل ان الاستفادة من الحديث ان كل ما ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الامام أو المساواة أو تحريم التقدم عليه فهو ثابت للمصلى بالنسبة الى الضريح المقدس من غير فرق فينبغي لمن صلى عند رأس الامام أو عند رجله أن يلاحظ ذلك . انتهى المقصود نقله من كلامه (أفاض الله تعالى عليه رواشح اكرامه) وهو جيد رشيق كما لا يخفى على ذوى التحقيق ، ومنه يظهر الدليل على الحكم المذكور وان غفل عنه الجمهور .

بقى الكلام هنا في مواضع (الأول) - ان ظاهر كلام اكثر الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يجوز المساواة مع تعدد المأمومين ، بل نقل عن العلامة في التذكرة دعوى الإجماع على ذلك وان الممنوع منه انما هو التقدم على الامام ، ونقل عن ابن ادریس هنا انه اعتبر تأخر المأموم ولم يكتف بالتساوى ، قال في المدارك : وهو مدفوع بالأصل السالم من المعارض وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه فان كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه ، ونحوه روى زرارة (٢) قال : دلت الروايتان على استحباب وقوف المأموم الواحد عن يمين الامام أو وجوبه ولو وجب التأخر لذكره إذ المقام مقام البيان . انتهى .

أقول : قد تقدم في المسألة الثانية النقل عن ابن ادریس في صورة اتحاد

(١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

المأموم أنه أوجب أيضاً تقدم الامام بقليل ، وظاهر النقل عنه في هذه المسألة أنه مع التعدد أيضاً أوجب تقدم الامام .

والتحقيق في المقام بالنظر الى ما يفهم من أخبارهم (عليهم السلام) التي عليها المدار في النقض والإبرام ان ما ذكره ابن إدريس في هذه المسألة جيد دون ما ذكره في المسألة المتقدمة ، لما عرفت في المسألة المتقدمة من تكاثر الأخبار واستفاضتها بانه متى كان المأموم متحداً فوقفه عن يمين الامام والمتبادر منه المحاذاة وان كانوا أكثر فوقفهم خلفه ، وقد عرفت من ما قدمنا في المسألة المذكورة تطابق الأخبار على ذلك ، وحيثئذ فحكمهم بالإستحباب في كل من الموقفين - مع دلالة ظواهر الأخبار على الوجوب من غير معارض سوى مجرد الشهرة بينهم - تحكم محض ، وبه يظهر قوة ما ذكره ابن إدريس هنا . وما استدلل به عليه في المدارك من الأخبار الدالة على صورة وحدة المأموم ليس في محله إذ هو أخص من المدعى ، فان المدعى أنه هل تجوز المساواة تعدد المأموم أو اتحد أم لا ؟ والبحث هنا انما هو في هذه المسألة والروايات إنما دلت على جواز المساواة مع الاتحاد كما قدمناه في تلك المسألة . وأما ما يدل على الجواز مع التعدد فلم يرد في شئ من الأخبار بل الوارد فيها إنما هو وجوب التأخر خلف الامام كما تقدم ، فكلام ابن إدريس في صورة تعدد المأموم حق لا ريب فيه .

وبالجملة فالمستفاد من الأخبار كما عرفت هو كون المأموم متى كان رجلاً واحداً فوقفه على يمين الامام ومتعدد خلفه ، وما ذكره من جواز خلاف ذلك فلم نقف فيه على دليل ، ومقتضى دليلهم الذي قدمنا ذكره في صدر هذه المسألة كما أشرنا اليه هو عدم الجواز كما لا يخفى .

الثاني - قال في المدارك : وقد نص الأصحاب على أن المعتبر التساوى بالاعقاب فلو تساوى العقبان لم يضر تقدم أصابع رجل المأموم أو رأسه ، ولو تقدم بعقبه على الامام لم ينفعه تأخره عنه بأصابعه أو رأسه ، واستقرب العلامة في

النهاية اعتبار التقدم بالعقب والاصابع معاً ، وصرح بأنه لا يقدح في التساوى تقدم رأس المأموم في حالتي الركوع والسجود ومقادير الركبتين أو الاعجاز في حال التشهد . والنص خال من ذلك كله . ولو قيل ان المرجع في التقدم المبطل الى العرف كان وجيباً قوياً . انتهى .

أقول : روى في كتاب دعائم الاسلام عن رسول الله ﷺ (١) قال : « سوا صفوفكم وحاذوا بين منكم ولا تخالفوا بينها فتختلفوا ويتخالفكم الشيطان ... الحديث » وهو ظاهر في ان التساوى في الموقف يحصل بتحاذى المناكب فاذا وقع المنكب بجذاء المنكب فقد حصل التساوى في الموقف ، ولهذا رتب اعتدال الصفوف واستقامتها على ذلك ، وعلى هذا فلا يحتاج الى ما تكلفوه هنا من ما لم يقيم عليه دليل في المقام . واما ما اختاره من الحوالة على العرف فقد عرفت في غير مقام من ما تقدم ولا سيما ما تقدم قريباً ما في حوالة الاحكام الشرعية على العرف من المجازفة بل الإختلال مضافاً الى عدم وجود الدليل عليه من الآل عليهم صلوات ذى الجلال .

واما ما ذكره من عدم ورود نص في هذا المقام فهو وان كان كذلك إلا ان المستفاد من النصوص التي قدمناها في المقدمة السادسة في المكان في مسألة محاذاة الرجل للمرأة جوازاً ومنعاً ما به يعلم التساوى والتقدم ، فان المستفاد من تلك الاخبار كما قدمنا تحقيقه في تلك المسألة المذكورة هو تحريم محاذاة المرأة للرجل حال الصلاة وانه لا بد من تقدم الرجل عليها ، وانه يحصل التقدم بنحو شبر كما في صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « انه سأل عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد فقال اذا كان بينهما قدر شبر صلت بجذائه وحدها وهو وحده لا بأس » والمراد تقدم الرجل بالشبر ، وفي بعض الاخبار « بقدر عظم الذراع » (٣)

(١) مستدرك الوسائل الباب ٤٤ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٥ من مكان المصلى

(٣) وهو حديث زرارة المروى في الفقيه ج ١ ص ١٥٩ بالنظر الآتي : « اذا كان »

وفي بعض « قدر ما يتخطى » وفي موثقة عبدالله بن بكير (١) قال : « اذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس » بمعنى ان موضع سجودها يحاذى ركبتيه ، وفي صحيحة لزارة (٢) « لا تصل المرأة بجمال الرجل إلا ان يكون قدامها ولو بصدرة ، وهذه الرواية قريية من ما ذكره الأصحاب من بناء ذلك على التقدم بالاعقاب ، فانه متى تقدم الرجل بعقبه لزم تقدم صدره الى القبلة على صدر من يحاذيه ممن كان متأخراً عنه بالمقدار المذكور .

وبالجملة فالمفهوم من هذه الروايات انه متى حصل تقدم الرجل باحد هذه المقادير زالت المحاذاة وهي وان كانت متفاوتة لكن التفاوت يسير ، وأقل مراتبها التقدم بالصدر وبعده بالشبر ، وفي معناه سجودها مع ركوعه ثم عظم الذراع ثم بما يتخطى الذي قد عرفت آنفاً انه عبارة عن مسقط جسد الانسان حال السجود . والله العالم

الثالث - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز استدارة المأمومين حول الكعبة في المسجد الحرام ، فنقل عن ابن الجنيد القول بجواز ذلك بشرط أن لا يكون المأموم أقرب الى الكعبة من الامام ، وبه قطع الشهيد في الذكرى محتجاً بالإجماع عليه عملاً في كل الأعصار السالفة ، ونقل عن العلامة في جملة من كتبه منع ذلك ، وأوجب وقوف المأموم في الناحية التي فيها الامام بحيث يكون خلفه أو الى جانبه كما في غير المسجد ، واحتج عليه في المنتهى بان موقف المأموم خلف الامام اوالى جانبه وهو انما يحصل في جهة واحدة فصلاة من غيرها باطلة ، وبان المأموم مع الإستدارة اذا لم يكن واقفاً في جهة الامام يكون واقفاً بين يديه فتبطل صلاته .

== بيننا وبينه قدر ما يتخطى او قدر عظم ذراع فصاعداً فلا بأس صلت بحذائه وحدها ، وهكذا أورده في الوافي باب صلاة كل من الرجل والمرأة بحذاء الآخرين قريباً منه (واورده في الوسائل في الباب • من مكان المصلي هكذا : « اذا كان بيننا وبينه ما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعداً فلا بأس » .

ج ١١ (نية الائتنام بامام معين - لو اقتدى يزيد فبان انه عمرو) - ١١٩ -

أقول : لم أقف في هذا المقام على نص عنهم (عليهم السلام) وطريق الإحتياط في ما ذهب اليه العلامة (اجزل الله تعالى اكرامه) والله العالم .
المسألة السابعة - من الشرائط في صحة القدوة نية الائتنام بامام معين ، فلو نوى كل منهما الامامة صحت صلاتهما معاً ، بخلاف ما لو نوى كل منهما الائتنام بالآخر فانه يجب الحكم ببطلان صلاتهما معاً ، وكذا في ما لو شك في ما اضمره من الامامة والائتنام .

وتفصيل هذا الإجمال يحتاج الى بسطه في مقامات ثلاثة : (الاول) في وجوب نية الائتنام بامام معين ، أما وجوب نية الائتنام فلانه بدون ذلك يكون منفرداً يجب عليه ما يجب على المنفرد ، وهو من ما لا خلاف فيه حتى قال في المنتهى انه قول كل من يحفظ عنه العلم . وأما قصد تعيين الامام فالظاهر ايضاً انه من ما لا خلاف فيه .
واستدلوا على ذلك بعدم الدليل على سقوط القراءة بدون ذلك فتكون العمومات الدالة على وجوب القراءة باقية على عمومها بالنسبة اليه . ولا يخفى ما فيه إلا ان الحكم لما كان من ما ظاهرهم الإتفاق عليه مع معلومية ذلك من حال السلف من اصحابنا (رضوان الله عليهم) مضافاً الى توقف يقين البراءة عليه ورجوع الإحتياط اليه فيجب العمل به .

وتعيين الامام كما يكون باسمه وصفته يكون ايضاً بالإشارة اليه بهذا الحاضر اذا علم استجاءه لشرائط الامامة .

ولو اقتدى بالحاضر على انه زيد فبان انه عمرو مثلاً ففي ترجيح الإشارة على الاسم فيصح الإقتداء أو العكس فيبطل نظر ، بمعنى انه لاحظ في حال النية هذا الحاضر مع كونه زيداً فبالنظر الى قيد الحضور وظهور كونه عمراً يصح من حيث أنه هو الحاضر وبالنظر الى نية كونه زيداً مع ظهور انه ليس هو يبطل ، والحق ان منشأ النظر والتوقف انما هو من حيث عدم النص والدليل في المسألة ، قال في الذكري : ونظيره أن يقول المطلق لزوجة اسمها عمرة ، هذه زينب طالق ، أو يشير البائع الى

حمار فيقول ، بعثك هذا الفرس ، .

وهل يشترط في الامام نية الامامة ؟ ظاهر الاصحاب العدم ، بل قال العلامة لو صلى بنية الإفراد مع عليه بان من خلفه يأتى به صح عند علمائنا ، لأن افعال الامام مساوية لأفعال المنفرد في السكيفية والأحكام فلا وجه لاعتبار تمييز احدهما عن الآخر . وهو جيد .

وظاهرهم - بل صرح به جملة منهم - ان الثواب لا يترتب على صلاة الامام إلا مع النية ، ولو تحققت القدوة به وهو لا يعلم حتى فرغ من الصلاة فهل يكون الحكم فيه كالحكم في من نوى الإفراد فلا يترتب عليه الثواب أو حكم من نوى الجماعة فيترتب ؟ اشكال إلا انه لا يبعد من سعة كرمه سبحانه وفضله واحسانه جل شأنه امداده بالثواب وادخاله في سعة تلك الأبواب .

وفي وجوب نية الامامة في الجماعة الواجبة احتمالات ، استظهر جملة من أصحابنا العدم ، إذ المعتبر فيها تحقق القدوة في نفس الأمر وهي حاصلة ، وجزم الشهيدان بالوجوب لوجوب نية الواجب . وفيه بحث تقدم في باب الوضوء من كتاب الطهارة في بحث النية .

المقام الثاني - في ما لو صلى اثنان فقال كل منهما كنت الامام فانه يحكم بصحة صلاتهما ، ولو قال كل منهما كنت مأموماً بطلت صلاة كل منهما .

والوجه في الأول ان كلا منهما اتى بجميع الأفعال الواجبة من قراءة وغيرها ولم يغل بشئ من الواجبات فلا وجه لبطلان صلاته . ونية الامامة لا منافاة فيها لصحة صلاة المنفرد فلا تؤثر بطلاناً . وفي الثاني انه أخل كل منهما بالقراءة الواجبة فتبطل صلاته .

والأصل في ذلك مضافاً الى ما ذكرناه من ما هو واضح الدلالة على الحكم المذكور ما رواه الشيخ عن السكوني عن أبي عبدالله عن ابيه عن آبائه (عليهم السلام) عن

ج ١١ (لو قال كل من المصلين كنت الامام أو قال كنت مأموماً) - ١٢١ -

على (صلوات الله عليه) (١) ، انه قال في رجلين اختلفا فقال أحدهما كنت امامك وقال الآخر انا كنت امامك ان صلاتها تامة . قال قلت : فان قال كل واحد منهما كنت أتم بك ؟ فقال صلاتها فاسدة وليستأنفا ، ورواه الصدوق في الفقيه عن علي عليه السلام مرسل (٢) .

ونقل عن المحقق الشيخ علي (قدس سره) انه استشكل في البطلان في الصورة الثانية ، قال لان اخبار كل منهما بالالتزام بالآخر يتضمن الإقرار على الغير فلا يقبل كما لو أخبر الامام بعد الصلاة بفسادها بغير ذلك . واجيب عنه بأنه غير مسموع في مقابلة النص الدال على البطلان .

قال في المدارك : وهو جيد لو كانت الرواية صالحة لاثبات هذا الحكم لكنها ضعيفة جداً . أقول : لا ريب انها وان كانت ضعيفة بهذا الإصطلاح المحدث إلا ان ضعفها مجبور بعمل الأصحاب بها ، إذ لا يخالف في الحكم المذكور ، وهو (قدس سره) قد جرى على هذه القاعدة في غير موضع من كتابه وان خالف نفسه في مواضع اخر كما هنا . وبالجمله فان الخبر معمول عليه بالإصطلاحين فالخروج عن ما دل عليه بهذه التخريجات اجتهاد محض في مقابلة النص .

واما ما ذكره في المدارك - حيث قال : ويمكن أن يقال ان من شرائط الالتزام أن يظن المأموم قيام الامام بوظائف الصلاة التي من جملتها القراءة وسبقه بتكبيره الإحرام ، فان دخل كل منهما في الصلاة على هذا الوجه كان دخولها مشروعاً واتجه عدم قبول اخبار كل منهما بما يناقض ذلك كما في صورة الإخبار بالحدث ، وان انتفى ذلك تعين الحكم بالبطلان وان لم يحصل الإخبار ، وعلى هذا الوجه يمكن تنزيل

(١) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجماعة . والسند فيه وفي التهذيب ج ١ ص ٢٦١ والوافي باب (نواذر الجماعة) هكذا ، عن أبي عداة عن أبيه قال قال أمير المؤمنين والشيخ يرويه عن الكليني . نعم السند في المدارك والذخيرة كما في المتن .

(٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاة الجماعة

الرواية وكلام الأصحاب . انتهى .

فقيه ان ما ذكره الشيخ على (قدس سره) لا يخرج عن ما ذكره من الدخول على الوجه الشرعي ، إلا ان ما ذكره من اتجاه عدم قبول اخبار كل منهما بما ينافي ذلك ممنوع بالخبر المذكور . وقياسه على صورة الاخبار بالحدث قياس مع الفارق ، إذ من الجائز خروج هذا الجزئي بهذا الخبر من تلك القاعدة ، وكم وقع امثال ذلك في القواعد الشرعية والضوابط المرعية من انه ترد اخبار بقاعدة كلية ويرد في بعض الاخبار في بعض جزئياتها ما يوجب التخصيص والإستثناء مع انفاقهم على ذلك من غير تناكر ، فالمانع أن يكون ما نحن فيه من قبيل ذلك ؟ وقد اتفقت الروايات وكلمة الأصحاب على ان كل شيء على أصل الطهارة حتى تعلم النجاسة وعلى عدم نقض اليقين بالشك ، مع انهم قد خرجوا عن هاتين القاعدتين في مواضع : منها البلل المشتبه بعد البول قبل الإستبراء فقد حكموا بنجاسته ونقضه الطهارة وهو خروج عن القاعدتين المذكورتين ، ونحوه البلل المشتبه بعد الجنابة وقبل البول من الحكم بنجاسته ونقضه للطهارة ، وامثال ذلك مما يقف عليه المتتبع . وبالجملة فالعمل على القول المشهور وعدم الإلتفات الى هذه التخريجات والإستبعادات في مقابلة النصوص .

قال في المدارك : ولا يخفى ان وقوع الاختلاف على هذا الوجه نادر جداً فانه لا يكاد يتحقق إلا في حال التقية والائتمام بثالث ظاهرأ .

المقام الثالث - في ما لو شك في ما اضمراه من الامامة أو الائتمام ، وقد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا تصح صلاتهما في هذه الحال ، قالوا : لأن الشك ان كان في اثناء الصلاة لم يمكنهما المضى على الائتمام وهو ظاهر ، ولا على الإنفراد أو الامامة لجواز أن يكون كل واحد منهما قد نوى الائتمام بصاحبه فتبطل النية من رأسها ويمتنع العدول بإعلان النية ، وان كان بعد الفراغ لم يحصل منهما اليقين بالائتمان بافعال الصلاة .

وفصل العلامة في التذكرة فقطع بإعلان ان عرض الشك في اثناء الصلاة

لأنه لا يمكنها المضى في الصلاة على الإفراد ولا على الاجتماع ، وتردد في ما اذا شكاً بعد الفراغ من انه شك بعد الانتقال ، ومن عدم اليقين بالإتيان بأفعال الصلاة .
وفصل الشهيد في الذكرى تفصيلاً آخر فقال : يمكن أن يقال ان كان الشك في الاثناء وهو في محل القراءة لم يمض ما فيه اخلال بالصحة نوى الإفراد وصحت الصلاة ، لأنه ان كان نوى الإمامة فهي نية الإفراد وان كان نوى الاتيتم فالعدول عنه جائز ، وان كان بعد مضى محل القراءة فان علم انه قرأ بنية الوجوب أو علم القراءة ولم يعلم بنية التدب لفرد ايضاً لحصول الواجب عليه ، وان علم ترك القراءة أو القراءة بنية التدب أمكن البطلان للاخلال بالواجب .
واعترضه في المدارك بانه يشكل بما ذكرناه من جواز أن يكون كل منهما قد نوى الاتيتم بصاحبه فتبطل الصلاة ويمتنع العدول . انتهى .

أقول : والحق في المقام ان المسألة المذكورة لما كانت عارضة عن النصوص عنهم (عليهم السلام) فالواجب الوقوف فيها على ساحل الاحتياط كما أشرنا اليه في جملة من المواضع وعدم الالتفات الى هذه التخريجات والاحتمالات سيما مع ما هي عليه من التدافع . والله العالم .

المسألة الثامنة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في القراءة خلف الامام على أقوال منتشرة وآراء متعددة حتى قال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض انه لم يقف في الفقه على خلاف في مسألة يبلغ ما وقع في هذه المسألة ، وها نحن ننقل أولاً ما وصل اليها من أقوالهم (رضوان الله عليهم) ثم نردفها بما وصل اليها من الأخبار في المقام مذيّلين لها بما يرتفع به ان شاء الله تعالى عنها غشاوة الابهام من التحقيق الذي لا يخفى على ذوي الافهام ، فنقول مستمدين منه عز وجل التوفيق لاصابة الصواب والعصمة من زلل اقدام الاقلام في هذا الباب وفي كل باب :
قال الصدوق (قدس سره) في المقتنع : واعلم ان على القوم في الركعتين الأولتين ان يستمعوا الى قراءة الامام ، واذا كان في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة

سبحوا ، وعليهم في الركعتين الآخرتين أن يسبحوا .
وقال المرتضى (رضي الله عنه) لا يقرأ المأموم خلف الموثوق به في الأولتين في جميع الصلوات من ذوات الجهر والإخفات إلا أن تكون صلاة جهر لم يسمع فيها المأموم قراءة الإمام فيقرأ كل واحد لنفسه ، وهذا أشهر الروايات ، وروى أنه لا يقرأ في ما جهر فيه الإمام وتلزمه القراءة في ما يخافت فيه الإمام ، وروى أنه بالخيار في ما يخافت فيه . وأما الأخيرتان فالأولى أن يقرأ المأموم أو يسبح فيها ، وروى أنه ليس عليه ذلك .

وقال الشيخ في النهاية : إذا تقدم من هو بشرائط الإمامة فلا تقرأ خلفه جهرية أو إخفائية بل تسبح مع نفسك وتحمد الله ، وإن كانت جهرية فأنصت للقراءة ، فإن خفي عليك قراءة الإمام قرأت لنفسك ، وإن سمعت مثل المهمة من قراءة الإمام جاز لك أن لا تقرأ وأنت مخير في القراءة ، ويستحب أن تقرأ الحمد وحدها في ما لا يجهر الإمام بالقراءة فيها وإن لم تقرأها فليس عليك شيء .

وقال ابن البراج : ومتى أم من يصح تقدمه بغيره في صلاة جهر وقرأ فلا يقرأ المأموم بل يسمع قراءته ، وإن كان لا يسمع قراءته كان مخيراً بين القراءة وتركها ، وإن كانت صلاة إخفات استحب للمأموم أن يقرأ فاتحة الكتاب وحدها ويجوز أن يسبح الله ويحمده .

وقال أبو الصلاح : ولا يقرأ خلفه في الأولتين من كل صلاة ولا في الغداة إلا أن يكون بحيث لا يسمع قراءته ولا صوته في ما يجهر فيه فيقرأ ، وهو في الأخيرتين من الرباعيات وثالثة المغرب بالخيار بين قراءة الحمد والتسبيح ، والقراءة أفضل .

وقال ابن حمزة : فالواجب أربعة أشياء ... وعد منها الإنصات لقراءته ، ثم قال : وإذا اقتدى بالإمام لم يقرأ في الأولتين ، فإن جهر الإمام وسمع انصت وإن خفي عليه قرأ وإن سمع مثل المهمة فهو مخير ، وإن خافت الإمام سبى في نفسه ، وفي الأخيرتين إن قرأ كان أفضل وإن لم يقرأ جاز وإن سبى كان أفضل من السكوت

وقال سلال في قسم المندوب : ولا يقرأ المأموم خلف الامام ، وروى ان ترك القراءة في صلاة الجهر خلف الامام واجب فان ثبت وإلا ثبت الأول .

وقال ابن زهرة : ويلزم المؤتم أن يقتدى بالامام عزماً وفعلًا فلا يقرأ في الأولتين من كل صلاة ولا في الغداة إلا ان تكون صلاة جهر وهو لا يسمع قراءة الامام ، واما الآخرتان وثالثة المغرب فحكمه فيها حكم المنفرد .

قال في الذكرى : وهذه العبارة وعبارة ابن الصلاح تعطى وجوب القراءة أو التسبيح على المؤتم في الأخيرتين وكأنها أخذاء من كلام المرتضى .

وقال ابن ادریس : اختلفت الرواية في القراءة خلف الامام الموثوق به ، فروى انه لا قراءة على المأموم في الأولتين في جميع الركعات والصلوات سواء كانت جهرية أو اخفائية في أظهر الروايات ، والذي تقتضيه اصول المذهب ان الامام ضامن للقراءة بلا خلاف ، وروى انه لا قراءة على المأموم في الأولتين في جميع الصلوات الجهرية والاخفائية إلا ان تكون صلاة جهر لم يسمع فيها المأموم قراءة الامام فيقرأ لنفسه ، وروى انه ينصت في ما جهر فيه الامام بالقراءة ولا يقرأ هو شيئاً ويلزمه القراءة في ما خافت فيه ، وروى انه بالخيار في ما خافت فيه الامام فاما الركعتان الأخيرتان فقد روى انه لا قراءة فيها ولا تسبيح ، وروى انه يقرأ فيها أو يسبح ، والأول أظهر .

وقال المحقق : وتكره القراءة خلف الامام في الإخفائية على الأشهر وفي الجهر لو سمع ولو مهمة ولو لم يسمع قرأ ، وقال : تسقط القراءة عن المأموم وعليه اتفاق العلماء . ونقل عن الشيخين انها قالوا : لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو مهمة . كذا في المعتبر وقال في الشرائع نحوه .

وقال ابن عمه نجيب الدين يحيى بن سعيد : ولا يقرأ المأموم في صلاة جهر بل يصغى لها فان لم يسمع وسمع كالمهمة اجزأه وجاز أن يقرأ ، وان كان في صلاة اخفات سبغ مع نفسه وحمد الله ، وندب الى قراءة الحمد في ما لا يجهر فيه .

وقال العلامة في المختلف بعد ذكر جملة من روايات المسألة : والأقرب في الجمع بين الأخبار استحباب القراءة في الجهرية إذا لم يسمع ولا مهمة لا الوجوب وتحريم القراءة فيها مع السماع لقراءة الإمام ، والتخير بين القراءة والتسبيح في الإخيرتين من الإخفائية .

وقال في التذكرة : لا يجب على المأموم القراءة سواء كانت الصلاة جهرية أو إخفائية وسواء سمع قراءة الإمام أم لا ، ولا يستحب في الجهرية مع السماع عند علمائنا أجمع . ثم نقل عن الشيخين أنه لا يجوز القراءة في الجهرية مع السماع ولو مهمة . ثم قال ويحتمل الكراهة ، قال ولو لم يسمع القراءة في الجهرية ولو مهمة فالأفضل القراءة ، ونقل عن الشيخ استحباب قراءة الحمد خاصة في صلاة السر أقول : والذي ظهر لي من الأخبار هو تحريم القراءة خلف الإمام في الأولتين جهرية كانت الصلاة أو إخفائية ، إلا إذا كانت صلاة جهرية ولم يسمع المأموم قراءة الإمام ولو مهمة فإنه يستحب له القراءة في هذه الحال . وأما في الأخيرتين فقد تقدم تحقيق الكلام فيها في الفصل الثامن من الباب الثاني في الصلوات اليومية وما يلحق بها ، وأوضحنا أن الحكم فيهما افضلية التسبيح وأنه لا فرق بين المأموم ولا غيره من المنفرد .

والذي وصل إلى من أخبار المسألة المذكورة هنا عدة روايات (الأولى) مارواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي - ورواه الكليني والشيخ في الصحيح أو الحسن عن الحلبي أيضاً - عن أبي عبد الله عليه السلام (١) أنه قال : « إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع إلا أن تكون صلاة يجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فاقراء » .

وهذه الرواية كما ترى واضحة الدلالة في ما اخترناه صريحة المقالة في ما ادعيناه فإن النهي الذي هو حقيقة في التحريم قد وقع عن القراءة خلف من ياتم به مطلقاً

(١) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة . والشيخ يرويه عن الكليني

في جهرية أو اخفائية ولم يستثن منه إلا الجهرية التي لم يسمع فيها فانه امره بالقراءة والامر هنا محمول على الاستحباب كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

الثانية - ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة خلف الامام اقرأ خلفه ؟ فقال أما الصلاة التي لا يجهر فيها بالقراءة فان ذلك جعل اليه فلا تقرأ خلفه ، وأما الصلاة التي يجهر فيها فانما أمر بالجهر لينصت من خلفه فان سمعت فانصت وان لم تسمع فاقراء ، والتقريب في هذا الخبر كما في سابقه فانه دال على تحريم القراءة خلفه في الاخفائية والجهرية إلا في صورة عدم سماع قراءته في الجهرية فانه يقرأ استحباباً كما يأتي ان شاء الله تعالى بيانه .

الثالثة - ما رواه المشايخ الثلاثة (نور الله تعالى مرافدهم) عن زرارة ومحمد ابن مسلم (٢) قالا : « قال ابو جعفر عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من قرأ خلف امام يأتي به فوات بصت على غير الفطرة ، وهو صريح الدلالة على تحريم القراءة مطلقاً إلا انه مخصوص بما عرفت من الأخبار الدالة على الاستحباب مع عدم السماع في الجهرية .

الرابعة - ما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٣) انه قال : « وان كنت خلف امام فلا تقرأ شيئاً في الاولتين وانصت لقراءته ، ولا تقرأ شيئاً في الاخيرتين فان الله عز وجل يقول للمؤمنين « واذا قرئ القرآن - يعني في الفريضة خلف الامام - فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون » (٤) والاخيرتان تبع للاولتين . »

ومورد هذا الخبر الصلاة الجهرية لتعليل التحريم في الاولتين بوجوب

(١) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة . والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة

(٤) سورة الاعراف الاية ٢٠٣

الإنصات لقراءة الإمام ، وهو ظاهر في مرجوحية القراءة في الأخيرتين مطلقاً خلافاً لجمهور الأصحاب كما تقدم تحقيقه .

الخامسة - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « إذا كنت خلف إمام تأتم به فانصت وسمِع في نفسك ، اقول : دل هذا الخبر على وجوب الإنصات في الصلاة الجهرية ، والأمر بالتسبيح سرّاً واخفاً كما يحول على الاستحباب ، وبذلك صرح أيضاً جملة من الأصحاب .

السادسة - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن قتيبة عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « إذا كنت خلف إمام ترتضى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقرأ أنت لنفسك وإن كنت تسمع المهمة فلا تقرأ ، .

والتقريب فيه أنه دل على المنع من القراءة مع سماع المهمة في الجهرية ، وفيه رد على الشيخ في المبسوط حيث قال : لو سمع مثل المهمة جاز له أن يقرأ . وقال في المنتهى : ولعله استند إلى ما رواه في الحسن عن الحلبي ... ثم نقل الرواية الأولى ثم قال : وسماع المهمة ليس سماعاً للقراءة فربما كان الوجه في ما ذكره هذا الحديث . انتهى . ولم يتعرض للجواب عن ذلك ، وقد عرفت أن الخبر المذكور صريح في الرد لما ذكره ، وقضية الجمع بينه وبين حسنة الحلبي المذكورة هو حمل قوله في الحسننة المذكورة « ولم يسمع ، على ما هو أعم من سماع القراءة نفسها أو سماع الصوت وإن لم يسمع الحروف مفصلة . ويؤيد ذلك موثقة سماعة الآتية في المقام إن شاء الله تعالى . ونظير صحيحة قتيبة المذكورة في ما ذكرناه في الرد على الشيخ ما ذكره الصدوق في الفقيه (٣) حيث قال : وفي رواية عبيد بن زرارة « إن سمع المهمة فلا يقرأ ، .

السابعة - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين (٤) قال : « سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يصلي خلف إمام يقتدى به في صلاة يجهر فيها

بالقراءة فلا يسمع القراءة؟ قال لا بأس ان صمت وان قرأ . .
 أقول : ومن هذا الخبر يعلم ما قدمنا ذكره من حمل الأمر بالقراءة في صورة
 عدم السماع في الجهرية ولو مهمة على الاستحباب لتخيره هنا بين الصمت والقراءة
 الثامنة - ما رواه الشيخ في الموثق عن يونس بن يعقوب (١) قال : . سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف من ارتضى به أقرأ خلفه؟ قال من رضى به فلا
 تقرأ خلفه . .

والتقريب فيه ظاهر للنهي الدال على التحريم الشامل للجهرية والإخفائية .
 نعم يجب أن يستثنى منه صورة عدم السماع في الجهرية بالنصوص المتقدمة .
 التاسعة - ما رواه عن سليمان بن خالد (٢) قال : . قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 أيقراً الرجل في الأولى والعصر خلف الإمام وهو لا يعلم انه يقرأ؟ فقال لا ينبغي
 له أن يقرأ يكله الى الإمام . .

أقول : قوله . وهو لا يعلم انه يقرأ ، ليس المراد به الشك في قراءة الإمام
 وعدمها لأن فيه طعناً على الإمام بالإخلال بالواجب فلا يجوز الاقتداء به حينئذ ،
 وإنما المراد بهذا الكلام الكناية عن عدم سماع قراءته ، فكأنه قال وهو لا يسمع
 انه يقرأ . وكأنه ظن انه انما يترك القراءة في ما اذا جهر الإمام لوجوب الإنصات
 وأما مع الإخفات وعدم السماع فانه يجوز القراءة . وقوله عليه السلام لا ينبغي ، المراد
 به التحريم كما استفاض مثله في الأخبار بقرينة باقى أخبار المسألة الصريحة في النهي
 عن القراءة الذى مفاده التحريم . والمراد من امكالك ذلك الى الإمام هو الإشارة
 الى ما ورد في بعض الأخبار من أن الإمام ضامن للقراءة (٣) .

العاشرة - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
 عليه السلام (٤) قال : . اذا كنت خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من صلاة الجماعة

وكان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه في الأولتين . وقال يجوز لك التسبيح في الأخيرتين . فقلت أى شئ تقول أنت ؟ قال اقرأ فاتحة الكتاب . .
أقول : دل الخبر المذكور على النهى عن القراءة خلف الإمام في الأولتين من الإخفائية وهو بعض المدعى . وأما معنى باقى الخبر فقد تقدم القول فيه في الفصل الثامن في ما يعمل في الأخيرتين من الباب الثانى .

الحادية عشرة - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن يزيد (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إمام لا بأس به في جميع أموره عارف غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذى يفيظهما اقرأ خلفه ؟ قال لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقاً قاطعاً . .
والتقريب فيه النهى عن القراءة خلف الإمام المرضى مطلقاً في جهرية أو إخفائية . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في ما دل عليه من جواز امامة من يسمع أبويه الكلام الغليظ في بحث العدالة من الفصل الأول في صلاة الجمعة من هذا الباب .

الثانية عشرة - ما رواه أيضاً في الموثق عن سماعة (٢) قال : سألت عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته ولا يفقهون ما يقول ؟ فقال اذا سمع صوته فهو يجوز له واذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه . .

دل الخبر المذكور على انه يكتفى في تحريم القراءة بمجرد سماع صوت الإمام وهو المشار اليه بالهمهمة في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) وأما قراءته مع عدم السماع فقد تقدم الكلام فيه .

الثالثة عشرة - ما رواه الصدوق والشيخ عن بكر بن محمد الأزدي في الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) قال : إني أكره للؤم أن يصلى خلف الإمام في صلاة

(١) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

(٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجمعة

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجمعة

لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار . قال قلت جعلت فداك فيصنع ماذا ؟ قال يسبح ، واستحباب التسبيح في هذا المقام قد صرح به الأصحاب ايضاً استناداً الى الخبر المذكور .

ويدل عليه ايضاً وان لم يذكره أحد منهم ما رواه علي بن جعفر (رضي الله عنه) في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (١) قال : « سألت عن الرجل يكون خلف الإمام يقتدى به في الظهر والعصر يقرأ خلفه ؟ قال لا ولكن يسبح ويحمد ربه ويصلي على النبي ﷺ وعلى أهل بيته ، .

الرابعة عشرة - ما رواه الشيخ عن إبراهيم المرافقي وابي احمد عمرو بن الربيع البصري عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) « انه سئل عن القراءة خلف الإمام فقال اذا كنت خلف امام تتولاه وتثق به فانه يجوز لك قراءته وان احببت ان تقرأ فاقراء في ما يخافت فيه فاذا جهر فانصت قال الله تعالى وانصتوا لعلكم ترحمون ، (٣) اقول : الظاهر ان هذا الخبر هو مستند الشيخ في ما تقدم نقله عنه من كتاب النهاية من قوله : ويستحب ان يقرأ الحمد وحدها في ما لا يجهر الإمام بالقراءة فيها . إلا انه معارض بما هو أصح منه سنداً واكثر عدداً ومنها الأخبار العامة كالخبر الثالث والثامن والحادي عشر وخصوص الخبر الثاني وقد تضمن النهي الذي هو حقيقة في التحريم ، والخبر التاسع وقد عرفت ان « لا ينبغي ، محمولة على التحريم بقريئة الأخبار الباقية ، والخبر العاشر وقد تضمن النهي ايضاً ، والخبر الثالث عشر وقد تضمن ان المستحب في هذه الصورة انما هو التسبيح دون القراءة وعاضدها في ذلك على وجه ابلغ خبر علي بن جعفر حيث نهى عن القراءة وأمر بالتسبيح والتحديد والصلاة على النبي ﷺ وبالجملة فان الخبر المذكور لما عرفت غير

(١) البحار ج ٤ الصلاة ١٥١ وفي الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٣١ من صلاة الجماعة . وفي التهذيب ج ١ ص ٢٥٥ النصري بالنون

(٣) سورة الاعراف الآية ٢٠٣

معمول عليه عند النظر في الأخبار بعين التحقيق فهو مردود الى قائله عليه السلام اذ لا يحضر في الآن وجه يمكن حمله عليه .

الخامسة عشرة - ما رواه الشيخ ايضاً عن سالم ابى خديجة عن ابى عبد الله عليه السلام (١) قال : « اذا كنت امام قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الاولتين وعلى الذين خلفك أن يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر وهم قيام ، فاذا كان في الركعتين الاخيرتين فعلى الذين خلفك ان يقرأوا فاتحة الكتاب وعلى الامام التسبيح مثل ما يسبح القوم في الركعتين الاخيرتين ، » .

أقول : يمكن حمل الخبر المذكور على ما هو أعم من الجهرية والإخفائية ، فان استحباب التسبيح المأموم في حال قراءة الامام وان كان اكثر الأخبار على كونه في الصلاة الإخفائية وكذا كلام الاصحاب إلا انه قد تقدم في الخبر الرابع ما يؤذن بذلك في الجهرية ايضاً وبه صرح جملة من الاصحاب ، ويمكن تخصيصه بالإخفائية لظهيرية الحكم المذكور فيها .

وكيف كان فالمراد بقوله « فاذا كان في الركعتين الاخيرتين ... الخ » انه اذا كان الاتمام وقع في الركعتين الاخيرتين بمعنى ان المأموم لم يدخل مع الامام إلا في الركعتين الاخيرتين فعلى من خلفه من المأمومين ان يقرأوا ، لما سيأتى ان شاء الله تعالى في المسألة المذكورة من ان حكم المسبوق بالركعتين الاولتين هو وجوب القراءة عليه في اولتيه اللتين هما اخيرتا الامام وعلى الامام التسبيح فيهما من حيث انها اخيرتا وحكم الاخيرتين التسبيح كما يسبح الناس في الركعتين الاخيرتين ، لان التسبيح وظيفتهما مطلقاً اماماً أو مأموماً أو منفرداً على جهة الأفضلية كما هو أحد الأقوال في المسألة أو التعمين كما صار اليه بعض أفاضل المتأخرين ، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في الفصل الثامن في ما يعمل في الاخيرتين من الباب الثاني في الصلوات اليومية (٢).

السادسة عشرة - ما رواه الشيخ عن الحسين بن بشير عن ابي عبد الله عليه السلام (١) :
« انه سأل رجل عن القراءة خلف الامام فقال لا ان الامام ضامن للقراءة وليس
يضمن الامام صلاة الذين خلفه وإنما يضمن القراءة » .

اقول : قد دل الخبر المذكور على النهي عن القراءة خلف الامام مطلقاً في
جهرية أو اخفائية مطلقاً ذلك بان الامام ضامن للقراءة ، وفيه رد ايضاً لما دل
عليه خبر المرافقي والبصري من استحباب القراءة خلف الامام في الإخفائية حسماً
دلت عليه الأخبار المتقدمة عموماً وخصوصاً .

السابعة عشرة - ما رواه الشيخ عن عبدالرحيم القصير (٢) قال : « سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول اذا كان الرجل تعرفه يؤم الناس فقرأ القرآن فلا تقرأ
واعتد بقراءته » .

والتقريب فيه ما تقدم ، ويجب تقييد اطلاقه بما اذا لم يسمع المأموم في
الصلاة الجهرية القراءة ولو همهمة فانه لو قرأ لا بأس للاخبار المتقدمة .

الثامنة عشرة - ما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (٣) حيث قال : نقلاً
عن العالم عليه السلام وقال : « اذا صليت خلف امام تقتدى به فلا تقرأ خلفه سمعت
قراءته أم لم تسمع إلا أن تكون صلاة يجهر فيها فلم تسمع فاقراً ، اقول : وهذا
الخبر طبق ما ادعيناه ووفق ما اخترناه . هذا ما حضرني من اخبار المسألة .

إذا عرفت ذلك فاعلم اني لا أعرف لما ذهب اليه المحقق وغيره من القول
بكراهة القراءة مطلقاً وجهاً يعتمد عليه ولا دليلاً يرجع اليه ، وغاية ما استدل به
في المعتبر على ذلك هو تعليل الجهر بالإنصات في الرواية الثانية حيث انه بعد أن

(١) الوسائل الباب ٣٠ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاة الجماعة . واللفظ الوارد فيه « لا تعرفه » كما في

التهذيب ج ١ ص ٣٣١ والوافي باب صفة امام الجماعة وفيه « بصلاته » بدل « بقراءته »

(٣) ص ١١

نقل عن الشيخ تحريم القراءة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو مهمة قال : ولعله استند الى رواية يونس بن يعقوب ثم اورد بعده الخبر الاول ثم قال : والاولى أن يكون النهى على الكراهة لرواية عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام (١) : إنما أمر بالجهر لينصت من خلفه ... الى آخر ما في الرواية الثانية ، فانظر الى هذا الدليل العليل إذ لا ريب في أن ظاهر النهى في الخبرين اللذين نقلهما أولاً هو التحريم لأنه المعنى الحقيقي للنهى كما هو الأشهر الأظهر ، والخروج عنه الى الحل على الكراهة مجاز يحتاج الى قرينة ظاهرة ، ودعوى ايدان التعليل بالإنصات بالاستجباب ممنوعة ، فان علل الشرع ليست من قبيل العلل الحقيقية وانما هي معارف والتعليل هنا إنما وقع بياناً للحكمة وإلا فالعلة الحقيقية إنما هي أمر الشارع فيتحقق الوجوب ونهيه فيتحقق التحريم . هذا مع قطع النظر عن ملاحظة ما ذكرنا من الأخبار الظاهرة العلية المنار الساطعة الأنوار في الدلالة على ما هو المختار .

وقال في الروض - بعد أن نقل عن المصنف كراهة القراءة خلف الامام المرضى إلا إذا لم يسمع ولو مهمة - ما صورته : أما كراهة القراءة خلفه فلقوله تعالى « وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا » (٢) وقول النبي ﷺ (٣) « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا » وقول الصادق عليه السلام (٤) : « من ارتضى قراءته فلا تقرأ خلفه » وحمل الأمر على التنبه والنهي على الكراهة

(١) ص ١٢٧ (٢) سورة الاعراف الآية ٢٠٣

(٣) في سنن ابى داود ج ١ ص ١٦٤ باب (الامام يصلى من قعود) عن ابى هريرة قال : « قال رسول الله (ص) إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر ، واذا ركع فاركعوا ولا تاركعوا حتى يركع ، واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد » ثم روى هذا الحديث من طريق آخر عن ابى هريرة ايضاً بزيادة قوله في آخره « واذا قرأ فانصتوا » ثم قال وهذه الزيادة ليست بمحفوظة والوهم انما هو من ابى خالد (٤) لم نقف على اللفظ المذكور وانما الموجود في الرواية الثامنة « من رضى به فلا تقرأ خلفه » .

جمعاً بينهما وبين ما دل على عدم التحريم كصحیحة علی بن یقطین عن الکاظم (ع) (١)
« فی الرجل یصلی خلف من یقتدی به ویجهر بالقراءة فلا یسمع القراءة ؟ فقال
لا بأس ان صمت وان قرأ ، انتهى .

أقول : لا یخفى ما فی هذا الاستدلال من الإختلال الذی لا یخفى علی سائر
الناظرین فی هذا المقال فضلاً عن ذوی السکال ، وذلك فان الآیة المذكورة والخبر
العامی الذی بعدها صریحان فی وجوب الإنصات فی الجهریة ، والخبر الذی نقله
عن الصادق (ع) صریح فی النهی الذی مفاده التحريم عن القراءة خلف من ارتضى
قراءته جهریة كانت الصلاة أو اخفاتیة . وخبر علی بن یقطین إنما دل علی التخییر
بین السکوت والقراءة فی صورة ما لو كانت الصلاة جهریة ولم یسمع المأموم القراءة
وهو أخص من المدعى ، وأنت خیر بان محل الخلاف والإشکال إنما هو فی ما
عدا هذه الصورة ، وحيثذ فان الدلیل علی الکراهة فی صورة سماع القراءة ولو
همهمة فی الجهریة وكذا فی الصلاة الإخفاتیة كما یدعونه ؟

ثم انظر الى اقتصاره (رضی الله عنه) علی ما نقله من هذه الرواية العامة
وهذا الخبر المجمل الذی بعدها وروایات المسألة كما نقلناها مستفیضة عديدة ولم
یرجموا اليها ولم يتأملوا فيها ، ومن هنا یلم ان منشأ هذا الاختلاف وكثرة هذا
الخلاف إنما هو من حیث عدم تتبع الأخبار والتأمل فیها بعین الفكر والاعتبار
ولأن من أعطى التأمل فیها حقه فانه لا یخفى علیه صحة ما ذكرناه ووضوح ما أوضحناه
وأعجب من ذلك انهم أدخلوا حکم الإخیرین للمأموم فی هذا الاختلاف
ونظموه فی سلك هذا الخلاف ، وقد أوضحنا ما فیهِ فی الفصل الثامن (٢) من فصول الباب
الثانی فی الصلوات الیومیة وما یلحق بها فلیرجع الیه من أحب تحقیق الحال وإزاحة
الاشکال . والله العالم .

فروع

الأول - لو كان الامام عن لا يقتدى به وجبت القراءة على المأموم لانه منفرد وحكم المنفرد ذلك ، وقد تقدم تحقيق الكلام في هذه المسألة في التتمة المذكورة في أول هذا المقصد .

الثاني - قد ذكر جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه يستحب للمأموم التسبيح حال قراءة الامام في الاخفائية وهو جيد ، ويدل عليه الخبر الثالث عشر وصحيح علي بن جعفر المذكور في ذيله .

ولا يبعد القول باستحباب التسبيح ايضاً ولو كانت الصلاة جهرية وانصت لقراءة الامام اذا امكن الجمع بينهما كما يشير اليه الخبر الخامس .

وربما قيل بانه يتنافى ظاهر الآية من وجوب الانصات فينبغي حمل الخبر المذكور على التسبيح والذكر القلبي كما يشير اليه قوله « في نفسك » .

وفيه ان الظاهر انه لا منافاة بين الانصات الذي هو عبارة عن الاستماع وبين الذكر والتسبيح اذا كان خفياً لا يظهر ولا يسمع ، إلا ان يقال ان الانصات عبارة عن السكوت فما لم يحصل السكوت لا يتحقق الانصات ، وفيه ما فيه ، مع انه يمكن اطلاق السكوت العرفي على هذه الصورة التي يكون التسبيح فيها خفياً لا يسمع ويؤيده انه لم يعهد التكليف بالاذكار من التسبيح ونحوه في القلب خاصة وانما هذا اللفظ خرج مخرج المبالغة في الاخفات ، كما عبر في بعض الاخبار عن القراءة الاخفائية بتحريك اللسان في لهواته (١) وعبر عنه تارة بالصمت (٢) وفي رسالة ابن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « يجرئك اذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس »

الثالث - متى قلنا بتحريم القراءة على المأموم فهل يستحب له الاستعاذة ودعاء الاستفتاح أم لا ؟ الظاهر بالنسبة الى الاستعاذة العدم لانها من مستحبات القراءة .

ج ١١ (توجيه دلالة موثق زرارة على القراءة خلف الامام ع) - ١٣٧ -

فلا وجه لها هنا . واما دعاء الاستفتاح وهو دعاء التوجه فالظاهر استحبابه إلا أن يكون وقت قراءة الامام ويشغله ذلك عن السماع .

قال في الذكرى : وهل يستحب له دعاء الاستفتاح اعنى دعاء التوجه ؟ الوجه ذلك للعموم ، نعم لو كان يشغله الاستفتاح عن السماع أمكن استحباب تركه ، وقطع العلامة بأنه لا يستفتح إذا اشتغل به .

الرابع - لو قرأ المأموم في الموضع الذى سوغنا له القراءة فيه وفرغ قبل الامام استحباب له أن يبق آية ليقرأها عند فراغ الامام ويركع بعدها .

ويدل عليه ما رواه في الكافي عن زرارة في الموثق (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الامام اكون معه فافرج من القراءة قبل أن يفرغ ؟ قال فامسك آية ومجد الله واثن عليه فإذا فرغ فاقرا الآية واركع .

قال في الذكرى : وفيه دليل على استحباب التسبيح والتحميد في الاثناء ودليل على جواز القراءة خلف الامام .

اقول : قد عرفت من الاخبار المتقدمة وهى مجموع اخبار المسألة انه لا يجوز القراءة للمأموم إلا فى صورة واحدة وهى فى ما اذا كانت الصلاة جهرية ولم يسمع المأموم ولا همهمة فانه يستحب له القراءة ، وهذا الحديث وان كان مطلقاً إلا انه يجب حمله على ما علم من خارج من جواز القراءة للمأموم وهو إما فى الصورة المذكورة أو فى صورة الصلاة خلف المخالف ، فيكون المراد بالامام هنا وان اطلق هو الامام الذى يجب القراءة خلفه ، ولهذا ان المحدث الكاشانى نظم هذا الخبر فى اخبار الصلاة خلف من لا يقتدى به ، كما رواه فى الكافي والتهذيب عن اسحاق بن عمار فى الموثق (٢) عن من سأل أبا عبد الله عليه السلام قال : « أصلى خلف من لا اقتدى به

(١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاة الجماعة . واللفظ المذكور للشيخ فى التهذيب ج ١

ص ٢٥٧ ، وفى الكافي ج ١ ص ١٠٤ هكذا : « قلت لأبي عبد الله (ع) اكون مع الامام فافرج ... وفيه بدل « فامسك » « ابق » . (٢) الوسائل الباب ٣٥ من صلاة الجماعة

عن الكافي فقط والنقل عنها فى الوافى ولم تقف عليه فى التهذيب .

فاذا فرغت من قراءتي ولم يفرغ هو ؟ قال فسيح حتى يفرغ ، وما رواه الشيخ في الموثق عن عمر بن أبي شعبة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قلت له اكون مع الامام فافرغ قبل أن يفرغ من قراءته ؟ قال فاتم السورة ومجد الله واثن عليه حتى يفرغ ، وهذا الحديث مطلق مثل موثقة زرارة المذكورة ، وبالجمله فالظاهر ان هذه الاخبار الثلاثة إنما خرجت بالنسبة الى الصلاة خلف المخالفين لأنه هو الغالب المتكرر يومئذ وان دخل في اطلاق الخبرين المذكورين الصلاة خلف من يقتدى به في الصورة المذكورة . والله العالم .

المسألة التاسعة - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب متابعة المأموم للإمام في الأفعال حتى قال في المعتبر : وعليه اتفاق العلماء ولقوله عليه السلام (٢) : « إنما جعل الامام ليؤتم به » ، وقال في المنتهى : متابعة الامام واجبة وهو قول أهل العلم قال عليه السلام (٣) : « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا ، وظاهر كلامهما (طاب ثراهما) انه لا دليل لهم على هذا الحكم بعد دعوى الإجماع إلا هذا الخبر ، وإظهاره انه عامي فانما لم نقف عليه بعد التبع في أخبارنا ، وإلى ذلك أيضاً أشار في الذخيرة .

وفسرت المتابعة في كلامهم بأنها عبارة عن عدم تقدم المأموم على الامام وعلى هذا فتصدق مع المساواة ، ولم نجد لهم على هذا التفسير دليلاً مع ان المتبادر من اللغة والعرف ان المتابعة إنما هي التأخر . والتمسك باصالة عدم الوجوب وصدق الجماعة عند المقارنة ضعيف لا يصلح لتأسيس حكم شرعي . إلا ان ظاهر كلام الصدوق المنقول هنا يقتضي الصحة في صورة المساواة ، حيث قال : ان من المأمومين من لا صلاة له وهو الذي يسبق الامام في ركوعه وسجوده ورفعته ، ومنهم من له صلاة واحدة وهو المقارن له في ذلك ، ومنهم من له اربع وعشرون ركعة وهو الذي

(١) الوسائل الباب ٣٥ من صلاة الجماعة

(٢) و(٣) صحيح مسلم باب اتهم المأموم بالامام

يتبع الإمام في كل شيء ويركع بعده ويسجد بعده ويرفع منها بعده . وحيث كان من أرباب النصوص فالظاهر انه لا يقوله إلا مع وصول نص اليه بذلك .

هذا بالنسبة الى الأفعال واما الأقوال فاما في تكبيرة الإحرام فتجب المتابعة فيها اجماعاً فلو تقدم المأموم بها لم تنعقد صلاته ، ولا ريب في الصحة مع تأخره بها عن الإمام ، وانما الإشكال والخلاف في المقارنة ف قيل بللنوع وبه صرح في المدارك والذخيرة ، وعمله في الذخيرة بالشك في تحقق الجماعة والالتزام حينئذ فلا يحصل اليقين بالبراءة من التكليف الثابت ، قال واستدل عليه ايضاً بقول النبي ﷺ : « اذا كبر فكبروا » ، فان الغاء ظاهرة في التعقيب .

وأنت خير بما في الدليل الثاني من الوهن ، وأما الأول فرجعه الى أن العبادات صحة وبطلاناً مبنية على التوقيف ولم يثبت من صاحب الشريعة انعقاد الصلاة جماعة في صورة المقارنة . وهو جيد .

إلا انه روى الحميري في كتاب قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن اخيه ع (١) قال : « سألت عن الرجل يصلي أله أن يكبر قبل الإمام ؟ قال لا يكبر إلا مع الإمام فان كبر قبله أعاد التكبير ، فان ظاهرها جواز المقارنة ، وقواه شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار للخبر المذكور .

وينظر بالبال العليل ان الظاهر ان معنى الخبر ليس على ما فهمه شيخنا المشار اليه ، والذي يظهر من قوله « لا يكبر إلا مع الإمام » ان المراد به انما هو أنه لا يدخل في الصلاة إلا حين يدخل الإمام في الصلاة أولاً ، فالمعية ليس المراد بها المعية مع تكبير الإمام كما ربما يتوهم بل المعية مع الإمام وحصول الامامة لانه لو سبق الإمام بالتكبير لم تكن هناك امامة ، وقوله ع « فان كبر قبله أعاد » لا يدل على انه لو كبر مقارناً له صح ، فان تخصيص هذين الفردين بالذكر انما هو من حيث كونهما الشائع

— ١٤٠ — { المتابعة في الأقوال - تقدم المأموم في الأفعال عامداً أو ساهياً } ج ١١

المتكرر ، فإن المقارنة أمر نادر والمتكرر إما التقدم أو التأخر فلاجل ذلك بين الكلام فيهما في الخبر .

وبالجملة فالمسألة لا تغلو من اشتباه واشكال والإحتياط عندنا في أمثال ذلك واجب على كل حال .

* وأما في غير تكبيرة الإحرام من الأقوال فقولان : الوجوب واختاره الشهيد في جملة من كتبه ، والعدم واختاره العلامة وجملة ممن تأخر عنه والظاهر انه المشهور ، واختاره صاحب المدارك واحتج على ذلك بإصالة البراءة من هذا التكليف ، ولانه لو وجبت المتابعة فيها لوجب على الامام ان يحجر بها ليتمكن المأموم من متابعته ، قال والثاني منفي بالإجماع فالمقدم مثله . وتكليف المأموم بتأخير الذكر الى أن يعلم وقوعه من الامام بعيد جداً بل ربما كان مفوتاً للقدوة . انتهى . وهو جيد .

وكيف كان فينبغي أن يعلم ان وجوب اشتراط المتابعة في الأفعال لا بمعنى أنه تبطل القدوة مع التقدم مطلقاً بل الظاهر اختصاص البطلان بما اذا مضى في صلاته كذلك ، فلو تقدم ركوعاً أو سجوداً أو رفعاً منها فالمشهور استمراره أي بقاؤه على حاله حتى يلحقه الامام ، وعن الشيخ في المبسوط القول بالبطلان حيث قال : من فارق الامام لغير عند بطلت صلاته .

وتفصيل الكلام في المقام على ما استفاد من اخبارهم (عليهم السلام) هو أن يقال : لا ريب ان المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو أنه لو تقدم المأموم في الركوع أو السجود أو الرفع منها ، فإن كان عامداً استمر بمعنى انه لا يرجع وان كان ساهياً يرجع .

ومستندهم في ذلك الجمع بين رواية غياث الآنية الدالة على عدم الرجوع بحملها على العامد وبين الروايات الكثيرة الدالة على الرجوع بحملها على الساهي تبعاً للشيخ (قدس سره) في ما ذكره من ذلك . ورد بعدم اشعار شيء من روايات

المسألة بهذا التفصيل وامكان حمل ما دل على الرجوع على الاستحباب .
وظاهر كلام الأصحاب في وجه هذا الحمل هو أنه مع الرجوع حال رفع رأسه
عامداً يلزم زيادة الركن عمداً واما مع السهو فاللازم زيادته سهواً وهو مقتفر .
وفيه انهم قد صرحوا بان زيادة الركن مبطله عمداً وسهواً فلا وجه لهذا التفصيل حيثئذ
والواجب أولاً نقل ما وقفنا عليه من أخبار المسألة ثم الكلام فيها بما وفق
الله سبحانه لفهمه منها مستمدين منه تعالى الهداية الى الصواب في هذا الباب وفي
جميع الأبواب فنقول :

من الأخبار المذكورة ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة - وهو
من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه - عن غياث بن ابراهيم الثقة البصري (١)
قال : « سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الامام أيعود
فيركع اذا ابطأ الامام ويرفع رأسه معه ؟ قال لا ، .

وما رواه الشيخ في الموثق عن الحسن بن علي بن فضال (٢) قال : « كتبت
الى ابي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل كان خلف امام يأتي به فركع قبل أن يركع
الامام وهو يظن ان الامام قد ركع فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع مع
الامام أفسد ذلك صلاته أم تجوز له الركعة ؟ فكتب يثم صلاته ولا يفسد
ما صنع صلاته ، .

وعن محمد بن علي بن فضال عن ابي الحسن عليه السلام (٣) قال : « قلت له اسجد مع
الامام وارفع رأسي قبله أعيد ؟ قال أعد واسجد ، .

وعن علي بن يقطين (٤) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الامام
يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الامام ؟ قال يعيد ركوعه معه ، ورواه في الفقيه عن
محمد بن سهل الأشعري عن ابيه عن ابي الحسن الرضا عليه السلام مثله (٥) .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٨ من صلاة الجماعة

(٥) الوسائل الباب ٤٨ من صلاة الجماعة ورواه الشيخ ايضاً في التهذيب ج ١

ص ٢٥٩ عن محمد بن سهل عن ابيه عن الرضا (ع) ونقله عنه في الوسائل في نفس الباب .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ربيع والفضيل - ورواه في الفقيه عن الفضيل بن يسار - عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألناه عن رجل صلى مع امام يأتى به فرقع رأسه من السجود قبل ان يرفع الامام رأسه من السجود ؟ قال فليسجد » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الرجل يصلي مع امام يقتدى به فرقع الامام وسها الرجل وهو خلفه لم يركع حتى رفع الامام رأسه وانحط للسجود أركع ثم يلحق بالامام والقوم في سجودهم أو كيف يصنع ؟ قال يركع ثم ينحط ويتم صلاته معهم ولا شئ عليه ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان اخبار المسألة المذكورة لا تساعد على ما ذكره من الكلام المنقول عنهم آنفاً على اطلاقه ، وينبغي تفصيل ما يستفاد منها في صور :

الاولى - صورة تقديم المأموم في الرفع من الركوع وكذا من السجود ، والحكم فيه أنه يرجع وجوباً أو استحباباً عامداً كان أو ناسياً ، والوجه في ذلك دلالة صحيحة على بن يقطين وصحيحة ربيع والفضيل ورواية سهل وموثقة محمد بن علي بن فضال على الرجوع ، وموردها الرفع من الركوع في بعض ومن السجود في بعض ، وظاهرها العموم لحالتي العمد والنسيان ، وموثقة غياث الدالة على عدم الرجوع وموردها مورد تلك الاخبار وهي مطلقة ايضاً شاملة للعمد والنسيان ، والشيخ ومن تبعه كما هو المشهور بين الاصحاب وان جمعوا بينها وبين تلك الاخبار بحملها على العمد وحمل تلك الاخبار على الناسي إلا انه كما عرفت تحكم محض ، والأظهر إما طرحها لضعفها عن معارضة تلك الاخبار او حملها على الجواز وحمل تلك الاخبار على الاستحباب ، ومن ثم حصل التردد في العبارة المتقدمة بقولنا وجوباً أو استحباباً .

(١) الوسائل الباب ٤٨ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٩٤ من صلاة الجماعة

ج ١١ (تقدم المأموم في الهوى عمداً أو سهواً أو بظن هوى الامام) - ١٤٣ -

الثانية - صورة تقدم المأموم في الهوى للركوع والسجود ، والأظهر التفصيل بين العمد وعدمه ، فان تقدمه عمداً فالأحوط الاعادة للصلاة بعد اتمامها كما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) فان لم نقف في النصوص على ما يدل على ما ذكره الأصحاب من ما قدمنا نقله عنهم من جعل الحكم هنا كالرفع ، ومورد الروايات التي ذكرناها في الصورة الأولى انما هو الرفع وهو غير الهوى البتة . وجملة من الأصحاب قد فصلوا في هذه الصورة بأنه ان كان تعمد المأموم الركوع حال قراءة الامام فالظاهر بطلان الصلاة لوجوب الوقوف عليه والطمأنينة في تلك الحال ، وان كان بعد القراءة فنقلوا عن الشيخ في المبسوط بطلان الصلاة حيث ذهب الى ان من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته كما قدمنا نقله عنه . ومال جملة منهم الى العدم وان لزم الاثم خاصة . ورجح بعض أفاضل متأخري المتأخرين البطلان من حيث ان الفعل وقع منهياً عنه فيكون فاسداً غير مبرى للذمة ، والرجوع اليه ثانياً يستلزم زيادة الركن والواجب عمداً وهو مبطل للصلاة . والتعليل المذكور وان كان لا يخلو من المناقشة إلا أن الاحوط ما ذكره لما قدمناه .

الثالثة - صورة تقدم المأموم سهواً أو ظناً منه بهوى الامام فيرجع في صورة الهوى للركوع لموثقة الحسن بن علي بن فضال المذكورة ، وموردها الركوع والأصحاب عمموا الحكم في السجود ايضاً ، وكأنهم بنوا على عدم ظهور الخصوصية بالركوع فعدوا الحكم الى السجود من باب تنقيح المناط القطعي كما هو المعمول عليه في جملة من الأحكام ، وهو غير بعيد إلا ان الأحوط قصر الحكم على مورد الرواية والإحتياط في الهوى للسجود بالإعادة بعد الإتمام كما ذكروه . ومورد الرواية ايضاً وان كان الظن إلا أن النسيان ايضاً يرجع اليه لاشتراك الجميع في عدم التعمد وحصول العذر ، ولهذا لم يفرق الأصحاب بينهما هنا وفي أكثر الأحكام .

قال في المدارك : وأما الرجوع مع النسيان فيدل عليه ما رواه الشيخ عن سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن علي بن فضال ... ثم ساق الرواية حسناً قدمناه ،

— ١٤٤ — (كلام المدارك ونقده - رفع المأموم رأسه قبل من لا يقتدى به) ج ١١

ثم قال : وهذه الرواية لا تقصر عن الصحيح إذ ليس في رجالها من قد يتوقف في شأنه إلا الحسن بن علي بن فضال ، وقد قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم المنزلة زاهداً ورعا ثقة في رواياته وكان خصيصاً بالرضا عليه السلام واثني عليه النجاشي وقال انه كان فطحيّاً ثم رجع الى الحق (رضي الله عنه) انتهى .

أقول : لا يخفى ما في تستره بما ذكره عن الخروج من قاعدة اصطلاحه من الوهن الناشئ عن ضيق الخناق في العمل بهذا الإصطلاح كما قدمنا الإشارة اليه في غير موضع ، وقد تقدم له في غير موضع ايضاً رد اخبار ابراهيم بن هاشم التي هي في أعلى مراتب الحسن عند اصحاب هذا الإصطلاح بل عدها في الصحيح جملة منهم . وقد وقع له في كتاب الحج اضطراب في حديث علي بن الحسن بن فضال فما بين ان يرده ويظمن عليه اذا لم يوافق اختياره وما بين أن يقبله اذا وافق مراده ، ويتستر بمثل هذا الكلام الذي ذكره علماء الرجال في حقه ومدحه والثناء عليه ، وكذا وقع له في مسمع بن عبد الملك ما بين أن يعد حديثه في الصحيح تارة وفي الحسن أخرى ويرده ثالثاً ويرميه بالضعف ، ويحمل الكلام انه ان كان التوثيق موجباً للعمل بالخبر فانه يجب العمل بالأخبار الموثقة حيثما كانت وفي أي حكم وردت ولا معنى لردّها من هذه الجهة ، وإلا فلا معنى لهذا الكلام المنحل الزمام وامثاله من ما جرى له في غير مقام . وهذا المدح لا يختص بهذا الرجل بل قد ذكر علماء الرجال في امثاله من الواقفية والفتحية امثال هذا الكلام كما لا يخفى على من لاحظ كتب الرجال مع انه يرد أحاديثهم غالباً . ونقل رجوعه الى الحق سيما عند الموت كما هو المروى لا يفيد فائدة . والله العالم .

فروع

الأول - لو كان الامام بمن لا يقتدى به فرفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبله عامداً أو ناسياً استمر على حاله حتى يلحقه الامام ولا يعود اليه كما

ذكرنا في الصورة الأولى ، لانه منفرد فيقع رفعه في موضعه ويلزم من رجوعه زيادة ركن في صلاته .

الثاني - لو ترك المأموم الرجوع بناء على القول بوجوبه عليه إما في صورة النسيان كما هو المشهور أو مطلقاً كما هو أحد الإحتمالين في القول الآخر فهل تبطل صلاته أم لا ؟ وجهان : أحدهما - نعم لان المتعبد به والمأمور به الرجوع ولم يأت به متعمداً فيبقى تحت عهدة الخطاب . وثانيهما - لا لأن الرجوع لقضاء حق المتابعة لا لكونه جزء من الصلاة ، ولأنه بترك رجوعه يصير في حكم المتعمد الذي عليه الإثم لا غير . والمسألة خالية من النص والإحتياط لا يخفى .

الثالث - قال في المنتهى : لو تقدم على الامام بركنين كما لو ركع قبل امامه ثم نهض قبله لم تبطل صلاته ولا اتيممه بل الحكم ما قدمناه ، وقال الشافعي لو تقدم بركنين بطلت صلاته (١) انتهى .

أقول : قد عرفت ان تقدم المأموم في الركوع والسجود عمداً غير منصوص وقد عرفت وجه الإشكال في المسألة ، ولكنه (قدس سره) بناء على ما هو المشهور عندهم من اجراء التقدم في الركوع مجرى الرفع منه وكذا في السجود جمل الحكم في ما لو تقدم بركنين مثل الحكم في ما لو تقدم بركن . وفيه انه مع تسليم وجود الدليل في تلك المسألة والدلالة على جواز التقدم بركن فالحاق الركنين به قياس مع الفارق .

الرابع - هل تبطل المتابعة وتنفسخ القدوة بالتأخر عن الامام بقدر ركن أم لا ؟ ظاهر الشهيد في الذكرى في باب الجماعة العدم ، قال (قدس سره) : لو سبق الامام بعد انعقاد صلاته أتى بما وجب عليه والتحق بالامام سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً أو لغز ، وقد مر مثله في الجمعة ، ولا يتحقق فوات القدوة بفوات ركن ولا اكثر عندنا ، وفي التذكرة توقف في بطلان القدوة بالتأخر بركن ، والمروى

بقاء القدوة ، رواه عبد الرحمن عن ابي الحسن عليه السلام في من لم يركع ساهياً... ثم ذكر مضمون الخبر الذي قدمناه . انتهى .

أقول : لا يخفى ان الدليل أخص من المدعى فلا ينهض حجة على العموم ، وكذا ما أشار اليه انه مر مثله في الجمعة ، فانه اشارة الى صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام (١) : « في رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام الجأه الناس الى جدار أو اسطوانة فلم يقدر على أن يركع ولا ان يسجد حتى رفع القوم رؤوسهم أركع ثم يسجد ثم يقوم في الصف ؟ قال لا بأس ، وموردها كما ترى حال الضرورة والعذر كالرواية المذكورة ، وقد تقدم منه (قدس سره) في باب صلاة الآيات ما يناقض هذا الكلام كما قدمنا ذكره ثمة وحققنا المقام بما يرفع عنه غشاة الابهام .

والظاهر عندى من تتبع النصوص في جملة من الموارد هو القول بوجوب المتابعة وعدم التخلف من الامام بركن :

ففي صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) : « في الرجل يدرك آخر صلاة الامام وهي أول صلاة الرجل فلا يملكه حتى يقرأ فيقضى القراءة في آخر صلاته ؟ قال نعم » .

وفي صحيحة زرارة في المسبوق ايضاً (٣) وستأتى بكاملها ان شاء الله تعالى في المسألة المذكورة ، قال فيها : « قرأ في كل ركعة من ما أدرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجمعة . واللفظ في الفقيه ج ١ ص ٢٧٠ ونحوه في التهذيب ج ١ ص ٣٠٩ هكذا : « ثم يسجد ويلحق بالصف وقد قام القوم أم كيف يصنع ؟ فقال يركع ويسجد ثم يقوم في الصف ولا بأس بذلك » .

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة . واللفظ هكذا : قال : « سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل ... » .

(٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة .

وسورة فان لم يدرك السورة تامة اجزأته ام الكتاب ... الحديث . .
 والتقريب فيها ان الظاهر من قوله في الاولة « فلا يمهله حتى يقرأ » ، ومن قوله
 في الثانية « فان لم يدرك السورة » ، انما هو باعتبار خوف فوت الركوع مع الامام
 بمعنى انه لو اشتغل بالقراءة تامة فاته الركوع مع الامام ، ولو جاز التخلف عنه ولو
 بركن كما يدعونه لم يكن لهذا الكلام معنى ، لانه يتم القراءة كئلا وان لم يلحقه في
 الركوع لحقه في السجود أو بعد السجود كما يدعونه من عدم فوات القدوة بالإخلال
 بالمتابعة في ركنين .

ونحو هاتين الروايتين ايضاً قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (١) : « فان
 سبقك الامام بركعة أو ركعتين فاقرأ في الركعتين الاولتين من صلاتك الحمد وسورة
 فان لم تلحق السورة اجزأك الحمد » .

وفي كتاب دعائم الاسلام عن امير المؤمنين عليه السلام (٢) قال : « اذا سبق
 أحدكم الامام بشئ من الصلاة فليجعل ما يدرك مع الامام أول صلاته وليقرأ في ما
 بينه وبين نفسه ان أمهله الامام ... » .

وروى فيه ايضاً عن ابى جعفر محمد بن على (عليهما السلام) (٣) قال : « اذا
 أدركت الامام وقد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فاقرأ لنفسك
 فاتحة الكتاب وسورة إن أمهلك الامام أو ما أدركت أن تقرأ » ، والتقريب فيها
 ما عرفت . والله العالم .

المسألة العاشرة - من الشرائط في الجماعة توافق نظم الصلاتين في الأفعال لا في
 عدد الركعات ومرجه الى اتحاد النوع ، أى أن تكون صلاة الامام والمأموم من
 نوع واحد ، فلو اختلفا نوعاً كاليومية وصلاة الآيات أو العيدين أو بالعكس لم
 يحز الإقتداء . وأما اختلاف الصنف كالمفترض بالمتنفل وبالعكس والمقصر بالمتنم

وبالعكس فلا مانع منه . ولا يشترط الإتحاد في عدد الركعات على الأشهر الأظهر وخلاف الصدوق (قدس سره) كما سيأتى نقله ان شاء الله تعالى في المقام شاذ . وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع (الأول) - احتج شيخنا الشهيد في الذكرى على عدم جواز الاقتداء في اليومية بصلاة الكسوف وبالعكس ونحوه في العيدين بقوله عليه السلام (١) : « إنما جعل الامام اماماً ليؤتم به ... الخبر » قال وهو غير حاصل مع الاختلاف .

أقول : قد عرفت آنفاً ان هذا الخبر ليس من طريقنا وإنما هو من طريق العامة وان استلحقوه (رضوان الله عليهم) في أمثال هذه المقامات سيما مع عدم الدليل من أخبار أهل البيت (عليهم السلام) .

والأظهر في الاستدلال على منع ذلك بان العبادة مبنية على التوقيف من صاحب الشريعة كيفية وكية وصحة وبطلاناً وفرادى وجماعة ونحو ذلك ، ولم يثبت عنهم (عليهم السلام) فتوى ولا فعلاً صحة الاقتداء في موضع البحث فيجب الحكم بالمنع حتى يقوم الدليل عليه .

الثاني - المعروف من مذهب الاصحاب (رضوان الله عليهم) جواز اقتداء المفترض بمثله في فروض الصلاة اليومية وان اختلف العدد والكمية ، بل قال في المنتهى انه قول علمائنا أجمع .

ونقل عن الصدوق انه قال : لا بأس أن يصلي الرجل الظهر خلف من يصلي العصر ولا يصلي العصر خلف من يصلي الظهر إلا ان يتوهمها العصر فيصلي معه العصر ثم يعلم انها كانت الظهر فتجزى عنه .

قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه : ولا أعلم مأخذه إلا أن يكون نظر الى ان العصر لا تصح إلا بعد الظهر فاذا صلاها خلف من يصلي الظهر فكأنه قد صلى العصر مع الظهر مع انها بعدها . وهو خيال ضعيف لان عصر المصلي مترتبة على ظهر نفسه لا على

ظهر امامه . انتهى . وهو جيد .

إلا انه من المحتمل قريباً عدم ثبوت النقل المذكور عنه فاقى لم اقف عليه في كتاب الفقيه ، وقد عرفت من ما ذكرنا في باب السهو والشك عدم صحة جملة من الاقوال المنقولة عنه في ذلك الباب وأوضحنا ذلك بإيضاح لا يراحمه الشك والارتياب ويؤيده أيضاً ما ذكره في الذخيرة قال : وحكى عنه الشارح الفاضل اشتراط اتحاد السكينة مع انه صرح في الفقيه بجواز اقتداء المسافر بالحاضر وبالعكس . انتهى وما ذكره أيضاً في الذخيرة - من انه صرح في الفقيه بجواز اقتداء المسافر بالحاضر وبالعكس - لم اقف عليه في الكتاب المذكور بهذا النقل ، وإنما روى فيه حديث داود بن الحصين (١) المشتمل على جواز ذلك على كراهية ، فقله أراد ما ذكرناه حيث ان ما يرويه من الأخبار ينسب مذهباً إليه .

قال في المدارك : وربما استدل له بصحيفة علي بن جعفر (٢) انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن امام كان في الظاهر فقامت امرأة بجياله تصلي معه وهي تحسب انها العصر هل يفسد ذلك على القوم ؟ وما حال المرأة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر ؟ قال لا يفسد ذلك على القوم وتعيد المرأة صلاتها ، وهو غير جيد ، لأن مدلول الرواية مناف لما ذكره الصدوق ... الى آخر ما ذكره .

أقول : قد قدمنا في المقدمة السادسة في المكان من مقدمات هذا الكتاب (٣) ان الحكم بإعادة المرأة صلاتها إنما هو لمحاذاة المرأة للإمام وتقديمها على الرجال مع تحريم ذلك كما أوضحناه ثمة ، لا لما ذكره في المدارك من حمل الاعادة على الاستحباب حيث انه يختار القول بكراهية المحاذاة دون التحريم ، وقد سبق البحث معه في ذلك في الموضوع المشار إليه . وأما قوله ان مدلول الرواية مناف لما ذكره الصدوق فالوجه فيه ان الصدوق قد صرح بالصحة متى ظن المأموم ان تلك الصلاة صلاة العصر والحال ان الخبر صرح بان المرأة ظنت كذلك ، ففقتضى كلام الصدوق هو الصحة في هذه الصورة لا البطلان

كما صرحت به الرواية . وبالجملـة فإن بطلان صلاة المرأة إنما استند الى ما ذكرناه . وكيف كان فالعمل على القول المشهور لعموم أدلة الجماعة ، ويدل على جواز صلاة الظهر خلف من يصلي العصر ما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل امام قوم يصلي العصر وهي لهم الظهر ؟ قال اجزأت عنه واجزأت عنهم . »

وروى الشيخ في الصحيح عن سليم الفراء (٢) قال : « سألت عن الرجل يكون مؤذن قوم وامامهم يكون في طريق مكة أو غير ذلك فيصلي بهم العصر في وقتها فيدخل الرجل الذي لا يعرف فيرى انها الأولى أفجزئته انها العصر قال لا ، أقول : الظاهر ان المعنى في هذه الرواية ان الرجل نوى الظهر والحال ان الامام يصلي العصر في وقتها يعني وقت الفضيلة لما فهل صلاته تكون صحيحة أو انه باعتبار كون الوقت وقتاً للعصر تجزئته عن العصر وان لم ينوها ؟ فاجاب عليه السلام بانها لا تجزئ عن العصر لعدم نيتها . ومجرد كون الوقت للعصر لا يمنع من وقوع الظهر فيه وعن أبي بصير في الموثق (٣) قال : « سألت عن رجل صلى مع قوم وهو يرى انها الأولى وكانت العصر ؟ قال فليجعلها الأولى وليصل العصر ، ورواه الكليني عن احمد بن محمد مثله (٤) ثم قال : وفي حديث آخر ، فان علم انهم في صلاة العصر ولم يكن صلى الأولى فلا يدخل معهم . »

اقول : حمل في الوسائل هذه الرواية المرسلة على التقية واحتمل حملها على الدخول بنية العصر . والأول أظهر .

ويدل على اقتداء المسافر بالحاضر وبالعكس وان كان على كراهية ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) « في المسافر يصلي خلف المقيم ؟ قال يصلي ركعتين ويمضي حيث شاء ، ورواه الشيخ في التهذيب في

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة

(٥) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة

الصحيح عن حماد (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المسافر ... الحديث ، .
وما رواه في التهذيب عن محمد بن علي (٢) « انه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن
الرجل المسافر اذا دخل في الصلاة مع المقيمين ؟ قال فليصل صلاته ثم يسلم وليجعل
الآخرتين سبحة ، .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن ابي العباس الفضل بن عبد الملك -
ورواه في الفقيه عن الفضل بن عبد الملك - عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « لا يؤم
الحضري المسافر ولا المسافر الحضري ، فان ابتلى بشئ من ذلك قام قوماً حاضرين فاذا
اتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فامهم ، واذا صلى المسافر خلف قوم
حضور فليتم صلاته ركعتين ويسلم ، وان صلى معهم الظهر فليجعل الاولتين الظهر
والاخيرتين العصر ، ورواه في الفقيه عن داود بن الحصين عنه (عليه السلام) (٤)
مثله الى قوله « ويسلم » .

وروى في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٥)
قال : « اذا صلى المسافر خلف قوم حضور ... الحديث بتمامه ، .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن النعمان الاحول عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (٦) قال : « اذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين في صلاتهم فان
كانت الاولى فليجعل الفريضة في الركعتين الاولتين وان كانت العصر فليجعل
الاولتين نافلة والاخيرتين فريضة ، .

قال في التهذيب : وفقه هذا الحديث انه انما قال : « ان كانت الظهر فليجعل
الفريضة في الركعتين الاولتين ، لانه متى فعل ذلك جاز له أن يجعل الركعتين الاخيرتين

(١) و(٢) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة . ولم ينقل فيه رواية الفضل عن الفقيه كالم
نجدما في الفقيه في مظانها نعم في الوافي باب (اتمام كل من المسافر والمقيم بالآخر) نقلها
عن التهذيب والفقيه .

صلاة العصر وإذا كان صلاة العصر إنما يجعل الركعتين الأخيرتين صلاته لأنه تكره الصلاة بعد صلاة العصر إلا على جهة القضاء .

وروى الشيخ عن أبي بصير في الصحيح (١) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) لا يصلي المسافر مع المقيم فإن صلى فليصرف في الركعتين » .

وقال في الفقيه (٢) وقد روى « أنه إن خاف على نفسه من أجل من يصلي معه صلى الركعتين الأخيرتين وجعلها تطوعاً ، أقول : والوجه فيه أن المخالفين يتمون في السفر .

وعندى في المقام اشكال لم أر من نبه عليه ولا من تنبه إليه ، وهو إن ظاهر جملة من هذه الأخبار - وبه صرح هنا جملة من علمائنا الأبرار - جواز الاتتمام في النافلة هنا لقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن علي « وليجعل الأخيرتين سبحة » وفي رواية محمد بن النعمان « فليجعل الأولتين نافلة والأخيرتين فريضة » ، وقد عرفت دلالة كلام الشيخ على ما تضمنه الخبر المذكور مع أن الأظهر الأشهر كما تقدم تحقيقه أنه لا يجوز الجماعة في النافلة إلا ما استثنى ولم يعدوا هذا الموضع من جملة ما خصوه بالإستثناء .

الثالث - قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض في ما لو صلى المسافر الصلاة الرباعية مع الحاضر أنه يسلم إذا فرغ من أفعاله الموافقة لصلاة الإمام قبل الإمام ، ولو تشهد معه ثم انتظره إلى أن يكمل صلاته ويسلم معه كان أفضل . ولو انعكس الفرض تخير الحاضر عند انتهاء الفعل المشترك بين المفارقة في الحال والصبر حتى يسلم الإمام فيقوم إلى الاتمام وهو أفضل . والأفضل للإمام أن ينتظر بالسلم فراغ المأموم ليسلم به فإن علم المأموم بذلك قام بعد تشهد الإمام . انتهى . وبنيوه صرح الشهيد في الذكرى أيضاً . وما ذكره (طاب ثراه) من الأفضلية في هذه

(١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة

المواضع لم أقف فيه على دليل .

الرابع - المشهور عدم وجوب بقاء الامام المسافر في مجلسه الى أن يتم المأموم المقيم خلافاً للمرتضى وظاهر ابن الجنيد .

قال المرتضى (رضي الله عنه) في الجمل على ما نقله في المختلف : لو دخل المقيم في صلاة مسافر وجب عليه أن لا ينتقل من الصلاة بعد سلامه إلا بعد أن يتم المقيم صلاته . واقتصر في المختلف على نقل خلاف المرتضى . وأما ما نسبناه الى ظاهر ابن الجنيد فقد نقله شيخنا الشهيد الثاني في الروض .

ثم انه في المختلف اختار الاستحباب ونقله عن الشيخ وابن ادریس ، واحتج بانه قد صلي فرضه فلا يجب عليه انتظار المأموم كالمأموم المسبوق .

اقول : يمكن أن يكون دليلهما ما رواه في الكافي عن ابي بصير في الموثق أو الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إيمان رجل أم قوماً فعليه أن يقعد بعد التسليم ولا يخرج من ذلك الموضع حتى يتم الذين خلفه الذين سبقوا صلاتهم ، ذلك على كل امام اذا علم ان فيهم مسبقاً ، فان علم ان ليس فيهم مسبق بالصلاة فليذهب حيث شاء » .

إلا ان مورد الرواية كما ترى انما هو المسبوق وقد ورد ما يدل على جواز القيام بالنسبة اليه . وعدم الانتظار كما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي يقوم فيدخل قوم في صلاته بعد ما قد صلي ركعة أو أكثر من ذلك فاذا فرغ من صلاته وسلم أيجوز له وهو امام ان يقوم من موضعه قبل أن يفرغ من دخل في صلاته ؟ قال نعم » .

وقال في الروض على اثر الكلام المتقدم نقله عنه هنا ونقل خلاف المرتضى وابن الجنيد : وما ذكرناه من التفصيل آت في الصلاتين المختلفتين عدداً وصلاة المسبوق وان لم يختلفا سفرأ وحضراً ، فاذا اقتدى مصلي الصبح بالظهر فتحكه حكم

اقتداء المسافر بالحاضر ، ومثله اقتداء مصلى المغرب بالعشاء فانه يجلس بعد الثالثة للتشهد والتسليم والأفضل له انتظاره به كما مر . وربما قيل بالمنع هنا لإحداثه تشهداً مانعاً من الإقتداء بخلاف مصلى الصبح مع الظهر والمسافر مع الحاضر فانه يتشهد مع الامام . ويضعف بان ذلك ليس مانعاً من الإقتداء ومن ثم يتأخر المأموم المسبوق للتشهد مع بقاء القدوة . انتهى .

الخامس - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كراهة اتيام الحاضر بالمسافر وكذا بالعكس ، ذكره المفيد والمرتضى والشيخ في الخلاف وابو الصلاح وابن ادريس والمحقق في المعتمد والعلامة ، ونقل في المختلف عن الشيخ على بن بابويه انه قال : لا يجوز امامة المتم للقصير وبالعكس . وقال ابنه في المنع : لا يجوز أن يصلي المسافر خلف المقيم . وجملة من الأصحاب كالشيخ في المبسوط والنهاية والجل لم يعدوا في قسم المسكروه اتيام المسافر بالحاضر ، وكذا المحقق في الشرائع حيث اقتصر في عدة المسكروهات على اتيام الحاضر بالمسافر ، وهو ظاهر سائر أيضاً كما نقله في المختلف ، وظاهره في المختلف الميل الى عدم الكراهية في الصورة المذكورة .

وأنت خير بانه قد تقدم في موثقة الفضل بن عبد الملك المنع من امامة الحضري بالمسافر وبالعكس ، واكثر الروايات المتقدمة كصحيفة حماد بن عثمان وصحيفة محمد بن مسلم وصحيفة محمد بن النعمان الاحول دلت على جواز اتيام المسافر بالحاضر من غير كراهة وكذا رواية محمد بن علي ، إلا ان غاية ما تدل عليه هو الجواز وان لم يتعرض فيها للذكر الكراهة ، وهو لا يناقض ما دل على الكراهة كالموثقة المذكورة ومثلها صحيفة أبي بصير ، فانها دلت على انه لا يصلي المسافر مع المقيم . وصاحب المختلف حيث اختار الجواز بلا كراهة رد موثقة الفضل بن عبد الملك بان في طريقها داود بن الحصين وهو واقفي .

وصاحب المدارك حيث اختار الكراهة اعتذر عن الموثقة المذكورة حيث

ان مذهبه كما عرفت نظم الموثق في قسم الضعيف فقال : وهذه الرواية معتبرة الاسناد إذ ليس في طريقها مطعون فيه سوى داود بن الحصين ، وقد وثقه النجاشي وقال انه كان يصحب أبا العباس الفضل بن عبد الملك وان له كتاباً يرويه عدة من أصحابنا . لكن قال الشيخ وابن عقدة انه كان واقفياً . ولا يبعد ان يكون الأصل في هذا الطعن من الشيخ كلام ابن عقدة وهو غير ملتفت اليه لنص الشيخ والنجاشي على أنه كان زيدياً جارودياً وانه مات على ذلك . انتهى .

أقول : انظر ما يتستر به (قدس سره) في الخروج عن اصطلاحه من هذا الكلام الضعيف والعذر السخيف (أما أولاً) فان ما ذكره من كون الشيخ انما أخذ الطعن من ابن عقدة وتبعه فيه من غير أن يثبت عنده مع كونه مجرد تخرص غير مسموع ، إذ هو موجب للطعن في الشيخ (قدس سره) والقدح فيه من جهة أنه يقدح في الرواية وينسبهم الى خلاف المذهب الحق من غير أن يكون ذلك معلوماً عنده ولا ثابتاً لديه بل بمجرد التقليد لغيره وان كان ممن لا يعتمد عليه ، وهو مما لا ينبغي ظنه بالشيخ ولا نسبته اليه .

و (أما ثانياً) فلانا ان لم نقل بترجيح الجرح على التعديل لما ذكره من اطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل حيث ان بناء العدالة على الظاهر فلا أقل من الجمع بينهما بان يعد الحديث في الموثق الذي هو من قسم الضعيف عنده ، ولهذا ان العلامة في الخلاصة بعد نقل القولين المذكورين قال : والاقوى عندي التوقف في روايته . والمشهور بين اصحاب هذا الإصطلاح هو عد حديثه في الموثق .

وبالجملة فقد عرفت في غير موضع انه (قدس سره) لا رابطة له يرجع اليها ولا ضابطة يعتمد عليها بل كلامه يختلف باختلاف اختياراته واراداته وان ناقض بعضه بعضاً .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما نقلوه هنا عن الشيخ على بن بابويه من العبارة المتقدمة بحجة غير منسوبة الى رسالته ولا غيرها ، وصورة عبارته في الرسالة لم ينقلها

أحد في المقام ، وأنت قد عرفت من ما قدمناه في غير مقام ان اكثر عباراته في الرسالة إنما هو من كتاب الفقه الرضوى ، ومضمون هذه العبارة وان كان موجوداً في الكتاب المذكور إلا ان بعدها ما يدل على انه ليس المراد بها ما يظهر منها من التحريم بل المراد بعدم الجواز تأكد الكراهة كما دلت عليه موثقة الفضل بن عبد الملك .

حيث قال رحمه الله (١) : واعلم ان المقصر لا يجوز له أن يصلي خلف المتم ولا يصلي المتم خلف المقصر ، وان ابتليت مع قوم لا تجدد بدأ من أن تصلي معهم فصل معهم ركعتين وسلم وامض لحاجتك لو تشاء ... الى أن قال : وان كنت متما صليت خلف المقصر فصل معه ركعتين فاذا سلم فقم وأتم صلاتك . انتهى .

وهو كما ترى طبق ما ذكر في موثقة الفضل المذكورة ، فان صدر الكلام دال على التحريم إلا ان آخره من ما يكشف عن كون ذلك على جهة الكراهة المؤكدة . ويمكن أن يكون ما نقلوه عن الشيخ على بن بابويه بناء على ما ذكرنا من أخذه غالباً من كتاب الفقه أخذوه من صدر العبارة من غير التفات الى آخرها فصار قولاً مغالفاً لما عليه الأصحاب في المسألة .

السادس - قد عرفت جواز اقتداء المفترض بمثله وان اختلف الفرضان عدداً وكمية ، وأما اقتداء المتنفل بالمفترض فكأقتداء الصبي بالبالغ ومعيد صلاته جماعة بعد أن صلاها فرادى بمن لم يصل ، واقتداء المفترض بالمتنفل كبتدى الصلاة مع امام صلى منفرداً وأراد الاعادة جماعة وفي الإقتداء بالصبي المميز على مذهب الشيخ وفي صلاة بطن النخل من صلوات الخوف كما سيأتى ذكره في محله ان شاء الله تعالى واقتداء المتنفل بالمتنفل كما في المعادة منها معاً عند بعض ، وفيه كلام يأتي ذكره ان شاء الله تعالى عند ذكر المسألة ، وكما في جماعة الصبيان والعيد المندوبة عند الأصحاب ، وفيه كلام قد تقدم ذكره في باب صلاة العيد ، والاستسقاء والغدير على قول تقدم ذكره .

قال في الذكرى : الظاهر ان هذه الفروض إنما تتأتى في صورة الاعادة فلو صلى مفترض خلف متنفل نافلة مبتدأة أو قضاء لناقلة أو صلى متنفل بالراتبة خلف المفترض أو متنفل بالراتبة أو غيرها من النوافل فظاهر المتأخرين المنع . انتهى أقول : وبهذه العبارة تعلق في المدارك في ما قدمنا نقله عنه في المسألة الأولى في عدم ثبوت الإجماع على تحريم الجماعة في النافلة .

وأنت خير بما قدمناه في المسألة المذكورة من الأدلة الدالة على القول المشهور ومنه يظهر لك ضعف هذا الكلام وانه لا إعتداد عليه ولا ركون اليه في هذا المقام لما صرح به اخبارهم (عليهم السلام) من التحريم الظاهر لذوى الأفهام ولكنهم (رضوان الله عليهم) لقصور تتبعهم للاخبار يقعون في مثل هذه الأوهام .

فروع

الاول - قال العلامة في المنتهى : لو كان الامام حاضرا والمأموم مسافراً استحب للامام ان يؤم برأسه الى التسليم ليسلم المأموم ثم يقوم الامام فيتم صلاته ويجوز للمأموم أن يصلي معه فريضة اخرى لحديث الفضل .

الثاني - قال فيه ايضاً : لو كان الامام مسافراً سلم ولا يتبعه المأموم فيه فاذا سلم قام المأموم فاتم صلاته . ويستحب للامام أن يقدم من يتم الصلاة بهم وان لم يفعل قدم المأمومون . وهل يجوز أن يصلي الامام فريضة اخرى وينوى المأموم الائتمام به في التهمة التي بقيت عليه ؟ الذي يلوح من كلام الشيخ في الخلاف الجواز .

الثالث - هل يكره إتيان المسافر بالمقيم وعكسه عند تساوى الفرضين أو تختص الكراهة بصورة الاختلاف ؟ الذي صرح به المحقق في المعتمد الثاني نظراً الى انتفاء المفارقة المقتضية للكراهة ، وهو غير بعيد . والله العالم .

المسألة الحادية عشرة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان الجماعة آداباً ومستحبات بعضها يتعلق بالصلاة وبعضها يتعلق بالامام وبعضها يتعلق بالمأموم ، ونحن نذكر في هذه المسألة ما يجري منها على البال ويمر بالخيال من ما نص عليه كلامهم

وجرت به أقلامهم في هذا المجال فنقول :

منها - انه يستحب للاموم الواحد اذا كان رجلاً أو صبيّاً الوقوف عن يمين الامام والاكثر خلفه ، وكذا المرأة وان كانت واحدة تقوم خلفه ، وقد تقدم الكلام في ذلك وحققنا ثمة ما هو الحق الثابت عندنا من الاخبار في المسألة الثانية . ومنها - انه يستحب ان يقف العراة المؤمنون بالعارى في صف واحد وان يبرز الامام بركبتيه ، وكذا النساء المؤمنون بالمرأة إلا انها لا تبرز عنهم بل يكون الجميع في صف واحد .

ويدل على الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته عن قوم صلوا جماعة وهم عراة ، قال يتقدمهم الامام بركبتيه ويصلي بهم جلوساً وهو جالس » .

والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) تعيين الجلوس عليهم جميعاً مطلقاً ، وقيل بوجوب القيام مع امن المطلع واختاره شيخنا الشهيد الثاني ، والاكثر على انه يجب على الجميع الائمة ، وادعى عليه ابن ادريس الإجماع ، وهو الأظهر لإطلاق الأمر بذلك في جملة من الأخبار الصحيحة الصريحة .

وقال الشيخ في النهاية : يوى الامام ويركع من خلفه ويسجد ، ويشهد له ما رواه في الموثق عن اسحاق بن عمار (٢) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام قوم قطع عليهم الطريق فاخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون ؟ فقال يتقدمهم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيوى ائمة بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم » .

وتحقيق هذه المسألة وما ورد فيها من الاخبار والخلاف والأبحاث المتعلقة بها قد مر مستوفى في المقدمة الخامسة في السائر من مقدمات هذا الكتاب فن

(١) الوسائل الباب ٥١ من لباس المصل

(٢) الوسائل الباب ٥١ من لباس المصل . والرواية عن ابي عبدالله ع ،

أراد الوقوف على ذلك فليرجع الى الموضع المذكور ولا يحتاج الى اعادته .
واما ما يدل على الثاني لجملة من الأخبار : منها - موثقة عبدالله بن بكير عن
بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : « انه سئل عن المرأة تؤم النساء قال نعم
تقوم وسطاً بينهن ولا تتقدمهن » .

وصحيحة هشام بن سالم (٢) : « انه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة هل تؤم
النساء ؟ قال تؤمن في النافلة فاما في المكتوبة فلا ولا تتقدمهن ولكن تقوم وسطهن »
وصحيحة سليمان بن خالد (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم
النساء ؟ قال اذا كن جميعاً امتهن في النافلة فاما المكتوبة فلا ولا تتقدمهن » .
وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « قلت له المرأة تؤم النساء ؟
قال لا إلا على الميت اذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن معهم في الصف
فتكبر ويكبرن » .

ورواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « تؤم المرأة النساء في الصلاة
وتقوم وسطاً منهن ويقمن عن يمينها وشمالها تؤمن في النافلة ولا تؤمن
في المكتوبة » .

واما الكلام والخلاف في جواز امامتها مطلقاً او لا مطلقاً او التفصيل فسيأتي
تحقيق البحث فيه ان شاء الله تعالى قريباً في اشتراط ذكورية الامام .
ومنها - انه يستحب اختصاص أهل الفضل بالصف الاول ، قيل : والمراد
بهم من له مزية وكال في علم أو عمل أو عقل . وقد نقل الاتفاق على أصل
الحكم المذكور .

ويدل عليه من الأخبار وكذا على أفضلية الصف الاول وان أفضله ما قرب
من الامام ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراقدهم) عن جابر عن أبي جعفر

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة . وفي آخره : « ولكن تقوم وسطاً منهن »

ﷺ (١) قال : « ليكن الذين يلون الامام اولى الاحلام منكم والنهى فان نسي الامام أو تعابا قوموه ، وأفضل الصفوف أولها وأفضل أولها ما دنا من الامام ... الحديث ، وقال الرضا ﷺ في كتاب الفقه (٢) « وليكن من يل الامام منكم اولى الاحلام والنهى فان نسي الامام أو تعابا يقومه ، وأفضل الصفوف أولها وأفضل أولها ما قرب من الامام . »

أقول : والاحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل ومنه قوله عز وجل « أم تأمرهم أحلامهم » (٣) والنهى بالضم جميع نهية بالضم ايضاً كمدية ومدى : العقل ايضاً وتعابا أى لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه ولم يطلق احكامه .

وروى في الفقيه مرسل (٤) قال : « وقال ابو الحسن موسى بن جعفر ﷺ ان الصلاة في الصف الاول كالجهاد في سبيل الله عز وجل . »

ومِمنة الصف أفضل لما رواه في الكافي عن علي بن محمد عن سهل بن زياد باسناده (٥) قال قال : « فضل ميامن الصفوف على مياسرها كفضل الجماعة على صلاة الفرد . »

قال في الذكرى : وليكن يمين الصف لافضل الصف الاول لما روى (٦) ان الرحمة تنتقل من الامام اليهم ثم الى يسار الصف ثم الى الباقي ، والافضل للافضل .

فرعان

الاول - لو اقتدى بالامام اصناف كالأحرار والعبيد والرجال والنساء والخنثى والصبيان قال الشيخ يقف الأحرار من كل صنف أمام العبيد من ذلك الصنف

(١) الوسائل الباب ٧ و ٨ من صلاة الجماعة .

(٢) ص ١٤ وفيه بدل « والنهى » ، « والتقى » (٣) سورة الطور الآية ٣٢

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٨ من صلاة الجماعة .

(٦) الذكرى الصورة الخامسة من صور الفرع الرابع من فروع الشرط الرابع من شروط الاقتداء .

والرجال أمام الصبيان والصبيان أمام الخنثائي والخنثائي أمام النساء .
وقال ابن الجنيد : يقوم الرجال أولاً ثم الخنثائي ثم الصبيان ثم النساء
ويقدم الأحرار على العبيد والاماء والاشراف على غيرهم والعلماء من الاشراف على
من لا علم له ، والاحق بقرب الامام من تصح منه النيابة عند احتياج الامام اليها .
قال في الذكرى : والخلاف بينه وبين الشيخ في تقديم الصبيان على الخنثائي
فالشيخ نظر الى تحقق الذكورية في الصبيان ونظر ابن الجنيد الى تحقق الوجوب في
الخنثائي دون الصبيان . وهو حسن واختاره ابن ادريس والفاضل . انتهى .
اقول : الظاهر انهم بنوا في هذا الترتيب المذكور على مجرد الاعتبار لعدم
وجود ما يدل عليه من الأخبار كما يشير اليه كلام الشهيد في وجه اختلاف الشيخ
وابن الجنيد .

الثاني - قد صرح جملة : منهم - العلامة والشهيدان (رضى الله عنهم) بان
الأفضل وقوف الامام في وسط الصف ، قال في المنتهى : ويستحب أن يقف
الامام في مقابلة وسط الصف لتساوى نسبة المأمومين اليه فيمكنهم المتابعة ، وقد
روى الجمهور عن النبي ﷺ (١) انه قال : « وسطوا الامام وسدوا الخلل » .

اقول : روى ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابراهيم رفعه (٢) قال :
« رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي يقوم وهو الى زاوية من بيته بقرب الحائط وكاهم
عن يمينه وليس على يساره أحد » .

وهذا الخبر كما ترى ظاهر في خلاف ما ذكره ، ويؤيده ان أفضلية اليمين
تقتضى استحباب توسيعها . ولا معارض للخبر المذكور إلا ما ينقلونه من هذا
الخبر العامى .

وأما ما ذكره في الذكرى في سنة الموقف في الجماعة - حيث قال : وخامسها

(١) سنن ابى داود ج ١ ص ١٨٢ رقم ٦٨١ باب مقام الامام . ن الصف .

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

ان يقتدى الرجال بالرجال ، والأفضل صلاتهم خلفه باجمعهم وهو منصوص عنهم (عليهم السلام) (١) وكونه في وسط الصف فلو صلى لا في وسطه جاز ، وقد روى من فعل بعضهم (عليهم السلام) (٢) ولعله للضرورة لأن الامام لا يترك الأفضل - فهو جيد لو ثبت دليل أفضلية ما ذكروه وإلا فارتكاب التأويل في الخبر من غير معارض عقلي أو نقلي غير معقول ولا مقبول ، وهم لم يذكروا دليلاً على ما ادعوه ولو اعتبارياً سوى ما عرفت من الرواية العامة .

ومنها - استحباب اعادة المصلي منفرداً صلاته جماعة اماماً كان أو مأموماً ولا خلاف فيه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) بل اعمى عليه الإجماع جمع منهم وعليه يدل جملة من الأخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن بزيع (٣) قال : « كتبت الى أبي الحسن عليه السلام اني احضر المساجد مع جبرتي وغيرهم فيأمروني بالصلاة بهم وقد صليت قبل أن آتيهم فربما صلى خلفي من يقتدى بصلاتي والمستضعف والجاهل واكره أن اتقدم وقد صليت لحال من يصلي بصلاتي من سميت لك فامرني في ذلك بامرك انتهى اليه وأعمل به ان شاء الله تعالى ؟ فكتب صل بهم » .

وعن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « اذا صليت صلاة وأنت في المسجد واقبمت الصلاة فان شئت فاخرج وان شئت فصل معهم واجعلها تسليحاً » .

ومنها - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) « في الرجل يصلي الصلاة وحده ثم يجد جماعة ؟ قال يصلي معهم

(١) ارجع الى الصفحة ٨٩

(٢) تقدم في رواية علي بن ابراهيم ص ١٦١

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٤٤ من صلاة الجماعة

ويجعلها الفريضة ، ورواه في الفقيه عن هشام بن سالم عنه عليه السلام مثله (١) وزاد في آخره : ان شاء . .

قيل : المعنى انه يجعلها تلك الفريضة التي صلاها وحده . فلن إعادة تلك الفريضة مستحبة ، أو المراد أن يحمل هذه الفريضة المطلوبة منه وما صلاها أولاً نافلة ، قال : وفي التهذيب حمله على محامل بعيدة من غير ضرورة . وقال في الفقيه (٢) وروى انه يحسب له أفضلها وأتمها .

وروى في الكافي عن أبي بصير (٣) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصلي ثم أدخل المسجد فتقام الصلاة وقد صليت ؟ فقال صل معهم يختار الله أحبهما إليه ، . وروى في التهذيب عن عمار الساباطي (٤) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجد قوماً يصلون جماعة أيجوز له أن يعيد الصلاة معهم ؟ قال نعم وهو أفضل . قلت فإن لم يفعل ؟ قال ليس به بأس . .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٥) نقلًا عن العالم عليه السلام : إذا صليت صلاتك وأنت في مسجد وأقيمت الصلاة فأن شئت فصل وإن شئت فاخرج . ثم قال لا تخرج بعد ما أقيمت صل معهم تطوعاً واجعلها تسبيحاً . .

والكلام هنا يقع في مواضع : الأول - لا خلاف ولا إشكال في صحة الإعادة ومشروعيتها لمن صلى الفرض أولاً منفرداً وإنما الإشكال والخلاف في ما لو صلاه جماعة فهل يستحب الإعادة جماعة مرة أخرى ؟ الأشهر الأظهر عدم ، وحكم الشهيد في الذكرى باستحباب الإعادة للمنفرد والجامع لعموم الأدلة ، قال في المدارك : وهو غير واضح لأن أكثر الروايات مخصوصة بمن صلى وحده وما ليس بمقيد بذلك فلا عموم فيه ، ومن هنا يعلم أن الأظهر عدم تراسل الاستحباب ، وجوزة الشهيدان . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض بعد قول المصنف ، وإعادة المنفرد مع الجماعة ، ولو صلى أولاً جماعة ففي استحباب الإعادة جماعة قولان أصحهما الجواز لعموم الأدلة خصوصاً مع اشتغال الجماعة الثانية على مرجح ، وهل يسترسل الإستحباب؟ منعه المصنف في التذكرة وجوزه في الذكرى ، وعموم الأدلة يدل عليه . انتهى .

وظاهر الفاضل الخراساني في الذخيرة الميل الى ما ذكره الشهيدان حيث نفى البعد عن قولهما مستنداً الى عدم الاستفصال في صحيحة محمد بن اسماعيل ، ثم قال : والأحوط الأول لعدم ما يدل عليه صريحاً وتوقف الصلاة على توقيف الشارع وقد روى عنه عليه السلام (١) لا تصل صلاة في يوم مرتين . انتهى .

اقول : الظاهر المتبادر من صحيحة محمد بن اسماعيل المذكورة ان صلاته أولاً انما كانت فرادى حيث انه أخبر عن نفسه بانه يأتي المساجد وقد صلى ، فان قرينة الحال تدل على أنه صلى في بيته قبل مجيء المساجد ، والحمل على كونه صلى في بيته جماعة بعيد عن رسم العادة سيما ان المساجد التي أتى إليها من ما تقام فيها الجماعة من غير تقية كما هو المفروض ، وبه يظهر سقوط ما ذكره الفاضل المذكور . وكذلك ظاهر صحيحة الحلبي وقوله فيها ، اذا صليت صلاة وأنت في المسجد واقمت الصلاة ، فان ظاهرها انه صلى فرادى وانفقت الجماعة بعد صلاته كذلك ، والحمل على كونه صلى جماعة وبعد فراغه اقيمت جماعة اخرى في غاية البعد عن رسم العادة وما هو المتكرر المعروف سيما على القول بتحريم الجماعة ثانية أو كراهتها كما هو المشهور . وبالجملة فان الأحكام في الأخبار انما تنصرف الى الافراد المتكررة المتعارفة . وأما صحيحة حفص أو حسنته فهي صريحة في كونه صلى وحده ، ومثلها صحيحة هشام بن سالم المروية في الفقيه . وأما رواية أبي بصير فالتقريب فيها ما تقدم في صحيحة محمد بن اسماعيل ونحوها رواية عمار . وأما رواية كتاب الفقه الرضوي فالتقريب فيها ما تقدم في صحيحة الحلبي مع احتمال حملها على كون الصلاة اخيراً مع جماعة المخالفين كما قدمنا ذكره سابقاً على هذا المقام .

ج ١١ (هل تستحب الاعادة مع غير المفترض؟ - اى الصلاتين هي المفترض؟) - ١٦٥ -

ويمكن ان يقال ايضاً ان هذه الاخبار ما بين مطلق ومقيد والقاعدة تقتضى حمل مطلقها على مقيدها ، وبذلك يظهر ان الأظهر هو القول المشهور من الاختصاص بالمنفرد ، ويؤيده ان العبادات مبنية على التوقيف ولم يثبت يقيناً الاعادة بعد الصلاة جماعة . ومنه يظهر بطلان التراسل كما ذهبوا اليه تفريعاً على ما اختاروه من استحباب اعادة الجامع .

الثاني - قال في المدارك : لو صلى اثنان فرادى في استحباب اعادة الصلاة لهما جماعة اذا لم يكن معهما مفترض وجهان ، من ان اقصى ما يستفاد من الروايات مشروعية الاعادة اذا اقتدى بمفترض أو اقتدى به مفترض ، ومن عموم الترغيب في الجماعة . انتهى .

ولا يخفى ضعف ثاني الوجهين المذكورين ، فان استحباب الجماعة لا يقتضى استحباب ايقاعها كيف اتفقت بل على الوجه الذي وردت به النصوص ، والكيفية التي ثبتت عنهم (عليهم السلام) استحباب الصلاة بقول مطلق ، مع انه لا بد من تقييدها بما ثبت مشروعيته من الكيفية والسكينة ونحوها . وبالجمله فالأظهر هو ما يستفاد من الوجه الاول وهو المستفاد من روايات المسألة .

الثالث - قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : واولى الصلاتين أو الصلوات هي فرضه فينوى بالباقي الندب لامتناله المأمور به على وجهه فيخرج من العهدة ، ولو نوى الفرض في الجميع جاز لرواية هشام بن سالم ... ثم نقل الرواية ، ثم قال ولما روى (١) « ان الله تعالى يختار احبهما اليه ، وروى « أفضلهما وانمهما ، ونقل في المدارك الوجه الثاني عن الشهيد في الذكرى والدروس للرواية المذكورة ، ورده بانه بعيد جداً والرواية لا تدل عليه بوجه .

اقول : قد تقدم ان الرواية محتملة لان يكون المعنى في قوله : « يصلى معهم ويجعلها الفريضة ، انه يجعل الصلاة المعادة جماعة هي الفريضة التي صلاحها أولاً

لا صلاة غيرها من الفرائض والصلوات وهو وجه وجيه ، والحل على المعنى الذى فهموه من الخبر وان كان محتملاً إلا ان صيرورة الفريضة بعد اتمامها نافلة والنافلة فريضة غير معهود ، فاثباته بمجرد هذا الخبر لا يخلو من الإشكال سيما مع قيام ما ذكرناه من الإحتمال ، وعليه حمل صاحب المدارك الخبر المذكور . ورواية « ان الله يختار احبهما اليه » لا تقتضى نية وجوب كل منهما واتصافها بانها فرض ، بل المعنى انه لما شرع (عز شأنه) الاعادة وامر بها استحباباً فله سبحانه الاختيار فى ما يختاره منهما فيختار ما هو أحب اليه . هذا غاية ما يدل عليه الخبر المذكور وهو لا يقتضى ما ادعاه . والله العالم .

ومنها - القرب من الامام لما تقدم من رواية جابر ورواية كتاب الفقه الرضوى ، وقد عده الشهيد فى النغلة من مستحبات الجماعة . وذكر أفضلية القرب فى الخبرين المذكورين من الصف الأول يقتضى (١) افضلية الاقربة مطلقاً . ومنها - اقامة الصفوف واعتدالها ويستحب استحباباً مؤكداً وكذا سد الفرج الواقعة فى الصفوف :

روى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر (ع) (٢) فى حديث قال : « قال رسول الله ﷺ اقيموا صفوفكم فانى اراكم من خلفى كما اراكم من قدامى ومن بين يدى ولا تتخالفوا فيخالف الله بين قلوبكم » . وروى فى التهذيب عنه عن ابيه عن آباءه (عليهم السلام) (٣) قال : « قال

(١) وفى المطبوع القديم لا يقتضى ،

(٢) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة . وقد نقلها عن الصدوق بصورة الارسل عن النجاشي (ص) إلا ان ظاهر عبارة الفقيه ج ١ ص ٢٥٠ خلاف ذلك حيث ان العبارة فيه بعد ذكر رواية امامة الرجل للرجل والرجلين هكذا « قال وقال رسول الله ص ... » وظاهرها ان الذى حكى قول رسول الله (ص) هو ابو جعفر (ع) وقد نقلها فى الوافي باب (اقامة الصفوف) كذلك . (٣) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة . وهى رواية السكونى عن جعفر عن ابيه عن آباءه (ع) .

رسول الله ﷺ سوا بين صفوفكم وحاذوا بين منابكم لا يستحوذ عليكم الشيطان، وروى في كتاب ثواب الأعمال في الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قال رسول الله ﷺ يا أيها الناس اقيموا صفوفكم وامسحوا بمنابكم لئلا يكون بينكم خلل ولا تخالفوا فيخالف الله بين قلوبكم ، ألا واني أراكم من خلتي . »

وروى في كتاب البصائر في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يكون في المسجد فتكون الصفوف مختلفة فيها الناس فأميل إليه مشياً حتى أقيمه ؟ قال نعم لا بأس به ان رسول الله ﷺ قال يا أيها الناس اني أراكم من خلتي كما أراكم من بين يدي لتقيم صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم . » ومن الكتاب المذكور (٣) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قلت له انا نصلي في مسجد لنا فربما كان الصف امامي وفيه انقطاع فأمشي إليه بجانب حتى أقيمه ؟ قال نعم ان رسول الله ﷺ قال أراكم من خلتي كما أراكم من بين يدي ، لتقيم صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم . »

ومن الكتاب المذكور عن عبد الله الخليلي في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « ان رسول الله ﷺ قال اقيموا صفوفكم فاني أراكم من خلتي كما أراكم من بين يدي ، ولا تختلفوا فيخالف الله بين قلوبكم . »

ومن الكتاب المذكور عن أبي عتاب زياد مولى آل دغش عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : « سمعته يقول اقيموا صفوفكم إذا رأيتم خلا ، ولا عليك أن تأخذ وراكم إذا وجدت ضيقاً في الصفوف فتم الصف الذي خلفك أو تمشي منحرفاً فتم الصف الذي قدامك فهو خير . ثم قال ان رسول الله ﷺ قال اقيموا صفوفكم فاني انظر اليكم من خلتي لتقيم صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم . »

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجمعة

(٣) ص ٤١٩ الطبع الحديث وفي البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٣٢

ومنه ايضاً عن هارون بن حمزة الغنوي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ان رسول الله ﷺ قال اقيموا صفوفكم فاني انظر اليكم من خلفي لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم » .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن رسول الله ﷺ (٢) قال : « سوا صفوفكم وحاذوا بين مناكبكم ولا تخالفوا بينها فتختلفوا ويتخلكم الشيطان بتخلل أولاد الحذف » قال : والحذف ضرب من الغنم الصغار السود واحدها حذفة فشبه رسول الله ﷺ بتخلل الشيطان الصفوف اذا وجد فيها خللاً بتخلل أولاد تلك الغنم بين كبارها . انتهى .

اقول : وروى العامة في صحاحهم (٣) « كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا كما يسوي القداح . وقال اقيموا صفوفكم فاني اراكم من وراء ظهري . وقال سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة . وكان يمسح مناكبهم في الصلاة ويقول استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » .

قال في النهاية : فيه « سوا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » أي اذا تقدم بعضهم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبهم ونشأ بينهم الخلف . ومنه الحديث الآخر « لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » يريد ان كلا منهم بصرف وجهه عن الآخر يقع بينهم التباغض ، فان اقبال الوجه على الوجه من أثر المودة والالفة . وقيل المراد تحويلها الى الادبار . وقيل تغيير صورها الى صور اخرى .

وأنت خير بان ظاهر الخبر الاول من أخبار البصائر جواز المشي حال الصلاة لأجل اقامة الصف اذا رآهم مختلفين في الوقوف تقدماً وتأخراً ، وينبغي

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجماعة

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة

(٣) سنن أبي داود وصحيح مسلم وصحيح البخاري باب تسوية الصفوف وسنن النسائي باب كم مرة يقول استووا .

ان يقيد بغير وقت القراءة لما تقدم في الباب الثاني في افعال الصلاة من وجوب الطمأنينة على المأموم حال القراءة وان تحمل عنه الامام القراءة .

وظاهر الخبر الثاني من الاخبار المذكورة ان من اقامة الصفوف اتمام الصف لو كان ناقصاً ، وقوله « فامشى اليه بجاني » يدل على ان النقصان في جانب اليمين أو اليسار من موقف المصلي وإلا فلو كان محاذياً له في الموقف لم يحتج الى المشي اليه على جانب . ونحو هذا الخبر خبر ابي شتاب .

وقال في الذكرى : لو وجد فرجة في الصف فله السعي اليها وان كانت في غير الصف الاخير ، ولا كراهة هنا في اختراق الصفوف لأنهم قصرُوا حيث تركوا تلك الفرجة ، نعم لو أمكن الوصول بغير اختراقهم كان أولى .

اقول : واطلاق الخبرين المذكورين يدل على ما ذكره لان الصف الواقع امام أو خلف في الخبرين أعم من أن يكون بغير فاصلة أو بفاصلة صف آخر .

واظهر من ذلك ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه عليه السلام (١) قال : « سأله عن الرجل يكون في صلاته في الصف هل يصلح له ان يتقدم الى الثاني أو الثالث او يتأخر وراءه في جانب الصف الآخر ؟ قال : اذا رأى خللاً فلا بأس به . »

وظاهر الحديث المرسل في التهذيب وحديث كتاب ثواب الأعمال وخبر كتاب الدعائم ان اقامة الصفوف واستواءها بالمحاذاة بين المناكب من المأمومين . ومنه يعلم تحديد المساواة في الموقف بين الامام والمأموم مع اتحاد المأموم والتقدم مع التعدد . وقد تقدم في كلام الاصحاب تحديد ذلك بالاعقاب أو مع رؤوس الأصابع ، وقد عرفت انه لا مستند له .

ومنها - تقارب الصفوف بعضها من بعض ، قال في الذكرى : يستحب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينها على مسقط الجسد اذا سجد ، رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٢) وقدر ايضاً بمريض عن (٣) ذكره في المبسوط .

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجماعة .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦٤ من صلاة الجماعة .

اقول : قد قدمنا ان ظاهر الخبر المذكور وكذا غيره من ما ورد بهذا المضمون ان التقدير بهذا المقدار على جهة الوجوب والشرطية لصحة القدوة فلو زاد على ذلك بطلت القدوة . لان الرواية قد اشتملت على النهي عن التباعد بين الامام والمأموم وبين المأمومين بعضهم مع بعض بما لا يتخطى ، وان نهاية ما يتخطى الذي يجوز التباعد به قدر مسقط جسد الانسان حال السجود . والأصحاب لما حملوا الرواية في ما اشتملت عليه من تحديد البعد على الاستحباب - حيث انهم فسروه بما يرجع الى العرف والعادة - فرعوا عليه ما ذكروه هنا من الاستحباب ، ومن عمل بظاهر الخبر المذكور كما أوضحناه آنفاً فانه يصير هذا الحد بين الصفوف نهاية الجواز فلو زاد على ذلك بطلت القدوة .

وهنا - انه يستحب تسبيح المأموم اذا فرغ من قراءته قبل الامام في موضع يجوز له القراءة فيه كما في الجهرية اذا لم يسمع ولا همهمة فانه متى قرأ وفرغ قبل الامام فانه يستحب له ان يسبح حتى يفرغ الامام . وله ايضاً ان يمسك آية حتى اذا فرغ الامام قرأها وركع بعدها :

روى الشيخ في الموثق عن عمر بن ابي شعبة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قلت له اكون مع الامام فافرغ قبل أن يفرغ من قراءته ؟ قال فاتم السورة ومجد الله واثن عليه حتى يفرغ » .

وعن زرارة في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الامام اكون معه فافرغ من القراءة قبل أن يفرغ ؟ قال فامسك آية ومجد الله واثن عليه فاذا فرغ فاقرأ الآية واركع » .

وقد ورد نحو ذلك في الصلاة خلف المخالفين اذا فرغ المأموم من قراءته قبل الامام (٣) فانه يتخير بين الامرين المذكورين :

روى السكيني في الكافي في الموثق عن اسحاق بن عمار عن من سأل أبا عبدالله

عليه السلام (١) قال : « اصلى خلف من لا اقتدى به فاذا فرغت من قراءتي ولم يفرغ هو ؟ قال فسبح حتى يفرغ » .

وروى البرقي في كتاب المحاسن عن صفوان الجمال (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان عندنا مصللي لا نصلي فيه وأهله نصاب وامامهم مخالف فائتم به ؟ قال لا . قلت ان قرأ اقرأ خلفه ؟ قال نعم . قلت فان نغدت السورة قبل أن يركع ؟ قال سبح وكبر انما هو بمنزلة القنوت وكبر وهلل » .

أقول : وبذلك صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) قال في المنتهى : لو فرغ المأموم من القراءة قبل الامام استحبه له ان يسبح الى ان يفرغ الامام ويركع معه ، ويستحب له أن يبقى آية فاذا ركع الامام قرأها وركع معه .

وقال في الذكرى : لو قرأ ففرغ قبله استحبه أن يبقى آية ليقرأها عند فراغ الامام ليركع عن قراءة . ثم ذكر رواية زرارة وقال : فيه دليل على استحباب التسبيح والتحميد في الاثناء ودليل على جواز القراءة خلف الامام . ثم قال وكذا يستحب ابقاء آية لو قرأ خلف من لا يقتدى به . انتهى . والظاهر انه لم يقف على رواية التحميد والتسبيح في الصورتين المذكورتين .

ومن ما يدل على التخيير بين الأمرين المذكورين في الصلاة خلف المخالف قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٣) بعد ذكر الصلاة خلف المخالف تقية : واذن لنفسك واقمواقرأ فيها لأنه غير مؤتمن به . فاذا فرغت قبله من القراءة أبق آية منها حتى تقرأ وقت ركوعه وإلا فسبح الى أن يركع . انتهى .

وكذا يستحب للمأموم في الصلاة الإخفائية والجهرية ، وقد تقدم ذكر ذلك والدليل عليه في المسألة الثامنة .

ومنها - ان الأفضل للامام ان يصلي بصلاة اضعف من خلفه والاخبار به مستفيضة

ومنها - ما رواه الشيخ والصدوق عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ينبغي للامام أن تكون صلاته على صلاة أضعف من خلفه » .
وما رواه الشيخ في التهذيب مسنداً عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام - ورواه الصدوق مرسلًا عن علي عليه السلام (٢) - قال : « آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي عليه السلام انه قال يا علي اذا صليت فصل صلاة أضعف من خلفك ... الحديث » .
وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر خفف الصلاة في الركعتين الأخيرتين فلما انصرف قال له الناس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في الصلاة شيء ؟ قال وما ذاك ؟ قالوا خففت في الركعتين الأخيرتين . فقال لهم أما سمعتم صراخ الصبي ؟ » ورواه في كتاب عدة الداعي (٤) ثم قال : وفي حديث آخر « خشيت ان يشتغل به خاطر ابيه » .

وقال في كتاب الفقيه (٥) : كان معاذ يوم في مسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطيل القراءة وانه مر به رجل فافتتح سورة طويلة فقرأ الرجل لنفسه وصلى ثم ركب راحلته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فبعث الى معاذ فقال يا معاذ لياك أن تكون فتناً عليك بالشمس وضحاها وذواتها .

وفي كتاب نهج البلاغة (٦) في عهده عليه السلام للاشتر (رضي الله عنه) « اذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفراً ولا مضيقاً فان في الناس من به العلة وله الحاجة وقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وجهني الى اليمن كيف اصلي بهم ؟ فقال صل بهم كصلاة اضعفهم وكن بالمؤمنين رحيماً » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٧) : اذا صليت تخفف بهم الصلاة واذا كنت

(١) و (٢) و (٣) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٦٩ من صلاة الجماعة

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجماعة

(٧) ص ١٤

وحدك فنقل فانها العبادة .

وقال في الذكرى : يستحب للامام تخفيف الصلاة والاقتصار على السور القصار والتسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً لا ازيد . ثم نقل رواية اسحاق بن عمار المتقدمة . ثم قال : ولو أحس بشغل لبعض المأمومين استحب التخفيف أزيد من ذلك . ثم نقل صحيحة عبدالله بن سنان في بكاء الصبي .

وبالجملة فالحكم المذكور اتفاق نصاً وفتوى ، واستثنى بعض الأصحاب من ذلك ما اذا علم منهم حب التطويل ولا بأس به ، لأن الظاهر من الأخبار هو مراعاة حالهم في الاستعجال لأغراضهم وحوادثهم وأمراضهم فاذا اجبوا ذلك فلا منافاة فيه لما دلت عليه النصوص المذكورة .

ومنها- ان الأفضل للامام أن لا يقوم من مقامه بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته ، وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة العاشرة .

ومن الأخبار الواردة في المسألة زيادة على ما قدمناه ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن عبد الخالق (١) قال : « سمعته يقول لا ينبغي للامام ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه ما قد فاته من الصلاة » .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « لا ينبغي للامام أن ينتقل اذا سلم حتى يتم من خلفه الصلاة ... الحديث » .

وما رواه في الفقيه عن حفص بن البختري في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « ينبغي للامام ان يجلس حتى يتم من خلفه صلاتهم » .

وما رواه في التهذيب في الموثق عن سماعة (٤) قال : « ينبغي للامام ان يلبث قبل أن يكلم احداً حتى يرى ان من خلفه قد أموا الصلاة ثم ينصرف هو » .

وعن ابي بكر الحضرمي (٥) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام اذا صليت بقوم

(١) الوسائل الباب ٥١ من صلاة الجماعة .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢ من التعقيب

فاقعد بعد ما تسلم هنيئة .

وقد تقدم ثمة (١) نقل موثقة عمار الدالة على جواز قيامه من موضعه وانصرافه قبل أن يتم من خلفه .

ومن اخبار المسألة قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٢) نقلاً عن العالم (عليه السلام) قال : « لا ينبغي للامام ان يفتقل من صلاته اذا سلم حتى يتم من خلفه الصلاة » .

اقول : ربما اشعر ظاهر هذا الخبر وظاهر موثق سماعة وكذا ظاهر صحيحة الحلبي أو حسنثته بأنه يستحب له البقاء بعد التسليم على هيئة الصلاة فلا يتكلم ولا يلتفت حتى يتم من خلفه ، والذي ذكره الأصحاب انما هو ان لا يقوم من محله وما اشعرت به هذه الاخبار اخص من ذلك .

ومنها - ان الأفضل له ان يسمع من خلفه كل ما يقول من الاذكار ولا سيما التشهد ولن خلفه أن لا يسمعه شيئاً .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « ينبغي للامام أن يسمع من خلفه كل ما يقول ولا ينبغي لمن خلفه ان يسمعه شيئاً من ما يقول » .

وربما سبق الى بعض الافهام الفاسدة والالهام الشاردة من هذا الخبر وجوب الجهر في الاخيرتين على الامام بتقريب ان لفظ « ينبغي » في الاخبار قد تكاثر وروده بمعنى الوجوب و« لا ينبغي » بمعنى التحريم .

وفيه انه لا ريب ان الأمر كذلك إلا انه قد ورد فيها ايضاً بمعنى الاستحباب والكرامة كما هو ظاهر الاستعمال العرفي ، ونحن قد حققنا في غير موضع من ما تقدم ان هذين اللفظين في الاخبار من الالفاظ المتشابهة وانه لا يحمل على أحد المعنيين

ج ١١ (لا يجب الجهر على الامام في الاخيرتين لتسالم الفقهاء على الاستحباب) - ١٧٥ -

في الاخبار إلا بقرينة تؤذن بذلك .

(فان قلت) ان مقتضى كون اللفظ كما ذكرتم - مع تصريحكم بان الحكم في المتشابه هو الإحتياط وجوباً - ترجيح الجهر في الاخيرتين احتياطاً وجوباً كما تختارونه واستحباباً كما هو المشهور لدخول هذا الجزئ تحت عموم الخبر ، وكذا الكلام بالنسبة الى المأموم .

فالجواب انه لا ريب في صحة ما ذكرت لو خيلنا وظاهر الخبر المذكور ، إلا انه لما كان اصحابنا (رضوان الله عليهم) سلفاً وخلفاً على الإختلافات في هذه المسألة وحمل الخبر المذكور في جميع ما اشتمل عليه من الأحكام على الاستحباب بالنسبة الى الامام والكراهة بالنسبة الى المأموم - فانهم ما بين مصرح بما ذكرنا وما بين من لم يظهر منه خلاف ذلك - فالواجب تقييد الخبر المذكور بما ذكره وعدم الخروج عن ما اعتمدوه ، وكما في الاخبار من ما هو من هذا القبيل من ما اشتمل على هذا اللفظ مع حمله على الاستحباب بين كافة الاصحاب جيلاً بعد جيل ، أو لفظ لا ينبغي ، مع حمله على الكراهة اتفاقاً أو مع خلاف نادر قليل كما لا ينبغي على المتتبع من ذوى التحصيل .

ولا ينبغي على المتتبع ايضاً ورود ما هو اصرح من هذا الخبر في الوجوب في جملة من الأحكام مع اتفاقهم على العدول عنه من غير خلاف يعرف أو خلاف شاذ في المقام ، وكثير من مستحبات الصلاة من هذا القبيل كالتكبير للركوع والسجود ونحوهما من ما قد وردت الاوامر به من غير معارض ومقتضى الامر الوجوب والاستغفار في الاخيرتين بعد التسبيح فان مقتضى الامر الوجوب مع الفتوى منهم من غير خلاف يعرف أو خلاف شاذ على الاستحباب ، والتورك في الصلاة كذلك وليس للامر به معارض إلا اطلاق بعض الاخبار التي يمكن حمل اطلاقها على الاخبار المقيدة مع انه لا خلاف في الاستحباب ، وامثال ذلك كثير يقف عليها المتتبع ، ولا سيما ما اشتمل عليه حديث حماد بن عيسى الوارد في تعليم

١٧٦- (اتفاق الاصحاب على الحكم يعلم منه أو يظن بانه مذهب الأئمة) ج ١١

الصادق (عليه السلام) له الصلاة ، ونحوه صحيحة زرارة ، وما ذكره (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي المتقدم جميع ذلك في صدر الباب الثاني في الصلوات اليومية (١) فان جميع ما اشتملت عليه الأخبار المشار إليها من الأوامر والنواهي لا معارض لها يوجب اخراجها عن حقيقة الأمر والنهي .

فالواجب على هذا القائل هنا بمجرد ورود لفظ مشتبّه محتمل للوجوب أن يقول بالوجوب والتحريم في جميع تلك المستحبات والمكروهات باتفاق العلماء ، وهذا عين السفسطة ، وما ذاك إلا من حيث تقييد تلك الأخبار بعمل الاصحاب على ذلك الحكم واتفاقهم عليه .

ولا يخفى على المنصف المتدرب في الفن ان اتفاق الاصحاب على الحكم متقدمين ومتأخريهم من ما يثمر العلم أو الظن المتأخّر له بان ذلك هو مذهب الأئمة (صلوات الله عليهم) فان مذهب كل امام من أئمة الهدى أو أئمة الضلال انما يعلم بنقل شيعته واتباعه . واما الأخبار فليست كذلك فان فيها ما خرج على خلاف المذهب وفيها المجمل والمتشابه ونحو ذلك من الوجوه المانعة من الجزم بكون ما اشتملت عليه مذهباً ، وقد وردت عندنا جملة من الأخبار الصراح الصراح في جملة من الأحكام لم يلتفت إليها أصحابنا ولم يعملوا بها واطرحوها كأخبار عدم وجوب الغسل على المرأة بالإحتلام (٢) وأخبار السنة والسنتين في الرضاع المحرم (٣) ونحو ذلك من ما يقف عليه المتبع البصير ولا ينبئك مثل خبير .

وحينئذ فإذا جاز الخروج عن مقتضى الأوامر الظاهرة في الوجوب باتفاق الاصحاب على خلاف ذلك فكيف بلفظ محتمل كما هو محل البحث ، ومن ذا الذي يروم الجزم بوجوب جهر الامام بجميع ما يأتي به من الاذكار وتحريم الجهر على المأموم في جميع ذلك بهذا الخبر المجمل مع مخالفة كافة العلماء له قديماً وحديثاً وطرحه

(١) ج ٨ ص ٢ الى ١١ (٢) الوسائل الباب ٧ من الجنابة

(٣) الوسائل الباب ٢ من ما يحرم بالرضاع

بينهم بهذا المعنى الذى توهموه وحملهم له على ما ذكروه (رضوان الله عليهم) من المعنى الذى قدمناه عنهم . هذا مع ما أخذ على المفتى فى الأخبار من القول بالعلم واليقين والنهى عن الظن والتخمين .

وما توهمه بعض من لم يعرض على العلم بضرس قاطع ولم يعط التأمل حقه فى جميع المواضع من التفرد بالعمل بالأخبار من غير ملاحظة كلام الأصحاب فهو جمل محض لما أوشحنه وإن صار فى هذه الأيام من صار الى ما ذكرناه إلا أنه كما عرفت واضح الفساد ناشئ من العصبية واللداد .

ومن ما يوضح لك صحة ما ذكرناه ما اشتهر بينهم الآن من أنه ينبغي لطالب العلم أن لا يشتغل إلا بكتب الأخبار وأن كان آمياً لم يقرأ شيئاً من العلوم بالكلية وصارت كتب الفقهاء بينهم مهجورة مطرحة ، وهذه حماقة ظاهرة فانه لا يخفى على المنصف العارف بالقواعد الشرعية والضوابط المرعية أن هذه المرتبة وهى الاشتغال بالأخبار واستنباط ما فيها من الأحكام والأسرار ليست بسهولة التناول لكل من رامها من الناس وإن زعم ذلك من تلبس الآن بهذا اللباس وإنما هى مرتبة الفقيه الجامع الشرائط ، وهى مرتبة لم يصلها العلماء إلا بعد أن تشيب نواصيهم فى تحصيل العلوم والإطلاع على كل معلوم منها ومفهوم وأحكام قواعدها وتحصيل ضوابطها ، ومع هذا فهم فيها بين قائم وطائح وغريق وسابح ، وابن لهو لاء الجمال من نيل هذه المرتبة العزيزة المنال بمجرد عقولهم الناقصة العيار وتوهماتهم الموجبة للعتار ، نعوذ بالله سبحانه من زيغ الأفهام وزلل الأقدام والخروج عن النهج القويم والميل عن الصراط المستقيم وأما ما يدل على تأكد اسماع فى التشهد فرواية أبى بصير (١) قال : وصلت خلف أبى عبد الله عليه السلام فلما كان فى آخر تشهده رفع صوته حتى اسمعنا قلنا أنصرف قلت كذا ينبغى للامام أن يسمع تشهده من خلفه ؟ قال نعم . .

وما رواه الشيخ والصدوق فى الصحيح عن حفص بن البختري عن أبى عبد الله

— ١٧٨ — (تطويل الامام ركوعه انتظاراً - ما يقول المأموم بانتهاء الفاتحة) ج ١١

عليه السلام (١) قال : « ينبغي للامام أن يسمع من خلفه التشهد ولا يسمعه من سمع منه شيئاً ، قال في الفقيه (٢) : يعني الشهادتين . قال : ويسمعهم أيضاً السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

ومنها - انه يستحب للامام اذا احس بداخل حال ركوعه أن يطيل بقدرى ركوعه انتظاراً للداخلين ثم يرفع .

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ عن جابر الجعفي (٣) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام اني اؤم قوماً فاركع فيدخل الناس وأنا راكم فكأنهم انتظر ؟ فقال ما أعجب ما تسأل عنه يا جابر انتظر مثلي ركوعك فان انقطعوا وإلا فارفع رأسك . »

وروى في الكافي عن مروي بن عبيد عن بعض أصحابه عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « قلت له اني امام مسجد الحى فاركع بهم وأسمع خفقان نعالهم وأنا راكم ؟ قال اصبر ركوعك ومثل ركوعك فان انقطعوا وإلا فانصب قائماً . »

ومنها - أن يقول المأموم عند فراغ الامام من الفاتحة : الحمد لله رب العالمين . قال العلامة في المنتهى : ذكر ابن بابويه في كتابه انه يستحب للمأمومين اذا فرغ الامام من قراءة الحمد أن يقولوا : الحمد لله رب العالمين . ورواه الحسين بن سعيد في كتابه ايضاً (٥) . انتهى .

اقول : ويدل عليه ايضاً ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن جميل عن

(١) الوسائل الباب ٦ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من صلاة الجماعة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجماعة .

(٥) اوردد في الوسائل في الباب ١٧ من القراءة روايات الحسين بن سعيد ولكنها

اتضمنت النهى عن قول « آمين » فقط ولم تقف على ما نقله من روايته الأمر بقول « الحمد لله رب العالمين » وقد نقل في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٢٣٣ عبارة المنتهى كما في المتن ولم يعقبها بشئ .

ابى عبد الله عليه السلام (١) قال : « اذا كنت خلف امام فقرأ الحمد وفرغ من قراءتها فقل أنت : الحمد لله رب العالمين . ولا تقل آمين ، ونحوه روى عن جميل في كتاب يجمع البيان للطبرسي (٢) .

ومنها - قيام المأمومين الى الصلاة عند قول المقيم « قد قامت الصلاة » على المشهور ، واستدل عليه بان هذا اللفظ اخبار عن الاقامة فيجب المبادرة للتصديق . ولا يخفى ما فيه من الوهن فهو بالاعراض عنه حقيق .

والأظهر الاستناد في ذلك الى ما رواه الشيخ والصدوق عن الخناط (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام اذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » أيقوم القوم على أرجلهم أو يجلسون حتى يحنى امامهم ؟ قال لا بل يقومون على أرجلهم فان جاء امامهم وإلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم » .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال اذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » ينبغي لمن في المسجد أن يقوموا على أرجلهم ويقدموا بعضهم ولا ينتظروا الامام . قال قلت وان كان الامام هو المؤذن ؟ قال وان كان فلا ينتظرونه ويقدموا بعضهم » .

اقول : والواجب على ذلك القائل المتقدم ذكره بما قدمنا نقله عنه هو القول بوجوب القيام في هذه الصورة ، لورود الخبر المذكور من غير معارض بل تأكده بالخبر المتقدم ، والقول به سفسطة ظاهرة .

وقال الشيخ في المبسوط والخلاف وقت القيام الى الصلاة عند فراغ المؤذن من كمال الاذان . ولم نقف على دليله .

وحكى العلامة في المختلف عن بعض علمائنا قولاً بان وقت القيام الى الصلاة

(١) الوسائل الباب ١٧ من القراءة في الصلاة ، والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) ج ١ ص ٣١

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٢ من صلاة الجماعة

عند قوله « حتى على الصلاة » ، لأنه دعاء اليها فاستحب القيام عنده .
واجيب عنه بالمعارضة بالاذان فان هذا اللفظ موجود فيه ولا يستحب القيام عنده . وبأن هذا اللفظ دعاء الى الاقبال الى الصلاة وقد قامت ، صيغة اخبار بمعنى الأمر فالقيام عنده أولى .

وقد مضى بعض المستحبات في الأبحاث السابقة وسيأتى أيضاً في المطالب الآتى بعض ذلك من ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى .

المسألة الثانية عشرة - قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) جملة من المكروهات في الجماعة أيضاً :

منها - ان يقف المأموم وحده في الصف إلا أن تمتلئ الصفوف فلا يجد موضعاً يدخل فيه فانه يقف وحده في صف بغير كراهة ، والحكم المذكور يجمع عليه كما نقله في المدارك وقبلة العلامة ، ونقل عن ابن الجنيد انه منع من ذلك ، قال على ما نقل عنه في الذكرى : ان امكنه الدخول في الصف من غير اذية غيره لم يجز قيامه وحده .

ويدل على الحكم الاول ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (١) قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله ﷺ لا تكونن في العيكل . قلت وما العيكل ؟ قال ان تصلي خلف الصفوف وحدك ، فان لم يمكن الدخول في الصف قام حذاء الامام اجزأه فان هو عاند الصف فسد عليه صلاته ، وروى في كتاب دعائم الاسلام عن علي عليه السلام (٢) قال : « قال لي رسول الله ﷺ يا علي لا تقومن في العيكل . قلت وما العيكل يا رسول الله ﷺ ؟ قال ان تصلي خلف الصفوف وحدك ، .

ثم قال في الكتاب المذكور (٣) : يعني - والله العالم - اذا كان ذلك وهو

(١) الوسائل الباب ٥٨ من صلاة الجماعة

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٤٩ من صلاة الجماعة

(٣) ج ١ ص ١٨٨ واللفظ فيه هكذا : يعني - والله اعلم - اذا وجد موضعاً فيما بين

يحد موضعاً في الصفوف فاما اذا لم يجد فلا شيء عليه ان يصلي خلف الصفوف وحده ، لانا روينا عن ابي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) (١) ، انه سئل عن رجل دخل مع قوم في جماعة فقام وحده ليس معه في الصف غيره والصف الذي بين يديه متضايق ؟ قال اذا كان كذلك وصلى وحده فهو معهم . وقال : قم في الصف ما استطعت فاذا ضاق المكان فتقدم أو تأخر فلا بأس ، وعن علي عليه السلام (٢) انه قال : « اذا جاء الرجل ولم يستطع أن يدخل الصف فليقم حذاء الامام فان ذلك يجزئه ولا يعاند الصف ، انتهى » .

قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار : اقول لم أر «المبطل» بهذا المعنى في كتب اللغة ، قال في القاموس : اعتكل اعتزل وكثير مخيط الراعي . وفي بعض النسخ بالناء المثلثة وهو ايضاً كذلك ليس له معنى مناسب ، ولا يبعد ان يكون الفسكل بالفاء والسين المهملة وهو بالضم والكسر الفرس الذي يجي في الحلبة آخر الخيل ، ورجل فسكل كزبرج رذل ، وكزبور وبرزون متأخر تابع ، ذكره الفيروز آبادي . وقال في النهاية : فيه « ان اسماء بنت عيسى قالت لعلي عليه السلام ان ثلاثة انت آخرهم لاختيار . فقال علي عليه السلام لا ولادها فسكلتني امكم ، أي أخرتني وجعلتني كالفسكل وهو الفرس الذي يجي في آخر خيل السباق ، وكانت قد تزوجت قبله بجعفر ثم بابي بكر . انتهى كلام شيخنا المشار اليه .

وقال في كتاب مجمع البحرين بعد أن نقل الحديث بهذا اللفظ قال : وفي نسخة «الفسكل» ثم فسره بما ذكره في النهاية ، وفيه تأييد لما ذكره شيخنا المشار اليه من التحريف في هذه اللفظة .

ومن الاخبار الدالة على الحكم المذكور ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « اتمو الصفوف اذا وجدتم خلا

== بين يديه من الصفوف فاما اذا لم يجد فلا شيء عليه ان يصلي وحده خلف الصفوف ... »

(١) و(٢) مستدرک الوسائل الباب ٤٥ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٧٠ من صلاة الجماعة .

ولا يضرك أن تتأخر اذا وجدت ضيقاً في الصف وتمشي منحرفاً حتى تتم الصف .
كذا استدل به بعضهم وفي الدلالة غرض ، فان مورد الخبر انما هو سد الخلل
والفرج التي تكون في الصف خصوصاً في ما اذا كان مكانه ضيقاً .
وأما ما يدل على الحكم الثاني فنه - ما رواه في الكافي والتهذيب في الموثق عن
سعيد الأعرج (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد
في الصف مقاماً أيقوم وحده حتى يفرغ من صلاته ؟ قال نعم لا بأس يقوم
بحذاء الامام » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن سعيد الأعرج (٢) قال : « سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل المسجد ليصلي مع الامام فيجد الصف متضائفاً
باهله فيقوم وحده حتى يفرغ الامام من الصلاة أيجوز ذلك له ؟ فقال نعم لا بأس به ،
وعن ابن الصباح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل
يقوم في الصف وحده ؟ فقال لا بأس انما يبدو واحد بعد واحد » .

وما رواه في الفقيه (٤) قال : « سألت موسى بن بكر أبا الحسن (عليه السلام)
عن الرجل يقوم ... الحديث ، إلا انه قال : « انما يبدو الصف واحداً بعد واحد » ،
واما ما تقدم نقله عن ابن الجنيد من منع ذلك فقليل انه احتج برواية السكوني
المذكورة ، وبما روى من طريق العامة (٥) « ان النبي صلى الله عليه وآله ابصر رجلاً خلف
الصفوف وحده فامر أن يعيد الصلاة ، واجيب عن دليليه بعد التنزل عن ضعف
السند بانهما محمولان على الكراهة جمعاً بين الأدلة .

بقي هنا شيء لم أر من فيه عليه ولا تنبه له وهو انه لا يخفى ان الظاهر من قوله
(عليه السلام) في جملة من هذه الأخبار « يقوم بحذاء الامام » حال امتلاء الصفوف

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٧ من صلاة الجماعة

(٥) في تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٥٥ الفصل الخامس في احكام المأموم عن وابصة

ابن معبد « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامر بإعادة الصلاة »

هو انه يقوم وحده في الصف الاخير الذى ليس فيه إلا هو ويكون موقفه محاذياً لموقف الامام . وهذا المعنى قد سمعته من بعض مشايخنا في صغر سنى واطنه الوالد الماجد العلامة (اجزل الله تعالى اكرامه) .

وهذا هو المفهوم من رواية سعيد الأعرج المذكورة ، لان السائل سأله : « أيقوم وحده ، يعنى خارجاً عن الصفوف فيقف في صف وحده فقال : « نعم لا بأس يقوم بجزاء الامام ، فان قوله (عليه السلام) « نعم ، صريح في موافقة السائل في وقوفه وحده ظهر الصفوف لكن امره ان يكون محاذياً للامام من خلفه .

ونحو هذه الرواية قول الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه (١) : « فان دخلت المسجد ووجدت الصف الأول تاماً فلا بأس أن تقف في الصف الثانى وحدك أو حيث شئت ، وافضل ذلك قرب الامام ، فان المراد انه يكون محاذياً للامام في موقفه من خلفه ومسامتاً له فانه أقرب المواقف اليه . وعلى هذا ينبغي أن يحمل اطلاق رواية السكونى .

إلا ان الصدوق (عطر الله مرقده) في الفقيه (٢) قال : « سألت محمد بن الحسن عن موقف من يدخل بعد من دخل ووقف عن يمين الامام لتضايق الصفوف فقال لا أدرى . وذكر انه لا يعرف في ذلك أثراً في الحديث . انتهى . وربما اشعر ظاهر هذا الكلام بحمل قولهم (عليهم السلام) في تلك الاخبار « قام بجزاء الامام ، أو « يقوم بجزاء الامام ، على القيام بجنبه كما في اتحاد المأموم دون ما قلناه .

ولعل الاقرب حمل كلامه على امتلاء الصفوف على وجه لا يوجد في ذلك المكان موقف للمصل ، ويؤيده قول محمد بن الحسن « انه لا يعرف في ذلك أثراً في الحديث ، ولو حمل على ما ذكرناه من وجود مكان في الصف الاخير فان الاخبار

(١) ص ١٤

(٢) لم نقف على هذه العبارة في الفقيه في مظاهرها

دلت على انه يقوم في ذلك الصف كما يدل عليه قوله في رواية ابى الصباح المتقدمة
 « انما يبدو واحد بعد واحد ، وفي رواية الفقيه « انما يبدو الصف واحداً بعد واحد ،
 إلا اننا لم نقف على ما يدل على القيام بجنب الامام حال تضايق الصفوف كما
 ذكره ، وليس في الاخبار الواردة في المقام سوى هذا اللفظ اعنى قوله : « يقوم
 بجزاء الامام ، والظاهر انه فهم منه هذا المعنى الذى ذكره ، وهو وان أوهمه ظاهر
 اللفظ في بادى النظر إلا ان الظاهر منه انما هو ما ذكرناه ، وهو الذى فهمه
 الأصحاب ايضاً حيث انهم صرحوا بانه يكره للمأموم القيام وحده في صف إلا ان
 لا يجزى موضعاً في الصفوف فيجوز قيامه وحده من غير كراهة .

لكن ظاهر كلامه في المنتهى الموافقة لما ذكره الصدوق ، حيث قال : لو دخل
 المسجد ولم يجد مدخلا في الصف وقف وحده عن يمين الامام مؤتماً لرواية سعيد
 الأعرج (١) وبه قال الشافعى في أحد القولين (٢) ... الى آخره . وهو كما ترى ظاهر
 في انه فهم من المحاذاة في الرواية المذكورة ونحوها انما هو القيام بجنب الامام .

وظنى بعده لما عرفت من ما شرحناه ، ويؤيد ذلك الاخبار الدالة على انه متى كان
 المأموم اكثر من واحد فان حكمهم التأخر والقيام بجزاء الامام مخصوص بالمأموم المنفرد .
 إلا انه لا يخلو من شوب المناقشة بتخصيص هذه الصورة لمعوم الحكم المذكور .
 وبالجملة فالحكم لا يخلو من شوب الإشكال لما عرفت من الابهام في ذلك اللفظ
 والاجمال وان كان الأقرب ما ذكرناه كما شرحناه . والله العالم .

ومنها - التنفل بعد قوله « قد قامت الصلاة » على المشهور ونقل عن الشيخ

(١) ص ١٨٢

(٢) في نيل الاوطار ج ٣ ص ١٩٨ باب ما جاء في صلاة الرجل فذا « وقد اختلف
 في من لم يجد فرجة ولا سعة في الصف ما الذى يفعل ؟ حكى عن نسه في البويطى انه يقف
 منفرداً ولا يجذب الى نفسه احداً ... الى ان قال : وقال اكثر اصحاب الشافعى وبه قالت
 الهادوية انه يجذب الى نفسه واحداً . ونحو ذلك في المجموع للنووى ج ٤ ص ٢٩٧

في النهاية وابن حمزة انهما منعا ذلك ، قال في الذكرى : وقد يحمل على ما لو كانت الجماعة واجبة وكان ذلك يؤدي الى فواتها .

والأظهر الاول لما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن عمر بن يزيد (١) ، أنه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرواية التي يروون أنه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضة ما حدد هذا الوقت ؟ قال اذا أخذ المقيم في الاقامة . فقال له ان الناس يختلفون في الاقامة ؟ قال المقيم الذي تصلى معه .

وأنت خير بان ظاهر الخبر ان الوقت المذكور لكرامة النافلة هو شروع المقيم في الاقامة التي هي عبارة عن الفصول السبعة عشرة ، وعبارات الأصحاب تضمنت التحديد بقول : قد قامت الصلاة ، ولا يخفى ما بينهما من المغايرة .

ثم ان ظاهر الخبر وكلام الأصحاب ان الكرامة انما هي في ابتداء النافلة متى دخل الوقت المذكور أما لو دخل وهو مشغول بها فالظاهر أنه يتمها بغير كرامة في ذلك .

وروى الخيري في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعلى بن اسماعيل كلهم عن حماد بن عيسى (٢) قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول قال ابن خريج رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح وبلال يقيم واذا عبدالله بن القشب يصلي ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن القشب أتصلي الصبح أربعاً ؟ قال ذلك له مرتين أو ثلاثاً .

وروى فيه عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٣) قال : سألته عن رجل ترك ركعتي الفجر حتى دخل المسجد والامام قد قام في صلاته كيف يصنع ؟ قال يدخل في صلاة القوم ويدع الركعتين فاذا ارتفع النهار قضاهما .

(١) الوسائل الباب ٤٤ من الاذان والاقامة و٣٥ من مواقيت الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٤٤ من الاذان والاقامة

قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقدہ) في كتاب البحار : الخبر ان يدلان على المنع من التنفل بعد الشروع في الاقامة وبعد اتمامها .
 اقول : من المحتمل قريباً ان المنع من ذلك انما هو من حيث أن وقت صلاة ركعتي الفجر - كما قدمنا تحقيقه في موضعه من الاوقات - انما هو قبل الفجر الثاني وانه لا يجوز تأخيرهما الى بعد الفجر لغير تقية وان كان خلاف المشهور بين أصحابنا كما اثبتنا ذلك بالأخبار المتقدمة ثمة ، ولعله الى ذلك يشير قوله عليه السلام في الخبر الأول : أنصلي الصبح أربعاً ، بمعنى ان الوقت في النافلة قد خرج واختص بالفريضة وهي ركعتان فصلاتها فيه موجب لكون الفريضة في هذا الوقت أربعاً .
 ومنها - أن يخص نفسه بالدعاء لما رواه الشيخ في التهذيب مسنداً والصدوق في الفقيه مرسل (١) : ان رسول الله ﷺ قال من صلى يقوم فاخص نفسه بالدعاء دونهم فقد خانهم .

والظاهر تخصيص الحكم المذكور بالدعاء الذي يختاره الامام من نفسه أما لو أراد الدعاء ببعض الادعية المروية عنهم (عليهم السلام) فالظاهر الإتيان به على الكيفية الواردة تحصيلاً لفضيلة الإتيان به على الوجه المنقول . والله العالم .

المطلب الثاني في الامام

وفيه مسائل :

الاولى - يشترط فيه البلوغ والعقل والايمان وطهارة المولد والذكورة ان ام مثله والسلامة من الجذام والبرص والحد الشرعي والعدالة ، وهذه الشروط قد تقدم البحث عنها وما يتعلق بها من الخلاف وذكر الأدلة وتحقيق الحال بما يزيل عنها نقاب الإشكال في الفصل الأول في صلاة الجمعة من الباب الثالث فلا حاجة الى الإعادة هنا .

(١) الوسائل الباب ٧١ من صلاة الجماعة . ولفظ : دونهم ، في الفقيه

وانما يبقى الكلام هنا في امامة المرأة ، وقد عرفت اشتراط الذكورة في الامام اذا أم ذكرانا او ذكرانا واناثا ، وهو بما لا خلاف فيه وانما الخلاف في امامة المرأة بمثلها في الفريضة ، اما النافذة التي تجوز الجماعة فيها فالظاهر منهم الاتفاق على جواز امامتها وانما محل الخلاف الفرائض ، فالمشهور هو الجواز بل قال في التذكرة انه قول علمائنا اجمع ، وذهب السيد المرتضى الى المنع وهو المنقول عن الجعفي وابن الجنيد ، ونفي عنه البأس في المختلف واليه مال في المدارك .

ومنشأ الخلاف المذكور اختلاف الأخبار في المقام ، فالواجب اولا نقل الاخبار المشار اليها ثم الكلام في المسألة بما وفق الله سبحانه لفهمه منها :

فمنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام (١) قال : « سألت عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة والتكبير ؟ قال قدر ما تسمع ، وعن سماعة بن مهران في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء ؟ فقال لا بأس به ، » .

وعن عبدالله بن بكير في الموثق - وهو بمن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه - عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) « انه سئل عن المرأة تؤم النساء ؟ قال نعم تقوم وسطاً بينهن ولا تتقدمهن ، » .

وعن علي بن يقطين باسناد فيه محمد بن عيسى اليقطيني - وفيه كلام - عن أبي الحسن الماضي عليه السلام (٤) قال : « سألت عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة والتكبير ؟ فقال بقدر ما تسمع ، » .

وروى في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٥) قال : « سألت عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة ؟ قال قدر ما تسمع . قال : « سألت عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجماعة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣١ من القراءة في الصلاة .

في الفريضة ؟ قال لا إلا أن تكون امرأة تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها .
وهذه الأخبار كلها دالة على الجواز وظاهرها أن ذلك في الفريضة .

ومنها - ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم (١) أنه
سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء ؟ قال تؤمن في النافلة فاما في المكتوبة
فلا ولا تتقدمن ولكن تقوم وسطهن . .

وما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح (٢) قال :
« سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء ؟ فقال إذا كن جميعاً امتن في النافلة فاما
المكتوبة فلا ولا تتقدمن ولكن تقوم وسطاً منهن . .

وما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « قلت له
المرأة تؤم النساء ؟ قال لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن معهن
في الصف فتكبر ويكبرن . .

وما رواه الشيخ عن الحلبي في القوي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤)
قال « تؤم المرأة النساء في الصلاة وتقوم وسطاً منهن ويقمن عن يمينها وشمالها ، تؤمن
في النافلة ولا تؤمن في المكتوبة . .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المحقق في المعتبر قد أجاب عن روايتي سليمان بن
خالد والحلبي بأنهما نادرتان لا عمل عليهما . واعترضه في المدارك بأنه غير جيد
لوجود القائل بضمونهما وموافقتها لصحيفة هشام المتقدمة مع أن الصدوق
أوردها في كتابه ، ومقتضى كلامه في أول كتابه الافتاء بضمونها . والشهيد
في الذكري جمع بين الروايات بحمل أخبار المنع على نفي الاستحباب المؤكد
لا مطلق الاستحباب . ولا يخفى ما فيه من البعد . وقال الفاضل الخراساني في
الذخيرة : « والأقرب في الجمع بين الأخبار أن يقال إمامتهن في الفرائض جائزة ولكن
الأفضل تركها . وصاحب المدارك حيث كان يدور مدار الأسانيد ويتهافت عليها

جمد على الروايات الاخيرة وطعن في روايتي سماعة وابن بكير بضعف السند واختار ما ذهب اليه المرتضى وابن الجنيد من جواز امامتهم في النوافل دون الفرائض ثم قال : ويشهد لهذا القول ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) ... ثم أورد الرواية المتقدمة الدالة على ان المرأة لا تقوم إلا على الميت اقول : والذي يخطر بالبال العليل ان ما اشتملت عليه الروايات الاخيرة من التفصيل بين النافلة والمكتوبة فيجوز في الأولى دون الثانية فالمراد بالنافلة والمكتوبة انما هو الجماعة المستحبة والجماعة الواجبة فيكون كل من النافلة والمكتوبة صفة للجماعة لا للصلاة كما فهموه ، وحيث ان المراد بالجماعة النافلة اى المستحبة كالصلاة اليومية لاستحباب الجماعة فيها ، والمراد بالجماعة الواجبة كالجمعة والعيدين فانه لا يجوز امامة المرأة فيها اتفاقاً نصاً وفتوى ، وعلى هذا تجتمع الاخبار وتكون الاخبار الاخيرة راجعة الى الاخبار الاولى الدالة على القول المشهور . والاستدلال بهذه الاخبار على ما ادعوه مبنى على جعل كل من النافلة والمكتوبة صفة للصلاة وهو غير متعين بل كما يجوز الحمل على ذلك يجوز الحمل على جعلها صفة للجماعة أى الجماعة المستحبة والجماعة الواجبة . ولا ينافي ذلك اطلاق المكتوبة فان المكتوبة بمعنى المفروضة الواجبة كما في قوله عز وجل « كتب عليكم الصيام » (١) أى فرض ، وقوله : « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت » (٢) أى فرض ، وقوله : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (٣) فان السكتاب هنا مصدر بمعنى المفعول أى مكتوباً يعنى مفروضاً . وبالجملة فان المكتوبة بمعنى المفروضة وهى كما يمكن جعلها صفة للصلاة يمكن أن تكون صفة للجماعة .

والذى يرجع ما قلناه من الحمل المذكور وجوه : (أحدها) - ان فيه جمعا بين أخبار المسألة لاتفاقها واجتماعها على ما قلناه من جواز امامة المرأة في الصلاة اليومية

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٦

(١) سورة البقرة الآية ٧٩

(٣) سورة النساء الآية ١٠٤

والجمع بين الأخبار على وجه لا يطرح منها شيء أولى من اطراح بعضها كما هو اللازم من ما ذهب إليه المانع من جواز امامتها في اليومية . ولا ينافي ما قلناه من الأخبار المتقدمة إلا صحة زرارة وسياق أن شاء الله تعالى وجه الجواب عنها .

و (ثانيها) - أنه قد روى الصدوق في الفقيه (١) قال : قال الحسن بن زياد الصيقل « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) كيف تصلي النساء على الجنائز إذا لم يكن معهن رجل ؟ قال يقمن جميعاً في صف واحد ولا تتقدمن امرأة . قيل ففي صلاة مكتوبة أيوم بعضهن بعضاً ؟ قال نعم ، وهو كما ترى صريح في امامتهن في الصلاة اليومية ، والرواية كما ترى من مرويات الفقيه التي اعترف كما تقدم في كلامه أنها تكون من ما يفتى به ويعمل عليه (٢) ويعضد هذه الرواية صحيحة على بن جعفر المتقدمة ورواية علي بن يقطين . وهو قد اعترف بذلك في صحيحة على بن جعفر حيث أنه - بعد أن طعن في روايتي سماعة وعبد الله بن بكير - قال : نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر ... ثم ساق الخبر كما قدمناه . ولا يخفى أنه مع العمل بهذه الأخبار الأخيرة بناء على حمل المكتوبة فيها على الصلاة المكتوبة كما يدعونه فإن اللازم طرح تلك الأخبار الدالة على الجواز رأساً مع ما عرفت من كثرتها وصحة بعضها واعتضادها بالشهرة بين الأصحاب بل دعوى الإجماع ، والجمع بين الخبرين مهما أمكن أولى من طرح أحدهما رأساً .

وثالثها - أن المستفاد من الأخبار - كما قدمنا تحقيقه في المسألة الأولى من المطلب الأول - هو تحريم الجماعة في النافلة مطلقاً إلا ما استثنى كما عليه اتفاق الأصحاب (رضوان الله عليهم) وأن كان ظاهر كلام السيد المذكور ثمة اختيار الجواز إلا أنا قد أوضحنا بطلانه وهدمنا بنيانه ، وحينئذ فتى حملت هذه الأخبار على ما يدعونه من جواز إمامة المرأة في النافلة دون الفريضة لزم مخالفتها لتلك الأخبار الكثيرة

(١) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجنائز

(٢) تقدم منه « قدس سره » ج ٩ ص ١١٥ خروجه عن هذه القاعدة في مواضع عديدة

المعتضدة باتفاق الأصحاب الدالة على تحريم الجماعة في النافلة ومخالفتها لهذه الأخبار الدالة هنا على جواز امامة المرأة في اليومية ، مع ما عرفت من شهرة القول بها بين الأصحاب بل ادعى عليه الإجماع ، ومتى حملنا هذه الأخبار على المعنى الذى ذكرناه فلا تعارض ولا اشكال فى البين وبه يزول التنافر والاختلاف من الجانبين وتكون هذه الأخبار الثلاثة التى أوردها موافقة للمشهور فى المسألتين ، وعلى تقدير ما ذكره تكون معارضة كما عرفت بأخبار الطرفين مع كون عمل الأصحاب كما عرفت انما هو على تلك الأخبار فى الموضعين . ومن أجل ذلك نسب فى المعتبر روايتى سليمان بن خالد والحلي الى الشذوذ والندرة كما عرفت ، وبمثله صرح العلامة فى المنتهى أيضاً . وهو جيد إلا ان ما حملناها عليه أجود لان فيه أعمالا للدليلين بحسب الامكان من غير طرح شئ فى البين .

ورابعها - انه متى حملت النافلة هنا على صلاة النافلة كما يدعونه فلا يخلو إما أن يراد بها النافلة التى استثنيت من تحريم الجماعة فى النافلة وهو صلاة الاستسقاء والعيدين كما زعموه وانه يجوز امامة المرأة فى هاتين الصلاتين كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثانى فى الروض من الاتفاق عليه ، أو يراد بها مطلق النافلة راتبة أو غير راتبة كما يفهم من صاحب المدارك الميل اليه . والاول أبعد بعيد من اخبار الصلاتين المذكورتين ، مضافاً الى ما عرفت من عدم ثبوت ذلك فى صلاة العيدين . والثانى من ما يلزم منه تفضيل النساء على الرجال حيث انه يسوغ لمن من الامامة فى الجماعة ما لا يجوز مثله للرجال مع ان المعبود من الشرع خلافه لنقصانهم فى جميع الموارد .

وكيف كان كما قيل فى ارخاء العنان فانه وان لم يكن ما ذكرناه فى هذه الأخبار من المعنى المذكور متعيناً أو مترجحاً لما أوضحناه فلا أقل من أن يكون مساوياً لما ذكرناه وهو كاف فى دفع الاستدلال .

واما صحيحة زرارة التى نقلها عن الفقيه فالأظهر حملها على التقية وكذا كل ما دل على المنع من امامة المرأة ، لان جل العامة على المنع من امامتها لكن كراهة

عند بعض وتحريماً عند آخرين في الفريضة دون النافلة كما هو قول المرتضى ، والقول بالجواز في الفريضة كما هو المشهور عندنا قول الشافعي خاصة واحمد في احدى الروايتين كما نقله في المنتهى ، واما القول بالكراهة فنقله عن عائشة وام سلمة وعطاء والثوري والأوزاعي وإسحاق وإبي ثور واحمد في الرواية الاخرى وإبي حنيفة ومالك ، قال وحكى عن نافع وعمر بن عبدالعزيز ، واما القول بالتفصيل كما ذهب اليه المرتضى (قدس سره) فنقله عن الشعبي والنخعي وقتادة (١) ومن ذلك يظهر لك ان جل العامة على القول بالمنع من امامتها وان كان كراهة عند بعض وتحريماً عند آخرين ، وهو وجه وجيه في الجمع بين اخبار المسألة .

وأنت اذا تأملت بعين الحق والانصاف وجدت انه لا سبب للاضطراب في هذه الاخبار ونحوها والاختلاف إلا التقية التي عمت بها البلية وصارت أعظم سبب في الاختلاف في الأحكام الشرعية ، وشهرة الحكم في الصدر الأول بالجواز من أظهر المرجحات لكون ذلك مذهبهم (صلوات الله عليهم) كما تقدمت الإشارة اليه في غير موضع . والله العالم .

(١) لا يخفى ان عبارة المنتهى ج ١ ص ٢٦٨ لا ظهور لها في نقل الكراهة عن عائشة ومن بعدها وإنما ظاهرها نقل الكراهة عن احمد في روايته الاخرى وإبي حنيفة ومالك ونافع وعمر بن عبدالعزيز ، وهذه عبارته : يجوز ان تؤم المرأة النساء في الفرض والنفل الذي فيه تسن الجماعة ، ذهب اليه أكثر علماؤنا وهو مستحب عندنا وبه قال الشافعي واحمد في احدى الروايتين وروى عن عائشة ... الى ان قال : وقال احمد في الرواية الاخرى انه مكرره وان فعلن اجزأهن وهو قول إبي حنيفة ... الى آخر ما نقل في الكتاب . وعلى طبق ما استظهرناه من العبارة جاء النقل في المجموع للنووي الشافعي ج ٤ ص ١٩٩ والمحلى ج ٣ ص ١٢٨ فان الكراهة لم تنزل فيهما عن عائشة ومن بعدها الى إبي ثور . ولمعرفة مذهب الشافعي واحمد زيادة على ذلك يرجع الى الام ج ١ ص ١٤٥ والانصاف ج ٢ ص ٢١٢ ، ونقل في الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٣٠٥ عن المالكية انه لا يصح ان تكون المرأة اماماً لرجال أو نساء لا في فرض ولا في نفل . وكذا نقل في المجموع والمحلى عن مالك المنع مطلقاً

المسألة الثانية - من الشرائط في الامامة الذكورة والقيام والقراءة والاتقان ان ام مثله . وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع :
الاول - انه لا يؤم القاعد القائم وانما يؤم مثله ، وهو قول علمائنا أجمع على ما حكاه العلامة في التذكرة .

وعليه يدل ما رواه الصدوق في الفقيه مرسل (١) قال : وقال ابو جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى باصحابه جالسا فلما فرغ قال : لا يؤمن أحدكم بعدى جالسا . قال وقال : الصادق عليه السلام كان النبي صلى الله عليه وآله وقع عن فرس فشج شقه الايمن فصلى بهم جالسا في غرفة أم ابراهيم .

ومن غفلات صاحب الوسائل انه تفرد بالقول بالكراهة : فقال في كتاب الوسائل : باب كراهة امامة الجالس القيام وجواز العكس (٢) ثم أورد الرواية الاولى ، مع اجماع الاصحاب كما عرفت على التحريم وصرحة الخبر المذكور في ذلك من غير معارض يوجب تأويله .

واستدل جملة من الاصحاب على الحكم المذكور بما رواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) (٣) قال : قال امير المؤمنين عليه السلام لا يؤم المقيد المطلقين ولا صاحب الفالج الأصحاء .

قالوا : وكذا الكلام في جميع المراتب لا يؤم الناقص الكامل فلا يجوز اقتداء الجالس بالمضطجع .

والاستدلال بهذه الرواية بناء على ما ذيلوها به مبنى على كون العلة في منعه عليه السلام من امامة الجالس القائم انما هو من حيث نقصان صلاة الجالس عن صلاة القائم . ولا يخفى ان هذه العلة انما هي مستنبطة إذ لا اشعار في النص بها وإلا لاقتضى ذلك عدم جواز امامة المتيمم بالمتوضي* والمسافر بالحاضر .

والظاهر انه الى ما ذكرناه يشير كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقل

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة . ويرويه الشيخ عن الكليني

ما نقلناه عنهم بقوله : هكذا اشتهر بين الأصحاب .

وبالجملة فان الدليل على الحكم المذكور انما هو الرواية الاولى ، واما امامة الناقص الكامل بقول مطلق جوازاً وتحريماً فلم أقف فيه على نص . وأما بالنسبة الى جزئيات هذه الكلية فهو يدور مدار النصوص وجوداً وعدمها جوازاً وتحريماً . قالوا : واطلق الشيخ في الخلاف جواز امامة العارى بالمكنتى . وقال العلامة في التذكرة : ان اقتدى بالعارى مكنتس عاجز عن الركوع والسجود جاز لمساواته له في الأفعال . قال في المدارك : وهو يتم اذا قلنا ان المانع من الاقتداء بالعارى عجزه عن الاركان واما اذا علل بنقصه من حيث الستر فلا . انتهى . وفيه إشارة الى ما قدمنا ذكره عنهم .

والحق في المسألة المذكورة ان المأموم في هذه الصورة ان كان فرضه شرعاً الصلاة جالساً كامماً فلا بأس باتمامه ، لان فرض الامام وفرضه الجلوس فيدخلان تحت الأخبار الدالة على جواز امامة الجالس بالجالس من ذوى الاعذار . ولا يضر هنا نقص صلاة الامام من حيث كونه عارياً والمأموم مكنتس إذ لا دليل على هذه العلة كما عرفت ، وان كان فرضه الاتيان بالاركان من قيام وقعود وركوع وسجود فالظاهر المنع لخبر الرسول ﷺ .

الثانى - المشهور انه لا يجوز امامة اللاحن في قراءته ولا المبدل حرفاً بغيره بالمتقن سواء كان اللحن مغيراً للمعنى كضم تاء ، انعمت ، أم لا كفتح دال ، الحمد ، تمكن من الإصلاح أو لم يتمكن ، واطلق الشيخ كراهة امامة من يلحن في قراءته ، قال في المبسوط يكره امامة من يلحن في قراءته سواء كان في الحمد أو غيرها احوال المعنى أو لم يحل اذا لم يحسن اصلاح لسانه ، فان كان يحسن وتعتمد اللحن فانه تبطل صلاته وصلاة من خلفه اذا علموا بذلك . وظاهر ابن ادریس اختصاص المنع بما يحيل المعنى حيث قال : لا يجوز امامة اللحنة الذى يغير بلحنه معانى القرآن . وقال العلامة في المختلف : الوجه عندى انه لا يصح أن يكون اماماً ، اما اذا

تعتمد فلأن صلاته باطلة لانه لم يقرأ القرآن كما انزل ، وأما اذا لم يتمكن فلائنه بالنسبة الى الاعراب كالأخرس فكما لا تصح امامة الآخرس لا تصح امامة من لا يتمكن من الإعراب . ثم قال : احتج بان صلاته صحيحة فجاز أن يكون اماماً . والجواب المنع من الملازمة كالأخرس . انتهى . وعلى هذا جرى كلام الأكثر كما عرفت .

وكذا الكلام بالنسبة الى المبدل حرفاً بغيره كالإلغ بالتاء المثلثة وهو الذى يبدل حرفاً بغيره ، وربما خص بمن يبدل الراء لأمأ ، والارت وهو الذى يجعل اللام تاء ، وفى حكمه الألبغ بالياء المثناة التحتانية وهو الذى لا يبين الكلام ولا يأتى بالحروف على الصحة ، وكذا التمام والفأفاء وهو من لا يحسن تأدية التاء والفاء إلا بتريدهما مرتين فصاعداً ، وقيل من لا يحسن تأدية التاء والفاء أو يبدلها بغيرهما .

وهؤلاء كلهم ماعدا التمام والفأفاء لا تصح امامتهم عند الاصحاب إلا بامثالهم أما الفردان المذكوران فقد صرح غير واحد منهم بجواز امامتهما مطلقاً ، قالوا لان هذه الزيادة الحاصلة من التريديد زيادة غير مخرجة عن صحة القراءة وكرهه بعض الاصحاب ، قال المحقق فى المعتبر : اما التمام والفأفاء فالإتتمام بهما جائز لانه يكرر الحرف ولا يسقطه . ومقتضى كلامه ان التمام هو الذى لا يتيسر له النطق بالتاء إلا بعد تريدها مرتين فصاعداً . وبهذا التفسير والحكم صرح العلامة فى التذكرة والمنتهى لكنه حكم فى التذكرة بكراهة امامته لمكان هذه الزيادة . وقال فى المنتهى : ولو كان له لغة خفيفة تمنع من تخليص الحرف ولكن لا يبدله بغيره امكن أن يقال بجواز امامته بالقارى . ونحوه قال فى التذكرة ولكنه جزم بالجواز . وقال فى الذكرى : اما من به لغة تمنع من تخليص الحرف ولا تبلغ به تبديله بغيره فجائز امامته للقارى . وان كان القارى أفضل لان ذلك يعد قرآناً . قال فى المدارك : ويشكل بان من لم يخلص الحرف لم يكن آتياً بالقراءة على الوجه المعتبر فلا تكون

قراءته كافية عن قراءة المأموم كالمبديل .

قيل : وهل يجب على اللاحق والمبديل للحرف بغيره مع العجز عن الإصلاح الإلتزام بالمتقن أن تمكن منه ؟ وجهان من توقف الواجب على ذلك فيكون واجبا ، ومن أصالة البراءة ، وإطلاق قوله عليه السلام (١) في صحيحة زرارة والفضيل « وليس الإجتماع بمفروض في الصلوات كلها » .
والمسألة بجميع شقوقها لا تخار من توقف وتأمل لعدم النصوص الواضحة في المقام .

الثالث - انه لا خلاف في انه لا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ، نقل ذلك غير واحد من الأصحاب ، واستدلوا عليه بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله (٢) قال : « لا تؤم المرأة رجلا ، وعنه عليه السلام (٣) قال : « آخروهن من حيث آخرن الله » ، قالوا ويؤيده ان المرأة مأمورة بالستر والحياء والامامة للرجال تقتضى خلافه .
وأنت خبير بما في هذا الإستدلال ، اما الخبران فالظاهر انها ليسا من طريقنا إذ لم أقف عليهما في أخبارنا . وأما التعليل الاخير فطليل .

والأظهر في الإستدلال على ذلك انما هو ما قدمناه في المقدمة السادسة في المكان من الأخبار الدالة على عدم جواز محاذاة المرأة للرجل ولا تقدمها عليه ، مضافا الى أن العبادات مبنية على التوقيف ولم يرد عن صاحب الشريعة فعل ذلك

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجماعة .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ ص ٩٠ .

(٣) المغني ج ٢ ص ٢٤٣ ، وفي البحر الرائق ج ١ ص ٣٥٤ نسب الحديث الى ابن مسعود والحنفية يذكرونه مرفوعا وابن همام منع رفعه بل هو موقوف على ابن مسعود .
وفي المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٢٨ رقم ٤٩ « من الغلط نسبته للصحيحين وللدلائل النبوة للبيهقي ولمسند رزين ولكن في مصنف عبدالرزاق ومن طريقه الطبراني من قول ابن مسعود . . . » وفي موضوعات ملا علي القاري ص ١٩ : في الهداية حديث مشهور وقال ابن همام لا يثبت رفعه فضلا عن شهرته ، والصحيح انه موقوف على ابن مسعود .

ولا الأمر به . ولكن لما كان المشهور بين متأخري اصحابنا هو كراهة المحاذاة والتقدم دون التحريم التجأوا الى الاستدلال هنا بهذه الأدلة المذكورة . ثم انه كما لا يجوز أن تؤم الرجل لا يجوز أن تؤم الخنثى أيضاً لاحتمال الذكورية ولا خنثى بمثله لاحتمال الأنوثة في الامام والذكورية في المأموم فلا تحصل المماثلة . ونقل في الذكرى عن ابن حمزة انه جوز ذلك لتكافؤ الإحتمالين فيهما والاصل الصحة . قال : وجوابه ان من صور الامكان تخالفهما في الذكورة والأنوثة كما قلناه والاصل وجوب القراءة على المصلي إلا بعد العلم بالمسقط .

هذا . وروى في كتاب دعائم الاسلام (١) عن علي عليه السلام قال : لا تؤم المرأة الرجال ولا تؤم الخنثى الرجال ولا الأخرس المتكلمين ولا المسافرين المقيمين . وروى في موضع آخر عنه عليه السلام أيضاً (٢) قال : لا تؤم المرأة الرجال وتصل بالنساء ولا تتقدمهن ، تقوم وسطاً منهن ويصلين بصلاتها ، والله العالم .

المسألة الثالثة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان صاحب الامارة والمسجد والمنزل أحق وأولى بالامامة في هذه الموارد الثلاثة ، والمراد بصاحب الامارة من كانت امارته شرعية بمعنى انه منصوب من قبل المعصوم عليه السلام فانهم (عليهم السلام) في وقت تمسكهم وسلطتهم كانوا يعينون امراء للبلدان للامر والنهي والحكم بين الرعية والجمعة والجماعة ونحو ذلك . والمراد بصاحب المسجد يعني الامام الراتب فيه ، وصاحب المنزل ساكنه وان لم يكن مسكناً له . قالوا : وكذا الهاشمي أولى من غيره ممن لم يكن كذلك . وصرح بعضهم بان امام الاصل مع حضوره أولى من الجميع .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : (أحدها) - ما ذكره - من أولوية هؤلاء الثلاثة الأول على غيرهم عدا الامام الأعظم وان كان ذلك الغير أفضل منهم -

(١) ج ١ ص ١٨٣ طبع مصر

(٢) مستدرك الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة .

من ما لا خلاف فيه عندهم ، وقد صرح بذلك العلامة في جملة من كتبه ، وقال في المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا .

واستدلوا عليه بالنسبة الى صاحب الامارة والمنزل بما سيأتى ان شاء الله تعالى في رواية ابى عبيدة (١) من قوله عليه السلام : « ولا يتقدم أحدكم الرجل في منزله ولا صاحب سلطان في سلطانه » .

وأما بالنسبة الى امام المسجد الراتب فملوه بان المسجد يجرى مجرى منزله ، ولان تقدم غير الراتب عليه يورث وحشة وتنافراً فيكون مرجوحاً .

اقول : والأظهر الإستدلال عليه بما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى ، والظاهر انه هو المستند لما صرح به المتقدمون من هذا الحكم كما عرفت في غير موضع إلا انه لما لم يصل ذلك الى المتأخرين عللوه بما عرفت .

حيث قال عليه السلام في موضع من الكتاب (٢) « ان رسول الله ﷺ قال صاحب الفراش أحق بفراشه وصاحب المسجد أحق بمسجده » ، وقال في باب صلاة الجماعة « اعلم ان أولى الناس بالتقدم في الجماعة اقروهم ... الى أن قال : وصاحب المسجد أولى بمسجده » .

وقال في كتاب دعائم الإسلام (٣) « وعن رسول الله ﷺ انه قال : يؤمكم اكثركم نوراً - والنور القرآن - وكل أهل مسجد أحق بالصلاة في مسجدهم إلا أن يكون أمير حضر فانه أحق بالامامة من أهل المسجد » ، وعن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٤) انه قال : « يؤم القوم اقدمهم هجرة ... الى أن قال : وصاحب المسجد أحق بمسجده » .

ولو اجتمع صاحب الامارة مع صاحب الرتبة أو صاحب المنزل فقد قطع

(١) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجماعة

(٢) ص ١١ و ١٤

(٣) و (٤) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة

الشهيد الثاني بكونه أولى منهما ، ولا يخلو من توقف .

بقى الإشكال في انه قد تقدم في روايتي معاوية بن شريح والحناط المتقدمين في آخر المسألة الحادية عشرة من مسائل المطلب الأول (١) ، انه إذا قال المؤذن ، قد قامت الصلاة ، يقوم القوم على أرجلهم ويقدموا بعضهم ولا ينتظروا الامام حتى يحجى ، ومن الظاهر أن ذلك هو في المسجد وحيث لا يكون امام المسجد أحق لم يسارعوا الى تقديم غيره . اللهم إلا ان يقال ان أحقيته انما هي مع الحضور لا مع الغيبة . وفيه ما لا يخفى فان حقه لا يفوت بمثل هذه المسارعة .

ويؤيد ما قلناه ما صرح به شيخنا الشهيد في الذكرى حيث قال : ولو تأخر الامام الراتب استحب مراسلته ليحضر أو يستنيب ، ولو بعد منزله وخافوا فوت وقت الفضيلة قدموا من يختارونه ... الى أن قال : ولو حضر بعد صلاتهم استحب اعادتها معه لما فيه من اتفاق القلوب مع تحصيل الاجتماع مرتين . انتهى . وبنحو ذلك صرح غيره ايضاً .

وما ذكره اخيراً من استحباب الاعادة معه بعد حضوره مبنى على ما قدمنا نقله عنه من استحباب تراى الجماعة . وفيه ما مر .

على ان الخبرين المذكورين غير خالين ايضاً من الإشكال وان لم يتنبه له أحد من علمائنا الابدال ، وذلك فان الظاهر من الاخبار وكلام الأصحاب ان الاذان والاقامة في الجماعة انما هما من وظائف صلاة الامام ومتعلقاتها ولا تعلق لصلاة المأمومين بشئ منها ، غاية الأمر انه قد يقوم بهما الامام كلا أو بعضاً وقد يقوم بهما بعض المأمومين كلا أو بعضاً ، وحيث لم يكن الامام حاضراً فلن يؤذن هذا المؤذن ويقيم المقيم .

واشكلك من ذلك أن في رواية معاوية بن شريح بعد ذكر ما تقدم ، قلت فان كان الامام هو المؤذن ؟ قال وان كان فلا ينتظرونه ويقدموا بعضهم ، وكيف

يستقيم هذا وهو الذى قد أذن وأقام وعند قوله : « قد قامت الصلاة » قام الناس على أرجلهم فابن ذهب بعد ذلك حتى ينتظرونه أو لا ينتظرونه .

وبالجملة فجميع ما ذكرنا من وجوه هذه الإشكالات ظاهر لا ريب فيه ، والإعتماد على هذين الخبرين بعد ما عرفت من ثبوت حقية الامام الراتب بالأخبار المتقدمة مضافاً الى اتفاق الأصحاب مشكل غاية الإشكال . والله العالم .

وثانيها - ان ما ذكره بعضهم من أنه مع حضور امام الأصل فانه أولى بالامامة من ما لا ريب فيه ولا شبهة تعزيره ، لانه صاحب الرئاسة العامة وهوولى الامور الأولى بالناس من انفسهم . ولو منعه مانع فاستتاب فلا ريب ان نائبه هو الأولى لترجحه بتعيين الامام له فانه لا يستنيب إلا الراجح أو المساوى ، ومع رجحانه فالأمر ظاهر ومع التساوى فالمرجح له التعيين ، فعلى الأول فيه مرجحان وعلى الثانى مرجح واحد .

وثالثها - لو أذن أحد الثلاثة المتقدم ذكرهم لغيره كان هو الأولى ، قال فى المنتهى : لو اذن المستحق من هؤلاء فى التقدم لغيره جاز وكان أولى من غيره اذا اجتمع الشرائط ، ولا نعرف فيه خلافاً لانه حق له فله نقله الى من شاء .

قال فى الذخيرة : وقد جزم الشهيدان بانتفاء كراهة تقدم الغير معللاً بان أولويتهم ليست مستندة الى فضيلة ذاتية بل الى سياسة أدبية . واستشكل ذلك بانه اجتهد فى مقابلة النص .

اقول : من المحتمل قريباً ان الأولوية التى دل عليها النص المشار اليه انما هى عبارة عن أحقيته بالصلاة والتقدم من غيره بالنسبة الى نفسه فلو أراد غيره التقدم عليه كان على خلاف ما ورد به النص لا ان ذلك بالنسبة الى نائبه ، والظاهر ان بناء كلام الشهيدين على هذا وبه يعلم سقوط ما اعترض به عليهما من انه اجتهد فى مقابل النص ، إذ لا دلالة فى النص على أزيد من ما ذكرناه .

قال فى الذكري : وهل الأفضل لهم الاذن للاكل منهم أو الأفضل لهم

مباشرة الإمامة ؟ لم أقف فيه على نص ، وظاهر الأدلة يدل على أن الأفضل لهم المباشرة ، لحينئذ لو اذنوا فالأفضل للباذون له رد الاذن ليستقر الحق على أصله . انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) من أن ظاهر الأدلة يدل على أن الأفضل لهم المباشرة دون الاذن لا يخلو من شوب النظر ، فإن الخطاب هنا إنما توجه الى من عداهم بأن الأولى أن لا يتقدموا في هذه المواضع الثلاثة ويراعوا حقهم فيها ويحترموا ويوقروا ، وهذا لا ينافي بأفضلية اذنهم لمن كان أعلم وافقه وأفضل واتقى واورع عملاً بالآيات والأحاديث الآتية الدالة على أولوية صاحب هذه الصفات وحينئذ فالأفضل للناس هو ارجاع أمر الإمامة لهم ، وبهذا يحصل امتثال ما دل عليه الخبر المشار اليه فان تعظيمهم واحترامهم يحصل بمجرد هذا . والأفضل لهم أن يأذنوا لمن كان بالصفات المذكورة عملاً بالآيات والأخبار المشار اليها فلا منافاة .

ورابهما .. قال الشيخ في المبسوط : اذا حضر رجل من بني هاشم كان أولى بالتقديم اذا كان ممن يحسن القرآن .

وقال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه : والظاهر انه أراد به على غير الأمير وصاحب المنزل والمسجد مع انه جعل الاشرف بعد الآفقه الذي هو بعد الاقرأ والظاهر انه الاشرف نسباً ، وتبعه ابن البراج في تقديم الهاشمي وقال بعده : ولا يتقدم من أحد على أميره ولا على من هو في منزله أو مسجده ، وجعل ابو الصلاح بعد الآفقه القرشي ، وابن زهرة جعل الهاشمي بعد الآفقه ، وفي النهاية لم يذكر الشرف وكذا المرتضى وابن الجنيد وعلى بن بابويه وابنه وسلاار وابن ادريس والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد وابن عمه في المعتبر ، وذكر ذلك في الشرائع واطلق وكذا الفاضل في المختلف وقال انه المشهور يعني تقديم الهاشمي ، ونحن لم نره مذكوراً في الأخبار إلا ما روى مرسلأ او مسنداً بطريق غير معلوم من قول النبي ﷺ (١) وقدموا قريشاً

ولاً تقدموما ، وهو على تقدير تسليمه غير صريح في المدعى ، نعم هو مشهور في التقديم في صلاة الجنازة كما سبق من غير رواية تدل عليه . نعم فيه إكرام لرسول الله ﷺ إذ تقدم به لأجله نوع إكرام ، وإكرام رسول الله ﷺ وتبجيله من ما لا يخفاء في أوليته . انتهى كلامه في الذكرى .

وما ذكره من عدم الوقوف على نص في الهاشمي في هذا المقام جيد وأما في صلاة الجنازة فقد قدمنا (١) وجود النص بذلك في كتاب الفقه الرضوي وأوضحنا أن كلام علي بن بابويه الذي تبعه الأصحاب في المقام مأخوذ من عبارة الكتاب المذكور . والله العالم .

المسألة الرابعة - قد ذكر جملة من الأصحاب : منهم - السيد السند في المدارك أنه إذا تشاح الأئمة في الإمامة فاما أن يكره المأمومون إمامة بعضهم وأما أن يختاروا إمامة واحد بأسرهم وأما أن يختلفوا في الاختيار :

فإن كرهه جميعهم لم يؤمهم لقوله ﷺ (٢) « ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة أحدهم من تقدم قوماً وهم له كارهون ، وإن اختار الجميع واحداً فهو أولى لما فيه من اجتماع القلوب وحصول الأقبال المطلوب .

وإن اختلفوا فقد أطلق الأكثر المصير إلى الترجيح بالمرجحات الآتية ، وقال في التذكرة : أنه يقدم اختيار الأكثر فإن تساوا طلب الترجيح . قال في الذكرى : وفي ذلك تصريح بأن ليس للمؤمنين أن يقتسموا الأئمة ويصلي كل قوم خلف من يختارونه لما فيه من الإختلاف المثير للاحن . هكذا ذكروا (رضوان الله عليهم) .

واستندوا في الترجيح في مقام الاختلاف إلى ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن أبي عبيدة (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ عن القوم من أصحابنا يجتمعون

(١) ج ١٠ ص ٣٩٦ عن الفقه الرضوي ص ١٩

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة . وفيه « أم قوما ،

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من صلاة الجماعة

ج ١١ (الإيراد على الأصحاب في جمل المرجحات في مورد التشاح) - ٢٠٣ -

فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان؟ فقال ان رسول الله ﷺ قال يتقدم القوم اقرأهم للقرآن فان كانوا في القراءة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً فان كانوا في السن سواء فليؤمهم اعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين . ولا يتقدم من أحدكم الرجل في منزله ولا صاحب سلطان في سلطانه . .

اقول : وعندى في ما ذكره (رضوان الله عليهم) من التفصيل في هذا المقام نظر لا يخفى على من تأمل من ذوى الأفهام ، فان ما ذكره من هذا التفصيل - باتفاق المأمومين واختلافهم وانه مع تشاح الأئمة في الامامة يؤخذ باتفاق المأمومين ونحو ذلك من ما هو مذكور - لا أعرف له وجهاً ولا عليه دليلاً إلا مجرد اعتبارات تخريجية لا تصلح مستنداً للحكام الشرعية ، والنص المذكور الذى هو المستند في هذا المقام قد دل على ان الآحق بهذا المقام والأولى بان يكون الامام هو من كان اقرأ... الى آخر ما تضمنه الخبر من المراتب ، ولا تعلق لذلك باتفاق المأمومين ولا باختلافهم ولا رضاهم ولا كراهتهم ولا تشاح الأئمة ولا عدمه ، فلو فرض وجود أئمة متعددين وحصول المشاحة بينهم فلا وجه للترجيح بينهم بالاتفاق على من لم يكن على الصفة المذكورة في الخبر لان فيه رداً للنص المذكور . وأولى بالعدم الترجيح باختيار الاكثر . ولا معنى لتشاح الأئمة مع كون النبي ﷺ قد قرر لهم ودلهم على ان صاحب هذا المقام هو من كان متصفاً بتلك الصفة ، بل الأولى لهم ان كانوا على الطريقة القويمة ومن العاملين بالسنة المستقيمة هو تقديم من كان كذلك عملاً بما رسمه لهم ، وإلا فقد خالفوا الوظائف الشرعية ورجع تشاحهم الى التكالب على الرئاسة النبوية إلا ان يدعى كل واحد منهم انه المتصف بذلك دون غيره وهو خارج عن مانح فيه . واما مسألة كراهة المأمومين الامام فلا تعلق لها بهذا المقام . وبالجملة فكلامهم هنا لا أعرف له مزيد فائدة .

بقى الكلام هنا في مواضع : (الاول) - في ما دل عليه الخبر المذكور من هذه المراتب المذكورة .

والذى وقفت عليه زيادة على الخبر المذكور ما صرح به الرضا عليه السلام في كتاب الفقه حيث قال (١) : وان اولى الناس بالتقديم في الجماعة اقرأهم للقرآن وان كانوا في القرآن سواء فافقههم وان كانوا في الفقه سواء فاقربهم هجرة وان كانوا في الهجرة سواء فاسنهم فان كانوا في السن سواء فاصبحهم وجهاً . وصاحب المسجد اولى بمسجده . انتهى .

وروى في كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) قال : « يؤم القوم أقدمهم هجرة فان استوا فاقراءهم فان استوا فافقههم فان استوا فأكبرهم سناً » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو تقديم الاقرأ على الآفة كما دلت عليه هذه الأخبار ، وذهب جملة من الاصحاب : منهم - العلامة في المختلف الى العكس ، وعليه جملة من افاضل متأخري المتأخرين كالسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة والمحدث الكاشاني والمحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي وغيرهم ، وهو الحق الحقيق بالإتباع وان كان قليل الاتباع الدالة العقلية والنقلية كتاباً وسنة كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

قال في المختلف : لنا - ان الآفة اشرف واعلم باركان الصلاة وامكان تدارك السهو ومراتبه وكيفية الصلاة فيكون اولى بالتقديم ، قال الله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٣) .

وما رواه العرزمي عن ابيه رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم (٤) قال : « من أم قوماً وفيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم الى سفال الى يوم القيامة » .

(١) ص ١٤

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٢٥ من صلاة الجماعة . وفي آخره هكذا ، وصاحب

المسجد أحق بمسجده ، كما تقدم ص ١٩٨

(٣) سورة الزمر الآية ١٢ (٤) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة .

ولأنه يستحب تقديم أهل الفضل وأولى النهى في الصفوف بقرب الامام لينبوه على الغلط والسهو ولمزية شرفهم على غيرهم . ثم نقل رواية جابر بذلك عن الباقر عليه السلام (١) ثم نقل رواية أبي عبيدة (٢) وتأولها بتأويل لا يغلو من البعد .
اقول : ومن ما يدل على ما اخترناه ما لا خلاف فيه بين الامامية من قبح تقديم المفضول على الفاضل .

ونقل في الذكرى عن ابن ابي عقيل انه قال : ولا يؤم المفضول الفاضل ولا الاعرابي المهاجر ولا الجاهل العالم . ثم قال في الذكرى : وقول ابن ابي عقيل يمنع امامة المفضول بالفاضل ومنع امامة الجاهل بالعالم ان أراد به الكراهة لحسن وان أراد به التحريم أمكن استناده الى أن ذلك يقبح عقلا ، وهو الذي اعتمد عليه محققو الاصوليين في الامامة الكبرى ، ولقول الله تعالى « أفن يهدي الى الحق أحق ان يتبع امن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون » (٣) وللخيرين المتقدمين في كلام ابن بابويه . انتهى . وظاهره احتمال التحريم في المسألة احتمالا قويا لمطابقة الدليل العقلي للدليل النقلى كتاباً وستة .

وتقريب الإستدلال بالآية المذكورة انها خرجت عن الإنكار على من يحكم بخلاف ذلك الذي هو مقتضى بديهية العقول السليمة كما يشير اليه قوله تعالى : « فما لكم كيف تحكمون » (٤) .

واما الأخبار الواردة بذلك فتنها ما رواه في الفقيه مرسل (٥) قال : « قال رسول الله ﷺ امام القوم وافدمم فقدموا افضلهم » قال : « وقال علي عليه السلام (٦) ان

(١) ص ١٥٩ و ١٦٠ (٢) ص ٢٠٢

(٣) و (٤) سورة يونس الآية ٣٦

(٥) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة

(٦) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة . وليس فيه ولا في الفقيه ج ١ ص ٢٤٧

ولا في الوافي باب (صفة امام الجماعة ومن لا ينبغي امامته) نسبة الحديث الى علي (ع) بل ظاهر الجميع النسبة الى النبي ﷺ ،

سرکم أن ترکوا صلاتکم فقدموا خيارکم .

ورواه في كتاب العلل مسنداً عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : قال رسول الله ﷺ ان سرکم ... الحديث مثله .

وروى في الفقيه ومثله الشيخ في كتاب الاخبار مرسل في الاول ومسنداً في الثاني (٢) قال : قال النبي ﷺ من أم قوماً وفيهم من هو أعلم منه ... الحديث كما تقدم في كلام صاحب المختلف .

وروى في كتاب قرب الاسناد في الموثق عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي ﷺ (٣) قال : « ان أئمتكم وفدکم الى الله فانظروا من توفدون في دينکم وصلاتکم » .

وفي حسنة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « قلت اصلي خلف الاعمى ؟ قال نعم اذا كان له من يسدده وكان أفضلهم » وفيها أيضاً (٥) « الصلاة خلف العبد ؟ قال لا بأس به اذا كان قعيها ولم يكن هناك أئمة منه » .

وفي موثقة سماعة (٦) قال : « سألته عن المملوك يؤم الناس ؟ فقال لا إلا ان يكون هو أئمتهم وأعلمهم » .

وروى الشهيد في الذكرى عن النبي ﷺ (٧) قال : « من صلى خلف عالم

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجماعة . (٥) و(٦) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة

(٧) الوسائل الباب ٢٦ من صلاة الجماعة عن الذكرى . وفي البحر الرائق ج ١ ص ٣٤٩

لو صلى خلف فاسق او مبتدع ينال فضل الجماعة لكن لا ينال كما ينال خلف تقي ورح لقوله (ص) « من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي » قال ابن امير الحاج لم يجده المخرجون . وفي موضوعات ملا علي القاري ص ٨٢ حديث « من صلى خلف تقي فكأنما صلى خلف نبي » لا أصل له . وفي المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣٠٤ حرف القاف عند قوله : « قدموا خياركم » قال : ما وقع في الهداية للحنفية بلفظ « من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي » لم أقف عليه بهذا اللفظ .

فكانما صلى خلف رسول الله ﷺ .

وروى الصدوق في كتاب الكمال الدين بسنده فيه عن أبي الحسن الليثي عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي ﷺ (١) قال : « أن أتمتكم قادتكم إلى الله فانظروا بمن تقتدون في دينكم وصلاتكم » .

وتويده الأخبار العامة مثل قوله ﷺ (٢) : « أن العلماء ورثة الأنبياء » وقوله ﷺ (٣) « علماء امتي كانبيا بني إسرائيل » وما دل من الأخبار على فضل العلماء على من سواهم (٤) وقوله عز وجل : « أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم » (٥) واحتجاج الله عز وجل على الملائكة في تفضيله آدم وجعله خليفة بكونه أعلم منهم (٦) وأمثال ذلك كما لا يخفى على الناقد البصير ولا ينبغي مثله خير . وظاهر إيراد الصدوق هذه الأخبار التي قدمنا نقلها عنه في باب الجماعة هو القول بمضمونها بمقتضى قاعدته في صدر كتابه حيث أنه لم ينقل رواية أبي عبيدة المذكورة ، إلا أنه نقل عن أبيه في رسالته إليه قبل إيراد هذه الأخبار أنه قال : أعلم يا بني أن أولى الناس بالتقدم في جماعة أقرؤهم للقرآن فإن كانوا في القراءة سواء فافقههم فإن كانوا في الفقه سواء فاقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فاسنهم فإن كانوا في السن سواء فاصبحهم وجهاً . وصاحب المسجد أولى بمسجده . انتهى . وهذه عين عبارة كتاب الفقه التي قدمناها .

والذي يقرب عندي أن هذه الأخبار الدالة على تقديم الأقرأ إنما خرجت

(١) مستدرک الوسائل الباب ٢٣ من صلاة الجماعة

(٢) و (٤) أصول الكافي كتاب فضل العلم ، وفي الوسائل الباب ٨ من صفات القاضي

(٣) البحار ج ١ ص ٧٦ وكفاية الطالب للكنجي ص ٢٣٩ . وفي المقاصد الحسنة

للسخاوي ص ٢٨٦ أنكره شيخنا - يعني ابن حجر العسقلاني - وقوله الدميري والزرکشي وقال بعضهم لا يعرف في كتاب معتبر .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٤٨

(٦) سورة البقرة الآية ٢٨ إلى ٣٢

مخرج التقيّة فانه قول جمهور العامة (١) وبه تكاثرت أخبارهم .
ومنها - ما رَووه عن النبي ﷺ (٢) ويؤمّمكم اقرأكم لكتاب الله ، وفي خبر
آخر (٣) : يؤمّم القوم اقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة
فان كانوا في السنة سواء فاقدّمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدّمهم سنّاً .
ومارووه عن عمرو بن ابي سلمة (٤) قال كنت غلاماً حافظاً قد حفظت

(١) في نيل الاوطار ج ٣ ص ١٣٣ باب (من أحق بالإمامة) قال : حديث : يؤمّم القوم
اقرأهم ، فيه حجة لمن قال يقدم في الإمامة الاقرأ على الألفقه ، واليه ذهب الاحنف بن قيس
وابن سيرين والثوري وابو حنيفة واحمد وبعض اصحابهما ، وقال الشافعي ومالك واصحابهما
والهادوية الألفقه مقدم على الاقرأ ، وقال الشافعي المخاطب الذين كانوا في عصره (ص)
كان اقرأهم افقهم فانهم كانوا يسلّمون كباراً ويتفقون قبل أن يقرأوا فلا يوجد قارئ
إلا وهو متفقه . وقال النووي وابن سيد الناس : قوله في الحديث : فان كانوا في القراءة
سواء فاعلمهم بالسنة ، دليل على تقديم الاقرأ مطلقاً . وفي عمدة القارئ ج ٢ ص ٧٢٢
قال طائفة الألفقه مقدم على الاقرأ وبه قال ابو حنيفة ومالك والجمهور ، وقال ابو يوسف
واحد واسحاق الاقرأ مقدم وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية ، وقال اصحابنا
- الحنفية - أولى الناس بالإمامة اعلمهم بالسنة أي الألفقه اذا كان يحسن من القراءة ما تجوز
به الصلاة وهو قول الجمهور واليه ذهب عطاء والاوزاعي والشافعي ومالك ، وقال
ابو يوسف اقرأ الناس أولى بالإمامة يعني اعلمهم بالقراءة وكيفية اداء حروفها وما يتعلق
بها ، وهو أحد الوجوه عند الشافعية .

(٢) كنز العمال ج ٤ ص ١٢٥ (٣) كنز العمال ج ٤ ص ١٢٦

(٤) في اسد الغابة ج ٤ ص ١١٠ في ترجمة عمرو الجرمي قال أمت قومي وانا غلام ابن
ست أو سبع سنين . وفي حديث عنه : كنت في الوفد الذين وفدوا على رسول الله (ص)
فقال (ص) : يؤمّمكم اقرأكم ، وكنت اقرأهم . وفي حديث آخر عنه : وفدوا على رسول الله (ص)
وارادوا ان ينصرفوا قالوا يا رسول الله (ص) من يؤمّمنا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن ، أو
داخذوا للقرآن ، فلم يكن أحد من القوم جمع ما جمعت فقدموني وانا غلام وعلى شملة فاشهدت
بجمعا من جرم إلا كنت امامهم وكنت أصلي على جنازهم .

قرآنًا كثيراً فانطلق ابني وافداً الى رسول الله ﷺ في نفر من قومه فقال النبي ﷺ «يؤمكم اقرأكم لكتاب الله، فقدموني فكسنت أصلي بهم وانا ابن سبع سنين أو ثمان، وربما أجيب عن خبر ابني عبيدة بان المراد بالاقرأ فيه الآفقه، لان المتعارف كان في زمانه ﷺ انهم اذا تعلموا القرآن تعلموا أحكامه، قال ابن مسعود (١) وكنا لا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها، وإطلاق الفارئ على العالم بأحكام الشريعة غير عزيز في الصدر الأول.

واعترض عليه بان جعل الأعل مرتبة بعد الاقرأ صريح في انفكاك القراءة عن العلم بالسنة، وتعلم أحكام القرآن غير كاف في الفقه اذ معظمه يثبت بالسنة، وبان فيه عدولا عن ظاهر اللفظ. وهو جيد.

وظنى ان الوجه في الجواب عن الخبر المذكور وأمثاله انما هو ما ذكرته من الحمل على التقية فانها هي السبب التام في اختلاف الأحكام الشرعية وان كانت هذه القاعدة غير معمول عليها بين أصحابنا (رضوان الله عليهم) كما قدمنا ذكره في غير مقام الثاني - قد فسر جماعة من الأصحاب الاقرأ بمعنى الأجود قراءة وانتقانا للحروف واشد اخراجاً لها من مخارجها. وزاد بعضهم على الامور المذكورة الاعرف بالاصول والقواعد المقررة بين القراء. وقيل ان المراد اكثر قرآنًا. ونسبه في البيان الى الرواية.

اقول: ولعله أشار بذلك الى ما روى (٢) من ان الاعمى يؤم القوم اذا رضوا به وكان اكثرهم قراءة، وفي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) انه

(١) في سنن البيهقي ج ٣ ص ١١٩ عن عبدالله: كنا اذا تعلمنا من النبي ص، عشر آيات من القرآن لم نتعلم من العشر التي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيه. قيل لشريك من العمل؟ قال نعم.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من صلاة الجماعة. وفيه ايضاً وافقهم،

(٣) الوسائل الباب ١٦ من صلاة الجماعة

سئل عن العبد يؤم القوم اذا رضوا به وكان اكثرهم قرآناً؟ قال لا بأس .
ثم انه على تقدير هذا المعنى فهل المراد يعني اكثرهم قراءة للقرآن - وتؤيده
الرواية الأولى من هاتين الروایتين - او اكثرهم حفظاً للقرآن وتؤيده رواية عمرو بن
ابى سلمة العامية ؟ وقيل الاجود بحسب طلاقة اللسان وحسن الصوت وجودة المنطق .
الثالث - جعل الشيخ الافقه بعد الاقرأ وقبل غيره وهو اختيار ابن بابويه
في رسالته كما تقدم ، وذهب بعضهم الى تقديم الاقرأ ثم الاقدم هجرة ثم الأسن ثم
الافقه كما هو مورد رواية ابى عبيدة ، وبعضهم الى تقديم الاقدم هجرة بعد الاقرأ
ثم الافقه ، وقدم الشيخ في المبسوط بعد الافقه الاشرف ثم الاقدم هجرة ثم
الأسن ، وقدم السيد المرتضى الأسن بعد الافقه ولم يذكر الهجرة .

ولا اعرف لهم في هذا الاختلاف وجهاً يرجع اليه ولا مستنداً يعتمد عليه
إلا أن يكون مجرد اعتبارات يعتبرها كل منهم في ما ذهب اليه كما هو شأنهم في كثير
من الأحكام ، وإلا فليس في المسألة من الأخبار المتداولة في كلامهم والمتناقلة على
رؤوس أقلامهم إلا خبر ابى عبيدة ، نعم خبر كتاب الفقه الذى جرى عليه
على بن الحسين بن بابويه قد اشتمل على تقديم الاقرأ أولاً ثم الافقه ثم الأقرب
هجرة ثم الأسن ثم الاصبح وجهاً .

وكيف كان فقد عرفت كلامهم في معنى الاقرأ ، وأما الهجرة فالمراد بها
السبق من دار الحرب الى دار الاسلام ، وقال العلامة في التذكرة المراد سبق
الاسلام أو من كان اسبق هجرة من دار الحرب الى دار الاسلام أو يكون من أولاد
من تقدمت هجرته . ونقل في الذكري عن الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد ان
المراد التقدم في العلم قبل الآخر . وقال في الذكري : وربما جعلت الهجرة في زماننا
سكنى الامصار لانها تقابل البادية مسكن الاعراب لان أهل الامصار أقرب الى
تحصيل شرائط الامامة والكمال فيها . انتهى .

اقول : لا يخفى ان المراد من خبر ابى عبيدة انما هو المعنى الأول وهو

الاسبق هجرة من دار الحرب الى دار الاسلام فان هذا هو معنى الهجرة في وقته عليه السلام والخبر مروي عنه عليه السلام.

بقي الكلام في الترجيح بهذه المرتبة في ما عدا زمانه عليه السلام والظاهر انه لا يمكن الترجيح بها بل يجب اطراحها من البين لعدم دليل على شيء من هذه المعاني التي ذكروها ، وبناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التخريجات والتقريرات لا يخلو من مجازفة .

نعم روى الصدوق (قدس سره) في كتاب معاني الاخبار (١) مرسل عن الصادق عليه السلام قال : « من ولد في الاسلام فهو عربي ومن دخل فيه بعد ما كبر فهو مهاجر ومن سبي وعتق فهو مولى » وفيه اشعار بالمعنى الاول الذي ذكره في التذكرة فيمكن حينئذ الترجيح بهذه المرتبة باعتبار هذا المعنى .

واما الاسن فالتبادر منه الأكبر بحسب السن ، وفي الذكرى وغيره ان المراد علو السن في الاسلام ، وكذا نقل عن الشيخ في المبسوط ، وهو اعتبار حسن إلا انه خلاف المتبادر من ظاهر اللفظ .

وأما الاصبح وجهاً فذكره الصدوقان والشيخان وجماعة ، وقال المرتضى وابن ادریس : وقد روى (٢) إذا تساوا فاصبحهم وجهاً . وقال المحقق في المعتمد : لا أرى لهذا أثراً في الاولوية ولا وجهاً في شرف الرجال . وعلمه في المختلف بان في حسن الوجه دلالة على عناية الله به .

(١) هذا مؤلف من حديثين ذكرهما في معاني الاخبار باب نوادر المعاني ص ٤٠٥ من الطبع الحديث عن أبي جعفر « ع » ، « من ولد في الاسلام فهو عربي ومن دخل فيه طوعاً أو اضراً ممن دخل فيه كرها ، والمولى هو الذي يؤخذ اسيراً من أرضه ويسلم ، وقال ابو جعفر « ع » ، في حديث آخر « من دخل في الاسلام طوعاً فهو مهاجر » .

(٢) في سنن البيهقي ج ٣ ص ١٣١ باب من قال يؤمهم أحسنهم وجهاً عن النبي « ص » ، قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرأهم الكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأكبرهم سنناً فان كانوا في السن سواء فاحسنهم وجهاً » .

أقول : قد عرفت ان كتاب الفقه الرضوى صرح بذلك ، والصدوقان إنما أخذوا هذا الحكم من الكتاب لأن عبارة علي بن الحسين المتقدمة في الرسالة عين عبارة الكتاب من أولها الى آخرها ومنها هذا الموضع ، وهذا من جملة المواضع التي قدمنا الإشارة إليها بأنه كثيراً ما يذكر القدماء حكماً من الأحكام الشرعية ولا يصل دليله الى المتأخرين فيعترضونهم بعدم الدليل وهو في هذا الكتاب ، وما نحن فيه من هذا الباب .

والظاهر انه الى هذا الخبر أشار الصدوق في كتاب العلل حيث قال - بعد نقل خبر أبي عبيدة فيه (١) المتضمن لانه اذا كانوا في السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة - وفي حديث آخر : وان كانوا في السن سواء فاصبحهم وجهاً . انتهى .

والظاهر ايضاً انه الى هذه الرواية المرسلة هنا في العلل أشار المرتضى وابن ادريس في ما قدمنا نقله عنهما وقولهما : وقد روى اذا تساوا فاصبحهم وجهاً .

ومن ما يعضد ما ذكره العلامة في المختلف من أن في حسن الوجه دلالة على عناية الله تعالى بذلك الشخص ما في حديث ابراهيم بن اسحاق الليثي الوارد في طينة المؤمن وطينة الناصب المروى في العلل (٢) وغيره حيث قال عليه السلام بعد ذكر الطينتين وهما الطيبة والخبيثة المذكورتان في صدر الخبر : ثم عمد الى بقية ذلك الطين فزجه بطينتكم ولو ترك طينتهم على حالها لم تمزج بطينتكم ما عملوا ابدأ عملاً صالحاً ولا أدوا امانة الى أحد ولا شهدوا الشهادتين ولا صاموا ولا صلوا ولا زكوا ولا حجوا ولا شهبوكم في الصور ايضاً ، يا ابراهيم ليس شيء أعظم على المؤمن من أن يرى صورة حسنة في عدو من أعداء الله عز وجل والمؤمن لا يعلم ان تلك الصورة من طين المؤمن ومزاجه . انتهى .

ويشير الى ذلك ما ورد (١) من « ان النبي ﷺ طلب من الله سبحانه ان ينزل عليه جبرئيل متى ارسل اليه في صورة دحية الكلبي وكان من أجل الناس صورة ، وبذلك يظهر لك ما في كلام المحقق من الغفلة .

ثم انه لا يخفى أن التقديم في هذه المراتب تقديم فضل واستحباب لا حتم وإيجاب كما صرح به غير واحد : منهم - العلامة في التذكرة ، قال : وهذا كله تقديم استحباب لا تقديم لإشتراط وإيجاب فلو قدم المفضل جاز ولا نعلم فيه خلافاً . انتهى المسألة الخامسة - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في الإستنابة في الاثناء لو عرض للإمام عارض يمنع من إتمام الصلاة فانه يستنيب من يتم بهم الصلاة وإلا استناب المأمومون ، وكذا يستنيب لو كان مقصراً والمأموم متماً .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المقام عدة أخبار : الأول - ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراقدهم) في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) « في رجل أم قوماً فصلى بهم ركعة ثم مات ؟ قال يقدمون رجلاً آخر ويعتدون

(١) لم يذكر ذلك في طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٢٤٩ وسير اعلام النبلاء ج ٢ ص ٣٩٦ والاصابة ج ١ ص ٤٧٣ واسد الغابة ج ٢ ص ١٣٠ والاستيعاب في ترجمته وتهذيب تاريخ الشام ج ٥ ص ٢١٨ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ وجمع الزوائد ج ٩ ص ٣٧٨ وكنز العمال ج ٩ ص ١٧٣ نعم في جميعها كان دحية جليلاً بما نزل جبرئيل بصورته . وفي تهذيب تاريخ الشام ج ٥ ص ٢٢٠ عن عائشة قالت : رأيت رسول الله (ص) واضعاً يده على عرف فرس دحية فسألته عن ذلك قال « ص » ، ذاك جبرئيل وهو يقرئك السلام فقالت وعليه السلام ورحمة الله وبركاته . هذا أصل الحديث ثم أخذ الشعبي والزهري وانس وأمثالهم يتحدثون عن نزول جبرئيل بصورة دحية تركيزاً لهذا الحديث . وبالنظر الى ما في تاريخ ابن عساكر من الرواية عن ابن عباس ان دحية اسلم في زمن أبي بكر تفسد جميع تلك الاحاديث

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من صلاة الجماعة

بالركعة ويطرحون الميت خلفهم ويغتسل من مسه .
 الثاني - ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أو
 أكثر فيعتل الامام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم اليه فيقدمه ؟ فقال يتم صلاة القوم
 ثم يجلس حتى اذا فرغوا من التشهد أو ما اليهم بيده عن اليمين والشمال وكان الذي
 أو ما اليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم وأنتم هو ما كان فاتته أو بقى عليه . »
 الثالث - ما رواه في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام ما كان
 من امام تقدم في الصلاة وهو جنب ناسياً أو أحدث حدثاً أو رعافاً أو اذى في بطنه
 فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف وليأخذ بيد رجل فليصل مكانه ثم ليتوضأ وليتم
 ما سبقه به من الصلاة ، فان كان جنباً فليغتسل وليصل الصلاة كلها . »
 الرابع - ما رواه في الكافي والتهذيب عن سلمة بن حفص عن أبي عبد الله
 عليه السلام (٣) « ان علياً عليه السلام كان يقول لا يقطع الصلاة الرعاف ولا القي ولا الدم فمن
 وجد اذى فليأخذ بيد رجل من القوم من الصف فليقدمه يعني إذا كان اماماً . »
 الخامس - ما رواه في التهذيب عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه (عليهما
 السلام) (٤) قال : « سألت عن رجل أم قوماً فاصابه رعاف بعد ما صلى ركعة أو
 ركعتين فقدم رجلاً ممن قد فاتته ركعة أو ركعتان : قال يتم بهم الصلاة ثم يقدم رجلاً
 فيسلم بهم ويقوم هو فيتم بقية صلاته . »
 السادس - ما رواه في التهذيب عن معاوية بن شريح (٥) قال : « سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا أحدث الامام وهو في الصلاة لم ينبغ أن يقدم إلا من
 شهد الإقامة . »

(١) و(٤) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٧٢ من صلاة الجماعة .

(٣) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة . وفي التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ « عن أبي حفص ،

(٥) الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة

السابع - ما رواه عن سليمان بن خالد في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم القوم فيحدث ويقدم رجلاً قد سبق بركة كيف يصنع ؟ فقال لا يقدم رجلاً قد سبق بركة ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه » .

الثامن - ما رواه في الفقيه عن معاوية بن ميسرة عن الصادق عليه السلام (٢) انه قال : « لا ينبغي للامام اذا أحدث ان يقدم إلا من أدرك الإقامة فان قدم مسبوقاً بركة فان عبد الله بن سنان روى عنه عليه السلام انه قال إذا أتم صلاته بهم فليؤم اليهم يمينا وشمالا فلينصرفوا ثم ليكمل هو ما فاتته من صلاته » .

التاسع - ما رواه في الفقيه أيضاً عن جميل بن دراج في الصحيح عنه عليه السلام (٣) « في رجل أم قوماً على غير وضوء فانصرف وقدم رجلاً ولم يدر المقدم ما صلى الامام قبله ؟ قال يذكره من خلفه » .

العاشر - ما رواه في الكافي والتهذيب عن زرارة (٤) قال : « سألت احدهما (عليهما السلام) عن امام أم قوماً فذكر انه لم يكن على وضوء فانصرف وأخذ بيد رجل وادخله وقدمه ولم يعلم الذي قدم ما صلى القوم ؟ قال يصلي بهم فان اخطأ سبح القوم به وبني على صلاة الذي كان قبله » .

الحادى عشر - ما رواه في الكافي والفقيه عن زرارة في الصحيح (٥) قال : « قلت لابي جعفر عليه السلام رجل دخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة فحدث امامهم فأخذ بيد ذلك الرجل فقدمه فصلى بهم أنجزتهم صلاتهم بصلاته وهو لا ينويها صلاة ؟ فقال لا ينبغي للرجل ان يدخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة بل ينبغي له أن ينويها صلاة فان كان قد صلى فان له صلاة اخرى وإلا فلا يدخل » .

(١) الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٦٢ وفي الوسائل الباب ٤١ من صلاة الجماعة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجماعة .

(٥) الوسائل الباب ٣٩ من صلاة الجماعة

معهم ، قد تجزى* عن القوم صلاتهم وان لم ينوها ، .
 الثانى عشر - ما رواه فى التهذيب فى الصحيح (١) قال : « سأل على بن جعفر أخاه
 موسى بن جعفر عليه السلام عن امام أحدث فأنصرف ولم يقدم احداً ما حال القوم ؟
 قال لا صلاة لهم إلا بامام فليتقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها وقد تمت صلاتهم ،
 الثالث عشر - ما رواه فى الصحيح عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (٢)
 قال : « سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم انه ليس على وضوء ؟ قال
 يتم القوم صلاتهم فانه ليس على الامام ضمان ، .

الرابع عشر - ما رواه فى الفقيه والتهذيب فى الموثق عن ابى العباس البقباق
 عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : « لا يؤم الحضرى المسافر ولا المسافر الحضرى
 فاذا ابتلى بشئ* من ذلك فام قوماً حاضرين فاذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم
 فقدمه فأمهم ... الحديث ، .

الخامس عشر - ما رواه فى كتاب الإحتجاج من سؤالات الحميرى للناحية
 المقدسة (٤) قال : « كتب الحميرى الى القائم عليه السلام انه روى عن العالم عليه السلام انه سئل
 عن امام قوم صلى بهم بعض صلاتهم وحدثت حادثة كيف يعمل من خلفه ؟ فقال
عليه السلام يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلاتهم وينتسل من مسه ؟ التوقيع ليس على من
 نحاه إلا غسل اليد واذا لم يحدث ما يقطع الصلاة تتم صلاته مع القوم ... الحديث ، .
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام فى هذه الأخبار يقع فى مواضع :
 (أحدها) - المفهوم من هذه الأخبار ان مواضع الإستنابة من الامام أو المأمومين
 فى صور : (الأولى) - موت الامام كما فى الخبر الأول والخبر الخامس عشر

(١) الوسائل الباب ٧٢ من صلاة الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة

(٣) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ٣ من غسل المس

(الثانية) - في صورة دخوله في الصلاة على غير طهارة نسياناً كما تضمنه الخبر الثالث والتاسع والعاشر والثالث عشر (الثالثة) - في صورة ما لو أحدث الامام في الصلاة ، وعليه يدل الخبر الثاني والثالث والرابع بحمل الأذى فيه وهو الوجد في البطن على ما لا يتحمل الصبر عليه أو الكناية عن خروج الحدث ، والسادس والسابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر . (الرابعة) - ما لو اصابه الرعاف ولم يمكن غسله إلا بالمناقي ، وعليه يدل الخبر الخامس . (الخامسة) - في ما لو كان الامام مسافراً كما يدل عليه الخبر الرابع عشر ، فهذه المواضع الخمسة مورد النصوص في الإستنابة .

والأصحاب قد ذكروا الاغماء مضافاً الى الموت ونقلوا الإجماع عليه ، قال في المدارك - بعد قول المصنف : واذا مات الامام أو اغشى عليه استناب من يتم بهم الصلاة - قد أجمع الأصحاب على ان الامام اذا مات أو أغشى عليه يستحب للمؤمنين استنابة من يتم بهم الصلاة كما نقله جماعة : منهم - العلامة في التذكرة ، وتدل عليه روايات ... ثم أورد الخبر الأول خاصة ومورده كما عرفت انما هو الموت .

والظاهر انهم بنوا على ان الاغماء في تلك الحال في حكم الموت ، بل ظاهر كلام جملة منهم عروض المانع للامام بقول مطلق . وهو جيد من حيث الاعتبار إلا انه بالنسبة الى عدم النص عليه لا يخلو من شوب الإشكال .

وثانيها - قال في المدارك بعد الإستدلال بالخبر الثاني عشر : ومقتضى الرواية وجوب الاستنابة إلا ان العلامة (قدس سره) في التذكرة نقل اجماع علمائنا على انتفاء الوجوب ، وعلى هذا فيمكن حمل الرواية على ان المنقضي فيها الكمال والفضيلة لا الصحة . والمسألة محل تردد . انتهى .

اقول : الظاهر أنه غفل عن صحيحة زرارة وهي الخبر الثالث عشر فانه ظاهر في جواز الإنفراد مضافاً الى دعوى الإجماع في المقام ، وحينئذ فيجب حمل صحيحة علي بن جعفر على تأكيد الإستحباب كما يقوله الأصحاب . وظاهر جملة من الأصحاب

ايضاً عدم الوقوف على الصحيحة المذكورة كالعلامة في المنتهى والفاضل الخراساني في الذخيرة ، فانهم انما استندوا - في تأويل صحيحة علي بن جعفر بحملها على الفضيلة والإستحباب - الى ما صرحوا به من جواز انفراد المأموم عن الامام مع وجوده فمع عدمه أولى . وسيأتى ما في هذا الدليل عند ذكر المسألة المذكورة . والأظهر انما هو الإستدلال بصحيفة زرارة المذكورة فانها ظاهرة في جواز الاتمام منفردين .

وثالثها - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يكره أن يستناب المسبوق سواء كانت الإستنابة من الامام أو المأمومين ، ووجه الكراهة الجمع بين ما دل على الجواز كالخبر الثاني وبخبر الخبر الثامن ، وما دل على المنع كالخبر السادس والسابع وصدر الخبر الثامن .

وقد صرح الأصحاب هنا بجواز استنابة من لم يكن من المأمومين ، قال العلامة في المنتهى : لو استناب من جاء بعد حدث الامام فالوجه الجواز بناء على الأصل ولأنه جاز استنابة التابع فغيره أولى . انتهى .

اقول : لا يخفى ما في هذا التعليل العليل وكأنه غفلوا عن الأخبار الواردة من هذا القبيل وهي الرواية التاسعة والعاشر ، فان ظاهر الخبرين المذكورين ما ذكرناه فان قوله ، أخذ بيد رجل وأدخله وقده ، يدل على أنه ليس من المأمومين وانما أدخله الامام بعد اعتلاله ولهذا انه لم يعلم ما صلى القوم ، وظاهره أنه يصلي من حيث قطع الامام كما يدل عليه قوله في الخبر العاشر ، وبني على صلاة الذي كان قبله ، وانه انما يصلي بهم ذلك القدر الناقص خاصة . وهو حكم غريب لم يوجد له في الأحكام نظير ، فان هذه الصلاة بالنسبة الى هذا الداخل انما هي عبارة عن مجرد الاذكار وان اشتملت على ركوع وسجود وإلا فانها ليست بصلاة حقيقية ، إذ المفهوم من الخبرين المذكورين أنه يدخل معهم من حيث اعتل الامام ويخرج معهم من غير أن يزيد شيئاً على صلاتهم وانما يؤمهم في ما بقي عليهم كائناً ما كان ولو ركعة واحدة ، ومن هذا حصل الإستغراب . واحتمال حمل الخبرين المذكورين على استنابة

بعض المأمومين من المسبوقين - كما يفهم من نظمهم هذين الخبرين أو أحدهما مع أحاديث المسبوق كما جرى عليه في المدارك ومثله صاحب الوسائل - بعيد بل غير مستقيم ، لأن المسبوق الداخل في الصلاة قبل اعتلال الامام عالم بما صلوا وان دخوله في أى ركعة لانه صلى بصلاتهم ومع عدم علمه فالواجب عليه الإتيان بالترتيب الواجب عليه شرعاً ، فلا معنى لقوله « فان اخطأ سبج القوم به » ، ولا لقوله « بنى على صلاة الذى كان قبله » ، ولا معنى ايضاً لقوله « وأخذ بيد رجل وأدخله » ، فان هذا كله إنما يبتنى على رجل خارج من الصلاة لم يدخله الامام إلا بعد اعتلاله وهو صريح عبارة العلامة المتقدمة ، فهو إنما يبتدىء الصلاة من حيث قطع الأول فلو فرضنا ان الأول انصرف عن ركعتين أتم هذا الداخل بالمأمومين الركعتين الأخيرتين خاصة وهكذا . قال في المنتهى ايضاً : لو استخلف من لا يدري كم صلى فالوجه انه يبنى على اليقين فان وافق الحق وإلا سبج القوم به فيرجع اليهم . ثم نقل أقوالاً عديدة من العامة ، ثم احتج برواية زرارة المتقدمة . وبالجملة فالحكم المذكور في غاية الغرابة ولم أقف على من أفصح عن الكلام فيه ولا تنبه لما ذكرناه . والله العالم ورابعها - الظاهر أنه لا فرق بين اعتلال الامام وخروجه أن يقدم هو أو المأمومون من يتم بهم أو يتقدم شخص من المأمومين ممن له أهلية الامامة من غير استخلاف أو يأتهم كل طائفة بامام أو يأتهم بعض وينفرد بعض .

قال في المنتهى : لو قدم بعض الطوائف اماماً وصلى الآخرون منفردين جاز لأن لهم الإنفراد مع وجود الامام فمع عدم أولى .

أقول : فيه انه مبنى على مسألة أفراد المأموم من غير عذر كما تقدمت الإشارة اليه في كلامه وسيأتى ما فيه ان شاء الله تعالى .

والأظهر الإستدلال على ذلك بما ذكرنا من صحيحة زرارة وهى الخبر الثالث عشر الظاهر في جواز صلاتهم فرادى بعد اعتلال الامام مع الأخبار للدلالة على جواز الإستنابة بل استحبابها ، فاذا كان الأمران جائزين للجميع جاز ذلك

بالنسبة الى البعض في جميع ما ذكرنا من الصور .
وخامسها - قد دل الخبر الثاني الوارد في استنابة المسبوق وكذا عجز الخبر الثامن على انه بعد تمام صلاة المأمومين يؤم اليهم بيده عن اليمين والشمال عوض التسليم بهم ثم يتم ما فاتته ، ودل الخبر الخامس على انه يقدم رجلا منهم يسلم بهم ثم يقوم هو ويتم ما بقى عليه . والجمع بين الاخبار يقتضى التخيير بين الأمرين .
وقال العلامة في المنتهى : ولو انتظروا حتى يفرغ ويسلم بهم لم استبعد جوازه وقد ثبت جواز ذلك في صلاة الخوف . انتهى .

اقول : ثبوت ذلك في صلاة الخوف لا يستلزم جوازه هنا سيما بعد ورود النص بالحكم في هذه الصلاة بالخصوص كما عرفت . والله العالم .

وسادسها - ان الخبر الرابع عشر قد دل على انه بعد تمام صلاة الامام يقدم من يتم بالمأمومين صلاتهم ، والظاهر أنه لا فرق بين أن يقدم الامام أو يقدموا لأنفسهم من يختارونه من المأمومين .

وهل يجرى هذا الحكم في المسبوقين بان يأتهم بعضهم ببعض بعد انقضاء صلاة الامام وقيامهم لما بقى عليهم من الصلاة ؟ اشكال ، قال في المدارك : ومتى اقتدى الحاضر بالمسافر في الصلاة المقصورة وجب على المأموم اتمام صلاته بعد تسليم الامام منفرداً أو مقتدياً بمن صاحبه في الإقتداء كما في صورة الإستخلاف مع عروض المبطل ، وربما ظهر من كلام العلامة في التحرير التوقف في جواز الإقتداء على هذا الوجه ، حيث قال : ولو سبق الامام اثنين ففي اتمام أحدهما بصاحبه بعد تسليم الامام إشكال . وكيف كان فالظاهر مساواته لحالة الإستخلاف . انتهى .

اقول : ينبغي أن يعلم ان هنا صورتين : (احدهما) أن يقتدى جماعة من الحاضرين بمسافر ، ولا ريب أنه متى أتم المسافر صلاته فانه يجب على المأمومين الإتيان بما بقى من صلاتهم ، وهل يجوز أن يأتهم بعضهم ببعض في تلك البقية أم لا ؟

و (الثانية) انه لو سبق الامام اثنان فصاعداً بمعنى انهم لم يدركوا الامام إلا بعد فوات ركعة أو ركعتين من صلاته فبعد تسليم الامام وقيامهم لما بقي عليهم هل يأتهم بعضهم ببعض أم لا ؟ وهذه الصورة الثانية هي مراد العلامة من هذا الكلام والصورة الأولى هي المفروضة في كلامه « قدس سره » وكلام السيد هنا لا يخلو من اجمال فيحتمل انه حمل كلام العلامة هنا على ما فرضه أولاً من صورة اقتداء الحاضرين بالمسافر كما يشير اليه قوله بالتوقف في جواز الاقتداء على هذا الوجه يعنى الوجه المتقدم في كلامه أو ما هو أعم من الصورتين المفروضتين وان كلام العلامة شامل لاقتداء الحاضرين بالمسافر .

وكيف كان فالظاهر ان المسألتين متغايرتان والنص قد دل بالنسبة الى اتمام الحاضرين بالمسافر انه بعد تمام صلاة الامام يقدم بعض المأمومين ، فجواز الائتمام هنا من ما لا اشكال فيه سواء قدمه الامام لما عرفت من الخبر الرابع عشر أو المأمومين لعين ما تقدم في صورة موت الامام كالخبر الأول ، وفي صورة ما لو أحدث وانصرف ولم يقدم أحداً كما في الخبر الثاني عشر ، فان الامامة لما كانت جائزة ومشروعة لا يفرق بين الآتي بها والمتصدى لها من الامام أو المأمومين أو تقدم بعضهم واقتداء الباقي من غير تعيين أحد ، أما بالنسبة الى المسبوقين بعد اتمام الامام صلاته فلم يرد هنا نص على الإستخلاف من الامام أو المأمومين .

وقوله : « وكيف كان فالظاهر مساواته لحال الإستخلاف » ان أراد به بالنسبة الى اتمام الحاضرين بالمسافر فقد عرفت انه لا إشكال فيه ، وان أراد بالنسبة الى الصورة الأخرى وهي الظاهرة من كلام العلامة فلا أعرف لهذه الظاهرية وجهاً يعتمد عليه ، فان العبادات عندنا مبنية على التوقيف كما وكيفاً وفرداً وجماعة ، والنصوص الواردة بالإستخلاف المستلزم لنقل النية من المأمومية الى الامامة ومن الإتيان بامام الى الائتمام بآخر مخصوصة بالصورتين التي قدمناها وليس هذا منها ، والحاق ما سوى ذلك به قياس لا يوفق اصول المذهب وان

كان بعض الأصحاب قد عدوا ذلك الى صور خالية من النصوص ، والظاهر انه لما ذكرناه استشكل العلامة في صورة المسبوقية وهو في محله .

وبالجملة فان العدول في الصلاة من نية الى اخرى - مع ما يترتب على ذلك من تغاير الأحكام كما هو المعلوم من أحكام الامامة والمأمومية - أمر على خلاف الأصل المستفاد من قواعد الشرع . فالواجب الإقتصار فيه على موارد الرخص ، وقد عرفت اختصاص ذلك بالصور الخمس المتقدمة وإلا فهنا صور عديدة قد قدمنا الكلام فيها مستوفى في بحث نية الوضوء من كتاب الطهارة :

منها - ان يعدل من الإهتمام بامام في أثناء الصلاة الى الإهتمام بآخر لو حضرت جماعة اخرى في ذلك المكان ، وقد نقل القول بالجواز هنا عن العلامة في التذكرة وتبعه المحدث الكاشاني في المفاتيح .

ومنها - ما لو صلى مأموماً ثم عدل في أثناء الصلاة الى نية الامامة ببعض المأمومين أو غيرهم بعد نقل نيته الى الإفراد أو عدمه .

ومنها - أن ينقل الامام نيته في الإثناء الى الإهتمام ببعض المأمومين وذلك المأموم ينقل نيته الى الامامة .

الى غير ذلك من الصور التي يمكن فرضها ، وقد تقدم الكلام فيها ونحوها في الموضع المشار اليه ، والأظهر الأشهر العدم لما عرفت من الخروج عن مواضع النصوص . والله العالم .

المسألة السادسة - قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) كراهة الامامة في جملة من المواضع : منها - المسبوق وقد تقدم الكلام فيه في سابق هذه المسألة .

ومنها - المجنوم والأبرص والمحدود والأعرابي ، وقد تقدم الكلام في هؤلاء الاربعة في بحث صلاة الجمعة .

ومنها - الاغلف وقد أطلق جملة من الأصحاب كراهة امامة الاغلف ، ومنع منه جماعة منهم كالشيخ والمرتضى .

وقال في المدارك - بعد أن ذكر المصنف الاغلف في من يكره امامته - ما صورته : الحكم بكرهه امامة الاغلف مشكل على اطلاقه لان من أخل بالختان مع التمكن منه يكون فاسقاً فلا تصح امامته ، واطلق الأكثر المنع من امامته وهو مشكل ايضاً .

وقال المحقق في المعتمد : والوجه ان المنع مشروط بالفسوق وهو التفريط في الاختتان مع التمكن لا مع العجز ، وبالجملة ليس الغلظة مانعة باعتبارها مما لم ينضم اليها الفسوق بالإهمال ونطالب المانعين بالعلّة ، فان احتجوا - بما رواه أبو الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن عمار عن زيد بن علي عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (١) قال : « الاغلف لا يؤم القوم وان كان اقراهم لانه ضيع من السنة أعظمها ولا تقبل له شهادة ولا يصل عليه إلا أن يكون منع ذلك خوفاً على نفسه ، فالجواب من وجهين : (أحدهما) - الطعن في سند الرواية فانهم باجمعهم زيدية مجهولو الحال و (الثاني) - أن نسلم الخبر ونقول بموجبه ، فانه تضمن ما يدل على إهمال الإختتان مع وجوبه فلا يكون المنع متعلقاً على الغلظة ، فان ادعى مدح الإجماع فذاك يلزم من علمه ونحن لا نعلم ما ادعاه . انتهى . وهو جيد .

ثم ان الظاهر انه مع قدرته على الإختتان والإخلال به لا يقتضي ذلك بطلان صلاته بل غاية الأثم لعدم توجه النهي الى شيء من العبادة وانما هو أمر خارج إلا عند من يقول باقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده الخاص ، وهو قول مرغوب عنه لعدم الدليل عليه بل الدليل على خلافه واضح السبيل . إلا ان شيخنا الشهيد الثاني في الروض صرح بانه لا تصح صلاته بدون الإختتان وان كان منفرداً ، ولا اعرف له وجهاً ولا سيما ان مذهبه في تلك المسألة الأصولية هو عدم استلزام الأمر بالشيء النهي عن ضده الخاص .

ومن ما يدل على النهي عن امامة الاغلف زيادة على الخبر المذكور ما نقله

(١) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجماعة .

في البحار (١) عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح عن عبدالله بن طلحة النهدي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا يؤم الناس المحدود وولد الزنا والأغلف والأعرابي والمجنون والابرس والعبد » .

وما رواه الصدوق في الخصال بسنده فيه عن الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام (٢) قال : « ستة لا ينبغي أن يؤموا الناس : ولد الزنا والمرتب والأعرابي بعد الهجرة وشارب الخمر والمحدود والأغلف » ، ورواه جعفر بن محمد بن قولويه في كتابه بإسناده إلى الأصمغ بن نباتة (٣) .

وروى في المقنع مرسلاً (٤) قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام الأغلف لا يؤم القوم ... الحديث كما تقدم في حديث الزيدية .

ومنها - إمامة من يكرهه المأمومون وقد ورد بذلك جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الفقيه مرسلاً (٥) قال : « قال النبي ﷺ ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة : العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه والناشر عن زوجها وهو عليها ساخط ومانع الزكاة وإمام قوم صلى بهم وهم له كارهون ... الحديث » .

وروى في الكتاب المذكور بسنده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٦) في حديث المناهي قال : « ونهى أن يؤم الرجل قوماً إلا بأذنهم . وقال من أم قوماً بأذنهم وهم به راضون فاقصد بهم في حضوره واحسن صلاته بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده وقعوده فله مثل أجر القوم ولا ينقص من أجرهم شيء » .

(١) ج ١٨ الصلاة ص ٦٢٧

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ١٣ من صلاة الجماعة .

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٢٧ من صلاة الجماعة

وروى في كتاب الخصال بسنده عن عبد الملك بن عمير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « أربعة لا تقبل لهم صلاة : الامام الجائر ، والرجل يؤم القوم وهم له كارهون ، والعبد الآبق من مولاة من غير ضرورة ، والمرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها ، .

وروى الشيخ بسنده عن زكريا صاحب السابري عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « ثلاثة في الجنة على المسك الأذفر : مؤذن اذن احتساباً ، وامام أم قوماً وهم به راضون ، ومملوك يطيع الله ويطيع مواليه ، .

وروى في الامالي بسنده فيه عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة : عبد آبق من مواليه حتى يرجع اليهم فيضع يده في أيديهم ، ورجل أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، ورواه الكليني في كتاب النكاح (٤) .

وروى جملة من الاصحاب عن علي عليه السلام (٥) انه قال لرجل أم قوماً وهم له كارهون : « انك لحروط ، قال في الروض : انه بفتح الحاء المعجمة والراء المهملة والواو والطاء المهملة وهو الذي يتهور في الامور ويركب رأس كل ما يريد بالجهل وقلة المعرفة بالامور .

قال العلامة في التذكرة : الأقرب انه ان كان ذا دين يكرهه القوم لذلك لم تكره امامته والائتم على من كرهه وإلا كرهت . وظاهر هذا الكلام حمل الاخبار المذكورة على من لم يكن من أهل الامامة ويحمل الناس على الاتياع به ، وحيثئذ فهذه السكراهة ترجع الى التحريم إلا مع التقية .

وقال في المنتهى : لا تكره امامة من يكرهه المأمومون أو أكثرهم اذا كان

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٧٧ من صلاة الجماعة

(٤) ج ٢ ص ٦٠ وفي الوسائل الباب ٨٠ من مقدمات النكاح

(٥) الفائق للرخشري ونهاية ابن الاثير ولسان العرب وتاج العروس مادة « خرط »

بشرائط الامامة خلافا لبعض الجمهور (١) لنا قوله عليه السلام (٢) : « يؤمكم أقرأكم ، وذلك عام ، ولا اعتبار بكرهة المأمومين له إذا لاثم إنما يتعلق بمن يكرهه لا به . انتهى . وهو جيد يرجع الى ما تقدم .

اقول : ويمكن - ولعله الأقرب - ان المراد بالأخبار المذكورة ان المأمومين ليس لهم مزيد اعتقاد فيه ويرجحون غيره عليه ويريدون الاتهام بغيره وهو يحملهم مع ذلك على الاتهام به ويمنعهم من غيره ، وحينئذ فالكرهة في محلها وان صحت الصلاة خلفه . والله العالم .

ومنها - المتيمم بالمتوضئين ، والحكم بذلك مشهور بين الأصحاب بل قال العلامة في المنتهى : انا لا نعرف فيه خلافا إلا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني من المنع من ذلك (٣) .

واستدل الشيخ على الحكم المذكور في كتابي الأخبار بما رواه عن عباد بن صهيب (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يصلي المتيمم بقوم متوضئين ، وعن السكوني عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٥) قال : « لا يؤم صاحب التيمم المتوضئين ولا يؤم صاحب الفالج الأصحاء . »

وانما حملنا على الكراهة لما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن جميل بن دراج (٦) « انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن امام قوم أجنب وليس معه من الماء ما يكفيه للفصل ومعه ماء يتوضأون به أيتوضأ بعضهم ويؤمهم ؟ قال لا ولكن يتيمم الامام

(١) في المذهب ج ١ ص ٩٨ . يكره ان يصلي الرجل بقوم واكثرهم له كارهون ، وان كان الذي يكره أقل فلا كراهة . وبه قال ابن قدامة في المغني ج ١ ص ٣٦٣ وقال احمد اذا كرهه واحد أو اثنان فلا بأس . (٢) ص ٢٠٨

(٣) في البحر الرائق ج ١ ص ٢٦٣ ذهب محمد الى فساد اقتداء المتوضئ بالمتيمم وذهبا (ابو حنيفة وابو يوسف) الى الصحة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة

(٦) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة . واللفظ للفقهاء ج ١ ص ٢٥٠

ويؤمهم فإن الله (عز وجل) جعل الأرض طهوراً كما جعل الماء طهوراً .
وما رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير في الموثق (١) قال : « سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل أجنب ثم تيمم فأمننا ونحن طهور ؟ فقال لا بأس به . »
وعن عبد الله بن المغيرة في الحسن عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)
قال : « قلت لرجل أم قوماً وهو جنب وقد تيمم وهم على طهور : فقال لا بأس . »
وعن أبي اسامة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في الرجل يجنب وليس معه ماء
وهو امام القوم ؟ قال يتيمم ويؤمهم . »

والأقرب عندى في الجمع بين هذه الأخبار هو حمل الأخبار الأولية على التقية
لاتفاق المخالفين إلا الشاذ النادر على الحكم المذكور (٤) كما عرفت من كلام العلامة
وان وافقهم اصحابنا (رضوان الله عليهم) في ذلك وجملوه وجه جمع بين هذه
الأخبار إلا ان الأخبار المجوزة لا إشارة فيها الى ذلك فصلاً عن التصريح به ، ويعضده
ان رواية الخبرين الأولين من العامة . والى ما ذكرناه من العمل بهذه الأخبار
الاخيرة يميل كلام صاحب المدارك بناء على قاعدته ، حيث نقل صحيحة جميل في
المسألة ورد الخبرين الأولين بضعف الاسناد ورجح العمل بالصحيحة المذكورة
لضعف المعارض لها ولم ينقل شيئاً من الروايات التي أردفناها به . وبالجملة فالأظهر
عندى ما ذكرته . والله العالم .

ومنها - العبد وقد وقع الخلاف في امامته ، فقال في المبسوط والنهاية : لا يجوز
أن يؤم الاحرار ويجوز أن يؤم مواله اذا كان اقرأهم . وقال ابن بابويه في المقنع :
ولا يؤم العبد إلا أهله لرواية السكوني (٥) وأطلق ابن حمزة ان العبد لا يؤم الحر ،

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من صلاة الجماعة

(٤) في المذهب ج ١ ص ٩٧ يجوز للمتوضئ أن يصلى خلف المتيمم لانه اتى عن طهارة
يبدل . وفي المغنى ج ٢ ص ٢٦٥ يصح ائتمام المتوضئ بالمتيمم لا اعلم فيه خلافاً لان عمرو
ابن العاص صلى باصحابه متيمماً وبلغ النبي (ص) فلم يتكره . (٥) ص ٢٢٨

وجوز امامته مطلقاً ابن الجنيد وابن ادريس ، وأطلق الشيخ في الخلاف جواز امامته قال : وفي بعض رواياتنا لا يؤم إلا مولاه . وقال ابو الصلاح يكره .

ويدل على جواز امامته جملة من الأخبار : منها - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن أبي جعفر (١) قال : « قلت له الصلاة خلف العبد فقال لا بأس به اذا كان فقيهاً ولم يكن هناك أفقه منه ... الحديث » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) « انه سئل عن العبد يؤم القوم اذا رضوا به وكان أكثرهم قرآناً ؟ قال لا بأس به ، ورواه أيضاً في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (٣) وذكر مثله (٣) .

وعن سماعة في الموثق (٤) قال : « سألته عن المملوك يؤم الناس فقال لا إلا أن يكون هو أفقهم وأعلمهم » .

وما رواه الحيري في كتاب قرب الاسناد عن السندی بن محمد عن أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (٥) قال : « لا بأس أن يؤم المملوك اذا كان قارئاً » .

وهذه الأخبار كما ترى كلها ظاهرة في الجواز اذا كان من أهل الامامة .

إلا انه روى الشيخ عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) (٦) قال : « لا يؤم العبد إلا أهله » .

وجمع الشيخ بينه وبين الأخبار المتقدمة بحمل هذا الخبر على الإستحباب وتبعه في ذلك جملة من الأصحاب كما هي قاعدتهم في سائر الابواب .

وأنت خبير بان ظاهر تلك الأخبار على تعددها مؤذن بجواز الامامة متى كان قارئاً أو فقيهاً من غير اشعار بكرامة بالكلية ، وحملها على خلاف ظاهرها بمجرد هذا الخبر مع ضعفه وعدم نهوضه بالمعارضة مشكل ، ولعل طرحه وارجاعه الى قائله هو الأولى ان لم يكن خرج مخرج التقية . ومن ذلك يظهر لك

عدم المستند لما ذكره من الأقوال المتقدمة فان هذه أخبار المسألة التي وصلت إلينا . والله العالم .

ومنها - المقيد بالطلقين وصاحب الفالج بالاصحاء ، والظاهر ان امامة المقيد بالطلقين ترجع الى امامة القاعد بالقائمين ، وقد عرفت آنفاً ان الحكم في ذلك هو التحريم ، وحيث فلا وجه لعمده هنا في المكروهات كما ذكره بعضهم إلا ان يكون المقيد يستطيع الصلاة قائماً وهو خلاف الظاهر وكذا صاحب الفالج ، وبالجملة فانه متى استلزم نقصان صلاة الامام بترك شيء من واجباتها فظاهرهم المنع من الاقتداء كما صرحوا به في غير موضع وإلا فالكرهية .

ومن الاخبار الواردة هنا ما رواه في الكافي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : قال امير المؤمنين عليه السلام لا يؤم المقيد بالطلقين ولا صاحب الفالج الا اصحاء ولا صاحب التيمم المتوضئين ... الحديث ، ورواه الصدوق مرسل (٢) . وعن السكوني عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٣) قال : لا يؤم صاحب الفالج الا اصحاء .

وعن صاعد بن مسلم عن الشعبي (٤) قال قال علي عليه السلام في حديث : لا يؤم المقيد بالطلقين .

قال شيخنا المجلسي في البحار : وظاهر كلام بعض الاصحاب عدم جواز امامة المقيد بالطلقين وصاحب الفالج بالاصحاء ، والمشهور الكراهة إلا مع عدم تمسكهما من الإتيان بأفعال الصلاة . انتهى .

ومنها - امامة المسافر بالحاضر وبالعكس ، وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة العاشرة من المطلب المتقدم .

(١) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة .

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة الى قوله : الا اصحاء .

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة . والرواية للشيخ في التهذيب ج ١ ص ٣٠٢

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة الجماعة . وفي النسخة محمد بن مسلم ، وقد صححناه

المطلب الثالث في الاخطام

وفيه مسائل : الأولى - الأشهر الأظهر أنه لو تبين بعد الصلاة ان الامام كافر أو فاسق أو على غير طهارة لم تبطل صلاة من اتم به ، ونقل عن المرتضى وابن الجنيد انها أوجبها الاعادة على المأموم ، كذا نقله عنهما في المدارك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة . وظاهره يؤذن بان المرتضى خالف في كل من المسائل الثلاث اعني فسق الامام وكفره وحدثه ، والظاهر انه ليس كذلك فان ظاهر العلامة في المنتهى والمختلف ان خلاف السيد انما هو في مسألتى الكفر والفسق دون الحدث ، أما في المنتهى فانه قال : لو صلى خلف من ظاهره العدالة فبان فاسقاً لم يعد وبه قال الشيخ وقال السيد المرتضى يعيد . ثم قال : الثاني - لو صلى خلف جنب أو محدث عالماً أعاد بغير خلاف ولو كان جاهلاً لم يعد ، قال السيد المرتضى يلزم الامام الاعادة دون المأموم . قال : وقد روى ان المأمومين ان علموا في الوقت لزوم الإعادة . وأما في المختلف فانه انما نقل خلاف المرتضى في مسألة ظهور الفسق أو الكفر وأما مسألة الحدث فلم يتعرض لذكرها في الكتاب ، وهو مؤذن بانها ليست محل خلاف . وحكى الصدوق في الفقيه عن جماعة من مشايخه انه سمعهم يقولون ليس عليهم إعادة شيء من ما جهر فيه وعليهم إعادة ما صلى بهم من ما لم يجهر فيه ، قال : والحديث المفصل يحكم على الجمل .

ويدل على القول المشهور جملة من الاخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن ابن ابي عمير في الصحيح أو الحسن عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام (١) « في قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال وكان يؤمهم رجل فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودي ؟ قال لا يعيدون ، .

وقال الصدوق في الفقيه : وفي كتاب زياد بن مروان القندي وفي نوادر محمد

(١) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجماعة . والشيخ يرويه عن الكليني

ج ١١. (ظهور كفر الامام او فسقه أو عدم طهارته بعد الصلاة) — ٢٣١ —

ابن ابي عمير ان الصادق عليه السلام (١) قال : « في رجل صلى بقوم من حين خرجوا من خراسان حتى قدموا مكة فاذا هو يهودي أو نصراني ؟ قال ليس عليهم اعادة » .
ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « سأله عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضي صلاته فقال يعيد ولا يعيد من خلفه وان اعلمهم انه على غير طهر » .

وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « سأله عن قوم صلى بهم امامهم وهو غير طاهر أتجوز صلاتهم أم يعيدونها ؟ فقال لا اعادة عليهم تمت صلاتهم وعليه هو الاعادة ، وليس عليه ان يعلمهم هذا عنه موضوع » .

وعن عبدالله بن بكير في الموثق به (٤) قال : « سأل حمزة بن حمران أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أمنا في السفر وهو جنب وقد علم ونحن لا نعلم ؟ قال لا بأس ، وعن عبدالله بن ابي يعفور بسند لا يعيد أن يكون موثقاً (٥) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل أم قوماً وهو على غير وضوء ؟ فقال ليس عليهم اعادة وعليه هو أن يعيد » .

وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) انه قال : « في رجل يصلي بالقوم ثم يعلم انه صلى بهم الى غير القبلة ؟ قال ليس عليهم اعادة » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « من صلى بقوم وهو جنب أو على غير وضوء فعليه الاعادة وليس عليهم أن يعيدوا ، وليس عليه أن يعلمهم ولو كان ذلك عليه لهلك » . قال قلت كيف كان يصنع بمن قد خرج الى خراسان وكيف كان يصنع بمن لا يعرف ؟ قال هذا عنه موضوع » .

وباسناده عن جميل بن دراج عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (٨)

(١) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجماعة

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة

(٩) الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجماعة

— ٢٣٢ — (ظهور كفر الامام أوفسقه أو عدم طهارته بعد الصلاة) ج ١١

قال : « سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم انه ليس على وضوء ؟ قال يتم القوم صلاتهم فانه ليس على الامام ضمان » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوماً وهو على غير طهر فاعلمهم بعد ما صلوا ؟ فقال يعيد هو ولا يعيدون » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام أيعضن الامام صلاة الفريضة فان هؤلاء يزعمون انه يضمن ؟ فقال لا يضمن أى شئ يضمن ؟ إلا أن يصلى بهم جنباً أو على غير طهر » .

وأما ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن العزمي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « صلى على (عليه السلام) بالناس على غير طهر وكانت الظهر ثم دخل نفرج مناديه ان أمير المؤمنين (عليه السلام) صلى على غير طهر فاعيدوا وليبلغ الشاهد الغائب » -

فاجاب عنه الشيخ في التهذيب بان هذا خبر شاذ يخالف للأخبار كلها وما هذا حكمه لا يجوز العمل به ، على ان فيه ما يبطله وهو ان أمير المؤمنين (عليه السلام) أدى فريضة على غير طهر ساهياً غير ذاكر ، وقد امننا من ذلك دلالة عصمته (عليه السلام) انتهى . وهو جيد .

اقول : ومن الأخبار الدالة على ما دل عليه هذا الخبر من وجوب الإعادة على المأمومين ما نقله في كتاب البحار (٤) عن نواذر الراوندى بسنده فيه عن موسى بن اسماعيل عن أبيه عن جده موسى بن جعفر عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « من صلى بالناس وهو جنب اعاد هو واعاد الناس » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣٦ من صلاة الجماعة .

(٤) ج ١٨ الصلاة ص ٦٢٥ . وفيه « اعاد هو والناس صلاتهم »

وما رواه في كتاب دعائم الاسلام عن علي (صلوات الله عليه) (١) قال : « صلى عمر بالناس صلاة الفجر فلما قضى الصلاة أقبل عليهم فقال يا أيها الناس ان عمر صلى بكم الغداة وهو جنب . فقال له الناس فإذا ترى ؟ فقال علي الإعادة ولا إعادة عليكم . فقال له علي (عليه السلام) بل عليك الإعادة وعليهم ان القوم بامامهم يركعون ويسجدون فإذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة المأمومين » .

قال شيخنا في البحار بعد نقل خبر الراوندي : وهذا الخبر يمكن حمله على علمهم بكونه جنباً او على الإستحباب أو على التقية لأنه مذهب الشعبي وابن سيرين واصحاب الرأي من العامة (٢) وان كان اكثرهم معنا .

أقول : وأظهر هذه الاحتمالات هو الثالث لان مذهب ابى حنيفة واصحابه المعبر عنهم باصحاب الرأي كان له قوة في وقته فحمل ما وافقه على التقية غير بعيد ، والتقية هنا من الكاظم (عليه السلام) في نقل ذلك ، وعلى ذلك يحمل أيضاً حديث كتاب الدعائم . وبالجملة فانه لما ثبت اتفاق الطائفة على الحكم المذكور وتكاثر الاخبار الصريحة الصحيحة به كما عرفت من ما تلوناه فلا مندوحة من تأويل هذين الخبرين الضعيفين أو طرحهما بالكلية .

ونقل ان السيد المرتضى احتج - على ما نقل عنه - بانها صلاة تبين فسادها لإختلال بعض شرائطها فيجب اعادتها ، وبانها صلاة منهي عنها فتكون فاسدة .

وفيه (أولاً) - ان هذا الإحتجاج في مقابلة النصوص المتكاثرة كما عرفت غير مسموع . و(ثانياً) - ان تبين الفساد مسلم بالنسبة الى الامام أما بالنسبة الى المأمومين فهو محل المنع ، لأنهم مأمورون بالإقتداء بمن ظاهره الإتصاف بشرط الامامة اعم من أن يكون ذلك الظاهر مطابقاً للواقع أولاً ، ومقتضى الأمر الاجزاء والاعادة تحتاج الى دليل . وكذا قرله « انها صلاة منهي عنها » مسلم بالنسبة الى الامام وأما المأموم

(١) مستدرک الوسائل الباب ٣٢ من صلاة الجماعة

(٢) المغنى ج ٢ ص ٩٩

فلا بل هي مأمور بها لما عرفت .

وأما ما نقله الصدوق عن بعض مشايخه فلم يصل إلينا ما يدل على ما ذكره من التفصيل ، والظاهر انه لم يصل إليه أيضاً وإلا لافق بما قالوه ولم يكتف بمجرد نقل ذلك عنهم .

هذا . ولو ظهر ذلك في الاثناء فانهم يعدلون الى الإفراد بناء على القول المشهور من عدم وجوب الاعادة ، وأما على القول بوجوب الاعادة فقليل بانه يستأنف هنا . قيل ويحتمل الاستئناف على القولين ان قلنا بتحريم المفارقة في أثناء الصلاة ، قال في الذكرى : ولو صلى بهم بعض الصلاة ثم علموا حيثئذ أتم القوم في رواية جميل وفي رواية حماد عن الحلبي (١) « يستقبلون صلاتهم » .

اقول : الظاهر هو القول بالعدول الى الإفراد لما عرفت من الأخبار المتكاثرة المتعاضدة الدالة على صحة الصلاة كلاً بعد العلم فكذا بعضها بطريق أولى ، ولصحيحة زرارة المتقدمة وهي الثانية من روايته المتقدمتين .

وأما ما نقله هنا في الذكرى من رواية حماد عن الحلبي الدالة على الاستقبال فلم أقف عليها في ما حضرنى من كتب الأخبار ولا سيما ما جمع الكتب الأربعة وغيرها من الوسائل والبحار . والله العالم .

المسألة الثانية - قد تقدم في باب صلاة الجمعة الكلام في ما به تدرك الركعة وتحتسب من ادراك الامام راكعاً او انه لا بد من إدراك تكبير الركوع ، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك ونقل الأخبار المتعلقة بالمسألة .

بقي الكلام هنا بناء على القول المشهور ثمة من ادراك الركعة بالدخول معه حال ركوعه ، فلو دخل المأموم وخاف بالإلتحاق بالصف رفع الامام رأسه من الركوع فانه يكبر مكانه ويمشي في ركوعه حتى يلتحق بالصف ، ولو سجد الامام

(١) سيأتي منه (قدس سره) بعد اسطر التصريح بعدم الوقوف عليها

قبل التحاقه جاز له السجود في موضعه ثم الإلتحاق بالصف اذا قام ، قال في المنتهى :
ذهب اليه علماءنا .

أقول : ويدل على الحكم الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن أحدهما (عليهما السلام) (١) : انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف ان
تقوته الركعة ؟ فقال يركع قبل أن يبلغ القوم ويمشي وهو راكع حتى يبلغهم ، .
قال الصدوق في الفقيه (٢) : وروى انه يمشي في الصلاة يجر رجله ولا يتخطى .
وعلى الثاني ما رواه عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله في الصحيح عن ابي عبدالله
عليه السلام (٣) قال : « اذا دخلت المسجد والامام راكع فظننت انك ان مشيت اليه رفع
رأسه قبل أن تدركه فكبر واركع فاذا رفع رأسه فابعد مكانك فاذا قام فالحق بالصف
وان جلس فاجلس مكانك فاذا قام فالحق بالصف ، .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (٤) قال : « رأيت أبا عبدالله عليه السلام يوماً
وقد دخل المسجد الحرام لصلاة العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده
وسجد السجدةين ثم قام ففضى حتى لحق الصفوف ، .

أقول : وفي ذكر هذا الخبر في عداد أخبار هذه المسألة كما ذكره الأصحاب
نظر لان الظاهر ان اتمامه عليه السلام انما كان بمخالف ، وقد عرفت أن الصلاة معهم انما
هو على جهة الإفراد ، فهو عليه السلام كان منفرداً والكلام في المأموم الحقيقي ، بقي
جواز مشيه عليه السلام حال الصلاة حتى لحق بالصف وهو محمول على التيقية (٥) .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة

(٤) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة . والراوى معاوية بن وهب

(٥) في بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٧ المسألة الخامسة من الفصل الثالث : ذهب مالك
وكثير من العلماء الى ان الداخل وراء الامام اذا غاف قوات الركعة له ان يركع دون
الصف ثم يدب راكماً ، وكره ذلك الشافعى ، وفرق ابو حنيفة بين الواحد فيكره وبين
الجماعة فيجوز لهم . وفي المغنى ج ٢ ص ١٣٤ : بمن رخص في ركوع الرجل ثم يدب راكماً حتى
يدخل في الصف زيد بن ثابت وفعله ابن مسعود وزيد بن وهب وابو بكر بن عبدالرحمان =

اقول : ومن اخبار المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « قلت له الرجل يتأخر وهو في الصلاة ؟ قال لا . قلت فيتقدم ؟ قال نعم ماشياً الى القبلة ، ورواه الكليني مثله (٢) .

وروى الشيخ عن اسحاق بن عمار (٣) قال : « قلت لابي عبد الله عليه السلام ادخل المسجد وقد ركع الامام فاركع بركوعه وانا وحدي واسجد فاذا رفعت رأسي أى شئ أصنع ؟ فقال قم فاذهب اليهم فان كانوا قياماً فقم معهم وان كانوا جلوساً فاجلس معهم ، ورواه الصدوق باسناده عن اسحاق بن عمار مثله (٤) .

وقيد شيخنا الشهيد الثانى المشى حال الصلاة بغير حالة الذكر الواجب ، والظاهر ان منشأ المحافظة على وجوب الطمأنينة في موضعها ، إلا ان ظاهر النصوص الإطلاق ولعله يخص هذا الإطلاق بما دلت عليه أدلة وجوب الطمأنينة . والأقرب تخصيص أدلة وجوب الطمأنينة بهذه الاخبار فانها أظهر في الدلالة سيما مع عدم ما يدل على ما يدعونه من وجوب الطمأنينة من النصوص .

وقال العلامة في المنتهى : ولو فعل ذلك من غير ضرورة وخوف فوت فالظاهر الجواز خلافاً لبعض العامة (٥) لأن للمأموم أن يصلى في الصف منفرداً وان يتقدم بين يديه وحينئذ يثبت المطلوب . انتهى .

قال في الذخيرة بعد نقله : ويدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح (٦) قال : « قلت له : الرجل يتأخر وهو في الصلاة ... الخبر كما ذكرناه .

اقول : ان هنا مسألتين : أحدهما التقدم من صف الى آخر والتأخر إما لسد

== وعروة وسعيد بن جبیر وابن جریح وجوزة الزهرى والأوزاعى ومالك والشافعى اذا كان قرياً من الصف .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٦ من صلاة الجماعة

(٥) لم أقف على نفس الفرع ويمكن ان يستفاد من ما في المجموع للنووى ج ٤

ص ٢٩٨ حيث انه بعد حكاية الخلاف في صلاة المنفرد خلف الصف نقل ان المشهور عن احمد واسحاق صحة احرامه وان دخل في الصف قبل الركوع صحت قعوده .

خل الصفوف أو اضيق مكان المصلي أو لانتمام الصف ، ومن الظاهر انه ليس هنا ما يمنع من ذلك إلا من حيث الإخلال بالطمأنينة لو انتقل في وقت تجب فيه الطمأنينة ، فالأولى والأظهر هو جواز الانتقال كما دلت عليه الأخبار لكن في وقت لا يلزم الإخلال بالطمأنينة التي هي أحد واجبات الصلاة وفيه جمع بين الأدلة الثانية - ما لو دخل المصلي المسجد وبينه وبين الصفوف مسافة تزيد على ما لا يتخطى الذي هو كما عرفت من ما يبطل القدوة ، فان الأخبار هنا دلت على انه متى خاف فوت الركعة برفع الامام رأسه قبل وصوله الى الصفوف والالتحاق بها فانه يكبر مكانه ويركع ، وتصير هذه المسافة والبعد المبطلان للقدوة في غير هذه الصورة مغتفرين في هذه الصورة بالنص لضرورة ادراك الركعة ، وقد رخص له في الخبر أن يمشي في حال ركوعه ويلتحق بالصف ، وفيه دليل على اغتفار وجوب الطمأنينة وانها لا تبطل الصلاة بتركها في هذه الصورة ، وهكذا لو سجد الامام قبل التحاقه فانه يسجد معه ولو جلس للشهد جلس ايضاً معه وان كانت تلك المسافة المبطله في غير هذه الصورة موجودة لانها صارت مغتفرة بهذه النصوص .

وبذلك يظهر لك ما في كلام المنتهى وان وافقه عليه في الذخيرة من عدم الاستقامة من انه لو فعل ذلك من غير ضرورة وخوف فوت الركعة جاز قياساً على التقدم والتأخر في الصفوف وهي كما عرفت مسألة اخرى ، وكيف يجوز ما ذكره حال الاختيار والمفروض حصول البعد بين المأموم والصفوف بالقدر الممنوع منه في غير هذه الصورة ، اللهم إلا ان يبنى كلامه على عدم حصول البعد الموجب للإخلال بالقدوة الذي ناطوه بالعرف .

وبالجملة فان كلامه هنا على ما حققناه آنفاً في مسألة البعد وتحديد غير وجيه ولا تام . وقياسه مسألة تكبير الداخل للجماعة قبل الالتحاق بالصفوف على مسألة الانتقال من صف الى آخر قياس مع الفارق كما عرفت . والله العالم .

المسألة الثالثة - المعروف من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يجوز

للمأموم مفارقة الامام لغير عذر إلا أن ينوى الانفراد .
واستدل على الأول وهو عدم جواز المفارقة لغير عذر بالتأسي وقوله
﴿١﴾ : « إنما جعل الامام اماماً ليؤتم به » .

وفيه ما عرفت مراراً من أن التأسي لا يكون دليلاً في وجوب أو تحريم إلا
مع معلومية وجهه . وإلا فهو أعم من ذلك والامر هنا كذلك . وأما الحديث
المذكور فقد تقدم الكلام في أنه غير ثابت من طرقنا بل الظاهر أنه من روايات
القوم كما صرح به بعض أصحابنا ، مع ما في دلالة من المناقشة .

والأولى الاستدلال على ذلك بما ذكره بعض محقق متأخري المتأخرين من
أن الصلاة عبادة مترتبة على التوقيف عن صاحب الشريعة وليس هنا ما يدل على
شرعيتها على هذا الوجه .

وأما المفارقة مع العذر فلا ريب في جوازها كما في المسبوق الذي يجلس للتشهد
حال قيام الامام ويتشهد ثم يلتحق به ، وكذا من تخلف عنه بركن أو أكثر لعذر
من سهو أو ضيق مكان كما تقدم ، فانه يأتي بما سبقه به ويلتحق به ولا يضر تأخره
عنه لمكان العذر .

وأما جواز الانفراد بنيته قبل فراغ الامام فهو المشهور في كلامهم بل نقل
العلامة في النهاية الاجماع عليه . وقال الشيخ في المبسوط : من فارق الامام لغير عذر
بطلت صلاته وان فارقه لعذر وتمت صلاته . وهو ظاهر في عدم جواز
نية الانفراد .

واحتج الأولون بوجوه : منها - ان النبي ﷺ صلى بطائفة يوم ذات الرقاع
ركعة ثم خرجت من صلاته وأتمت منفردة (٢) ومنها - ان الجماعة ليست واجبة
ابتداء فكذا استدامة . ومنها - ان الغرض من الاتمام تحصيل الفضيلة فيكون

(١) ارجع الى التعليقة ٢ ص ١٣٤ وليس فيه كلمة « اماماً »

(٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢ صلاة الخوف

تركة لها مفوتاً لها دون الصحة .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سألته عن الرجل يكون خلف امام فيطول في التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شيء أن يفوت أو يعرض له وجع كيف يصنع ؟ قال : يسلم وينصرف ويدع الامام » .

ومنها - الأخبار الدالة على جواز التسليم قبل الامام ، مضافاً الى اتفاق الاصحاب على ذلك حتى من القائلين بوجوب التسليم :

كما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي المعز عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « في الرجل يصلي خلف امام فيسلم قبل الامام ؟ فقال ليس بذلك بأس » .

وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد ؟ فقال يسلم من خلفه ويمضي في حاجته ان أحب » .

وأنت خير بما في هذه الوجوه من امكان تطرق المناقشات اليها : أما الأول

فهو ظاهر في أن المفارقة انما كانت لعذر وقد عرفت أنه ليس بمحل خلاف ولا

اشكال . وأما الثاني فانه لا يلزم من عدم وجوب الجماعة ابتداء عدم وجوبها

استدامة ، والحق أحدهما بالآخر قياس لا يوافق اصول المذهب . وأما الثالث فان

نية الاتهام كما تفيد الفضيلة كذا تفيد الصحة على هذا الوجه ، ومن الجائز أن يكون

ترك الاتهام ابتداء مفوتاً للفضيلة وفي الاثناء مفوتاً للصحة ، وبالجمله فانه مع

الاستمرار على نية الاتهام مقطوع بالصحة بلا إشكال ومع نية الإفراد وحصول

المفارقة لا قطع على الصحة ، فافادتها الصحة من ما لا شك ولا إشكال فيه .

وأما الرابع فهو يرجع الى الأول لان الرواية المذكورة ظاهرة في العذر ، وقد عرفت

أنه من ما لا خلاف فيه ولا اشكال . وأما الخامس فنقول بموجبه ونمنع التعدي

عن موضع النص وهو أخص من المدعى فلا يفيد دلالة على المطلوب .

— ٢٤٠ — (إذا فات المأموم شيء مع الإمام جعل ما يدركه أول صلاته) ج ١١

وكيف كان فالمسألة لا تخلو من الإشكال والإحتياط فيها واجب على كل حال ، وهو في ما ذهب اليه الشيخ كما هو الأقرب في هذا المجال .
هذا كله في الجماعة المستحبة أما الواجبة فلا يجوز الإفراد فيها قطعاً من غير خلاف .

ثم انه على تقدير القول المشهور من جواز نية الإفراد فقد فرعوا على ذلك فروعا عديدة :

منها - عدوله بعد نية الإفراد الى الإتمام بإمام آخر في أثناء الصلاة ، وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في بحث نية الوضوء من كتاب الطهارة ومرت الإشارة اليه قريباً ايضاً .

وينبغي أن يعلم انه متى جوزنا للمأموم الإفراد فانه يجب عليه اتمام صلاته منفرداً ، فان حصلت المفارقة قبل القراءة قرأ لنفسه وان كان بعد تمامها ركع لنفسه ومضى في صلاته ، وانما الكلام في ما لو كان في اثنائها فالظاهر على تقدير القول المذكور انه يقرأ من موضع القطع والمفارقة ، وأوجب الشهيد الثاني الابتداء من أول السورة التي حصل القطع في اثنائها ، واستوجه الشهيد في الذكرى الاستئناف مطلقاً لانه في محل القراءة وقد نوى الإفراد . والحكم محل إشكال إلا انك قد عرفت ان أصل القول المتفرع عليه هذا الحكم خال من الاستدلال . والله العالم .

المسألة الرابعة - إذا فات مع الإمام شيء صلى ما يدركه وجعله أول صلاته واتم ما بقي عليه ، وعليه الأصحاب كافة كما نقله الفاضلان في المعتبر والمنتهى .

ويدل على الحكم المذكور جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) انه قال : إذا فاتك شيء مع الإمام فاجعل أول صلاتك ما استقبلت منها ولا تجعل أول صلاتك آخرها .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال :

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة .

و اذا أدرك الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف امام يحتسب بالصلاة خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته : ان أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاتته ركعتان قرأ في كل ركعة من ما أدرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب وسورة ، فان لم يدرك السورة تامة اجزأته ام الكتاب ، فاذا سلم الامام قام فصل ركعتين لا يقرأ فيها ، لأن الصلاة انما يقرأ فيها في الاولتين في كل ركعة بام الكتاب وسورة وفي الاخيرتين لا يقرأ فيها انما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيها قراءة ، وان أدرك ركعة قرأ فيها خلف الامام فاذا سلم الامام قام فقرأ بام الكتاب وسورة ثم قعد فتشهد ثم قام فصل ركعتين ليس فيها قراءة .

وفي الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الامام وهي له الاولى كيف يصنع اذا جلس الامام ؟ قال يتجافى ولا يتمكن من القعود فاذا كانت الثالثة للامام وهي له الثانية فليلبث قليلا اذا قام الامام بقدر ما يتشهد ثم يلحق الامام . قال : وسأله عن الرجل الذي يدرك الركعتين الاخيرتين من الصلاة كيف يصنع بالقراءة ؟ فقال اقرأ فيها فانهما لك الاولتان ولا تجعل أول صلاتك آخرها .

الى غير ذلك من الاخبار الآتية ان شاء الله تعالى في المقام .

قال في المدارك بعد ايراد صحيح زرارة وعبدالرحمان المذكورتين ما لفظه : ومقتضى الروايتين ان المأموم يقرأ خلف الامام اذا أدركه في الركعتين الاخيرتين وكلام اكثر الاصحاب خال من التعرض لذلك ، وقال العلامة (قدس سره) في المنتهى : الاقرب عندي ان القراءة مستحبة ، ونقل عن بعض فقهاءنا الوجوب لثلاث تغلو الصلاة عن قراءة إذ هو مخير في التسبيح في الاخيرتين . وليس بشيء ، فان احتج بحديث زرارة وعبدالرحمان حملنا الأمر فيها على الندب لما ثبت من عدم وجوب القراءة على المأموم . هذا كلامه (قدس سره) ولا يغلو من نظر لأن

— ٢٤٢ — (هل تجب القراءة على المأموم اذا ادرك الامام في الاخيرتين؟) ج ١١

ما تضمن سقوط القراءة باطلاقة لا ينافي هذين الخبرين المفصلين لوجوب حمل الاطلاق عليهما وان كان ما ذكره من الحمل لا يخلو من قرب ، لان النهى في الرواية الاولى عن القراءة في الاخيرتين للكره قطعاً ، وكذا الامر بالتجافي وعدم التمكن من القعود في الرواية الثانية محمول على الاستحباب ، ومع احتمال الرواية على استعمال الامر في النذب والنهي في الكراهة يضعف الاستدلال بما وقع فيها من الاوامر على الوجوب أو النواهي على التحريم . مع ان مقتضى الرواية الاولى كون الامر بالقراءة في النفس وهو لا يدل صريحاً على وجوب التلفظ بها . وكيف كان فالروايتان قاصرتان عن اثبات الوجوب . انتهى .

وتبعه في هذه المقالة جمع ممن تأخر عنه كما هي عادتهم غالباً ومنهم الفاضل الخراساني متمسكاً بزيادة على ذلك بما صرح به في غير موضع من ما قدمنا نقله عنه من أن الاوامر والنواهي في أخبارنا لا تدل على الوجوب والتحريم . وفيه ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

والتحقيق عندى في المقام بما لم يسبق اليه سابق من علمائنا الاعلام (أعلى الله تعالى مقامهم في دار المقام) هو أن يقال لا يخفى ان عبارات جملة من المتقدمين وجل المتأخرين في هذه المسألة بجملة وان كان الظاهر منها بعد التأمل هو الوجوب ، حيث ان بعضهم صرح بانه يقرأ وبعضهم عبر بلفظ الرواية وهو انه يحمل ما أدرك مع الامام أول صلاته ، ثم ربما أردف ذلك بعضهم بذكر الصحيحتين المذكورتين .

ولم أقف على من صرح بوجوب القراءة من المتقدمين إلا على كلام المرتضى (قدس سره) حيث نقل عنه في المختلف انه قال : لو فاتته ركعتان من الظهر أو العصر أو العشاء وجب أن يقرأ في الاخيرتين بالفتحة في نفسه فاذا سلم الامام قام فصلى الركعتين الاخيرتين مسبوحاً فيها . انتهى .

وهو ايضاً صريح كلام الشيخ ابى الصلاح في كتابه الكافي حيث قال : واذا سبق بركة فاولته ثانية الامام فاذا نهض الامام الى الثالثة وهي له ثانية فليقرأ لنفسه

ج ١١ ﴿ هل تجب القراءة على المأسوم اذا ادرك الامام في الاخيرتين ؟ ﴾ - ٢٤٣ -

الحمد وسورة ، واذا سبق بركتين صارت اخيرتا الامام له أولتين فليقرأ لنفسه
فيهما كقراءة المنفرد ويجلس بجلو سه ، وان سبقه بثلاث ركعات فاربعة الامام له
أولة فليقرأ لنفسه فيها . انتهى .

والظاهر ان أول من صرح بالاستحباب في هذه المسألة هو العلامة في المنتهى
والمختلف وتبعه المحقق الأردبيل في شرح الارشاد والسيد في المدارك لما ذكره من
الوجوه المذكورة في كلامه .

وعندى في ما ذكره نظر . وليكن محط الكلام وبيان ما فيه من النظر الظاهر
لمن تدبر أخبار أهل الذكر (عليهم السلام) على كلام السيد المشار اليه حيث انه
من ما استوفى البحث في المقام بما فيه من نقض وإبرام :

فنقول : ان ما ذكره منظور فيه من وجوه : الاول - ان ما ذكره - من انه
باشتمال الرواية على بعض الأوامر والنواهي المستحبة والمكروهة يلزم منه
انسحاب الحكم الى جملة ما فيها من الأوامر والنواهي - فانه ممنوع لما صرحوا به في الاصول
من أن الاصل في الأمر الوجوب وفي النهي التحريم ، وبه تمسك السيد المذكور
في جملة من المواضع في كتابه ، وقد عرفت من ما قدمناه في مقدمات الكتاب دلالة
الآيات والروايات على ذلك ايضاً ، وحيث أن الواجب الوقوف على ذلك حتى يقوم
دليل على الخروج عنه والخل على المعنى المجازي ، وخروج بعض الأوامر والنواهي
في تلك الرواية مخرج الاستحباب لدليل من خارج يدل على ذلك لا يقتضى انسحابه
في ما لا دليل عليه . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لمن نظر بعين الانصاف وجنح اليه

الثاني - انه لو سلم ذلك بالنسبة الى صحيحة زرارة لو لم يكن لها معاضد يمنع
ذلك لكنته غير مسلم بالنسبة الى صحيحة عبد الرحمن ، لان الأمر بالقراءة فيها وقع
معللاً منها عن خلافه وهو من ما يؤكد الوجوب كما لا يخفى . وايضاً فالأمر بالقراءة
فيها واقع في سؤال منفصل على حدة غير السؤال المشتمل على الأمر بالتجافي ، ومن
الجائز بل الواقع اشتمال الرواية على اسئلة متعددة عن احكام متباينة بل هو شائع

— ٢٤٤ — (هل يجب القراءة على المأموم اذا ادرك الامام في الاخيرتين؟) ج ١١

ذائع في الاخبار فالانسحاب فيها من ما لا وجه له بالكلية ، ويلزم على ما ذكره انجرار هذا الحكم وانسحابه الى قوله : « فليبت قليلا اذا قام الامام بقدر ما يشهد ، فينبغي بمقتضى ما ذكره أن يحمل اللبث هنا الذي هو عبارة عن الجلوس للتشهد في هذا المقام على الإستحباب مع أن هذه الرواية هي مستند الأصحاب في وجوب التشهد على المسبوق ، على أنه ما ذكره من كون الأمر بالتجافي وعدم التمكن محمولا على الإستحباب محل كلام ، فان بعض الأصحاب ذهب الى وجوبه استنادا الى هذه الرواية والى ما رواه في كتاب معاني الاخبار عن الصادق (١) قال : « اذا اجلسك الامام في موضع يجب أن تقوم فيه فتجاف ، ونقل القول بالوجوب شيخنا الشهيد في الذكرى عن ابن بابويه .

الثالث - ان ما طعن به على صحة زرارة - من كون الأمر بالقراءة فيها في النفس وهو لا يدل على الوجوب - كلام ظاهري فان هذه العبارة من ما شاع في الاخبار التعبير بها في مقام الكناية عن الإخفات والمبالغة فيه ، حيث انه يكره للمأموم هنا أن يسمع الامام شيئا من ما يقول كما دلت عليه الاخبار .

ومثل ذلك ما ورد في الاقتداء بالخائف مع وجوب القراءة خلفه اتفاقا من قوله (٢) : « يجزئك اذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس ، .

وابلغ منه ما روى من التعبير عن الاخفات بالصمت الذي هو حقيقة عدم الكلام بالكلية كما في صحيحة علي بن يقطين (٣) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الركعتين اللتين يصمت فيها الامام أيقرا فيهما بالحمد ... الخبر ، فان المراد بهما الركعتان من الصلاة الإخفائية .

وفي صحيحة علي بن جعفر عن اخيه (٤) قال : « سأله عن الرجل

(١) الوسائل الباب ٦ من السجود (٢) الوسائل الباب ٣٣ من صلاة الجماعة .

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجماعة .

(٤) الوسائل الباب ٥٢ من القراءة في الصلاة .

ج ١١ (هل تجب القراءة على المأموم اذا ادرك الامام في الاخيرتين؟) - ٢٤٥ -

يصلح له ان يقرأ في صلاته ويحرك لسانه بالقراءة في لهواته من غير أن يسمع نفسه؟ قال : لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهما ، وحمله الشيخ على الصلاة خلف من لا يقتدى به .

وفي كتاب قرب الأسناد عن اخيه عليه السلام (١) دانه سألته عن الرجل يقرأ في صلاته هل يجزئه أن لا يحرك لسانه وأن يتوهم توهما ؟ قال لا بأس ، هذا مع الاتفاق على وجوب القراءة .

وبالجملة فان باب المجاز واسع والتعبير بهذه العبارة عن المعنى الذي ذكرناه شائع ، وعليه يحمل ما تقدم في عبارة السيد (قدس سره) وبذلك يظهر لك ان ما نسبته من القصور الى الروايتين لا أثر له عند التأمل ولا عين .

الرابع - ان الأخبار المتعلقة بهذه المسألة كلها متطابقة الدلالة - تعاضدة المقالة على وجوب القراءة في المقام ما بين صريح وظاهر لجملة ذوى الافهام ، ومنها الصحيحتان المتقدمتان فانها بما أوضحناه وكشفنا عنه نقاب الابهام صريحتان واضحتان ، ومنها ما تقدم في كلامه من صحيحة الحلبي .

وما رواه في التهذيب عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٢) قال : «يجعل الرجل ما أدرك مع الامام أول صلاته . قال جعفر عليه السلام وليس نقول كما يقول الحق » .

وعن احمد بن النضر عن رجل عن ابي جعفر - ورواه في الفقيه مرسل عنه - عليه السلام (٣) قال : «قال لي أى شئ يقول هؤلاء في الرجل اذا فاتته مع الامام ركعتان ؟ قلت يقولون يقرأ في الركعتين بالحمد وسورة . فقال هذا يقلب صلاته فيجعل أولها آخرها . قلت : فكيف يصنع ؟ قال يقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة . والتقريب في هذه الروايات ومثله ما وقع في صحيحة عبدالرحمان من قوله

(١) الوسائل الباب ٥٢ من القراءة في الصلاة

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة

— ٢٤٦ — (هل تجب القراءة على المأموم اذا أدرك الامام في الاخيرتين؟) ج ١١

« اقرأ فيهما فانها لك الأولتان ولا تجعل أول صلاتك آخرها ، هو انه قد ذهب بعض العامة - ونسبه في المعتبر الى أبي حنيفة واتباعه - الى أن ما يدركه المأموم يجعله آخر صلاته اذا كان مسبوقاً محتجاً بقوله ﷺ (١) « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ، فان لفظ القضاء يدل على ان ما ينفرد به المصلي بعد تسليم الامام هو ما فاته مع الامام وهو أول صلاته ، فعندم انه يلزم في ما أدركه ما يلزم في الاخيرتين من القراءة او التسبيح أو السكوت وما انفرد به يثبت فيه ما يثبت في الأولتين من الحمد والسورة ، وهذه الروايات قد وردت في مقام الرد على هذا المذهب والنهي عنه وتضمنت ان ذلك قلب للصلاة كما صرح به رواية احمد بن النضر وصحيفة الحلبي (٢) حيث قال : « فاجعل أول صلاتك ما استقبلت منها ولا تجعل أول صلاتك آخرها ، وحينئذ فعدم القلب انما هو بارجاع كل الى مقره من جعل الحمد والسورة في أول ما يدركه المأموم والتخير المتقدم انما هو في ما ينفرد به . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه .

ومنها - ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري عن أبي عبد الله ﷺ (٣) قال : « اذا سبقك الامام بركعة فادركت القراءة الاخيرة قرأت في الثالثة من صلاته وهي ثنتان لك ، فان لم تدرك معه إلا ركعة واحدة قرأت فيها وفي التي تليها ... الحديث .

(١) في بدائع الصنائع للكاساني الخنثي ج ١ ص ١٨٨ قال محمد : يؤمر من أدرك القوم ركوعاً أن يأتي وعليه السكينة والوقار ولا يجعل في الصلاة حتى يصل الى الصف فا أدرك مع الامام صلى بالسكينة والوقار وما فاتته قضى ، واصله قول النبي (ص) « اذا أتيتم الصلاة فاتوها وأتتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون عليكم بالسكينة والوقار ، وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ، وفي المذهب ج ١ ص ٩٤ فان أدرك معه الاخيرة كان ذلك أول صلاته لما روى عن علي (ع) انه قال « ما أدركت فهو أول صلاتك » .

(٢) ص ٢٤٠ (٣) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجماعة

ج ١١ ﴿ هل تجب القراءة على المأموم اذا ادرك الامام في الاخيرتين ؟ ﴾ - ٢٤٧ -

وعن عمار بن موسى في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألت عن الرجل يدرك الامام وهو يصلي اربع ركعات وقد صلى الامام ركعتين ؟ قال يفتتح الصلاة ويدخل معه ويقرأ خلفه في الركعتين » .

وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٢) « فان سبقت بركة أو ركعتين فاقرأ في الركعتين الأولتين من صلاتك بالحمد وسورة فان لم تلحق السورة اجزاك الحمد » . وقال ايضاً في موضع آخر (٣) « واذا فاتك مع الامام الركعة الأولى التي فيها القراءة فانصت للامام في الثانية التي ادركت ثم اقرأ أنت في الثالثة للامام وهي لك ثنتان » .

وروى في كتاب دعائم الاسلام عن امير المؤمنين عليه السلام (٤) انه قال : « اذا سبق أحدكم الامام بشئ من الصلاة فليجعل ما يدرك مع الامام أول صلاته وليقرأ في ما بينه وبين نفسه ان أمهله الامام فان لم يمكنه قرأ في ما يقضى ، واذا دخل مع الامام في صلاة العشاء الآخرة وقد سبقه بركة وادرك القراءة في الثانية فقيام الامام في الثالثة قرأ المسبوق في نفسه كما كان يقرأ في الثانية واعتد بها لنفسه انها الثانية » ، وروى فيه عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) نحوه (٥) .

وروى فيه عن ابي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (٦) انه قال : « اذا أدركت الامام وقد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فاقرأ لنفسك بفاتحة الكتاب وسورة ان أمهلك الامام أو ما أدركت أن تقرأ واجعلها أول صلاتك » . فهذه جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ، وكأها كما قدمنا ذكره قد اشتملت على الأمر بالقراءة ، وبه يظهر لك ما في كلام الجماعة المتقدمين من البناء في المسألة على مجرد الظن والتخمين ، والحق فيها بحمد الله سبحانه واضح

(١) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة الجمعة

(٢) (٣) ص ١٠ وفيه « اجزاك الحمد وحده »

(٤) ص ١٤

(٥) و(٦) مستدرک الوسائل الباب ٣٨ من صلاة الجمعة .

ومنازه لمن اعطى التأمل حقه لأشخ . والله العالم .

فروع

الأول - قد عرفت من ما قدمنا من الأخبار وجوب القراءة على المسبوق في أوليته ، فلو اتفق ان الوقت ضاق عن القراءة كلاً على وجه يدرك الامام في الركوع فهل يقرأ وإن فاته ادراك الركوع فيقرأ ويلحقه في السجود أو يترك القراءة ويتابعه في الركوع ؟ اشكال ينشأ من وجوب القراءة كما عرفت ومن وجوب المتابعة وانفساخ القدوة بالاخلال بها في ركن كما تقدم بيانه في فروع المسألة التاسعة من المطلب الأول ، وطريق الإحتياط في المقام مطلوب فينبغي للكلف قبل دخوله وتكبيره ان يتأمل وينظر فان امكنه الدخول والقراءة ولو بالحمد وحدها قبل رفع الامام رأسه من الركوع كبر ودخل معه وان عرف ضيق الوقت عن ذلك صبر حتى يركع الامام فيدخل معه إذ لا قراءة في هذه الحال ، ومع فرض دخوله واتفاق الأمر كما ذكرنا من الإشكال فالأولى له قطع القراءة ومتابعة الامام في الركوع قبل الرفع ثم الإعادة من رأس وان كان المفهوم من ظواهر جملة من الأخبار تقديم المتابعة وقطع القراءة كما تقدم ايضاحه في الموضع المشار اليه إلا ان الإحتياط بالإعادة من رأس أولى .

الثاني - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان التخيير بين قراءة الحمد والتسبيح ثابت للمسبوق في الركعتين الاخيرتين وان إختار الامام التسبيح في الركعتين الاخيرتين ولم يقرأ ، ويظهر من المنتهى كون ذلك اتفاقاً حيث قال : الذي عليه علماءنا انه يقرأ في الركعتين اللتين فاتاه بام الكتاب خاصة أو يسبح لانهما آخر صلاته .

ونقل عن بعض الأصحاب القول بوجوب القراءة هنا في ركعة لثلاث تخلو الصلاة عن قراءة ، والأظهر الاستدلال على ذلك برواية احمد بن النضر المتقدمة (١)

حيث انه بعد أن منع من قراءة الحمد والسورة في الاخيرتين لاستلزامه قلب الصلاة أمر بقراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة .

ومن ذلك ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يدرك آخر صلاة الامام وهي أول صلاة الرجل فلا يمله حتى يقرأ فيقضى القراءة في آخر صلاته ؟ قال نعم ، فان المراد من هذا الخبر كما ذكره في الاستبصار انه يأتي بالقراءة في الاخيرتين التي هي أحدهما من التخيير حيث انه فاتته القراءة في الأولتين ، والتعبير بالقضاء وقع مجازاً أو بمعنى الفعل كقوله عز وجل : « فاذا قضيت الصلاة » (٢) .

وبذلك يظهر ان ما استدلل به للقول المشهور - من عموم أدلة التيسير الشاملة لموضع البحث - مدخول بانه يمكن تخصيص العموم المذكور بهذه الرواية كما انه خصص ايضاً باخبار ناسي القراءة في الأولتين وان عليه القراءة في الاخيرتين كما هو أحد القولين حسبما تقدم تحقيق البحث في ذلك في الفصل الثامن من الباب الأول (٣) في الصلوات اليومية ، فانا قد رجحنا ثمة وجوب القراءة بالأخبار الدالة على ذلك وان كان خلاف المشهور فليرجع اليه من احب تحقيق الحال .

الثالث - لو دخل المأموم مع الامام في الركعة الثانية وقتت الامام فانه يستحب للمأموم القنوت معه وان لم يكن موضع قنوت بالنسبة اليه .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) « في الرجل يدخل في الركعة الاخيرة من الغداة مع الامام فقنت الامام أيقنت معه ؟ فقال نعم » .

وكذا ينبغي المتابعة له في التشهد وان لم يكن موضع تشهد للمأموم ، ويدل عليه

(١) الوسائل الباب ٤٧ من صلاة الجماعة .

(٢) سورة الجمعة الآية ١٠ (٣) الصحيح « الثاني »

(٤) الوسائل الباب ١٧ من القنوت

- ٢٥٠ - (متى يتم المسبوق صلاته - احوال المأموم في دخوله مع الامام) ج ١١

ما رواه الشيخ في الموثق عن الحسين بن المختار وداود بن الحصين (١) قال « سئل عن رجل فاتته ركعة من المغرب مع الامام وأدرك الثنتين فبقي الأولى له والثانية للقوم يتشهد فيها ؟ قال نعم . قلت والثانية ايضاً ؟ قال نعم . قلت كلهن ؟ قال نعم فانما هو بركة . »
وعن اسحاق بن يزيد (٢) قال « قلت لابي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك يسبقني الامام بركعة فتكون لي واحدة وله ثلثان . أفأتشهد كلها . قعدت ؟ قال نعم فانما التشهد بركعة . »

وبذلك يظهر ان ما نقله في الذكرى عن ابي الصلاح - من انه يجلس مستوقراً ولا يتشهد ، قال : وتبعه ابن زهرة وابن حمزة - غفلة عن ملاحظة هذه الاخبار وعدم الوقوف عليها .

قيل : ومنه يعلم انه قد يوجد خمس تشهدات في الرباعية واربعة في الثلاثية وثلاثة في الثنائية . والظاهر انه سهو من القلم او من القائل بل أربعة في الرباعية وثلاثة في الثلاثية واثان في الثنائية .

الرابع - قيل : الأولى القيام الى ادراك الفاتت بعد تسليم الامام ويجوز قبله بعد التشهد على القول باستحباب التسليم ، واما على القول بوجوبه فلا يبعد ايضاً ذلك بل يجوز المفارقة بعد رفع الرأس من السجدة ايضاً قبل التشهد بناء على القول بعدم وجوب المتابعة في الأقوال ، وعلى تقدير الجواز هل تجب نية الإنفراد ؟ فيه وجهان ولعل الأقرب عدم . انتهى .

اقول : لا يحضرني الآن خبر في هذه المسألة إلا ما سيأتي قريباً في موثقة عمار (٣) من قوله عليه السلام « فاذا سلم الامام قام الرجل قائم صلاته » وهي كما ترى ظاهرة في كون القيام بعد التسليم ، وباب الإحتال في المسألة واسع . والله العالم .
المسألة الخامسة - لا يخفى ان للمأموم بالنظر الى دخوله مع الامام في الصلاة

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦٦ من صلاة الجماعة

احوالاً : احدهما - ان يدركه قبل الركوع ، ولا خلاف في ادراك الركعة والاعتداد بها ، وعليه تدل الاخبار الكثيرة كما تقدم في صلاة الجمعة .

الثانية - ان يدركه حال الركوع والاشهر الاظهر ادراك الركعة والاعتداد بها ، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في فصل صلاة الجمعة وفي المسألة الثانية من هذا المطلب ، فيكبر تكبيرة للافتتاح واخرى للركوع وان خاف فوت الركوع اجزأته تكبيرة الافتتاح ، قال في المنتهى : ولو خاف الفوات اجزأته تكبيرة الافتتاح عن تكبيرة الركوع إجماعاً .

أقول : وقد تقدم ما يدل على ذلك من الأخبار في الفصل الثاني في تكبيرة الإحرام من فصول الباب الثاني في الصلوات اليومية وقد تقدم ما يتعلق من البحث بذلك الثالثة - أن يدركه بعد رفع رأسه من الركوع ، ولا خلاف في فوات الركعة بذلك وعدم احتسابها ، وكذلك الظاهر انه لا خلاف ايضاً في استحباب التكبير والدخول معه ومتابعة الامام في السجدين ، وانما الخلاف في وجوب استئناف النية وتكبيرة الإحرام بعد القيام من السجود أو الاعتداد بما فعله أولاً ، فالشيخ على الثاني مستنداً الى ان زيادة الركن مغتفرة في متابعة الامام ، والأكثر على الأول لأن زيادة السجدين تبطل الصلاة ، ويظهر من العلامة في المختلف التوقف في هذا الحكم من أصله للنهي عن الدخول في الركعة عند فوات تكبيرها .

الرابعة - ان يدركه وقد سجد بسجدة واحدة ، قالوا وحكمه كالسابق .

الخامسة - أن يدركه بعد رفع رأسه من السجدة الأخيرة ، وقد قطع المحقق وغيره بانه يكبر ويجلس معه ويتخير بين الإتيان بالشهد وعدمه استناداً الى رواية عمار الآتية ، وقال في الذكرى : الحالة الخامسة - أن يدركه بعد السجود فيكبر ويجلس معه جلسة الإستراحة أو جلسة التشهد الأول أو التشهد الأخير ، وتجزئ هذه التكبيرة قطعاً فان كان قد بقى شيء من صلاة الامام بنى عليه ولا نهض بعد تسليم الامام وأتم صلاته . ثم نقل روايتي عمار المتقابلتين في الجلوس بعد التكبيرة وقد جمع بينهما بجوار الأمرين .

أقول : وتحقيق الكلام في المقام بما لا يحوم حوله ان شاء الله تعالى نقض ولا ابرام ان المستفاد من اخبار المسألة هو ثبوت التعبد بالدخول مع الامام في هذه الصور الثلاث الاخيرة وانما البحث والإشكال ومحل الخلاف في جوب تجديد النية وتكبيرة الإحرام وعدمه .

وها انا أذكر الأخبار التي وقفت عليها في هذه المسألة مذيلا لكل منها بما رزقني الله سبحانه فهمه منها مستمداً منه تعالى الهداية والتوفيق الى الصواب والعصمة من زلل الاقدام في هذه الأبواب :

فاقول : من الأخبار المذكورة رواية المولى بن خنيس عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا سبقك الامام بركة فادرسته وقد رفع رأسه فاجتمع معه ولا تعتد بها ، وظاهرها كما عرفت هو جواز الدخول واستجابته وحصول فضيلة الجماعة بذلك لكنها بحالة بالنسبة الى الاستئاف وعدمه بل ربما ظهر منها ان المراد انما هو مجرد المتابعة في السجود لا انه ينوى ويكبر بحيث يدخل في الصلاة ، ولعل في قوله « ولا تعتد بها ، ما يشير الى ذلك بمعنى انك لا تعتد ذلك دخولا في الصلاة وان احتمل ايضا أن يكون المعنى انك لا تعتد بها بحيث تجعلها ركعة تامة بمجرد ادراك السجود ، وحيثئذ فيحمل قوله « فادرسته ، يعنى كبرت معه ودخلت في الصلاة . وكيف كان فانها بهذا الإجمال وتعدد الاحتمال تسقط عن درجة الاستدلال ومنها - موثقة عمار (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل أدرك الامام وهو جالس بعد الركعتين ؟ قال يفتتح الصلاة ولا يقعد مع الامام حتى يقوم . » وظاهر هذه الرواية انه يكبر تكبيرة الإحرام المعبر عنه بالافتتاح ويدخل في الصلاة مع الامام حال جلوسه في التشهد ولكن لا يجلس معه بعد التكبير والدخول بل يبقى قائماً الى أن يقوم الامام . وهذه الرواية خارجة عن محل البحث لان المفروض ان المأموم لم يأت بشئ زائد من ركن أو واجب ومنشأ الإشكال

انما هو من ذلك ، وحيث ان الرواية خارجة من البين لعدم الدلالة على شيء من القوانين ومنها - رواية معاوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « اذا جاء الرجل مبادراً والامام راكع اجزأته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع ، ومن أدرك الامام وهو ساجد كبر وسجد معه ولم يعتد بها ، ومن أدرك الامام وهو في الركعة الاخيرة فقد أدرك فضل الجماعة ، ومن أدركه وقد رفع رأسه من السجدة الاخيرة وهو في التشهد فقد أدرك الجماعة وليس عليه اذان ولا اقامة ، ومن أدركه وقد سلم فعليه الاذان والاقامة . »

أقول : يمكن أن يستدل للشيخ بهذا الخبر بان يقال لا يخفى أن الظاهر من قوله « ومن أدركه » أى نوى وكبر معه ودخل في الصلاة ، وقد دلت على ان من دخل معه وهو ساجد بسجد معه ولم يعتد بها واستمر معه في الصلاة ومن دخل معه بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة فانه يمضي في صلاته بعد تسليم الامام ، ولو كان ما يدعونه من وجوب اعادة النية والتكبير حقاً لوجب ذكره في الكلام إذ المقام مقام البيان وليس فليس . وبعين ذلك يمكن أن يقال في رواية المعلى المتقدمة فانها دلت على الدخول معه بعد النية والتكبير المعبر عنهما بقوله « فادركته » لان هذا هو ظاهر معنى هذا اللفظ كما عرفت ، ولم يتعرض في الخبر لاعادة النية وتكبير الإحرام ومقام البيان يقتضيه لو كان واجباً . وبالجملة فانه حيث كان ظاهر اللفظ المذكور اعنى قوله « ومن أدركه » هو ما ذكرنا من السكناية عن الدخول معه بعد النية وتكبير الاحرام فانه لا مناص من صحة ما رتبناه عليه من توجيه الاستدلال به للشيخ (قدس سره) ونحوه رواية المعلى بالتقريب المذكور ، ولا معنى لحمل هذا اللفظ على معنى الوصول الى الامام في تلك الحال وان لم يكبر ويدخل معه لانه معنى متهاافت لا يقبله الذوق السليم ولا الفهم القويم . إلا ان الشيخ قد روى هذه الرواية (٢) الى قوله « اجزأته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع » خاصة

وما نقلناه بهذه الكيفية انما هو من رواية صاحب الفقيه (١) واحتمل في الوافي (٢) ان تكون هذه الزيادة من كلام صاحب الفقيه ، وحيث قد فسقط الاستدلال بما دلت عليه هذه الزيادة ، وصاحب الوسائل قد نقل الجميع (٣) بناء على انه من الرواية ولعله الاظهر .

ومنها - رواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) وفيها قال : « اذا وجدت الامام ساجداً قاثبت مكانك حتى يرفع رأسه وان كان قاعداً قعدت وان كان قائماً قمت » .

أقول : ظاهر هذه الرواية الدخول معه في الصلاة وانه متى كان الدخول وهو ساجداً لم يتابعه في السجود مع دلالة رواية المعلى المتقدمة على السجود معه متى دخل معه بعد رفع رأسه من الركوع . ويشكل الجمع بينهما في ذلك إذ لا فرق بينهما إلا ان هذا الخبر دل على دخوله حال السجود وخبر المعلى دل على دخوله قبل السجود ، وهذا لا يصلح للفرق وجواز السجود في ما اذا دخل قبل وعدم الجواز في ما اذا دخل حال السجود . اللهم إلا ان يقال ان رواية المعلى قد دلت على انه لا يمتد بذلك السجود وحيث يكون وجوده كعدمه ، وظاهرها انه لا ضرورة في الإتيان به كما هو مذهب الشيخ ، وحيث يكون وجه الجمع بينهما التخيير بين الإتيان بالسجود وعدمه .

ومنها - موثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) « في الرجل يدرك الامام وهو قاعد ينشهد وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه ؟ قال لا يتقدم الامام ولا يتأخر الرجل . ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الامام فاذا سلم الامام قام الرجل قائم صلاته » .

أقول : ظاهر الخبر انه بدخوله في هذه الحال يدرك فضيلة الجماعة وان لم

يترك من الصلاة شيئاً ولم يكن حكمه حكم المأموم حقيقة ، ولهذا منع من تقدم الامام وتأخر الرجل الذي الى جنبه لان هذا الداخل ليس مأموماً حقيقياً يوجب تعدد المصلي خلف الامام الموجب لتقدم الامام وتأخر المأمومين خلقه كما تقدم . وكيف كان فظاهر الخبر الدلالة على مذهب الشيخ ، لان قوله : « فاذا سلم الامام قام الرجل فقام صلاته ، ظاهر في الدلالة على الإعتداد بالتكبير الأول وان كان قد زاد واجباً وهو التشهد ، ومن ثم ان جماعاً من خالف الشيخ في الصورة الثالثة والرابعة وافقه هنا كالمحقق والعلامة وغيرهما للموثقة المذكورة كما قدمنا ذكره وصاحب المدارك انما طعن في الرواية المذكورة من حيث السند دون الدلالة ، إلا انه لا ينبغي ان موثقة عمار المتقدمة دالة على النهي عن القعود مع الامام في مثل هذه الصورة ، إلا ان يقال بالفرق بين التشهد الأول والثاني فيقال بالمتابعة في الثاني كما دلت عليه هذه الموثقة دون الأول كما دلت عليه الموثقة المتقدمة .

ومنها - ما رواه الصدوق في الفقيه (١) عن عبدالله بن المغيرة قال : كان منصور بن حازم يقول اذا أتيت الامام وهو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس فاذا قمت فكبر ، وهو ظاهر الدلالة على القول المشهور .

والرواية وان كانت غير مسندة الى امام إلا ان الظاهر من حال القائل المذكور لكونه من أجل ثقات الأصحاب انه لا يقوله إلا عن ثبت وسماع من الامام ويؤيده ايراد الصدوق لها في كتابه .

وحينئذ فتبقى المسألة في قالب الإشكال ، ولعل نهي عليه السلام في موثقة عمار الأولى عن الجلوس والتشهد مع الامام في هذه الصورة انما هو لأجل البقاء على التكبير الأول وعدم الإحتياج الى إعادة التكبير ثانياً كما في هذه الرواية ، علماً .
الإبطال بالتشهد مع الامام إشكالا لدلالة الأخبار المتقدمة قرياً .

متابعة المأموم للامام في التشهد وان لم يكن موضع تشهد المأموم فليكن هنا من قبيل ذلك .

وبالجملة فان هذه الاخبار قد تصادمت وتقابلت في هذه الزيادات التي بعد تكبير الإحرام نفيًا وإثباتًا كالسجود الذي تقابلت فيه رواية المعلى إثباتًا ورواية البصري نفيًا ، والتشهد الذي قد تقابلت فيه موثقة عمار الأولى نفيًا وموثقة الثانية وكذا رواية عبدالله بن المغيرة إثباتًا ، وظاهر الروايات المثبتة في كل من الموضعين موافق لكلام الشيخ وظاهر الروايات النافية في كليهما موافقة للشهور وحمل أحد الطرفين على الآخر وان أمكن كما أشرنا اليه آنفًا إلا انه لا يخرج المسألة عن قالب الإشكال ومجال الإحتمال ، والإحتياط عندى أن لا يدخل المأموم في حال من هذه الأحوال .

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « قلت له متى يكون يدرك الصلاة مع الامام ؟ قال إذا أدرك الامام وهو في السجدة الاخيرة من صلاته » .

قال في المدارك : ويستفاد من هذه الرواية عدم جواز الدخول مع الامام بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة ، لأن الظاهر ان السؤال انما وقع عن غاية ما تدرك به الجماعة وقد ناطه ^{بها} بأدراك السجدة الاخيرة ، وليس في الرواية دلالة على حكم المتابعة إذا لحقه في السجود ، والظاهر ان الإقتصار على الجلوس أولى . انتهى أقول : لا يخفى ان هذه الدلالة إنما هي بالمفهوم الضعيف المعارض بمناطق جملة من الاخبار ، إذ غاية ما تدل عليه الرواية انه إذا أدرك الامام وهو في السجدة الاخيرة فقد أدرك الصلاة معه ومفهومه عدم ادراك الصلاة بعد ذلك ، وقد عرفت دلالة موثقة عمار الثانية على ادراك فضيلة الجماعة بالدخول معه في التشهد الأخير ، واصرح منها رواية معاوية بن شريح المتقدمة وقوله فيها « ومن أدركه وقد رفع رأسه من السجدة الاخيرة وهو في التشهد فقد أدرك الجماعة » ونحو ذلك إطلاق

رواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري (١) وحيث فوجه الجمع بين هذه الاخبار حمل الصحيحة المذكورة على أعلى المرتبتين ، وذلك فانه بعد فوات الدخول في الركعة الأخيرة لعدم ادراك ركوعها فهنا مراتب في ادراك فضيلة الجماعة : أولها ادراكه قبل السجود ثانيها ادراكه في السجدة الثانية ثالثها ادراكه في التشهد ، والصحيحة المذكورة لا دلالة فيها على انحصار ادراك الفضيلة في هذه الحال دون ما بعدها إلا بالمفهوم وهو من ما يجب إطرأه في مقابلة المنطوق . ولكن العذر له ظاهر حيث انه يدور مدار الاسانيد صحة وضعفاً ، وهذه الرواية صحيحة السند عنه وتلك الاخبار ضعيفة باصطلاحه ، فالتى مناطيق تلك الاخبار في مقابلة هذا المفهوم الضعيف وهو تعسف محض . واما قوله - وليس في الرواية دلالة على حكم المتابعة اذا لحقه في السجود .. الى آخره - ففيه ان قضية الدخول مع الامام في الصلاة كيف كان وحيث كان هو المتابعة في جميع ما يأتي به في ذلك المكان إلا ان يستثنى من ذلك شئاً بخصوصه ، ولا يحتاج بعد ذلك الى التصريح بالمتابعة في كل فعل حتى انه يحتاج هنا الى ذلك ويكون عدم ذكر المتابعة في السجود دليلاً على عدمها . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لمن تأمل في أخبار الجماعة الواردة في المسبوق وغيره أدرك ما يوجب انعقاد الجماعة أم لا كما لا يخفى . والله العالم .

المسألة السادسة - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو دخل الامام والمأموم في النافلة قطعها وان كان في الفريضة أتمها نافلة ودخل مع الامام ، ولو كان امام الأصل قطع الفريضة ، ولو كان الامام مخالفاً لم يقطع فرضه ولم ينقله الى النفل بل يدخل معه .

وتوضيح هذه الجملة يقع في مواضع : الأول - لو كان في نافلة فدخل الامام قالوا فانه يقطعها ان خشي باتمامها الفوات وإلا أتمها . قالوا وإنما يقطعها تحصيلاً للعبادة التي هي أهم في نظر الشارع فان الجماعة في نظر الشارع أهم من النافلة ، وأما لو لم

يخشى القوات فانه يتمها جمعاً بين الوظيفتين وتحصيلاً للفضيلتين . والظاهر ان المراد بالقوات يعني قوات الركعة ، واحتمال قوات الصلاة كملا بعيد .

ولم أقف في هذا المقام على نص إلا على ما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب الفقه (١) حيث قال : « وان كنت في صلاة نافلة واقبعت الصلاة فاقطعها وصل الفريضة مع الامام » .

والأصحاب (رضوان الله عليهم) لم ينقلوا مستنداً لما ذكروه في هذا الموضع سوى ما عرفت من التعليل الإعتباري الذي نقلناه عنهم .

ويمكن أيضاً أن يستدل على ذلك بما تقدم في المسألة الثانية عشرة من المطلب الأول (٢) من صحيحة عمر بن يزيد الدالة على السؤال عن الرواية التي يروون انه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضة ما حدد هذا الوقت ؟ قال اذا أخذ المقيم في الإقامة ... الحديث . والأصحاب قد استدلوا به على كراهة النافلة بعد قوله « قد قامت الصلاة » ويمكن الاستدلال به هنا بتقريب ان الخبر قد دل على انه إذا أخذ المقيم في الإقامة فلا ينبغي التطوع ، وهو أعم من أن يبتدىء بالتطوع بعد أخذ المقيم في الإقامة او يحصل الأخذ في الإقامة بعد دخوله في النافلة ، فالمراد من النهي عن التطوع في هذا الوقت ابتداء واستدامة .

الثاني - ما لو كان في فريضة فانه ينقل نيته الى النفل ويتمها ركعتين على المشهور وكلام العلامة في التذكرة يؤذن بدعوى الإجماع عليه .

ويدل عليه ما رواه في الكافي عن سليمان بن خالد في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فيبينها هو قائم يصلي اذ أذن المؤذن وأقام الصلاة ؟ قال فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الامام ولتكن الركعتان تطوعاً .

وعن سماعة في الموثق (٤) قال : « سأله عن رجل كان يصلي فخرج الامام

وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة ؟ فقال ان كان اماماً عدلاً فليصل اخرى وينصرف ويجعلها تطوعاً وليدخل مع الامام في صلاته كما هو ، وان لم يكن امام عدل فليبن على صلاته كما هو ويصلي ركعة اخرى معه يجلس قدر ما يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ » ، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع ، فان التقية واسعة ليس شيء من التقية إلا وصاحبها مأجور عليها ان شاء الله تعالى .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (١) : « وان كنت في فريضتك واقنمت الصلاة فلا تقطعها واجعلها نافلة وسلم في ركعتين ثم صل مع الامام إلا أن يكون الامام من لا يقتدى به فلا تقطع صلاتك ولا تجعلها نافلة ولكن اخط الى الصف وصل معه ، واذا صليت أربع ركعات وقام الامام الى رابعته فقم معه وتشهد من قيام وسلم من قيام . »

ونقل عن ابن ادريس المنع من النقل لانه في قوة الإبطال . ولا يخفى ما فيه بعد ما عرفت .

ونقل عن ظاهر الشيخ في المبسوط انه جوز قطع الفريضة من غير احتياج الى النقل إذا خاف الفتور مع النقل . وقواه الشهيد في الذكرى استدراكاً لفضل الجماعة الذي هو أعظم من فضل الأذان ، ولان العدول الى النفل قطع للفريضة أو مستلزم لجوازه . واستحسنه جملة ممن تأخر عنه : منهم - السيد في المدارك . وهو كذلك .

وهل المراد بدخول الامام في الصلاة الذي ينقل لاجله المأموم صلاته الى النفل هو الإشتغال بشيء من واجباتها على ما قاله جماعة أو عند اقامة الصلاة كما ذكره آخرون ؟ ظاهر الأخبار الثاني .

ثم ان ظاهر الأخبار المذكورة انه ينوى العدول عن الفريضة التي كان فيها

— ٢٦٠ — (لو دخل امام الأصل أو الامام المخالف والمأموم في الفريضة) ج ١١

الى النفل ويضيف اليها ركعة اخرى لو كان قد صلى ركعة منها ولو كان قد صلى ركعتين منها عدل بما صلاه الى النفل وتشهد وسلم ، وانما الإشكال في ما لو صلى أزيد من ركعتين حيث انه لا يفهم من النصوص المذكورة الحكم في ذلك اذ الظاهر منها إنما هو ما عدا الصورة المفروضة ، وحيث أنه يستمر لتحريم قطع الفريضة وخروج هذه الصورة عن مورد النصوص ، أو أنه يعدل الى النفل للاشتراك في العلة وهي تحصيل فضيلة الجماعة ، أو يهدم الركعة ويسلم أو يقطعها استدراكاً لفضيلة الجماعة وعدم دليل على تحريم قطع الفريضة بحيث يشمل محل البحث ؟ أو جـه استقرب العلامة في التذكرة والنهاية منها الاول والظاهر انه الأحوط .

الثالث - لو كان الداخل امام الأصل قالوا انه يقطع الفريضة ويدخل معه ، قاله الشيخ وتبعه جمع من الأصحاب ، وعللوه بان له المزية الموجبة لشدة الإهتمام بمتابعته واللاحق به . وتردد فيه الفاضلان من حيث كمال المزية كما ذكروا ، ومن عموم النهي عن قطع الصلاة . وفي المختلف جزم بعدم قطع الصلاة لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » (١) وخبري سليمان بن خالد وسماعة المتقدمين (٢) والتحقيق ان الاخبار المتقدمة التي هي العمدة في هذه المسألة عامة لامام الأصل وغيره والفرق بمجرد هذا الاعتبار الذي ذكره لا وجه له .

الرابع - ما لو كان الداخل اماماً مخالفاً وهو في الفريضة فقد صرحوا بانه لا ينقل الفريضة الى النفل ولا يقطعها بل يدخل معه ، والظاهر انه لا خلاف في ذلك انما الخلاف في ما لو جاء الامام الى القيام في موضع التشهد فهل يتشهد جالساً ثم يقوم أو يقوم معه ويتشهد قائماً ؟ ظاهر الشيخ وجماعة الاول وظاهر الشيخ على بن بابويه الثاني .

قال الشيخ (قدس سره) : لو كان الامام ممن لا يقتدى به وقد سبقه المأموم لم يحز له قطع الفريضة بل يدخل معه في صلاته ويتم هو في نفسه فاذا فرغ سلم

ج ١١ (هل يجوز الإقتداء بمن يعلم نجاسة ثوبه أو بدنه ؟) - ٢٦١ -

وتابعه نقلاً ، فإن وافق حال تشهده حال قيام الاول فليقتصر في تشهده على الشهادتين والصلاة على النبي وآله ﷺ ويسلم إيماء ويقوم مع الامام . وعلى هذا تدل موثقة سماعة المتقدمة .

وقال الشيخ على بن بابويه : فاذا صليت أربع ركعات وقام الامام الى رابعته فقم معه وتشهد من قيام وسلم من قيام . وعلى هذا القول يدل كلامه ﷺ في كتاب الفقه الرضوي ، بل الظاهر ان الشيخ المزبور إنما أخذ عبارته من الكتاب المذكور كما لا يخفى على من تأمل العبارتين لتطابقهما لفظاً وكذلك ما قبل هذه العبارة ، فان العلامة في المختلف في موضع آخر نقلها عن الشيخ المذكور بعين عبارة الكتاب ، وهو من قبيل ما عرفت في غير موضع من ما تقدم وستعرف امثاله من أخذ الشيخ المزبور عبارات الكتاب المشار اليه والافتاء بها .

وكيف كان فطريق الجمع بين الكلامين - وهو يرجع الى الجمع بين الخبرين المذكورين - هو ما ذكره في المختلف من انه ان تمكن المأموم من تخفيف الشهادتين والتسليم والإتيان بهما جالساً وجب وإلا قام مع الامام وتشهد وسلم قائماً لضرورة التقية فانها تبيح ذلك وامثاله . والله العالم .

المسألة السابعة - قال شيخنا العلامة ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني (طيب الله مرقده) في رسالته التي في الصلاة : وفي جواز الإقتداء بمن علم نجاسة ثوبه أو بدنه نظر . واستوجه المحقق الشيخ على المنع وبعض المتأخرين الجواز ولا يخلو من قوة . انتهى . ولم يفته على وجه القوة التي اختارها في حواشي رسالته كما جرى عليه غالباً في حواشيه .

وقال تلميذه المحدث الصالح شيخنا الشيخ عبدالله بن صالح (قدس سره) في شرحه على الرسالة المذكورة بعد قوله : نظر ، وبيان وجه النظر ما لفظه : ينشأ من أن الامام غافل فتكون صلاته صحيحة فيكون الإقتداء به صحيحاً ، ومن ان طهارة الثوب والبدن واجب في الصلاة مع العلم وصلاة المأموم متحدة بصلاة الامام

فتكون كأنها في ثوبه أو بدنه . ثم قال (قدس سره) بعد قول المصنف - واستوجه الشيخ على المنع - ما لفظه : لما مر - ثم قال بعد قوله : « ولا يخلو من قوة » ، ما لفظه : لما مر وعدم صلاحية المعارض للمعارضة وإن كان الإحتياط لا يخفى . انتهى .

أقول : لا يخفى ما في كلام شيخنا الشارح المذكور وما ذكره من التعليل العليل الظاهر القصور كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى غاية الظهور .

ومن ما يناسب هذا المقام ويدخل في سلك هذا النظام ما وقفت عليه من مسألة مذيبة بالجواب لبعض الأعلام حيث قال السائل ما هذه صورته : لو رأى المأموم في أثناء الصلاة في ثوب الإمام نجاسة غير معفو عنها فهل يجوز له الإقتداء في تلك الحال أم لا ؟ وهل يجب عليه إعلامه أم لا ؟ ولو لم يحز له الإقتداء فهل يبنى بعد نية الإنفرد على ما مضى أم يعيد من رأس ؟ فكتب المسؤول ما صورته : الجواب الأول عدم الإهتمام ويجب الاعلام ويجب الإنفرد في الاثناء ويبنى على قراءة الامام . انتهى .

أقول وبالله سبحانه التوفيق لأدراك كل مأمول ونيل كل مسؤول : أما ما ذكره هذا المجيب من وجوب الاعلام في هذه الصورة فقد صرح به العلامة (اجزل الله تعالى أكرامه) في اجوبة مسائل السيد السعيد مهنا بن سنان المدني (طاب ثراه) مستنداً الى كونه من باب الأمر بالمعروف .

ولا يخفى ما فيه (اما أولاً) - فلان الأصل عدمه وأدلة الأمر بالمعروف لا تشمل له عدم توجه الخطاب الى الجاهل والغافل والناسي كما ذكره فلا معروف ولا منكر بالنسبة اليهما .

وثانياً - دلالة الأخبار على خلافه فإن جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بجزئيات هذه المسألة ترد ما ذكره وتبطل ما حرروه :

ومنها - صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) « ان الباقر عليه السلام اغتسل وبقيت لمعة في جسده لم يصبها الماء فقليل له فقال ما كان عليك لو سكنت ؟ » .

ورواية محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي ؟ فقال لا يؤذنه حتى ينصرف ، وهي صريحة في المطلوب خالية عن جهات العيوب .

ورواية عبدالله بن بكير المروية في كتاب قرب الاسناد (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلى فيه وهو لا يصلي فيه ؟ فقال لا يعمل . قلت فإن اعلمه ؟ قال يعيد . »

والمستفاد من هذه الأخبار كراهية الأخبار فضلاً عن جوازه فكيف الوجوب وله مؤيدات كثيرة من الأخبار .

إذا عرفت ذلك فنقول بالنسبة الى أصل المسألة وما وقع فيها من القولين بجواز الإقتداء والمنع ان الظاهر ان القول بالمنع هنا مبنى على مسألة أخرى وهي ان من صلى في النجاسة جاهلاً بها فهل تكون صلاته والحال هذه صحيحة أم لا ؟ المشهور الثاني وان كان غير معاقب ولا مؤاخذ من حيث الجهل ، وهو يرجع الى أن تكون صحيحة ظاهراً باطلة واقعاً ، والظاهر انه على هذا القول يتجه المنع من الإتيان بمن كان بدنه أو ثوبه نجساً والإفراد في الإثناء كما ذكره الحبيب المتقدم لتبين بطلان الصلاة عند المأموم وان كانت صحيحة ظاهراً عند الامام لمكان جهله ، وحينئذ فينتج عدم جواز الاقتداء ووجوب الانفراد في الإثناء .

إلا ان الظاهر عندي في هذه المسألة إنما هو القول الأول (أما أولاً) - فلما تقدم تحقيقه في كتاب الطهارة من أن الحكم بالطهارة والنجاسة والحل والحرمة ونحوها ليس منوطاً بالواقع ونفس الأمر وإنما ترتب على نظر المكلف وعلمه وعدم علمه ، فالظاهر شرعاً هو ما لا يعلم المكلف بملاقاة النجاسة له وان لاقته واقعاً لا ما لم تلاقه النجاسة واقعاً ، ويقابله النجس وهو ما علم المكلف بملاقاة النجاسة له لا ما لاقته النجاسة وان لم يعلم بها ، وحينئذ فإذا صلى

المكلف في ثوب لم يعلم ملاقة النجاسة له ومثله في بدنه فقد امتثل ما أمره الشارع به ويلزم منه كون صلاته صحيحة موجبة للثواب بغير شك ولا ارتياب .

و (اما ثانياً) - فلما أسلفنا من الأخبار الدالة على المنع من الأخبار بالنجاسة وإن كان في أثناء الصلاة ، ولو كان الأمر كما يدعونه من كون وصف النجاسة والطهارة ونحوهما إنما هو باعتبار الواقع ونفس الأمر وإن تلبس المصلي بالنجاسة جاهلاً موجب لبطلان صلاته واقعاً فكيف يحسن من الإمام ﷺ المنع من الإيذان بها والأخبار في الصلاة كما تضمنته رواية محمد بن مسلم أو قبلها كما في رواية ابن بكير ؟ وهل هو بناء على ما ذكره إلا من باب التقرير له على تلك الصلاة الباطلة والمعاونة على الباطل ، ولا ريب في بطلانه .

و (اما ثالثاً) - فإنه يلزم على ما ذكره عدم الجزم بصحة شيء من العبادات إلا نادراً لشيوع طرق النجاسات سيما من النساء والأطفال ومن لا يحتز عن النجاسة وسريان ذلك في عامة الناس ، وقد اعترف بذلك شيخنا الشهيد الثاني في شرح الألفية وألزم به القول المشهور .

وبما ذكرنا يظهر لك أن الأظهر في أصل المسألة هو القول بجواز الاقتداء وإن علم بالنجاسة في بدن الإمام أو ثوبه وعدم وجوب الانفراد . ومن أراد تحقيق المسألة زيادة على ما ذكرناه فليرجع إلى كتابنا الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية . والله العالم .

المقصود الثالث في صلاة الخوف

وهي ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع من علمائنا كلاً وجمهور الجمهور (١)

(١) في المغني ج ٢ ص ٤٠٠ صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة ، وجمهور العلماء متفقون على أن حكمها باق بعد النبي (ص) وقال أبو يوسف إنما تختص بالنبي (ص) وليس بصحيح فإن ما ثبت في حقه ثبت في حقنا إلا أن يدل دليل على الاختصاص به . ونحو ذلك في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٤٢ .

قال عز وجل : « واذ كنت فيهم فاقت لهم الصلاة ... الآية » (١) .
وتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على بسطه في مسائل : الأولى - لاختلاف
بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب التقصير في صلاة الخوف اذا وقعت
سفرأ وانما الخلاف في ما اذا وقعت حضراً ، فنقل عن الأكثر ومنهم - المرتضى
والشيخ في الخلاف وابن الجنيد وابن أبي عقيل وابن البراج وابن ادریس أنهم ذهبوا
الى وجوب التقصير سفرأ وحضراً جماعة وفرادى ، وقال الشيخ في المبسوط أنها
انما تقصر في الحضر بشرط الجماعة ونسبه الشهيد الى ابن ادریس وظاهر جماعة من
الأصحاب ، وحكى المحقق في المعتمد وقوله ابن ادریس في السرائر قولاً عن بعض
الأصحاب بانها إنما تقصر في السفر خاصة ، وحيث في المسألة اقوال ثلاثة ،
والسيد السند في المدارك قد نسب القول الأول الى ابن ادریس والشهيد في الذكرى
نسب اليه القول الثاني ، وظاهر الذي وقفت عليه في السرائر من عبارته في هذه
المسألة انما يدل على ما ذكره في المدارك ، حيث قال : واعلم ان الخوف اذا انفرد
عن السفر لزم فيه التقصير في الصلاة مثل ما يلزم في السفر اذا انفرد على الصحيح
من المذهب ، وقال بعض أصحابنا لا قصر إلا في حال السفر والأول عليه العمل .
وظاهره فيه الإقتصار على نقل القول الأول والثالث ، وأما الثاني فلم يتعرض له
فنقل الشهيد (قدس سره) ذلك عنه لا يخلو من غفلة . وصاحب الذخيرة قد نقل
عنه القولين تبعاً للقلين وهو غير جيد لما عرفت من ظهور عبارته في ما ذكره في
المدارك ، واحتمال كونه ذلك في غير كتاب السرائر بعيد جداً .

واستدل على القول المشهور بقوله عز وجل « واذ ضربتم في الأرض فليس
عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم » (٢) قيل : والتقريب فيها ان الظاهر
انه ليس المراد بالضرب سفر القصر وإلا لم يكن في التقييد بالخوف فائدة .

وبقوله تعالى « واذ كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك

ولياً أخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك، (١) وهي مطلقة في الاقتصار على الركعتين شاملة باطلاقها للحضر والسفر وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « قلت له صلاة الخوف وصلاة السفر تقصران جميعاً ؟ قال نعم ، وصلاة الخوف أحق أن تقصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه . »

وأورد على ذلك ، أما بالنسبة الى الآية الأولى فلان حمل الضرب في الأرض على غير سفر القصر عدول عن الظاهر ، مع انه غير نافع فان مجرد الخوف كاف للقصر على قولهم من غير توقف على الضرب في الأرض . والظاهر ان المراد بالضرب سفر القصر والتقييد بالخوف إما لوجود الخوف في السفر حين نزول الآية أو يكون قد خرج مخرج الأعم الأغلب في أسفارهم فانهم كانوا يخافون الأعداء في عامتها ، وربما يدعى لزوم الخوف في السفر غالباً . وبالجملة المفهوم انما يعتبر اذا لم يكن للتقييد فائدة أخرى وهنا ليس كذلك . ويؤيد ما ذكرناه القراءة بترك ، ان خفتم ، وعلى قول من يقول ان التقصير في الخوف ليس كالتقصير في السفر كما سيحى فائز التقييد واضح ، وكذا على القول بان المراد بالقصر في الآية القصر من حدود الصلاة كما يصل في شدة الخوف .

وأما الثانية فانها تنتم للآية السابقة ، والظاهر ان معناها ، واذا كنت يا محمد فيهم يعني في أصحابك الضاريين في الأرض الخائفين عدوهم ، كما قاله الطبرسي في مجمع البيان ، وهو يقتضى اتصالها بما قبلها وسياقها مع شأن نزولها فلا عموم لها ، مع انه لا دلالة لها على القصر فرادى .

واما الرواية فيمكن المناقشة فيها بانه يجوز أن يكون المراد بالتقصير القصر في حدود الصلاة لا في ركعاتها كما قيل في الآية لكنه بعيد .

(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة

(١) سورة النساء الآية ١٠٣

الخوف والمطاردة وفيه بدل الذي .. « لان فيها خوفاً »

أقول : لا ريب ان ما ذكره من المناقشة في الآيتين المذكورتين لا يخلو من وجه ، وأما المناقشة في الرواية فهي ضعيفة واهية لما عرفت في غير مقام من ان الألفاظ إنما تحمل على ما هو المتكرر الشائع من الأفراد دون الفروض النادرة الوقوع ، والتقصير في الصلاة عرفاً وشرعاً إنما يتبادر الى نقص الكمية ، وحينئذ فلا اعتماد في الدلالة هنا على الرواية المذكورة واطلاقها شامل للحضر والسفر جماعة وفرادى .

واستدل في الذكرى بعد هذه الرواية بما في حسن محمد بن عذافر عن الصادق عليه السلام (١) « اذا جالت الخيل تضطرب بالسيوف اجزأه تكبيرتان ، قال : وهو ظاهر في الإنفراد لبعد الجماعة في هذه الحال .

وأما القول بانها لا تقصر إلا في السفر خاصة فلم أقف له على دليل إلا ما يدل عليه ظاهر كلام الذكرى من الإقتصار على موضع الوفاق واصالة اتمام الصلاة . ثم قال في الذكرى : وجوابه إنما يقتصر مع عدم الدليل وهو ظاهر الثبوت . انتهى .

وأما القول بانها تقصر في الحضر بشرط الجماعة فعلمه في الذكرى بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قصرها في الجماعة . ثم أجاب عنه بأنه إنما كان لوقوع ذلك لا لكونه شرطاً اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان هذا القصر على حسب قصر المسافر من ارجاع الرباعية الى ركعتين ، وقال ابن الجنيد : فان كانت الحالة الثالثة وهي مصافة الحرب والمواقفة والتعبئة والتهيؤ للناوشة من غير بداية صلى الامام بالفرقة الاولى ركعة وسجد سجدة ثم انصرفوا وسلم القوم بعضهم على بعض في مصافهم ، وقد روى عن ابي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك بعسفان ، وروى ذلك عن

(١) الوسائل الباب ٤ من صلاة الخوف والمطاردة

(٢) لم نقف عليه في كتب الحديث

حذيفة بن اليمان وجابر وابن عباس وغيرهم (١) وقال بعض الرواة وكانت لرسول الله ﷺ ركعتان ولكل طائفة ركعة ركعة .

وقال ابن بابويه (٢) سمعت شيخنا محمد بن الحسن يقول : رويت أنه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » (٣) فقال هذا تقصير ثان وهو أن يرد الرجل ركعتين إلى ركعة . انتهى .

أقول : لعل ما أشار إليه من الرواية هو ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) في قول الله عز وجل : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » قال في الركعتين تنقص منهما واحدة ، ونقل عن ابن الجنيد القول بذلك كما عرفت من عبارته المذكورة .

ويرد هذا القول الأخبار المتكاثرة بكيفية صلاة الخوف كما سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى . والظاهر حمل الرواية المذكورة على التقية (٥) .

قال في الذخيرة بعد ذكر هذا القول : وهو المحكى عن جماعة من الصحابة والتابعين في تفسير القصر المذكور في الآية .

وقال في الذكرى : وقال ابن الجنيد بهذا المذهب وإن النبي ﷺ صلى كذلك بعسفان برواية الباقر عليه السلام (٦) وجابر وابن عباس وحذيفة ، وقال بعض الرواة فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان ولكل طائفة ركعة ركعة . ثم قال في الذكرى : وهذا القول نادر والرواية (٧) وإن كانت صحيحة إلا أنها معارضة بأشهر منها عملاً ونقلًا ،

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ١١ عن جابر وابن عباس ومجاهد وهشام بن عروة عن أبيه وأبي موسى . وفي الصفحة ١٧ ذكر حديث حذيفة في كيفية صلاة الخوف وليس فيه ذكر الموضع . (٢) الفقيه ج ١ ص ٢٩٥ (٣) سورة النساء الآية ١٠٢

(٤) التهذيب ج ٩ ص ٢٣٨ وفي الوسائل الباب ٩ من صلاة الخوف والمطاردة

(٥) ارجع إلى التعلية ١ ص ٢٦٩ (٦) تقدم عدم الوقوف عليها

ثم أورد بعض الأخبار الدالة على القول المشهور .

واحتمل في الذخيرة حمل الرواية على انه لما كان كل طائفة انما تصلى مع الامام ركعة فكان صلاته ردت اليها .

أقول : ومن المحتمل قريباً تخصيص الرواية بحال الخوف من إتمام الركعتين بمعنى ان الحال أضيق والخوف أشد من الحالة الموجبة للركعتين فيقتصر على الركعة ، فتكون هذه المرتبة أول مراتب الإنتقالات الآتية في هذه الصلاة . والأظهر هو الحمل على التقية (١) .

المسألة الثانية - من صلاة الخوف المذكورة في كلام الأصحاب صلاة ذات الرقاع ، والنظر في شروطها وكيفيةها واحكامها :

أما الشروط فهي على ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) أربعة : أحدها - كون الخصم في غير جهة القبلة بحيث لا يمكنهم مقابلته وهم يصلون إلا بالإنحراف عن القبلة ، وعلى هذا لو كان العدو في جهة القبلة وأمكن أن يصلوا جميعاً ويمارس بعضهم بعضاً صلوا صلاة عسفان الآتية ان شاء الله تعالى .

وهذا الشرط هنا بناء على المشهور ، قال في المدارك : وهو مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب ، واستدلوا عليه بان النبي ﷺ إنما صلاها كذلك فيجب

(١) في عمدة القارئ ج ٣ ص ٣٢٩ : اعلم ان الخوف لا يؤثر في نقصان عدد الركعات إلا عند ابن عباس والحسن البصري وطاؤوس حيث قالوا انها ركعة ، وروى مسلم من حديث مجاهد عن ابن عباس ، ان الله فرض الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، أخرجه الاربعون أيضاً ، واليه ذهب عطاء وطاؤوس ومجاهد والحكم بن عتيبة وقتادة واسحاق والضحاك ، وروى مثله عن زيد بن ثابت وابي هريرة وجابر ، قال جابر إنما القصر ركعة عند القتال . وقال اسحاق تجزئك عند الشدة ركعة تسمى ائماً فان لم تقدر فأكبر تكبيرة حيث كان وجهك . وقال القاضي لا تأثير للخوف في عدد الركعات ، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر والنخعي والثوري ومالك والشافعي وابو حنيفة واصحابه ، وسائر أهل العلم من علماء الامصار لا يجيزون ركعة

متابعته . واستوجه العلامة في التذكرة عدم اعتباره لعدم المانع من فعلها بدونه ، قال : وفعل النبي ﷺ وقع اتفاقاً لا لأنه كان شرطاً . ورجحه الشهيدان .
وثانيها - أن يكون الخصم ذا قوة يخاف هجومه على المسلمين فلو كان ضعيفاً بحيث يزم من منه الهجوم انتفى الخوف المسوغ لهذه الصلاة .
وثالثها - أن يكون في المسلمين كثرة تمكنهم الافتراق طائفتين تقاوم كل فرقة منهم العدو حال صلاة الأخرى .

ورابعها - عدم احتياجهم الى زيادة على الفرقتين ، وهذا الاشتراط في الثانية واضح لتعذر التوزيع بدونه ، وأما في الثلاثية فهل يجوز توزيعهم ثلاث فرق وتخصيص كل ركعة بفرقة ؟ قولان واختار الشهيد الجواز ، وهو مبني على جواز الإفراد اختياراً وإلا اتجه المنع .

وأما الكيفية فهي ان يصلي الامام بالطائفة الأولى ركعة والثانية تحرسم واقفة بازاء العدو ثم يقوم الامام ومن خلفه الى الثانية ، فينفرد الجماعة الذين خلفه ويقرأون لأنفسهم ويطول الامام في قراءته بقدر ما يتم الطائفة الذين خلفه وينصرفون الى موقف أصحابهم ، وتجيئ الطائفة الأخرى وتدخل مع الامام فيكبرون ثم يركع الامام بهم ويسجد ، وتقوم الجماعة فتصلي ركعة أخرى ويطيل الامام تشهده ويتمون فيسلم بهم الامام . ويتخير الامام في الثلاثية بين ان يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين وبالعكس .

وأما الأحكام فسيأتي ان شاء الله تعالى فيها الكلام .
والواجب أولاً بسط ما وقفنا عليه من اخبار المسألة ثم الكلام بتوفيق الملك العلام في ما يدخل في حيز المقام .

فنقول : منها - ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح أو الحسن عن الحلبي (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الخوف ؟ قال يقوم الامام وتجيئ طائفة من

أصحابه فيقومون خلفه وطائفة بازاء العدو فيصلى بهم الامام ركعة ، ثم يقوم ويقومون معه فيمثل قائماً ويصلون هم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ، ثم ينصرفون فيقومون في مقام أصحابهم ويحيى الآخرون فيقومون خلف الامام فيصلى بهم الركعة الثانية ، ثم يجلس الامام فيقومون هم فيصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمة . قال وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام وتحيى طائفة فيقومون خلفه ثم يصلى بهم ركعة ، ثم يقوم ويقومون فيمثل الامام قائماً فيصلون ركعتين فيتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ، ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم ويحيى الآخرون ويقومون خلف الامام فيصلى بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس فيتشهد ثم يقوم ويقومون معه ويصلى بهم ركعة اخرى ، ثم يجلس ويقومون هم فيتهدون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم .

ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال « صلى النبي ﷺ باصحابه في غزاة ذات الرقاع ففرق أصحابه فرقتين فاقام فرقة بازاء العدو وفرقة خلفه فكبر وكبروا فقرأ وانصتوا فركع وركعوا فسجد وسجدوا ، ثم استمر رسول الله ﷺ قائماً فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا الى أصحابهم فقاموا بازاء العدو ، وجاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله ﷺ فكبر وكبروا وقرأ فانصتوا وركع فركعوا وسجد وسجدوا ثم جلس رسول الله ﷺ فتشهد ثم سلم عليهم فقاموا ثم قضوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ، وقد قال الله تعالى لنيبه ﷺ واذا كنت فيهم فامت لهم الصلاة ... ثم ساق الآية في الفقيه الى قوله : كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، (٢) ثم قال فهذه صلاة الخوف التي أمر الله عز وجل بها نبيه ﷺ وقال من صلى المغرب في خوف بالقوم صلى بالطائفة الاولى ركعة وبالطائفة الثانية ركعتين ،

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف والمطاردة

(٢) سورة النساء الآية ١٠٣ و ١٠٤

هذه صورة ما في الفقيه (١) وظاهر صاحب الوافي (٢) ان رواية عبدالرحمان الى قوله : « ثم سلم بعضهم على بعض » ، وان قوله : « وقد قال الله لنبيه ... الى آخره » ، إنما هو من كلام صاحب الفقيه ولهذا لم ينقله ، وظاهر صاحب الوسائل انه من الرواية حيث انه نقله في جملتها . والسكل محتمل . وأما قوله : « وقال من صلى المغرب ... الى آخره » ، فالظاهر ان هذه رواية اخرى مرسلة . وصاحب الكافي (٣) روى رواية عبدالرحمان المذكورة كما تقدم الى قوله : « فقاموا خلف رسول الله ﷺ » ، ثم قال : « فصلي بهم ركعة ثم تشهد وسلم عليهم فقاموا وصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض » .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « صلاة الخوف المغرب يصلي بالاولين ركعة ويقضون ركعتين ويصلي بالآخرين ركعتين ويقضون ركعة » .

ومنها - ما رواه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٥) انه قال : « اذا كانت صلاة المغرب في الخوف فرقمهم فرقتين ، فيصلي بفرقة ركعتين ثم جلس بهم ثم أشار اليهم بيده فقام كل انسان منهم فيصلي ركعة ثم سلوا وقاموا مقام اصحابهم وجاءت الطائفة الاخرى فكبروا ودخلوا في الصلاة وقام الامام فصلي بهم ركعة ثم سلم ثم قام كل رجل منهم فصلي ركعة فشفعها بالتي صلى مع الامام ثم قام فصلي ركعة ليس فيها قراءة ، فتمت للامام ثلاث ركعات وللاولين ركعتان في جماعة وللآخرين وحدا ، فصار للاولين التكبير وافتتاح الصلاة وللآخرين التسليم ، ورواه العياشي في تفسيره عن زرارة وعمر بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام مثله (٦) وبإسناده عن الحسين بن

(١) ج ١ ص ٢٩٣ و ٢٩٤

(٢) باب صلاة الخائف في القتال

(٣) باب صلاة الخوف

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف والمطاردة

سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك (١).

ومنها - ما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (٢) قال : « سألته عن صلاة الخوف كيف هي ؟ فقال يقوم الامام فيصلي ببعض اصحابه ركعة ويقوم في الثانية ويقوم اصحابه ويصلون الثانية ويخفون وينصرفون ، ويأتى اصحابهم الباكون فيصلون معه الثانية فاذا قعد في التشهد قاموا فصلوا الثانية لأنفسهم ثم يقعدون فيتشهدون معه ثم يسلم وينصرفون معه ، » .

ومنها - ما رواه في الكتاب المذكور عنه عن اخيه عليه السلام (٣) قال : « سألته عن صلاة المغرب في الخوف ؟ قال يقوم الامام ببعض اصحابه فيصلي بهم ركعة ثم يقوم في الثانية ويقومون فيصلون لأنفسهم ركعتين ويخفون وينصرفون ، ويأتى اصحابه الباكون فيصلون معه الثانية ثم يقوم الى الثالثة فيصلي بهم فتكون للامام الثالثة وللقوم الثانية ثم يقعدون فيتشهد ويتشهدون معه ثم يقوم اصحابه والامام قاعد فيصلون الثالثة ويتشهدون معه ثم يسلم ويسلمون ، » ورواه علي بن جعفر في كتابه وكذا الذي قبله (٤) .

ومنها - ما رواه العياشي في تفسيره عن ابان بن تغلب عن جعفر بن محمد عليهما السلام (٥) قال : « صلاة المغرب في الخوف ان يجعل اصحابه طائفتين بازاء العدو واحدة والاخرى خلفه فيصلي بهم ثم ينتصب قائماً ويصلون هم تمام ركعتين ثم يسلم بعضهم على بعض ، ثم تأتى الطائفة الاخرى خلفه فيصلي بهم ركعتين ويصلون هم ركعة ، فيكون للاولين قراءة وللآخرين قراءة . »

ومنها - ما رواه فيه ايضاً عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٦) قال : « اذا حضرت الصلاة في الخوف فرقم الامام فرقتين فرقة مقبلة على عدوهم (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف والمطاردة .

— ٢٧٤ — (التسمية بذات الرقاع - انتظار الامام الثانية بالقراءة أو تطويلها) ج ١١

وفرة خلفه كما قال الله تعالى ، فيكبر بهم ثم يصلى بهم ركعة ثم يقوم بعد ما يرفع رأسه من السجود فيمثل قائماً ويقوم الذين صلوا خلفه ركعة فيصلى كل انسان منهم لنفسه ركعة ثم يسلم بعضهم على بعض ، ثم يذهبون الى اصحابهم فيقومون مقامهم ويحيى الآخرون والامام قائم فيكبرون ويدخلون في الصلاة خلفه فيصلى بهم ركعة ثم يسلم ، فيكون للاولين استفتاح الصلاة بالتكبير وللآخرين التسليم من الامام ، فاذا سلم الامام قام كل انسان من الطائفة الاخيرة فيصلى لنفسه ركعة واحدة ، فتمت للامام ركعتان ولكل انسان من القوم ركعتان واحدة في جماعة والاخرى وحداً .. الحديث ، هذه جملة ما وقفت عليه من الاخبار الواردة في المسألة .

والكلام يقع في هذا المقام في مواضع : الاول - في سبب التسمية بذات الرقاع كما اشتمل عليه صحيح عبدالرحمان بن ابي عبدالله ، قال شيخنا الشهيد في الذكرى : اختلف في سبب التسمية بذلك ، فقيل لان القتال كان في سفح جبل فيه جدد حمر وصفر كالرقاع ، وقيل كانت الصحابة حفاة فلفوا على أرجلهم الجلود والخرق لئلا تحترق . قال صاحب المعجم : وقيل سميت برقاع كانت في ألويتهم ، وقيل الرقاع اسم شجرة كانت في موضع الغزوة ، قال وفسرها مسلم في الصحيح (١) بان الصحابة نقبت أرجلهم من المشى فلفوا عليها الخرق ، وهى على ثلاثة اميال من المدينة عند بئر أروما . هكذا نقله صاحب معجم البلدان بالآلف ، قال : وبين الهجرة وبين هذه الغزوة أربع سنين وثمانية أيام . وقيل مر بذلك الموضع ثمانية حفاة فنقبت أرجلهم وتساقطت أظفارهم فكانوا يلفون عليها الخرق . انتهى كلام شيخنا المشار اليه .

الثاني - قال في الذكرى : يستحب تطويل الامام القراءة في انتظار الثانية ، ولو انتظروهم بالقراءة ليحضروها كان جائزاً لحديث يشتغل بذكر الله تعالى الى حين حضورهم ، والاول أجود لان فيه تخفيفاً للصلاة وقراءة كافية لإقتدائهم وان لم يحضروها كغيرهم من المؤمنين . واذا انتظروهم لفرغ ما بقى عليهم في تشهده طوله

بالاذكار والدعوات حتى يفرغوا ، ولو سكت ايضاً فالأقرب جوازه . انتهى .
وهو جيد بالنسبة الى القراءة لإطلاق الأخبار المذكورة وشمولها لكل من
الامر بن مع عدم حصول ما ينافي صحة الصلاة في البين ، وأما بالنسبة الى التشهد
فان ظاهر صحيحة الحلبي انه يجلس الامام بعد اتمام صلاته الى أن يتم المأمومون
صلاتهم ثم يسلم عليهم وظاهرها تأخير التسليم خاصة ، وهي وان كانت مطلقة
بالنسبة الى التشهد إلا أن صريح صحيحة عبدالرحمان انه عليه السلام تشهد بعد تمام صلاته
وسلم عليهم قبل تمام صلاتهم ثم قاموا فاتموا ما بقى عليهم ، وكذا ظاهر صحيحة زرارة
الثانية ان الامام سلم بعد تمام صلاته ثم قام كل رجل منهم لإتمام صلاته ، وهو
ايضاً ظاهر صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم المنقولة من تفسير العياشي . نعم ظاهر
رواية قرب الاسناد الأولى ربما يفيد ما ذكره من تطويل الامام في التشهد الى ان
يدركوه فيه ، حيث قال فيها : « فاذا قعد في التشهد قاموا فصلوا الثانية لأنفسهم ثم يقعدون
فيتشهدون معه ثم يسلم وينصرفون معه ، وكذلك رواية قرب الاسناد الثانية التي في
صلاة المغرب فان ظاهرها ذلك ايضاً . ولعل الوجه في الجمع بين الأخبار هنا
التخيير بين ما دلت عليه من ما فصلناه وأوضحناه ، إلا ان صحيحة الحلبي بحملة لا بد
من حملها على بعض الروايات المفصلة .

وظاهر كلامه في الذكرى هو تعيين تأخير التشهد الى أن تفرغ الفرقة الثانية
إما بان يطول فيه بحيث يدركونه أو يسكت ، وبذلك صرح في المختلف نقلاً عن
الأصحاب فقال : المشهور ان الامام إذا صلى بالثانية الركعة الباقية من الثانية طول
تشهده حتى تم الثانية ويسلم بهم . ثم نقل عن ابن الجنيد انه قال : إذا كان الامام قد سبقهم
بالتسليم لم يبرح من مكانه حتى يسلبوا وانصرفوا اجمعين . وقال ابن ادريس في
صفة صلاة الخوف بعد دخول الفرقة الثانية وصلاتهم مع الامام ركعة ثانية : فإذا جلس
للتشهد قاموا فصلوا ركعة أخرى وهو جالس ثم جلسوا معه فيسلم بهم ثم انصرفوا
بتسليمه ، وقد روى انه اذا جلس الامام للثانية تشهد وسلم ثم قام من خلفه فصلوا

الركعة الاخرى فيصلون لانفسهم . وما ذكرناه أولاً هو الأظهر في المذهب والصحيح من الأقوال . انتهى . وفيه ما عرفت من أن أكثر الأخبار وصحابها دالة على التسليم قبل اتمام الفرقة الثانية ، ولا دليل على ما ذهبوا اليه إلا ظاهر روايتي قرب الاسناد . وكيف كان فالظاهر كما عرفت هو التخيير بين أن يسلم قبلهم أو ينتظروهم . والله العالم .

الثالث - هل يجب على الفرقة الأولى نية الإنفراد عند مفارقة الامام أم لا ؟
وجهان اختار أولهما الشهيد في الدروس والثاني في الذكرى .

احتج الأولون بوجوب الإنفراد ، ووجوب نية كل واجب ، وما تقدم من عدم جواز مفارقة المأموم الامام بدون نية الإنفراد . وأورد على الأول منع وجوب نية كل واجب ، وعلى الوجهين معاً انها إنما يتيان مع اطلاق نية الإقتداء ، اما إذا تعلققت النية بالركعة الأولى خاصة فلا . واحتج الآخرون بالأصل وانقضاء ما تعلق به نية الإتيان .

اقول : والتحقيق بناء على ما عرفت من معنى النية كما حققناه في غير موضع من بحث نية الوضوء ونية الصلاة ان هذا الكلام سؤال وجواباً لا وجه له ولا أثر يتعلق به ، فان من المعلوم ان هذا المصلي مع عليه باحكام هذه الصلاة وكيفيتها إنما تعلق قصد إتيانها بالركعة الأولى وهو في الثانية منفرد حكمه حكم المنفرد نوى الإنفراد أم لم ينوه ، كما لو أدرك مع الامام ركعة ثم قام واتم بعد فراغ الامام ، فان الإتيان وأحكامه من وجوب المتابعة ونحوها إنما هو بالنسبة الى تلك الركعة وإلا فحكمه في الثانية حكم المنفرد وان كتب له ثواب الجماعة تفضلاً من الله تعالى بل لو لم يدرك ركعة . نعم يبقى الكلام في أن المأموم هنا هل يكتب له ثواب الجماعة كمالاً بمجرد هذه الركعة أو إنما يكتب له بالنسبة الى هذه الركعة خاصة ؟ فيه اشكال لعدم تصريح الأخبار بشئ من ذلك ، وقد تقدم في اخبار المسبوق ما يدل على إدراك ثواب الجماعة بأدراك الامام في التشهد الاخير ، فلا يبعد من فضل الله سبحانه

حصول ثواب الجماعة بالمتابعة في هذه الركعة كما أنه يكتب ثواب الجماعة للفرقة الأخيرة بدخولها مع الإمام في الركعة الثانية لدخولها في أخبار المسبوق الذي قد عرفت أنه يكتب له ثواب الجماعة بأدراك التشهد الأخير .

الرابع - قال في الذكرى : ظاهر الأصحاب بقاء اقتداء الثانية في الركعة الثانية حكماً وإن استقلوا بالقراءة والأفعال فيحصل لهم ثواب الإتيان ويرجعون إلى الإمام في السهو ، وحينئذ لا ينوون الإنفراد عند القيام إلى الثانية ، وابن حمزة في الوسيلة والوسيلة حكم بان الثانية تنوى الإنفراد في الركعة الثانية . وكأنه أخذ من كلام الشيخ في المبسوط حيث قال : ومتى سهت الطائفة يعني الثانية في ما تنفرد به فإذا سلم بهم الإمام سجّدوا هم لنفوسهم بسجدة السهو ، ومتى سهت في الركعة التي تصلي مع الإمام لم يلزمها حكم ذلك السهو ولا يجب عليها شيء ، فنفى الشيخ لازم الإتيان وهو وجوب سجدة السهو ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم . ويدل على المشهور أنهم عدوا من جملة مخالفة هذه الصلاة إتيان القائم بالقاعد وأنه في رواية زرارة الصحيحة (١) أن الباقر عليه السلام قال : « فصار للاولين التكبير وافتتاح الصلاة وللآخرين التسليم ، ولا يحصل لهم التسليم إلا ببقاء الإتيان . وللشيخ وابن حمزة أن يمتنع كون ذلك مستلزماً لبقاء الإتيان حقيقة وإن كان مستلزماً له في ثواب الإتيان وهما يقولان به ، على أن التسليم في الرواية مصرح به أن الإمام يوقعه من غير انتظارهم كما يأتي وذلك مقتضى لإنفرادهم حتماً وإنما قال : « للآخرين التسليم » لأنهم حضروه مع الإمام . انتهى .

أقول : والكلام في هذه المسألة أيضاً غير منقطع ولا موجه بالنظر إلى الأدلة الشرعية ، وذلك فإن ما نقله عن ظاهر الأصحاب - من بقاء اقتداء الثانية حكماً وإن استقلوا بالقراءة ... إلى آخره - أن أريد بالنسبة إلى ترتب ثواب الجماعة فهو من ما لا إشكال فيه ، وقد عرفت في ما قدمناه أن ثواب الجماعة يدرك في المسبوق

بادراك الامام فى التشهد الاخير فكيف بمن ادرك ركعة تامة ، وان اريد غير ذلك مثل ما نقله عن الشيخ من تحمل الامام السهو عن المأموم ونحو ذلك فهو من ما لا دليل عليه وان كان فى حال مصاحبة الامام فى الصلاة فضلاً عن الإفراد ، فان الحق ان لكل من الامام والمأموم حكم نفسه فى السهو فلو حصل موجب السهو من المأموم حال متابعة الامام لم يتحمله عنه الامام كما هو الاظهر الأشهر . وأما بالنسبة الى رجوع الظان الى العالم وكذلك الشاك الى الظان ونحو ذلك من ما تقدم فهذا لا يتم هنا بعد تمام صلاة الامام وقيام المأموم لما بقى عليه ، فان الأدلة الدالة على ذلك انما قامت بالنسبة الى المشتركين فى الصلاة لا بعد اتمام الامام وانفراد المأموم . وبالجمله فان حكم المأموم فى هذه الصورة حكم المسبوق الذى قد تقدمت صلاة امامه وقام لإتمام ما بقى عليه فان أوجبوا فيه نية الإفراد فكذا هنا وإلا فلا ، وكل ما يترتب من الأحكام فى مسألة المسبوق فهو يجرى هنا ، وغاية ما تدل عليه الأخبار فى مسألة المسبوق هو حصول ثواب الجماعة له وان انفرد فى بقية صلاته سواء ادرك ركعة أو أقل كما تقدم ، وكل ما يثبت للمسبوق من الأحكام فهو ثابت هنا لانه أحد أفرادها . وأما ما ذكره من الأدلة للقول المشهور فهى مدخولة سخيقة كما أشار اليه (قدس سره) .

وبالجمله فانه لا دليل فى كل من المسألتين على ازيد من ترتب الثواب خاصة ، فان اريد ببقاء الإقتداء ذلك فهو مسلم وان اريد غيره فهو ممنوع .

وأما ما ذكره ابن حمزة من نية الإفراد فقد تقدم ما فيه ، فانه بعد تمام صلاة الامام وقيام المأموم الى ما بقى عليه منفرد نوى الإفراد أو لم ينوه .

وما نقله عن الشيخ من التفريع ضعيف فانه لم يقم لنا دليل على تحمل الامام سهو المأموم حال مصاحبته حتى يفرع ذلك على حال انفراده وبقاء الإقتداء حكماً ، والظاهر انه لا خلاف عندنا فى انه لو سها المسبوق فى ما بقى عليه من صلاته بعد اتمام الامام فانه يجب عليه الاتيان بموجب السهو وان قلنا بتحمل الامام ذلك فى حال

مصاحبه ، والحكم هنا كذلك فان هذا أحد افراد المسبوق والله العالم .
الخامس - قد اختلفت الروايات في الإتيان في صلاة المغرب في بعضها
كصحيحة الحلبي ، يصلي بهم الامام ركعة وينفردون بركعتين ويصلي الثانية ركعتين
وينفردون بركعة ، ونحوها مرسله الفقيه المتقدمه وصحيحة زرارة الاولى وصحيحة
علي بن جعفر ، وفي بعضها بالعكس بان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة
كصحيحة زرارة الثانية بطرقها العديدة .

والظاهر ان وجه الجمع بينها هو التخيير بين الأمرين كما هو ظاهر جملة من
الأصحاب أيضاً ، لكن اختلفوا في الأفضل منها فقل ان الاول أفضل لكونه
مروياً عن علي عليه السلام فيرجح للتأسي به ، ولانه يستلزم فوز الفرقة الثانية بالقراءة
والزيادة ليوافق فضيلة تكبيرة الافتتاح والتقدم ، ولتقارب الفقتين في ادراك
الآركان . ونسب هذا القول الى الأكثر واختاره العلامة في التذكرة . وقبل ان
الثاني أفضل لثلاث تكلف الثانية زيادة جلوس في التشهد وهي مبنية على التخفيف .

أقول : القدر المعلوم من الأخبار من حيث ضرورة الجمع بينها التخيير بين
الأمرين المذكورين ، وأما الحكم بالأفضلية فلا يظهر من شيء منها ، والركون الى هذه
التعليقات العملية مجازفة .

وأما كلمات الأصحاب في هذا المقام فقال الشيخ في المبسوط صلاة المغرب
مخيرة بين أن يصلي بالطائفة الاولى ركعة واحدة والاخرى ثنتين وبين أن يصلي
بالاولى ثنتين وبالاخرى واحدة كل ذلك جائز ولم يرجح أحدهما على الآخر .
وكذا في الجمل ، وفي النهاية ذكر الاول ولم يتعرض للثاني . قال في الخلاف :
الأفضل أن يصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين . فان صلى بالاولى ثنتين . بالاحدى
ركعة واحدة كان ايضاً جائزاً . وفي الاقتصاد قال الاول أحوط . واما ما
الذى جعله في الخلاف الأفضل . والمفيد لم يذكر الثاني في المغرب ولا السيد
المرتضى . وقال علي بن بابويه : وان كانت المغرب فصل بالاولى ركعة وبالثانية -

ركعتين . وكذا قال ابنه في كتاب من لا يحضره الفقيه وسلاسل وابن البراج . وقال ابن ابي عقيل : ويصلى الامام في المغرب خاصة بالطائفة الاولى ركعة وبالطائفة الاخرى ركعتين حتى يكون لكلتا الطائفتين قراءة ، بذلك تواترت الاخبار عنهم (عليهم السلام) وقال ابن الجنيد : فان صلى بهم المغرب فالذى اختاره ان يصلى بالطائفة الاولى ركعة واحدة فاذا قام الى الثانية أتم من معه بركعتين اخراوين . وقال ابو الصلاح : يصلى بالاولى ركعة أو ثنتين وبالثانية ما بقى . كذا نقله عنهم العلامة في المختلف . ثم انه (قدس سره) اختار التخيير للاخبار التى ذكرناها . والظاهر ان عبارتي ابني بابويه مأخوذتان من كتاب الفقه الرضوى حيث قال عليه السلام (١) : وان كانت صلاة المغرب فصل بالطائفة الاولى ركعة وبالطائفة الثانية ركعتين ، فاختصرهما بحذف لفظ الطائفة . وكيف كان فقد عرفت ما هو الظاهر من الاخبار في هذا المكان . والله العالم .

السادس - قال المرتضى وابن الجنيد : اذا صلى بالاولى في المغرب ركعة واتموا ثم قام الامام الى ثالثته وهى الثانية للفرقة الثانية سبى هو قرأت الطائفة الثانية وقال ابن ادریس بعد نقل ذلك عن المرتضى : والصحيح عند اصحابنا المصنفين والاجماع حاصل عليه انه لا قراءة عليهم .

أقول : والكلام في هذه المسألة مبنى على ما تقدم في بحث صلاة الجماعة من وجوب القراءة على المسبوق في اخيرتي الامام واولتي المأموم وعدمه ، وقد تقدم تحقيق القول في المسألة وان القراءة واجبة على المأموم في الصورة المذكورة كما دلت عليه الاخبار المتكاثرة وان ذهب العلامة في المنتهى وتبعه في المدارك الى الاستحباب وبه يظهر ان كلام ابن ادریس ليس بشئ يعتمد عليه وان الصحيح انما هو المجمع عليه في الاخبار لا في كلام الاصحاب مع خلوه من الدليل بل قيام الدليل على خلافه كما عرفت ، على ان ما ادعاه من الإجماع ممنوع كما تقدم تحقيقه في المسألة بل

ظاهر كلام جل الأصحاب انما هو الوجوب وان عبروا عنه بعبارة مجملة وان لم يفصح بذلك إلا المرتضى (رضى الله عنه) وابن الجنييد .

السابع - قد صرح المحقق في الشرائع بان هذه الصلاة تخالف صلاة الجماعة في ثلاثة أشياء : إنفراد المؤتم وتوقع الامام للمأموم حتى يتم وإمامة القاعد بالقائم . واعترضه في المدارك ، اما بالنسبة الى الأول فقال : انه لا ينبغي ان انفرد المؤتم انما تحصل به المخالفة على قول الشيخ من المنع من المفارقة في حال الاختيار ، اما ان سوغناها مطلقاً كما هو المشهور فلا تتحقق المخالفة بذلك لصلاة المختار ، اللهم إلا أن يقال بوجوب الإنفراد هنا فتحصل المخالفة بذلك . انتهى . وهو جيد . وأما بالنسبة الى الثاني فقال فيه على أثر الكلام الأول : وكذا الكلام في توقع الامام المؤتم حتى يتم فانه جائز مع الاختيار ، مع انه غير لازم في هذه الصلاة كما دلت عليه صحيحة عبدالرحمان المتقدمة حيث وقع التصريح فيها بان الامام يتشهد ويسلم على الفرقة الثانية ثم يقومون بعد ذلك ويتمون صلاتهم . انتهى . اقول : لا ينبغي انه يمكن تطرق المناقشة الى هذا الكلام ، فان ما ذكره من جواز انتظار الامام المأموم حتى يتم مع الاختيار لا أعرف عليه دليلاً ، فان ذلك لا محل له إلا في مسألة المسبوق ، واخبار المسبوق على تعددها دالة على ان الامام متى تمت صلاته سلم ولم ينتظر بسلامه اتمام المأمومين . نعم دلت على ان الأفضل له أن لا يفارق مصلاه حتى يتم المسبوق صلاته . واما قوله : وعلى انه غير لازم في هذه الصلاة كما دلت عليه صحيحة عبدالرحمان ، فان ظاهرها انه وان لم يكن لازماً إلا انه جائز ، وهو الظاهر لما عرفت من ما تقدم في الموضع الثاني من دلالة ظاهر روايتي قرب الاسناد على ما ذكره الأصحاب وان الظاهر هو القول بالتخيير جمعاً بين الأخبار ، وهذا يكفى في الفرق متى قلنا بعدم جواز توقع الامام للمأموم حتى يتم في مسألة المسبوق لعدم الدليل عليه كما عرفت ، وهنا يجوز ذلك لما ذكرنا وهو ظاهر في الفرق وبالمجمله فان كلامه هنا لا يخلو من تأمل لما عرفت .

— ٢٨٢ — (هل تخالف صلاة الخوف صلاة الجماعة ؟ - جملة من الفروع) ج ١١

والظاهر انهم لو ذكروا في هذا المقام في وجه الفرق - تمثل الامام قائماً بعد صلاة ركعة بالطائفة الاولى واتمامها الصلاة ثم المضى الى موقف أصحابها واتيان الطائفة الثانية ودخولهم معه - لكان أظهر في الفرق ، فانه لم يبعد في صلاة الجماعة مثله سيما على القول بسكوت الامام عن القراءة حتى تأتى الطائفة الثانية وتدخل معه كما تقدم في كلام الذكرى .

واما بالنسبة الى الثالث فانه قال : واما امامة القاعد بالقائم فانما تتحقق اذا قلنا ببقاء اقتداء الفرقة الثانية في الركعة الثانية حكماً وان استقلوا بالقراءة والأفعال كما صرح به العلامة في المختلف محتجاً بقوله عليه السلام في صحيحة زرارة : فصار للاولين التكبير وافتتاح الصلاة وللآخرين التسليم ، قال ومع الإنفراد لا يحصل لهم ذلك . وهو احتجاج ضعيف للتصريح في تلك الرواية بعينها بان الامام يوقع السلام بعد فراغه من التشهد من غير انتظارهم ، وعلى هذا فيكون معنى قوله عليه السلام : وللآخرين التسليم ، انهم حضروه مع الامام . والأصح إنفراد الفرقة الثانية عند مفارقة الامام كالاولى كما هو ظاهر الشيخ في المبسوط وصرح ابن حمزة في الوسيلة لقوله عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن المتقدمة : ثم تشهد وسلم عليهم فقاموا فصلوا لأنفسهم ركعة وسلم بعضهم على بعض ، ولأنه لا معنى للقدوة مع الاستقلال بالقراءة والأفعال إلا حصول ثواب الاتمام وسقوط السهو عنهم في الركعة الثانية ان قلنا بسقوطه عن المأموم ، وليس في الأدلة النقلية ما يدل عليه فكان منغياً بالأصل . انتهى كلامه (زيد مقامه) وهو جيد . وانما نقلناه بطوله لتأييده لما قدمنا ذكره في الموضع الرابع .

الثامن - في جملة من الفروع : الاول - نقل عن الشيخ واكثر الأصحاب انهم صرحوا بوجوب أخذ السلاح في الصلاة استناداً الى قوله عز وجل : « وليأخذوا حذرهم واسلحتهم » (١) والأمر المطلق للوجوب . وعن ابن الجنييد انه يستحب

أخذ السلاح حملاً للامر على الإرشاد لما في أخذ السلاح من الاستظهار في التحفظ من العدو . أقول : وما ذكره ابن الجنييد غير بعيد والظاهر انه لذلك تردد المحقق في النافع والمعتبر . ونقل عن ابن ادريس انه أوجب أخذ السلاح على الطائفتين ، ولا بأس به لما فيه من زيادة الإحتراس والمحافظة ، إلا ان الحكم بالوجوب لا يخلو من اشكال إلا أن تلجئ الضرورة اليه .

الثاني - قال الشيخ في المبسوط : يكره أن يكون السلاح ثقيلاً لا يتمكن معه من الصلاة والركوع والسجود كالجوشن الثقيل والمغفر السابغ لأنه يمنع من السجود على الجبهة . وقال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : والأقرب أن نقول ان احتياج الى أخذه وجب ولم يكن مكروهاً وان لم يحتج اليه حرم أخذه لأنه يمنع من استيفاء الافعال الواجبة . انتهى . وهو جيد . ويمكن على بعد حمل الكراهة في كلامه على التحريم .

الثالث - لا تمتنع النجاسة على السلاح من أخذه في الصلاة لما تقدم في مقدمة اللباس من ثبوت العفو عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً وعدم قيام الدليل على طهارة المحمول ، ولو تعدت النجاسة الى الثوب وجب تطهيره ان امكن .

الرابع - لو ترك أخذ السلاح في مقام وجوبه لم تبطل صلاته لان أخذه ليس شرطاً في الصلاة ولا جزءاً منها وإنما هو واجب منفصل عنها . ولو منع من كمال الافعال كزيادة الانحناء في الركوع كره أخذه .

الخامس - قال في الذكري : يجوز في اثناء الصلاة الضربة والضربتان والطمعة والطمعتان والثلاث مع تباعدها اختياراً واضطراً لأنها ليست فعلاً كثيراً ولو احتاج الى الكثير فأتى به لم تبطل وتكون كصلاة الماشي . وكذا يجوز له امساك عنان فرسه وجذبه اليه كثيراً وقليلاً لأنه في محل الحاجة . انتهى .

السادس - قال في الذكري : لا فرق في جواز القصر مع الخوف بين الرجال والنساء لحصول المقتضى في الجميع ، وابن الجنييد قال يقصرها كل من يحمل السلاح

من الرجال حراً كان أو عبداً دون النساء في الحرب . ولعله لعدم مخاطبتهم بالقتال والخوف إنما يندفع غالباً بالرجال فلا أثر فيه للنساء فصرن أم أتمن . انتهى . ولا يخلو من تردد واشكال لعدم النص الواضح في هذا المجال .

السابع - قال في الكتاب المذكور ايضاً : لو عرض الخوف في اثناء صلاة الامن أتمها ركعتين ، ولو عجز عن الركوع والسجود أتمها بالإيماء لمكان الضرورة ووجود المقتضى ، ولو أمن في اثناء صلاة الخوف أتمها عدداً ان كان حاضراً وكيفية سواء كان حاضراً أو مسافراً ، ولا فرق بين أن يكون قد استدبر اولم يستدبر . وقال الشيخ في المبسوط : لو صلى ركعة مع شدة الخوف ثم امن نزل وصلى بقية صلاته على الأرض ، وان صلى على الأرض آمناً ركعة فالحقه شدة الخوف كبر وصلى بقية صلاته إيماء ما لم يستدبر القبلة في الحالين فان استدبرها بطلت صلاته ، والأقرب الصحة مع الحاجة الى الاستدبار لانه موضع ضرورة والشروط معتبرة مع الاختيار . انتهى .

المسألة الثالثة - من صلاة الخوف المذكورة في كلام الأصحاب صلاة بطن النخل ، قالوا ورد ان النبي ﷺ صلاها بأصحابه (١) قال في المبسوط : روى ذلك الحسن عن ابى بكر عن فعل النبي ﷺ (٢) وصفتها أن يصلى الامام بالفرقة الاولى بمجموع الصلاة والاخرى تحرسم ثم يسلم بهم ثم يمضون الى موقف اصحابهم ، ثم يصلى بالطائفة الاخرى فقلاله وفرضاً لهم . قال في المبسوط : وهذا يدل على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل . وشرطها كون العدو فيه قوة يخاف هجومه

(١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢١٢

(٢) في عمدة القارى ج ٣ ص ٢٤٧ : حديث ابى بكره اقضى به الحسن البصرى ، وحكى المزنى عن الشافعى انه لو صلى في الخوف بطائفة ركعتين ثم سلم وصلى بطائفة ركعتين ثم سلم كان جائزاً ، قال وهكذا صلى النبي (ص) يعطى نخله وقال ابن عبد البر روى ان صلاته هكذا كانت يوم ذات الرقاع .

وامكان افتراق المسلمين فرقتين لا أزيد ، وكونه في خلاف جهة القبلة .

قال في الذكرى : ويتخير بين هذه الصلاة وذات الرقاع ، وترجح هذه اذا كان في المسلمين قوة ممانعة بحيث لا تبالي الفرقة الحارسة بطول لبث المصلية ، ويختار ذات الرقاع اذا كان الأمر بالعكس .

ومنها - صلاة عسفان وقد نقلها الشيخ في المبسوط بهذه العبارة ، قال : ومتى كان العدو في جهة القبلة ويكونون في مستوى الأرض لا يستهمشي* ولا يمكنهم أمر يخافون منه ويكون في المسلمين كثرة لا تلزمهم صلاة الخوف ولا صلاة شدة الخوف ، وان صلوا كما صلى النبي ﷺ بعسفان جاز ، فإنه قام مستقبل القبلة والمشركون أمامه فصف خلف رسول الله ﷺ صف و صف بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعاً ثم سجد ﷻ وسجد الصف الذين يلونه وقام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأولون السجدة الثانية وقاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم ، ثم تأخر الصف الذين يلونه الى مقام الآخرين وتقدم الصف الآخر الى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله ﷺ وركعوا جميعاً في حالة واحدة ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله ﷺ والصف الذي يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً . وصلى ﷺ بهم ايضاً هذه الصلاة يوم بنى سليم (١) .

أقول قال في المنتهى : روى أبو عياش الزرقى (٢) قال : كنا مع النبي ﷺ بعسفان وعلى المشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر فقال المشركون لقد أصبنا غرة لو حملنا عليهم في الصلاة فزلت آية القصر بين الظهر والعصر ؛ فلما حضرت صلاة العصر قام رسول الله ﷺ مستقبل القبلة والمشركون أمامه فصف خلف رسول الله ﷺ ... ثم ساق الحديث كما تقدم في عبارة المبسوط .

ثم قال في المنتهى : وروى جابر بن عبدالله (١) ، ان النبي ﷺ صلى الظهر ببطن النخل : جعل أصحابه طائفتين فصلى بالاولى ركعتين ثم سلم فصلى بالاخري ركعتين ، قال الشيخ : ولو صلى كما صلى بعسفان جاز .

ثم قال في المنتهى تبعاً للحقق في المعبر : ونحن نتوقف في هذا لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت (عليهم السلام) بذلك . انتهى . وهو جيد متين .
وأما ما ذكره في الذكرى - جواباً عما ذكرناه هنا حيث قال : قلت هذه صلاة مشهورة في النقل فهي كسائر المشهورات الثابتة وان لم تنقل باسناد صحيحة ، وقد ذكرها الشيخ مرسلها غير مسند ولا يحيل على سند فلو لم تصح عنده لم يتعرض لها حتى ينبه على ضعفها فلا تقصر فتواه عن روايته ، ثم ليس فيها مخالفة لأفعال الصلاة غير التقدم والتأخر والتخلف بركن ، وكل ذلك غير قادح في صحة الصلاة اختياراً فكيف عند الضرورة . انتهى -

فهو كلام مزيف سخيف ، فان فيه (أولاً) ان ما ذكره يرجع الى تقليد الشيخ في الفتوى بصحة هذه الصلاة وان لم يقفوا له على دليل ، مع اننا نراهم لا يقفون على هذه القاعدة في مقام وجود الأدلة للشيخ على فتاويه وإلا لما اتسع الخلاف وانتشرت الأقوال في الأحكام الشرعية على ما هي عليه الآن ، إذ لا حكم إلا وقد تعددت فيه اقوالهم واختلفت فيه آراؤهم ولم يقفوا فيه على فتاوى الشيخ ونحوه من عظماء متقدميهم .

وثانياً - ما هو معلوم من طريقة الشيخ وتساهله في الفتاوى ودعوى الاجماع والاحتجاج بالآخبار العامة ، وهذا ظاهر للمطلع على كتبه (قدس سره) والمتدبر لأقواله .

وثالثاً - ان ما ذكره من عدم قدح التأخر بركن في القدوة ممنوع ، وقد تقدم الكلام في المسألة مستوفى وقد بينا تناقض كلامه (قدس سره) فيها .

ورابعاً - ان بلوغ النساھل فی العبادات المبنیة علی التوقیف الی هذا الحد لا یخلو من تشریع وقول علی الله سبحانه بغير علم « ومن أظلم ممن افترى علی الله کذباً ، (١) » . أتقولون علی الله ما لا تعلمون ، (٢) ونحوهما من الآیات المعتضدة بالروایات المستفیضة الدالة علی النهی عن القول بما لم یثبت عنهم (علیهم السلام) والأمر بالوقوف والتثبت والرد الیهم فی ما اشتبه منها (٣) وبالجملة فان الحق هنا ما ذكره الفاضلان المذكوران . والله العالم .

المسألة الرابعة - فی صلاة شدة الخوف بمعنى انه ینتهی الحال الی المسایفة والمعاذلة ، والضابط أن لا یتمكنوا من الصلاة علی الوجه المتقدم ، فانهم یصلون فرادی کیفما أمکنهم وقوفاً أو ركبانا أو مشاة ، یرکعون ویسجدون مع الامکان وإلا فبالایماء ، ویستقبلون القبلة مع الامکان فی جمیع الصلاة أو بعضها ولو بتکبیرة الإحرام ان امکن وإلا سقط ایضاً . وهذه الأحکام کما یجمع علیها بینهم .

ویدل علیه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الشیخ فی الصحیح عن زرارة وفضیل ومحمد بن مسلم عن ابی جعفر عليه السلام (٤) قال : « فی صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال فانه یصلی کل انسان منهم بالایماء حیث کان وجهه فاذا كانت المسایفة والمعاذلة وتلاحم القتال فان امیر المؤمنین عليه السلام لیلۃ صغین وهی لیلۃ الحریر لم یکن صلی بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت کل صلاة إلا بالتکبیر والتهلیل والتسبیح والتحمید والدعاء ، فكانت تلك صلاتهم ولم یأمرهم بإعادة الصلاة . »

وعن عبید الله بن علی الحلبي فی الصحیح عن ابی عبدالله عليه السلام (٥) قال : « صلاة الزحف علی الظهر ایماء برأسک وتکبیر ، والمسایفة تکبیر مع ایماء ،

(١) سورة هود الآية ٢١ (٢) سورة الاعراف الآية ٢٧

(٣) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضی وما یجوز أن یقضی به

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤ من صلاة الخوف والمطاردة

والمطاردة إيماء يصلي كل رجل على حياله .

وعن زرارة في الصحيح (١) قال : « قال أبو جعفر عليه السلام الذي يخاف اللصوص والسبع يصلي صلاة الواقفة إيماء على دابته . قال قلت أرأيت إن لم يكن الموقف على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال يتيمم من لبد سرجه أو من معرفة دابته فإن فيها غباراً ، ويصلي ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ولا يدور إلى القبلة ولكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يتوجه ، وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله في الصحيح (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً » (٣) كيف يصلي ؟ وما يقول ؟ إن خاف من سبع أو لص كيف يصلي ؟ قال يكبر ويؤم برأسه إيماء . »

وعن أبي بصير في الموثق أو الصحيح (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا التقوا فاقتتلوا فأنما الصلاة حيثئذ بالتكبير وإذا كانوا وقوفاً فالصلاة إيماء ، ثم انه مع تعذر الإيماء كما تقدم فإنه ينتقل الفرض إلى التسبيح بأن يقول عوض كل ركعة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وذلك يجرى » عن جميع الأفعال والأذكار كما صرح به الأصحاب ومنهم الفاضلان في الاعتبار والمنتهى والظاهر أنه يجمع عليه بينهم كما جزم به في المدارك .

قال في الذكرى : ومع تعذر الإيماء يجرى عن كل ركعة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فمن جميع الصلوات تسبيحتان وعن المغرب ثلاثاً . وقال في المنتهى : لو لم يتمكن من الإيماء حال المسايقة جعل عوض كل ركعة تكبيرة ، وصورتها « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وذلك يجرى » عن القراءة والركوع والسجود لما تقدم في حديث زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة الخوف والمطاردة

(٣) سورة البقرة الآية ٢٤٠

(٤) الوسائل الباب ٤ من صلاة الخوف والمطاردة

اقول : ويدل على الحكم المذكور ما تقدم في صحيحة الفضلاء من صلاة امير المؤمنين عليه السلام ليلة الحرير ، ونحوها رواية ابى بصير المتقدمة .
ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمان بن ابى عبدالله عن الصادق عليه السلام (١) : « في صلاة الزحف ؟ قال تكبير وتهليل يقول الله عز وجل : فان خفتم فرجالاً أو ركبانا ، (٢) .
ثم قال (٣) وفي كتاب عبدالله بن المغيرة ان الصادق عليه السلام قال : « أقل ما يجزى في حد المسايقة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة إلا المغرب فان لها ثلاثاً ، وهذه الرواية قد نقلها الشيخ عن عبدالله بن المغيرة في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام (٤) .

وما رواه الشيخ عن محمد بن عذافر عن ابى عبدالله عليه السلام (٥) قال : « اذا جالت الخيل تضطرب بالسيوف اجزأته تكبيرتان ، فهذا تقصير آخر ، .
وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٦) : « وان كنت في حرب هي لله رضى وحضرت الصلاة فصل على ما امكك على ظهر دابتك وإلا توى إيماء أو تكبير وتهليل . وروى انه فات الناس مع على عليه السلام يوم صفين صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فامر على عليه السلام فكبروا وهللوا وسبحوا ، ثم قرأ هذه الآية ، فان خفتم فرجالاً أو ركبانا ، فامرهم على عليه السلام فصنعوا ذلك رجالاً وركبانا . انتهى .
بقى الكلام هنا في اشياء : الأول - ان المذكور في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان التسبيح الذى ينتقل اليه في هذه المرتبة يجب أن يكون بهذه الكيفية التى تقدم نقلها عن المنتهى والذكرى ، والاخبار التى قدمناها ونحوها من اخبار المسألة لا تساعد على ذلك ، فان أوضحها في هذا الحكم صحيحة الفضلاء . وظاهرها الاكتفاء بهذه الاذكار كيف اتفق .

(١) و (٣) و (٤) و (٥) ، اوسائل الباب ٤ من صلاة الخوف والمطاردة .

(٦) ص ٩٤

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٠

وقال في الذكرى : ونجب العسغة المشار اليها أولاً في التسبيح للاجماع على اجزائها ، وظاهر الرواية انه يتخير في الترتيب كيف شاء ، والاجود الاول لتحصيل يقين البراءة . انتهى . ولا ريب ان ما ذكره طريق الإحتياط .

ويمكن تأييد ما ذكرناه بالأخبار الواردة في تسبيح الاخيرتين ، فانها من قبيل صحيحة الفضلاء المذكورة ونحوها في عدم الترتيب مع اتفاق الاصحاب على هذه الكيفية المشهورة .

الثاني - الاحوط أن يضاف الى التسبيح المذكور الدعاء كما دلت عليه الصحيحة المشار اليها .

الثالث - انه قد صرح جمع من المتأخرين : منهم - الشهيد في الذكرى والعلامة وغيرهما بانه لا بد في التسبيحات من النية وتكبيره الإحرام والتشهد والتسليم وظواهر اخبار المسألة قاصرة عن افادته ، نعم النية التي قد عرفت انها من الامور الجبلية لا يمكن تخلفها ليحتاج الى اعتبار ايجابها . وما استندوا اليه في هذا المقام - من عموم الاخبار الواردة بهذه الأشياء - ففيه ان ما نحن فيه خاص ولا ريب في تقديمه على العام وتخصيص العام به . وبما ذكرناه صرح في المدارك ، قال : وعندى في وجوب ما عدا النية اشكال لعدم استفادته من الراويات بل ربما كانت ظاهرة في خلافه . انتهى . وهو جيد .

الرابع - المشهور انه اذا صلى مومناً فامن أتم صلاته بالركوع والسجود في ما بقي منها ولا يجب عليه الاستئناف مطلقاً . وقال الشيخ بذلك بشرط عدم الاستدبار في ما صلاه أولاً . ورد بصدق الامتنال في ما أتى به فلا تتبعه إعادة لان ما أتى به من الاستدبار مأمور به في تلك الحال وامتنال الأمر يقتضي الاجزاء .

الخامس - قالوا : لو رأى سواداً فظنه عدواً فقصر وصلى مومناً ثم انكشف بطلان خياله لم يعد . وكذا لو أقبل العدو فصلى مومناً لشدة خوفه ثم ظهر ان

ج ١١ ﴿هل يفرق بين اسباب الخوف في ايجاب قصر الكمية والكيفية؟﴾ - ٢٩١ -

هناك حائلا يمنع العدو . قالوا : والوجه في ذلك ان الصلاة في الحال المذكور مأمور بها شرعاً فتكون مجزئة ، نعم لو استند الخوف الى التقصير في الإطلاع وعدم التأمل أو غلبة الهم من غير تحقيق فالظاهر وجوب الاعادة ، وبه قطع في الذكرى للتفريط . وهو جيد . والله العالم .

المسألة الخامسة - المشهور في كلام جملة من اصحابنا (رضوان الله عليهم) ان الخوف باى نحو كان من عدو أو لص أو سبع أو غرق موجب لهذه الصلاة كمية وكيفية .

قال الشهيد في الذكرى : لا فرق في اسباب الخوف بين الخوف من عدو أو لص أو سبع فيجوز قصر الكمية والكيفية عند وجود سبب الخوف كائناً ما كان . وقال المحقق في المعتبر : كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال الى الايماء مع الضيق والإقتصار على التسبيح ان خشي مع الايماء وان كان الخوف من لص أو سبع أو غرق ، وعلى ذلك فتوى علمائنا . ثم استدل بقوله تعالى : « واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا » ، (١) قال : وهو دال بمنطوقه على خوف العدو وبفحواه على ما عداه من المخوفات . ثم قال : ومن طريق الاصحاب ما رواه ... ثم نقل صحيحة عبدالرحمان ابن ابي عبدالله المتقدمة ثم صحيحة زرارة المتقدمة ايضاً الواردة في اللصوص والسبع اقول : ومن قبيل هاتين الروايتين اللتين ذكرهما ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (٢) قال : « سألت عن الرجل يلقي السبع وقد حضرت الصلاة ولا يستطيع المشى مخافة السبع ، فان قام يصلي خاف في ركوعه وسجوده السبع والسبع امامه على غير القبلة ، فان توجه الى القبلة خاف ان يثب عليه الأسد فكيف يصنع ؟ قال فقال يستقبل الأسد ويصلي ويؤم برأسه

(١) سورة النساء الآية ١٠٢

(٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة الخوف والمطاردة

— ٢٩٢ — (هل يفرق بين اسباب الخوف في ايجاب قصر الكية والكيفية ؟) ج ١١

ايماء وهو قائم وان كان الاسد على غير القبلة . .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن اسحاق بن عمار عن من حدثه عن ابي عبدالله
عليه السلام (١) : في الذي يخاف السبع أو يخاف عدواً يثب عليه أو يخاف اللصوص
يصل - على دابته ايماء - الفريضة . .

وما رواه في الفقيه عن زرارة في الصحيح (٢) قال : الذي يخاف اللصوص
يصل ايماء على دابته . .

وعن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام (٣) في حديث قال : ومن
تعرض له سبع وخاف فوت الصلاة استقبل القبلة وصلى صلاته بالإيماء فان خشى
السبع وتعرض له فليدر معه كيف دار وليصل بالإيماء . .

قال في المدارك - بعد نقل ما قدمناه عن المعتبر من كلامه وما استبدل به من
الآية والروايتين ثم صححة علي بن جعفر - ما لفظه : وهذه الروايات انما تدل على
مساواة صلاة خائف الاسد لخائف العدو في الكيفية اما قصر العدد فلا دلالة لها
عليه بوجه ، وما ادعاه من دلالة الآية الشريفة عليه بالفحوى غير واضح ، ومن ثم
تردد في ذلك في المنتهى وحكى عن بعض علمائنا قولاً بان التقصير في عدد الركعات
انما يكون في صلاة الخوف من العدو خاصة ، والمصير اليه متعين الى أن يقوم على
قصر العدد دليل يعتد به . انتهى . وهو جيد فان غاية ما تدل عليه اخبار المسألة
ما ذكره من قصر الكيفية دون الكية .

ثم ان ظاهر هذه الاخبار ان الصلاة هنا تقصر في الكيفية وتصل بالإيماء مع
عدم إمكان الركوع والسجود وهي صلاة الخوف ، وظاهر بعض الاخبار ايضاً انه
مع تعذر الإيماء ينتقل الى صلاة شدة الخوف وهي التسبيحات كما رواه في الفقيه (٤)
قال : وقد رخص في صلاة الخوف من السبع اذا خشيه الرجل على نفسه ان

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الخوف والمطاردة

(٤) ج ١ ص ٢٩٥ وفي الوسائل الباب ٣ من صلاة الخوف والمطاردة

يكبر ولا يؤمى ، رواه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) ولفظ الرواية وان كان بالتكبير إلا أن الظاهر كما فهمه الأصحاب (رضوان الله عليهم) من روايات هذا المقام هو التسبيح كما تقدم مثله في أخبار صلاة شدة الخوف من رواية أبي بصير وصحيفة محمد بن عذافر المصراحة بأن هذا تقصير آخر ورواية عبد الله بن المغيرة المتقدم ذلك كله ، وبه عبر في المنتهى في عبارته المتقدمة في سابق هذه المسألة من قوله : «جعل عوض كل ركعة تكبيرة وصورتها : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» .

وظاهر رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله المذكورة هنا هو تأخير الصلاة إلى آخر وقتها رجاء لزوال العذر .

وبه صرح الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال : « إذا كنت راكباً وحضرت الصلاة وتخاف أن تنزل من لص أو سبع أو غير ذلك فلتكن صلاتك على ظهر دابتك ، وتستقبل القبلة وتؤمى إيماء أن أمكنك الوقوف وإلا استقبل القبلة بالإفتتاح ثم امض في طريقك الذي تريد حيث توجهت بك راجلتك مشرقاً ومغرباً ، وتؤمى للركوع ، والسجود اخفض من الركوع ، وليس لك أن تفعل ذلك إلا في آخر الوقت » .

وقال في آخر الباب أيضاً (٢) : « وإذا تعرض لك سبع وخفت أن تقوت الصلاة فاستقبل القبلة وصل صلاتك بالإيماء فإن خشيت السبع يعرض لك فدر معه كيفما دار وصل بالإيماء كيفما يمكنك . انتهى » .

ولم أقف على من تعرض هنا لذلك من الأصحاب ، وهو مؤيد لما سلف نقله عن المرتضى (رضي الله عنه) من وجوب التأخير إلى آخر الوقت على ذوى الأعذار . والله العالم .

المسألة السادسة - قد صرح جملة من الأصحاب - بل الظاهر أنه لا خلاف فيه -

بان الموثحل والغريق يصليان بحسب الامكان فيقصران في الكيفية ، وأما الكمية فلا تقصر إلا في سفر أو خوف .

اما الأول فعلم بان ما لا يتمكن منه ليس بواجب ، قال في الذخيرة بعد نقل ذلك : والمستفاد من ذلك عدم وجوب استيفاء الأفعال ، واما وجوب الإيلاء بدله فيحتاج الى دليل آخر وكأنه اجماعى ، والتوصل الى اليقين بالبراءة من التكليف الثابت انما يحصل به . انتهى .

أقول : حاصل كلامه ان مقتضى التعليل المذكور سقوط ما لم يمكن الإتيان به من أفعال الصلاة ، واما انه ينتقل من ذلك الفعل الى بدل آخر فلا دلالة للتعليل عليه إلا من حيث توقف يقين البراءة على ذلك .

وفيه انه لما كان المعبود من الشرع في غير موضع هو أنه مع تعذر الأفعال المعبودة في الصلاة ينتقل منها الى اشياء جعلها الشارع بدلا عنها مع تعذرها فالواجب هنا الجرى على ذلك ، وتوضيحه ان الصلاة المأمور بها شرعاً تقع على انحاء عديدة ومراتب متفاوتة باعتبار حال المكلف قوة وضعفاً ، فكل ما أمكن منها في هذه المراتب اصالة أو بدلا وجب الإتيان به وما لم يمكن يسقط ، ومن جملة ذلك الركوع والسجود فانه مع تعذره ينتقل منه الى الإيلاء والقيام ينتقل منه الى القعود ثم الى الإضطجاع على ما تقدم تفصيله في محله ، وهكذا بل الانسان على نفسه بصيرة ، (١) .

واما الثاني فعلم بان مقتضى الأصل وجوب الاتمام قام الدليل على وجوب التقصير في الكمية حال السفر والخوف فوجب إستثناءه وبقي ما بقى ومنه محل البحث إلا ان شيخنا الشهيد في الذكرى قال بعد ذكر الحكم المذكور : نعم لو خاف من أتمام الصلاة استيلاء الفرق عليه ورجا عند قصر العدد سلامته وضاق الوقت فالظاهر انه يقصر العدد ايضاً .

واستحسنه الشهيد الثاني في الروض حيث قال بعد نقله : وهو حسن حيث انه يجوز له الترك فقصر العدد أولى ، لكن في سقوط القضاء بذلك نظر لعدم النص على جواز القصر هنا ، ووجه السقوط حصول الخوف في الجملة كما مر ، والحاصل ان عليه مطلق الخوف توجب تطرق القصر الى كل خائف . ووجهه غير واضح إذ لا دليل عليه والوقوف مع المنصوص عليه بالقصر اوضح . انتهى .

قال في المدارك : وما ذكره (قدس سره) من وجوب القضاء بعيد لانه لا يلائم ما استحسنه من جواز قصر العدد ، إذ مقتضاه وجوب الإتيان بالصلاة المقصورة وإذا وجب الاداء سقط القضاء ، ومع ذلك فما استدل به على جواز القصر ضعيف جداً إذ لا يلزم من جواز ترك الصلاة للعجز جواز قصرها على هذا الوجه . وبالجملة فاللازم من ما اعترف به من انتفاء دليل القصر مساواة حكم التمكن من الركعتين لحكم التمكن من الركعة الواحدة خاصة في عدم وجوب الإتيان بها منفردة . انتهى . ونسج على منواله صاحب الذخيرة ايضاً كما هي قاعدته غالباً .

اقول : ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) هنا لا يخلو من قرب وان اعترضوا عليه بما ذكره ، فان مرجع كلامه الى الأخذ بالإحتياط في المسألة حيث انها غير منصوطة والأدلة فيها من الطرفين متدافعة ، لاحتمال دخولها تحت مسألة الخوف فيكون الحكم فيها هو التقصير واحتمال قصر التقصير في صلاة الخوف على موارد النصوص وليس هذه منها فيجب القضاء تماماً بعد زوال العذر . ولا ريب ان هذا هو الاحوط في المقام .

والظاهر انه لما ذكره في الذكرى عد المحقق في المعبر الفرق في مسألة الخوف من السبع واللص التي حكموا فيها بوجوب التقصير كية وكيفية كما تقدم في عبارته ثم عده في مسألة الموتحل التي قد صرح فيها بعدم قصر الكية وإلا لزم التدافع بين كلاميه . والله العالم بحقائق أحكامه ونوابه القائمون بمعالم حلاله وحرامه .

المقصد الرابع في صلاة المسافرين

لا خلاف نصاً وفتوى في سقوط اخيرتي الرباعية في السفر الجامع للشرائط الآتية ، وكذا لا خلاف في سقوط نافلتها إلا الوتيرة فان المشهور سقوطها والأظهر العدم ، وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك في مقدمات هذا الكتاب .

روى الصدوق (عطر الله مرقدہ) في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم (١) انها قالوا : « قلنا لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكم هي ؟ فقال ان الله عز وجل يقول : « واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » (٢) فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر .

قالا قلنا إنما قال الله عز وجل « فليس عليكم جناح » ولم يقل « افعلوا » فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر ؟ فقال عليه السلام أوليس قد قال الله عز وجل « ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما » (٣) ألا ترون أن الطواف بهما واجب مفروض لان الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبيه صلى الله عليه وآله ؟ وكذلك التقصير شيء صنعه النبي صلى الله عليه وآله وذكره الله في كتابه .

قالا قلنا فمن صلى في السفر أربعاً أعيده أم لا ؟ قال ان كان قد قرئت عليه آية التقصير وفسرت لفصل أربعاً أعاد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه . والصلاة كلها في السفر الفريضة ركعتان كل صلاة إلا المغرب فانها ثلاث ليس فيها تقصير تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر والحضر ثلاث ركعات . وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذي خشب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون اليها بريدان أربعة وعشرون ميلاً فقصر وافطر فصارت سنة . وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وآله قوماً صاموا حين افطر « العصاة » قال فهم العصاة الى يوم القيامة وانا لتعرف ابناهم وابناء ابنائهم الى يومنا هذا .

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٧٨ وفي الوسائل الباب ٢٢ و ١٧ و ١٥ من صلاة المسافرين

(٣) سورة البقرة الآية ١٥٣

(٢) سورة النساء الآية ١٠٢

وروى الصدوق في كتاب الخصال بسنده عن الأعمش عن الصادق عليه السلام (١) في حديث قال : « ومن لم يقصر في السفر لم تجز صلاته لانه قد زاد في فرض الله عز وجل » .

وروى في كتاب ثواب الأعمال بسنده فيه عن علي بن أبي طالب عليه السلام (٢) قال : « قال رسول الله ﷺ خياركم الذين اذا سافروا قصرُوا وافطروا » .
ومنه في الصحيح عن محمد بن أحمد الأشعري رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « من صلى في سفره أربع ركعات متعمداً فانا الى الله عز وجل منه بري » ، وفي المقتنع مرسلات مثله ومثل الخبر السابق (٤) .

وروى ثقة الاسلام عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء » إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات ... الحديث » .

وعن سماعة في الموثق (٦) قال : « سألت عن الصلاة في السفر قال ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء » إلا انه ينبغي للمسافر أن يصلي بعد المغرب أربع ركعات ... الخبر » .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٧) قال : « سألت عن الصلاة تطوعاً في السفر قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهياً » .

وعن حذيفة بن منصور في الصحيح عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (٨) انهما قالوا : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء » .

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة المسافر .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٢ من صلاة المسافر .

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٣٤ من اعداد الفرائض

(٧) و (٨) الوسائل الباب ٢١ من اعداد الفرائض

وعن أبي يحيى الخنات (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر قال يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة .
وأما ما ورد في شواذ الأخبار (٢) - من قضاء صلاة النهار في السفر بالليل - فحمله الشيخ على محامل بعيدة والأقرب خروجه مخرج التقية (٣) .
إذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث في هذا المقصد يقع في مطلبين : الأول - في شروط هذه الصلاة وهي على ما صرح به الأصحاب ستة إلا انها في التحقيق - وبه نطقت النصوص - سبعة .

الأول - اعتبار المسافة والكلام هنا يقع في مقامين : الأول : أجمع العلماء من الخاصة والعامة على ان المسافة شرط في التقصير (٤) وانما الخلاف في قدرها ، فذهب علماءنا أجمع (رضوان الله عليهم) الى ان القصر انما يجب في مسيرة يوم تام بريدن ثمانية فراسخ أربعة وعشرون ميلا ، حكى اجمعهم على ذلك المحقق في المعتمد وغيره في غيره .

ويدل عليه من الأخبار صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة (٥) وما رواه

(١) الوسائل الباب ٢١ من اعداد الفرائض

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من اعداد الفرائض

(٣) لم نقف على المسألة بعنوانها في كتبهم نعم في المغني ج ٢ ص ٢٩٤ قال احمد ارجو ان لا يكون بالتطوع في السفر بأس ، وروى عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله (ص) يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها ، روى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وجابر وانس وابن عباس وابي ذر وجماعة من التابعين كثير ، وهو قول مالك والشافعي واسحاق وابي ثور وابن المنذر ، وكان ابن عمر لا يتطوع مع الفريضة قبلها ولا بعدها إلا من جوف الليل ونقل ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعلي بن الحسين .

(٤) في عمدة القاري ج ٣ ص ٥٣١ : اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة ... ، والظاهر منه ان اعتبار المسافة اتفاق . (٥) ص ٢٩٦

الشيخ في الصحيح عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته عن التقصير فقال في بريدين أو بياض يوم » .

وعن علي بن يقطين في الصحيح (٢) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام الأول عن الرجل يخرج في سفره وهو مسيرة يوم قال يجب عليه التقصير إذا كان مسيرة يوم وإن كان يدور في عمله » .

وعن أبي بصير في الصحيح (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام في كم يقصر الرجل ؟ قال في بياض يوم أو بريدين » .

وعن عبد الله بن يحيى الكاهلي في الحسن (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في التقصير في الصلاة قال يريد في برید أربعة وعشرون ميلا » .

وعن سماعة في الموثق (٥) قال : « سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة ؟ قال في مسيرة يوم وذلك بریدان وهما ثمانية فراسخ ... الحديث » .

وعن عيص بن القاسم في الحسن أو الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : « في التقصير حده أربعة وعشرون ميلا » .

وروى الصدوق بسند معتبر عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (٧) قال « وإنما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر لأن ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامة والقوافل والاثقال فوجب التقصير في مسيرة يوم . قال : ولو لم يجب في مسيرة يوم لما وجب في مسيرة الف سنة وذلك لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فأنما هو نظير هذا اليوم فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره » .

وأما ما رواه الصدوق في الصحيح عن زكريا بن آدم (٨) - « انه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن التقصير في كم يقصر الرجل إذا كان في ضياع أهل بيته وامره جائز فيها يسير في الضياع يومين وليتين وثلاثة أيام وليالين ؟ فكتب : التقصير في مسيرة يوم وليلة ، وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن

ابن الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : « سألته عن الرجل يريد السفر في كم يقصر ؟ قال في ثلاثة برد » .

وعن ابن بصير عن ابن عبد الله عليه السلام (٢) قال : « لا بأس للمسافر ان يتم في السفر مسيرة يومين » .

فالظاهر حملها على التقية كما أجاب به الشيخ عن الخبرين الآخرين حيث قال انهما غير معمول عليهما لموافقتها العامة . وهكذا ينبغي أن يقال في الخبر الأول . ولا بأس بالاشارة هنا الى اقوال العامة في اعتبار المسافة وعدمها وقدرها كما ذكره بعض مشايخنا المحدثين من متأخري المتأخرين .

فنقول : اعلم ان بعضاً منهم لم يشترط مسافة مخصوصة بل ذهب الى انه متى صدق عليه اسم المسافر فله القصر ، ونقل ذلك عن داود ومحمد بن الحسن . والمشهور اعتبار المسافة لكن اختلفوا في قدرها فنقلوا عن دحية الكلبي انها فرسخ ، ونقل عن بعض قدمائهم انها روحة اي ثمانية فراسخ ، وعن آخر انها يوم وليلة ، وعن بعض مسيرة ثلاثة أيام ، ونسب هذا الى ابن حنيفة وجماعة (٣) وستأتي هذه الأقوال الثلاثة في رسالة محمد بن يحيى الخزاز . ومن هنا يعلم ان ما ذل عليه صحيح زكريا بن آدم المذكور من التقدير بيوم وليلة موافق لبعض أقوالهم كما عرفت . وعن جمع منهم انها ثلاثة برد يعني اثني عشر فرسخاً (٤) ومنه يعلم ان ما تضمنه صحيح البرزعلي من تفسيرها بذلك فانه موافق لهذا القول . وعن جملة منهم الشافعي ومالك كونها مسيرة يومين عبارة عن ستة عشر فرسخاً (٥) ومنه يعلم ان ما اشتملت عليه رواية ابن بصير من تحديدها بيومين فانها خرجت مخرج هذا القول .

اذا عرفت ذلك فتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على بسطه في موارد : أولها - قد عرفت ان المسافة الموجبة للتقصير ثمانية فراسخ ، والفرسخ عندهم ثلاثة

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة المسافر

(٣) و(٤) و(٥) عمدة القاري ج ٢ ص ٣١٠ والمجموع للنووي ج ٤ ص ٣٢٥

أميال والميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله أربعة وعشرون اصبعاً والاصبع سبع شعيرات عرضاً وقيل ست والشعيرة سبع شعيرات من شعر البرذون . اما ان الفرسخ ثلاثة اميال فهو اتفاق بينهم وعليه تدل الاخبار ، واما ان الميل أربعة آلاف ذراع فهو المشهور في كلامهم من غير خلاف يعرف .

قالوا : وفي كلام أهل اللغة دلالة عليه حيث قال في القاموس : الميل قدر مد البصر ومنار يبنى للمسافر أو مسافة من الأرض متراخية بلا حد أو مائة ألف اصبع إلا أربعة آلاف اصبع أو ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو اثنا عشر ألفاً بذراع المحدثين . انتهى .

وقال احمد بن محمد الفيومي في كتاب المصباح المنير : الميل بالكسر في كلام العرب مقدار مد البصر من الأرض قاله الأزهري ، والميل عند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع ، والخلاف لفظي فانهم اتفقوا على ان مقداره ست وتسعون ألف اصبع ، والاصبع سبع (١) شعيرات بطن كل واحدة الى ظهر الاخرى ، ولكن القدماء يقولون الذراع اثنتان وثلاثون اصبعاً والمحدثون يقولون اربع وعشرون اصبعاً ، فاذا قسم الميل على رأى القدماء كل ذراع اثنين وثلاثين كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع ، وان قسم على رأى المحدثين اربعا وعشرين كان المتحصل أربعة آلاف ذراع ، والفرسخ عند الكل ثلاثة اميال . انتهى .

اقول : ومن هذا الكلام يمكن أن يستنبط وجه جمع بين التقدير المشهور بالاربعة آلاف ذراع وبين ما يأتي في رواية الكليني من ثلاثة آلاف وخمسمائة بان يكون الاختلاف مبنياً على اختلاف الأذرع .

وقال السيد السند في المدارك : أما الميل فلم نقف في تقديره على رواية من طرق الأصحاب سوى ما رواه ابن بابويه مرسل عن الصادق عليه السلام (٢) انه ألف وخمسمائة ذراع وهو متروك . انتهى . والظاهر انه من هنا قال المحقق في الشرائع

(١) في المصباح ج ٢ ص ١٥٥ ، ست ، (٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافرين

أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله أربعة وعشرون اصبعاً تعويلاً على المشهور بين الناس ، أو مد البصر من الأرض .

اقول : روى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض أصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سئل عن حد الأميال التي يجب فيها التقصير فقال ابو عبدالله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل حد الأميال من ظل غير الى ظل وغير ، وهما جبلان بالمدينة ، فاذا طلعت الشمس وقع ظل غير الى ظل وغير وهو الميل الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه التقصير . »

وروى في الكتاب المذكور ايضاً عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « بينا نحن جلوس وابى عند وال لبني امية على المدينة إذ جاء ابي جالس فقال كنت عند هذا قبيل فسألهم عن التقصير فقال قاتل منهم في ثلاث وقال قاتل منهم في يوم وليلة وقال قاتل منهم راحة فسألني فقلت له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كم ذاك ؟ قال في بريد . قال وای شی البرید ؟ قال ما بين ظل غير الى في وغير . قال ثم عبرنا زماناً ثم رأى بنو امية يعملون اعلاماً على الطريق وانهم ذكروا ما تكلم به ابو جعفر عليه السلام فذرعوها ما بين ظل غير الى في وغير ثم جزأوه على اثني عشر ميلاً فكانت ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع كل ميل فوضعوا الأعلام ، فلما ظهر بنو هاشم غيروا أمر بني امية غيراً لان الحديث هاشمي فوضعوا الى جنب كل علم علماً . »

وهذا الخبر كما ترى واضح الدلالة على ان الميل شرعاً عبارة عن ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع ، والعجب من غفلة السيد (قدس سره) عنه .

قال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقل هذا الخبر أولاً ثم نقل حديث الفقيه ثانياً ما صورته : تقدير الميل في هذا الحديث بالف وخمسمائة ذراع يتنافى

تقديره في الحديث السابق بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع مع ان القصة واحدة فقد تطرق السهو الى أحد الحديثين ، والظاهر ان السهو في الثاني لان الاول أقرب الى ما هو المشهور في تقديره بين الأصحاب وهو الأربعة آلاف ذراع والى ما قدره به أهل اللغة ... الى آخر كلامه زيد في اكرامه .

اقول : والخبر المذكور في الفقيه (١) بهذه الصورة ، قال الصادق عليه السلام ان رسول الله ﷺ لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير قال له النبي ﷺ في كم ذلك ؟ فقال في بريد . قال وكم البريد ؟ قال ما بين ظل عير الى في* وغير . فذرعه بنو امية ثم جزأوه على اثني عشر ميلا فكان كل ميل الفأ وخمسمائة ذراع وهو اربعة فراسخ .

ثم انه من ما يؤيد ما ذكره في الوافي من تطرق السهو الى حديث الفقيه ما هو محسوس من البعد ما بين ظل الجبلين ، فانه أزيد من فرسخ ونصف بكثير ، على انه لا بعد في مثل هذا السقوط فقد تقدم التنبيه على امثال ذلك في كثير من المواضع . وأما تقدير الاصبع بسبع شعيرات والشعيرة بسبع شعرات فهو مأخوذ من كلام بعض أهل اللغة . إلا ان الظاهر ان امثال هذه الامور في الشرع تقريرية لا تتوقف على هذه التدقيقات فان الذراع معروف بين عامة الناس ، نعم لابد من البناء على مستوى الخلقة كما جروا عليه في غير موضع من الاحكام اذ هو الفرد الذي يحمل عليه الإطلاق .

وثانيها - المستفاد من الأخبار المتقدمة ان المسافة تعلم بامرین (أحدهما) مسير يوم ، و(ثانيهما) الاذرع .

والمراد باليوم على ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) يوم الصوم ، ويدل عليه ما تقدم في صحيحة ابى ايوب من قوله (عليه السلام) « في بريدين أو بياض يوم ، ونحوه قوله في صحيحة ابى بصير ايضاً « في بياض يوم او بريدين ، والمراد بالسير فيه ما هو المتعارف الغالب من سير الابل القطار وسير عامة

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر .

الناس فانه الذى يحمل عليه الإطلاق مضافاً الى ما صرحت به الاخبار :
ومنها - ما تقدم فى رواية الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) من
قوله : « لأن ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامة والقوافل والاثقال » .

ومنها - قول الصادق (عليه السلام) فى حسنة الكاهل المتقدمة (١) زيادة
على ما قدمناه منها : « ثم قال ان ابى كان يقول ان التقصير لم يوضع على البغلة السفواء
والدابة الناجية وانما وضع على سير القطار ، اقول : قال الجوهرى يقال بغلة سفواء
بالسين المهملة خفيفة سريعة وقال ايضاً : الناجية الناقة السريعة ينجو من ركبتها .

وفى رواية عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « قلت له كم ادنى ما تقصر
فيه الصلاة ؟ فقال جرت السنة ببياض يوم . فقلت له ان بياض يوم يختلف
فيسير الرجل خمسة عشر فرسخاً فى يوم ويسير الآخر أربعة فراسخ فى يوم ؟ فقال
انه ليس الى ذلك ينظر اما رأيت سير هذه الاثقال بين مكة والمدينة ؟ ثم أوما بيده
أربعة وعشرين ميلاً يكون ثمانية فراسخ » .

وبما دلت عليه هذه الاخبار قد صرح ايضاً اصحابنا (رضوان الله عليهم)
من غير خلاف يعرف .

واعتبر الشهيدان اعتدال الوقت والسير والمكان ، قال فى المدارك : وهو
جيد بالنسبة الى الوقت والسير ، اما المكان فيحتمل قوياً عدم اعتبار ذلك فيه
لإطلاق النص وان اختلفت كمية المسافة فى السهولة والحزونة . انتهى .

اقول : ما ذكره من الإحتمال لإطلاق النص مع اعترافه باختلاف كمية المسافة
فى السهولة والحزونة يجرى فى الوقت ايضاً ، فان النصوص مطلقة شاملة بإطلاقها
لجميع الأوقات ، فقصر النهار وطويله من ما تختلف به الكمية ايضاً ، فلا وجه لتسليمه
لها ذلك فى الوقت ومناقشته فى المكان . وبالجمله فان غاية ما يستفاد من النصوص هو
اعتدال السير كما عرفت وما عداها فلا ، فان حمل إطلاق النصوص على الحد الاوسط

بين طرفي الزيادة والنقصان والإفراط والتفريط ليكون ضابطاً كلياً لا يختلف بالزيادة والنقصان في الجميع وإلا فلا معنى لتسليم ذلك في فرد والمناقشة في الآخر . والى ما ذكرنا يشير كلام جده في الروض حيث قال : ولما كان ذلك يختلف باختلاف الأرض والازمنة والسير حمل على الوسط في الثلاثة . انتهى . وهو جيد وثالثها - لا خلاف ولا إشكال في الإكتفاء بالسير كما تكاثرت به الأخبار ، وكذا لا إشكال في ما لو اعتبرت المسافة بالتقدير فوافق السير .

انما الإشكال في ما لو اختلفا فهل يتخير في العمل على أيهما كان ولزوم القصر ببلوغ المسافة باحدهما أو انه يقدم السير لانه أضبط أو يقدم التقدير ؟ احتمالات استظهر أولها في المدارك ، والظاهر ان وجه ورود النصوص بكل منهما .

واحتمل في الروض تقديم السير ، قال : لان دلالة النص عليه أقوى اذ ليس لاعتبارها بالاذرع على الوجه المذكور نص صريح بل ربما اختلفت فيه الأخبار وكلام الأصحاب ، وقد صنف السيد السعيد جمال الدين احمد بن طاووس كتاباً مفرداً في تقدير الفراسخ وحاصله لا يوافق المشهور ، ولان الأصل الذي اعتمد عليه المصنف وجماعته في تقدير الفرسخ يرجع الى اليوم ، لانه استدل عليه في التذكرة بان المسافة تعتبر بمسير اليوم للابل السير العام وهو يناسب ذلك . انتهى . ويظهر من الذكرى تقديم التقدير ولعله لانه تحقيق والآخر تقريب .

اقول : لا ريب ان الاعتبار بكل منهما جيد بالنظر الى دلالة النصوص المتقدمة عليهما ، إلا ان الإشكال في التقدير من حيث الاختلاف في تفسير الفرسخ كما عرفت من اضطراب كلامهم في الميل ، والرجوع الى الإحتياط بالجمع بين القصر والإتمام في موضع الإشتباه طريق السلامة . والله العالم .

ورابعها - قد صرح غير واحد من الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان مبدأ التقدير من آخر خطة البلد في المعتدل وآخر محله في المتسع . ولم أقف له على دليل . وقيل مبدأ التقدير مبدأ سيره بقصد السفر .

وخامسها - قال في الذكرى : لو قصد مسافة في زمان يخرج به عن اسم المسافر كالسنة فالأقرب عدم القصر لزوال التسمية . ومن هذا الباب لو قارب المسافر بلده فتعمد ترك الدخول اليه للترخص ولبث في قرى تقاربه مدة يخرج بها عن اسم المسافر . ولم أقف في هذين الموضعين على كلام للأصحاب وظاهر النظر يقتضى عدم الترخص .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : هذا كلامه (قدس سره) ويمكن المناقشة في عدم الترخص في الصورة الثانية بان السفر بعد استمراره الى انتهاء المسافة فانما ينقطع باحد القواطع المقررة من نية الإقامة أو التردد ثلاثين يوماً أو الوصول الى الوطن وبدونه يجب البقاء على حكم القصر . أما ما ذكره من عدم الترخص في الصورة الأولى فجيد لان التقصير انما يثبت في السفر الجامع لشرائط القصر فمتى انتهى السفر أو أحد شرائطه قبل انتهاء المسافة انتهى التقصير . انتهى .

أقول : حاصل كلام السيد (قدس سره) يرجع الى منع دخول هذه الصورة المفروضة في كلامه تحت القاعدة التي قدمها في صدر الكلام ، حيث انه سلم له ما ذكره في تلك القاعدة وناقش في الصورة المذكورة بزعم انها ليست من قبيل ما ذكره أولاً ، لحصول الاستمرار على قصد السفر الى انتهاء المسافة في هذه الصورة فلا ينقطع إلا باحد القواطع المقررة بخلاف ما قدمه من القاعدة للخروج عن اسم المسافر بهذا القصد الذي قصده .

وأنت خير بانك يمكن الجواب بان ما ذكره - من أن السفر بعد استمراره الى انتهاء المسافة فانما ينقطع باحد القواطع المذكورة - جيد بالنسبة الى السفر المتعارف المتكرر ، أما بالنسبة الى هذا الفرد النادر - وهو انه بعد قربه من البلد ترك الدخول فيه لقصد بقاءه على التقصير وبقى متردداً في تلك القرى على وجه يخرج به عن كونه مسافراً - فان دخوله تحت حكم المسافر الذي ذكره بعيد ، فانه وان وجب عليه التقصير في مدة سفره إلا انه بعد أن قصد هذا القصد الآخر بتأخره عن الدخول

ج ١١ (اعتبار المسافة في سفر البحر - انما يجب القصر عند ثبوت المسافة) - ٣٠٧ -

وتردده في تلك القرى على وجه يخرج عن كونه مسافراً فلا يعد أن يكون حكمه حينئذ هو التمام كما ذكره شيخنا المذكور ويكون هذا من قبيل القواطع الثلاثة المذكورة ، ولا فرق بين هذا الفرد المذكور وبين ما ذكره أولاً إلا باعتبار ان الأول قصد التطويل في المسافة بزمان يخرج به عن اسم المسافر في أول الأمر وهذا انما تجدد له هذا القصد بعد أن حصلت المسافة ووجب التقصير عليه مدة سفره ، قالوا يجب على الأول التمام من أول الأمر لان قصده الذي قصده من أول الأمر موجب لخروجه عن اسم المسافر فلا يكون حكمه التقصير ، والواجب على الثاني هو التقصير مدة سفره وأما بعد تجدد هذا القصد الاخير على الوجه المذكور فانه لخروجه به عن اسم المسافر يزول عنه حكم التقصير ويجب عليه الاتمام . والظاهر ان بناء كلام شيخنا المذكور (قدس سره) على ما ذكرناه وإلا فهو لا يخفى عليه ان السفر بعد ثبوته لا ينقطع إلا باحد القواطع الثلاثة المذكورة ، ولكن هذا قد خرج عن كونه مسافراً بما قصده وفعله فلا يدخل تحت المسافر المتصف بالسفر المعروف المتكرر الذي وردت فيه الاخبار بانه لا ينقطع سفره إلا باحد القواطع . والله العالم .

وسادسها - قال في المنتهى : لو كان مسافراً في البحر كان حكمه حكم المسافر في البر من اعتبار المسافة سواء قطعها في زمان طويل أو قصير ، لا نعرف فيه خلافاً . انتهى .

وهو كذلك لأن وجوب التقصير ترتب على قصد المسافة التي قد ورد اعتبارها بالتقدير المتقدم ذكره وهي ثمانية فراسخ ، وحينئذ فتقصد هذه المسافة في بر أو بحر فلا فرق بين ان يقطعها في ساعة أو يوم أو أكثر ما لم يتناول الزمان على الوجه المتقدم في سابق هذا المورد . ومثل السفر في البحر السفر في البر من البريد الحديث كما هو معمول الآن في بلاد العجم بحيث يقطع مسير اليوم في ربيع نهار أو اقل وسابعها - قال في المدارك : انما يجب التقصير مع العلم ببلوغ المسافة بالاعتبار

أو الشيعاء أو شهادة العدلين ومع انتفاء الأمرين يجب الإتمام . وفي وجوب الاعتبار مع الشك أشكال منشأه أصالة البراءة وتوقف الواجب عليه . ولو سافر مع الجهل ببلوغ المسافة ثم ظهر أن المقصد مسافة وجب التقصير حيثئذ وإن قصر الباقي عن مسافة ، ولا يجب عليه إعادة ما صلاه تماماً قبل ذلك لأنها صلاته المأمور بها فكانت مجزئة . انتهى .

اقول : أما ما ذكره - من توقف وجوب التقصير على العلم ببلوغ المسافة باحد الوجهين ومع عدمه يجب الإتمام - فهو من ما لا ريب فيه ولا إشكال ، لأن العلم ببلوغ المسافة شرط في وجوب التقصير كما عرفت والمشروط عدم عند عدم شرطه . والحكم المذكور مقطوع به في كلام الأصحاب .

وبذلك يظهر أن ما أطال به في الذخيرة - من الاستدلال على ذلك بما ذكره ثم المناقشة في ذلك - من ما لا طائل تحته ، على أنها لا تقصر عن التأييد لما ذكرناه ، ومنها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة (١) : لا تنقض اليقين بالشك ابداً ، بناء على أن الحكم الثابت أصالة هو الإتمام والقصر مشكوك فيه مع الجهل ببلوغ المسافة أو الشك فيها للشك في سببه وهو واضح . وما ذكره - من أن الاستدلال بالخبر المذكور لا يصفو عن المنازعة - لا أعرف له وجهاً بعد ما عرفت .
وأما ما ذكره في المدارك - من الإشكال في وجوب الاعتبار مع الشك - فهو في محله .

وأما ما ذكره - من أنه لو سافر مع الجهل ببلوغ المسافة ثم ظهر أن المقصد مسافة فإنه يجب التقصير حيثئذ وإن قصر الباقي عن مسافة - فهو عندى محل إشكال وإن كان قد تقدمه في ذلك الشهيد في الذكرى ، لأن من جملة الشروط - كما سيأتى إن شاء الله تعالى - قصد المسافة وهو السفر الشرعى وهذا في حال خروجه والحال هذه لم يحصل له هذا القصد ، ولهذا أن فرضه التمام وقد صلى تماماً بناء على ذلك فهو

حاضر غير مسافر ، وقصد السفر بعد ظهور كون المقصد مسافة مع نقصان الباقي عن المسافة غير مجد ولا مسوغ للقصر لعدم المسافة في الباقي ، والبناء على ما مضى مع عدم نية قصد المسافة فيه مشكل كما عرفت . وما نحن فيه في الحقيقة مثل طالب الأبق والحاجة الذي سار مسافة أو أقل من غير قصد المسافة ثم ظهر له ان حاجته في مكان يقصر عن المسافة الشرعية ، فانه لا ريب ولا إشكال في انه يتم في سفره المذكور بعد خروجه وبعد ظهور كون حاجته في محل كذا من ما يقصر عن المسافة ، ولا يضم ما تقدم الى هذه المسافة الباقية ويجب عليه التقصير حيثئذ بل الواجب عليه هو الإتمام . نعم متى أراد الرجوع فان الواجب عليه التقصير ان بلغ المسافة وهو شيء آخر . وبالجمله فان ما ذكره هنا غير خال عندي من الاشكال .

ثم ان ظاهره في الذخيرة المناقشة في شهادة العدلين في هذا المقام مدعى انه لا يعلم نصاً يدل على ان شهادة العدلين متبعة كاية .

وفيه انه وان كان ما ذكره - من عدم وجود نص دال على وجوب العمل بشهادة العدلين في كل أمر - كذلك إلا ان جملة من النصوص المعتبرة كما قدمناه في باب التطهير من النجاسات من كتاب الطهارة قد دلت على العمل بخبر العدل الواحد بل انه مفيد للعلم وان لم يسم ذلك شهادة ، وحيثئذ لا ريب في قبول خبر العدلين هنا ولا اشكال وثامنها - قال في الذكرى : لو كان لبلد طريقان أحدهما خاصة مسافة فسلك الأقرب أتم وان سلك الأبعد لعله غير الترخص قصر ، وان كان للتخص لا غير فالأقرب التقصير للإباحة ، وقال ابن البراج يتم لانه كاللاهي بصيده . ولو رجع قاصد الأقرب بالأبعد قصر في رجوعه لا غير . ولو رجع قاصد الأبعد بالأقرب قصر في ذهابه وإيابه . انتهى .

اقول : الظاهر ضعف ما ذكره ابن البراج لأن السفر بقصد الترخص غير محرم بل هو مباح ، وقياسه على اللاهي بصيده قياس مع الفارق مع ان القياس غير صحيح في مذهبنا ، وحيثئذ فيجب عليه التقصير .

وأما ما ذكره في الذكرى - من أن قاصد الأقرب متى رجع بالأبعد فإنه يتم في ذهابه ويقصر في رجوعه خاصة - فهو مبنى على ما هو المشهور بينهم من عدم ضم الذهاب إلى الإياب إلا في قصد الأربعة . وفيه ما سيأتى إن شاء الله تعالى في موضعه من أنه لا دليل عليه غير مجرد الشهرة بينهم .

وتاسعها - قال في الذخيرة : لو تردد يوماً في ثلاثة فراسخ ذهاباً وجائياً ، فإن بلغ في الرجوع إلى موضع سماع الأذان ومشاهدة الجدران فالظاهر أنه لا خلاف في عدم القصر ، وإن لم يبلغ فالمقطوع به في كلام أكثر الأصحاب أنه لم يجز القصر وخالف فيه المصنف في التحرير ، واستدل على الأول بوجهين : (أحدهما) أن من هذا شأنه ينقطع سفره بالرجوع وإن كان في رجوعه لم ينته إلى الحد المذكور وإلا لزم القصر لو تردد في ثمانية فراسخ خمس مرات (١) وبأن مقتضى الأصل لزوم الاتمام خرج منه قاصد الثمانية والأربعة التي لا تكون ملفقة من الذهاب والإياب لأنه المتبادر من اللفظ فيبقى الباقي على الأصل . وللتأمل في الوجهين طريق . انتهى .

أقول : الظاهر أن ما ذكره من هذا التفصيل والاستدلال في المقام وما وقع له فيه من النقض والابرام من متفرداته (قدس سره) وتخريجاته ، ومقتضى ما صرح به الأصحاب هنا كالعلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى هو أن التردد في ثلاثة فراسخ ذهاباً وجائياً غير موجب للقصر ثلاث مرات وأزيد بلغ محل الترخص أم لم يبلغ لعدم صدق المسافر عليه ، وهو التحقيق في المقام الذي لا يعتريه نقض ولا إبرام ، لأن وجوب التقصير تابع لصدق السفر مع استكمال شروطه . ومثل هذا لا يسمى مسافراً عرفاً ولا شرعاً .

قال في المنتهى : لو كانت المسافة ثلاثة فراسخ وتردد فيها ثلاث مرات لم

(١) في الذخيرة في التنبيه السابع من تنبيهات الشرط الأول هكذا : ولو تردد في فرسخ

واحد ثماني مرات .

ج ١١ (لو تعارضت البيئتان في المسافة - هل يكفي اخبار الواحد بها ؟) - ٣١١ -

يقصر ، لأنه بالعود انقطع سفره ، ولعدم الدليل على القصر مع وجود المقتضى لشغل الذمة .

وقال في الذكرى : ولو كان القصد زيادة على الأربعة فكالأربعة ، ولو نقص كالثلاثة يتردد فيها ثلاث مرات لم يترخص لخروجه عن اسم المسافر وإلا لزم تقصير المتردد في أقل من ميل وهو باطل . انتهى .
والجميع كما ترى ظاهر في ما قلناه واضح في ما قلناه ، وبه يظهر ان ما ذكره مجرد توهم وخیال ضعيف ، فان ظهور عدم صدق المسافر على مثل هذا لا يمكن انكاره عرفاً ولا شرعاً . والله العالم .

وعاشرها - لو تعارضت البيئتان في المسافة بالنفي والإثبات ، قال في الذكرى :
الأقرب العمل بينة الإثبات لان شهادة النفي غير مسموعة . وقال في المعتبر :
أخذ بالمثبتة وقصر .

قال في المدارك بعد ذكر كلام المعتبر : وهو جيد مع اطلاق البيئتين أما لو كان النفي متضمناً للإثبات كدعوى الاعتبار وتبين القصور فالمتجه تقديم بينة النفي لاعتضادها باصالة النمام .

أقول : لا يخفى ما في الاعتضاد هنا باصالة النمام من الإشكال لقيام البيئة المثبتة للمسافة التي بالنظر اليها يجب التقصير شرعاً والخروج عن هذا الأصل .
والحق ان المسألة لا تخلو من الإشكال إلا أن يقال بالرجوع الى الترجيح بين البيئتين قال في الذكرى : ولا يكفي اخبار الواحد بها ، ويحتمل الاكتفاء به اذا كان عدلاً جملًا لذلك من باب الرواية لا من باب الشهادة .

أقول : ما ذكره من الإحتمال جيد لما اشرنا اليه قريباً من دلالة الاخبار على قبول قول الثقة وانه مفيد للعلم الشرعي .

ثم قال في الذكرى : فعلى هذا لو سافر اثنان أحدهما يعتقد المسافة والآخر لا يعتقدها فالظاهر ان لكل منهما أن يقتدى بالآخر لصحة صلاته بالنسبة اليه .

وقال في المدارك بعد ذكر التعارض بين البينتين : ويتعلق بكل من البينتين حكم ما يعتقده فيقصر المثبت ويتم النافي ، وفي جواز اقتداء أحدهما بالآخر وجهان من حكم كل منهما خطأ الآخر ، ومن ان كلا من الصلاتين محكوم بصحتها شرعاً لإتيان كل منهما بما هو فرضه فيلتنى المانع من الإقتداء . ورجح الشهيدان الجواز وهو حسن لكنهما منعاً من الإقتداء مع المخالفة في الفروع ، والفرق بين المسألتين مشكل . انتهى .

أقول : قد قدمنا في بحث القبلية من التحقيق في هذا المقام ما يندفع به هذا الإشكال الذي ذكره (قدس سره) ومرجعه الى الفرق بين الأحكام الشرعية وموضوعاتها فيمتنع الإقتداء على الأول دون الثاني .

واقول هنا : انه لا يخفى ان ما ذكره من جواز الإقتداء في الصورة المذكورة ان اريد به الإقتداء في مجموع الصلاة - بحيث ان من فرضه منها التمام يصلي قصراً وبالعكس كما هو الظاهر من كلامهم ، وقوله في الذكرى لانها صحيحة بالنسبة اليه . وقوله في المدارك ان كلا من الصلاتين محكوم بصحتها شرعاً ... الى آخره - فالظاهر عدمه لانها وان صحت من هذه الجهة التي ذكرها إلا ان هذا مكلف شرعاً بالعمل بعلمه وما أدى اليه اعتقاده ، فلو تابع الامام في صلاته قصراً أو تماماً والحال ان اعتقاده خلاف اعتقاد الامام فقد خالف ما هو تكليفه شرعاً وأمور به من جهته سبحانه فكيف يجوز عنه ، وان اريد به الاقتداء في ما يتفق معه فيه كإقتداء المسافر بالحاضر وبالعكس فالظاهر انه لا بأس به لما ذكره من التعليل ، ولان هذا من باب موضوعات الأحكام الشرعية التي قد أشرنا الى انه يجوز الإقتداء فيها مع الاختلاف من حيث ان صلاته صحيحة شرعية ، ونحن انما منعنا من الإقتداء في الفرض الأول من حيث مخالفته لما هو مكلف به شرعاً لا من حيث حكمنا بطلان صلاة الامام ، والفرق بحمد الله سبحانه ظاهر . فاشرب بكأس هذا التحقيق الذي هو بان يكتب بالنور على وجنات الخور جدير وحقيق ، ولا تكاد تجد مثل

هذه التحقيقات في غير كتبنا وذرنا . والله سبحانه الحمد والمنة والله الهادي لمن يشاء .
المقام الثاني - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو كانت المسافة
اربعة فراسخ فصاعداً الى ما دون الثمانية على أقوال :

أحدها - وهو المشهور سيما بين المتأخرين وبه صرح المرتضى وابن ادریس -
انه يجب التقصير اذا أراد الرجوع ليومه والمنع من التقصير ان لم يرد الرجوع ليومه
وثانيها - ما ذهب اليه الصدوق (قدس سره) في الفقيه قال : اذا كان سفره
اربعة فراسخ واراد الرجوع من يومه فالتقصير عليه واجب وان كان سفره اربعة
فراسخ ولم يرد الرجوع من يومه فهو بالخيار ان شاء أتم وان شاء قصر .
ونحوه قال الشيخ المفيد ، ونقله الاصحاب عن والد الصدوق ايضاً وسلا ، وبه
صرح الشيخ في النهاية إلا انه منع من التقصير في الصوم ، فصار هذا قولاً ثالثاً .
وما ذهبوا اليه ظاهر في وجوب التقصير مع الرجوع ليومه كما هو المشهور
والتخير في ما لم يرد الرجوع ليومه خلافاً للمشهور حيث أوجبوا التمام هنا حتماً ،
فهذا القول يوافق المشهور من جهة ويخالفه من أخرى .

وينبغي أن يعلم ان مرادهم بقولهم في صورة التخير ، ومن لم يرد الرجوع من
يومه ، انه أعم من أن لم يرد الرجوع بالكلية فالنقي متوجه الى القيد والمقيد ، أو اراد
الرجوع ولكن في غير ذلك اليوم فالنقي متوجه الى القيد خاصة . وما ربما يتوهم
من التخصيص بالصورة الثانية غلط محض كما لا يخفى على المتأمل .
وثالثها - ما ذهب اليه في النهاية من ما قدمنا الإشارة اليه .

ورابعها - ما نقله شيخنا الشهيد في الذكرى عن الشيخ في التهذيب والمبسوط
وابن بابويه في كتابه الكبير وقواه من التخير في قصد الاربعة بشرط الرجوع ليومه
قال في الذكرى : واعلم ان الشيخ في التهذيب ذهب الى التخير لو قصد
اربعة فراسخ واراد الرجوع ليومه ، وكذا في المبسوط . وذكره ابن بابويه في
كتابته الكبير ، وهو قوى لكثرة الاخبار الصحيحة بالتحديد باربعة فراسخ فلا
أقل من الجواز .

اقول : عبارة الشيخ في التهذيب هكذا : ان المسافر اذا اراد الرجوع من يومه فقد وجب عليه التقصير في اربعة فراسخ . ثم قال : ان الذى نقوله في ذلك انه انما يجب التقصير اذا كان مقدار المسافة ثمانية فراسخ واذ كان اربعة فراسخ كان بالخيار في ذلك ان شاء اتم وان شاء قصر .

وانت خير بان ظاهر هذه العبارة العدول عن القول الاول الموافق للمشهور الى ان مجرد قصد الاربعة موجب للتخيير اراد الرجوع ليومه أم لا ، وحيث ان نقله عنه هنا من قوله بالتخيير بشرط الرجوع ليومه ان اراد من حيث عموم كلامه وشموله لهذا الفرد فهو مسلم إلا انه بعيد عن ظاهر عبارته ، وان اراد تخصيص عبارته بما ذكره فهو خلاف ظاهر كلام الشيخ كما عرفت .

واما عبارته في المبسوط فهي ايضا لا تساعد ما ادعاه حيث ان عبارة المبسوط هكذا : حد المسافة التي يجب فيها التقصير ثمانية فراسخ اربعة وعشرون ميلا ، فان كانت اربعة فراسخ و اراد الرجوع من يومه وجب ايضا التقصير وان لم يرد الرجوع من يومه كان مخيراً بين التقصير والإتمام . وهذه العبارة كما ترى صريحة الإنطباق على ما قدمنا نقله عن الصدوق والشيخ المفيد وهو القول الثانى لا في ما ذكره وادعاه .

والعجب أن الأصحاب لم ينتبهوا لموافقة الشيخ للصدوق في هذا الكتاب بل خصوا ذلك بالنهاية مع منعه فيها التقصير في الصوم ، وهذه العبارة ظاهرة في الإنطباق على ذلك القول من جميع جهاته . وأعجب من ذلك نقل شيخنا المشار اليه عن المبسوط ما ادعاه والحال ان العبارة كما ترى ، ولعل النقل عن ابن بابويه في كتابه الكبير من هذا القبيل .

وكيف كان فهو قول مرغوب عنه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

وخامسها - ما ذهب اليه ابن ابي عقيل (قدس سره) حيث قال : كل سفر كان مبلغه بريدين وهو ثمانية فراسخ أو يريد أذاً و يريد أ جائياً وهو اربعة فراسخ في يوم واحد أو ما دون عشرة أيام فعلى من سافر عند آل الرسول ﷺ أن يصلى

صلاة السفر ركعتين . والى هذا القول مال جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين وهو الظاهر عندى من الأخبار كما سيسفر عنه ان شاء الله تعالى صبح التحقيق أى اسفار إلا ان عبارة الشيخ ابن ابى عقيل لا تغلو عن مساحة أو غفلة ، وذلك فان الحق فى هذا المقام أن يقال انه لا ريب ان المسافة الموجبة للتقصير انما هى ثمانية فراسخ لكنها أعم من أن تكون ممتدة فى الذهاب خاصة أو ملفقة من الذهاب والإياب ، وحيث أن قصد أربعة فراسخ مريداً للرجوع من غير ان يقطع سفره باقامة العشرة ولا بالمرور على منزل يقطع سفره ولا مضى ثلاثين يوماً متريداً فإنه يجب عليه التقصير ويصدق عليه ان مسافة سفره ثمانية فراسخ لان السفر لا خصوصية له بالذهاب خاصة . ونظيره من قصد ثمانية فراسخ وهى المسافة المتفق على وجوب التقصير فيها ثم اتفق جلوسه على رأس أربعة فراسخ أياماً لبعض المطالب والأغراض ، فإن جلوسه تلك المدة ما لم ينقطع سفره باحد القواطع المذكورة لا يخرج عن كونه مسافراً ولا كون سفره ثمانية فراسخ . وحيث أن كان ما ذكره ابن ابى عقيل فى هذه العبارة من قوله : « أو ما دون عشرة أيام ، إنما وقع على وجه التمثيل إشارة الى انه يقصر ما لم ينقطع سفره باحد القواطع التى من جعلتها العشرة أيام فهو يرجع الى ما ذكرناه ونسبته الى آل الرسول ﷺ فى محله ، لانه الظاهر من أخبارهم كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى ، وإلا كان هذا قولاً آخر ولا وجه لنسبته اليهم (صلوات الله عليهم) باعتبار التخصيص بالعشرة ، إذ يمكن ان يرجع بعد عشرين يوماً ولم ينقطع سفره باقامة العشرة فى موضع .

وسادسها - ما ذهب اليه السيد السند (قدس سره) فى المدارك من القول بالتخير بمجرد قصد الأربعة أراد الرجوع أو لم يرد ، ونقله عن الشيخ فى التهذيب وجده .

قال (قدس سره) بعد البحث فى المسألة : وجمع الشيخ فى كتابى الأخبار بين هذه الروايات بوجه آخر وهو تنزيل أخبار الثمانية على الوجوب وأخبار

الأربعة على الجواز ، وحكاه بعض مشايخنا المعاصرين عن جدى (قدس سره) فى الفتاوى ، ومال اليه فى روض الجنان حتى انه استوجه كون القصر أفضل من الإتمام . ولا ريب فى قوة هذا القول . ولا ينافى ما ذكرناه من التخيير رواية معاوية بن عمار المتضمنة لنهى أهل مكة عن الإتمام بعرفات (١) لانا نجيب عنها بالحمل على السكراة او على ان النهى عن الإتمام على وجه اللزوم . انتهى .

وسابها - ما ذهب اليه بعض فضلاء متأخرى المتأخرين من وجوب التقصير مع قصد الأربعة مطلقاً ونسبه مذهباً لثقة الاسلام الكلينى فى الكافي حتى ذلك بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين ، حيث قال بعد الكلام فى المسألة وذكر اخبار الثمانية: ثم اختلفوا فى نصف ذلك اى اربعة فراسخ على اقوال شتى ، فمنهم من ظاهر كلامه كالكلينى ان الأربعة هى المسافة حيث لم يذكر ما سوى احاديث الأربعة حتى ان بعض مشايخنا كان يدعى له هذا القول ويقويه استناداً الى عدم وجدان قائل بها من المخالفين (٢) وجعل وجه الجمع بين هذه الاخبار واخبار الثمانية بان المراد بهذه الاخبار أقل ما يتحقق به تحتم القصر وانه مستلزم للتحتم بالزائد ايضاً كما هو ظاهر ، فيكون حينئذ تخصيص التعبير بالثمانية فى اخبارها لاجل بعض المصالح كراعاة التقية . انتهى كلام شيخنا المشار اليه . ثم انه (قدس سره) رجح كون اعتقاد الكلينى التخيير فى قصد الأربعة مطلقاً .

القول : لا يخفى ان حمل اخبار الأربعة على الوجوب - كما ذكره البعض المشار اليه وانه أقل ما يجب فيه التقصير - يدفعه ما اشتملت عليه جملة من أخبار الثمانية الفراسخ والبريدين من انها أقل مسافة القصر وانه لا يقصر فى ما دونها وان المناط

(١) ص ٣١٩ و ٣٢٠

(٢) فى المحلى ج ٥ ص ٨ عن شعبة قال : سمعت ميسرة بن عمران عن ابيه عن جده انه خرج مع عبدالله بن مسعود وهو رديفه على بغلة له مسيرة اربع فراسخ فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين .

في ذلك بياض يوم أو سير الابل ونحو ذلك من ما اشتملت عليه الأخبار كما لا يخفى على من راجعها .

إذا عرفت ذلك فالكلام هنا يقع في موضعين : الأول - في نقل أخبار المسألة كلاً فنقول :

اعلم ان الأخبار المتعلقة بهذه المسألة على ثلاثة أقسام : الأول - ما اشتمل على تحديد المسافة بما علم مخالفته لمذهب الإمامية وموافقته لمذهب العامة كالأخبار الدالة على التحديد بفرسخ أو ثلاثة ابرد أو يوم وليلة ونحو ذلك ، وقد تقدم شطر منها في صدر المسألة الأولى ، وقد أوضحنا ثمة (١) خروجها مخرج التقية فلا حاجة الى ارتكاب التأويل فيها ولا تكلف الجواب عنها بعد ظهور ما قلناه فيها .

الثاني - الأخبار المشتملة على ما عليه اتفاق الإمامية من ثمانية فراسخ أو يزيدن أو بياض يوم ، وقد مر منها صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم في صدر المقصد وتقدم في صدر المقام الأول صحيحة ابى ايوب وفيها يزيدن أو بياض يوم ، وصحيحة على بن يقطين وفيها مسيرة يوم ، وصحيحة ابى بصير وفيها بياض يوم أو يزيدن وحسنة الكاهلي وفيها بريد في بريد أربعة وعشرون ميلا ، وموثقة سماعة وفيها مسيرة يوم وذلك بريدان وهما ثمانية فراسخ ، وموثقة عيص بن القاسم أو حسنته وفيها حده أربعة وعشرون ميلا ، ورواية الفضل بن شاذان وفيها ثمانية فراسخ مسيرة يوم ؛ ومنها رواية صفوان الآتية ان شاء الله تعالى (٢) في الموضع الثاني ، ومنها موثقة عبدالرحمان بن الحجاج المتقدمة في المورد الثاني من موارد المقام المتقدم ، الى غير ذلك من الأخبار التي لا ضرورة في التطويل بها مع الاتفاق على العمل بمضمونها .

الثالث - الأخبار المشتملة على التقصير في أربعة فراسخ أو بريد أو نحو ذلك التي هي محل الإشكال في المقام ومنفصل سهام القبض والإبرام .

وهذه الأخبار ايضاً على ثلاثة أقسام : أحدها - ما ورد في التحديد

بالاربعة على الإطلاق من غير تقييد بالذهاب والإياب وغير ذلك بحيث يتبادر من ظواهرها التعارض بين إطلاقها وإطلاق اخبار الثمانية :

ومنها - رسالة محمد بن يحيى الخزاز المتقدمة في صدر المسألة الاولى ومرسلة ابن ابي عمير المتقدمة ثمة ايضاً .

وصحيفة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « التقصير في بريد والبريد اربعة فراسخ » .

وصحيفة زيد الشحام (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يقصر الرجل الصلاة في مسيرة اثني عشر ميلاً » .

وصحيفة اسماعيل بن الفضل (٣) قال : « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التقصير فقال في اربعة فراسخ » .

ورواية ابي الجارود (٤) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام في كم التقصير ؟ فقال في بريد » .

وموثقة ابن بكير (٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القادسية اخرج اليها أتم أم أقصر ؟ قال وكم هي ؟ قلت هي التي رأيت . قال قصر » .

اقول : قال في المغرب ، القادسية موضع بينه وبين الكوفة خمسة عشر ميلاً كذا نقله عنه في كتاب البحار ، ثم قال : وهي تدل على وجوب التقصير في اربعة فراسخ لعدم القول بالفصل . انتهى .

ومنها صحيفة ابي ايوب (٦) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ادنى ما يقصر فيه المسافر ؟ فقال بريد » .

وثانيها - ما ورد بالتحديد باربعة فراسخ مع التقييد بان ذلك حيث يضم الإياب الى الذهاب بحيث ان يحصل منهما جميعاً ثمانية فراسخ :

ومنها - صحيفة معاوية بن وهب (٧) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ادنى

ما يقصر فيه المسافر؟ قال بريد ذاهباً وبريد جائياً ، .

ومنها - صحيحة زرارة المروية في الفقيه (١) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن التقصير فقال بريد ذاهباً وبريد جائياً ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى ذباباً قصر وذباب على بريد ، وانما فعل ذلك لأنه اذا رجع كان سفره بريد ثمانية فراسخ ، وموثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « سألت عن التقصير فقال في بريد . قال قلت بريد ؟ قال انه اذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد شغل يومه ، ورواية سليمان بن حفص المروزي (٣) قال : « قال الفقيه عليه السلام التقصير في الصلاة بريدان أو بريد ذاهباً وجائياً ... الحديث . »

ورواية الفضل بن شاذان المروية في كتاب العلل والعيون عن الرضا عليه السلام (٤) قال : « انما وجبت الجمعة على من يكون على رأس فرسخين لا اكثر من ذلك لأن ما تقصر فيه الصلاة بريدان ذاهباً أو بريد ذاهباً وبريد جائياً والبريد أربعة فراسخ ، فوجبت الجمعة على من هو على نصف البريد الذي يجب فيه التقصير ، وذلك انه يحى " فرسخين ويذهب فرسخين فذلك أربعة فراسخ وهو نصف طريق المسافر . »

وروى الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون (٥) قال : « والتقصير في اربعة فراسخ بريد ذاهباً وبريد جائياً اثني عشر ميلاً ، واذا قصرت افطرت ، .

وثالثها - ما ورد كذلك بحيث يدل على ان ذلك على سبيل الحتم وانه مراعى باعتبار ضم الإياب الى الذهاب بحيث يكون الجميع ثمانية فراسخ ، وانه لا حاجة الى أن يكون الذهاب والإياب في يوم واحد :

ومنها - صحيحة معاوية بن وهب المروية في كتب المشايخ الثلاثة بالاسانيد الصحيحة (٦) « انه قال لأبي عبدالله عليه السلام ان أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات ؟

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر

(٦) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر . والراوى معاوية بن عمار

فقال ويلهم او ويحهم وأى سفر أشد منه لا تم . وفى بعض النسخ « لا تموا ،
وصحيحة الاخرى عن ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « أهل مكة اذا زاروا
البيت ودخلوا منازلهم اتموا واذا لم يدخلوا منازلهم قصروا .
وصحيحة الحلبي أو حسنته عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ان أهل مكة اذا
خرجوا حجاجاً قصروا واذا زاروا ورجعوا الى منازلهم اتموا .
وموثقة معاوية بن عمار (٣) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام فى كم اقصر
الصلاة ؟ فقال فى بريد ألا ترى ان أهل مكة اذا خرجوا الى عرفة كان عليهم التقصير ،
ورواية اسحاق بن عمار (٤) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام فى كم التقصير ؟
فقال فى بريد ويحهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصروا .
وقال شيخنا المفيد (عطره الله مرقدہ) فى المقتنعة (٥) قال الصادق عليه السلام « ويل
لهؤلاء القوم الذى يتمون بعرفات أما يخافون الله ؟ فليل له وهو سفر ؟ فقال
وأى سفر أشد منه . »

أقول : وذكر أهل مكة وان لم يقع فى الكلام إلا ان الظاهر بمعونة ما ذكرنا
من الاخبار هو كونهم المرادين بهذا الكلام وان خفى علينا الآن قرينة المقام .
وصحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السلام (٦) قال : « من قدم قبل التزوية بعشرة
ايام وجب عليه اتمام الصلاة وهو بمنزلة أهل مكة فاذا خرج الى عرفات وجب عليه
التقصير فاذا زار البيت أتم الصلاة وعليه اتمام الصلاة اذا رجع الى منى حتى ينفر ،
وموثقة اسحاق بن عمار (٧) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن أهل مكة اذا

(١) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر . والراوى معاوية بن عمار

(٢) (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر .

٦١. الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر . واللفظ فيه وفى الواقى باب عزم الإقامة

فى السفر « فاذا خرج الى منى . »

(٧) الوسائل الباب ٦ و ١٥ من صلاة المسافر .

زاروا عليهم اتمام الصلاة؟ قال نعم ، والمقيم بمكة الى شهر بمنزلتهم ، ولعل المراد بقوله عليه السلام : « والمقيم بمكة ... الى آخره ، يعني المتردد فانه بعد مضي الشهر يلزمه الاتمام .

ومنها ايضاً صحيحة ابى ولاد الآتية ان شاء الله تعالى في الموضع الثاني (١) .
اقول : هذا ما حضرني من اخبار المسألة المذكورة كملاً ، واصحابنا (رضوان الله عليهم) لما رأوا ما هي عليه من الاختلاف اختلفت كلتهم في التفصي عن وجه الجمع بينها لتحصيل الاجتماع بينها والائتلاف .

فذهب البعض منهم - وهو المشهور بين المتأخرين منهم كما تقدمت الاشارة اليه بعد ابقاء اخبار الثمانية على اطلاقها وشمولها للذهاب فقط أو مع الإياب - الى حمل اخبار الأربعة على ما اذا أراد المسافر الرجوع ليومه محملاً لأخبار القسم الاول منها على أخبار القسم الثاني .

وهو جيد لكن لا دلالة في شيء من اخبار القسم الثاني على التقييد بالرجوع ليومه ، فن اين لهم دليل هذا التقييد ؟ ومحل البحث معهم هنا ، وإلا فانه لا ريب بمقتضى القاعدة المتفق عليها من حمل المطلق على المقيد في صحة ما ذكره من تقييد اطلاق اخبار القسم الاول باخبار القسم الثاني ، إلا ان غاية ما تدل عليه الأخبار المذكورة هي اعتبار ضم الإياب الى الذهاب مطلقاً أعم من ان يكون في يوم أو أكثر ويدفع ما ذكره من هذا التقييد صريحاً أخبار القسم الثالث وهي اخبار أهل مكة المستفيضة الصحيحة الصريحة في تحم القصر عليهم مع معلومية كون الرجوع ليس في يومه .

وغاية ما تعلق به بعضهم لاثبات هذه الدعوى هو قوله عليه السلام في موثقة محمد ابن مسلم المتقدمة في اخبار القسم الثاني من أخبار الأربعة « اذا ذهب يريد أ ورجع يريد فقد شغل يومه » .

وفيه أولاً - انه معارض بما هو اكثر عدداً واصح سنداً واصرح دلالة وهي

— ٣٢٢ — (النظر في دليل التفصيل بين الرجوع ليومه وعدمه بالجواب والتخير) ج ١١

أخبار القسم الثالث من أخبار الأربعة ، فانها صريحة الدلالة ناطقة المقالة في تحتم التقصير ووجوبه بقصد الأربعة مع عدم الرجوع في يومه .

واما ثانياً - فلان هذه العبارة انما خرجت مخرج التجوز في دفع الاستبعاد الذي توهمه السائل ، حيث انه لما كان المعهود عنده والشائع هو التقصير في مسيرة يوم بريدين تعجب من افتاء الامام عليه السلام بالبريد الواحد فاجاب عليه السلام بان هذا المسافر الى مسافة البريد متى رجع حصل من ذهابه وايابه قدر مسير يوم ، فلا دلالة على الرجوع من يومه حتى انه لا يتحتم القصر إلا بذلك ، والغرض انما هو بيان ان مسافة الأربعة انما اعتبرت من حيث الذهاب والاياب فهي في حكم اليوم والثمانية الفراسخ والبريدين التي اتفقت الاخبار على وجوب التقصير فيها ، كما يشير اليه قوله عليه السلام في صحيحة زرارة وصحيحة معاوية بن وهب ، يريد ذاهباً وبريد جائياً ، وقوله عليه السلام في صحيحة زرارة حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وانما فعل ذلك لانه اذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ .

وبالجملة فان الرواية المذكورة لا ظهور لها فضلاً عن الصراحة في ما ادعوه ، ولا بد من حملها على ما ذكرناه لتتنظم به مع أخبار القسم الثالث التي قد عرفت انها أرجح منها عدداً وسنداً ودلالة .

قال في المدارك : وأما رواية محمد بن مسلم فانها وان كانت مشعرة بذلك إلا انها غير صريحة فيه ، بل ربما لاح منها ان التعليل - بكونه اذا ذهب بريداً ورجع بريداً شغل يومه - انما وقع على سبيل التقريب الى الافهام كما يشعر به اطلاق التقصير في البريد أولاً . انتهى .

واما ما ذهب اليه الصدوقان والشيخ المفيد ومن تبعهم من القول الثاني من الأقوال المتقدمة فالكلام معهم بالنسبة الى ما ذهبوا اليه من تخصيص وجوب التقصير بالرجوع ليومه ، وقد عرفت من ما دفعنا به القول الاول انه لا دليل عليه بل الأدلة الصحيحة الصريحة تردده . وكذلك بالنسبة الى ما ذهبوا اليه من التخيير

ج ١١ (النظر في دليل التفصيل بين الرجوع ليومه وعدمه بالوجوب والتخير) - ٣٢٣ -

مع عدم الرجوع ليومه ، وكأنهم جعلوا ذلك وجه جمع بين اخبار الأربعة المقيدة كما تقدم واخبار عرفات حذراً من ما يلزم القول المشهور من طرحها رأساً .

وفيه انه لا اشعار في شيء من اخبار عرفات بما ذهبوا اليه من التخيير بل هي في رده اظهر ظاهر كما لا يخفى على البصير الخبير . وتوجيه ذلك بحمل النهي على الكراهة أو عن الإتمام على وجه اللزوم - كما ذهب اليه في المدارك وقبله جده في كتاب روض الجنان مع بعده عن مضامينها كما عرفت - يتوقف على وجود المعارض المحجوج الى هذه التكاليف البعيدة والتمحلات الشديدة الناشئة من عدم فهمهم المراد من هذه الاخبار .

وتقريب الاستدلال بالاخبار المشار اليها انه لا يخفى ان جملة منها قد تضمنت النهي عن الإتمام الذي هو حقيقة في التحريم ، وجملة تضمنت الأمر بالتقصير الذي هو حقيقة في الوجوب مؤكداً ذلك بقوله « وای سفر أشد منه ، والدعاء بد » ويلهم أو ويحهم ، والتوبيخ لهم بانهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله ﷺ المشعر بكونه مدة كونه في مكة متى حج فانه يقصر الموجب لوجوب التأسي ، فاي دلالة اظهر من هذه الدلالات وأي مباغة وتأكيد ابلغ من هذه التأكيدات ، مع انهم يكتفون في سائر الأحكام في الحكم بالوجوب والتحريم بمجرد خبر واحد يدل على ذلك ، فكيف بهذه الاخبار الصحيحة الصريحة العديدة المشتبهة على ما ذكرنا من وجوه المبالغات والتأكيدات ، ويقابلونها بمجرد هذه التخريجات والتمحلات والتكاليف من غير معارض يقتضيه سوى عدم اعطائهم التأمل حقه في فهم المراد من الاخبار كما سنظهره لك ان شاء الله تعالى أي اظهره .

وبذلك يظهر لك ما في كلام الشيخ في أحد قولييه وصاحب المدارك ومن تبعهما من حمل اخبار الأربعة على الجواز مطلقاً أو مع التقييد بعدم الرجوع ليومه كما هو القول الآخر للشيخ وهو الذي نقله عنه في الذكرى .

بقي هنا شيء يجب التنبيه عليه وهو ان ظاهر كلام الاصحاب (رضوان الله

عليهم) ان الوجه في ما ذهب اليه الصدوقان من القول الثاني من الاقوال المتقدمة في صدر المسألة هو الجمع بين اخبار المسألة كالأقوال الباقية ، والظاهر ان الحال ليس كذلك فان هذا القول المذكور قد صرح به الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي ومن الظاهر بناء على ما عرفت في غير موضع من ما تقدم وسيأتي ان شاء الله تعالى امثاله ان مستندهما في هذا القول انما هو الكتاب المذكور ، حيث قال عليه السلام في الكتاب المشار اليه (١) : فان كان سفرك بريداً واحداً وأردت أن ترجع من يومك قصرت لان ذهابك وبجيتك بريدان . ثم قال بعد هذا الكلام بأسطر : وان سافرت الى موضع مقدار اربعة فراسخ ولم ترد الرجوع من يومك فانت بالخيار فان شئت اتممت وان شئت قصرت . انتهى . وهو صريح في القول المذكور إلا ان الظاهر انه لا يبلغ قوة في معارضة ما ذكرنا من الأخبار الصحيحة الصريحة المتعددة المذكورة في القسم الثالث وكذا الأخبار الآتية في المقام الثاني من ما تدل على القول المختار في المسألة ، فان الجميع متى ضم بعضه الى بعض صريح الدلالة واضح المقالة في أن قاصد الاربعة مع ارادة الرجوع يجب عليه التقصير ما لم ينقطع سفره باحد القواطع الثلاثة المعلومة ولا تخصيص للرجوع بالرجوع ليومه ولا مجال للتخير بوجه ، فالواجب ردهذا الكلام الى قائله حسبما أمروا به (صلوات الله عليهم) في امثال هذا المقام .

واما ما تقدم نقله عن بعض الأصحاب - من الميل الى حمل اخبار الاربعة على أقل ما يجب فيه التقصير مدعياً انه مذهب الشيخ الكليني (عطر الله مرقدته) حيث انه اقتصر على نقل أخبار الأربعة خاصة -

ففيه أولاً - انه لا يخفى ان ما استند اليه من الأخبار المطلقة انما يتم لو لم يكن في الباب إلا هي واما مع وجود الأخبار المقيدة كأخبار القسم الثاني من أخبار الاربعة فان مقتضى القاعدة حمل المطلق من الأخبار على المقيد ، وبه يزول الاستناد الى اطلاق الأخبار المذكورة ، فانها متى قيدت بالذهاب والإياب رجعت

الى اخبار الثمانية كما تقدم توضيحه .

وثانياً - ما قدمنا الإشارة اليه من دلالة جملة من تلك الاخبار على ان مسافة الثمانية وبياض يوم أو بريدن أقل ما يجب فيه التقصير ، فمن ذلك ما تقدم في صدر المقام الأول من قوله رحمته في موثقة العيص بن القاسم أو حسنته ، حده أربعة وعشرون ميلاً ، وقوله رحمته في رواية الفضل بن شاذان المتقدمة ثمة ايضاً ، انما وجب القصر في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا اكثر لان ثمانية فراسخ مسيرة يوم ... الحديث ، ومن ذلك رواية عبدالرحمان بن الحجاج قال : « قلت له كم أدنى ما يقصر فيه الصلاة ؟ قال جرت السنة ببياض يوم ... الحديث ، وقد تقدم في المورد الثاني من موارد المقام الأول ، وصحيفة معاوية بن وهب المتقدمة في القسم الثاني من اقسام اخبار الأربعة قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام أدنى ما يقصر فيه المسافر ؟ قال بريد ذاهباً وبريد جائياً ، ونحو ذلك ما سيأتى ان شاء الله تعالى في رواية اسحاق بن عمار ، وهذه الاخبار كلها كما ترى صريحة في ان اقل مسافة التقصير ثمانية فراسخ وهو بياض يوم . وأما ما يدل على ذلك باعتبار الإشعار وظاهر السياق فكثير من اخبار المسألة .

وبالجملة فالظاهر ان هذا القول من هذا الفاضل المشار اليه انما وقع غفلة عن التدبر في الاخبار والوقوف على ظاهر تلك الاخبار . والله العالم .

الموضع الثاني - في بيان ما هو المختار من الأقوال المتقدمة وذكر الدليل عليه زيادة على ما ذكرنا من بطلان أدلة ما سواه ، وقد عرفت في ما أشرنا اليه سابقاً في نقل الأقوال المتقدمة ان المفهوم من أخبارهم (عليهم السلام) - وهو الذي عليه تجتمع في هذا المقام من غير أن تعتريه شائبة النقص والإبرام - هو أن المسافة الشرعية الموجبة للقصر التي لا يجب في أقل منها هي ثمانية فراسخ إلا انها أعم من أن تكون في الذهاب خاصة أو ملفقة من الذهاب والإياب ، وعلى الأول دلت أخبار القسم الثاني من أقسام أخبار المسألة ، وعلى الثاني دلت أخبار القسم الثاني

من أخبار الأربعة ، فانها ظاهرة الدلالة في أن قاصد الأربعة مع ارادته الرجوع يجب عليه التقصير كقاصد الثمانية الممتدة في انه سفر شرعي لا ينقطع إلا باحد القواطع الآتية ان شاء الله تعالى ، ويؤكد هذا أخبار القسم الثالث من أخبار الأربعة وهي أخبار عرفات .

ومن الأخبار الدالة على ذلك زيادة على ما عرفت مرسله صفوان (١) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهر وان وهي أربعة فراسخ من بغداد أي فطر اذا أراد الرجوع ويقصر ؟ قال لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ انما خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فتبادى به السير الى الموضع الذي بلغه ، ولو انه خرج من منزله يريد النهر وان ذاهباً وجائياً لكان عليه ان ينوي من الليل سفراً والافطار ... الحديث » .

وهو كما ترى ظاهر في أن قصد الأربعة على وجه الرجوع قصد للثمانية موجب للتقصير ، والرجوع فيه كما ترى مطلق كسائر أخبار القسم الثاني من أقسام أخبار الأربعة ، وهو ظاهر في وجوب التقصير عليه في الصورة المذكورة لا مجال لاحتمال التخيير فيه بوجه .

ومنها - ما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب العلل عن اسحاق بن عمار (٢) قال : « سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن قوم خرجوا في سفر لهم فلما انتهوا الى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا فلما ان صاروا على رأس فرسخين أو ثلاثة أو أربعة فراسخ تخلف عنهم رجل لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه اليهم فاقاموا على ذلك اياماً لا يدرون هل يمضون في سفرهم أو ينصرفون هل ينبغي لهم ان يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم ؟ فقال ان كانوا بلغوا مسيرة أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم اقاموا أم انصرفوا ، وان كانوا ساروا أقل

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة المسافرين (٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافرين

من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة ما أقاموا فإذا مضوا فليقصروا . ثم قال عليه السلام هل تدري كيف صار هكذا ؟ قلت لا ادري . قال لأن التقصير في بريدين ولا يكون التقصير في أقل من ذلك ، فلما كانوا قد ساروا يريدوا أرادوا ان ينصرفوا يريدوا كانوا قد ساروا سفر التقصير ، وان كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا اتمام الصلاة . قلت أليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه اذان مصرهم الذي خرجوا منه ؟ قال بلى انما قصروا في ذلك الموضع لانهم لم يشكوا في مسيرهم وان السير سيجد بهم في السفر فلما جاءت العلة في مقامهم دون البريد صاروا هكذا ، ورواه البرقي في المحاسن مثله (١) ورواه في الكافي (٢) الى قوله : « فإذا مضوا فليقصروا » ، وأما قوله عليه السلام « هل تدري ... الى آخره » ، فلم يتقله .

اقول : والتقريب في هذا الخبر يتوقف على بيان مسألة اخرى وهي ان من شروط وجوب القصر كما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى استمرار قصد المسافة وعدم العدول عنه الى ان تحصل المسافة ، فلو قصد المسافة وسافر ثم رجع عن عزمه أو تردد قبل بلوغ المسافة وجب عليه الاتمام لاختلال الشرط المذكور ، أما لو كان بعد بلوغ المسافة فانه يستمر على التقصير حيثنذ على كل حال بلا خلاف ولا اشكال ، وهذا الخبر من أدلة هذه المسألة ، وحيث كانت الأربعة مع ارادة الرجوع في حكم الثمانية الممتدة كما ذكرناه فرق عليه السلام بين ما اذا حصل التردد بعد بلوغ أربعة فراسخ وبين ما اذا حصل قبل ذلك ، فوجب عليه البقاء على التقصير في الأول لأن المسافة قد حصلت ، ثم بين عليه السلام ذلك في التعليل بانه بعد بلوغ الأربعة وان ترددوا إلا ان قصد المسافة وهو البريدان حاصل اما بالمضي على قصدهم الأول ان جاءت الرفقة أو بالرجوع الى البلد الذي هو بريد آخر فتصير المسافة بريدين ملفقة من الذهاب والإياب ، بخلاف ما اذا كانوا على أقل من أربعة فانه على تقدير الرجوع لم تحصل مسافة التقصير وهي البريدان التي هي أقل ما يقصر فيه ، والخبر

كما ترى ظاهر الدلالة في المطلوب والمراد عار عن وصمة النقض والإيراد ، وهو ظاهر في رد القول المشهور اتم الظهور حيث ان الرجوع المعتبر انضمامه الى الذهاب غير حاصل في اليوم كما ادعوه ، وظاهر ايضاً في رد قول من ادعى التخيير في مجرد قصد الأربعة ، حيث انه عليه السلام جعل التقصير في البريدين لا أقل من ذلك وان القصر متحتم على هؤلاء ولازم بعد قطع الأربعة من حيث حصول مسافة الثمانية بانضمام الرجوع لو لم يسافروا فاي مجال للتخيير في المقام .

ومنها - صحيحة ابن ولاد الآتية ان شاء الله تعالى قريباً في الشرط الثالث (١) وبالجملة فالمسألة بما شرحناه واوضحناه واضحة الظهور كالنور على الطور لا يعتريها فتور ولا قصور . ومنه يظهر ان خلاف من خالف في هذه المسألة انما نشأ من عدم اعطاء التأمل حقه في الأخبار والتتبع لها وامعان النظر فيها بعين الاعتبار كما لا يخفى على من لاحظ احوالهم (رضوان الله عليهم) في كثير من المواضع ، ومنشأ جميع ذلك الإستعجال في التصنيف والاقصار على ما حضر بين أيديهم من نقل من تقدم لمن تأخر في الكتب الاستدلالية . والله العالم .

الثاني - من الشروط المتقدمة قصد المسافة ، ويتفرع على ذلك سقوط القصر عنه مهما لم يقصد المسافة ولو تمادى به السير الى أن يحصل له مسافات عديدة فضلاً عن مسافة واحدة ، وهو من ما لا خلاف فيه بينهم (رضوان الله عليهم) كما نقله غير واحد : منهم - السيد السند في المدارك .

وتدل عليه رواية صفوان المتقدمة قريباً . إلا انه قد وقع لصاحب المدارك في هذا المقام ما ان ينسب فيه الى سهو القلم أولى من أن ينسب الى زلة القدم ، حيث قال في الإستدلال على هذا الشرط بعد الإستدلال بوجه اعتباره : وما رواه الشيخ عن صفوان (٢) قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد

أن يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهر وان ؟ فقال لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فتبادى به السير الى الموضع الذي بلغه ، هذه صورة الرواية التي نقلها .

وانت خبير بان الرواية كما قدمناها سابقاً ظاهرة الدلالة في ابطال ما ذهب اليه من التخيير بقصد الأربعة أتم الظهور ، وهو هنا قد أسقط منها موضع الدلالة على ذلك فأسقط قوله بعد ذكر النهر وان ، وهي أربعة فراسخ من بغداد أي فطر اذا أراد الرجوع ويقصر ؟ ، وهو عجيب من مثله (قدس سره) إلا أن يكون قد سها في نقل الرواية أو نقلها من نسخة غير معتمدة ، وإلا فاسقاط هذه العبارة من البين مع ذكره ما قبلها وما بعدها من ما يوجب سوء ظن به (قدس سره) والرواية بتامها قد تقدمت .

وكيف كان فوجه ما قلناه ان كلامه المتقدم الذي قدمنا نقله عنه في جملة اقوال المسألة ظاهر في حمله أخبار الثمانية على الوجوب واخبار الأربعة على الجواز الذي هو عبارة عن التخيير بين القصر والاتمام رجح أم لم يرجح ، وهذا الخبر كما قدمنا لك نقله بتامه صريح في كون المسافة المفروضة هنا أربعة فراسخ ، وقد صرح عليه السلام بأنه لو خرج من منزله يريد النهر وان التي هي أربعة فراسخ ذاهباً وجائياً يعني تعلق القصد بالذهاب والإياب لوجب عليه التقصير ، حيث انه قصد المسافة وهي ثمانية فراسخ وان كانت ملفقة ، ولا ريب ان الشرط المذكور شرط في وجوب التقصير وتحتمه ، فاذا كان الدليل على هذا الشرط انما هو هذه الرواية التي موردها قصد الأربعة خاصة فتمسك ثبت وجوب التقصير حتماً بقصد الأربعة مع ارادة الرجوع وبطلان ما اختاره من الجواز ، وكان الاليق بمذهبه ان يستدل برواية تدل على هذا الشرط في مسافة الثمانية الممتدة في الذهاب لينجو من هذا الإشكال ويتقطع عنه لسان المقال وانى له به وليس في الأخبار إلا ما هو من قبيل هذه الرواية .

ثم انه لا يخفى ان ما أوردناه على صاحب المدارك هنا لازم لكل من قال بالجواز في قصد الأربعة من الصدوق والشيخ وغيرهما كما لا يخفى ، وحينئذ فالمراد بالمسافة المشروطة بهذا الشرط هي مسافة الثمانية التي هي أعم من الممتدة ذهاباً والملفقة من الذهاب والإياب . هذا على ما اخترناه واما على المشهور ففي مسافة الأربعة يجب التقييد بالرجوع ليومه ، وحينئذ فلو تبادى به السير الى أن حصل حد المسافة فإنه لا خلاف في وجوب التقصير عليه في الرجوع لجصول القصد الى المسافة بنية الرجوع الى محله .

وهل يضم الى الرجوع ما بقى من الذهاب من ما هو أقل من المسافة لو كان أم لا ؟ احتمالات ثلاثة : (أحدها) - عدم الضم فلا يقصر حينئذ إلا عند الشروع في الرجوع دون هذه البقية وان تبادى به السير في الذهاب لعدم ضم الذهاب الى الإياب كما هو المشهور . و (ثانياً) - ضمه اليه بشرط أن يبلغ الإياب وحده حد المسافة ، كما اذا ذهب ثمانية فراسخ بغير قصد ثم عزم على ذهاب فرسخين آخرين مثلاً والرجوع الى وطنه . و (ثالثاً) - الضم ايضاً مهما بلغ مجموع الذهاب المقصود والإياب مسافة وان لم يبلغ الإياب وحده مسافة ، كما اذا ذهب مثلاً ستة فراسخ بغير قصد ثم قصد فرسخاً والرجوع الى أهله .

والمعروف بمن ذكر هذه المسألة هو الأول ومستندهم ما اشرنا اليه أولاً من ضم الذهاب الى الإياب ، ولكن لم نعتز لهم على دليل عليه من النصوص ، وادعى بعضهم الإجماع عليه ولم اعرف لهم حجة سواه . واستثنوا من ذلك قصد الأربعة مع ارادة الرجوع ليومه حيث انه هو المشهور بينهم ، ولكن الروايات دالة على الضم وان لم يرجع ليومه ولا سيما اخبار عرفات .

قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : وكأنه مأخوذ من كتب العامة غفلة عن تحقيق الحال ، فان جملهم يشترطون في مطلق القصر كون

ج ١١ ﴿ هل يضم الاقل من المسافة من باقى الذهاب الى الإياب ؟ ﴾ - ٣٣١ -

الذهاب وحده مسافة مقصودة وان الإياب لا يحتسب من الذهاب (١). ثم انه رجع (قدس سره) الاحتمال الثانى بل الثالث .

اقول : والذى وقفت عليه من الأخبار من ما يناسب هذا المقام ما تقدم فى الشرط الأول من أخبار القسم الثانى والقسم الثالث من أقسام أخبار الأربعة ، فانها صريحة فى ضم الذهاب الى الإياب .

وخصوص ما رواه عمار فى الموثق عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الرجل يخرج فى حاجة فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ فيأتى قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أخرى أو ستة لا يجوز ذلك ثم ينزل فى ذلك المنزل ؟ قال لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ فليتم الصلاة » .

قال فى الوافى : حمله فى التهذيبين على من خرج من بيته من غير نية السفر قتمادى به السير الى أن صار مسافراً من غير نية ، وانما الاعتبار فى التقصير بقصد المسافة لا بقطعها ، واستدل عليه بالخبر الآتى واصاب ، وانما لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ لأنه فى ذهابه أولاً ليس بمسافر لخلوه عن قصد المسافة المعتبرة وانما يصير مسافراً بنية الإياب اذا بلغ إياه المسافة المعتبرة فاذا بلغها صار فى ذهابه ايضاً مسافراً لانضمام ما يقطعه حيثئذ الى مسافة الإياب المنوى المعتبرة . وأما قوله عليه السلام « فليتم الصلاة » ، يعنى فى مسيره الأول والثانى حتى يبلغ ثمانية فراسخ فاذا بلغها قصر ، والذى يبين ما قلناه ويوضحه خبر الفطحية الآتى . انتهى .

وظاهر هذا الكلام يرجع الى اختيار الإحتمال الثانى من الإحتمالات الثلاثة المتقدمة ، حيث انه اعتبر بلوغ المسافة ثم ضم ما زاد من الذهاب الى الإياب

(١) لم نقف على من صرح بذلك والظاهر من عبارتهم ان الإياب لا يحتسب

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة المسافر

فاوجب القصر فى ما بقى من الذهاب . و اشار بالخبر الاقنى الذى استدل به الشيخ الى خبر صفوان المتقدم (١) .

واشار بخبر الفطحية الاقنى الى ما رواه عمار فى الموثق (٢) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخرج فى حاجته وهو لا يريد السفر فيمضى فى ذلك يتبادى به المضى حتى يمضى به ثمانية فراسخ كيف يصنع فى صلاته ؟ قال يقصر ولا يتم الصلاة حتى يرجع الى منزله . »

قال فى الوافى ذيل هذا الخبر ايضا : وذلك لانه صار حينئذ مسافراً ناوياً لقطع المسافة المعتبرة فى التقصير وان لم يكن قصد من الاول ذلك . كذا فى التهذيب . انتهى والظاهر ان وجه الاستدلال بهذا الخبر على ما ذكره هو حكمه عليه السلام بالتقصير بعد حصول ثمانية فراسخ اعم من أن يكون ضم اليها شيئاً من الذهاب أو رجع بعد تمام الثمانية ، وظاهره فى التهذيب ذلك ايضا لإطلاق كلامه كإطلاق الرواية . والوجه فيه ما ذكره سابقاً من حصول القصد الى الاياب الذى قد صار مسافة فيضم اليها ما بقى من الذهاب ، وعلى هذا فيدل الخبر المذكور على ضم الذهاب الى الاياب خلافاً لما هو المشهور بينهم من عدم ضم أحدهما الى الآخر إلا فى الصورة المتقدمة . وأما خبر عمار الاول فما ذكره فيه من التأويل الراجع الى ما دل عليه هذا الخبر لا يخلو من إشكال ، لان ما ذكره مبنى على ان المعنى فى جوابه عليه السلام ان هذا الذى قطع للمسافة على هذا الوجه لا يكون مسافراً حتى يمضى له من خروجه من منزله أو قريته ثمانية فراسخ ، فاذا مضت له ثمانية فراسخ كان مسافراً لحصول المسافة المقصودة من الاياب ويضم اليها ما بقى من الذهاب ان كان ، وعلى هذا قوله عليه السلام « فليتم الصلاة » يعنى قبل بلوغ الثمانية . ومن المحتمل ان مراده عليه السلام بهذه العبارة اعنى قوله « لا يكون مسافراً حتى يسير ... الى آخره » ؛ انما هو أن ما اتى به من السفر من قرية الى قرية على الوجه المذكور ليس بسفر شرعى يوجب التقصير

وانما يكون مسافراً حتى يقصد من منزله أو قريته ثمانية فراسخ ، وحيث انه لم يقصد حال خروجه من منزله ذلك فهو ليس بمسافر فليتم الصلاة في هذا السفر الذي على هذه الكيفية بلغ ثمانية فراسخ أو أزيد . إلا انه بالنظر الى ما دل عليه الخبر الثاني من حكمه بأنه بالتقصير بعد الثمانية التي هي أعم من حصول الذهاب بعدها وعدمه يرجح ما ذكره (قدس سره) فيحمل اطلاق ذلك الخبر على هذا . والله العالم .

الثالث من الشروط المتقدمة استمرار القصد المذكور يعني أن يكون قصد المسافة مستمراً الى انتهائها وتمامها ، فلو عدل قبل بلوغ ذلك أو تردد في السفر كنتظر الرفقة ونحوه وجب عليه الإتمام وان سار مسافة أو أزيد بهذه الكيفية إلا اذا قصد العود في ما يصير به مجموع الذهاب والإياب مسافة فانه يقصر .

ويدل على ذلك ما تقدم قريباً من رواية اسحاق بن عمار بالتقريب المذكور ذيلها ، وموردها المتردد .

ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابى ولاد (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام انى كنت خرجت من الكوفة في سفينة الى قصر ابن هبيرة وهو من الكوفة على نحو من عشرين فرسخاً في الماء فسرت يومى ذلك اقصر الصلاة ثم بدا لى في الليل الرجوع الى الكوفة فلم أدر أصلى في رجوعى بتقصير أم بتمام فكيف كان ينبغي أن اصنع ؟ فقال ان كنت سرت في يومك الذى خرجت فيه بريداً فكان عليك حين رجعت ان تصلى بالتقصير لانك كنت مسافراً الى ان تصير الى منزلك . قال : وان كنت لم تسر في يومك الذى خرجت فيه بريداً فان عليك ان تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان تريم من مكانك ذلك ، لانك لم تبلغ الموضع الذى يجوز فيه التقصير حتى رجعت فوجب عليك قضاء ما قصرت ، وعليك اذا رجعت أن تتم الصلاة حتى تصير الى منزلك ، ومورد هذه الرواية الرجوع عن النية السابقة .

(١) الوسائل الباب ٥ من صلاة المسافر .

والمعجب من جملة من الأصحاب ومنهم صاحب المدارك حيث انهم ذكروا هذا الشرط ولم يوردوا عليه دليلاً حتى قال الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقل ذلك عن الأصحاب : وحجتهم عندي غير واضحة . مع ان صحيحة أبي ولاد المذكورة ورواية اسحاق بن عمار المتقدمة اظهر ظاهر في الدلالة على ذلك . وفيها دلالة واضحة على بطلان قول من قال بالجواز في قصد الأربعة كصاحب المدارك ومن سبقه بالتقريب الذي ذكرناه في معنى رواية صفوان في ذكر الشرط الثاني .

ونزيده بياناً بالنسبة الى هذا الشرط ايضاً فنقول انك قد عرفت من كلامه سابقاً ان التقصير الواجب المشروط بهذه الشروط الستة التي ذكرها الأصحاب ومنها هذا الشرط اعنى استمرار القصد انما هو في قصد الثمانية الفراسخ دون الأربعة لجواز الاتمام عندهم فيها ، وحينئذ فمقتضى كلامه انه لو قصد الثمانية ثم رجع عن قصده أو تردد قبل بلوغها وان كان ما أتى به أربعة فراسخ فما زاد ما لم تبلغ الثمانية فان الواجب عليه الاتمام ، مع ان الخبرين المذكورين اللذين هما مستند هذا الشرط ظاهران بل صريحان في انه متى حصل العدول عن المسافة التي توجه اليها القصد الاول بعد حصول الأربعة الى الرجوع الى بلده فالواجب عليه التقصير الى أن يصير الى بلده ، ومبناها على ان المسافة تحصل بالثمانية الملفقة ، فهذا صريحان في رد هذا القول لاتفاقهم على كون استمرار القصد شرطاً في الوجوب مع ان هذه أدلة استمرار الشرط . إلا ان العذر لهم واضح من حيث عدم التدبر في الروايات والإطلاع عليها ، ولكنه عذر غير مسموع ولا يضمن ولا يغني عن جوع .

فروع

الاول - لو صلى بعد سفره قبل الرجوع عن نيته أو التردد فيها قصرأ فهل تجب عليه الاعادة متى رجع أو تردد أم لا ؟ المشهور الثاني لانه صلى صلاة مأموراً بها شرعاً وقضية امثال الامر الاجزاء .

ج ١١ (هل يعيد المسافر ما صلاه قصرأ اذا رجع عن نيته أو تردد؟) ٣٣٥ -

ويدل عليه زيادة على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في سفر يريد فدخل عليه الوقت وقد خرج من القرية على فرسخين فصلوا وانصرفوا فانصرف بعضهم في حاجة له فلم يقض له الخروج ما يصنع في الصلاة التي كان صلاها ركعتين ؟ قال تمت صلاته ولا يعيد ، قال في الوافي في ذيل هذا الخبر : يشبه أن يكون قد سقط لفظ « مع القوم » بعد « يخرج » كما هو في الفقيه (٢) .

وذهب الشيخ في الاستبصار (٣) الى انه يعيد مع بقاء الوقت ، واستدل عليه بما رواه عن سليمان بن حفص المروزي (٤) قال : « قال الفقيه عليه السلام التقصير في الصلاة بريدان أو يريد ذاهباً و يريد جائياً ... الى أن قال : وان كان قصر ثم رجع عن نيته اعاد الصلاة ، وحمل صحيحة زرارة على ما إذا لم يرجع عن نيته بل يكون عازماً عليها ليرافق خبره الذي استدل به . كذا نقله عنه في الوافي ثم رده بالبعد ، والمنقول عنه انما هو حمل الخبر المذكور على خروج الوقت جمعا بينه وبين رواية المروزي بحملها على بقاء الوقت . وهذا هو المناسب لمذهبه في المسألة فانه جعل ذلك وجه جمع بين خبريهما المذكورين .

قال في المدارك بعد نقل رواية المروزي : وهي ضعيفة بجهالة الراوي ولو صححت لوجب حملها على الاستحباب .

اقول : ويعضد هذه الرواية صحيحة أبي ولاد المتقدمة ، والعجب منه (قدس سره) حيث لم يقف عليها في المقام مع تضمنها جملة من هذه الأحكام .

وقد نقلها بعض من تأخر عنه من مشايخنا المحققين وحملها على الاستحباب ايضاً ، ولا يخفى ما فيه لما اشتملت عليه الرواية من الصراحة في الحكم المذكور

(١) الوسائل الباب ٢٣ من صلاة المسافر

(٣) ج ١ ص ٢٢٨

(٢) ج ١ ص ٢٨١

(٤) الوسائل الباب ٢ من صلاة المسافر

- ٢٣٦ - (رجوع المسافر عن نيته - المتردد بعد بلوغ المسافة) ج ١١

كقوله عليه السلام : « فان عليك ان تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان تريم - أى تبرح - من مكانك ، فان التأكيد في القضاء فوراً بتقديمه على اليومية - كما ينادى به ظاهر الخبر ، وهو الذى اخترناه في مسألة القضاء كما تقدم من وجوب الفورية به ، مفرعاً عليه الوجوب بقوله « وجب عليك » - لا يلائم الاستحباب وظاهرها ان صحة الصلاة قصرأ قبل بلوغ المسافة وقبل الرجوع عن القصد كأنها مراعاة بعدم الرجوع الى ان يبلغ المسافة .

وربما حملت على ان المقضى هو ما صلاه قصرأ في حال الرجوع فقط بقريظة ان السؤال فيها عن حال الرجوع كما أشار اليه الوالد (عطر الله مرقده) في بعض حواشيه .

وفيه ان الظاهر من الخبر ان ذلك حكم كلى بالنسبة الى الرجوع عن القصد قبل بلوغ البريد وبعده ولا اختصاص له بالسؤال . ويؤيده ما ذكره في المنتقى من أن قوله عليه السلام : « من قبل ان تريم » ان معناه من قبل أن تثنى عن السفر من المكان الذى بدا فيه الرجوع .

وكيف كان فالمسألة لا تخلو من شوب الإشكال والإحتياط فيها لازم على كل حال وان كان ما دلت عليه صحيحة زرارة هو الأوفق بمقتضى القواعد الشرعية ، إلا ان هذه الرواية مع ما هى عليه من الصحة والصراحة منافية لذلك ، ولا يحضرنى الآن لها محل تحمل عليه ، وبعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين احتمل حمل هذه الرواية ورواية المروزي على التقية (١) والله العالم .

الثانى - قد عرفت انه متى تردد عزمه قبل بلوغ المسافة فانه يجب عليه التمام لاختلال شرط التقصير وهو استمرار القصد الى بلوغ المسافة ، أما لو كان ذلك (١٠) فى المفتى ج ٧ ص ٢٥٨ : اذا خرج يقصد سفرأ بعيداً يوجب قصر الصلاة ثم بدا له فرجع كان ما صلاه ماضياً صحيحاً ولا يقصر فيرجوعه إلا ان تكون مسافة الرجوع ميسرة بنفسها .

بعد بلوغ المسافة لم يؤثر في الترخص بل الواجب هو القصر لحصول الشرط ، فلو تمادى في سفره متردداً والحال هذه ومضى عليه ثلاثون يوماً فهل يكون بمثابة من تردد وهو مقيم في المصر ؟ قال في الذكرى : فيه نظر من وجود حقيقة السفر فلا يضر التردد ومن اختلال القصد . انتهى . وبالأول صرح الشيخ في النهاية كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى في عبارته ، وهو مشكل لأن مورد النص التردد في المصر بان يقول اسافر اليوم أو غداً حتى يمضي له ثلاثون يوماً ، والحاق التردد في هذه الصورة بين السفر وعدمه لا يخلو من إشكال كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى

الثالث - قال في المنتهى : ولو خرج من بلده ان وجد رفقة سافر وإلا رجع أتم ما لم يسر ثمانية فراسخ . وقال الشيخ في النهاية إذا خرج قوم الى السفر وساروا أربعة فراسخ وقصروا من الصلاة ثم أقاموا ينتظرون رفقة لهم في السفر فليهم التقصير الى أن يتيسر لهم العزم على المقام فيرجعون الى التمام ما لم يتجاوزا ثلاثين يوماً ، وان كان مسيرهم أقل من أربعة فراسخ وجب عليهم الإتمام الى ان يسيروا فاذا ساروا رجعوا الى التقصير . والتحقيق ما قلناه نحن أولاً . انتهى كلامه في المنتهى

وأنت خير بما فيه من النظر الظاهر لكل ناظر فان مقتضى كلامه (قدس سره) أولاً انما هو من خرج من بلده معلقاً سفره على وجود الرفقة ، وهذا غير قاصد للسفر جزماً وحكمه هو الإتمام وان قطع مسافات عديدة بهذه الكيفية ، لاختلال شرط وجوب التقصير وهو القصد الى المسافة . وقوله انه يتم ما لم يسر ثمانية فراسخ لا اعرف له وجهاً . ومقتضى كلام الشيخ في النهاية انما هو من سافر قاصداً للمسافة جازماً بالسفر ثم عرض له بعد ذلك انتظار الرفقة ، وهذا متفرع على شرط استمرار القصد كما تقدم . وما ذكره الشيخ من التقصير هنا جيد كما تقدم في رواية اسحاق بن عمار من قوله عليه السلام : ان كانوا بلغوا مسيرة أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا ، وان كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة ما أقاموا فاذا مضوا فليقصروا ، ثم ذكر عليه السلام العلة في ذلك على

رواية كتاب العلل والمحاسن .

وبالجملة فإن موضوع كلامه غير موضوع كلام الشيخ ، ولعل ذلك لغلط في نسخة الكتاب أو لسوء فهمي في الباب ، ولا يبعد أن يكون مراد العلامة - وإن قصرت عنه العبارة المذكورة لغلط فيها ونحوه - أنه متى حصل له التردد بانتظار الرفقة قبل بلوغ ثمانية فراسخ بمعنى أنه خرج ناوياً للسفر قاصداً للمسافة ولكن عرض له ما يوجب عدم استمرار القصد من انتظار الرفقة ، فإن كان هذا العارض عرض قبل بلوغ نهاية المسافة التي هي عندئذ بناء على المشهور ثمانية فراسخ فإن الواجب الإتمام لزوال الشرط المذكور قبل بلوغ المسافة ، وإن كان بعد حصول الثمانية التي هي المسافة فالواجب البقاء على التقصير إلا أن ينقطع باحد القواطع الشرعية . وهو جيد بناء على ما هو المشهور من تخصيص المسافة بالثمانية ، وأما على ما اخترناه - من أن الأربعة أيضاً باعتبار انضمام الإياب إلى الذهاب مسافة شرعية ، وهو مورد الأخبار المتقدمة وعليه بناء كلام الشيخ (قدس سره) هنا إلا أنه مخالف لمذهبه في أصل المسألة كما تقدم من قوله بالجواز في الأربعة - فهو محل النظر لما عرفت من أخبار الشرطين المذكورين أعني شرط القصد وشرط استمراره ، فإن موردهما إنما هو أخبار الأربعة الفراسخ كما تقدم ، وهو دليل ظاهر في كونها مسافة القصر حقيقة وإن القصر واجب فيها حتماً لوجود شرطى الوجوب . ولكنه (قدس سره) لعدم إيمان النظر في أخبار المسألة بنى على ما هو المشهور من تخصيص المسافة بالثمانية وعدم حصولها بالأربعة الراجعة باعتبار الذهاب والإياب إلى الثمانية . والله العالم .

الرابع - لا يخفى أن انتظار الرفقة إنما يكون موجبا للعدول إلى التمام إذا كان قبل بلوغ المسافة إذا علق سفره على ذلك ، وإلا فلو كان عازماً على السفر وإن لم يأتوا فجرد انتظارهم لا يكون موجبا لعدوله عما هو عليه من وجوب التقصير لأنه جازم بالسفر وشرط استمرار القصد موجود إلا أن يحصل شيء من القواطع الآتية ثم أنه لو رجع عن التردد الموجب للتمام إلى العزم على السفر فالواجب

التقصير ان كان الباقي مسافة ذهاباً وإياباً .

واستقرب الشهيد في البيان ضم ما مضى من المسافة ، واستظهره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين استناداً الى قوله عليه السلام في آخر رواية اسحاق ابن عمار المتقدمة « فاذا مضوا فليقصروا » .

اقول : يمكن المناقشة في دلالة العبارة المذكورة بناء على ان المتبادر كما هو الغالب المتكرر في الأسفار هو حصول المسافة بعد موضع التردد ، والاطلاق في الأخبار كما عرفت في غير مقام من ما تقدم انما ينصرف الى ما هو المتكرر الغالب المتكرر الوقوع دون الفروض النادرة .

الخامس - قال في المنتهى : لو اخرج مكرهاً الى المسافة كالاسير قصر لانه مسافر مسافراً بعيداً غير محرم فايصح له التقصير كالتحتر والمراة مع الزوج والعبد مع السيد اذا عزم على الرجوع مع زوال اليد عنها ، خلافاً للشافعي قال لانه غير ناول للسفر ولا جازم به فان نيته انه متى خلى رجوع (١) والجواب النقض بالعبد والمراة . انتهى .

وظاهر كلامه (قدس سره) عدم الخلاف في المسألة إلا من العامة مع انه قال في النهاية : لو عزم العبد على الرجوع متى اعتقه مولاه والزوجة متى طلقها أو على الرجوع وان كان على سبيل التحريم كالاباق والنشوز لم يترخصوا لعدم القصد . انتهى .

وظاهره كما ترى المناقاة لما اختاره في المنتهى والموافقة لما نقله عن الشافعي في الأسير لانه لا فرق بين الاسير ولا غيره من هؤلاء المعدودين .

وقال الشهيد في الذكرى : ولو جوز العبد العتق أو الزوجة الطلاق وعزم على الرجوع متى حصل فلا يترخص ، قاله الفاضل وهو قريب ان حصلت اماراة لذلك وإلا

— ٣٤٠ — (يشترط في القصر ان لا ينقطع السفر باحد القواطع) ج ١١

فالظاهر البناء على بقاء الإستيلاء وعدم رفعه بالإحتمال البعيد . انتهى . وهو مؤذن بالتفصيل .

وقال في الذخيرة : والعبد والزوجة والخادم والاسير تابعون يقصرون ان علموا جزم المتبوع ، وقد صرح جماعة من الأصحاب بانهم يقصرون وان قصدوا الرجوع عند زوال اليد عنهم .

والمسألة لخلوها عن النص محل اشكال إلا ان يقصدوا المسافة ويريدوا السفر ولو تبهما . وما ذكره في المنتهى - في تعليل وجوب التقصير على الاسير لو اخرج مكرهاً من أنه مسافر سقراً بعيداً غير محرم - لا يخفى ما فيه ، فان من الشروط كما عرفت قصد المسافة وهذا غير قاصد كما اعترف به في النهاية . وما ذكره في الذكرى لا يخلو من قرب ، والإحتياط في المسألة عندى لازم لإشتباه الحكم وعدم وجود النص الراجع للاشكال . والله العالم .

الرابع من الشروط المتقدمة أن لا ينقطع سفره باحد القواطع الثلاثة التي هى إقامة عشرة ايام والمرور بوطنه أو ملك له استوطنه ستة أشهر ومضى ثلاثين يوماً متزداً ، والأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يذكروا في هذا الشرط إلا نية الإقامة والوطن أو الملك وأما مضى ثلاثين يوماً متزداً فانما ذكره في الأحكام ، وهو ان وصل بلداً ونوى إقامة العشرة وجب عليه التمام ولو لم ينو العشرة بحيث انه يقول اليوم اخرج أو غدا فانه يجب عليه التقصير الى أن تمضى ثلاثون يوماً ، وهذا مدلول الأخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى عند ذكر المسألة . وبه يظهر لك صحة ما ذكرنا آنفاً من الإشكال في ما ذكره الأصحاب من انه لو تردد في طريقه في السفر الى مضى ثلاثين يوماً وجب عليه التمام ، مع ان مورد النصوص وظاهر كلامهم في هذا المقام ان ذلك ليس من القواطع مطلقاً وإلا لعدوه في هذا الشرط مع انهم لم يذكروه كما لا يخفى على من راجع كلامهم وانما ذكره في تلك المسألة الخصوصية ، هذا مع دلالة النصوص ايضاً على التخصيص بالإقامة في البلد كما

سيظهر لك ان شاء الله تعالى ، إلا انه لما كان من جملة القواطع في الجملة ولو بخصوص ما ذكرناه حسن عده في هذا المكان كما ذكره ايضاً في المغانج .

وكيف كان فالكلام هنا يقع في مقامات ثلاثة : الأول - في نية الاقامة عشرأ وانقطاع السفر بها ، إلا ان انقطاع السفر بها يكون على وجهين (أحدهما) - ان يقصد المسافة ويسافر ثم تعرض له نية الاقامة عشرة فانه يجب عليه التمام ، وعلى هذا يكون الشرط المذكور شرطاً في استمرار القصد بمعنى انه يشترط في استمرار قصد المسافة ان لا يقطعه بنية اقامة عشرة . وهذا هو مدلول الأخبار الآتية . و (ثانيها) - أن ينوى مسافة لا يعزم على اقامة العشرة في اثنائها فلو نوى مسافة ثمانية فراسخ مثلاً لكن في عزمه اقامة عشرة في اثنائها فان هذا لا يجوز له للتقصير بل فرضه التمام من وقت خروجه لانه بنية اقامة العشرة في الاثناء لم يحصل له قصد المسافة ، وعلى هذا فالشرط المذكور شرط في وجوب التقصير ، والحجة في وجوب الإتمام هنا عدم تحقق قصد المسافة كما عرفت ، واما في الأول فالأخبار . وقد صرح غير واحد من الأصحاب بانه لا فرق في نية المقام الموجبة لقطع السفر بين كون ذلك في بلد أو قرية أو بادية ولا بين العازم على استمرار السفر بعد المقام وغيره .

ومن أخبار المسألة المشار اليها ما رواه في الكافي والتهذيب عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر (١) قال : « قلت له أ رأيت من قدم بلدة الى متى ينبغي له أن يكون مقصراً ومتى ينبغي له أن يتم ؟ قال اذا دخلت أرضاً فأيقتن ان لك بها مقاماً عشرة أيام فاتم الصلاة ، فان لم تدر ما مقامك بها تقول غداً أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضي شهر فاذا تم لك شهر فاتم الصلاة وان اردت أن تخرج من ساعتك ، .

وعن أبي ايوب الخزاز في الصحيح أو الحسن (٢) قال : « سأل محمد بن مسلم

أبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع عن المسافر ان حدث نفسه بإقامة عشرة أيام؟ قال فليتم الصلاة ، وان لم يدر ما يقيم يوماً أو أكثر فليعد ثلاثين يوماً ثم ليتم وان كان أقام يوماً أو صلاة واحدة . فقال له محمد بلغني انك قلت خمساً؟ قال قد قلت ذاك . قال الخزاز فقلت انا : جعلت فداك يكون أقل من خمس؟ قال لا .

وعن منصور بن حازم في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول اذا أتيت بلدة فازمعت المقام عشرة أيام فاتم الصلاة ، فان تركه رجل جاهلاً فليس عليه إعادة » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) انه قال : « اذا دخلت بلدة وأنت تريد المقام عشرة أيام فاتم الصلاة حين تقدم وان أردت المقام دون العشرة فقصر ، وان أقت تقول غداً أخرج وبعد غد ولم تجمع على عشرة فقصر ما بينك وبين شهر فاذا تم الشهر فاتم الصلاة . قال قلت ان دخلت بلدة أول يوم من شهر رمضان ولست أريد أن أقيم عشرة؟ قال : قصر وافطر . قلت : فان مكثت كذلك أقول غداً أو بعد غد فافطر الشهر كله واقصر؟ قال نعم هذا واحد إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) قال : « سألت عن المسافر يقدم الأرض فقال ان حدثته نفسه أن يقيم عشرة فليتم وان قال اليوم أخرج او غداً أخرج ولا يدرى فليقصر بينه وبين شهر فان مضى شهر فليتم ، ولا يتم في أقل من عشرة إلا بمكة والمدينة ، وان أقام بمكة والمدينة خمساً فليتم » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن أبي ولاد الحنات (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام انى كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقيم بها عشرة أيام فاتم الصلاة ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها فما ترى لى اتم أم أقصر ؟ فقال ان كنت دخلت

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة المسافر ، والرواية للشيخ فقط

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر .

(٤) الوسائل الباب ١٨ من صلاة المسافر :

المدينة وصليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها ، وإن كنت حين دخلتها على نيتك المقام ولم تصل فيها صلاة فريضة واحدة بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فانت في تلك الحال بالخيار أن شئت فأنو المقام عشراً وأتم وإن لم تنو المقام عشراً فقصر ما بينك وبين شهر فإذا مضى لك شهر فأنم الصلاة . .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سألت عن الرجل يدركه شهر رمضان في السفر فيقيم الأيام في المكان عليه صوم ؟ قال لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام وإذا أجمع على مقام عشرة أيام صام وأتم الصلاة . قال : وسألت عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان وهو مسافر يقضى إذا أقام الأيام في المكان ؟ قال لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام . .

وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام (٢) قال : « سألت عن الرجل يخرج في السفر ثم يبدو له في الإقامة وهو في الصلاة قال يتم إذا بدت له الإقامة . .

وروى الشيخ في التهذيب عن محمد بن سهل عن أبيه (٣) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يخرج في سفر ثم يبدو له الإقامة وهو في صلاته أتم أم يقصر ؟ قال يتم إذا بدت له الإقامة . .

إذا عرفت ذلك فالكلام يقع هنا في مواضع : الأول - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) اشتراط التوالى في هذه العشرة بمعنى أنه لا يخرج من ذلك المحل إلى محل الترخص ، وأما الخروج إلى ما دون ذلك فالظاهر أنه لا خلاف ولا إشكال في جوازه ، فإن المستفاد من الأخبار وكلام علمائنا الأبرار على وجه لا يدخله الشك والإنكار إلا من لم يعرض على المسألة بضرر قاطع ولم يعط التأمل حقه في هذه المواضع أن الحدود الشرعية لكل بلد عبارة عن منتهى

(١) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة المسافر

سماع اذانها ورؤية من وراء جدرانها وهو الذى يحصل به الترخص من جميع اطرافها . وما اشتهر فى هذه الأوقات المتأخرة والازمنة المتغيرة - من أن من أقام فى بلد أو قرية مثلاً فلا يجوز له الخروج من سورها المحيط بها أو عن حدود بنائها ودورها - فهو ناشئ عن الغفلة وعدم اعطاء النظر حقه من التأمل فى الإخبار وكلام الأصحاب كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى من ما نذكره فى الباب .

ثم ان الأصحاب (رضوان الله عليهم) استدلوا على اشتراط التوالى فى العشرة بان ذلك هو المتبادر من الأخبار :

قال السيد السند (طيب الله مرقدہ) فى المدارك : وهل يشترط فى العشرة التوالى بحيث لا يخرج بينها الى محل الترخص أم لا ؟ الاظهر اشتراطه لانه المتبادر من النص وبه قطع الشهيد فى البيان وجدى (قدس سره) فى جملة من كتبه ، وقال فى بعض فوائده بعد أن صرح باعتبار ذلك : وما يوجد فى بعض القيود - من ان الخروج الى خارج الحدود مع العود الى موضع الاقامة ليومه أو ليلته لا يؤثر فى نية الاقامة وان لم ينو اقامة عشرة ايام مستأنفة - لا حقيقة له ولم تقف عليه مسنداً الى أحد من المعتبرين الذين تعتبر فتواهم ، فيجب الحكم باطراحه حتى لو كان ذلك فى نيته من أول الاقامة بحيث صاحبت هذه النية نية اقامة العشرة لم يعتد بنية الاقامة وكان باقياً على القصر لعدم الجزم باقامة العشرة المتوالية فان الخروج الى ما يوجب الحفاء يقطعها ونيته فى ابتدائها يبطلها . انتهى كلامه (قدس سره) وهو جيد . لكن ينبغى الرجوع فى صدق الاقامة الى العرف فلا يقدر فيها الخروج الى بعض البساتين أو المزارع المتصلة بالبلد مع صدق الاقامة فيها عرفاً . انتهى كلام السيد المشار اليه اقول : ما نقله عنه من هذا الكلام الذى نسبه الى فوائده قد صرح به فى رسالته التى فى هذه المسألة المسماة بنتائج الأفكار ، وهو ظاهر فى بطلان ما توهمه من قدمنا النقل عنه من القول ببطلان الاقامة بالخروج الى خارج سور البلد ونحوه . وقال المحقق الأردبيلي (نور الله مرقدہ) فى شرح الإرشاد : وهل يشترط

في نية الإقامة في بلد ان يكون بحيث لا يخرج الى محل الترخيص او يكفى عدم السفر الى مسافة او يحال الى العرف بحيث يقال انه مقيم في هذا البلد فلا يضره السير في البساتين والأسواق البعيدة عن منزله وغير ذلك ؟ قد صرح الشهيد في البيان بالاول ... الى ان قال : الظاهر من الأخبار هو الإطلاق من غير قيد ، ولو كان مثل ذلك شرطاً لكان الاولى بيانه في الأخبار وإلا يلزم التأخير والأغراء بالجهل ، فيمكن تنزيله على العرف بمعنى انه جعل نفسه في هذه العشرة من المقيمين في البلد بمعنى ان هذا موضعه ومكانه ومحلّه مثل أهله فلا يضره السير في الجملة الى البساتين والتردد في البلد وحواليه ما لم يصل الى موضع بعيد بحيث يقال انه ليس من المقيمين في البلد ، وكذا لو تردد كثيراً او دائماً في المواضع البعيدة في الجملة ، ولا يبعد عدم ضرر الخروج الى محل الترخيص أحياناً لغرض من الأغراض مع كون المسكن والمنزل في موضع معين لصدق إقامة العشرة عرفاً المذكورة في الروايات . انتهى . وهو جيد .

وظاهر كلامه كما ترى ينجر الى جواز الخروج الى موضع الترخيص أحياناً لعدم منافاته لصدق الإقامة عرفاً ، واليه يرجع ما قدمنا نقله عن السيد السند من قوله بعد نقل كلام جده « لكن ينبغي الرجوع ... الى آخره » .

وقال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقدّه) بعد نقل كلام شيخنا الشهيد الثاني المتقدم : والظاهر ان عدم التوالى في أكثر الأحيان يقدر في صدق المعنى المذكور عرفاً ولا يقدر فيه أحياناً ، كما اذا خرج يوماً أو بعض يوم الى بعض البساتين والمزارع المتقاربة وان كان في حد الحفاء ولا بأس به . والمسألة مشكلة وهي من مواضع الإحتياط . انتهى .

واما القول الذي أشار اليه المحقق المذكور - بقوله « او يكفى عدم السفر الى مسافة » وهو الذي أشار اليه شيخنا الشهيد الثاني في ما قدمنا من نقل سبطه عنه بقوله « وما يوجد في بعض القيود من أن الخروج الى خارج الحدود مع العود ... الى آخره » - فهو منقول عن فخر المحققين ابن شيخنا العلامة ، قال في رسالته

نتائج الأفكار : وفى بعض الحواشى المنسوبة الى الامام نجر الدين بن المطهر (قدس سره) عدم قطع نية الخروج الى القرى المتقاربة والمزارع الخارجة عن الحدود لنية الاقامة بل يبقى على التمام سواء قارنت النية الاولى أم تأخرت وسواء نوى بعد الخروج اقامة عشرة مستأنفة أم لا . انتهى .

اقول : وبذلك ظهر ان فى المسألة اقوالاً ثلاثة (أحدها) - وهو الذى صرح به الشهيدان والظاهر انه المشهور - جواز التردد فى حدود البلد واطرافها ما لم يصل الى محل الترخص .

(وثانيها) - الرجوع فى ذلك الى العرف كما سمعت من كلام المولى الآردبيلي وتلميذه السيد السند وشيخنا المجلسي (قدس الله اسرارهم) والظاهر انه الأقرب .
(وثالثها) - القول بالبقاء على التمام ما لم يقصد المسافة وان تردد حيث شاء وأراد كما هو المنقول عن نجر المحققين .

وربما كان مستنده صحيحة ابى ولاد المتقدمة الدالة على انه متى نوى الاقامة فصلى فريضة بالتام وجب عليه التمام الى أن يقصد المسافة .

إلا ان فيه ان الأمر وان كان كذلك لكن الكلام فى بقاء الاقامة ، فان مقتضى الخبر المذكور ترتب إستصحاب التمام الى أن يقصد المسافة على الإقامة مع صلاة فريضة فلا بد من ثبوت الاقامة وبقائها ليجب إستصحاب التمام ، والخصم يدعى ان الإقامة فى صورة التردد على ما زاد على محل الترخص قد زالت ، فان مقتضى الأخبار الدالة على ترتب التمام على نية الاقامة فى البلد هو انه لا يخرج من حدودها لما أشرنا اليه فى أول الكلام من أن حدود البلد مواضع الترخص من جميع نواحيها فعنى الإقامة بها يعنى عدم الخروج من حدودها ، فوجوب التمام عليه مترتب على عدم خروجه فتمت خرج زالت الاقامة وزال ما يترتب عليها من وجوب الإتمام . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه .

بقى الكلام فى تحديد الخروج الموجب لزوال الإقامة هل هو كما ذكره الشهيدان

ومن تبعها أو ما ذكره المحقق الأردبيلي ومن تبعه ؟ وهذا بحث آخر خارج عن ما نحن فيه مع اننا قد أشرنا الى أن الأقرب هو ما ذكره المحقق الأردبيلي (قدس سره) ومن اقتفاه . والله العالم .

الثاني - لا خلاف ولا إشكال في أن بعض اليوم لا يحسب يوم كامل ولو كان النقصان يسيراً ، إنما الإشكال والخلاف في أنه هل يضم بعض يوم الدخول الى ما يتمه من آخر العدد فيحصل التلفيق في اليوم العاشر كأن ينوى الإقامة وقت الزوال فيشترط الى ما ينتهي الى زوال اليوم الحادى عشر أم لابد من عشرة كاملة غير يومى الدخول والخروج في الصورة المفروضة ؟ وجهان بل قولان صرح باولهما الشهيد في الذكرى ، قال : الأقرب انه لا يشترط عشرة أيام غير يوم الدخول والخروج لصدق العدد حيثئذ . وبذلك صرح الشهيد الثانى فى الروض واستظهره شيخنا المجلسى فى البحار . وبالثانى صرح السيد السند فى المدارك ، قال : وفى الاجتزاء باليوم الملق من يومى الدخول والخروج وجهان أظهرهما العدم لأن نصي اليومين لا يسمى يوماً فلا يتحقق إقامة العشرة التامة بذلك ، وقد اعترف الأصحاب بعدم الاكتفاء بالتلفيق فى أيام الاعتكاف وأيام العدة والحكم فى الجميع واحد . انتهى . واستشكل العلامة فى النهاية والتذكرة احتسابهما من العدد من حيث انها من نهاية السفر وبدايته لإشتغاله فى الأول بأسباب الإقامة وفى الأخير بالسفر ومن صدق الإقامة فى اليومين . ثم احتمل التلفيق .

أقول : والمسألة لعدم النص القاطع لمادة القيل والقال وتطرق الإحتمال لا تخلو من الإشكال .

وقال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : ثم هل يعد من العشرة يوماً الدخول والخروج ؟ وهل يعتبر تليق بعض يوم ببعض من يوم آخر أم لا ؟ والذى يظهر من إطلاق الأخبار - وعدم ورود تحديد فى هذا الأمر مع عموم بلواه وكثرة ورودها فى الروايات - أن المرجع فى ذلك الى العرف كما انه كذلك فى سائر

الامور الغير المحدودة في الشرع ، ومن المعلوم ان في العرف لا ينظر الى نقص بعض شئ من الليل أو النهار كساعة وساعتين مثلاً في احتسابه من التمام فلا يلزم القول بالتلفيق (١) واخراج يوم الدخول والخروج من العداد كالية . نعم لو فرض دخوله عند الزوال مثلاً وكذا الخروج بعده بقليل فظاهر العرف عدم عدّه تاماً . ومن ما يؤيد جميع ما ذكرناه قوله عليه السلام في ما مر من صحيحة زرارة : من قدم قبل التروية بعشرة أيام وجب عليه إتمام الصلاة ، لظهور ان الحاج يخرج في ذلك اليوم من الزوال . انتهى .

اقول : قد عرفت في ما قدمنا في غير موضع من الكتاب ما في حواله الأحكام الشرعية على العرف ، على ان ما ذكره هنا من نسبة هذه الامور الى العرف انما هو باعتبار ما تخيله وإلا فن أين له الوقوف على استعمال عرف عامة الاقطار والامصار واستعلام ما ذكره من هذه الخيالات ؟ وبدون ذلك لا يجدى الاستناد الى العرف ، على ان قصارى كلامه بالنسبة الى اليوم الناقص هل يحسب من العدد أم لا ؟ فانه فصل فيه بين النقصان اليسير والكثير ، وأما التلفيق الذي هو محل البحث مع انه قد صرح به في صدر عبارته فلا دلالة لكلامه عليه . وأما الرواية التي أوردناها فهي بالدلالة على خلاف ما يدعيه أظهر ، فان الظاهر منها ان العشرة قد حصلت وكلت قبل يوم التروية فوجب اتمام الصلاة عليه لحصول العشرة الكاملة ويوم التروية خارج عنها ، فاستناده الى أن الحاج يخرج في ذلك اليوم من الزوال لا يجدى نفعاً في المقام لظهور انه زائد على العشرة وليس بداخل فيها ، فان قوله عليه السلام : من قدم قبل التروية بعشرة أيام ، أظهر ظاهراً في خروجه عن العشرة كما لا يخفى .

وبالجملة فالمسألة لما كانت عارية من النص كثرت فيها الخيالات وتطرقت اليها الاحتمالات كغيرها من المسائل العارية عن النصوص والإحتياط فيها من ما لا ينبغي تركه . والله العالم .

ج ١١ (القول بكفاية الخمسة في الإقامة - توجيه الرواية الدالة عليه) - ٣٤٩ -

الثالث - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا ينقطع السفر بنية أقل من عشرة بل الواجب هو التقصير ، وظاهر المنتهى دعوى الإجماع عليه حيث قال انه قول علمائنا . ويدل عليه صريحاً ما تقدم (١) في صحبة معاوية بن وهب من قوله رحمه الله : « وان أردت المقام دون العشرة فقصر ما بينك وبين شهر ... الحديث » .

ونقل عن ابن الجنيده انه اكتفى بإقامة خمسة . اقول : ظاهر عبارته المنقولة في المقام انحصار ذلك في الخمسة ، حيث قال في كتاب المختصر الاحمدى : لو نوى المسافر عند دخوله البلد أو بعده مقام خمسة أيام فصاعداً أتم . ولم يتعرض لذكر العشرة بوجه .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى : اجتزأ ابن الجنيده وحده في إتمام المسافر بنية مقام خمسة أيام وهو مروى في الحسن عن الصادق رحمه الله (٢) بطريق ابى ايوب وسؤال محمد بن مسلم ، وحمله الشيخ على الإقامة باحد الحرمين أو على استحباب الإتمام . وفيها نظر لان الحرمين عنده لا يشترط فيها خمسة ولا غيرها ان كان أقل من خمس فلا إتمام ، واما الإستحباب فالقصر عنده عزيمة فكيف يصير رخصة هنا . انتهى .

واعترضه المحقق الشيخ حسن (قدس سره) في المنتقى فقال : وغير خاف ان مرجع الاستحباب في مثله الى التخيير مع رجحان الفرد المحكوم باستحبابه ، فمناقشة الشهيد في الذكرى للشيخ في هذا الحمل - بان القصر عنده عزيمة فكيف يصير رخصة هنا - ليس لها محصل وفيها سد لباب التخيير بين الإتمام والقصر ، والأدلة قائمة على ثبوته في مواضع فلا وجه لافراد هذا الموضع منها بالمناقشة ، ولو لا قصور الخبر من جهة السند عن مقاومة ما دل على اعتبار إقامة العشرة لما كان عن القول بالتخيير في الخمسة معدل وان كان خلاف المعروف بين المتأخرين . انتهى .

وقال السيد السند (طاب ثراه) في المدارك - بعد نقل قول ابن الجنيد والإستدلال له بحسنة أبي أيوب المتقدمة التي أشار إليها في الذكرى - ما لفظه : وهي غير دالة على الاكتفاء بنية إقامة الخمسة صريحاً لاحتمال عود الإشارة الى الكلام السابق وهو الاتمام مع إقامة العشرة . وأجاب عنها الشيخ في التهذيب بالحمل على من كان بمكة أو المدينة وهو حمل بعيد . وكيف كان فهذه الرواية لا تبلغ حجة في معارضة الاجماع والأخبار الكثيرة . انتهى .

اقول وبالله التوفيق لادراك المأمول : ان ما ذكره من استبعاد حمل الشيخ حسنة أبي أيوب على مكة والمدينة غير موجه ، فان الشيخ قد استدل على ذلك بصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة في عداد الروايات المذكورة في صدر المقام . وأنت خير بانه بعد ورود الخبر الصحيح كما ترى بذلك فحمل اطلاق الخبر المذكور عليه غير بعيد ولا مستنكر من قواعدهم في حمل المطلق على المقيد ، فاستبعادهم ذلك ليس في محله . نعم يبقى الكلام في تخصيص هذا الحكم بهذين البلدين وهو كلام آخر . مع ان الوجه فيه ما رواه الصدوق (عطر الله مرقدہ) في كتاب العلل في الصحيح عن معاوية بن وهب (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام مكة والمدينة كسائر البلدان ؟ قال نعم . قلت روى عنك بعض أصحابنا انك قلت لهم اتموا بالمدينة لخمس ؟ فقال ان أصحابكم هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاة فكهرت ذلك لهم فلذا قلته ، ومن ذلك يظهر لك ان الأمر بالاتمام بإقامة الخمسة في هذه الأخبار انما خرج مخرج التقية ويخص ذلك بالبلدين المذكورين لما ذكره من العلة فتكون إقامة الخمسة انما هي لذلك لا مطلقاً بحيث تشمل جميع البلدان وجميع الأحوال ، وعلى هذا فلا منافاة في هذه الأخبار لما اتفقت عليه الأخبار وكلية الأصحاب عدا ابن الجنيد من تخصيص الاتمام بإقامة العشرة في جميع البلدان وجملة الأحوال . وأما ما ذكره شيخنا المجلسي (عطر الله مرقدہ) - من حمل حسنة أبي أيوب

على التقية بغير المعنى الذى ذكرناه ، قال لأن الشافعى وجماعة منهم قائلون باقامة الأربعة ولا يحسبون يوم الدخول ويوم الخروج فتحصل خمسة ملفقة (١) وسياق الخبر ايضاً يدل عليه كما لا يخفى على الخبير . انتهى -

فظنى بعده لان الاخبار المتعلقة بهذا الحكم متى ضم بعضها الى بعض فانها واضحة الدلالة طالحة المقالة فى ما ذكرناه من اختصاص الحكم بالبلدين المذكورين ، وان الوجه فى التقية هو ما علل به فى صحيحة معاوية بن وهب المذكورة ، على ان ما ذكره متوقف على ثبوت التلفيق وقد عرفت من ما تقدم انه محل اشكال .
وأما ما ذكره الشيخ ايضاً - من الحمل على الاستحباب وان جنح اليه جملة من تأخر عنه من الأصحاب - فقد عرفت من ما قدمناه فى غير موضع انه مع كونه لا مستند له من سنة ولا كتاب مدفوع بان الاستحباب حكم شرعى كالوجوب والتحريم يتوقف على الدليل الواضح ، ومجرد اختلاف الاخبار لا يستلزم ذلك لجواز أن يكون لذلك وجه آخر من تقية ونحوها .

ومن ناقش الشيخ فى هذا الحمل زيادة على ما ذكره فى الذكرى العلامة فى المختلف حيث قال - بعد أن نقل عن الشيخ حمل حسنة ابى ايوب على الاستحباب أولاً ثم على مكة والمدينة ثانياً - ما صورته : والحمل الأول ليس بجيد لأن فرضه التقصير .

وأما ما اعترض به فى المنتقى على الشهيد - كما قدمنا نقله من المناقشة وقوله : ان فى ذلك سدا لباب التخيير ... الى آخره ، فالظاهر انه ليس فى محله ، وذلك فان الظاهر ان مراد الشهيد وكذا العلامة كما سمعت من كلامه فى المختلف انما هو ان الشارع قد أوجب على المسافر المستكمل للشروط المعتبرة القصر عزيمة ، وهذا المسافر الناول خمسة من جملة ذلك فيكون القصر عليه عزيمة ، واستثناءه من الضابط المذكور يحتاج الى دليل واضح ، ومجرد دلالة هذا الخبر على انقطاع السفر باقامة خمسة

لا يصلح لأن يكون مستنداً للاستحباب الموجب للتخيير كما يدعيه المحقق المذكور ، لعدم انحصار الحمل في ذلك بل يجوز أن يحمل على وجوه آخر من تقية والحمل على خصوص مكة والمدينة كما هو أحد احتمالي الشيخ ايضاً ، وحينئذ فكيف يجوز الخروج عن ما هو واجب عزيمة بالأخبار الصحيحة الصريحة المتفق على العمل بها بما هذا سبيله ؟ ولا ريب أن الاستدلال على هذا الوجه الذي ذكرناه من ما لا تعتريه شائبة الإختلال ولا يدخله الإشكال . وبه يظهر لك ضعف ما أورده المحقق المذكور على شيخنا الشهيد (عطر الله مرقديهما) وما فيه من القصور .

ثم إن قوله في المنتقى في آخر عبارته ، وإن كان خلاف المعروف بين المتأخرين ، لا يخلو من نظر لا يذانه بأن المتقدمين أو أكثرهم على القول بالتخيير مع أنه ليس كذلك لما تقدم من كلام المنتهى المؤذن بالاجماع على وجوب التقصير متى قصرت المدة عن عشرة أيام ، ولم يذهب الى اعتبار الخمسة أحد من المتقدمين غير ابن الجنيد حيث أنه جعلها موجبة للاتمام ، والاصحاب سلفاً وخلفاً على التخصيص بالعشرة ولم ينقل عن أحد اعتبار الخمسة تعيناً أو تخييراً ، غاية الأمر أن الشيخ في مقام الجمع بين الاخبار في كتابه جمع هنا بهذا الجمع في أحد احتماليه ، وهو لا يستلزم أن يكون منهياً له سيما مع ذكره على جهة الإحتمال وذكر غيره معه ، على أنه لو اعتبرت وجوه الجمع التي يذكرها في كتابيه مذاهب لم تنحصر مذاهبه في عدد ولم تقف على حد .

واما ما ذكره في المدارك من احتمال عود الاشارة الى الكلام السابق فبعيد جداً كما ينادى به آخر الرواية وهو قوله : « فقلت انا : جعلت فداك يكون أقل من خمسة ... الى آخره » ، فانه لو لا معلومية حكم الاتمام بالخمسة عند السامع لما حسن هذا السؤال والمراجعة . وأما استبعاده لحمل الشيخ على مكة والمدينة فهو ناشئ عن غفلته عن الرواية الواردة بذلك كما ذكرناه ، وأكثر القصور في كلامهم ناشئ عن عدم اعطاء الفحص حقه في تتبع الأدلة والاطلاع عليها فهو معذور من جهة وغير

معدور من أخرى سألنا الله وأياهم بلطفه وكرمه .

ثم ان ما ذكره في المدارك وكذا في المنتقى - من قصور الرواية من حيث السند مع ان حسناتها ما هو بابراهيم بن هاشم الذي قد عد حديثه في الصحيح جملة من أصحاب هذا الإصطلاح وتلقاه بالقبول جملة علمائنا الفحول ، وبذلك صرح هذان الفاضلان ايضاً في غير مقام - من ما لا يخفى ما فيه من المجازفة . والله العالم .

الرابع - قال في المدارك : اذا سبقت نية المقام ببلد عشرة أيام على الوصول اليه ففي انقطاع السفر بما ينقطع بالوصول الى بلده من مشاهدة الجدران وسماع الأذان وجهان ، اظهرهما البقاء على التقصير الى ان يصل البلد وينوى المقام فيها ، لانه الآن مسافر فيتعلق به حكمه الى أن يحصل ما يقتضى الإتمام . ولو خرج من موضع الإقامة الى مسافة ففي ترخصه بمجرد الخروج أو بخفاء الجدران أو الأذان الوجهان ، والمتجه هنا اعتبار الوصول الى محل الترخص ، لان محمد بن مسلم سأل الصادق عليه السلام (١) فقال له : رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر ؟ فقال اذا توارى من البيوت ، وهو يتناول من خرج من موضع الإقامة كما يتناول من خرج من بلده . انتهى .

اقول : لا يخفى ان المفهوم من أخبار تحديد محل الترخص بسماع الأذان وعدمه والخفاء عن من وراء البيوت وعدمه - وكذا ما صرح به الأصحاب كما تقدم من أن ناوى الإقامة في بلد لا يضره التردد في نواحيها ما لم يبلغ محل الترخص - هو أن حدود البلد شرعاً من جميع نواحيها هي هذه المواضع المذكورة ، وان المتوطن في البلد لو أراد السفر منها وجب عليه الإتمام الى الحد المذكور الذي هو عبارة عن الخفاء في الأمرين المذكورين ، وكذا لو رجع من سفره فانه يجب عليه التقصير الى الحد المذكور الذي هو عبارة عن سماع الأذان ورؤية من خلف الجدران ، وما ذاك جميعه إلا من حيث انتهاء حدود البلد شرعاً الى ذلك الموضع كما عرفت ،

وقضية ذلك ان المقيم بها كالمواطن فيها . إلا انهم اختلفوا هنا في الدخول اليها من غير أهلها لو قصد نية الإقامة بها قبل الوصول اليها فهل يصير حكمه حكم صاحب البلد فيتم متى سمع الأذان أو رأى من عند جدران البلد أو لا حتى يدخل البلد وينوي الإقامة بها ؟ ظاهر جماعة : منهم - السيد السند وقبله جده في الروض الثاني ، وبالأول صرح المحقق الاردبيلي في شرح الإرشاد ، وهو الاظهر لما قدمناه في صدر الكلام .

واما ما ذكره السيد هنا من الاحتجاج على ما ذهب اليه فيمكن نظركم الاعتراض عليه (اما أولاً) - فلان ما علل به أظهرية ما اختاره من قوله ، انه الآن مسافر ، ممنوع فان الخصم يدعى انه حيث دخل في حدود البلد مع نية الإقامة التي حصلت منه قبل الدخول حاضر ، ولا خلاف عندهم في اعتبار هذه الحدود في حال الخروج فكذا في حال الدخول ، فاستدلالة بما ذكره لا يخرج عن المصادر .

واما ما ذكره جده (قدس سره) في الروض - من أنه من ما يضعف كونها بحكم بلده من كل وجه انه لو رجع فيها عن نية الإقامة قبل الصلاة تماماً أو ما في حكمها يرجع الى التقصير وان أقام فيها أياماً وسأوت غيرها من مواضع القرية -

ففيه ما ذكره المحقق الاردبيلي (عطر الله مرقده) حيث قال : ان حكم موضع الإقامة حكم البلد وينتهي السفر هنا كما ينتهي في البلد بالوصول الى محل الترخيص ويحصل بالخروج عنه من غير فرق وهو ظاهر ، وعدم كون حكمه حكم البلد باعتبار أنه لو رجع عن نية الإقامة قبل الصلاة تماماً يرجع الى القصر ليس من ما يضعف ذلك كما قاله الشارح ، لان المائلة انما حصلت بالنية فعني كون حكمه حكم البلد باعتبار انه لو رجع كان حكمه حكم البلد (١) ما دام متصفاً بذلك الوصف وهو ظاهر . انتهى . وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه .

(اما ثانياً) - فان ما حكم به - من اتجاه اعتبار الوصول الى محل الترخيص في ترخيصه للخروج دون مجرد الخروج من البلد لرواية محمد بن مسلم باعتبار شمولها

(١) في شرح الإرشاد والنسخ الخطية هكذا وفعني كون حكمها حكم البلد ما دام ... ،

للمقيم كصاحب البلد - فهو آت في ما نحن فيه وجار في ما ندينه ، فان صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (١) - قال : « اذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الاذان فاتم واذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الاذان فقصر ، واذا قدمت من سفرك فثل ذلك ، - شاملة باطلاقها لهذين الفردين في حالتي كل من الدخول والخروج ، فان قوله عليه السلام : « واذا قدمت من سفرك فثل ذلك ، شامل لمن قدم بنية الإقامة وانه متى سمع الاذان وجب عليه التمام .

وتوضيحه ان السيد قد صرح في رواية محمد بن مسلم بشمولها للقاطن والغريب المقيم بالنسبة الى خفاء الجدران لو أراد الخروج ، ويلزمه مثل ذلك في صدر صحيحة عبدالله بن سنان بالنسبة الى الاذان البتة ، والمخاطب في عجزها هو المخاطب في صدرها فاذا فرض الحكم في صدرها بشمول الفردين فيجب ان يكون في عجزها كذلك . ولا يتوهم من قوله « واذا قدمت من سفرك ، الاختصاص بكون القادم من أهل البلد دون القادم الغريب الذي يريد الإقامة فيها ، لان اطلاق القدوم بالنسبة الى الغريب القادم أراد الإقامة أم لا ليس بمنع لغة ولا عرفاً ، بل قد ورد هذا اللفظ كذلك في صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام من قوله : « رأيت من قدم بلدة الى متى ينبغي له أن يكون مقصراً ؟ ... الحديث ، وحيثئذ فكما ان رواية محمد بن مسلم التي أوردها دلت على مشاركة المقيم لصاحب البلد في وجوب الاتمام الى حال الخروج الى الحد المذكور ثم التقصير ، كذلك صحيحة عبدالله بن سنان دلت على اشتراكهما في الحالين بالتقريب المتقدم . ومثل ذلك صحيحة حماد بن عثمان المروية في كتاب المحاسن عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « اذا سمع الاذان أتم المسافر ، فانها شاملة باطلاقها لكل قادم من سفره الى بلد سواء كانت بلده أو بلداً عزم الإقامة فيها قبل وصولها .

ولو قيل : ان وجه الفرق بين حالة الدخول والخروج مظهر من حيث صدق

الإقامة عليه في الثاني دون الأول ، فانه في حال الدخول مسافر الى ان يدخل البلد كما ذكر سابقاً .

قلنا : قد تقدم في أول البحث ان حدود البلد من محل الترخيص كما أوضحناه من الأخبار وكلام الأصحاب ولا يختص بالوصول الى البيوت . وايضاً فتنى سلم صدق صدر صحيحة ابن سنان الواردة في الأذان على الفردين باعتبار الخروج حسبما اعترف به في رواية محمد بن مسلم بالنسبة الى الجدران لزوم ذلك في عجزها ، لقوله **عليه السلام** : « واذا قدمت من سفرك فمثل ذلك ، وحاصل معنى الخبر حينئذ انه **عليه السلام** قال : اذا كنت في الموضع الذي تسمع الاذان في خروجك من البلد مقيماً كنت فيها أو من أهل البلد قائماً واذا كنت لا تسمع فقصر ، واذا قدمت من سفرك فمثل ذلك من أهل البلد كنت أو نارياً الإقامة بها . فكأنه قال هذا الحكم لا فرق فيه بين الدخول والخروج للداخل والخارج . نعم يخرج منه الداخل الغير القاصد للإقامة بالبلد حال دخوله لأنه مسافر وان تجدد له القصد بعد دخوله ويبقى ما عداه داخلاً تحت اطلاق الخبر . والله العالم .

الخامس - قال في المنتهى : لو عزم على إقامة طويلة في رستاق ينتقل فيه من قرية الى قرية ولم يعزم على الإقامة في واحدة منها المدة التي يبطل حكم السفر فيها لم يبطل حكم سفره ، لانه لم ينو الإقامة في بلد بعينه فكان كالمنتقل في سفره من منزل الى منزل . قال في المدارك بعد نقل ذلك : وهو حسن .

أقول : ظاهره انه ما لم يقصد نية الإقامة في موضع من تلك القرى فانه يبقى على القصر وان زاد مقامه في قرية منها على ثلاثين يوماً ، لانه رتب البقاء على السفر واستصحابه على عدم نية الإقامة ، مع انه قد تقدم تصريح جملة من الأصحاب - منهم الشيخ في ما قدمنا من عبارته في النهاية في فروع الشرط الثالث - بانه بمضي ثلاثين يوماً على المسافر اذا توقف في الطريق بعد قطع أربعة فراسخ ينتقل حكمه الى التمام ، ومقتضى ذلك انه هنا كذلك . إلا اننا قد قدمنا ان ظاهر الأخبار وكلام

ج ١١ (الناوى للإقامة في اما كن متعددة - رجوع المقيم بعد انشاء السفر) - ٣٥٧ -

جملة من الأصحاب كما نبهنا عليه في الشرط الرابع هو اختصاص ذلك بالإقامة في البلد، بمعنى انه اذا دخل بلداً ولم ينو الإقامة بها بل قال اليوم أخرج أو غداً ونحو ذلك فان الواجب عليه استصحاب التقصير الى مضي ثلاثين يوماً ، وهذا هو الذي دلت عليه الأخبار المتقدمة ثمة . وأما اثبات هذا الحكم في مجرد السفر كما تقدم فرضه في كلام الشيخ فلا أعرف له دليلاً واضحاً .

فان قيل : ان هذا منقوض عليكم بنية الإقامة عشرة أيام التي هي أحد القواطع في سفر كان أو بلد ، كما تقدم تصريح الأصحاب بانه لا فرق في قطعها السفر بين كونها في بلد أو فلاة من الأرض أو نحو ذلك ، مع ان الأخبار التي استندتم اليها في تخصيص الثلاثين بالبلد هي بعينها أخبار الإقامة عشرأ وقد اشتملت على الحكيم فيلزم بمقتضى ما ذكرتم انه لا ينقطع سفره بإقامة العشرة إلا في البلد دون الطريق .

قلنا : ليس الأمر كما ظننت فان من جملة الأخبار المتقدمة في الشرط الرابع ما هو ظاهر في قطع نية الإقامة للسفر ولو كان في الطريق مثل صحيحة علي بن جعفر وصحيحة علي بن يقطين ورواية محمد بن سهل عن ابيه (١) فان اطلاقها شامل للبلد والطريق ، بل الظاهر منها سيما صحيحة علي بن يقطين ورواية محمد بن سهل عن ابيه إنما هو الإقامة في السفر ، حيث قال في صحيحة علي بن يقطين : سألت عن الرجل يخرج في السفر ثم يبدو له في الإقامة وهو في الصلاة أيتم أو يقصر ؟ قال يتم ، (٢) ونحوها الرواية المذكورة ، فان المتبادر منها كون ذلك في الطريق حيث انه لا اشعار فيهما بالبلد بوجه وان صدق عنوان السفر على من كان في البلد ولم ينو الإقامة .

ثم انه لو فرض قصد الإقامة في إحدى قرى هذا الرستاق ترتب عليه في خروجه ما تقدم في الموضع الأول من الخلاف في الخروج الى محل الترخص وما دونه وما زاد عليه .

السادس - قال في المدارك : قد عرفت ان نية الإقامة تقطع السفر المتقدم

وعلى هذا فيفتقر المكلف في عوده الى التقصير بعد الصلاة على التمام الى قصد مسافة جديدة يشرع فيها القصر ، ولو رجع الى موضع الإقامة بعد انشاء السفر والوصول الى محل الترخص لطلب حاجة أو أخذ شيء لم يتم فيه مع عدم عدوله عن السفر بخلاف ما لو رجع الى بلده لذلك ، ولو بدا له العدول عن السفر أتم في الموضعين . انتهى . وهو جيد .

إلا انه بقي هنا شيء لم ينبهوا عليه ولم يتنبهوا اليه وهو غير خال من الإشكال ، وذلك فانهم قد ذكروا كما نبه عليه هنا انه بنية الإقامة والصلاة تماماً فانه ينقطع السفر ويجب البقاء على التمام حتى يعزم المسافة ، وظاهرهم الإتفاق عليه وعليه دلت صحيحة أبي ولاد الآتية ان شاء الله تعالى قريباً (١) مع انهم قد صرحوا كما تقدم في كلام السيد السند نقلاً عن جده (قدس الله روحيهما) باشتراط التوالى في العشرة بمعنى انه لو خرج في ضمنها الى ما دون المسافة ولو الى محل الترخص قطع لقامته ، ومقتضى بطلان الإقامة بطلان الصلاة تماماً والرجوع الى التقصير وان كان قد صلى تماماً بتلك النية أولاً ، مع ان صحيحة أبي ولاد المعتضدة باتفاق الأصحاب دلت على وجوب البقاء على التمام بعد نية الإقامة والصلاة تماماً الى أن يقصد المسافة والمدافعة بين الحكيم ظاهرة ، لأن مقتضى الحكم الأول هو وجوب الإتمام بعد النية والصلاة تماماً الى أن يقصد المسافة وهو أعم من أن يخرج في ضمن العشرة أو لا يخرج ، ومقتضى الحكم الثاني الحكم ببطلان الإقامة بالخروج صلى أو لم يصل ويمكن أن يقال في الجواب بتقييد الإطلاق الأول بالحكم الثاني بمعنى انه يشترط في وجوب الإتمام ودوامه شروط ثلاثة : نية الإقامة والصلاة تماماً وعدم الخروج من موضع الإقامة على الوجه المذكور في كلامهم . ويحتمل أيضاً أن يسند وجوب الإستمرار على التمام الى الصلاة لا الى النية ، بمعنى أن يقال ان نية الإقامة قد انتقضت وبطلت في الصورة المذكورة بالخروج عن موضع الإقامة ، ووجوب البقاء على التمام انما هو بسبب الصلاة تماماً بعد تلك النية ، فعلى هذا تصير الصلاة بعد تلك

النية شرطاً في دوام التمام . وهذا الوجه الثاني رأيت في كلام والدي (قدس سره) مجيباً به عن الإشكال المذكور حيث انه (طالبُ رَاه) تنبيه له واورد هذا الكلام جواباً عنه وهو جيد . إلا ان الذي يظهر من الخلاف في المسألة - وان من جملة الأقوال فيها هو البقاء على التمام حتى يقصد المسافة ، وهو الذي رده شيخنا الشهيد الثاني في ما تقدم من كلامه وانكر نسبته الى أحد المحققين المعتمدين - هو أن مراد القائل بانقطاع نية الإقامة إنما هو وجوب الرجوع الى التقصير ، وإلا لما كان هذا القول مغايراً لما ذكره شيخنا المشار اليه ولما بالغ في رده هذه المبالغة المذكورة كما لا يخفى . والله العالم .

المقام الثاني - في الملك أو المنزل الذي ينقطع به السفر ، وقد وقع الخلاف هنا في ما ينقطع به السفر من مجرد الملك أو خصوص المنزل ، فالمشهور بين المتأخرين الإكتفاء بمجرد الملك ولو نخلة واحدة بشرط الإستيطان في تلك البلدة ستة أشهر ، وذهب آخرون الى اشتراط المنزل .

قال الشيخ في النهاية : ومن خرج الى ضيعة وكان له فيها موضع ينزله ويستوطنه وجب عليه التمام وان لم يكن له فيها مسكن فانه يجب عليه التقصير . وهو ظاهر في اعتبار المنزل ، وأما بالنسبة الى الإستيطان فهو مطلق . وقال ابن البراج في كتاب الكامل : من كانت له قرية فيها موضع يستوطنه وينزل فيه وخرج اليها وكانت عدة فراسخ سفره على ما قدمناه فعليه التمام ، وان لم يكن له فيها مسكن ينزل به ولا يستوطنه كان له التقصير . وهي كعبارة النهاية . وقال ابو الصلاح : وان دخل مصرأ له فيه وطن فنزل فيه فعليه التمام ولو صلاة واحدة .

وهذه العبارات كلها مشتركة في التقييد بالمنزل خاصة وعدم تقييد الإستيطان بالسته الأشهر بل هي مطلقة في ذلك .

وقال الشيخ في المبسوط : اذا سافر فر في طريقه بضیعة أو على مال له أو كانت

له أصهار أو زوجة فنزل عليهم ولم ينو المقام عشرة أيام قصر ، وقد روى أن عليه القمام ، وقد بينا الجمع بينهما وهو أن ما روى أنه أن كان منزله أو ضيعته من ما قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً أتم وإن لم يكن استوطن ذلك قصر .

هذه جملة من عبائر المتقدمين وأما كلام العلامة والمحقق ومن تأخر عنهما فهو على ما حكيناه من الاكتفاء بمجرد الملك بشرط الإستيطان ستة أشهر .

وملشاً هذا الاختلاف اختلاف الأخبار الواردة في المسألة ، فالواجب أولاً ذكر الأخبار مذيلة بما يظهر منها ثم عطف الكلام على كلام الأصحاب في المقام :
فأقول وبالله سبحانه الثقة لبلوغ المأمول : الأول - من الأخبار المذكورة صحيحة إسماعيل بن الفضل (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل سافر من أرض إلى أرض وإنما ينزل قراه وضييعته قال إذا نزلت قراك وضييعتك فاتم الصلاة وإذا كنت في غير أرضك فقصر » .

أقول : ظاهر الخبر كما ترى أنه يتم بمجرد الوصول إلى الأملاك المذكورة سواء كان له فيها منزل أو لم يكن استوطنها سابقاً أم لم يستوطن قصد الإقامة أم لم يقصد .

الثاني - رواية البرنطى (٢) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يخرج إلى ضيعته ويقيم اليوم واليومين والثلاثة أيقصر أو يتم ؟ قال يتم الصلاة كلها إلى ضيعة من ضياعه » . والتقريب فيها ما تقدم وهي أظهر في عدم اعتبار نية الإقامة . وروى هذه الرواية في كتاب قرب الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٣) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يخرج إلى الضيعة فيقيم اليوم واليومين والثلاثة يتم أم يقصر ؟ قال يتم فيها » ، وهي صحيحة السند كما ترى .

الثالث - صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام

ج ١١ (اخبار السفر الى القرية أو الضيعة أو المنزل أو المرور بها) - ٣٦١ -

الرجل يكون له الضياع بعضها قريب من بعض يخرج فيقيم فيها يتم أو يقصر ؟ قال يتم ،
اقول : هكذا لفظ الخبر في الكافي (١) وأما في الفقيه والتهذيب (٢) فانه
قال : « يطوف ، بدل « يقيم ، وهو أوضح ، وعلى تقدير نسخة « يقيم ، يحتمل اقامة
اليوم واليومين والثلاثة كما في الخبر السابق ويحتمل اقامة العشرة لكن في مجموع
الضياع حتى ينطبق على السؤال ، وبه يرجع الى الاخبار المتقدمة .

الرابع - موثقة عمار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في الرجل يخرج
في سفر فيمر بقرية له أو دار فينزل فيها ؟ قال يتم الصلاة ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة
ولا يقصر وليصم إذا حضره الصوم وهو فيها ، وهو ظاهر الدلالة في المعنى المتقدم .
الخامس - صحيحة عمران بن محمد (٤) قال : « قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام
جعلت فداك ان لي ضيعة على خمسة عشر ميلا خمسة فراسخ ربما خرجت اليها فاقم
فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فاتم الصلاة ام اقصر ؟ فقال قصر في
الطريق واتم في الضيعة .

اقول : لا يخفى ان هذه الاخبار كلها قد اشتركت في الإكتفاء في الاتمام
بمجرد الملك ولا سيما موثقة عمار .

والمعجب هنا من صاحب المدارك (قدس سره) وما وقع له من المجازفة في
هذا المقام كما هي عادته في كثير من الأحكام ، حيث قال - بعد قول المصنف : والوطن
الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر - ما لفظه : اطلاق
العبارة يقتضى عدم الفرق في الملك بين المنزل وغيره ، وبهذا التعميم جزم العلامة
ومن تأخر عنه حتى صرحوا بالاكتفاء في ذلك بالشجرة الواحدة ، واستدلوا
عليه بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار ... ثم ساق الرواية المذكورة . ثم قال :
وهذه الرواية ضعيفة السند باشتغالها على جماعة من الفطحية ، والأصح اعتبار
المنزل خاصة كما هو ظاهر اختيار الشيخ في النهاية ... الى آخره .

فان فيه من المجازفة في المقام التي لا تليق من مثله من الاعلام ما لا ينبغي على ذوى الافهام ، وذلك فان الناظر في كلامه القاصر عن تتبع الاخبار لحسن الظن به يظن انه لا مستند لهذا القول إلا هذه الرواية مع ان الروايات كما رأيت به متكاثرة والأخبار به متظافرة فيها الصحيح باصطلاحه وغيره ، ولا ريب ان الواجب في مقام التحقيق هو استقصاء أدلة القول والجواب عنها متى اختار خلافه ولكن هذه عادته (قدس سره) في غير موضع كما تقدمت الإشارة اليه .

ثم انه لا ينبغي ان هذه الاخبار قد اشتركت في كون التمام بمجرد الوصول الى الاملاك المذكورة من غير تقييد بشيء من نية اقامة او استيطان ستة اشهر سابقاً كما هو ظاهر سياقها .

نعم في حديث عمران بن محمد اشكال من وجه آخر حيث ان ظاهره وجوب التقصير في خمسة فراسخ مع العلم بانقطاع السفر على رأسها ، فان السفر قد انقطع بالوصول الى الضيعة التي قصدتها لإيجابه ^{بها} الإتمام فيها ، وربما كان فيه دلالة على مذهب من قال بالتخيير في أربعة فراسخ . إلا انك قد عرفت انه قول مرغوب عنه لدلالة الروايات الصحيحة الصريحة على ضعفه ، والخبر المذكور مشكل لا يحضرنى الآن وجه الجواب عنه .

وأما ما ذكره المحدث الكاشاني في الوافي من حمله على التخيير - حيث انه حمل الاخبار الدالة على الإتمام بمجرد وصول الملك على التخيير وجعل هذا جواباً عن الإشكال المذكور - فلا ينبغي ما فيه ، لان التخيير الذي احتمله في تلك الاخبار انما هو في الملك بعد تحقق السفر سابقاً ، لان الاخبار اختلفت في حكم الوصول الى الملك بعد تحقق السفر وانه هل يكون قاطعاً للسفر أم لا ؟ والإشكال هنا انما هو في حكمه ^{بها} بالتقصير في الطريق مع انقطاع السفر بالوصول الى الملك ، وهو هنا ليس بمسافر السفر الموجب للتقصير إلا على قول من يقول بالتخيير في مجرد قصد الأربعة وهو لا يقول به ، وحمله على ما لا يقول به غير جيد كما هو ظاهر . وبالجملة

فان كلامه هنا لا يخلو عن نوع غفلة .

السادس - رواية موسى بن حمزة بن بزيع (١) قال : « قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك ان لي ضيعة دون بغداد فاخرج من الكوفة أريد بغداد فاقم في تلك الضيعة أقصر أم أتم ؟ قال ان لم تنو المقام عشرة أشهر فقصر » .

السابع - رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « من اتي ضيعة ثم لم يرد المقام عشرة أيام قصر وان أراد المقام عشرة أيام أتم الصلاة » .
أقول : وهاتان الروايتان كما ترى صريحتان في انه لا يجوز الإتمام في الضيعة والمالك بمجرد الوصول بل لابد من قصد إقامة عشرة أيام وبدون ذلك فان الواجب التقصير .

الثامن - صحيحة علي بن يقطين (٣) قال : « قلت لابي الحسن الاول عليه السلام الرجل يتخذ المنزل فيمر به أتم أم يقصر ؟ فقال كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل وليس لك أن تتم فيه » .

التاسع - صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) « في الرجل يسافر فيمر بالمنزل له في الطريق، يتم الصلاة أم يقصر ؟ قال يقصر انما هو المنزل الذي توطنه » .

العاشر - صحيحة سعد بن ابي خلف (٥) قال : « سألت علي بن يقطين أبا الحسن الاول عليه السلام عن الدار تكون للرجل بمصر أو الضيعة فيمر بها ؟ قال ان كان من ما قد سكنه أتم فيه الصلاة وان كان من ما لم يسكنه فليقصر » .

الحادي عشر - صحيحة علي بن يقطين (٦) قال : « قلت لابي الحسن الاول عليه السلام ان لي ضياعاً ومنازل بين القرية والقرية والفرسخان والثلاثة ؟ فقال كل منزل من منازل لا تستوطنه فعليك فيه التقصير » .

أقول : قد اتفقت هذه الأخبار الأربعة على ان مجرد وجود المنزل غير

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر .

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٤ من صلاة المسافر . وراوى الحديث « ٤ »

عنه « ٤ » ، فيه « حماد » كما في الاستبصار ج ١ ص ٢٣٠

- ٣٦٤ - (اخبار السفر الى القرية أو الضيعة أو المنزل أو المرور بها) ج ١١

كاف في الإتمام عند المرور به ما لم يستوطنه ، واطلاقها شامل لما لو كان الإستيطان ستة أشهر أو أقل أو أزيد .

الثاني عشر - صحيحة أخرى لعلي بن يقطين أيضاً (١) قال : « سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن رجل يمر ببعض الأمصار وله بالمصر دار وليس المصر وطنه أيتم صلاته أم يقصر ؟ قال يقصر الصلاة ، والضياع مثل ذلك اذا مر بها . »

اقول : ينبغي حمل الدار هنا على ما لم يحصل فيه الإستيطان . وفي الخبر أيضاً دلالة على ان مجرد المرور بالضياع لا يوجب التمام ولا يقطع السفر ، وهو خلاف ، دلت عليه الأخبار الاولى . ويمكن جمعه من قبيل الخبرين المتقدمين الدالين على انه لا يقصر في الملك إلا بنية الإقامة عشرأ فيه وإلا فالحكم التقصير ، وبعين ما يقال فيها يقال فيه .

الثالث عشر - صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الرجل يقصر في ضيعته ؟ قال لا بأس ما لم ينو مقام عشرة أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه . فقلت ما الإستيطان ؟ فقال ان يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر فاذا كان كذلك يتم فيها متى دخلها . »

وصدر هذه الصحيحة موافق لما دلت عليه الرواية السادسة والسابعة من وجوب التقصير في الضيعة ما لم ينو مقام عشرة أيام ، وعليه يحمل اطلاق صحيحة علي بن يقطين الأخيرة كما أشرنا اليه ذيلها . والجميع كما ترى ظاهر المناقاة لما دلت عليه الأخبار الاولى من وجوب الإتمام بمجرد وصول الملك ، ودلت هذه الصحيحة أيضاً على انه لا بد في المنزل القاطع للسفر من الإستيطان كما دلت عليه الرواية الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة ، إلا ان تلك الروايات مطلقة في الاستيطان وهذه قد عينته وقيدته بستة أشهر فصاعداً فلا يكفي ما دونها ، وبها قيد الأصحاب اطلاق الروايات المشار اليها .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) هو تقييد أخبار الملك وأخبار المنزل بالاستيطان ستة أشهر في وجوب الإتمام بالوصول اليهما وانقطاع السفر بهما ، والذي ظهر لي من الأخبار بعد التأمل فيها بعين الفكر والاعتبار هو اختصاص الاستيطان بالمنزل دون مجرد الملك ، وذلك فان أخبار الضياع والأمالك إنما اختلفت في أنه هل يجب الإتمام بمجرد الوصول اليها كما دل عليه الخبر الأول والثاني والثالث والرابع والخامس او انه لا بد من مقام عشرة فيها وبدونه يجب التقصير كما دل عليه الخبر السادس والسابع وصدر الخبر الثالث عشر ؟ وأما الاستيطان فانما ورد في أخبار المنازل خاصة كما عرفت من روايات علي بن يقطين وصحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع ، وليس فيها ما ربما يوم انسحابه الى الملك إلا الرواية العاشرة ، حيث اشتمل السؤال فيها على الدار والضيعة واجيب بانه ان كان من ما قد سكنه أتم فيه الصلاة . ويمكن الجواب بصرف ذلك الى الدار بخصوصها كما هو منطوق ما ذكرناه من أخبار المنزل ولا سيما الرواية الثالثة عشرة فانها كالصریحة في ما ذكرناه من التفصيل ، اذ ظاهرها كما ترى بالنسبة الى الضياع انه يقصر فيها ما لم يقم عشرة أيام وبالنسبة الى المنازل انه يقصر فيها ايضاً ما لم يستوطنها على الوجه المذكور فيها ، ولو كان قيد الاستيطان معتبراً في الضياع كما يدعونه لمطفه على إقامة العشرة ولم يخصه بالمنازل . ويؤيده ان المقام مقام البيان فلو كان الحكم كذلك لاشار اليه في الخبر أو غيره . ويؤكداه ايضاً النظر الى العرف فان الاستيطان مثل المدة المذكورة انما يكون في المنازل والدور . وأما ما ذكره الأصحاب من الاكتفاء بالاستيطان في بلد الملك وان كان في غير منزله فهو كالأصل الذي فروعوه عليه حيث عرفت انه لا مستند له فكذا ما يرجع اليه . وبالجملة فصحيحة ابن بزيع المذكورة ظاهرة الدلالة في ما ذكرناه حيث خص الضياع بوجوب التقصير ما لم ينو مقام عشرة أيام والمنزل بوجوب التقصير ما لم يحصل الاستيطان .

وظاهر شيخنا الصدوق (عطر الله مرقده) في الفقيه الافتاء بالصحيحة

المذكورة حيث قال بعد ذكر صحيحة اسماعيل بن الفضل وهي الاولى من الاخبار المتقدمة : يعنى بذلك اذا اراد المقام في قراه وأرضه عشرة أيام ومن لم يرد المقام بها عشرة أيام قصر إلا أن يكون له بها منزل يكون فيه في السنة ستة أشهر فان كان كذلك أتم متى دخلها ، وتصديق ذلك ما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع ... وساق الخبر .

وانت خبير بان ما ذكره من تقييد الخبر المذكور بما دل عليه صدر صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع ونحوها روايتا موسى وعبدالله بن سنان وان أمكن في هذا الخبر الذى نقله ونحوه من الاخبار المطلقة إلا انه لا يمكن في مثل الخبر الثانى الدال على الاقامة اليوم واليومين والثلاثة والخبر الخامس الدال على الاقامة ثلاثة أو خمسة أو سبعة وظاهر الخبر الثالث بالتقريب الذى ذكرناه في ذيله ، والتقييد بالمنزل ايضاً لا تقبله تلك الاخبار سيما مع اعتبار الاستيطان المدة المذكورة وخصوصاً موثقة عمار الدالة على الاكتفاء بالنخلة ، واللازم من تقييد تلك الاخبار المطلقة بما ذكره من الصحيحة المذكورة ونحوها وان بعد هو طرح تلك الاخبار المشتملة على الأيام المعدودة فيها لعدم قبولها التقييد ، وحيث فاذكره غير حاسم لمادة الإشكال ولا ساد لباب المقال .

وجملة من متأخري المتأخرين كالمحدث الكاشاني في الوافي جمعوا بهذه الصحيحة اعنى صحيحة ابن بزيع بين الاخبار بحمل مطلقها على مقيدها باحد القيدتين اعنى اقامة العشرة أو الاستيطان ، ونقله في الوافي عن الشيخ في التهذيبين والصدوق في الفقيه .

وفيه ان القيدتين اللتين اشتملت عليهما الصحيحة المذكورة انما هما اقامة العشرة أو المنزل الذى يستوطنه بمعنى انه لا يتم في الملك إلا بعد نية اقامة عشرة أو يكون له ثمة منزل يستوطنه لا مجرد الاستيطان وان كان من غير منزل ، وهذا هو المعنى الذى صرح به في الفقيه كما سمعت من عبارته . وبالجملة فان قيد اقامة العشرة وان أمكن

ج ١١ (مورد اعتبار الاستيطان ستة أشهر في قاطعية السفر) - ٣٦٧ -

في بعض الأخبار إلا أنه لا يمكن في بعض آخر كما عرفت ، وقيد الاستيطان
مورده في الأخبار إنما هو المنزل كما عرفت أيضاً .

فما ذكره كل منهم (رضوان الله عليهم) زاعماً أنه وجه جمع بين الأخبار
ناقص العيار بين الانكسار ، والصحيحة المذكورة لا تنطبق على هذا الوجه ولا
تساعده كما عرفت لأنها صريحة في كون الإتمام في الملك والضيعة لا يكون إلا بإقامة
عشرة أيام أو وجود المنزل المستوطن تلك المدة ، وظاهرها أن وجود الملك وعدمه
على حد سواء لأن هذين القاطنين حيثما حصل انقطع بهما السفر .

واحتمل المحدث المذكور في الوافي وغيره في غيره حمل ما دل على الإتمام
في غير صورتى الإقامة والاستيطان على التخيير .

وفيه ما لا يخفى فإن الأخبار المذكورة ظاهرة بل صريحة في وجوب الإتمام
وجوباً حتمياً متعيناً ولا قرينة في شيء منها تؤنس بهذا الحل بالسكينة ، ووجود
المنافض والمعارض لا يستدعي ذلك ولا يكون قرينة على ارتكاب التجوز في تلك
الألفاظ باخراجها عن ظواهرها وحقائقها ، إذ يمكن أن يكون التأويل في جانب
المعارض لها أو حملها على محل آخر .

وعندى ان أحد طرفي هذه الأخبار المتعارضة في المقام إنما خرج مخرج
التقية التي هي الأصل في اختلاف الأخبار في كل حكم وقضية ولكن أشكل تميزها
ومعرفتها في أى طرف فحصل الالتباس ، وقد دلت الأخبار على أنهم (عليهم السلام)
كانوا يلقون الاختلاف في الأحكام تقية وإن لم يكن ثمة قائل بها من أولئك الأنعام
كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب (١) .

وبالجملة فالمسألة في غاية الإشكال وللتوقف فيها مجال وإى مجال فالواجب
الاحتياط في ما عدا المنزل المستوطن المدة المذكورة اما بإقامة العشرة أو الجمع
بين الفرضين .

ثم انه بعد وصول الكلام الى هذا المقام وفق الله للوقوف على كلام بعض مشايخنا الكرام من متأخري المتأخرين الاعلام يؤذن بحمل الاخبار المطلقة في وجوب الاتمام بمجرد وصول الملك على التقية ، قال لأن عامة العامة على ما نقل عنهم ذهبوا الى ان المسافر اذا ورد في اثناء سفره منزلاً له أتم فيه سواء استوطنه أم لا حتى قال بعضهم بالاتمام في منازل أهله وعشيرته ولم يظهر من أحد منهم القول باشتراط دوام الاستيطان (١) .

اقول : ومن الاخبار التي يجب حملها على التقية بناء على ما ذكره شيخنا المشار اليه صحيحة البقباق (٢) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المسافر ينزل على بعض أهله يوماً أو ليلة أو ثلاثاً قال ما احب ان يقصر الصلاة .

وقد حملها الشيخ على الاستحباب الذي مرجعه الى التخيير بين القصر والاتمام وحملها بعض على الاستيطان بشرائطه أو على انه يستحب أن يقيم عشراً . والظاهر بعد الجلبع بل الاظهر هو الحمل على التقية لما عرفت ، وعلى ذلك تحمل جملة تلك الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب الاتمام بمجرد وصول الملك ، وتعصده الاخبار الدالة على انه لا يجوز الاتمام فيها إلا مع نية اقامة العشرة وإلا فالواجب التقصير ، لانك قد عرفت ان تقييدها بهذه الاخبار كما ذكره الصدوق وان أمكن في بعض إلا انه لا يمكن في بعض آخر كالأخبار الدالة على وجوب الاتمام مع الجلوس فيها يوماً أو يومين أو ثلاثة ، وحيث لم يبق إلا حملها جميعاً على التقية التي هي في اختلاف الاخبار أصل كل بلية ، وهو محمل جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبیه

(١) في المفتي ج ٢ ص ١٩ : اذا مر في طريقه على بلد فيه أهل أو مال قال احمد في موضع يتم وقال في موضع يتم إلا أن يكون ماراً وهو قول ابن عباس ، وقال الزهري اذا مر بمزرعة له أتم ، وقال اذا مر بقرية له فيها أهله أو ماله أتم اذا أراد ان يقيم بها يوماً وليلة ، وقال الشافعي وابن المنذر يقصر ما لم يجمع على اقامة أربعة لانه مسافر لم يجمع على أربع .

(٢) الوسائل الباب ١٩ من صلاة المسافر

وبه يزول الاختلاف بين هذه الأخبار .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قال في المدارك في هذا المقام - بعد أن نقل عن
الأصحاب الاستدلال على قطع السفر بالملك بموثقة عمار ثم ردها بضعف السند كما
قدمنا نقله عنه - ما صورته : والأصح اعتبار المنزل خاصة لاناطة الحكم به في الأخبار
الصحيحة ، ويدل عليه صريحاً ما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن محمد بن
اسماعيل بن بزيح ... ثم ساق الرواية الثالثة عشرة من الأخبار المتقدمة ، ثم قال
وبهذه الرواية احتج الأصحاب على أنه يعتبر في الملك أن يكون قد استوطنه ستة
أشهر فصاعداً ، وهي غير دالة على ما ذكره بل المتبادر منها اعتبار إقامة ستة أشهر
في كل سنة . وبهذا المعنى صرح ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه فقال بعد أن
أورد قوله عليه السلام في صحيحة اسماعيل بن الفضل ... إلى آخر ما قدمنا نقله عن ابن بابويه .
ثم قال : والمسألة قوية الإشكال ، وكيف كان فالظاهر اعتبار دوام الاستيطان كما يعتبر
دوام الملك لقوله عليه السلام في صحيحة علي بن يقطين ، كل منزل من منازلك لا تستوطنه ...
إلى آخره ، انتهى ملخصاً

أقول : فيه أولاً - زيادة على ما قدمنا من اقتصاره في نقل دليل القول
المشهور على موثقة عمار مع وجود الروايات الصحيحة الصريحة غيرها كما عرفت -
أن وجه الإشكال في قوله : « والمسألة قوية الإشكال » ، إنما هو من حيث استدلال
الأصحاب بهذه الرواية على الاستيطان ستة أشهر في الجملة والرواية تدل على دوام
الاستيطان في كل سنة ، فالإشكال حينئذ عنده من حيث أن القول بما عليه
الأصحاب خروج عن ما دل عليه النص والقول بما دل عليه النص خروج عن ما عليه
الأصحاب . وأنت خير بان هذا الإشكال سخييف ضعيف والإشكال الحقيقي إنما
هو من حيث أن الاستيطان في الرواية إنما وقع قيداً للمنزل كما عرفت ، غاية الأمر
أنه متى كان المنزل المستوطن في الضيعة وجب الاتمام من حيث المنزل ، وقد عرفت
من روايات علي بن يقطين المتعددة تقييد المنزل بالاستيطان في وجوب الاتمام وإن

كان وحده ، والقيد المعبر في الملك بناء على الروايات الثلاث الاخيرة إنما هو نية الإقامة ، فاستدلناهم بالرواية المذكورة ليس في محله . وايضاً فإنه صرح في صدر كلامه بأن الأصح اعتبار المنزل خاصة دون مجرد الملك واستدل عليه بهذه الرواية ، وحينئذ فاعتبار الاستيطان إنما هو في المنزل الذي اختاره كما هو ظاهر الرواية ، وحق العبارة بناء على ما ذكرناه أنه لما نقل عن الأصحاب أنهم احتجوا بهذه الرواية على أنه يعتبر في الملك الاستيطان ستة أشهر أن يرد به أن اعتبار الاستيطان في الرواية إنما هو بالنسبة إلى المنزل خاصة لا الملك ، مع أن المتبادر منها اعتبار الاستيطان ستة أشهر في كل سنة وهم قد اكتفوا بال ستة ولو في سنة واحدة . هكذا كان حق العبارة بمقتضى ما اختاره في المقام .

وثانياً - ان قوله : « وكيف كان فالظاهر اعتبار دوام الاستيطان ... الى آخره ، بعد قوله : « والمسألة قوية الإشكال ، من ما لا يخلو من التدافع ، لأن قوة الإشكال عنده كما عرفت من حيث الاختلاف بين كلام الأصحاب في ما اكتفوا به من الاستيطان ستة أشهر ولو في سنة وبين الرواية في ما دلت عليه من دوام الاستيطان ، وهو مؤذن بتوقفه في المسألة من حيث عدم امكان مخالفة الأصحاب وعدم امكان مخالفة الرواية فوقع في الاشكال لذلك ، ومقتضى قوله : « وكيف كان ... الى آخره ، ترجيح العمل بما دلت عليه الرواية من دوام الاستيطان كما أيده بذكر صحيحة على بن يقطين وكلام الشيخ وابن البراج .

وبالجملة فإن الظاهر من كلامه في هذا المقام ان الخلاف هنا بين الأصحاب وقع في موضعين : (احدهما) - ان الوطن الذي ينقطع به السفر هل هو مجرد الملك الذي استوطنه كما هو المشهور أو خصوص المنزل المستوطن ؟ وهو في هذا الموضع قد حكم بأن الأصح هو القول الثاني مستنداً الى الصحيحة المذكورة . (وثانيهما) - أنه هل يكفي إقامة الستة ولو مرة واحدة في سنة كما هو المشهور أم لابد من تجديد الإقامة في كل سنة كما هو ظاهر الصدوق والشيخ في النهاية وابن البراج ؟ وهو قد

ج ١١ (هل تكفي إقامة الأشهر الستة دفعة أو لابد منها كل سنة ؟) - ٣٧١ -

اختار هنا القول الثاني لقوله ، والظاهر اعتبار دوام الاستيطان ، .
وحينئذ فقد تلخص ان مذهبه في المسألة هو القول بخصوص المنزل مع اعتبار
دوام الاستيطان كل سنة ، وعلى هذا فأي اشكال هنا عنده وما وجه هذا الاشكال
فضلا عن قوته حتى انه يقول ، والمسألة قوية الإشكال ، وبالجمله فالظاهر ان كلامه
هنا لا يخلو من مسامحة ناشئة عن الاستعجال . والله العالم .

تذبيہ

قد ذكر الأصحاب (رضوان الله عليهم) في هذا المقام جملة من الفروع
والاحكام من ما يتم بها الكلام لابد من نقلها وذكرها لما فيها من الايضاح للمسألة
ورفع غشاوة الابهام :

فنها - ان المستفاد من كلام الاكثر هو الاكتفاء بمقام الستة الأشهر ولو
دفعة في سنة واحدة فيتم متى وصل بعدها ولو فريضة واحدة ، وظاهر الصدوق
- واليه مال في المدارك كما تقدم ذكره - اعتبار الستة في كل سنة ، والمفهوم من
كلام الفاضل الخراساني وبعض من تأخر عنه اناطة حصول الاستيطان بالعرف من
غير تقييد بمدة :

قال في الذخيرة : والظاهر ان الوصول الى بلد له فيه منزل استوطنه بحيث
يصدق الاستيطان عرفا كاف في الاتمام . انتهى . ونحوه في الكفاية .

وقال بعض من تأخر عنه من مشايخنا المحققين بعد نقل صحيحة محمد بن
اسماعيل بن بزيع : وخلاصة معناه ان الإتمام بالضياع وما يحكمها إنما هو في ما يكون
محلا لسكنائه بحيث يعد عرفاً من أوطانه ويصدق عليه عادة انه موضع استيطانه من
غير أن يعرضه الترك لذلك في ما بعد بمرتبة تخرجه عن عداد الأوطان وصدق
الاستيطان أي بحيث لا يقال انه كان وطنه سابقاً فتركه ، فان هذا الاستيطان
يتحقق بان يكون له فيه محل نزول وان لم يكن مسلماً له يسكنه دائماً ستة أشهر مهما
ارتحل منتقلاً اليه . انتهى .

اقول : قد عرفت أنه لا يخفى ما فى احالة الأحكام الشرعية على العرف من الإشكال، فانا لا نجد لهذا العرف معنى إلا باعتبار ما يتصوره مدعيه فى كل مقام ويزعم ان كافة الناس على ما ارتسم فى خاطره فيحمل عليه الأحكام ، وإلا فتبع الاقطار والأمصار ومعرفة ما عليه عرف الناس وعاداتهم فى تلك الامور التى علقوها على العرف أمر متعذر البتة ، هذا مع ما علم يقيناً من اختلاف العادات والعرف باختلاف الأقاليم والبلدان . وبالجملة فاناطة الأحكام الشرعية بالعرف مع ما عرفت من كونه لا دليل عليه لا يخلو من الإشكال ، والمفهوم من أخبارهم (عليهم السلام) انه مع وزود لفظ يحمل فى أخبارهم فانه يجب الفحص عن معناه المراد به عنهم ومع تعذر الوقوف على ذلك فالواجب الأخذ بالإحتياط والوقوف على سواء ذلك الصراط .

ويمكن هنا أن يقال ان لفظ الاستيطان وان كان يحمل فى اكثر الأخبار إلا ان صحيحة ابن بزيع قد صرحت بان المراد به اقامة ستة أشهر ، والمحمل يحمل على المفصل والمطلق على المقيد فلا اشكال .

وأما ما يفهم من كلام الصدوق ومن تبعه فى هذا المقام - من وجوب الستة فى كل سنة استناداً الى افادة المضارع التجدد - فقيه ان الظاهر بمعونة الاخبار الكثيرة الدالة على مطلق الاستيطان انما هو أن المراد بذلك انه لا يكتفى فى صدق الاستيطان المرة والمرتان بل لابد من تجدد واستمراره على وجه لا يترك تركا يخرج به عن الاسم المذكور ، وأقل ما يحصل به ذلك من المراتب اقامة الستة مرة واحدة حيث انه لم يمين فى تلك الاخبار الكثيرة مدة للتحديد بل جعل المناط هو التحديد الذى يكون سبباً لعدم زوال اسم الاستيطان ، وفى الصحيحة المذكورة أوضحه وعينه بكون أقل ذلك مدة الستة الأشهر . وبذلك يظهر أنه لا دلالة فى الرواية على ما توهموه من اعتبار اقامة الستة فى كل سنة . والله العالم .

ومنها - انه لا يشترط فى الستة الأشهر التوالى بل يكتفى ولو كانت متفرقة . وهو جيد ، وذلك فان الحكم بالحكم بالتمام فى الاخبار المتقدمة علق على مطلق الاستيطان

المدة المذكورة وهو أعم من أن يكون مع التوالى أو التفريق .
ومنها - انه يشترط أن تكون الصلاة في الستة المذكورة بنية الإقامة لانه المتبادر من قوله لا يشترط في صحيحة ابن بزيع ، منزل يقيم فيه ستة أشهر ، وكذا من لفظ الاستيطان والسكنى كما في الأخبار الأخرى ، وحيث فلا يكفى الإتمام المترتب على كثرة السفر ولا على المعصية بالسفر ولا بعد التردد ثلاثين يوماً ولا لشرف البقعة . نعم لا تضر مجامعتها له وإن تعددت الأسباب .

ومنها - اشتراط الملك في المنزل وغيره كما هو ظاهر كلامهم وبه صرح الشهيدان قال في الذكرى : ويشترط ملك الرقبة فلا تكفى الإجارة والتملك بالوصية . ونحوه في الروض أيضاً .

وظاهر بعض متأخرى المتأخرين المناقشة في الشرط المذكور ، قال في الذخيرة : واشترط الشهيد ملك الرقبة فلا تجزئ الإجارة . وفيه تأمل .

أقول : لا يخفى أن المفهوم من الأخبار المتقدمة بالنسبة إلى الضياع والقرى ونحوها هو اشتراط الملك بغير اشكال وإنما محل الإشكال في المنزل ، والمفهوم لغة وعرفاً انه عبارة عن موضع النزول ، قال في القاموس : النزول الحلول ونزل به حل فيه والمنزل موضع النزول . ومثله في كتاب المصباح المنير . ولا ريب أن ذلك أعم من أن يكون ملكاً أو مستأجراً أو معاراً أو نحو ذلك ، والاستناد إلى اللام في المقام باعتبار حملها على التملك لا وجه له لاحتمال حملها على الاختصاص ، بل صرح في الروض في مسألة اتخاذ البلد دار إقامة على الدوام بأن اللام كما تدل على الملك تدل على الاختصاص بل هي فيه أظهر ، وقال بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين : الحق أن الأصل في اللام الإختصاص ومجيئها للتملك إنما هو لأجل كونه من أفراد الاختصاص . وبالجمله فإن ما ذكره في المقام لا يخلو من الاشكال لعدم الدليل الواضح عليه بل ظاهر كلام أهل اللغة كما عرفت خلافه .
ومنها - كون الاستيطان بعد تحقق الملك بناء على القول المشهور من اشتراط

ملك الرقة أو بعد تحقق أحد الأسباب المبيحة للنزول بناء على القول الآخر ، فلو تقدم الاستيطان أو بعضه على ذلك لم يعتد به ، والوجه في ما ذكرنا ان الحكم في الأخبار ترتب على الاستيطان في المنزل الذي له ملكا كان أو عارية أو نحو ذلك وهو ظاهر في أن الاستيطان قبل وجود المنزل المتصف باحد الوجوه المذكورة من الملكية ونحوها لا يدخل تحت مضمون هذه العبارة .

ومنها - دوام الملك فلو خرج عنه لم يترتب عليه الحكم المذكور . قال في الذكرى : ويشترط ايضاً دوام الملك فلو خرج عن ملكه زال الحكم ، لان الصحابة لما دخلوا مكة قصرُوا فيها لخروج املاكهم (١) .

أقول : هذا الشرط جيد بالنسبة الى الملك بناء على ما قدمنا نقله عنهم من اشتراط ملك الرقة ، واما بناء على القول الآخر فانه لا بد ايضاً من دوام نسبة المنزل اليه باحد الأسباب المتقدمة ، فلو استأجره أو استعاره مدة ثم انقضت المدة وخرج عن النسبة اليه والتعلق به فالظاهر ايضاً زوال الحكم المترتب على وجود المنزل الداخل تحت تصرفه ، فان ظاهر الأخبار اعتبار دوام السبب المذكور في دوام ما يترتب عليه ومنها - انه لا يشترط السكنى في الملك بل يكفي السكنى في البلد أو القرية حيث كان ولا يشترط كونه له صلاحية السكنى .

قال في الروض : ولا يشترط كون السكنى في الملك ولا كونه له صلاحية السكنى لحديث النخلة (٢) فيكفي سكنى بلد لا يخرج عن حدوده الشرعية وهي حد الحفاه . انتهى .

أقول : أما عدم اشتراط كون السكنى في الملك فان اريد به بالنسبة الى مثل الضياع والنخيل فهو من ما لا ريب في صحته ، لان هذه الأشياء ليست محلا للسكنى عرفاً فيكفي الجلوس في البلد . إلا انك قد عرفت سابقاً انه لا دليل على ما اعتبروه من اشتراط مجرد الملك بالسكنى بل السكنى في الأخبار انما ترتب على

المنزل ، وان اريد به بالنسبة الى المنازل فهو محل اشكال ، لان الروايات دلت على انه اذا كان له منزل يستوطنه وهى ظاهرة بل صريحة فى كون الاستيطان فى نفس المنزل ، والحمل على تقدير مضاف أى يستوطن بلده بعيد غاية البعد ، فما ذكره (عطر الله مراقبهم) هنا لا يخلو من وصمة الإشكال .

ومنها - انه قد صرح غير واحد منهم (رضوان الله عليهم) بانه لو اتخذ بلداً دار اقامة على الدوام فان حكمه حكم الملك :

قال فى المدارك : والحق العلامة ومن تأخر عنه بالملك اتخاذ البلد دار اقامة على الدوام ولا بأس به لخروج المسافر بالوصول اليها عن كونه مسافراً عرفاً . قال فى الذكرى : وهل يشترط هنا الاستيطان الستة الأشهر ؟ الأقرب ذلك ليتحقق الاستيطان الشرعى مضافاً الى العرفى . وهو غير بعيد لأن الاستيطان على هذا الوجه إذا كان معتبراً مع وجود الملك فع عدمه أولى . انتهى .

اقول : لا يخفى ما وقع للاصحاب (رضوان الله عليهم) قديماً وحديثاً من الغفلة فى هذه المسألة ، وذلك فان ظاهرهم الاتفاق على انحصار قواطع السفر فى ثلاثة : (أحدها) اقامة العشرة . و(ثانيها) مضى ثلاثين يوماً متزداً . و(ثالثها) وصول بلد له فيها ملك أو منزل قد استوطنه على الخلاف المتقدم ، وظاهرهم دخول بلدته التى تولد فيها ونشأ من زمن ابيه واجداده فى القاطع الثالث ، والحق العلامة ومن تبعه بالملك كما هو القول المشهور اتخاذ البلد دار اقامه على الدوام ، ورجحه السيد السند كما ذكره . ثم ان من تأخر عن العلامة اختلفوا فى انه هل يشترط اعتبار الستة الأشهر المعتبر فى الملك فى هذا البلد ؟ ظاهر الذكرى ذلك ورجحه السيد المذكور لما ذكره ، وبمثل ذلك صرح جده فى الروض وغيره ، وظاهر الشهيد فى البيان التوقف فى ذلك حيث قال : والمقيم ببلدة اتخذها وطناً على الدوام يلحق بالملك على الظاهر وفى اشتراط الإقامة ستة أشهر أو العشرة الايام إشكال . انتهى . وبالجملة فالمشهور هو الاول .

وأنت خير بانه لا يخفى على من لاحظ الأخبار بعين التأمل والتدبر والاعتبار ان المفهوم منها على وجه لا يعتريه الشك ولا الإنكار ان القواطع الثلاثة التي أحدها بلد الملك أو المنزل المشترك فيه الاستيطان إنما هي في ما اذا خرج الإنسان من بلده مسافراً سفرأ يجب فيه التقصير فانه يستصحب التقصير في سفره الى أن ينقطع إما باقامة عشرة أيام في بعض المواضع أو مضى ثلاثين يوماً متزديداً أو يمر في سفره ذلك على ملك له من ضياع أو منزل على الوجه المتقدم في المسألة فانه ينقطع سفره بأى هذه حصل ويرجع الى التمام ، ثم بعد المفارقة يرجع الى التقصير في سفره كما كان أولاً حتى يرجع الى بلده التي خرج منها فيجب عليه الاتمام بالوصول اليها ، إلا ان الأخبار هنا قد اختلفت في انه هل يتم إذا رجع الى بلده بعد تجاوزه محل الترخص داخلاً أو لا يتم حتى يدخل منزله وأهله ؟ وحيث أن تلك القواطع الثلاثة إنما هي خارج البلد المذكور ، وإنقطاع السفر بالجوع الى بلده التي خرج منها ليس له مدخل في تلك القواطع بوجه ، وقد تقدمت لك الأخبار المتعلقة بهذا القاطع الثالث الذي هو الملك أو المنزل صريحة في ما قلناه وواضحة في ما ادعيناها فانها تضمنت انه يمر به في سفره ، ومنه يعلم ان ذلك إنما هو في مدة السفر وضمنه كما ذكرناه ، وعباراتها في هذا المعنى صريح وظاهر مثل قولهم « سافر من أرض الى أرض وإنما ينزل قراه وضيئته ، وقولهم « يتخذ المنزل فيمر به ، ونحو ذلك من ما تقدم ، وكله صريح أو ظاهر في كون تلك الاملاك والضياع والمنازل إنما هي في الطريق والسفر ، وأما بلد الإقامة فلا مدخل لها في هذه الأخبار بوجه وإنما لها أخبار على حدة ، ومحل الخلاف الذي وقع بينهم من الاكتفاء بالملك مطلقاً أو لابد من المنزل واعتبار الاستيطان مطلقاً أو مقيداً ونحو ذلك كله إنما نشأ من هذه الأخبار التي ذكرناها المتضمنة لكون ذلك في السفر .

وأما أخبار بلد الاستيطان الدالة على انقطاع السفر بالوصول اليها فهي هذه التي تتلوها عليك : فيها موثقة اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال :

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر ، والرواية عن ابي ابراهيم دح ،

« سألته عن الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أيتهم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله ؟ قال بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله . .
وصحيحة العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته . .

وروى الصدوق في الفقيه مرسلاً (٢) قال : وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « اذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه . .

وموثقة ابن بكير (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة له بها دار ومنزل فيمر الكوفة وإنما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجهز يوماً أو يومين ؟ قال يقيم في جانب المصر ويقصر . قلت : فان دخل أهله ؟ قال عليه السلام . .

وروى هذه الرواية الحميري في كتاب قرب الاسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب (٤) « انه سمع بعض الواردين يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة وله بالكوفة دار وعيال فيخرج فيمر بالكوفة ويريد مكة ليتجهز منها وليس من رأيه أن يقيم أكثر من يوم أو يومين ؟ قال يقيم في جانب الكوفة ويقصر حتى يفرغ من جهازه وان هو دخل منزله فليتم الصلاة . .

وأنت خير بان سند الرواية المذكورة صحيح فبملاحظة موافقتها مع الموثقة المذكورة يجعلها في حكم الصحيح ايضاً .

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « ان أهل مكة اذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم اتموا واذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا . .

وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) قال : « ان أهل مكة اذا خرجوا

حجاجاً. قصرُوا وإذا زارُوا ورجعُوا إلى منازلهم أموا ، .

وصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته عن التقصير قال : إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتهم وإذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر ، وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك ، وليس في بعض نسخ الحديث أول الحديث إلى قوله « فأتهم » .

هذه جملة ما حضرني من أخبار المسافر إذا رجع إلى بلده ، وقد دلت كلها ما عدا الأخير على أن سفره إنما ينقطع بدخول بيته كما هو أحد القولين في المسألة وأظهرهما ، وصحيفة ابن سنان قد دلت على الانقطاع بتجاوز محل الترخيص داخلاً كما هو أشهرهما ، ولا تعرض في شيء منها بوجه من الوجوه لشيء من تلك الشروط التي وقع فيها الخلاف ولا دلالة فيها على اشتراط منزل ولا ملك ، والاضافة في هذه الأخبار في قوله « بيته أو منزله » أعم من التملك والاختصاص ، ولا تعرض فيها لاستيطان ستة أشهر ولا عدمه ، وهؤلاء الذين اشتملت هذه الأخبار على السؤال عن أحكامهم وبيان تقصيرهم وإتمامهم لا تخصيص في أحد منهم بكونه ممن قد اتخذها وطناً من زمن آبائه وأجداده أو توطنها أخيراً ، نعم لا بد من صدق كونها بلده عرفاً كما تشير إليه أخبار أهل مكة ، ومن ذلك يظهر أن قواطع السفر أربعة بزيادة ما ذكرناه على الثلاثة المتقدمة .

هذا . وأما ما ذكرناه من حكم من اتخذ بلداً دار إقامة على الدوام فالأظهر عندي التفصيل فيه بأنه إن كان قد صدق عليه عرفاً كونه من أهل البلد المذكور فحكمه ما ذكرناه ودلت عليه هذه الأخبار كأهل البلد القاطنين بها ، وإن كان قبل ذلك كأن يكون ذلك في أول أمره بأن نوى الجلوس فيها على الدوام ولكنه بعد لم يدخل تحت اسم أهلها ولم يصدق عليه أنه منها فالأظهر فيه الرجوع إلى قواعد السفر المنصوصة عن أهل البيت (عليهم السلام) من بقاء حكم السفر عليه حتى ينقطع

ج ١١ (وجوب الإتمام على المسافر بعد مضي ثلاثين يوماً متريداً) - ٣٧٩ -

سفره . باحد القواطع الشرعية . وما ذكره من التخريجات المتقدم ذكرها لا أعرف عليها دليلاً ولا اليها سيلاً . وقوله في المدارك : « لخروج المسافر بالوصول اليها عن كونه مسافراً عرفاً ، ليس بشئ » في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على وجوب التقصير على المسافر إلا أن ينقطع سفره باحد القواطع الشرعية ، وحيث لم يحصل هنا شئ منها فالواجب بمقتضى تلك النصوص استصحاب التقصير كما صرحوا به في من أقام مدة في رستاق ، ومجرد نية الإقامة دواماً في البلد لا دليل على تأثيرها في قطع حكم السفر ، والإلحاق بالملك مجرد قياس لا يوافق اصول المذهب . وبالجمله فان التحقيق عندى في المسألة ما ذكرته . والله العالم بحقائق أحكامه ونوابه القائمون بمعالم حلاله وحرامه .

المقام الثالث - في مضي ثلاثين يوماً متريداً ولا خلاف بينهم في وجوب الإتمام عليه بعد المدة المذكورة ، وقد مضت الأخبار الدالة عليه في صدر المقام الأول ، إلا ان في بعضها التحديد بثلاثين يوماً وفي بعضها بالشهر ، ويظهر الفرق في ما اذا كان مبدأ التردد أول الشهر الهلالى فانه يكتفى به وان ظهر نقصانه عن الثلاثين بناء على رواية الشهر ، والظاهر انه كذلك ايضاً بمقتضى كلام الاصحاب ويشكل حينئذ باعتبار رواية الثلاثين إلا ان تحمل على غير الصورة المذكورة من حصول التردد في اثناء الشهر كما هو الأغلب .

ونقل عن العلامة في التذكرة انه اعتبر الثلاثين ولم يعتبر الشهر الهلالى ، قال : لان لفظ الشهر كالجمل ولفظ الثلاثين كالمبين . قال في المدارك : ولا بأس به . وقال في الذخيرة : وفي كونها كالجمل والمبين تأمل بل الظاهر كون الشهر حقيقة في المعنى المشترك بين المعنيين ، وحينئذ فالتوجه أن يقال يحمل على الثلاثين كما يحمل المطلق على المقيد والعام على الخاص . انتهى .

أقول : لا يخفى ان مرجع الكلامين الى البناء على الثلاثين وتقييد الشهر بذلك وهو الاظهر وان كان ما ذكرناه أولاً في الجمع بين الاخبار لا يخلو من قرب . والله العالم

الخامس من الشروط المتقدمة ان يكون السفر سائناً واجباً كان كالحج أو مستحباً كالزيارة أو مباحاً كالتجارة فلا يترخص العاصي بسفره ، وهذا الشرط يجمع عليه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كما نقله المحقق في المعتمد والعلامة في جملة من كتبه .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول من سافر قصر وافطر إلا ان يكون رجلاً سفره الى صيد أو في معصية الله تعالى أو رسولاً لمن يعصى الله عز وجل أو في طلب شحنا أو سعاية ضرر على قوم مسلمين » .

وما رواه الشيخ عن عبيد بن زرارة في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى الصيد أيقصر أو يتم ؟ قال يتم لأنه ليس بمسير حق » . وعن أبي سعيد الخراساني (٣) قال : « دخل رجلان على أبي الحسن الرضا عليه السلام فسألاه عن التقصير فقال لأحدهما : وجب عليك التقصير لأنك قصدتني . وقال للآخر : وجب عليك التمام لأنك قصدت السلطان » .

وعن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال : « سبعة لا يقصرون الصلاة : الجاني الذي يدور في جبايته والامير الذي يدور في امارته والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق والراعي والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر والرجل الذي يطلب الصيد يريد به لهُو الدنيا والمحارب الذي يقطع السيل » .

واتمام الاخيرين لعدم اباحة السفر وأما ما عداهما فيمكن أن يكون لكون السفر عملهم ، ويحتمل في الأولين أن يكونا من قبيل الاخيرين ايضاً .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافرين

(٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة المسافرين

(٤) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافرين

ج ١١ (لا فرق في الإتمام بالسفر المحرم بين حرمة بنفسه وبغايته) - ٣٨١ -

وعن ابن بكير (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة أيقصر الصلاة ؟ قال لا إلا أن يشيع الرجل أخاه في الدين فإن التصيد مسير باطل لا تقصر الصلاة فيه . وقال يقصر إذا شيع أخاه . »

وعن عمران بن محمد بن عمران القمي في الصحيح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت له الرجل يخرج إلى الصيد مسيرة يوم أو يومين يقصر أو يتم ؟ قال إن خرج لقوته وقوت عياله فليفطر ويقصر وإن خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامة . »

وعن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « سألته عن من يخرج من أهله بالصقور والبزاة والكلاب يتنزه الليلة والليلتين والثلاثة هل يقصر من صلاته أم لا يقصر ؟ قال إنما خرج في لهُو لا يقصر . قلت : الرجل يشيع أخاه اليوم واليومين في شهر رمضان ؟ قال يفطر ويقصر فإن ذلك حق عليه . »

وعن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) « في قول الله عز وجل : فمن اضطر غير باغ ولا عاد (٥) قال : الباغي باغى الصيد والعادي السارق ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطرأ إليها هي حرام عليهما كما هي على المسلمين وليس لهما أن يقصرا في الصلاة . »

هذا ما حضرنى من الأخبار المتعلقة بالمسألة ، وتحقيق الكلام في المقام أن يقال : ظاهر الأصحاب - واليه يشير بعض الأخبار المذكورة كصحيحة عمار بن مروان وموثقة عبيد بن زرارة - أن السفر المحرم الموجب للإتمام أعم من أن يكون محرماً في حد ذاته أو باعتبار غايته المترتبة عليه ، ومن الأول الفار من الزحف والهارب

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من صلاة المسافرين

(٣) الوسائل الباب ٩ و١٠ من صلاة المسافرين

(٤) الوسائل الباب ٨ من صلاة المسافرين

(٥) سورة البقرة الآية ١٦٨ والإنعام الآية ١٤٦

من غريمه مع قدرته على الوفاء ، وعدوا من ذلك تارك الجمعة بعد وجوبها عليه ، ومنه ايضاً الأبق عن مولاه والمرأة الناشزة والساالك طريقاً يغلب على ظنه فيه العطب وان كانت الغاية حسنة كأن يكون السفر للحج والزيارات مثلاً ، وعد منه كل سفر استلزم ترك واجب وسياق ما فيه . ومن الثاني المسافر لقطع الطريق او لقتل رجل مسلم او لاضرار يقوم مسلمين او نحو ذلك ، وقد عد في المدارك ومثله صاحب الذخيرة الأبق والناشر في القسم الثاني .

قال في المدارك : واطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضى عدم الفرق في السفر المحرم بين من كان غاية سفره معصية كقاصد قطع الطريق بسفره وكالعبد والمرأة القاصدين بسفرهما النشوز والاباق او كان نفس سفره معصية كالفرار من الزحف والهرب من غريمه مع قدرته على وفاء الحق .

اقول : فيه انه لا يخفى ان معنى السفر الذى غايته معصية ان يكون هناك امران ثابتان في الوجود الخارجى احدهما مقدم على الآخر والآخر مترتب عليه ، فان الغاية متأخرة في الوجود عن ذى الغاية ، مثلاً من سافر لقتل رجل في بلد فان السفر يحصل اولاً ثم تلك الغاية المترتبة عليه فالسفر من حيث هو لا يلحقه تحريم وإنما يلحقه التحريم باعتبار ترتب تلك الغاية عليه ، وبهذا يظهر ان سفر المرأة القاضدة به النشوز ليس كذلك لان سفرها بهذا العنوان محرم من اصله ، والنشوز لا يسلح هنا لان يكون من الغايات المترتبة على السفر بعد وقوعه كما في سائر الأسفار التى غايتها محرمة بل هو حاصل من اول خروجها عن طاعة الزوج ، غاية الأمر ان السفر لما كان من حيث هو اعم قيد بهذا القيد ، والمراد حينئذ ان من جملة السفر المحرم في حد ذاته سفر المرأة اذا كانت قاصدة به النشوز فان مجرد سفرها ليس بمحرم . وبذلك يظهر ان هذين الفردين انما هما من القسم الأول كما ذكرناه .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : وادخال هذه الافراد يقتضى المنع

من ترخص كل تارك للواجب بسفره لاشتراكهما في العلة الموجبة لعدم الترخص ، اذ الغاية مباحة فانه المفروض وإنما عرض العصيان بسبب ترك الواجب ، فلا فرق حيثئذ بين استلزام سفر التجارة ترك صلاة الجمعة ونحوها وبين استلزامه ترك غيرها كتعلم العلم الواجب عيناً او كفاية بل الامر في هذا الوجوب أقوى ، وهذا يقتضى عدم الترخص إلا لا وحدى الناس ، لكن الموجود من النصوص في ذلك لا يدل على إدخال هذا القسم ولا على مطلق العاصي وإنما دل على السفر الذى غايته المعصية وقال سبطه السيد السند بعد نقله : ويشكل بان رواية عمار بن مروان التى هى الأصل في هذا الباب تتناول مطلق العاصي بسفره ، وكذا التعليل المستفاد من رواية عبيد بن زرارة ، والاجماع المنقول من جماعة . لكن لا يخفى ان تارك الواجب كالتعلم ونحوه انما يكون عاصياً بنفس الترك لا بالسفر إلا اذا كان مضاداً للواجب وقلنا باقتضاء الامر بالشئ النهى عن ضده الخاص ، والظاهر عدم الاقتضاء كما هو اختياره (قدس سره) مع ان التضاد بين التعلم والسفر غير متحقق في اكثر الأوقات ، فما ذكره (قدس سره) حيثئذ من ان ادخال هذا القسم يقتضى عدم الترخص إلا لا وحدى الناس غير جيد . انتهى .

اقول : التحقيق في هذا المقام ان يقال : لا يخفى ان المفهوم من الأخبار المتقدمة - وهو صريح روائى ابى سعيد الخراسانى وعمران بن محمد القمى - ان المدار في حرمة السفر وإباحته إنما هو على القصد والنية ، ويعضده الأخبار المستفيضة الدالة على ان الأعمال بالنيات (١) لا محض استلزام السفر لامر محرم كترك واجب مثلاً مطلقاً وان لم يخطر بباله فضلاً عن قصده . ومنه يظهر ان عدم سفر تارك الجمعة من قبيل السفر المحرم ليس في محله بناء على ما ذكره في تلك المسألة من حيث لزمه مستلزم لتفويت الواجب ، فانه إنما يتم بناء على ثبوت تلك المقدمة الاصولية من ان الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده الخاص . نعم يأتي بناء على ما قدمناه من النصوص

في تلك المسألة صحة عده هنا حيث انها دالة على النهي عن السفر . وبالجمله فان المفهوم من الاخبار المتقدمة كما عرفت هو دوران التحريم مدار النية والقصد بذلك السفر ، فان قصد به أمراً محرماً كالفرار من الزحف والهرب من غريمه مع امكان الوفاء او النشور والاباق أو قصد غاية محرمة مترتبة عليه كالامثلة المتقدمة ثبت التحريم ووجب الإتمام ، وأما لو استلزم ترك واجب ولم يخطر بباله أو خطر بباله ولكن لم يتعلق به القصد فانه لا يتعلق به التحريم ، نعم لو كان هو المقصود من السفر وتعلقت به النية وقد ثبت تحريمه في حد ذاته أو باعتبار غايته فلا اشكال في ما ذكره من وجوب الاتمام . وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا المتقدم ذكره من عدم ورود ما ذكره وانه لا حاجة في التفصي عنه الى ما ذكره سبطه السيد السند .

ويؤيد ما قلناه ما صرحوا به في هذا المقام من أن المعصية في السفر مانعة ابتداء واستدامة ، فلو قصد المعصية ابتداء اتم ولو رجع عنها في اثناء السفر اعتبرت المسافة حينئذ فان بلغ الباقي مسافة قصر وإلا أتم .
وظاهرهم الاتفاق هنا على الحكم المذكور حيث ان ذلك ثابت في انشاء كل سفر وهذا من جملة ذلك ، فانه بعد الرجوع عن المعصية قاصد لانشاء السفر فلا بد فيه من المسافة .

واما لو كان سفره مباحاً ثم قصد المعصية في الاثناء انقطع ترخصه ووجب عليه التمام ما دام على ذلك القصد ، فلو رجع عن ذلك القصد الى قصده الاول او غيره من القصود المباحة رجع الى التقصير .

وهل يعتبر هنا في رجوعه الى التقصير كون الباقي مسافة ؟ قيل نعم وبه قطع العلامة في القواعد لبطلان المسافة الاولى بقصد المعصية فافتقر في رجوعه الى التقصير الى قصد مسافة جديدة . وقيل لا وهو ظاهر المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى وبه قطع في الذكرى ، واستدل عليه بان المانع من التقصير انما كان هي المعصية وقد زالت . قال في المدارك : وهو جيد وفي بعض الاخبار دلالة عليه .

اقول : الظاهر انه أشار بالخبر المذكور الى ما رواه الشيخ عن بعض أهل العسكر (١) قال : « خرج عن ابى الحسن عليه السلام ان صاحب الصيد يقصر ما دام على الجادة فاذا عدل عن الجادة أتم فاذا رجع اليها قصر » .

وقال في الفقيه : ولو ان مسافراً ممن يجب عليه التقصير مال عن طريقه الى صيد لوجب عليه التمام لطلب الصيد ، فان رجع من صيده الى الطريق فعليه في رجوعه التقصير .

والظاهر ان كلامه هذا وقع تفسيراً للخبر المذكور ، وظاهره حمل الجادة على المعنى المعروف ، وكأنه حمل صاحب الصيد في الخبر على من لم يرد الصيد ابتداء وإنما خرج مسافراً ثم بدا له التصيد فعدل عن طريقه واحتمل بعض الأفاضل حمل الجادة في الخبر على الحق بمعنى الجادة الشرعية والمرافقة لا امر الشارع فانه يقصر ما دام كذلك وان عدل عن ذلك أتم .

ووجه الاستدلال بالرواية المذكورة هو الأمر بالتقصير بعد الرجوع الى الجادة وهو أعم من أن يكون الباقي مسافة أو أقل بحيث يحصل منه ومن ما تقدم المسافة .

ويمكن الاستدلال ايضاً على القول الثاني زيادة على الرواية المذكورة بصحبة ابى ولاد المتقدمة في الشرط الثالث (٢) حيث انه عليه السلام أمره بالتقصير بعد رجوعه عن السفر متى كان سار في يومه ذلك يريد أن نظراً الى ضم البريد الماضي الى البريد الحاصل في الرجوع وتلفيق المسافة منهما ، وبه يظهر قوة القول المشهور .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه بقي من اخبار المسألة خبران لا يخلو ظاهرهما من الإشكال : أحدهما - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتصيد فقال ان كان يدور حوله فلا يقصر وان كان يجاوز الوقت فليقصر » ، ورواه في الفقيه عن العيص بن القاسم عنه عليه السلام مثله (٤) .

وحمله الشيخ على ما اذا قصد بالصيد القوت . اقول : وينبغي حمل قوله :
« ان كان يدور حوله ، بناء على ما ذكره على انه يدور حول مكانه الذي هو فيه من
بلد ونحوها بمعنى انه لا يبلغ محل الترخص فانه لا يقصر وان تجاوز الوقت يعني حد
الترخص فليقصر . وهو ظاهر .

وثانيهما - ما رواه عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام ورواه في الفقيه عن أبي بصير
عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ليس على صاحب الصيد تقصير ثلاثة أيام واذا جاوز
الثلاثة لزمه » .

والشيخ في التهذيب حمله على الصيد للقوت ايضاً ، والصدوق حمله على صيد
اللهم والفضول دون القوت .

ويمكن توجيه ما ذكره الشيخ بانه في ضمن الثلاثة لا يبلغ مسافة التقصير
لانه يتأني في طلب الصيد يمينا وشمالا لعدم الصيد وقصد تحصيله ، فان المسافة وان
حصلت بعد الثلاثة إلا إنها غير مقصودة من أول الأمر فلا يجب عليه التقصير تلك
المدة ، وبعد الثلاثة فالغالب انه يرجع الى بلده ، وحينئذ يكون قاصداً للمسافة
فيجب عليه التقصير لذلك .

ويمكن توجيه ما ذكره الصدوق بانه في ضمن الثلاثة كان صيده غير مشروع
فلا يقصر ، وأما بعد الثلاثة فالغالب انه يرجع الى بلده كما ذكرنا أولاً ويكون
سفره مشروعاً يجب فيه التقصير .

واحتمل في الوافي حمل هذا الخبر على التقية ايضاً ولعله الأقرب .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في سفر
صيد التجارة ، فالمشهور بين المتأخرين كونه سفرأ شرعياً مباحاً بل ربما يكون مستحباً
فيجب فيه التقصير في الصلاة وافتطار الصوم كغيره من الأسفار المباحة ، والمشهور
في كلام المتقدمين التفصيل بين الصوم فيقصر فيه والصلاة فيتم فيها .

قال في المدارك بعد أن ذكر أنه يجب التقصير إذا كان الصيد لقوته وقوت عياله : والأصح إلحاق صيد التجارة به كما اختاره المرتضى وجماعة الإباحة بل قد يكون راجحاً أيضاً . والقول بأن من هذا شأنه يقصر صومه ويتم صلاته للشيخ في النهاية والمبسوط واتباعه ، قال في المختار : ونحن نطالبه بدلالة الفرق ونقول إن كان مباحاً قصر فيها وإن لم يكن أتم فيها . وهو جيد . ويدل على ما اخترناه من التسوية بين قصر الصوم والصلاة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت » انتهى .

أقول : لا يخفى أن العلامة في المختلف قد نقل هذا القول عن جملة من أجلاء أصحابنا المتقدمين (رضوان الله عليهم) : منهم - الشيخ في النهاية والمبسوط والشيخ المفيد والشيخ علي بن الحسين بن بابويه وابن البراج وابن حمزة وابن أدریس ، قال وقال ابن أدریس : روى أصحابنا باجمعهم أنه يتم الصلاة ويفطر الصوم ، وكل سفر أوجب التقصير في الصوم وجب تقصير الصلاة فيه إلا هذه المسألة فحسب للاجماع عليه . ونقل في المختلف عن المبسوط أنه قال : وإن كان للتجارة دون الحاجة فروى أصحابنا أنه يتم الصلاة ويفطر الصوم . ثم نقل في المختلف عن السيد المرتضى قال وأوجب المرتضى وابن أبي عقيل وسائر التقصير على من كان سفره طاعة أو مباحاً ولم يفصلوا بين الصيد وغيره . انتهى .

وظاهر كلام ابن أدریس أن القول بذلك كان مشهوراً بين المتقدمين أن لم يكن جماً عليه كما ادعاه ، وإن انفكك حكم الصلاة هنا عن الصوم مستثنى من القاعدة المتفق عليها نصاً وفتوى ، وهي أن من أفطر قصر ومن قصر أفطر .

وظاهر كلام المختلف أن السيد المرتضى وابن أبي عقيل وسائر لم يتعرضوا إلى مسألة الصيد للتجارة بخصوصها وإنما ذكروا وجوب التقصير على من كان سفره طاعة أو مباحاً كما هو أصل المسألة التي هي من شروط التقصير .

(١) الوسائل الباب ٩٥ من صلاة المسافر .

وبذلك يظهر ان قول السيد السند (قدس سره) هنا - والاصح إلحاق الصيد للتجارة بالصيد لقوت عياله كما اختاره المرتضى وجماعة - ليس من ما ينبغي لانب ظاهر هذه العبارة يعطى ان المرتضى واتباعه نصوا على ان صيد التجارة كالصيد لقوت عياله وليس الأمر كذلك كما عرفت .

ثم انه لا يخفى ان ما ذكره أولئك الأجلاء من الخبر الدال على الفرق هنا بين الصوم والصلاة لم نقف عليه إلا في كتاب الفقه الرضوى ، حيث قال عليه السلام في باب صلاة السفر (١) : « واذا كان صيده للتجارة فعليه التمام في الصلاة والتقصر في الصوم » .

ويمكن أن يكون الجماعة قد تلقوا هذا الحكم من كلام الشيخ على بن الحسين ابن بابويه كما هي عادتهم في جملة من المواضع ، والشيخ المذكور كما عرفت من ما قدمناه في غير مقام انما أخذه من هذا الكتاب . واحتمال الوقوف على خبر بذلك غيره ايضاً ممكن إلا انك قد عرفت في غير موضع اختصاص هذا الكتاب بجملة من مستندات الأحكام التي قال بها المتقدمون ولم تصل الى المتأخرين ، والظاهر ان هذا منها .

إلا انه عليه السلام في كتاب الصوم من الكتاب المذكور (٢) قال ما هذه صورته : « وصاحب الصيد اذا كان صيده بطر آفعله التمام في الصلاة والصوم ، وان كان صيده للتجارة فعليه التمام في الصلاة والصوم وروى ان عليه الإفطار في الصوم ، وان كان صيده من ما يعود على عياله فعليه التقصير في الصلاة والصوم ... الى آخره » .

وبه يعظم الإشكال ويصير من الداء العضال فانه يؤذن بكون صيد التجارة غير مشروع ، وربما يشير الى ذلك قوله عليه السلام في رسالة عمران بن محمد بن عمران القمي المتقدمة في روايات المقام الثاني من الشرط الرابع (٣) : « ان خرج لقوت عياله فليفطر وليقصر وان خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامة » فان هذا الكلام يؤذن

بكون صيد التجارة من الفضول وأنه غير مشروع .

هذا . وفي كتاب زيد النرسي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سأله بعض أصحابنا عن طلب الصيد وقال له أتى رجل ألهو بطلب الصيد وضرب الصوايح وألهو بلعب الشطرنج ؟ قال فقال أبو عبدالله عليه السلام أما الصيد فإنه مبتغى باطل وإنما أحل الله الصيد لمن اضطر إلى الصيد فليس المضطر إلى طلبه سعيه فيه باطلا ، ويجب عليه التقصير في الصلاة والصوم جميعاً إذا كان مضطراً إلى أكله ، فإن كان ممن يطلبه للتجارة وليست له حرفة إلا من طلب الصيد فإن سعيه حق وعليه التمام في الصلاة والصيام لأن ذلك تجارته ، فهو بمنزلة صاحب الدور الذي يدور في الأسواق في طلب التجارة أو الكسارى والملاح ، .

ويمكن أن يستنبط من هذا الخبر أن الصيد للتجارة إذا لم يكن على هذا الوجه فهو سفر شرعى يوجب التقصير ، وذلك لأنه عليه السلام إنما أوجب التمام هنا من حيث كونه صار عملاً له كالتاجر الذى يدور في الأسواق للتجارة والكسارى ونحوهما من الأسفار المباحة لا من حيث كون سفره معصية ، وحيث دفع انتفاء كونه عملاً له يكون مشروعاً موجباً للتقصير ، وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله في صدر الخبر « أن الصيد مبتغى باطل ، على صيد اللهو الذى أخبر به السائل عن نفسه ، إلا أن قوله عليه السلام « إنما أحل الله الصيد لمن اضطر إلى الصيد فليس المضطر إلى طلبه سعيه فيه باطلا ، لا يخلو من منافرة لما ذكره في صيد التجارة .

وبالجملة فالمسألة لما عرفت غير خالية من الإشكال والداء العضال ، وقوة القول المشهور بين المتأخرين ظاهرة فإن سفر التجارة في صيد كان أو غيره من الأسفار المباحة الموجبة لوجوب التقصير والموجب للاتمام إنما هو سفر المعصية . إلا أن ذهاب جملة من فضلاء الأصحاب إلى هذا القول - مع نقلهم لورود الأخبار به مضافاً إلى ما سمعت من كلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى في الموضوعين المتقدمين -

(١) مستدرک الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر

من ما أوجب الإشكال ، والإحتياط من ما لا ينبغي تركه على كل حال . والله العالم
السادس من الشروط المتقدمة ان لا يكون السفر عمله فان كان السفر
عمله يتم في سفره وحضره بلا خلاف يعتد به كالمكاري والجمال والملاح والبريد
والاشتقان والراعى والبدوى والتاجر الذى يدور في تجارته من سوق الى سوق كما
تضمنته الأخبار الصحيحة ، وما وقع في اكثر عبارات الأصحاب - من التعبير هنا
بكثير السفر أو من كان سفره أكثر من حضره سواء كان من هؤلاء المعدودين
أو لا فجعلوا مناط الإتمام سفر الرجل من أهله مرتين أو ثلاثاً على الخلاف في ما
به تحصل الكثرة من غير اقامة عشرة - ليس من ما ينبغي ان يصنى اليه لعدم الدليل
عليه ، بل الظاهر من الأخبار كما سنتلوها عليك ان شاء الله تعالى على وجه لا يعثر به
الإنكار هو كون ذلك عملاً له ، فلا بد من صدق الاسم باحد العنوانات المتقدمة ونحوها .
ومن الأخبار المشار اليها ما تقدم من رواية اسماعيل بن ابي زياد في صدر
الشرط الخامس .

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما
السلام) (١) قال : « ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير ولا على المكاري والجمال ،
وعن هشام بن الحكم باسنادين أحدهما من الصحيح أو الحسن عن ابي عبد الله
عليه السلام (٢) قال : « المكاري والجمال الذى يختلف وليس له مقام يتم الصلاة ويعصوم
شهر رمضان » .

وعن زرارة باسانيد ثلاثة فيها الصحيح والحسن ، ورواه الشيخ والصدوق
في الصحيح (٣) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام اربعة قد يجب عليهم النمام في سفر
كانوا أو حضر : المكاري والكري والراعى والاشتقان لانه عملهم » .

قال في الوافي : الكري كغنى : الكثير المشى ، وكأنه أريد به الذى يكرى
نفسه للمشى ، وأما الاشتقان فليل هو امين البيادر ، وقال في الفقيه هو البريد .

اقول : ما فسر به الكرى من أنه الكثير المشى لم نجده في شيء من كتب اللغة المشهورة (١) والذي ذكره غيره من الاصحاب في معنى هذه اللفظة هو ان المراد بها المكثري - فاعل بمعنى مفتعل - نظراً الى ما يقتضيه ظاهر العطف من التغاير واصالة عدم الترادف ، ولما نقل ايضاً من استعماله في كلا المعنيين ، قال ابن ادريس في سرائره : الكرى من الاضداد ونقل عن ابن الانباري في كتاب الاضداد انه يكون بمعنى المكاري ويكون بمعنى المكثري . انتهى .

ويستفاد من الخبر المذكور ان وجوب الإتمام على هؤلاء من حيث انه عملهم وفيه دلالة على ان كل من كان السفر عمله فانه يجب عليه الإتمام .

وعن محمد بن جرك في الصحيح (٢) قال : كتبت الى ابى الحسن الثالث عليه السلام ان لي جمالا ولى قواما عليها ولست أخرج فيها إلا في طريق مكة لرغبتي في الحج أو في الندرة الى بعض المواضع فما يجب على اذا انا خرجت معهم ان أعمل أوجب على التقصير في الصلاة والصيام في السفر أو التمام ؟ فوقع عليه السلام : اذا كنت لا تلزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا الى مكة فعليك تقصير وافتار .

وعن اسحاق بن عمار (٣) قال : « سألته عن الملاحين والأعراب هل عليهم تقصير ؟ قال لا بيوتهم معهم » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن سليمان بن جعفر الجعفري عن من ذكره عن ابى عبدالله عليه السلام (٤) قال : « الأعراب لا يقصرون وذلك ان منازلهم معهم » .

وما رواه في التهذيب عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن ابى عبدالله (عليهما السلام) (٥) قال : « أصحاب السفن يتمون الصلاة في سفنهم » ،

(١) ذكر في القاموس في مادة (كرى) ان أحد معاني هذه المادة العدو الشديد وذكر ورودها بهذا المعنى على هيئة فاعل وعليه يتم ما في أوافى نعم لم يذكر صاحب المصباح ولا صاحب الجمع هذا المعنى .

(٢) الوسائل الباب ١٢ من صلاة المسافر

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافر

- ٣٩٢ - (يشترط في القصر ان لا يكون السفر عملاً للمسافر) ج ١١

وما رواه في الخصال في الصحيح عن ابن ابي عمير يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « خمسة يتحرون في سفر كانوا أو في حضر : المكارى والكبرى والاشتقان وهو البريد والراعى والملاح لانه عملهم » .

والظاهر ان هذا الخبر مستند الصدوق في ما فسر به الاشتقان من انه البريد كما تقدم نقله عنه ، والمذكور في اللغة وكلام الأصحاب إنما هو امين البيادر يذهب من بيدر الى آخر ولا يقيم في مكان ، قالوا وهو معرب دشتبان أى امين البيادر . وأما ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد (عليهما السلام) (٢) - قال : « المكارى والجمال اذا جد بهما السير فليقصرا » .

وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح (٣) قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكارين الذين يختلفون فقال اذا جدوا السير فليقصروا » -

فقد اختلف كلام الأصحاب في المعنى المراد منها ، فقال الشيخ في التهذيب : الوجه في هذين الخبرين ما ذكره محمد بن يعقوب الكليني قال هذا محمول على من يجعل المنزلين منزلاً فيقصر في الطريق ويتم في المنزل ، والذي يكشف عن ذلك ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن عمران بن محمد عن بعض اصحابنا يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « المكارى والجمال اذا جد بهما السير فليقصرا في ما بين المنزلين ويتما في المنزل » .

قال في المدارك : وهذه الرواية مع ضعف سندها غير دالة على ما اعتبراه . وهو جيد لكن لا من حيث ضعف السند بل من حيث انها فسرا جد السير بان يجعل المنزلين منزلاً والرواية لا دلالة لها على ذلك بل هي بحملة مثل الروایتين المتقدمتين ، نعم قد دلت بالنسبة الى من جد به السير على حكم آخر غير الروایتين المتقدمتين ، إذ مقتضى الروایتين الأولتين ان حكمه التقصير مطلقاً ومقتضى هذه

(١) الوسائل الباب ١١ من صلاة المسافر

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٢ من صلاة المسافر

الرواية التقصير في الطريق والاتمام في المنزل .

ومثل الروایتين الأولتين ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن أخيه عليه السلام (١) قال : « سألت عن المكاريين الذين يختلفون الى النيل هل عليهم إتمام الصلاة ؟ قال اذا كان مختلفهم فليصوموا وليتموا الصلاة إلا ان يجد بهم السير فليقصروا وليفطروا ، . ولا يحضرنى وجه جمع بين هذه الأخبار الثلاثة ومرسلة عمران المذكورة . وقال الشهيد في الذكرى في معنى الخبرين الأولين - ومثلها كما عرفت رواية علي بن جعفر - ان المراد ما اذا انشأ المكاري والجمال سفرأ غير صنعتها أى يكون سيرهما متصلاً كالبحر والأسفار التي لا يصدق عليها صنعتها . واستقر به السيد السند (قدس سره) في المدارك ، وقال لا يبعد استفادته من تعليل الاتمام الذي مر في صحيفة زرارة من قوله عليه السلام (٢) « لأنه عملهم ، واحتمل في الذكرى أن يكون المراد ان المكاريين يتمون ما داموا يترددون في أقل من المسافة أو في مسافة غير مقصودة وأما اذا قصدوا مسافة قصروا . قال : ولكن هذا لا يختص المكاري والجمال به بل كل مسافر . وأنت خير بما فيه من البعد .

وقال العلامة في المختلف : الأقرب عندى حمل الحديثين على انهما اذا أقاما عشرة أيام قصرا . قال في المدارك : ولا يخفى بعد ما قر به . وهو كذلك . وحملها شيخنا الشهيد الثانى في الروض على ما اذا قصد المكاري والجمال المسافة قبل تحقق الكثرة . وهو في البعد كسابقه بل أبعد .

والأقرب عندى ما ذكره جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين - أولهم على الظاهر السيد السند في المدارك والمحقق الشيخ حسن في المنتقى والمحدث الكاشانى وغيرهم - من ان المراد به ما اذا زاد السير على ما هو المتعارف بحيث يشتمل على مشقة شديدة والقول بوجوب التقصير عليه لهذه المشقة الشديدة . قال في المنتقى : والمتجه هو الوقوف مع ظاهر اللفظ وهو زيادة السير عن القدر المعتاد في اسفارهما

غالباً والحكمة في هذا التخفيف واضحة . وعلى هذا فيجب تخصيص اخبار المكارين ونحوهم الدالة على ان فرضهم الإتمام بهذه الاخبار لما ذكر من العلة المذكورة .
وأما ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار في الموثق على المشهور والصحيح على الاظهر عندي عن ابي ابراهيم عليه السلام (١) - قال : « سألته عن المكارين الذين يكرون الدواب وقلت يختلفون كل أيام كلما جاءهم شيء اختلفوا ، فقال عليهم التقصير اذا سافروا » .

وما رواه ايضاً في الموثق أو الصحيح على الاظهر عن اسحاق بن عمار (٢)
قال : « سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الايام أعليهم التقصير اذا كانوا في سفر ؟ قال نعم » -

فهو محمول على من انشأ سفرأ غير السفر الذي هو عادته وهو ما يختلفون كل الايام ، كالمكارى مثلاً لو سافر للحج أو الى أحد البلدان في أمر غير ما هو الذي يتكرر فيه دائماً . وقد حملها الشيخ على محمل بعيد صحيح غير جدير بالذكر ولا تحقيق وكيف كان فتحقيق الكلام في المقام يقع في مواضع : الأول - الاستفادة من ما قدمناه من الاخبار هو ان المدار في الإتمام على صدق أحد تلك الامور المحدودة أو صدق كون السفر عادته .

قالوا : والمرجع في ذلك الى العرف لانه المحكم في مثله . وبه قطع العلامة في جملة من كتبه والشهيد في الذكرى ، إلا انه قال ان ذلك انما يحصل غالباً بالسفرة الثالثة التي لم يتخلل قبلها اقامة تلك العشرة . واعتبر ابن ادريس في تحقق الكثرة ثلاث دفعات ، ثم قال ان صاحب الصنعة من المكارين والملاحين يجب عليهم الإتمام بنفس خروجهم الى السفر لان صنعتهم تقوم مقام تكرار من لا صنعة له بمن سفره اكثر من حضره . واستقرب العلامة في المختلف الإتمام في ذى الصنعة وغيره عن جعل السفر عادته بالدفعة الثانية .

ولم نقف لهذه الأقوال على مستند أزيد من ادعاء كل منهم العرف على ما ذكره والواجب بالنظر إلى الأخبار مراعاة صدق الاسم وكون السفر عمله ، فانه هو المستفاد منها ولا دلالة لها على ما ذكره من اعتبار الكثرة فضلاً عن صدقها بالمرتين أو الثلاث . والله العالم .

الثاني - اعلم ان المفهوم من كلام جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان الضابط في حصول الكثرة التي يترتب عليها وجوب الإتمام هو أن يسافر ثلاث مرات بحيث ينقطع سفره بعد الأولى والثانية إما بالوصول إلى بلده أو إلى موضع يعزم فيه الإقامة ثم يتجدد له بعد الصلاة تماماً عزم السفر ، ولا يفصل بين هذه الدفعات الثلاث بإقامة عشرة في بلده مطلقاً وفي غير بلده مع نية الإقامة ، فانه يجب عليه التمام في الدفعة الثالثة ويبقى الحكم مستمراً إلى أن يقيم عشرة على أحد الوجهين المتقدمين .

والذي نص عليه الشيخ وجملة من تبعه في قطع التمام في الإثناء أو بعد تمام الثلاث إنما هو إقامة العشرة في بلده ، وألحق المحقق في النافع والعلامة ومن تبعهما إقامة العشرة المنوية في غير بلده فلو أقام في غير بلده عشرة ثم انشأ سفرًا قصر فيه ، قال في المدارك ان ظاهر الأصحاب الاتفاق على ان إقامة العشرة الايام في البلد قاطعة لكثرة السفر وموجبة للقصر . وألحق المحقق في النافع والعلامة ومن تأخر عنهما بإقامة العشرة في بلده نية إقامتها في غير بلده ايضاً ، فلو نواها في غير بلده وأتم فريضة ثم سافر قصر ايضاً وان لم يتم الإقامة . كذا يفهم من صاحب المدارك ومن تأخر عنه ، إلا ان الظاهر من عبارات غيره عن تقدمه انما هو أن يقيم عشرة كاملة بالنية لا مجرد النية والصلاة تماماً وان لم يتم الإقامة كما هو ظاهر كلام من تأخر عنه ، والظاهر ان هذا هو الذي يستفاد من الرواية الآتية ايضاً .

وألحق الشهيد في الدروس ومن تبعه العشرة الحاصلة بعد التردد ثلاثين يوماً أي مضى أربعين يوماً في غير بلده متردداً أو عازماً على السفر ، لتصريحهم بكون

ما بعد الثلاثين المذكورة في حكم إقامة العشرة المنوية في وجوب الإتمام وانقطاع السفر ، وعلى هذا فإذا بطل إتمام كثير السفر بها يتوجه القول بلزوم البطلان بهذا أيضاً ، حتى أن بعضهم قال بكون محض مضي الثلاثين متردداً كذلك بناء على كون نفس هذا المضي بمنزلة نية إقامة العشرة . إلا أن الظاهر من الرواية إنما هو الأول .

ثم إن الشيخ واتباعه صرحوا أيضاً بأنه لو أقام خمسة في بلده قصر نهراً صلاته دون صومه وأتم ليلاً .

وتوقف في هذا الحكم من أصله جملة من أفاضل متأخري المتأخرين : أولهم في ما أعلم السيد السند في المدارك وتبعه الفاضل الخراساني والمحدث الكاشاني .

واستند الأصحاب في ما ذكروه من أصل الحكم وهو انقطاع إتمام كثير السفر بإقامة عشرة في بلده بما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « المكاري أن لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام أو أقل قصر في سفره بالنيار وأتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان ، وإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام وأكثر قصر في سفره والفطر » .

وأنت خير بان هذه الرواية مع ضعف سندها - المانع من قيامها بمعارضة الأخبار المتكاثرة الصحيحة الصريحة في وجوب الإتمام ، واشتمالها على ما لا يقول به أحد من الأصحاب من وجوب التقصير بإقامة أقل من خمسة الصادق على اليوم أو اليومين -

فهي غير دالة على ما يدعونه (أما أولاً) - فلان موردما المكاري ولهذا احتمال المحقق في الاعتبار اختصاص الحكم بالمكاري ، ونقله في الشرائع قولاً وهو مجهول القائل ، وقال بعض شراح النافع اعتذاراً عن ما ذكره في الشرائع حيث لم ينقله غيره : ولعل المصنف سمعه من معاصر له في غير كتاب مصنف .

و(أما ثانياً) - فانها انما تضمنت اقامة العشرة في البلد الذي يذهب اليه والمدعى اقامة العشرة في بلده .

و(أما ثالثاً) - فان ظاهر الخبر المذكور انه اذا كان له ارادة الاقامة في البلد الذي يذهب اليه قصر في سفره اليه ، واللازم من ذلك التقصير قبل الاقامة بل بمجرد العزم عليها ، وجميع ذلك خارج عن ما يقولون به .

والصدوق في الفقيه (١) روى هذه الرواية في الصحيح بنحو آخر قال : المكارى اذا لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام أو أقل قصر في سفره بالنهار وأتم صلاة الليل وعليه صوم شهر رمضان ، فان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة أيام أو أكثر وينصرف الى منزله ويكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره وافطر .

ومقتضى هذه الرواية زيادة على ما تقدم اعتبار اقامة العشرة في منزله مضافة الى العشرة التي في بلد الاقامة . وظاهر الخبر ترتب القصر على الاقامتين ولا قائل به بل هو أشد اشكالا .

ومن ما ورد في المسألة ايضاً رواية يونس عن بعض رجاله عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألت عن حد المكارى الذي يصوم ويتم قال ايما مكار أقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقل من عشرة أيام وجب عليه الصيام والتمام ابداً وان كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير والافطار . »

وهذه الرواية مع ضعف سندها وان كانت عارية عن الإشكالات المتقدمة إلا انها تضمنت الرجوع الى التقصير بالاقامة في غير بلده ايضاً ، وقد عرفت من كلامهم - كما هو المشهور بين المتقدمين - التخصيص ببلده .

وبالجملة فان الأخبار الصحاح قد استفاضت بوجوب الإتمام على المكارى

ونحوه من تلك الأفراد المعدودة في الأخبار ، ومقتضاها ثبوت الحكم واستمراره ما دام الاسم باقياً والعادة جارية ، والخروج عنها بهذين الخبرين مع ما عرفت من الإشكالات المتقدمة فيها مشكل ، وبمجرد دعوى اتفاق الأصحاب مع خلوه من الدليل اشكل . نعم لو كان هذان الخبران موافقين لكلام الأصحاب ومعتضدين بانفاقهم وجمتمعين على أمر واحد لقوى الإعتاد عليهما في تخصيص تلك الأخبار المشار إليها إلا أن الأمر كما عرفت ليس كذلك .

وأما ما ذكره في الذخيرة - من أن العمل بصحيفة ابن سنان على رواية الصدوق غير بعيد ، قال : واستوجه ذلك بعض أفاضل المتأخرين ولم يعتبر مخالفة المشهور وقال أن اعتبار مثل هذه الشهرة لا وجه له . انتهى -

فظني بعده ولكن قاعدة أصحاب هذا الاصطلاح المحدث هو التهاوت على صحة السند وإن كان متن الرواية مخالفاً لمقتضى القواعد الشرعية والاصول المرعية وهو لا يخلو من المجازفة ، وكيف يمكن العمل بالخبر المذكور وقد تضمن زيادة على ما قدمناه أنه متى أقام خمسة أو أقل قصر في سفره بالنهار وصام شهر رمضان مع أن مقتضى الأخبار المعتمدة أن التقصير ملازم للافطار متى قصر أفطر ومتى افطر قصر (١) واشكل من ذلك لزوم هذا الحكم في من أقام أقل من خمسة كما هو صريح الرواية الصادق على إقامة يوم وأنه يقصر في سفره ويصوم ، وهل يلتزم عارف بالقواعد الشرعية والضوابط المرعية ذلك ؟ فكيف يمكن العمل بالخبر بمجرد صحة سنده مع اشتماله على هذه الأحكام الخارجة عن مقتضى الاصول والقواعد .

وأما ما ذكره الفاضل المتقدم - من أن إيراد الصدوق لها في كتابه مع قرب العهد بما قرره في أوله يقتضى عمله بها وكونها من الأخبار المعمول عليها بين القدماء - فهو مجرد تطويل لا يرجع إلى طائل ، فإن من تتبع أخبار الفقيه حق التبع ورأى ما فيه من الأخبار الشاذة النادرة المخالفة لما عليه الأصحاب قديماً وحديثاً لا يخفى عليه ضعف قوله : أن مجرد نقل الخبر في الكتاب المذكور يقتضى كونه

معمولا عليه بين القدماء .

نعم ربما يمكن التمسك برواية يونس لسلامتها من هذه الإشكالات إلا ان تخصيص تلك الأخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة والخروج عن مقتضاها بهذه الرواية الضعيفة مشكل .

ومن ما يؤيد الإشكال ايضاً عدم دلالة شئ* من الروايات المذكورة على تعيين وقت الرجوع الى التمام بعد التقصير بالاقامة ، واختلاف الأصحاب في كونه بعد الثانية أو الثالثة .

ومن ما ذكرنا يظهر لك انه لا دليل على ما ذهب اليه الشهيد في الدروس ومن تبعه من إلحاق العشرة الحاصلة بعد التردد ثلاثين يوماً ، فانه لا اشارة اليها في ما ذكرنا من نصوص المسألة فضلاً عن التصريح بها .

الثالث - ما تقدم نقله عن الشيخ واتباعه - من أن من أقام في بلده خمسة أيام قصر نهاراً صلاته دون صومه واتم ليلاً - فقد استندوا فيه الى ما تقدم من رواية عبد الله بن سنان ، والمشهور بين الأصحاب سيما المتأخرين وجوب الإتمام في الصورة المذكورة ، وصرح به ابن ادريس ومن تأخر عنه تمسكاً باطلاق الروايات المتضمنة لان كثير السفر يجب عليه الإتمام ، قالوا خرج عنه من أقام عشرة بالنص والإجماع فبقى الباقي . وفيه ان هذا الكلام يرجع في الحقيقة الى الاعتماد هنا على دعوى الإجماع خاصة وانه هو السبب في الاستثناء ، لان النص الذي ادعوه ليس إلا هذه الرواية فان صلحت للاستثناء ففي الموضوعين وإلا فلا فيها ، فلا وجه للاستناد اليها في أحدهما دون الآخر . وكيف كان فقد عرفت معارضة هذه الرواية في هذا الحكم بالأخبار الصحيحة الصريحة في ملازمة التقصير للافطار (١) مضافا الى ما اشتملت عليه من التقصير في أقل من الخمسة ايضاً ، وبه يظهر ضعف القول المذكور .

وكيف كان فملخص الكلام في المسألة ان ما عدا المكاري يجب عليه البقاء على

القيام كما اقتضته الروايات المستفيضة المتقدمة ، ولا معارض لها إذ مورد هذه الأخبار إنما هو المكاري ، وأما المكاري الذي هو محل الإشكال واختلاف الروايات في هذا المجال فإن الواجب عليه الإحتياط بعد إقامة العشرة في منزله أو بلد الإقامة بالجمع بين القصر والإتمام الى ثلاث سفرات . والله العالم .

الرابع - أنه بعد وصول القلم في الجرى في هذا الميدان الى هذا المكان وقفت على كلام لبعض مشايخنا الأعيان يتضمن الانتصار للقول المشهور بين الأصحاب في شرح له على المفاتيح قد ارتكب فيه من التكاليف البعيدة والتعسفات الغير السديدة ما لا يخفى على الناظر الماهر والخبير الباهر ، ولا بأس بإيراد ملخص كلامه وما اشتمل عليه من نقضه وإبرامه ليظهر لك صحة ما ذكرناه وقوة ما ادعيناه :

قال (قدس سره) - بعد ذكر كلام المصنف والبحث في المسألة على ما ذكره المصنف - ما ملخصه : اذا تبين هذا فاعلم ان أكثر كلام المصنف ههنا مبني على متابعة صاحب المدارك ، فإنه ذكر ما ذكر ههنا واستشكل في المسألة وقصار هذا سبب توقف غير واحد من تأخر عنه مع قلمهم جميعاً كون المسألة مقطوعاً بها عند الأصحاب ، والحق بحسب نظري القاصر ان هؤلاء لم يتفطنوا لما فهمه الأصحاب وان ما فهمه الأصحاب هو الصواب ، فاستمع لما تتلو عليك ثم تدبر : اعلم ان الصدوق في الفقيه روى بسند صحيح ... ثم نقل صحيحة عبدالله بن سنان المتقدم نقلها عن الفقيه (١) ثم قال : ورواه الشيخ مرة من كتاب سعد بن عبدالله عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه أسقط قوله : « وينصرف الى منزله ويكون له مقام عشرة أيام أو أكثر ، ومرة أخرى من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى بالسند بعينه لكن برواية يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) هكذا ... ثم ساق رسالة يونس كما قدمناه (٣) ثم قال : ولا يخفى ان بعد ملاحظة هذه الثلاثة سنداً ومتناً لا يبق شك في انها مضمون حديث واحد وقع فيه بعض اختلاف في العبارة كما

هو دأب الرواة في نقل الروايات ، ومروى بسندين أحدهما مالا كلام في صحته وهو ما في الفقيه . ثم أطال في الاعتذار عن ضعف طريق رواية الشيخ عن عبد الله بن سنان وضعف رسالة يونس ، الى أن قال : فظهر أن تضعيف السند في غاية الضعف ، ثم انه ظاهر أيضاً أن اختلاف بعض العبارات بل عدم استقامة مضمون بعضها ظاهراً غير موجب للطرح رأساً ، بل مهما أمكن التوجيه لابد منه وإلا يؤخذ بما هو المشترك بين الجميع والمضبوط المتضح ، ولا يخفى أن مضمون الأخير لا عيب فيه ولا شبهة تعتريه سوى عدم التصريح بلزوم كون إقامة العشرة في غير منزله مع النية وظاهر أن مبنى هذا على اشتهاؤه وظهوره ، نعم لما كان الواجب تحقق الإقامة عشرأً بالتام كما هو المشهور عبر هنا بالعبارة التي تدل عليه كما هو ظاهر . ثم ان الحق ان هذا المضمون هو المشترك بين الجميع ايضاً ، إلا ان الظاهر من عبارة الفقيه ان الواو في قوله : « وينصرف » بمعنى « أو » ، بل لابد أن تحمل كذلك ، أو نقول بسقوط الألف من قلم النساخ والمراد « أو ينصرف » ، حتى يستقيم المعنى ويوافق كل مع الآخر ، وأما اسقاط قوله : « وينصرف » في الوسطاني فربما يكون ممن لم يتفطن لحقيقة الحال فظن انه زائد ، مع انه على تقدير فرض عدم كونه من أصل الحديث غير مضر ضرورة امكان استنباط ما هو مضمونه من قوله بالحال : « وان كان له مقام ... الى آخره » ، بل من حكم الخمسة ايضاً فافهم . واما الإشكال بما اشتمل عليه الأولان من حكم الخمسة فمع عدم وجوده في الأخير وعدم تنافي تركه العمل بما سواه يمكن توجيهه بأن المراد بالتقصير في النهار ترك النوافل أي إذا لم يقم العشرة تماماً فمن حيث نفيه من وجوب الإتمام عليه ليس يلزم عليه نوافل النهار بل يكتفى حينئذ بنوافل الليل كما يشعر به التعبير في الفقيه بلفظ صلاة الليل ، فلا يتنافى الحكم باتمام الفريضة كما يؤيده الأمر بالصوم ايضاً وما في ابتداء الخبر الأخير ، ويحتمل حمل الخمسة على التقية ايضاً (١) على انه قد مر انه عمل به بعض الأصحاب ايضاً ، وبالجملة بعد تبيان ما ذكرناه من حال السند أي مانع من

العمل بمضمون الخبر الاخير لا سيما مع اعتضاده بعمل الاصحاب لما مر من كون الحكم مقطوعاً به عندهم ، بل مع وجود شواهد متينة ومؤيدات قوية كصححة هشام التي مرت في الشرط الرابع من مفتاح شروط القصر (١) وكرواية السندی (٢) التي مثلها وحديث اسحاق بن عمار (٣) وغيرهما من ما فيه الأشعار ولو على سبيل الإجمال بان المقام للمكارى يقطع حكم الإقامة وان الإتمام على هؤلاء ليس على سبيل الإطلاق ، فقد ظهر من هذا كله سقوط ما مر من دعوى المصنف متروكية مضمون صححة الفقيه ومن ادعائه معارضة الصحاح الواردة في اتمام المكارى من حيث كونها دالة على الإتمام على سبيل الإطلاق من غير ذكر ما يدل على الاشتراط المذكور ، مع عدم قابلية مستند الاشتراط للمعارضة بزعمه ووجه السقوط واضح من ما بيناه . انتهى كلامه (زيد مقامه) .

وفيه اولاً - ان ما ادعاه - من كون رواية يونس مع روايتي الصدوق والشيخ رواية واحدة وحديثاً واحداً وقع فيه بعض اختلاف في العبارة - بعيد غاية البعد كما لا يخفى على الناقد البصير ولا ينبغي مثلاً خبير ، إذ لا يخفى المغايرة سنداً ومتناً وبه يثبت التغاير بين الأخبار المذكورة والتعدد وان حصل الاشتراك في مادة من حيث المعنى ، والموجب للاتحاد هو الاتفاق سنداً ومتناً في اللفظ كما لا يخفى ، وغرضه من هذه الدعوى سريان الصحة الى ما تضمنته رواية يونس من حيث صحة سند رواية الفقيه كما يشير اليه قوله اخيراً ، وبالجمل بعد تبين ما ذكرناه من حال السند أى مانع من العمل بمضمون الخبر الاخير ، وأشار بالخبر الاخير الى رواية يونس وبيان حال السند الى ما قدمه من صحة سند رواية الفقيه ، وهو من التعسف والتكلف بمكان غير خفى على المتأمل .

وثانياً - ان ما ذكره - من حمل الواو في صححة الفقيه في قوله « وينصرف ، على انها بمعنى « أو ، أو سقوط الألف من قلم النساخ - وان سقط به مع بعده وتكلفه

الإشكال الناشئ من ترتب القصر على الإقامتين كما تقدم إلا أن الإشكال الثالث من الإشكالات الموردة على رواية الشيخ باق بحاله ، فإن ظاهر العبارة المذكورة ومقتضاها هو ترتب القصر على إرادة المقام في البلد الذي يذهب إليه أو إرادة الإقامة في منزله لا على حصول المقام وتماحه بالفعل والمراد بالاستدلال إنما هو الثاني لا الأول ، فما تدل عليه الرواية غير مراد بالاتفاق وما هو المراد لا دلالة لها عليه ولكن هذا من ما لم يتفطن (قدس سره) إليه .

وثالثاً - أن ما ذكره - في الاعتذار عن سقوط قوله « وينصرف ... » إلى آخره ، الذي في صحيحة الفقيه من رواية الشيخ حيث أنه موضع الاستدلال وبتركة حصل الاختلال - فهو أيضاً من التكلفات البعيدة والتمحلات الشديدة ، ولو قامت هذه التكلفات في الروايات انسدت أبواب الاستدلالات ، إذ للخصم أن يقدر ما يريد وما يوافق غرضه ويدعى أمثال هذه الدعاوى في دليل خصمه فيقلب عليه دليله فيدعى نقصان ما يحتاج إليه وزيادة ما يضره ويرد عليه ونحو ذلك كما لا يخفى على المنصف ، ومن ذلك أيضاً قوله : « ضرورة إمكان استنباط ما هو مضمونه من قوله وإن كان له مقام ... » إلى آخره ، مشيراً به كما ذكره في حاشية الكتاب إلى أن قوله في الخبر « وإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام » شامل باطلاقه للبلد الذي هو وطنه وغيره ، فإن فيه أنه لا يخفى على العارف بأساليب الكلام أن المتبادر من هذه العبارة والمنساق منها إنما هو بلد الإقامة الخارجة عن وطنه والعبارة المطابقة إذا أريد ذلك إنما يقال « يرجع إليه » لا « يذهب » وهذا ظاهر لمن نظر بعين الانصاف وجانب التعصب والاعتساف .

ورابعاً - أن ما ذكره - من الجواب عن الإشكال بما اشتمل عليه الخبران من حكم الخمسة من توجيهه بأن المراد بالتقصير في النهار يعني ترك النوافل النهارية وإن كان يتم الفريضة - فهو مثل تأويلاته المتقدمة التي قد عرفت بما ذكرنا أنها متزعزعة منهزمة ، ومن الذي يعجزه مثل هذه التأويلات الغثة الباردة والتمحلات

— ٤٠٤ — (يشترط في القصر التوارى عن البيوت أو خفاء الاذان) ج ١١

السخيفة الشاردة التي قد عرفت انه لو انفتح في امثالها الباب لا نسد باب الاستدلال وعلا الباطل الصواب .

وبالجملة فان ما أطال به هذا الفاضل (قدس سره) حجة للقول المشهور ظاهر القصور واضح الفطور وان كان بزعمه انه كالنور على الطور في الظهور ، نعم ربما لاح من صحيحة هشام المشار اليها في كلامه (١) وقوله عليه السلام فيها ، المكارى والجمال الذى يختلف وليس له مقام يتم الصلاة ويصوم شهر رمضان ، ما ذكره إلا انها ليست ظاهرة في ذلك بل ربما كان الظاهر منها انما هو بيان ان هؤلاء الذين عادتهم الاختلاف كلما عرض لهم من يكثرى دوابهم ليس لهم تأخر عن ذلك ولا توقف عنه . كما يشير اليه قوله في رواية اسحاق بن عمار المتقدمة ، كلما جاءهم شئ^٢ اختلفوا . - يجب عليهم اتمام الصلاة والصوم وان اقاموا عشرة أو ازيد مع عدم وجود من يكثرى دوابهم . ولا يخفى على الناظر في ما هو العادة الجارية الآن ان المكارى كثيراً ما يتوقف في وطنه أو البلد الذى يذهب اليه عشرة ، وبذلك صرح شيخنا المجلسى في البحار ايضاً فقال : وقل مكار لا يقيم في بلده أو البلد الذى يذهب اليه عشرة أيام . انتهى . وهو جيد وبه يعظم الاشكال . وكيف كان فالاحتياط في امثال هذه المواضع طريق السلامة . والله العالم .

السابع - من الشروط المتقدمة ان يتوارى عن البيوت - بمعنى انه لا يراه أحد ممن كان عند البيوت التى هى آخر خطة البلد - أو يخفى عليه اذان البلد ، والمراد كفاية أحدهما في ترخص القصر والانتقال من الإتمام الى التقصير .

والأصل في هذين الشرطين ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراقدهم) في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يريد السفر متى يقصر ؟ قال اذا توارى من البيوت . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام (٣) قال : « سألته

عن التقصير قال اذا كنت في الموضع الذى تسمع فيه الاذان قائم واذا كنت في الموضع الذى لا تسمع فيه الاذان فقصر ، واذا قدمت من سفرك فمثل ذلك ، . وما رواه البرقي في المحاسن في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابن عبد الله رضي الله عنه (١) قال : « اذا سمع الاذان أتم المسافر » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) « وان كان اكثر من يريد فالتقصير واجب اذا غاب عنك اذان مصرك ، وان كنت في شهر رمضان فخرجت من منزلك قبل طلوع الفجر الى السفر افطرت اذا غاب عنك اذان مصرك » . .

وقد تقدم (٣) في رواية اسحاق بن عمار المنقولة من كتاب العلل في المقام الثاني في بيان ما هو المختار من الأقوال في مسافة الأربعة الفراسخ قوله فيها « أليس قد بلغوا الموضع الذى لا يسمعون فيه أذان مصرم الذى خرجوا منه ... الى آخره ، من ما يؤذن بكون خفاء الاذان موجباً للتخص .

وما ذكرناه من التخيير في الترخص بين الأمرين المذكورين هو أحسد الأقوال في المسألة جمعاً بين أخبارها المذكورة ، وهو المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) سيما المتقدمين إلا أنهم عبروا هنا بخفاء جدران البلد بمعنى أنه لا يجب عليه التقصير حتى يتوارى عنه جدران البلد الذى خرج منه أو يخفى عليه اذانها . وقيل بخفائهما معاً ونقل عن المرتضى والشيخ في الخلاف ونسبه شيخنا الشهيد الثاني الى المشهور بين المتأخرين . وقال على بن بابويه : اذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه . واعتبر الشيخ المفيد وسلاح الاذان خاصة . وقال ابن ادريس الاعتماد عندى على الاذان المتوسط دون الجدران . وعن الصدوق في المقنع انه اعتبر خفاء المحيطان .

اقول : لا يخفى ان الظاهر من صحيحة محمد بن مسلم المذكورة وقوله فيها : « اذا توارى من البيوت ، انما هو بمعنى اذا بعد المسافر بالضرب في الارض على وجه

لا يراه أهل البيوت ، والمراد بالتواري عن البيوت أى من أهل البيوت بتقدير مضاف كما في قوله عز وجل ، واسأل القرية ... ، (١) أى أهل القرية . هذا هو ظاهر اللفظ بغير اشكال وبه يقرب مقتضى هذا الخبر ونحوه من خبر خفاء الأذان فان تواري المسافرين عن أهل البلد وخفاء الأذان متقاربان ولا يضر التفاوت اليسر ، فان مدار أمثال هذه الامور في الشرع على التقريب كما هو كذلك عرفا ونبادراً . وأما ما ذكره الأصحاب - من حمل الخبر على خفاء البيوت عن المسافرين حملا لقوله ، اذا تواري من البيوت ، على معنى تواري البيوت عنه - فمع كونه خلاف ظاهر اللفظ المذكور لا يخفى ما فيه من التفاوت الفاحش بين العلامتين المذكورتين ، فانه بعد أن يخفى عليه سماع الأذان لا يخفى عليه جدران البلد إلا بعد مسافة زائدة كما هو ظاهر لمن تأمل .

والسبب في اختلاف الأقوال هنا هو اختلاف الافهام في الجمع بين اخبار المسألة ، فبعضهم جمع بالتخيير كما ذكرناه إلا انه بناء على القول المشهور لا يخلو من اشكال كما عرفت ، وبعض كالمرتضى والشيخ في الخلاف ومن تبعهما جمعوا بين الخبرين بتقييد كل منهما بالآخر ، فيلزم ارتكاب التخصيص في كل منهما ، وهو بعيد جداً بقرينة الاكتفاء باحدهما في كل من الخبرين فهو في قوة تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وأما من ذهب الى الاعتماد على الأذان المتوسط دون التواري فلعله لتعدد رواياته وكونه أضبط لاعتباره الأذان المتوسط مع اختلاف البيوت والجدران في سرعة الخفاء وعدمها بحيث يرى بعضهما من أزيد من فرسخ ، وللتفاوت الفاحش بين خفاء الأذان والجدران كما أشرنا اليه آنفاً . والحق هو ما ذكرناه من التخيير بناء على المعنى الذي فهمناه من الخبر .

وأما ما نقل عن الشيخ على بن بابويه فقليل ان وجه الاعتماد على ما رواه

ابنه الصدوق في الفقيه مرسلًا (١) حيث قال : وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال : « اذا خرجت من منزلك فقصر الى ان تعود اليه » قال في الذخيرة : ولو صححت كان الجمع بالتخير قبل الوصول الى حد الخفاء متجهاً لسكن صحتها غير معلوم . انتهى .

اقول : ومثل هذه الرواية ما رواه الشيخ في الموثق عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام (٢) « في الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله ؟ قال اذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر اذا خرج من منزله ... الخبر » .

ويمكن أن يكون مثلها ايضاً ما رواه في المحاسن في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في الرجل يخرج مسافراً ؟ قال يقصر اذا خرج من البيوت ، بحمل البيوت على بيت المسافر ، مع امكان حملها على بيوت البلد ، والمراد من الخروج منها التوارى المعتبر في الترخص جمعاً بينها وبين روايات المسألة ولعله الأقرب .

هذا . ولا يخفى عليك ان ما صرح به الشيخ المشار اليه هنا عين ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام (٤) : « وان خرجت من منزلك فقصر الى ان تعود اليه » ومنه يعلم ان مستنده إنما هو الكتاب المذكور على الطريقة التي عرفتها في غير مقام من ما تقدم ونسألك ان شاء الله تعالى .

وبذلك يظهر لك قوة ما ذهب اليه الشيخ المذكور لدلالة هذه الروايات المذكورة عليه ، ولا وجه للجمع بينها وبين ما دل من الأخبار المتقدمة على اناطة التقصير بمحل الترخص إلا ما ذكره في الذخيرة من التخير قبل وصول حد الخفاء إلا انه يحدسه لفظ الضرب في آية السفر لترتب التقصير فيها على الضرب في

(١) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر .

(٢) الوسائل الباب ٥ من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل الباب ٦ من صلاة المسافر

الارض الذى هو عبارة عن السير فيها ، وحينئذ فيكون ما دلت عليه هذه الاخبار مخالفاً لظاهر الآية ، واخبار الترخص بوصول حد الخفاء منطبقة عليها وموافقة لما افترجح بذلك على هذه الاخبار ، ولا يبعد حمل هذه الاخبار على التقية كما احتمله بعض أصحابنا ايضاً ولعله الأرجح وان لم يعلم القائل منهم بذلك (١) وكيف كان فالقول المعتمد في المسألة ما قدمنا ذكره أولاً . والله العالم .

تنبيهات

الاول - قال في المدارك : وذكر الشارح ان المعتبر في رؤية الجدار صورته لا شبهه ومقتضى الرواية اعتبار التوارى من البيوت ، والظاهر ان معناه وجود الحائل بينه وبينها وان كان قليلاً وانه لا يضر رؤيتها بعد ذلك لصدق التوارى أولاً وذكر الشهيدان ان البلد لو كانت في علو مفرط أو وهدة اعتبر فيها الاستواء تقديراً ويحتمل قوياً الاكتفاء بالتوارى في المنخفض كيف كان لاطلاق الخبر . انتهى .
هكذا في بعض نسخ الكتاب وفي بعضها : ومقتضى الرواية التوارى من البيوت والظاهر ان معناه استتاره عنها بحيث لا يرى لمن كان في البلد وذكر الشهيدان ... الى آخر ما تقدم .

والظاهر ان النسخة الاولى هي القديمة التي خرجت عنه أولاً والثانية تضمنت العدول عن ما ذكره أولاً ، وقد وقع له مثل ذلك في مواضع من شرحه هذا كما في مسألة القراءة في صلاة الجمعة ، إلا ان قوله بعد ذكر ما نقله عن الشهيدان في العلو

(١) في المفتي ج ٢ ص ٢٥٩ عن سليمان بن موسى وعطاء انهما باحا القصر في البلد لمن نوى السفر ، وعن الحارث بن ابي ربيعة انه أراد سفراً فصلى في منزله ركعتين وفيهم الاسود بن يزيد وغير واحد من اصحاب عبدالله ، وروى عبيد بن جبير قال : كنت مع ابي بصرة الغفاري في سفينة من النسطاط في شهر رمضان فدفع ثم قرب غداه فلم يجاوز حتى دعا بالسفرة ثم قال اقترب . قلت أأست ترى البيوت ؟ قال ابو بصرة أرغب عن سنة رسول الله ، ص ، فأكل . رواه ابو داود .

المفرط والوهدة : : ويحتمل قوياً الاكتفاء بالتوارى في المنخفض ، إنما ينطبق على النسخة الأولى التي عدل عنها وهو قد أصلح هذا الموضع وغفل عن ذلك ، وبيان ذلك ان الظاهر ان ما اشتملت عليه هذه النسخة الاخيرة يرجع الى ما اخترناه في معنى الرواية وان المراد منها خفاء المسافر عن أهل البلد لا خفاء البلد عن المسافر ، وحيث قد نقوله بعد نقله عن الشهيدين اعتبار الاستواء في البلد بان لا تكون في علو مفرط ولا وهدة : : ويحتمل قوياً ... الى آخره ، إنما يتجه على النسخة القديمة ، اللهم إلا أن يريد بعبارة الاخيرة وقوله : : استتاره عنها بحيث لا يرى لمن كان في البلد ، هو الاستتار كيف اتفق ولو بوجود الحائل ، إلا انه لا يظهر حيث قد لهذا العدول عن العبارة الأولى الى هذه العبارة وجه لرجوع هذه العبارة بهذا المعنى الى العبارة الأولى كما لا يخفى .

وكيف كان فانه ينبغي أن يعلم ان المراد من قوله ^{بالتوارى} : : اذا توارى ، إنما هو التوارى والخفاء بالضرب في الأرض والسير فيها والبعد عن البلد كما دلت عليه الآية الشريفة لا التوارى كيف اتفق كما توهمه ، فان قوله عز وجل : : واذا ضربتم في الأرض ، الذى هو شرط التقصير إنما يتحقق بالسير فيها والبعد عن البلد ، وهى وان كانت مجملة في قدر البعد إلا ان النصوص الواردة في تحديد محل الترخص قد أوضحت اجمال الآية وان المراد بالضرب الى هذا المقدار الذى دلت عليه النصوص المشار اليها ، وهذا هو المعنى الذى فهمه الاصحاب (رضوان الله عليهم) من الخبر المذكور ، ولم يذهب الى هذا الوهم الذى توهمه أحد سواه (قدس سره) ومن الظاهر انهم (عليهم السلام) أرادوا بهذه الاخبار وضع قاعدة كاية وبيان ضابطة جلية يترتب عليها حكم التقصير والتمام ذهاباً وهو إما خفاء المسافر عن أهل البلد أو خفاء الاذان عليه ، وأما وجود الحائل الذى قد يكون وقد لا يكون وقد يبعد وقد يقرب مع عدم الدليل عليه فلا يصلح لأن يكون ضابطاً كلياً ولا قانوناً جلياً . وبالجملة فان ما ذكره (قدس سره) لا يخلو من مجازفة أو غفلة . والله العالم .

— ٤١٠ — (هل يفرق بين البلدان الصغير والكبار في حد الترخص ؟) ج ١١

الثاني - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لا عبرة باعلام البلد كالمنارة والقلاع والقباب ، قالوا : ولا عبرة بسماع الاذان المفرط في العلوكا انه لا عبرة بخفاء الاذان المفرط في الانخفاض . اقول : والجميع من ما لا بأس به حملا للروايات المتقدمة على ما هو الغالب المعروف .

ثم انهم صرحوا ايضا بان ما دلت عليه الاخبار المتقدمة من خفاء البيوت وخفاء الاذان المراد به بيوت البلد واذانه بالنسبة الى القرية والبلد الصغيرة أو المتوسطة ، وأما لو كان البلد كبيرة متسعة - قالوا وهي التي اتسعت خطتها بحيث تخرج عن العادة - فانهم جعلوا لكل محلة منها حكم نفسها بالنسبة الى تقدير مسافة الترخص التي هي عبارة عن خفاء الاذان والجدران عند السفر منها ، فقالوا ان الاعتبار في خفاء الاذان والجدران الموجب للتقصير مبدأه من آخر خطة البلد إلا ان تكون متسعة على الوجه المذكور فالمعتبر جدران آخر المحلة ، وكذا أذان مسجد المحلة .

ولم نظفر لهم في هذا الفرق والتفصيل ولا في اعتبار المحلة بدليل يعتمد عليه ولم يصرح أحد منهم بالدليل على ذلك وكأنه أمر مسلم بينهم ، بل ربما دلت ظواهر الاخبار المتقدمة على رده نظراً الى اطلاقها أو عمومها .

ويعضد ذلك ايضاً موثقة غياث بن ابراهيم عن الصادق عن ابيه الباقر (عليهما السلام) (١) ، انه كان يقصر الصلاة حين يخرج من الكوفة في أول صلاة تحضره ، والتقريب فيها . انه لا ريب ان الكوفة كانت من البلدان العظام المتسعة والخبر دل على انه إنما يقصر الصلاة بعد الخروج منها ، والخروج منها وان كان بحسب ما يتراءى في بادى النظر بجملا إلا انك بمعونة ما عرفت سابقاً من أن حدود البلد عبارة عن ما ينتهى الى محل الترخص فالمراد بالخروج منها حينئذ هو الوصول الى ذلك المكان ، ولو كان الحكم كما ذكره من الاعتبار بالمحلة في البلد المتسعة والحال ان هذه البلد كذلك

(١) الوسائل الباب ٦ من صلاة المسافر .

لما أخرج التقصير الى الخروج منها ولما علق الحكم بها بل ينبغي ان يعلقه بالحلة .
وروى البرقي في المحاسن في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن
ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « المسافر يقصر حتى يدخل مصر » .
والتقريب فيه كما تقدم من أن المراد بدخول مصر الوصول الى أول حدوده
وهو تجاوز محل الترخيص داخلا ، فانه لما كانت حدود البلد منتبهة الى المكان المشار
اليه فبدخولها يصدق دخول مصر كما هو ظاهر ، ومن الظاهر ان لفظ مصر انما
يطلق على البلدان المتسعة دون القرى والبلدان الصغير ، ولذا قالوا للكوفة والبصرة
المصريين كما وقع في الاخبار وكلام أهل اللغة ، وكثيراً ما تراه في كلامهم سيما في
باب صلاة الجمعة يقابلون بين الامصار والقرى ، ولو كان الامر كما يدعونه من
الاعتبار بالحلة في البلد المتسعة لم يجعل هنا غاية التقصير ما ذكرناه بل غايته باعتبار
الحلة وسماع اذانها أو رؤية جدرانها .

على ان اللازم من ما ذكرناه هنا انه لو عزم على الإقامة في البلد المتسعة
فالواجب مراعاة الحلة ، بمعنى ان ما صرحوا به في حكم من أقام عشرة في بلد خاصة
- من انه لا يجوز له تجاوز محل الترخيص منها وانه متى نوى ذلك في أصل نية الإقامة
بطلت نيته - يجرى في الحلة ، فعلى هذا لا يجوز له الخروج الى سائر المحاليل الخارجة
عن هذا المقدار بالنسبة الى محله ، وهو مع كونه لم يصرحوا به في تلك المسألة
موجب للخرج في منع المسافر المقيم من التردد في البلدة قضاء حوائجه ومطالبه كما هو
الغالب الذي عليه كافة الناس ، مع انه لم يظهر له أثر ولا خبر في الاخبار سيما مع
عموم البلوى به مضافاً الى اصاله براءة الذمة منه .

وبالجملة فان ما صرحوا به هنا من هذا التفصيل لا يخلو من الاشكال كما
عرفت . والله العالم .

الثالث - قد عرفت الكلام في حد الترخيص حال الذهاب وما فيه من الخلاف

بين الأصحاب وما هو المختار في الباب ، وقد اختلفوا أيضاً في حكم الإياب فظاهر القولين المشهورين المتقدمين - من اعتبار التخيير بين خفاء الاذان وخفاء الجدران كما هو المشهور بين المتقدمين أو اعتبارهما معاً كما هو المشهور بين المتأخرين - هو كون ذلك في الذهاب والإياب ، إلا ان المرتضى الذي هو أحد القائلين بالقول المشهور بين المتأخرين ذهب هنا الى ما ذهب اليه الشيخ على بن بابويه وابن الجنيد من القول بالتقصير الى المنزل ، وقد عرفت الاختلاف في الذهاب بين مذهب المرتضى والشيخ المذكور .

وذهب المحقق في الشرائع الى موافقة المتقدمين في الذهاب وهو الاكتفاء باحد الأمرين وخالفهم في الإياب فذهب الى وجوب التقصير حتى يسمع الاذان واختاره في المدارك عملاً بصحيفة ابن سنان (١) .

قال في المدارك بعد نقل عبارة المحقق في ذلك : ما اختاره المصنف (قدس سره) في حكم العود أظهر الأقوال في المسألة لقوله في رواية ابن سنان المتقدمة (٢) «وإذا قدمت من سفرك فثل ذلك ، وإنما لم يكتب المصنف هنا باحد الأمرين كما اعتبره في الذهاب لانتفاء الدليل هنا على اعتبار رؤية الجدران . والأظهر عندي بالنسبة الى الذهاب ما تقدم من التخيير عملاً بالروايتين المتقدمتين وجمعاً بينهما بذلك ، وأما في الإياب فهو ما ذهب اليه الشيخ على بن بابويه ومن تبعه .

لنا على الأول ما عرفت وعلى الثاني الأخبار المتكاثرة التي قدمناها في التنبيه الذي في آخر المقام الثاني من مقامات الشرط الرابع (٣) فإنها صحيحة متكاثرة متعاضدة الدلالة على ما قلناه .

والأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يذكروا ما قدمنا ذكره كلاً وإنما أوردوا بعض ذلك وأجابوا عن ما نقلوه منها .

فمن ذلك ما أجاب به في الروض حيث قال بعد تصريحه باختيار ما ذهب اليه المصنف من اعتبارهما معاً ذهاباً وإياباً كما قدمنا نقله عنهم : وخالف هنا جماعة حيث جعلوا نهاية التقصير دخول المنزل استناداً الى اخبار تدل على استمرار التقصير الى دخول المنزل ، ولا صراحة فيها بالمدعى فان ما دون الخفاء في حكم المنزل . انتهى .

وهو راجع الى ما أجاب به العلامة في المختلف ايضاً حيث قال بعد أن أورد صحيحة العيص وموثقة اسحاق بن عمار : المراد بهما الوصول الى موضع يسمع الاذان ويرى الجدران فان من وصل الى هذا الموضع يخرج عن حكم المسافر فيكون بمنزلة من يصل الى منزله . انتهى .

وفيه ان جملة من اخبار المسألة التي قدمناها قد صرحت بوجوب التقصير بعد دخول البلد وقصرت الاتمام على المنزل :

مثل قوله عليه السلام في موثقة اسحاق بن عمار (١) التي ذكرها الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أقيم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله ؟ قال بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (٢) قال عليه السلام : ان أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أموا وإذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا ، ونحوها صحيحة الحلبي (٣) .
والجميع كما ترى صريح في وجوب التقصير في البلد ما لم يدخل منزله فكيف يتم ما ذكروه من التأويل المذكور .

وصاحب المدارك ومثله الفاضل الخراساني التجأوا في الجمع بين هذه الاخبار وبين عجز صحيحة ابن سنان الى القول بالتخيير بمعنى انه بعد وصوله الى محل الترخص من سماع الأذان الذي هو مورد الرواية المذكورة فانه يتخير بين القصر

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من صلاة المسافر

(٣) الوسائل الباب ٣ من صلاة المسافر

والإتمام الى أن يدخل منزله .

وفيه ان ظواهر الاخبار المذكورة ظاهرة بل صريحة في وجوب التقصير ما لم يدخل منزله ولا سيما موثقة ابن بكير المتقدمة ثمة ، والأظهر أن يقال ان غاية ما تدل عليه صحيحة ابن سنان المذكورة بمنطوقها هو وجوب التقصير في الرجوع الى أن يسمع الأذان ، ومفهومه انه متى سمع الأذان أتم ، والمعارضة انما حصلت بهذا المفهوم ، ولا ريب في ضعف معارضة المفهوم للمنطوق سيما اذا تعدد هذا المنطوق في روايات عديدة صريحة صحيحة ، فيمكن اطراحها والقول بان الغرض من الرواية إنما تعلق بالمنطوق دون المفهوم وان المراد ان المسافرين يقصر الى هذه الغاية وان قصر بعدها ايضاً . هذا على تقدير رواية الصحيحة المذكورة بحذف صدرها كما تقدمت الإشارة اليه ، وأما مع ثبوته فانها وان دلت على ما ذكره ولكن لا يبق وثوق به بعد معارضة الصحاح المذكورة . وربما حمل عجزها المذكور على التقية لان مذهب اكثر العامة كما ذهب اليه جملة من اصحابنا هو أن المسافر لا يزال مقصراً الى أن يصل الى الموضع الذي ابتداء فيه بالقصر فيتم بعده (١) إلا ان بعضهم ايضاً احتمل حمل هذه الاخبار على التقية كما يظهر من صاحب الوسائل ، والظاهر ان الأمر بالعكس انسب لما ذكرناه . وكيف كان فالأظهر

(١) في الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٤٣٢ الى ٤٣٥ : عند الحنفية اذا عاد المسافر الى المكان الذي خرج منه بعد قطع مسافة القصر فانه لا يتم إلا اذا عاد بالفعل فلا يبطل القصر بمجرد نية العود ولا بالشروع فيه . وعند المالكية اذا سافر من بلد قاصداً قطع مسافة القصر ثم رجع الى بلدته الاصلية فانه يتم بمجرد دخولها ، وفي حال رجوعه وسيره ينظر فان كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر . وعند الشافعية اذا رجع الى وطنه بعد ان سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله اليه سواء رجع اليه لحاجة أو لا ويقصر في حال رجوعه حتى يصل . وعند الحنابلة اذا رجع الى وطنه الذي ابتداء السفر منه أولاً فان كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع اليه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه .

عندى من الأخبار هو ما عرفت .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قد ظهر من ذكر هذه الشروط السبعة المذكورة هنا ضابطتان كليتان ، وهو انه متى كملت هذه الشروط فلا يجوز الإتمام بحال إلا في مواضع قد دلت النصوص وكلام الأصحاب على استثنائها ، ومنها - جاهل الحكم مع استكمال الشرائط الموجبة للقصر على الأشهر الأظهر ، ومنها - الناسى وقد خرج الوقت . ومنها - من كان في أحد المواطن الأربعة . والضابطة الثانية ان كل من لم يستكمل هذه الشروط فالواجب عليه التمام إلا في مواضع مستثناة ايضاً ، ومنها - من قصر جهلاً مع فقد الشرائط على الأظهر ، ومنها - من جد به السير ومن أقام عشرة من المكارين ، فان مقتضى القاعدة المذكورة وجوب الاتمام عليهم لاختلال بعض الشروط وهو عدم كون السفر عمله إلا ان النصوص وردت بالتقصير لهم . وجميع هذه المسائل قد مضى بعضها وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق القول في ما لم يتقدم له ذكر . والله العالم بحقائق أحكامه .

المطلب الثانى فى الاطعام

والبحث يقع فيه فى مسائل : الاولى - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى أنه لو نوى إقامة عشرة أيام فصاعداً فى موضع ثم بدا له الرجوع عن الإقامة فانه يقصر إلا أن يكون قد صلى فريضة بتمام فانه يجب عليه الاتمام حينئذ حتى يخرج من موضع الإقامة ويقصد المسافة ، قال فى المدارك : هذا الحكم ثابت باجماعنا .

والأصل فى الحكم المذكور ما رواه الشيخ فى الصحيح عن أبى ولاد الحنات (١) قال : « قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى كنت نويت حين دخلت المدينة ان أقيم بها عشرة أيام فاتم الصلاة ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها فما ترى لى أتم أم أقصر ؟ فقال

(١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة المسافر

ان كنت دخلت المدينة وصليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها ، وان كنت حين دخلتها على نيتك التمام ولم تصل فيها صلاة فريضة بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فانت في تلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشراً واثم وان لم تنو المقام عشراً فقصر ما بينك وبين شهر فاذا مضى لك شهر فاثم الصلاة ، ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ والصدوق عن حمزة بن عبدالله الجعفرى (١) قال : « لما نفرت من منى نويت المقام بمكة فاثمت الصلاة حتى جاءني خبر من المنزل فلم أجد بداً من المصير الى المنزل ولم ادر أتم أم أقصر وأبو الحسن عليه السلام يومئذ بمكة فاثمته وقصصت عليه القصة فقال ارجع الى التقصير » .

فان الوجه فيه ان المراد بالجواب انما هو الأمر بالتقصير بعد السفر والخروج فهو كناية عن الأمر له بالسفر بمعنى سافر وقصر ، إذ الظاهر ان مراد السائل انما هو الاستفهام عن من نوى الإقامة هل يجوز له ابطالها والخروج والتقصير فيه أم لا بد من الإتمام ولو في الطريق الى أن يتم أيام الإقامة ؟ كما يتوهمه كثير ممن لم يقف على حكم المسألة فاجابه عليه السلام بالاول وحينئذ فلا اشكال .

وتحقيق الكلام في المقام يتوقف على بسطه في مواضع : الاول - الظاهر من اطلاق قوله في صحيحة ابى ولاد المذكورة « حتى بدا لك أن لا تقيم » انه بمجرد العدول عن نية الإقامة قبل الصلاة على التمام سواء كان بقصد المسافة أو التردد في الإقامة وعدمها يلزم الرجوع الى التقصير ما لم ينو إقامة عشرة غير الاولى ، وهذا هو المعروف من مذهب الأصحاب لا نعلم فيه خلافاً .

لكن يظهر من كلام الشهيد الثاني (قدس سره) وجود الخلاف في ذلك وان مجرد العدول عن النية السابقة قبل الصلاة لا يقتضى التقصير ما لم يقصد مسافة ، لانه قال : ويحتمل اشتراط المسافة بعد ذلك لاطلاق النص والفتوى ان نية الإقامة تقطع السفر فيبطل حكم ما سبق كما لو وصل الى وطنه ، وبما قلناه

ج ١١ (هل يتم نأوى الاقامة بعد المدول لوصلى الصبح أو المغرب ؟) - ٤١٧ -

أقى الشهيد فى البان . انتهى . وهو كما ترى صرى فى ما قلناه .

ورواة ابى ولاد المذكورة مطلقة كما ترى فى المدول عن نية الاقامة ، وحملها على قصد المسافة - بسبب احتمال ارادة الخروج الى الكوفة لان الراوى كوفى كما ذكره (قدس سره) فى شرح الإرشاد - بعيد جداً فالمقام لا يخلو عن اشكال . كذا أفاده والذى (عطر الله مرقده) فى حواشيه على كتاب الاستبصار وهو جيد وجيه .

والظاهر ان ما احتمله شيخنا الشهيد الثانى من اشتراط المسافة بعيد وفيه تقييد للنص المذكور من غير دليل ، وتخيل ان السائل كوفى فيحتمل حمل الخبر على ارادته الخروج الى الكوفة خيال بعيد ، ولو بنيت الاحكام الشرعية على مثل هذه الخيالات البعيدة والاحتمالات السخيفة لاتسع المجال وكثر القيل والقال وبطل الاستدلال إذ لا قول إلا وهو قابل للاحتمال وان بعد كما لا يخفى على ذوى الكمال . والاحتجاج باطلاق النص والفتوى بان نية الاقامة تقطع السفر مسلم مع بقائها واستصحابها ، وهذا هو الذى دل عليه النص والفتوى وبه يطل حكم ما سبق كما ذكره ، وأما مع المدول عن النية كما هو المفروض فان هذه الدعوى ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل المنصف .

قال شيخنا المجلسى (قدس سره) فى كتاب البحار بعد ايراد عبارة الفقه الرضى التى هى فى معنى الرواية المذكورة ما لفظه : وظاهر الأصحاب انه لا يشترط فى الرجوع الى التقصير فى صورة المدول عن نية الاقامة من غير صلاة كون الباقي مسافة ، وقواه الشهيد الثانى (قدس سره) واحتمل الإشتراط ، واطلاق هذه الرواية وغيرها يؤيد المشهور . انتهى .

وبما ذكرناه فى المقام يظهر ضعف ما جنع اليه فى الذخيرة فى هذه المسألة من الميل الى هذا الاحتمال .

الثانى - لا اشكال فى الإنقطاع بالصلاة المقصورة اذا صلاها تماماً بعد نية الاقامة أما لو صلى غيرها من ما لم يكن مقصوراً كالصبح والمغرب بعد النية فهل

— ٤١٨ — (هل يتم نأوى الإقامة بعد العدول لو صام الصوم الواجب ؟) ج ١١

يكنى فى الانقطاع ووجوب استصحاب التمام الى أن يقصد المسافة ؟ اشكال ولم أقف على مصرح بذلك من الأصحاب (رضوان الله عليهم) نفيًا وإثباتًا ، والرواية لا تخلو من الإجمال لان قوله « بتمام » ، فى الموضوعين محتمل لان يكون المراد « صليت فريضة مقصورة بتمام » ، وحينئذ فلا يثبت الحكم بغير المقصورة اذا اتىها ، ويحتمل أن يكون المعنى صليت فريضة بعد قصد التمام فى المقصورات ، والظاهر بعده إذ لو كان مجرد صلاة الفريضة مقصورة أو غير مقصورة كافيًا بنية التمام لم يكن للإتيان بهذا القيد وجه يعتد به ، لان نية الإقامة قد حصلت بالإستقلال ومن شأنها الانتقال من حكم المسافر الى حكم الحاضر بالنسبة الى الصلاة والصوم والشرط معها صلاة فريضة ، فلو لم يعتبر فى تلك الفريضة أن تكون من الفرائض المقصورات التى هى عبارة عن ركعتين بان يأتى بها أربعاً كما هو ظاهر العبارة بل يكنى مثل الصبح والمغرب لم يكن لضم هذا القيد فى الكلام وجه بل يكنى أن يقول « صليت صلاة فريضة » بقول مطلق ، لا سيما مع الاتفاق على أنه لا يشترط قصد القصر والإتمام ولا نيتها فى الإتيان بكل من المقصورة والتامة . ويعضد ما قلناه أنه قد وقع ما يقرب من هذه العبارة مراداً بها ما قلناه فى صحيحة أبى ولاد المتقدمة فى الشرط الثالث من شروط التقصير حيث قال عليه السلام : « فان عليك أن تقضى كل صلاة صليتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام ... الخبر » .

وبالجملة فالظاهر عندى قصر الحكم على الصلاة المقصورة وان يأتى بها تمامًا دون غيرها من ما لم يدخله التقصير . والله العالم ..

الثالث - قد اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى إلحاق الصوم الواجب بالصلاة الفريضة فى هذا المقام ، فقليل بالإلحاق بمجرد الشروع فى الصوم الواجب المشروط بالحضر . وهو اختيار العلامة فى جملة من كتبه لوجود أثر النية .

وقيل بذلك ايضاً لكن يجب تقييده بما اذا زالت الشمس قبل الرجوع عن نية الإقامة ، وهو اختيار شيخنا الشهيد الثانى فى الروض .

ج ١١ (هل يتم نأوى الاقامة بعد العدول لو صام الصوم الواجب ؟) - ٤١٩ -

وقيل بعدم الإلحاق وقصر الحكم على الصلاة، وهو اختيار جمع من الأصحاب :
منهم - الشهيد والمحقق الشيخ على والسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني
في الذخيرة .

وهو الظاهر لان الحكم فى النص وقع معلقاً على الصلاة وتعديته الى غيرها
يحتاج الى دليل شرعى وإلا كان قياساً محضاً وهو لا يوافق اصول المذهب . ومقتضى
النص المذكور رجوع التقصير بعد العدول عن نية الاقامة التى لم يصل بها أعم من
أن يكون صام بتلك النية أو لم يصم زالت الشمس أم لم تزل فيكون الحكم ثابتاً فى
جميع الصور المذكورة .

احتج شيخنا الشهيد الثانى فى الروض بانه لو فرض ان هذا الصائم سافر
بعد الزوال فلا يخلو إما ان يجب عليه الإفطار أو اتمام الصوم ، لا سبيل الى
الأول للاخبار الصحيحة الشاملة باطلاً قها أو عمومها لهذا الفرد الدالة على وجوب
المضى على الصوم :

كصحيحة الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام (١) : انه سئل عن الرجل يخرج من
بيته وهو يريد السفر وهو صائم ؟ قال ان خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر
وليقتض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه .

وصحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام (٢) : اذا سافر الرجل فى شهر رمضان
فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ، وغيزهما .

فيتعين الثانى وحيثئذ فلا يخلو إما أن يحكم بانقطاع نية الاقامة بالرجوع عنها
بعد الزوال وقبل الخروج أولاً ، لا سبيل الى الأول لاستلزامه وقوع الصوم
الواجب سفرأ بغير نية الاقامة وهو غير جائز اجماعاً إلا ما استثنى من الصوم
المنذور على وجه وما مثله وليس هذا منه ، فيثبت الآخر وهو عدم انقطاع نية
الاقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر حيثئذ بالفعل أم لم يسافر ، إذ لا

— ٤٢٠ — ﴿ هل يتم ناوى الإقامة بعد العدول لو صام الصوم الواجب ؟ ﴾ ج ١١

مدخل للسفر في صحة الصوم وتحقق الإقامة بل حقه أن يحقق عدمها وقد عرفت عدم تأثيره فيها فإذا لم يسافر بقى على التمام الى أن يخرج الى المسافة وهو المطلوب . انتهى ملخصاً .

وفيه ما ذكره سبطه السيد السند (قدس سره) في المدارك حيث قال بعد نقل ذلك عنه : ولقائل أن يقول لا نسلم وجوب إتمام الصوم والحال هذه ، وما أشار اليه (قدس سره) من الروايات المتضمنة لوجوب المضى في الصوم غير صريحة في ذلك بل ولا ظاهرة ، إذ المتبادر منها تعلق الحكم بمن سافر من موضع يلزم فيه الإتمام وهو غير متحقق هنا فاته نفس النزاع ، سلمنا وجوب الإتمام لكن لا نسلم اقتضاء ذلك لعدم انقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها في هذه الحالة ، واستلزام ذلك لوقوع الصوم الواجب سراً لا محذور فيه لوقوع بعضه في حال الإقامة ، ولأنه لا دليل على امتناع ذلك (فان قلت) انه يلزم من وجوب إتمام الصوم إتمام الصلاة لعكس نقيض قوله صلى الله عليه وآله (١) : « اذا قصرت أفطرت » ، (قلت) هذا بعد تسليم عموميه مخصوص بمنطوق الرواية المتقدمة المتضمنة للعود الى القصر مع الرجوع عن نية الإقامة قبل إتمام الفريضة . انتهى .

أقول : الظاهر ان الجواب الحق هو ما ذكره أولاً من منع وجوب إتمام الصوم والحال هذه لما ذكره ، حيث ان المتبادر من الأخبار المشار اليها الخروج من بلد يجب عليه الإتمام فيها وفرضه فيها التمام كبلد وطنه أو بلد إقامته ثم انشأ سافراً منها ، لأن هذا هو الفرد الغالب المتكثر الذي ينصرف اليه الإطلاق ، وقد عرفت في غير موضع من ما تقدم ان إطلاق الأحبار إنما يحمل على الأفراد الشائعة المتكثرة الغالبة فانها هي التي يتبادر اليها الإطلاق ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فلا يدخل تحت الإطلاق ، مع انه محل البحث والنزاع وأول المسألة لانه بنية الإقامة ورجوعه عنها قبل الصلاة تماماً لا يمكن الجزم بكونه مقبلاً فيدخل تحت إطلاق الخبر ، وبمجرد سفره على هذه الحال لا يمكن الجزم بدخوله تحت إطلاق

(١) في صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة ص ٣٤٢

الأخبار المشار إليها .

وبالجملة فإن ما ذكره (قدس سره) هنا جيد . وأما ما ذكره بعد تسليم وجوب الإتمام ومنع اقتضاء ذلك لعدم انقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها في هذه الحالة - من أن استلزام ذلك لوقوع الصوم الواجب سفرأ لا محذور فيه لوقوع بعضه حال الإقامة - فالظاهر أنه لا يخلو من خدش وإن تبعه عليه في الذخيرة ، فإن الأخبار الدالة على تحريم الصوم في السفر شاملة بإطلاقها وعمومها لما وقع بعضه في حال الإقامة أم لم يقع ، فقله ، أنه لا دليل على امتناع ذلك ، ممنوع فإن الأخبار عامة شاملة لما ذكره ودلالاتها على ذلك بعمومها وإطلاقها واضحة فلا معنى لمنعه الدليل على امتناع ذلك ، ويخرج ما ذكره - من عكس النقيض في قوله بعضه : إذا قصرت أفطرت ، بمعنى أن عدم جواز الإفطار يقتضى عدم جواز التقصير - شامداً . وما تكلفه من الجواب عنه لا يخلو من غموض كما لا يخفى على من راجع كلام صاحب الذخيرة في هذا المقام .

الرابع - المفهوم من الخبر المتقدم أن وجوب الإتمام واستصحابه معلق بعد نية الإقامة على أمور ثلاثة :

أحدها - الصلاة فلو لم يكن صلى ثم رجع عن نية الإقامة عاد إلى التقصير سواء كان قد دخل وقت الصلاة أم لم يدخل خرج وقتها ولم يصل عمداً أو سهواً أم لا ، لأن مناط الحكم الصلاة تماماً ولم يحصل ، ونقل عن العلامة في التذكرة أنه قطع بكون الترك كالصلاة نظراً إلى استقرارها في النية وتبعه المحقق الشيخ على واستشكل العلامة في النهاية الحكم وكذا الشهيد في الذكرى . ولو كان ترك الصلاة لعذر مسقط للقضاء كالجنون والاعماء فلا إشكال ولا خلاف في كونه كمن لم يصل .

وثانيها - كون الصلاة فريضة فلو رجع عن نية الإقامة بعد صلاة نافلة فإن كانت من النوافل المشروعة في السفر كنافلة المغرب فلا خلاف في عدم تأثيرها وإلا فقولان أظهرهما عدم التأثير أيضاً لما عرفت من تعليق الحكم على الفريضة ، وهو

— ٤٢٢ — (هل يشترط الاتمام بنية الاقامة ؟ - الاتمام في اماكن التخيير) ج ١١

مختار جماعة من الأصحاب ومنهم الشهيد في الذكرى ، ونقل عن العلامة في النهاية انه ذهب الى الإجزاء بها ، واليه يميل كلام الشهيد الثاني في الروض حيث قال بعد نقل القول الأول عن الذكرى : ويحتمل قوياً الإجزاء بها لأنها من آثار الإقامة ، وما تقدم من الدليل على الاكتفاء بالصوم آت هنا وهو مختار المصنف في النهاية . انتهى . وفيه ما عرفت في إلحاق الصوم وهو قياس على قياس غير خال من ظلمة الالتباس .

وثالثها - كون الصلاة تماماً فلا تأثير لصلاة القصر ، وهل يشترط كون التمام بنية الإقامة أم يكفي مطلق التمام ولو سهواً ؟ فيه وجهان ، يحتمل الأول لأن ذلك هو أكثر أفراد الإقامة بل هو مقتضى ظاهر الرواية لأن السؤال فيها وقع عن من نوى الإقامة عشراً ، ويحتمل الثاني عملاً باطلاق التمام . والأقرب الأول .

قالوا : وتظهر الفائدة في مواضع : منها - ما لو صلى فرضاً تماماً ناسياً قبل نية الإقامة سواء خرج الوقت أم لا .

أقول : الظاهر ان الصلاة على هذه الكيفية لا تأثير لها اذ المفهوم من النص المتقدم هو نية الإقامة أولاً ثم الصلاة تماماً بعد النية كما يشير اليه قوله يُجْزَأُ (١) : « ان شئت فانو المقام عشراً واتم وان لم تنو المقام عشراً . فقصر ، حيث رتب الصلاة على النية أولاً .

قالوا : ومنها - ما لو صلى تماماً في أماكن التخيير بعد النية لشرف البقعة ، أما لو نوى التمام لاجل الإقامة فلا اشكال في التأثير ، ولو ذهل عن الوجه ففي اعتبارها وجهان ، من اطلاق الرواية حيث علق الحكم فيها على صلاة الفريضة تماماً مع ان الإقامة كانت بالمدينة فقد حصل الشرط . ومن ان التمام كان سائئلاً له بحكم البقعة فلم يؤثر .

أقول : لا يخفى ان النص كما عرفت قد دل على نية الإقامة عشراً ثم الصلاة

تماماً بتلك النية وهو أعم من أن يكون في مواضع التخيير أو غيرها ، وحيثئذ فلا يجرى مجرد الاتمام لشرف البقعة ، وكون الخبر هنا مورده المدينة وهي من المواضع المذكورة لا وجه له ، إذ الظاهر أن كلامه عليه السلام بمنزلة القاعدة الكلية في هذا المقام لا اختصاص له ببلد دون بلد وهو قد علق الحكم فيه على نية الإقامة ورتب الصلاة عليها . وبذلك يظهر أنه لو أتم جاهلاً الوجه فإنه لا عبرة باتمائه ما لم تحصل نية الإقامة وقصدها ثم الصلاة بتلك النية والقصد كما هو مؤدى الخبر وكلام الأصحاب في الباب .

قالوا : ومنها - ما لو نوى الإقامة عشرأ في أثناء الصلاة قصرأ فاتمها ثم رجع عن الإقامة بعد الفراغ فإنه يحتمل حيثئذ الاجتزاء بهذه الصلاة لصدق التمام بعد النية ، ولأن الزيادة إنما حصلت بسببها فكانت من آثارها كما مر ، وعدمه لأن ظاهر الرواية كون جميع الصلاة تماماً بعد النية وقبل الرجوع عنها ولم يحصل .

اقول : ظاهر جمع من الأصحاب هنا : منهم - الشيخ الشهيد في الذكرى وشيخنا الشهيد الثانى فى الروض وشيخنا المجلسى فى البحار هو اختيار الوجه الأول ، وهو الأقرب لصدق الصلاة تماماً والمؤثر فى الحقيقة ليس إلا العدد الزائد عن الركعتين وقد حصل هنا .

وأما ما تعلقوا به للوجه الآخر - من أن ظاهر الرواية كون جميع الصلاة تماماً بعد النية - ففيه أنه وإن كان كذلك بالنسبة الى هذه الرواية إلا أنه قد ورد أيضاً ما يدل على وجوب الإتمام بالنية فى أثناء الصلاة :

كما فى صحيحة على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام (١) قال : « سألته عن الرجل يخرج فى السفر ثم يبدؤ له فى الإقامة وهو فى الصلاة ؟ قال يتم إذا بدت له الإقامة ، . ورواية محمد بن سهل عن أبيه (٢) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل

٤٢٤ - (هل يعتبر في البقاء على التمام الإتمام بعد نية الإقامة؟) ج ١١

يخرج في سفر ثم تبدو له الإقامة وهو في صلاته أتم أم يقصر ؟ قال يتم اذا بدت له الإقامة .

وحينئذ فلا فرق في استصحاب التمام ووجوب البقاء عليه بعد النية والصلاة تماماً بين أن تكون النية متقدمة على الصلاة أو في أثنائها كما دل عليه الخبران المذكوران الخامس - المفهوم من الخبر المذكور ان المعتبر في قطع السفر واستصحاب التمام اتمام الصلاة بعد نية الإقامة ، فلو شرع في الصلاة بنية الإقامة ثم رجع عن الإقامة في أثنائها لم يكف ذلك في قطع السفر والخروج عن ما هو عليه وان كان بعد ركوع الثالثة .

وبه صرح في المنتهى حيث قال : لو نوى المقام ثم قام ف صلى ثم تغيرت نيته الى السفر في الاثناء قيل يتم والوجه عندي انه يقصر لان الشرط وهو الصلاة على التمام لم يحصل . وقال الشيخ في المبسوط لو نوى المقام عشرأ ودخل في الصلاة بنية التمام ثم عن له الخروج لم يجوز له القصر الى ان يخرج مسافراً ، ونحوه ابن الجنييد حيث قال : لو كان مسافراً قد دخل في الصلاة بنية القصر ثم نوى الإقامة أتم على ما كان صلاه ، وان كان مقيماً قد دخل في صلاته بنية الإتمام ثم نوى السفر قبل الفراغ منها لم يكن له القصر . وقال ابن البراج : لو بدا له في المقام وقد صلى منها ركعة أو ركعتين وجب التمام لانه دخلها بنية مقيم . وصرح كلام هؤلاء هو وجوب الاتمام وان لم يتم الصلاة بل وان لم يتجاوز فرض القصر .

وفصل العلامة في التذكرة والمختلف بانه ان كان قد تجاوز في صلاته فرض القصر بان صلى ثلاث ركعات تعين الاتمام وإلا جاز له القصر ، قال في الذكري : وفصل الفاضل بتجاوز محل القصر فلا يرجع وبعدم تجاوزه فيرجع ، لانه مع التجاوز يلزم من الرجوع ابطال العمل المنهى عنه ومع عدم التجاوز صدق انه لم يصل بتمام . انتهى .

وتردد المحقق في المسألة نظراً الى افتتاح الصلاة وقد ورد في الخبر (١) انها على ما افتتحت عليه ، والى عدم الاتيان بالشرط حقيقة .

وقال في الذخيرة : وحكى عن المصنف وغيره الاكتفاء بها اذا كان الرجوع بعد ركوع الثالثة وانهم اختلفوا اذا كان الرجوع بعد القيام الى الثالثة . انتهى .

أقول : الظاهر من كلام من ذهب الى التفصيل ان الحد الذي به يتجاوز محل التقصير هو ركوع الثالثة كما قدمنا نقله عن العلامة في المختلف والتذكرة ، وذلك لان ما قبل الركوع من الواجبات لا يكون موجباً للتجاوز لامكان جعله من قبيل زيادة الواجب سهواً وانما الاعتبار بالركن المبطل فعله عمداً وسهواً ، فاذكره في الذخيرة من الحكاية المذكورة لم أقف عليه ولا أعرف له وجهاً .

ثم اقول وبالله التوفيق : انه لا يخفى أن مقتضى الخبر المذكور كما اعترفوا به ان الشرط في وجوب الإتمام والإستمرار عليه هو الإتيان بعد نية الاقامة بالصلاة التامة كاملة وأن تكون نية الاقامة مستمرة الى أن يفرغ منها ، فلورجع عن نية الاقامة في اثنائها في أى جزء منها تجاوز محل القصر أو لم يتجاوز فالواجب عليه بمقتضى اختلال الشرط المذكور هو التقصير . والإعتداد في وجوب الإتمام بمجرد الدخول في الصلاة على خبر الصلاة على ما افتتحت عليه ، لا يخلو من مجازفة لعدم ثبوت الخبر من طريقنا ، ومع تسليمه فتناوله لموضع النزاع وعمومه له ممنوع لدلالة الصحيحة المذكورة على وجوب التقصير في الصورة المذكورة ، إذ مقتضاها ذلك حيث دلت على ان الشرط في وجوب التمام واستصحابه حصول صلاة كاملة بالتمام ولم تحصل وبفوات الشرط يفوت المشروط فيتعين القصر ، وحيث دفع

(١) يمكن أن يريد به حديث معارية بن عمار الوارد في من قام للفريضة فظن انها نافلة سهواً وبالعكس المروي في الوسائل في الباب ٢ من النية من كتاب الصلاة وقد تقدم في ج ٢ ص ٢١٧ وبمضمونه حديثان آخران ، وبه يظهر ما في قوله « قدس سره » في ما سيأتي ، لعدم ثبوت الخبر من طريقنا ، وقد تعرض للمسألة بمناسبة العدول في ج ٢ ص ٢٠٩ .

ثبوت الخبر المذكور يجب تخصيصه بما ذكرنا وتستثنى هذه الصورة من عمومها بذلك كما خرجوا عن عمومها في مواضع لا تحصى من الأحكام .
 بقي الكلام في ما اذا حصل الرجوع بعد تجاوز محل القصر بان صلى ثلاث ركعات ، وانما هو هنا الاعادة لوقوع الزيادة المبطله .

وأما ما احتج به القائل بالتفصيل كما ذكره في الذكرى من لزوم ابطال العمل المنهى عنه فعليل ، لعدم دليل لهم على هذه الدعوى سوى ما ذكروه من ظاهر الآية (١) الذي قد قدح فيه غير واحد منهم . ومع تسليمه فانا نقول ان مقتضى ما قررنا من الدليل هو الحكم بالابطال ، لان الواجب في حال الرجوع عن نية الاقامة قبل الاتمام بمقتضى الخبر المذكور هو البقاء على التقصير لعدم حصول شرط الاتمام وحينئذ فلا يكون من قبيل ما ذكروه ، فان المتبادر من النهي عن ابطال العمل إنما هو ابطاله من غير سبب شرعى يقتضى الابطال ، وما نحن فيه ليس كذلك كما عرفت حيث ان مقتضى الدليل هنا ابطاله لا ان المكلف يبطله من غير سبب يقتضى الإبطال كما هو ظاهر دليلهم . والله العالم .

المسألة الثانية - لو أتم مع استكمال الشروط المتقدمة فلا يخلو إما أن يكون عامداً أو جاهلاً أو ناسياً ، وكذا لو كان فرضه التمام فقصر .
 فهنا مقامات أربعة : الأول - أن يتم عالماً عامداً ولا خلاف في وجوب الاعادة عليه وقتاً وغارجاً .

وعليه تدل صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة في صدر المقصد (٢) لقوله يُؤْتِيهِمْ فِيهَا بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الرَّاويَانَ الْمَذْكُورَانَ فَقَالَا هَلْ تَلَّيْنَا مِنْ صَلَاتِكَ فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا أَوْ بَعْدَ أم لا ؟ قال ان كان قد قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى أربعاً أعاد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه .

(١) ولا تطلوا اعمالكم . سورة محمد الآية ٢٣

(٢) ص ٢٩٦

ويعضدها صحيحة ليث المرادى عن الصادق عليه السلام (١) قال : « إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر وإن صامه بجهالة لم يقضه » .
واستدل عليه في المدارك أيضاً بما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام صليت الظهر أربع ركعات وأنا في سفر ؟ قال أعد » .

وعندى في الاستدلال على هذا الحكم بهذه الرواية اشكال فان صدور الإتمام عالماً عامداً من مثل الحلبي الذي هو من الثقات الأجلاء المشهورين غير متصور ولا جائز ، ثم مع فرض ذلك عنه عمداً كيف يسأل عنه ؟ وقرينة السؤال مؤذنة بكون الترك إما كان نسياناً أو جهلاً والثاني أيضاً بعيد بالنسبة إليه ، وبه يظهر ان الأظهر حمل الخبر على النسيان وإلا فتمنى كان عالماً بالوجوب وتعمد الإخلال بذلك فإى معنى لهذا السؤال ؟ وبالجمله فان قدر الرجل المذكور أجل من أن يترك الواجب عليه عامداً عالماً وإلا لأخل بعدالته واحتاج الى معلومية توبته فكيف يعدون حديثه في الصحيح من غير خلاف ؟ فالأظهر كما عرفت حمل الرواية وان كانت بجملة على كون الإتمام وقع منه نسياناً .

بقى الكلام في دلالة الخبر على الابعادة مطلقاً على هذا التقدير وهو مذهب الشيخ كما سيأتى ذكره ان شاء الله تعالى في المسألة ويأتى الكلام ان شاء الله تعالى في الجمع بين أخبارها .

قال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض - بعد الاستدلال على بطلان الصلاة مع الغمد بصحيحة زرارة وعبد بن مسلم - ما صورته : ويعلم من هذا ان الخروج من الصلاة عند من لا يوجب التسليم لا يتحقق بمجرد الفراغ من التشهد بل لابد معه من نية الخروج أو فعل ما به يحصل كالتسليم وإلا لصحت الصلاة هنا عند من لا يوجب التسليم لوقوع الزيادة خارج الصلاة ، وقد تقدم في باب التسليم

(١) الوسائل الباب ٢ من يصح منه الصوم .

(٢) الوسائل الباب ١٧ من صلاة المسافر

الإشارة الى ذلك . انتهى .

أقول : الظاهر من هذا الكلام ان الغرض منه الجواب عن اشكال يرد في هذا المقام على القول بنسب التسليم وهو ان الرواية الصحيحة (١) قد دلت على بطلان صلاة من حكمه الركعتان قصرأ لو صلاها أربعاً متعمداً ، وهذا على تقدير القول بوجوب التسليم ظاهر لانه قد زاد في الصلاة ركعتين حيث انه انما يخرج من الصلاة بالتسليم ، وأما على القول بكونه مندوباً أو واجباً خارجاً كما هو أحد الأقوال في المسألة ايضاً فان اللازم هنا صحة الصلاة لان الصلاة قد تمت بالتشهد على الركعتين فهاتان الركعتان الاخيرتان وقعتا خارج الصلاة والصلاة صحيحة مع ان النص واتفاق الاصحاب على البطلان .

وحاصل جواب شيخنا المشار اليه ان القائل بنسب التسليم إنما تم الصلاة غنده بنية الخروج أو بالتسليم وان كان مستحباً أو بفعل المنافي ، وعلى هذا فتكون الركعتان الواقعتان بقصد التمام قد وقعتا قبل تمام الصلاة فتبطل الصلاة حيثئذ لذلك . وفيه انه وان ذكروا ذلك تفصيلاً عن هذا الإشكال إلا ان ما ذكروه لا دليل عليه . وايضاً فانه لا يحسم مادة الاشكال بالنسبة الى القول بكونه واجباً خارجاً وان كان لم يتعرض اليه .

واجيب ايضاً عن الإشكال المذكور بان المبطل هنا قصد عدم الخروج فلا يلزم وجوب قصد الخروج أو الاتيان بالخروج .

والتحقيق في الجواب انما هو التفصيل في المقام بانه ان كانت صلاة الاربع الركعات هنا وقعت بقصد ارادة التمام من اول الامر فالصلاة باطلة ، وهذا هو الذي دلت عليه الرواية ووقع الاتفاق عليه لحصول المخالفة ، لان الشارع انما أوجب عليه ركعتين وهو قد قصد الى مخالفته بقصده الاربع من أول الامر ، وان كان انما قصد الصلاة ركعتين كما هو المأمور به شرعاً لكن حصلت الزيادة بعد الفراغ من الصلاة الواجبة فلا بطلان هنا إلا على تقدير القول بوجوب التسليم

وأما على تقدير القول باستحبابه أو كونه واجباً خارجاً فلا ، ومدعى البطلان عليه الدليل وليس فليس .

المقام الثاني - أن يتم جاهلاً والأشهر الأظهر الصحة كما دلت عليه صحيحة زرارة وعمر بن مسلم المتقدمة (١) لقوله رحمه الله : « وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه » . ونقل عن ابن الجنيد وأبي الصلاح أنها أوجبا لإعادة في الوقت ، وعن ظاهر ابن أبي عقيل الإعادة مطلقاً ، وهما ضعيفان مردودان بالخبر المذكور .

وربما احتج للقول بالإعادة في الوقت بصحيفة العيص عن أبي عبد الله رحمه الله (٢) قال : « سألت عن رجل صلى وهو مسافر فاتم الصلاة ؟ قال ان كان في وقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلا » .

وفيه أنها محمولة على الناسي جمعاً بين الأخبار ، فإنها وإن دلت باطلاً على العائد والجاهل والناسي إلا أنه قد قام الدليل في الأولين على خلاف ما دلت عليه فوجب تخصيصها بالناسي لعدم المعارض .

وحكى الشهيد في الذكرى ان السيد الرضى سأل أخاه المرتضى (رضى الله عنهما) عن هذه المسألة فقال : الإجماع منعقد على ان من صلى صلاة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزئة والجهل بأعداد الركعات جهل بأحكامها فلا تكون مجزئة ؟ وأجاب المرتضى (رضى الله عنه) بجواز تغير الحكم الشرعى بسبب الجهل وان كان الجاهل غير معذور .

اقول : قد اختلف كلام جملة من الأصحاب في توجيه كلام السيد (رضى الله عنه) فقال في الروض : وحاصل الجواب يرجع الى النص الدال على عذره والقول به متعين . انتهى .

وقيل ان الظاهر من كلام السيد (قدس سره) ان مراده ان الأحكام الشرعية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فيجوز أن يكون حكم الجاهل

بالقصر وجوب الاتمام عليه وان كان مقصراً غير معذور بترك التعلم ، وحينئذ فهو آت بالمأمور به في تلك الحال فيكون مجزئاً .

وقيل انه يمكن أن يكون مقصوده (قدس سره) انه قد يختلف الحكم من الشارع بالنسبة الى الجاهل المطلق والى الجاهل العالم في الجملة كمن عرف ان للصلاة احكاماً تجب معرفتها ولم يعرفها فتصح تلك الصلاة من الأول منها دون الثاني وان دعوى الإجماع على الاطلاق غير واضح .

وقال في المدارك : وكان المراد انه يجوز اختلاف الحكم الشرعى بسبب الجهل فيكون الجاهل مكلفاً بالتام والعالم مكلفاً بالقصر ، واختلاف الحكم هنا على هذا الوجه لا يقتضى عذر الجاهل . انتهى . والظاهر أنه يرجع الى القول الثاني من الأقوال المنقولة .

اقول : قد نقل العلامة في كتاب المختلف عن السيد (رضى الله عنه) في اجوبة المسائل الرسية الجواب عن هذه المسألة بوجه أوضح من ما أجاب به أخاه (قدس الله روحيهما) حيث قال له السائل : ما الوجه في ما تنفى به الطائفة من سقوط فرض القضاء عن من صلى من المقصرين صلاة متمم بعد خروج الوقت اذا كان جاهلاً بالحكم في ذلك مع علمنا بان الجهل باعداد الركعات لا يصح معه العلم بتفصيل احكامها ووجوبها ، إذ من البعيد أن يعلم بالتفصيل من جهل الجملة التي هي الأصل ، والإجماع على ان من صلى صلاة لا يعلم احكامها فهي غير مجزئة وما لا يجزئ من الصلاة يجب قضاؤه ، فكيف تجوز الفتيا بسقوط القضاء عن من صلى صلاة لا تجزئه ؟ فاجاب بان الجهل وإن لم يعذر صاحبه وهو مذموم جاز أن يتغير معه الحكم الشرعى ويكون حكم العالم بخلاف حكم الجاهل . انتهى .

وأنت خير بان ما أوضحه هنا من الجواب وهو الذى عليه المعول كاشف عن نقاب الإجمال في الجواب الأول ويرجع الى الإحتمال الثاني من الإحتمالات الثلاثة المتقدمة ، ومنه يظهر حينئذ ان مذهب السيد (قدس سره) ان تكليف

الجاهل من حيث هو جاهل في جميع الموارد ليس كتكليف العالم وان الحكم مع الجهل ليس كالحكم مع العلم ، وفيه حيثنرد للاجماع المدعى في المقام . وهو مطابق لما حققناه في المسألة كما تقدم في المقدمة الخامسة من مقدمات الكتاب . ولا خصوصية له بالصورة المذكورة كما فهمه شيخنا الشهيد الثاني في ما قدمنا نقله عنه من كلامه في الروض ليوافق ما ذهب اليه هو وغيره في المسألة من عدم معذورية الجاهل إلا في هذا الموضع ومسألة الجهر والإخفات .

ثم ان ما ذكره العلامة (قدس سره) في المختلف بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه - من أن كلام السيد (رضى الله عنه) يدل بمفهومه على الاعادة في الوقت من حيث ان سؤال السائل تضمن تخصيص سقوط فرض القضاء بخروج الوقت ، وهو يدل بمفهومه على الاعادة في الوقت والسيد (قدس سره) لم ينكره - فظني أنه بعيد إذ الظاهر ان مطمح نظر السيد (رحمه الله) انما هو الى الجواب عن أصل الإشكال من غير نظر الى الخصوصية المذكورة وصحة ما ذكره السائل أو بطلانه .

وقال في المدارك في هذا المقام : وهل المراد بالجاهل الجاهل بوجوب القصر من أصله أو مطلق الجاهل ليندرج فيه الجاهل ببعض أحكام السفر كن لا يعلم انقطاع كثرة السفر بأقامة العشرة ؟ فيه وجهان منشأهما اختصاص النص المتضمن لعدم الاعادة (١) بالأول ، والاشتراك في العذر المسوغ لذلك وهو الجهل . انتهى .

اقول : ظاهر كلامه (قدس سره) التوقف هنا ومثله نقل عن العلامة في النهاية . وأنت خير بانه لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه ، وذلك لأن المشهور في كلام الأصحاب من غير أن يداخله الشك والإرتياب هو أن الجاهل بالأحكام الشرعية عندهم غير معذور إلا في مسألتى الجهر والإخفات والجهل بوجوب القصر كما هو مورد الصحيحة المتقدمة فانها هي مستندهم في الاستثناء من القاعدة المذكورة ، وأما ما عدا هذين الفردين من مطلق الجاهل بأحكام القصر فهو عندهم غير معذور لدخوله

في مطلق الجاهل الذي اتفقوا على عدم معذوريته . وتعليقه - احتمال مطلق الجاهل بالقصر بالإشتراك في العذر المسوغ لذلك وهو الجهل - آت في الجهل بالأحكام الشرعية مطلقاً من أحكام السفر وغيره صلاة كانت أو غيرها وهم لا يقولون به . وبالجملة فإن مرادهم بالجاهل هنا إنما هو الفرد الأول من غير اشكال ولا يصح ان يحمل كلامهم على الفرد الثاني .

وكان منشأ هذا التردد هو ان المسألة التي استثنوها من قاعدة عدم معذورية الجاهل هل هي عبارة عن الجاهل بوجوب القصر من أصله أو مطلق الجاهل بالقصر في كل موضع يجب فيه القصر ككثير السفر متى أقام عشرة ونحوه ؟ وفيه ان الظاهر من كلامهم إنما هو الأول الذي هو مورد النص كما لا يخفى ، وأما الجاهل في غير هذه الصورة من صور التمام فيرجع الى معذورية جاهل الحكم وعدمها والمشهور العدم ، وبالمعذورية هنا صرح المحقق الأردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد . والله العالم .

المقام الثالث - أن يتم ناسياً والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب الاعادة في الوقت خاصة ، ونقل عن الشيخ علي بن بابويه والشيخ في المبسوط انه يعيد مطلقاً ، وعن الصدوق في المقنع انه يعيد ان ذكر في يومه وان مضى اليوم فلا اعادة .

واستدل من قال بالقول المشهور برواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : : سألت عن الرجل ينسى فيصلي في السفر اربع ركعات ؟ قال ان ذكر في ذلك اليوم فليعد وان لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا اعادة عليه .

واعترض في المدارك على الاستدلال بهذه الرواية بعد الطعن في السند بانها بحملة المتن ، لان اليوم ان كان المراد به بياض النهار كان حكم العشاء غير مذكور في الرواية ، وان كان المراد به بياض النهار واليلة المستقبلة كان ما تضمنه مخالفاً للمشهور

وأجاب في الذخيرة بأن المراد باليوم بياض النهار وإن حكم العشاء غير مستفاد من الرواية ، إنما المستفاد منها حكم الظهريين وينسحب الحكم في العشاء بمعونة دعوى عدم القائل بالفصل ، لكن في إثباته اشكال . انتهى .

اقول : ويحتمل أن اليوم وإن لم يدخل تحته إلا الظهران إلا أنه خرج مخرج التمثيل وجعل كناية عن خروج الوقت . والأقرب عندي أن التعبير باليوم في الرواية المذكورة إنما خرج مخرج التجوز عبارة عن الوقت . فكأنه قال إن ذكر في ذلك الوقت فليعد وإن لم يذكر حتى يمضي ذلك الوقت فلا إعادة . وبه تنطبق الرواية المذكورة على المدعى ، وشيوع التجوز في أمثال ذلك أظهر من أن ينكر . وبه يظهر أن ما ذكره في المقنع راجع إلى ما ذكرناه ، وما اطالوا به من الاعتراضات في المقام لا طائل تحته بعد ما عرفت .

ويدل على القول المذكور أيضاً صحيحة العيص المتقدمة (١) والتقريب فيها ما عرفت من أنها وإن كانت أعم من أن يكون الإتمام عمداً أو جهلاً أو نسياناً إلا أنك قد عرفت خروج العامد بوجوب الإعادة عليه مطلقاً فلا يدخل تحت هذا التفصيل ، وخروج الجاهل بقيام الأدلة على عدم وجوب الإعادة عليه مطلقاً ، فيتحمم حملها على الناسى البتة . ومع الاغماض عن ذلك يكفي في الاستدلال بها هنا مجرد دخول الناسى تحت العموم فتكون دالة عليه بطريق العموم ، وبالتقريب الأول تكون دلالتها بطريق الخصوص .

وقال رحمته الله في كتاب الفقه الرضوي (٢) : « وإن كنت صليت في السفر صلاة تامة فذكرتها وأنت في وقتها فعليك الإعادة ، وإن ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شيء عليك ، وإن أنتمتها بجمالة فليس عليك في ما مضى شيء ولا إعادة عليك إلا أن تكون قد سمعت بالحديث . »

والتقريب في هذا الكلام هو ظهور تخصيص التفصيل - وإن كانت العبارة

بجملة - بصورة النسيان ، لأنه ذكر بعد ذلك حكم الجاهل والعامد وأنه لا إعادة على الاول بل على الثاني .

وهذه الأخبار اذا ضمت بعضها الى بعض لا يبقى مجال للشك في الحكم المذكور .
وأما ما نقل عن الشيخ على بن بابويه والشيخ في المبسوط فلم تقف له على مستند ، قيل : ولعل مستندهما القطع بتحقيق الزيادة مع قصور كل من روايتي العيص وابن بصير المذكورتين بالطعن الذي تقدم ذكره . وفيه ان هذا الطعن الذي قد عرفت الجواب عنه إنما يجري على مذاق المتأخرين سيما صحيحة العيص ، فإن دلالتها على حكم الناسى وأنه كما تضمنته من ما لا إشكال فيه إنما الكلام في حملها عليه خاصة وعدم إحتال غيره كما وجهناه وبيناه وبه تكون مختصة به ، أو شمولها لغيره فعلى كل تقدير فهي دالة عليه .

قال في الذكرى : ويتخرج على القول بأن من زاد خامسة في الصلاة وكان قد قعد مقدار التشهد تسلم له الصلاة صحة الصلاة هنا لأن التشهد حائل بين ذلك وبين الزيادة .

واستحسنه الشهيد الثاني في روض الجنان وقال : انه كان ينبغي لمثبت تلك المسألة القول بها هنا ولا يمكن التخلص من ذلك إلا بأحد أمور : إما إلغاء ذلك الحكم كما ذهب اليه أكثر الأصحاب ، أو القول باختصاصه بالزيادة على الرابعة كما هو مورد النص فلا يتعدى الى الثلاثية والثنائية فلا تتحقق المعارضة هنا ، أو اختصاصه بزيادة ركعة لا غير كما ورد به النص هناك ولا يتعدى الى الزائد كما عداه بعض الأصحاب ، أو القول بأن ذلك في غير المسافر جمعاً بين الأخبار لكن يبقى فيه سؤال الفرق مع اتحاد المحل . انتهى .

وقال في المدارك بعد نقل كلام جده المذكور : واقول انه لا يخفى عليك بعد الاطاحة بما قررناه في تلك المسألة ضعف هذه الطرق كلها وانها غير مخلصة من هذا الإشكال ، والذي يقتضيه النظر ان النسيان والزيادة ان حصلتا بعد الفراغ من

التشهد كانت هذه المسألة جزئية من جزئيات من زاد في صلاته ركعة فصاعداً بعد التشهد نسياناً ، وقد بينا ان الأصح ان ذلك غير مبطل للصلاة مطلقاً لاستحباب التسليم ، وان حصل النسيان قبل ذلك بحيث أوقع الصلاة أو بعضها على وجه التمام اتجه القول بالإعادة في الوقت دون خارجه كما اختاره الأكثر لما تقدم . انتهى .

أقول وبالله التوفيق : انه لا يخفى عليك ان مبنى هذه المسألة التي نحن فيها - وتقسيمها الى الأقسام الثلاثة من كون الصلاة تماماً التي أوقعها المسافر إما عن عمد فتبطل أو جهل فتصح أو نسيان فالتفصيل المتقدم - إنما هو على كون المصلي قد قصد من أول الدخول في الصلاة الى الاتمام ، ولهذا حكم بالابطال مع العمد للوجه الذي بيناه سابقاً وجعلناه وجه الفرق بينه وبين ما اذا قصد الزيادة بعد الدخول في الصلاة بنية القصر ثم زاد بعد تمام صلاته المقصورة فحكما بصحة الصلاة لذلك وحكم بالصحة مع الجهل للعدورية ، وحيث ذكره الشهيد (قدس سره) من التخريج - ووافقه عليه في الروض وزعم انه لا يخرج منه إلا باحدى تلك الوجوه - لا أعرف له وجهاً للفرق بين هذه المسألة التي نحن فيها وبين تلك المسألة ، فان مبنى تلك المسألة على ان المصلي إنما دخل في الصلاة قاصداً الى الإتيان بما هو المفروض عليه شرعاً من الأربع كما هو مورد نص تلك المسألة أو أقل كما هو قول من ألحق بالرباعية غيرها ، غاية الامر أنه بعد أن أكل ما هو الواجب عليه عرض له السهو فزاد ركعة ، وقد عرفت الخلاف ثمة بان هذه الزيادة بعد الجلوس بمقدار التشهد ولما يتشهد أو بعد التشهد بالفعل كما اخترناه وحققناه ثمة ، فالفرق بين المسألتين ظاهر بالنظر الى مبدأ الدخول في الصلاة كما عرفت ، والنسيان الذي بنى عليه التفصيل في هذه المسألة ووردت به الأخبار إنما هو من أول الدخول في الصلاة بان نسي ان فرضه القصر وصلى تماماً بزعم ان فرضه التمام نسياناً ، والنسيان الذي في تلك المسألة إنما هو بعد الإتيان بما هو فرضه شرعاً واصل القصد إنما توجه الى فرض مشروع إلا انه عرض له النسيان بعد تمامه فزاد تلك الركعة فالنسيان إنما

تعلق بتلك الركعة المزايدة ، ووجه الفرق ظاهر بين بحمد الله سبحانه ، فيتعين الوقوف في كل مسألة منهما على ما حكم به فيها وعدم تداخل المسألتين ولا إلحاق أحدهما بالآخرى ، فتخرج هذه المسألة على تلك وإلحاقها بها - حتى أنه يتجه على من قال بالصحة في تلك المسألة القول بها هنا كما يشير إليه كلام الشهيدين (روح الله روحيهما) هنا - لا وجه له كما عرفت . هذا هو التحقيق عندى في المقام والله سبحانه وأوليأؤه العالمون بمقتضى الأحكام .

المقام الرابع - لو قصر من فرضه التمام فإن كان عالماً عامداً فلا ريب في وجوب الاعادة ، ولو كان جاهلاً فالمشهور وجوب الاعادة لعدم تحقق الامتثال وعدم معذورية الجاهل عندهم إلا في الموضعين المشهورين .

وقد وقع الخلاف في صورة ما لو قصر بعد نية الإقامة الموجبة للتمام جاهلاً بظاهر المشهور وجوب الاعادة كما هو في غير هذه الصورة من صور الجهل ، ونقل عن الشيخ نجيب الدين في الجامع العدم .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إذا أتيت بلدة فازمعت المقام عشرة أيام فاتم الصلاة فإن تركه رجل جاهل فليس عليه اعادة » .

والقول بها متجه لعدم المعارض بل وجود المزيد لها من الأخبار الدالة على معذورية الجاهل في مواضع عديدة تقدم تفصيلها في مقدمات الكتاب .

بل يمكن القول بمعذورية الجاهل في هذا المقام مطلقاً كما اختاره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين حيث قال في شرح له على كتاب المفاتيح : ثم إن الظاهر من الأخبار كون الجاهل معذوراً في هذا المقام مطلقاً أعني في جميع ما يتعلق بالقصر والإتمام في السفر حتى القصر في مواضع التمام والإتمام في بعض مواضع القصر وإن كان عالماً باصل القصر كما هو مفاد ظاهر عبارة المصنف وفتوى نجيب الدين

في جامعته ، خلافا للشهور فانهم خصوا الحكم بالجاهل بوجوب التقصير من أصله . ثم أطال الكلام في ذلك الى أن قال : فمن الأخبار ما رواه الشيخ بسند صحيح والصدوق في العقبة باسانيد صحاح كلها عن محمد بن اسحاق الثقة عن أبي الحسن (١) قال : « سألته عن امرأة كانت معنا في السفر وكانت تصلي المغرب ركعتين ذاهبة وجائية ؟ قال ليس عليها قضاء . أو ليس عليها إعادة ، على اختلاف الروايات . ثم أورد رواية منصور بن حازم المنقولة ثم أيد ذلك باطلاق صحيح عيسى وليث المرادى عن الصادق (٢) قال : « اذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر وان صامه بجهالة لم يقضه ، ثم قال : هذا مع عدم وجود المعارض الصريح من الأخبار بالكلية ، فلا حاجة الى ارتكاب تكلف حمل صحيحة محمد بن اسحاق على الشذوذ كما فعل الشيخ مع اعتماد الصدوق عليها ، وكذا ارتكاب حملها على الاستفهام الإنكارى أو على كون المراد نافذة المغرب وأمثال ذلك من الخيالات الضعيفة . انتهى : وهو جيد لكن الظاهر الرجوع الى التفصيل الذى قدمناه في المقدمة التى في معذورية الجاهل من مقدمات الكتاب .

وبالجملة فان الجاهل في الصورة التى هي مورد صحيحة منصور المذكورة من ما لا شك في الحكم بمعذوريته للرواية المذكورة .

وأما الناسى للاقامة فقليل بالحاقه بالجاهل لما وانه لا إعادة عليه وهو خروج عن موضع النص المذكور ، والظاهر هو وجوب الاعادة .

ويدل عليه ما ذكره الرضا (٣) في كتاب الفقه الرضوى (٣) حيث قال : « وان قصرت في قريتك ناسياً ثم ذكرت وأنت في وقتها أو غير وقتها فعليك قضاء ما فاتك منها » .

(١) الوسائل الباب ١٧ من صلاة المسافرين . والمسؤول في الاستبصار ج ٩ ص ٢٢٠

« ابو عبدالله ع ، وفي الفقيه ج ١ ص ٢٨٧ « ابو الحسن الرضا ع » .

(٣) ص ١٦ .

(٢) الوسائل الباب ٢ من يصح منه الصوم

وفيه دلالة على ان التقصير نسياناً في موضع يجب الإتمام فيه موجب للعادة وقتاً وخارجاً كما هو ظاهر فتوى الاصحاب . والله العالم .

المسألة الثالثة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم صلاة المسافر في المواضع الأربعة المشهورة ، فالمشهور التخيير بين القصر والإتمام مع أفضلية الإتمام ، ولم ينقل الخلاف هنا إلا عن الصدوق والمرضى وابن الجنيد ، اما الصدوق فانه ذهب كما هو مذهب المخالفين الى مساواة هذه المواضع الأربعة لغيرها من البلدان التي يتحقق السفر اليها في وجوب التقصير ما لم ينقطع سفره باحد القواطع المتقدمة إلا انه جعل الأفضل له نية المقام فيها والصلاة تماماً ، وسيأتي نقل كلامه في ذلك ان شاء الله تعالى . وأما المرضى وابن الجنيد فظاهر كلاميهما المنع من التقصير في هذه المواضع الأربعة وألحقا بها في ذلك ايضاً المشاهد المشرقة والضرائح المنورة . والظاهر عندي من الأقوال هو ما عليه الأكثر من علمائنا الابدال كما استفاضت به اخبار الآل عليهم صلوات ذى الجلال .

وها أنا أذكر ما وصل الى من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة من ما في السكتب المشهورة وغيرها مذيلاً لها بما يكشف عن معانيها نقاب الابهام ويجلو عن مضامينها غشاوة الابهام لما ذهب اليه اولئك الاعلام بتحقيق شاف لم يسبق اليه سابق وبيان واف للنصوص المعصومية مطابق وموافق فاقول وبالله سبحانه التوفيق والاعانة لادراك المأمول :

الأول - ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى (١) وكذا رواه الصدوق عنه في الخصال (٢) وابن قولويه في المزار بالإسناد المذكور (٣) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام من غزى عن علم الله الإتمام في أربعة مواطن : حرم الله وحرم رسول الله ﷺ وحرم امير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين بن علي عليه السلام . .

الثاني - ما رواه في الصحيح عن مسمع عن ابى ابراهيم عليه السلام (٤) قال : وكان

أبي يرى لهذين الحرمين ما لا يراه لغيرهما ويقول إن الإتمام فيهما من الأمر المذخور،
الثالث - عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إن من الأمر
المذخور الإتمام في الحرمين » .

الرابع - ما رواه في الفقيه عن الصادق عليه السلام مرسلًا (٢) قال : « من الأمر
المذخور إتمام الصلاة في أربعة مواطن : مكة والمدينة ومسجد الكوفة وحائر الحسين
عليه السلام ، وروى هذه الرواية ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات بسند صحيح عن
حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) .

أقول : أنت خير بما في هذه الأخبار من وضوح الدلالة على القول المشهور
وهو المزيد المنصور ، والتقريب فيها أن كون الإتمام فيها من الأمر المذخور ومن
مغزون علم الله إنما يتجه على القول المذكور من أفضلية التمام بمجرد الوصول إليها
من غير توقف على نية الإقامة ، ولو خص ذلك بما كان عن نية الإقامة لم يتجه
المزية لهذه المواضع على غيرها حتى يدعى أنه من مغزون علم الله وأنه من الأمر
المذخور ، فإن المسافر حيثما أقام وجب عليه التمام فالإتمام دائر مدار الإقامة في
هذه أو غيرها ، ومن الظاهر أن هذه المزية إنما تتوجه على ترتب الإتمام على مجرد
وصولها ودخولها لمزيد مشرفها .

وفي الأخبار المذكورة إشارة إلى حمل ما خالف هذه الأخبار على التقية أو
الانتقاء ، وإن الإتمام في هذه المواضع من الأسرار المختصة بأهل البيت (عليهم السلام)
وشيعتهم التابمين لهم والناصبين على منوالهم ، وهو خاص بهم لم يوفق له سواهم من
اعدائهم المخالفين ، وأنه من ما ادخره الله تعالى لهم وصار مغزوناً عن غيرهم حيث لم
يوفقوا له ولم يطلعهم الله تعالى عليه كما ورد نظيره في الصلاة بعد العصر (٤) .

وبالجملة فإنها في الدلالة على المراد من ما لا يعتريها وصمة الإيراد ، وبه يظهر

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافرين .

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من مواقيت الصلاة .

لك ما في كلام الصدوق في الفقيه ونحوه في كتاب الخصال من تقييد هذه الأخبار بالإقامة عشرة ، وكأنه زعم بذلك الجمع بين أخبار المسألة ، وسيأتي بعد تمام نقل الأخبار أن شاء الله تعالى التعرض لكلامه وبيان ما في نقضه وإبرامه .

الخامس - صحيحة علي بن مهزيار (١) قال : « كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أن الرواية قد اختلفت عن آبائك (عليهم السلام) في الإتمام والتقصير في الحرمين ، فنها أن يتم الصلاة ولو صلاة واحدة ، ومنها أن يقصر ما لم ينو مقام عشرة أيام ، ولم أزل على الإتمام فيهما إلى أن صدرنا في حجنا في عامنا هذا فإن فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا أنوي مقام عشرة أيام فصرت إلى التقصير ، وقد ضقت بذلك حتى أعرى رأيك ؟ فكتب إلى بخطه عليه السلام : قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما فانا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تقصر وتكثر فيهما الصلاة . فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهة : أنى كتبت إليك بكذا واجبتني بكذا ؟ فقال نعم . فقلت فأي شيء تعني بالحرمين ؟ فقال مكة والمدينة .

السادس - رواية عثمان بن عيسى (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إتمام الصلاة والصيام في الحرمين ؟ فقال أتمها ولو صلاة واحدة . »

السابع - صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إتمام مكة والمدينة ؟ قال أتم وإن لم تصل فيهما إلا صلاة واحدة . »

الثامن - رواية فائد الخياط المروية في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه عن أبي الحسن الماضي عليه السلام (٤) قال : « سألت عن الصلاة في الحرمين ؟ قال أتم ولو مررت به ماراً . »

أقول : وهذه الأخبار كما ترى ناصة على الإتمام في الحرمين من حيث خصوصية المكان ، ولا مجال فيها لاحتمال التقييد بنية الإقامة بوجه كما يدعيه الصدوق (قدس سره) ومن قال بمقالته .

والمفهوم من صحيحة علي بن مهزيار المذكورة أن الخلاف في هذه المسألة كان في ذلك الوقت أيضاً ، بل ظاهرها أن التقصير ربما كان أشهر يومئذ حيث نقل عن فقهاء أصحابنا يومئذ أنهم أمروه بالتقصير ما لم ينو مقام عشرة أيام .

ويؤيده ما رواه جعفر بن محمد بن قولويه في كتاب كامل الزيارات (١) عن أبيه عن سعد بن عبدالله قال : « سألت أيوب بن نوح عن تقصير الصلاة في هذه المشاهد : مكة والمدينة والكوفة وقبر الحسين عليه السلام الأربعة والذي روى فيها ؟ فقال أنا أقصر وكان صفوان يقصر وابن أبي عمير وجميع أصحابنا يقصرون . »

وأجاب شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في كتاب البحار عن خبر أيوب ابن نوح المذكور بأنه لا ينافي التخيير فانهم اختاروا هذا الفرد . وعندى في هذا الجواب نظر لأنه وإن سلم أنه لا ينافي التخيير كما ذكره لكنه ينافي أفضلية الإتمام التي دلت عليها أخبار التمام ورغبت فيها وحشت عليها ومسرحت بأنه من المذخور والمخزون في علم الله سبحانه ، ومن البعيد كل البعيد أن يرغب عنه هؤلاء الأفاضل مع ثبوت هذه الفضيلة بل جميع أصحابنا كما نقله أيوب بن نوح .

والذي يظهر لي أن هذا الخبر ونحوه من الأخبار الآتية الدالة على التقصير في هذه الأماكن إنما خرجت ناصة على تحتم التقصير وتعينه مع عدم نية الإقامة وأنه لا يسوغ الإتمام إلا بنية الإقامة ، فما أجاب به أصحاب القول المشهور عن أخبار القصر - من أنها لا تنافي بينها وبين أخبار التمام بمحملها على اختيار أحد الفردين كما ذكره شيخنا المشار إليه هنا - ليس في محله .

ويرشدك إلى ذلك حكاية علي بن مهزيار فانها تعطي أن الاختلاف واقع في تلك الأيام وأن اختلاف الرواية عنهم (عليهم السلام) إنما هو في تعين القصر وتحتمه في هذه المواضع كغيرها من سائر البلدان ، إذ لو كان التخيير ثابتاً يومئذ مع أرجحية التمام كما هو القول المشهور لما أشار عليه فقهاء أصحابنا يومئذ بالتقصير مع عدم نية الإقامة بل لأقل أن يقولوا له أنت غير ولما ضاق ذرعاً بذلك

لانه اذا كان الحكم بالتخير متفقاً عليه عندهم ومعلوم لديهم والأخبار عندهم مجمعة عليه وان لم تثبت افضلية التمام فما وجه ضيقه بذلك وكتابتها اليه عليه السلام ؟ بل الحق الصريح الذي لا يحتاج الى تكلف ولا تصحيح هو ما ذكرناه من أن روايات التقصير انما خرجت ناصة على تعين القصر إلا مع نية الإقامة وهو الذي فهمه منها أصحابنا في ذلك الوقت ولذا عكفوا على التقصير ، وهو السبب الذي ضاق به علي بن مهزيار حيث أنه قد روى له سابقاً قبل حجته المشار اليها من الأخبار ما يدل على أفضلية التمام وقد كان يتم لذلك حتى صدر في حجه ذلك ، فإشار عليه الأصحاب بالتقصير الموجب لبطان ما عمل عليه سابقاً فضاق بذلك صدرأ من حيث رغبته في الإتمام لتحصيل تلك الفضيلة التي وردت في أخبار الإتمام وهؤلاء منعه من ذلك وافهموه انه غير مشروع إلا مع نية الإقامة فكتب لهذه الخيرة الى الامام عليه السلام .

وحيث نفع تعارض الأخبار على هذا الوجه وعدم امكان ما ذكره من الجمع في المقام فلا بد من النظر في ما يترجح به أخبار الطرفين ليصير العمل عليه في البين ، وحيث نفع فلا يقال أن يقول ان صحيحة علي بن مهزيار المذكورة قد اشتملت على سؤاله عليه السلام عن دينك القولين وعرض اخبار الطرفين وهو عليه السلام قد أمر مع ذلك بالتمام فلا مندوحة عن الحكم بمقتضاها والعمل بفتواها . نعم يبقى الكلام في وجه تحمل عليه أخبار القصر وأظهر الوجوه فيها الحمل على التقية كما تقدمت الإشارة اليه ذيل الأخبار الاربعة المتقدمة في صدر البحث لاختصاص الإتمام في هذه البقاع بمذهب الامامية ، وسيأتى مزيد بسط الكلام في المقام بعد ذكر الأخبار المشار اليها ان شاء الله تعالى .

التاسع - صحيحة مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال قال لي : « اذا دخلت مكة فأتهم يوم تدخل » .

العاشر - رواية عمر بن زياح (٢) قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام أقدم مكة

أتم أو أقصر؟ قال أتم. قلت وأمر على المدينة فاتم الصلاة أو أقصر؟ قال أتم. أقول: وهذان الخبران ظاهراً للدلالة على الإتمام أيضاً بمجرد الوصول كما يشير إليه قوله في الرواية الأولى «إذا دخلت مكة فاتم»، ومن الظاهر أن الدخول للحج وهو أعم من أن يكون يوم الخروج منها للحج أو قبله بما لا يسع مقام عشرة أو يسع، ويشير إليه في الرواية الثانية «أمر على المدينة»، بل ربما يدعى كونه كالصريح في عدم الإقامة، إذ المراد بالمرور هو اتخاذها طريقاً من غير توقف ولا إقامة فيها ونحوها في ذلك رواية فائد الحنات المتقدمة.

الحادى عشر - صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (١) قال: «قلت لابي الحسن عليه السلام ان هشاماً روى عنك انك امرته بالتمام في الحرمين وذلك من أجل الناس؟ قال لا كنت أنا ومن مضى من آبائى اذا وردنا مكة أتممنا الصلاة واستترنا من الناس». أقول: هذا الخبر لا يخلو من الإجمال الموجب لتعدد الاحتمال، وأظهر ما ينبغي أن يحمل عليه هو أنه لما كان مذهب أهل البيت (عليهم السلام) واتباعهم من تحم القصر في السفر ما لم ينو مقام عشرة أيام معلوماً عند عامة أهل زمانهم فكانوا اذا رأوا أحداً منهم يتم في الحرمين بدون الإقامة سيما مكة التي إنما يحصل القدوم فيها قبل التروية بقليل كانوا اذا أرادوا التمام لتحصيل شرف البقعة استتروا خوفاً من التشنيع عليهم بالإتمام الذي هو خلاف مذهبهم لعدم عليهم بأفضلية الإتمام لشرف هذه البقاع، حيث أنهم حجب عنهم كما تقدمت الإشارة إليه في الأخبار الأربعة الأولية، فلاجل دفع هذه المفسدة كانوا يستترون بذلك.

الثانى عشر - رواية ابراهيم بن شيبه (٢) قال: «كُتبت الى ابي جعفر عليه السلام أسأله عن اتمام الصلاة في الحرمين فكُتبت الى كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجب اكثار الصلاة في الحرمين فاكثر فيها وأتم».

الثالث عشر - رواية على بن يقطين (٣) قال: «سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة فقال أتم وليس بواجب إلا انى أحب لك مثل الذى أحب لنفسى».

الرابع عشر - رواية سماعة بن مهران رواها شيخنا المجلسي في كتاب البحار (١) نقلاً من كتاب عبدالله بن يحيى الكاهلي عن العبد الصالح عليه السلام قال قال لي ، أتم الصلاة في الحرمين مكة والمدينة .

الخامس عشر - رواية عمرو بن مرزوق (٢) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في الحرمين وعند قبر الحسين عليه السلام قال أتم الصلاة فيها .

أقول : التقريب في هذه الروايات وأمثالها انه من الظاهر البين الظهور ان وجوب القصر على المسافر مع عدم نية الإقامة ووجوب الإتمام عليه مع نيتها كان أمراً معلوماً عند أصحاب الأئمة (عليهم السلام) في تلك الأزمان ، بل ربما يدعى انه من ضروريات الدين بين أولئك الأعيان ، وان ذلك حكم عام في جميع البلدان لا اختصاص له بمكان دون مكان ، وهو صريح الأدلة الواردة بذلك كما لا يخفى على ذوى الأفهام والأذهان ، وحيث قلنا ان الإتمام في هذه الأخبار مقيداً بإقامة العشرة كما يدعيه الصدوق ومن قال بمقالته لكان لا وجه لتكرار هذه الأسئلة في هذه الأخبار العديدة عن الإتمام أو التقصير في هذه المواضع الخصوصية ولا سيما الحرمين لزيادة التردد لها على غيرهما لوضوح امر المسألة كما ذكرنا ، فالحق ان هذه الأسئلة ما خرجت من هؤلاء السائلين في خصوصية هذه المواضع إلا من حيث انهم سمعوا ان لها خصوصية زائدة على غيرها وحكما مختصاً بها دون ما سواها وهو رجحان الإتمام فيها وان لم يكن بنية الإقامة خلاف ما يعمدونه من مسألة القصر ، والأئمة (صلوات الله عليهم) قد أجابوا عن هذه الأسئلة تارة بالأمر بالإتمام وتارة بالتخيير وتارة بالتقصير ، وبذلك ارداد الإشكال الموجب لكثرة السؤال والسعي في تحقيق الحال وكشف ذلك الداء العضال ، وينبهك على ذلك صحيحة على بن مهزيار المتقدمة ورواية على بن حديد الآتية (٣) ان شاء الله تعالى .

(١) ج ١٨ الصلاة ص ٦٩٥

(٣) ص ٤٤٨

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من صلاة المسافر

السادس عشر - رواية عمران بن حمران (١) قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام أقصر في المسجد الحرام أو أتم ؟ قال ان قصرت فذاك وان أتممت فهو خير وزيادة الخير خير . »

السابع عشر - رواية الحسين بن المختار عن أبي إبراهيم عليه السلام (٢) قال : « قلت له انا اذا دخلنا مكة والمدينة تم أو نقصر ؟ قال ان قصرت فذاك وان أتممت فهو خير تزدد . »

الثامن عشر - صحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام (٣) « في الصلاة بمكة ؟ قال من شاء أتم ومن شاء قصر . »

والتقريب في هذه الأخبار ما تقدم في سابقها إلا انه قد وقع الجواب هنا بالتخير مع افضلية الإتمام كما عليه جل علمائنا الاعلام ، وهذه الأخبار هي مستندهم في ذلك .

فان قيل : ان هذه الأخبار انما دلت على التخير في الحرمين وأما حرم الحسين عليه السلام والكوفة فلا دلالة فيها عليهما .

قلنا : لا ريب في صحة ما ذكرت إلا ان الظاهر ان مستند التخير في هذين الموضعين انما هو الجمع بين ما دل على الإتمام وبين ما دل على التقصير من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى في الملحقات ، لان أخبار التمام ظاهرها تعيين الإتمام ووجوبه وتلك الأخبار صريحة في جواز التقصير فلا بد في الجمع بينها من حمل أخبار التمام على التخير مع افضليته جمعاً بين الجميع .

التاسع عشر - رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « سمعته يقول تتم الصلاة في أربعة مواطن : في المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام . »

العشرون - رواية عبد الحميد خادم اسماعيل بن جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « تتم الصلاة في أربعة مواطن : المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد

الكوفة وحرم الحسين عليه السلام .

الحادى والعشرون - رواية ابراهيم بن ابي البلاد عن رجل من اصحابنا يقال له حسين عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « تتم الصلاة في ثلاثة مواطن : في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وعند قبر الحسين عليه السلام » .

الثاني والعشرون - رواية زياد القندي (٢) قال : قال ابو الحسن عليه السلام يا زياد احب لك ما احب لنفسى واكره لك ما اكره لنفسى اتم الصلاة في الحرمين وبالكوفة وعند قبر الحسين عليه السلام ، والتقريب في هذه الاخبار ما تقدم .

الثالث والعشرون - رواية ابي شبيل (٣) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام ازور قبر الحسين عليه السلام ؟ قال نعم زر الطيب واتم الصلاة فيه . قلت فان بعض اصحابنا يرون التقصير فيه ؟ قال انما يفعل ذلك الضعفة » .

اقول : قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) في كتاب البحار : اما قوله « انما يفعل ذلك الضعفة » فيحتمل ان يكون المراد به الضعفة في الدين الجاهلين بالاحكام او من له ضعف لا يمكنه الاتمام او يشق عليه فيختار الاسهل وان كان مرجوحاً ، والوجه الاخير يؤيد ما اخترناه وهو اظهر ، والاول لا ينافيه إذ يمكن ان يكون الضعف في الدين باعتبار اختيار المرجوح . انتهى .

اقول : وعلى كل من هذه الاحتمالات لا سيما الاول فهو مناف لما تقدم نقله من كتاب كامل الزيارات عن ايوب بن نوح من اختياره مع من نقل عنه ثمة التقصير ، وكذا ما تضمنته صحيحة علي بن مهزيار من امر فقهاء اصحابنا يومئذ علي بن مهزيار بذلك ، وكان شيخنا المشار اليه غفل عن ذلك وما في توجيهه المذكور لهذا الخبر من الإشكال في المقام بمخالفة اولئك الاعلام الذين لا يمكن نسبة هذه الوجوه اليهم كما لا يخفى على ذوى الافهام ، اللهم إلا ان يحمل الخبر المذكور على من علم بالحكم في هذه المسألة وان الافضل التمام ثم مع هذا يصلى قصرأ فانه

لا يكون إلا عن احد الوجهين المذكورين ، واما اولئك الاجلاء فانه بسبب ورود اخبار التقصير عليهم وترجحها لديهم لم يحصل لهم العلم بالحكم المذكور ، ومن ثم ذهب الصدوق (قدس سره) في المسألة الى وجوب التقصير ايضاً .

الرابع والعشرون - صحيحة معاوية بن وهب (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير في الحرمين والتمام ؟ قال لا تتم حتى تجمع على مقام عشرة أيام . فقلت ان اصحابنا رويوا عنك انك أمرتهم بالتمام ؟ فقال ان اصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون ويأخذون نعالهم ويخرجون والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاة فأمرتهم بالتمام » .

الخامس والعشرون - رواية محمد بن ابراهيم الحنيني (٢) قال : « استأمرت أبا جعفر عليه السلام في الإتمام والتقصير قال اذا دخلت الحرمين فانو عشرة أيام وأتم الصلاة . فقلت له انى اقدم مكة قبل التروية بيوم أو يومين أو ثلاثة ؟ قال انو مقام عشرة أيام وأتم الصلاة » .

اقول : لا يخلو ظاهر هذا الخبر من الإشكال حيث ان ظاهره الاتمام بمجرد نية العشرة وان علم انه لا يقيم العشرة .
واجيب عنه بالتزام ذلك وانه من خصائص هذا المكان كما ذكره الشيخ ومن تبعه . وبعده ظاهر .

والاظهر عندى في الجواب هو انه لما كان الاختلاف في التقصير في هذا المكان يومئذ موجوداً كما حققناه آنفاً استأمره السائل في ذلك وسأله عن الحكم المذكور فأمره بالإتمام بعد نية الإقامة فرجع السائل واخبره وانه ربما قدم في مدة لا يمكن فيها الإقامة لضيق الوقت عن الحج ، ويظهر من مراجعته ان مراده ان يرخص له في التمام من غير نية إقامة كما وقع في حديث علي بن حديد الآتى (٣) من قوله « وكان محبتي ان يأمرني بالإتمام » فاجابه عليه السلام بان الاتمام لا يكون إلا بعد نية الإقامة

وحاصله بيان تعليق الإتيان على نية الإقامة لا أن مراده عليه السلام الأمر بالإقامة والالتزام على تلك الحال كما فهموه . وبالجمله فهذه العبارة مثل قوله عليه السلام في حديث علي بن حديد « لا يكون الإتمام إلا أن تجمع على إقامة عشرة أيام ، إلا أن هذه جملة في ذلك وحملها على ما ذكرناه لا بعد فيه .

السادس والعشرون - صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع (١) قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الصلاة بمكة والمدينة بتقصير أو إتمام ؟ فقال قصر ما لم تعزم على مقام عشرة » .

السابع والعشرون - رواية علي بن حديد (٢) قال : « سألت الرضا عليه السلام فقلت ان اصحابنا اختلفوا في الحرمين فبعضهم يقصر وبعضهم يتم وانا من يتم ، على رواية قد رواها أصحابنا في التمام ؟ وذكرت عبدالله بن جندب وانه كان يتم قال رحم الله ابن جندب . ثم قال لي لا يكون الإتمام إلا أن تجمع على إقامة عشرة أيام وصل النوافل ما شئت . قال ابن حديد وكان محبتي أن يأمرني بالإتمام » .

الثامن والعشرون - صحيحة معاوية بن عمار (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قدم مكة فاقام على احرامه ؟ قال فليقصر الصلاة ما دام محرماً » .
التاسع والعشرون - صحيحة معاوية بن وهب المروية في كتاب العلل (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام مكة والمدينة كسائر البلدان ؟ قال نعم . قلت روى عنك بعض اصحابنا انك قلت لهم أتوموا بالمدينة لخمس ؟ فقال ان اصحابكم هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاة فكرهت ذلك لهم فلهذا قلته » .

الثلاثون - رواية عمار بن موسى المروية في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه (٥) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة في الحائر قال ليس الصلاة إلا الفرض بالتقصير ولا تصل النوافل » .

اقول : هذا ما وقفت عليه من اخبار المسألة ، وانت خبير بان هذه الاخبار السبعة الاخيرة من الادلة الدالة على ما ذهب اليه الصدوق ومن قال بمقالته .
قال (قدس سره) في كتاب الفقيه بعد ذكر الرواية الرابعة ما هذا لفظه :
قال مصنف هذا الكتاب (رحمه الله) يعني بذلك أن يعزم على مقام عشرة أيام في هذه المواطن حتى يتم ، وتصديق ذلك ما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع... ثم ساق الرواية وهي الخامسة والعشرون (١) .

وقال في كتاب الحصال بعد نقل صحيحة حماد بن عيسى وهي الاولى ما لفظه :
يعني أن ينوي الانسان في حرمهم (عليهم السلام) مقام عشرة أيام ويتم ولا ينوي دون مقام عشرة أيام فيقصر ، وليس ما يقوله غير أهل الاستبصار بشئ انه يتم في هذه المواضع على كل حال . انتهى .

اقول : قد عرفت من ما حققناه سابقاً ان اخبار التقصير انما خرجت ناصية على التقصير كما ذهب اليه (قدس سره) وتأويل الاصحاب لها بما قدمنا نقله عنهم بعيد غاية البعد عن مضامين اكثرها وقرائن أحوالها بل غير مستقيم كما لا ينبغي على من أعطى التأمل حقه في ما قدمناه .

وانما يبقى الكلام معه في تأويل اخبار التمام بما ذكره ، وفيه أولاً - انه لا ينبغي ان الاخبار التي استند اليها في وجوب التقصير موردها انما هو الحرمان خاصة فالمعارضة انما وقعت في اخبار الحرمين ومدنهما وجوب التقصير في المواضع الاربعة مع ان اخبار التمام التي وردت في الحرمين الآخرين لا معارض لها ، ولم نقف في الاخبار على خبر ناص على التقصير فيها إلا على خبر عمار وهو الثلاثون من الاخبار المتقدمة بالنسبة الى الحائر الحسيني ، وهو - مع انحصار دلالاته في الحائر مع بقاء اخبار الكوفة بلا معارض بالكلية ، واشتتاله على خلاف ما صرح به الاصحاب واستفاضت به الاخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى من المنع من صلاة

النوافل - مردود بضعفه وندوره وعدم قيامه بمعارضة تلك الاخبار الصحيحة الصريحة في الاتمام في الحائر الشريف ، مضافاً الى ما عرفته في روايات عمار من تفرده بالغرائب في اخباره والشواذ كما طعن عليه في الوافي في غير موضع بذلك . وكيف كان فالسكوة كما عرفت لا معارض لـ اخبار التمام فيها بالكلية فبأى جهة يخرج عن أخبار التمام فيها ، فان استند الى اخبار القصر المطلقة فهو مردود بان مقتضى القاعدة تقييد اطلاقها بهذه الاخبار فلا يتم الاستناد اليها كما لا يخفى على ذوى الافكار .

وثانياً - ان تأويله هذا وان أمكن في بعض الاخبار المجملة كالخبرين المذكورين في كلامه إلا انه لا يتم في جملة منها كـ اخبار (١) ويتم ولو صلاة واحدة ، (١) وقوله في آخر « ولو مررت به ماراً ، (٢) ونحوهما من ما قدمنا بيانه وشددنا أركانه . وحيثئذ فما ذكره (قدس سره) لا يصلح لأن يكون حاسماً لمادة الإشكال في جميع اخبار المسألة .
وثالثاً - ما تقدم من التقريب ذيل الرواية الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة .

وبالمجمل فان الحق الذي لا شك فيه ولا مرية تعتريه ان هذه الاخبار الواردة في هذه المسألة متصادمة لا يمكن حمل بعضها على بعض لا بما ذكره (قدس سره) من تأويل روايات التمام بنية اقامة العشرة ولا ما ذكره الأصحاب من تأويل روايات القصر بكونه أحد فردى الخير .

وتوضيحه زيادة على ما تقدم ان المفهوم من صحيحة على بن مهزيار ورواية على بن حديد ان المراد من القصر في ما ورد به من الاخبار انما هو ما كان عزيمة كسائر المواضع إلا مع نية الاقامة ، وان المراد من الاتمام في ما ورد به من الاخبار انما هو ما لم يكن عن نية اقامة ، إذ لو كان المراد من اخبار القصر انما هو ما تأولوها به من الحمل على اختيار أحد فردى الواجب الخير - وان التخيير حكم مشهور في تلك

ج ١١ (ترجيع اخبار التمام على اخبار القصر في المواضع الاربعة) - ٤٥١ -

المواضع كما يقولون به ومن اخبار التمام التقييد بنية الاقامة كما يقول الصدوق مع ان ذلك حكم عام في جميع الاماكن - لكان لا معنى للخلاف بين اصحابنا الذين في وقتهم (عليهم السلام) حتى ان بعضهم يختار القصر وينهى عن التمام وبعضاً بالعكس ، ولما ضاق على بن مهزيار بذلك ولما قال على بن حديد « وكان محبتي ان يأمرني بالاتمام » أما على الأول فلانه مخير واختيار أحد فردى الواجب المخير لا يوجب اختلافاً ولا ينسب صاحبه الى المخالفة ، مع ان الاتمام أفضل وارجح فكيف يعدل عنه الى المفضول والمرجوح ؟ وأما على الثاني فلان الاتمام بنية الاقامة لا يتنافى القصر مع عدم النية المذكورة حتى ينسب من يختار أحدهما الى مخالفة من يختار الآخر ، ولكان لا معنى لقول على بن حديد « وكان محبتي أن يأمرني بالاتمام ، كما لا يخفى على ذوى البصائر والافهام .

وحينئذ فلا بد من النظر في المرجحات لأخبار أحد الطرفين ليكون العمل عليه في البين ، والظاهر ان الترجيع في أخبار الاتمام لوجوه :
الأول - صحيحة على بن مهزيار بالتقريب الذى تقدم في ذيلها وهو عرض الاختلاف يومئذ على الامام عليه السلام وامره بالاتمام .

فان قيل : ان رواية على بن حديد قد تضمنت ايضاً عرض القولين على الرضا عليه السلام ومع ذلك منع من الاتمام إلا مع اقامة عشرة أيام .
قلت : يمكن الجواب عن ذلك بعد الاغماض عن عدم معارضة رواية على بن حديد لصحيفة على بن مهزيار من حيث السند بان يقال انه قد ورد عنهم (عليهم السلام) انه اذا أتى حديث عن اولهم وحديث عن آخرهم او عن واحد منهم ثم أتى عنه بعد ذلك ما يتنافيه انه يؤخذ بالآخر في الموضعين :

روى ذلك ثقة الاسلام في الكافي عن المولى بن خنيس (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اذا جاء حديث عن أولكم وحديث عن آخركم بايهما تأخذ ؟ فقال (١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يهود أن يقضى به .

خذوا به حتى يبلغكم عن الحى فان بلغكم عن الحى فخذوا بقوله .
وروى في حديث آخر عنه عليه السلام (١) « انه قال لبعض أصحابه : أرايتك لو
حدثتك بحديث العام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه بإيهما كنت تأخذ ؟ قال قلت
كنت آخذ بالآخر . فقال لي رحمك الله . »

ويؤيد ذلك ترحم الرضا عليه السلام على عبدالله بن جندب في رواية على بن حديد
بعد أن نقل عنه انه يتم ، وفيه أشعار بكونه على الحق في ذلك وان الامر بالتقصير
هنا انما هو لمصلحة .

الثاني - ان اخبار القصر في هذه المواضع أقرب الى موافقة العامة واخبار
التخير لا توافقهم ، وذلك لان التخير هنا من خواص مذهب الشيعة اذ العامة بين
معين للقصر مطلقاً وبين غير مطلقاً مع افضلية التقصير (٢) مع كون المعلوم عندهم
من مذهب الشيعة هو وجوب القصر عزيمة على المسافر ، وحينئذ فكل ما ورد من ما
يدل على تحتم القصر وعدم جواز التخير في هذه الاماكن يتعين حمله على التقية لما
تقرر عنهم (عليهم السلام) من القواعد التي من جملتها عرض الاخبار في مقام
الاختلاف على مذهب العامة والّاخذ بخلافه (٣) وروايات التمام في هذه المواضع
مخالفة لمذهب العامة فيتحتم الّاخذ بها .

الثالث - انه مع العمل باخبار التمام كما اخترناه واختاره جمهور أصحابنا يمكن حمل
اخبار التقصير على التقية كما ذكرنا ، ولو عملنا على اخبار القصر لزم طرح اخبار
التمام رأساً مع استفاضتها وكثرتها وصحة اكثرها وصراحتها وذلك لعدم قبولها لما
ذكره الصدوق من الحمل المتقدم نقله كما أوضحناه ، وفي طرحها - مع ما عرفت مضافاً
الى قول الطائفة بها سلفاً وخلفاً إلا الشاذ النادر - من الشناعة ما لا يخفى .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به .

(٢) المغنى ج ٢ ص ٢٦٧ الى ٢٧٠ والام ج ١ ص ١٥٩ والمهذب ج ١ ص ١٠١

وبدائع الصنائع ج ١ ص ٩٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٥٢

ج ١١ (ترجيع اخبار التمام على اخبار القصر في المواضع الاربعة) - ٤٥٣ -

فان قيل : انه يمكن حمل اخبار الاتمام على التقية لقول العامة بالاتمام كما تقدم قلنا : فيه انه وان قال العامة بالاتمام في مطلق السفر في الجملة وان كان مرجوحاً إلا انه لا يتمشى في أخبار هذه الأماكن :

أما أولاً - فلتصريح جملة منها بان العلة في الاتمام إنما هو تحصيل الثواب بكثرة الصلاة في هذه الأماكن وانه من المخزون والمذخور ونحو ذلك من ما يدل على ان العلة في الاتمام إنما هو شرف هذه البقاع ، ولو كانت العلة في الاتمام إنما هي التقية لما كان لخروج هذا الكلام وجه بالسكينة .

وأما ثانياً - فلما عرفت آنفاً من أن كثرة الاستئذ عن هذه البقاع بانه هل يصلح فيها تماماً أو قصراً - مع معلومية وجوب القصر على المسافر ووجوب التمام على نلوى الإقامة ووجوب العمل بالتقية كيف اقتضته ، بل ربما صارت هذه المسائل من ضروريات مذهب أهل البيت (عليهم السلام) - من ما لا وجه له ، وأى وجه اشكال وخفاء فيه حتى تكثر فيه السؤالات عنه ؟ وإى خصوصية لتعلق هذه الاستئذ بهذه الأماكن وهي كغيرها من ما يجب على المسافر فيه التقصير والاتمام على نلوى الإقامة والعمل بما اقتضته التقية . وبذلك يظهر ان الأمر بالتمام إنما وقع من حيث شرف هذه البقاع .

وأما ثالثاً - فلما عرفت في صحيحة على بن مهزيار من عمله على التمام مدة مديدة لما روى له فيه ثم عدوله الى التقصير لما افتوه به ووقوعه بسبب ذلك في الضيق والحيرة حتى كتب الى الامام عليه السلام ، وأى حيرة وضيق في الاتمام اذا نوى الإقامة أو اقتضته التقية ؟ بل صريح اشارة الفقهاء عليه بالتقصير يومئذ ان اتمامه لم يكن عن نية اقلية ولا تقية كما لا يخفى على أدنى ذى فهم . ونحو ذلك ما تضمنته رواية على بن حديد .

وبالجملة فالحاذق البصير بل من له أدنى روية وفكر يسير لا يخفى عليه ان العلة في الاتمام في هذه الأخبار إنما هو شرف البقعة والوصول الى محل الزنى والرفعة . فان قيل : المفهوم من صحيحة معاوية بن وهب وهي الرابعة والعشرون ان

الأمر بالإتمام إنما وقع تقية وكذلك صحيحته الأخيرة وهي التاسعة والعشرون .
قلت : لا يخفى أن هاتين الروايتين من جملة الروايات الدالة على وجوب التقصير
حتماً كما في سائر المواضع ، وقد تقدم البحث فيهما في المقام الأول من الشرط الرابع
من شروط التقصير (١) .

وبيانه زيادة على ما تقدم أنه لما أجابه الإمام عليه السلام في الصحيحة الأولى بأنه
لا يتم في الحرمين حتى يجمع على مقام عشرة أيام اعترضه السائل بأن اصحابنا قد
رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام في ذينك الموضعين وأن لم يقيموا عشرة أجاب عليه السلام
بأن لم آمرهم بالتمام في هذه الصورة من حيث شرف البقعة الموجب للتمام في جملة
الأيام وإنما أمرتهم بذلك لمصلحة أخرى وهو دفع الضرر عنهم بما كانوا يفعلونه
يومئذ ، حيث أنهم مع عدم إقامة العشرة كانوا يقصرون فيخرجون من المسجد
والناس يستقبلونهم داخلين للصلاة وهذا من ما يوجب الضرر عليهم فأمرتهم
بالإتمام وأن لم يقيموا عشرة لدفع ذلك عنهم . ومنه يعلم أن الإتمام هنا غير الإتمام
المدعى في أصل المسألة لأن هذا خاص بهؤلاء المذكورين لهذه العلة وذلك الإتمام
الذي في أصل المسألة عام .

قال الشيخ (رحمه الله) بعد نقل الخبر الأول من هذين الخبرين وكلام في
البين ما لفظه : ويكون قوله عليه السلام لمن كان يخرج عند الصلاة من المسجد ولا يصلي
مع الناس أمراً على الوجوب ولا يجوز تركه لمن كان هذا سبيله لأن فيه دفعاً للتقية
واغراء بالنفس وتشجيعاً على المذهب . انتهى . ومرجعه إلى أن الإتمام المأمور به في
أصل المسألة تخيري وأنه أفضل الفردين وهذا الإتمام المذكور في هذين الخبرين
حتى لا يجوز تركه لما ذكره (قدس سره) .

فان قلت : أن حمل الإتمام على التقية في هذين الخبرين يناق ما ذكرتم من حمل
التقصير على التقية ومن جملة ما دل على ذلك صدر الخبرين المذكورين .

قلت : لا مانع من أن تكون العلة في التقصير في هذه المواضع هو التقية وأنه قد يتبدل الحكم بوجود عارض وأمر آخر كما في هاتين الروايتين من الخروج من المسجد على هذه الحال ، وحينئذ فيكون الإتمام هنا مخصوصاً بهؤلاء الذين كانوا يفعلون ذلك ، ومن الظاهر أن التقية هنا أشد لأن خروجهم عند دخول المخالفين ربما كان موجباً لهم الخروج عن الدين في اعتقاد أولئك المعاندين فلذا أمرهم عليهم السلام بالإتمام الذي هو أقل مفسدة ، ولا يخفى أن أجوبتهم (عليهم السلام) تدور مدار المصالح التي تقتضيها الحال ، فلا إشكال في هذا المجال كما لا يخفى على ذوى الكمال .

ثم إن من جملة من رجح ما رجحناه واختار ما اخترناه من حمل أخبار القصر في هذه المسألة على التقية جملة من مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : منهم - شيخنا المجلسى في البحار ونقله فيه أيضاً عن الفاضل العلامة المحقق المولى عبدالله الشوشترى ، واختاره أيضاً المحدث الكاشاني في الوافي والشيخ محمد بن الحسن الحر العامل في الوسائل ، ولكن أحداً منهم لم يعط المسألة حقها من التحقيق كما أوضحناه بحمد الله سبحانه مانع التوفيق ، ولا تجد لامثال هذه التحقيقات ذكراً في غير كتبنا وزبرنا ، والله سبحانه الحمد والمنة بذلك . والله العالم بحقائق أحكامه ونوابه القائمون بعالم خلالة وحرامه .

تنبيهات

الأول - في تحقيق المكان الذي يستحب فيه الإتمام من هذه المواضع الأربعة والكلام هنا يقع في مواضع ثلاثة :

الأول - في الحرمين الشريفين ، وقد اختلف كلام الأصحاب هنا في أنه البلد في كل منهما أو المسجد كذلك أو الحرم ؟ المشهور الأول ، وذهب ابن ادريس إلى الثاني فخص الحكم بالمسجدين وهو مختار العلامة في المختلف والشهيدان في اللعة وشرحها والروض ، وظاهر كلام الشيخ في التهذيب الثالث حيث قال : ويستحب إتمام الصلاة في الحرمين فإن فيه فضلاً كثيراً . ثم قال ومن حصل بعرفات فلا يجوز

له الإتمام على حال . انتهى . وبه يظهر ما في كلام بعض مشايخنا المعاصرين من انكار القول بذلك حيث قال : ولم نظفر على قائل مصرح بالشمول لجميع حرم الله ورسوله ﷺ فضلا عن غيرهما . والظاهر انه نشأ من غفلة عن ملاحظة العبارة المذكورة .

ومن الظاهر ان الأصل في الخلاف المذكور اختلاف الأخبار الواردة في المقام ، فان جملة من الأخبار المتقدمة منها ما تضمن التعبير عن ذلك بالحرمين كالرواية الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة والثامنة والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة (١) والثانية والعشرين والصحيح منها أربع روايات ، ومنها ما تضمن التعبير بمكة والمدينة كالرواية الرابعة والسابعة والتاسعة والعاشر والثالثة عشرة والسابعة عشرة (٢) والصحيح منها ثلاث روايات ، ومنها ما تضمن التعبير بالمسجدين كالرواية السادسة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين (٣) وكلها ضعيفة السند وحيث أن عملنا بأخبار الحرمين - وهي أكثر الأخبار كما عرفت وهو ظاهر التهذيب في ما قدمنا من عبارته - كان محل الإتمام فيها أعم من البلدين .

وظاهر الأصحاب انهم حملوا الحرمين في تلك الأخبار على البلدين وهو غير بعيد ، ويؤيده ما ورد عن الصادق عليه السلام (٤) انه قال : مكة حرم الله وحرم رسوله ﷺ وحرم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) والمدينة حرم الله وحرم رسوله ﷺ وحرم علي بن أبي طالب (عليه السلام) والكوفة حرم الله وحرم رسوله ﷺ وحرم علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

وما رواه الشيخ في الامالي بسند موثق عن عاصم بن عبد الواحد وهو مهمل (٥) قال : سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : مكة حرم الله والمدينة حرم محمد

(١) والخامسة عشرة (٦) والثامنة عشرة وهي الصحيحة الثالثة

(٢) والحادية والعشرين (٤) الوسائل الباب ٤٤ من احكام المساجد .

(٥) البحار ج ٢١ ص ٣٠

والكوفة حرم على بن أبي طالب (عليه السلام) أن علياً حرم من الكوفة ما حرم إبراهيم من مكة وما حرم محمد ﷺ من المدينة .
ويعضد ذلك أيضاً قوله في آخر صحيحة على بن مهزيار وهي الرواية الخامسة ، أى شئ " تعنى بالحرمين ؟ فقال مكة والمدينة .

وقد أفصح ﷺ هنا بذلك ، وبه يظهر قوة القول المشهور وأنه المؤيد المنصور وقوفاً في ما خالف أخبار القصر العامة على القدر المتيقن من هذه الأخبار .
وأما القول بالاعتصار على المسجدين كما ذهب إليه جمع ممن قدمنا ذكره وغيرهم فعللوه بكون الحكم على خلاف الأصل والخروج عن العهدة بالقصر حاصل اجماعاً ، إذ غاية الحكم بالإتمام التخيير فالقصر في البلدين مجزئ اجماعاً على التقديرين بخلاف الإتمام .

قال العلامة في المختلف بعد اختيار قول ابن إدريس : لنا - أن الأصل وجوب القصر فيصار إلى خلافه في موضع الوفاق .

أقول : فيه مع الإغماض عن المناقشة في بعض هذه المقدمات أنه أن كان التخصيص بالمسجدين على جهة الأولوية والإحتياط فلا بأس ، وإن كان على جهة الترجيح والاختيار والحكم بعدم اجزاء ما خرج عنها كما هو صريح كلام ابن إدريس فإن اللازم أطراح تلك الأخبار الجملة المتكاثرة مع كثرتها وصحة جملة منها وصراحتها والإعتماد عليها في أصل المسألة وضعف سند ما دل على اعتبار المسجدين باصطلاحهم كما قدمنا ذكره ، مع أن قاعدتهم سيما شيخنا الشهيد الثاني ومن يحدو حذوه رد الأخبار الموثقة فضلاً عن الضعيفة .

وأما ما أجاب به العلامة في المختلف - حيث قال بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه : احتجوا بما تقدم من الروايات الدالة على الإتمام في الحرمين ، والجواب بالحل على نفس المسجدين جميعاً بين الأدلة -

ففيه أولاً - مع الاغماض عن المناقشة ببعد هذا الإطلاق أن المخالفة غير

منحصرة في أخبار الحرمين بل مثلها في أخبار البلدين بلفظ مكة والمدينة ، وإطلاق هذين اللفظين على المسجدين أبعد .

وثانياً - ان صحيحة علي بن مهزيار تضمنت سؤال الامام عليه السلام عن الحرمين الذين أمر بالاتمام فيها فاجاب بمكة والمدينة ولو كان ما يدعونه حقاً لأجاب بالمسجدين دون البلدين .

وبالجملة فالظاهر ان التخصيص بالمسجدين في تلك الروايات انما خرجت لمزيد الشرف وان الغالب والمتعارف هو الصلاة في المسجد .

ومن ما يؤيد الحمل على البلد زيادة على ما تقدم لسكن بالنسبة الى مكة ما ورد في بعض اخبار الاعتكاف من أن البلد كلها في حكم المسجد :

مثل ما في صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام (١) قال : « المعتكف بمكة يصلي في أى بيوتها شاء سواء عليه في المسجد صلى أو في بيوتها » .

وفي بعضها (٢) « ولا يصلي المعتكف في بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكة فانه يعتكف بمكة حيث شاء لانها كلها حرم الله » .

ثم انه على تقدير قصر الحكم على المسجد فهل المعتبر في المسجد الحرام المسجد القديم الذى كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله أو هذا المسجد الموجود الآن ؟ اشكال قد تقدم بيانه في مسألة كراهة النوم في المسجد في المقدمة السادسة في المكان (٣) .

وأما مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فالظاهر اختصاص الحكم بما كان في زمنه عليه السلام دون ما زيد فيه لان الحكم بالتام هنا وقع على خلاف الأصل فيقتصر فيه على القدر المتيقن .

وبعضد ذلك اضافته اليه صلى الله عليه وآله في الاخبار فيخص بما كان في زمانه إذ

(١) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف .

(٢) الوسائل الباب ٨ من الاعتكاف ، وهو حديث عبدالله بطريق الشيخ

(٣) ج ٧ ص ٢٩٥

لا يضاف إليه ما فعله غيره بعده خصوصاً ما أحدثه الثاني من غضب بعض الدور وجعلها في المسجد كما صرحت به الأخبار (١).

وقد ورد في تحديده من الأخبار صحيحة محمد بن مسلم (٢) قال : « سألته عن حد مسجد الرسول ﷺ قال الأسطوانة التي عند رأس القبر إلى الأسطوانتين من وراء المنبر عن يمين القبلة ، وكان من وراء المنبر طريق تمر فيه الشاة ويمر فيه الرجل منحرفاً ، وكان ساحة المسجد من البلاط إلى الصحن ، ونحوها صحيحة ابن بصير المرادي (٣) .

وثانيها - في الكوفة وقد اختلف أيضاً في محل الإتمام هنا هل هو مختص بالمسجد أو يعم البلد ؟ فنقل جمع من متأخري أصحابنا (رضوان الله عليهم) عن الشيخ (قدس سره) أنه قال : إذا ثبت الحكم في الحرمين من غير اختصاص بالمسجد يكون الحكم كذلك في الكوفة لعدم القائل بالفصل . ونقل الشهيد في الدروس عن المحقق أنه حكم في كتاب له في السفر بالتخيير في البلدان الأربعة حتى الحائر ، ورجح المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد عموم الإتمام في الكوفة ، وصرح جمع من المتأخرين باختصاص الحكم بالمسجد ، قال في المعتبر : ينبغي تنزيل حرم أمير المؤمنين ﷺ على مسجد الكوفة خاصة أخذاً بالمتيقن . انتهى .

وظاهر الشيخ في المبسوط تعدية الحكم إلى الغرى أيضاً حيث قال : ويستحب الإتمام في أربعة مواطن في السفر : بمكة والمدينة ومسجد الكوفة والحائر (على ساكنه أفضل التحية والسلام) وقد روى الإتمام في حرم الله وحرم الرسول ﷺ وحرم أمير المؤمنين وحرم الحسين (عليهما السلام) (٤) فعلى هذه الرواية يجوز

(١) وفاة الوفاء للسمرودي ج ١ ص ٣٤٧ إلا أنه لم يذكر الغضب بل أنه كان ينحو الاشتراء والاسترضاء .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥٨ من أحكام المساجد

(٤) في حديث حماد ص ٤٣٨

الإتمام خارج مسجد الكوفة وبالتجف . انتهى .
وقال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) بعد نقل ذلك عنه : وكأنه نظر الى ان حرم امير المؤمنين عليه السلام ما صار محترماً بسببه واحترام الغرى به اكثر من غيره . ولا يخلو من وجه ويؤى اليه بعض الاخبار ، ثم قال (قدس سره) والاحوط في غير المسجد القصر . انتهى .

فاما الاخبار الواردة هنا فان بعضها تضمن التعبير بحرم امير المؤمنين عليه السلام وهي الرواية الاولى وبعضها تضمن التعبير بالكوفة وهي الرواية الثانية والعشرون وبعضها بالمسجد وهي الرواية الرابعة والتاسعة عشرة والعشرون .

وقد طعن بعض المتأخرين في الرواية الواردة بحرم امير المؤمنين عليه السلام بان فيها اجمالاً لعدم معلومية الحرم ثمة ، ثم نقل عن المعتمد كما أسلفنا تنزيهه على المسجد . وأنت خير من ما أسلفنا من الروايتين الدالتين على أن الكوفة حرم امير المؤمنين عليه السلام ونحوها غيرهما انه لا مجال للطعن بهذا الإجمال لتفسير الحرم في تلك الاخبار بالكوفة .

وحينئذ فيمكن القول بان موضع الإتمام هو البلد وتحمل رواية الحرم على ذلك ، وتحمل رواية المسجد على ما ذكرنا سابقاً من حيث مزيد الشرف واعتياد العبادة فيه . ويحتمل التخصيص بالمسجد لكثرة الروايات الواردة به وتخصيص الحرم به كما ذكره في المعتمد . ولعل الاول أقرب وان كان الثاني أحوط .
ثم انه على تقدير الصلاة في المسجد خصوصاً أو احتياطاً فهل يختص الحكم بالموجود الآن أو المسجد القديم لما دلت عليه جملة من الاخبار من حصول التغيير فيه عن ما كان عليه سابقاً ؟ اشكال .

ومن الاخبار الدالة على ما قلناه من نقصان هذا المسجد عن المسجد القديم ما رواه العياشي في تفسيره عن المفضل بن عمر (١) قال : كنت مع ابي عبدالله عليه السلام

بالكوفة أيام قدم على ابي العباس فلما اتينا الى الكناسة نظر عن يساره ثم قال يا مفضل ههنا صلب عمي زيد (رحمه الله) ثم مضى حتى أتى طاق الرواسين وهو آخر السراجين فزول فقال لي انزل فان هذا الموضع كان مسجد الكوفة الأول الذي خطه آدم عليه السلام واما اكره أن أدخله راكباً . فقلت له فن غيره عن خطته ؟ فقال أما أول ذلك فالطوفان في زمن نوح عليه السلام ثم غيره أصحاب كسرى والنعمان بن المنذر ثم غيره زياد بن ابي سفيان . فقلت له جعلت فداك وكانت الكوفة ومسجدها في زمن نوح ؟ فقال نعم يا مفضل ... الحديث .

وما رواه في الكافي بسنده فيه عن امير المؤمنين عليه السلام (١) ، انه كان يقوم على باب المسجد ثم يرمي بسهم فيقع في موضع التمارين فيقول ذلك من المسجد وكان يقول قد نقص من أساس المسجد مثل ما نقص في تربيعة .

وما رواه شيخنا المجلسي (رحمه الله) في كتاب البحار (٢) نقلاً من كتاب المزار الكبير بسنده فيه الى علي عليه السلام في حديث يتضمن فضل مسجد الكوفة قال في آخره « ولقد نقص منه اثنا عشر ألف ذراع » .

وما رواه في الكتاب المذكور ايضاً (٣) عن حذيفة في حديث قال فيه « ولقد نقص من ذرعه من الأساس الاول اثنا عشر ألف ذراع ، وان البركة منه على اثني عشر ميلاً من أى الجواب جتته » .

وما رواه في الكافي عن وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « ان القائم اذا قام رد البيت الحرام الى اساسه ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله الى اساسه ومسجد الكوفة الى اساسه . وقال ابو بصير الى موضع التمارين من المسجد » .

وحينئذ فعل تقدير القول بالاعتصار على المسجد هل يكون الحكم في ما خرج عن المسجد الآن من ما علم دخوله في هذه الحدود المذكورة في هذه الروايات

(١) الوسائل الباب ٤٤ من احكام المساجد ، وهو حديث ابي بصير رقم ٢ ،
(٢) (٣) ج ٢٢ ص ٨٨ (٤) الفروع ج ١ ص ٣١٣ باب النوادر

— ٤٦٢ — (هل يستحب الإتيان في خصوص الحائر أو في جميع البلد؟) ج ١١

حكم هذا المسجد ؟ اشكال من دلالة هذه الاخبار على كونه من المسجد ، ومن احتمال بناء حمل اللفظ الوارد عنهم (عليهم السلام) على المعهود المعروف يومئذ بين كافة الناس ، ولو اريد ما زاد على ذلك لكان ينبغي بيان الحال حذراً من الاجمال الحاصل من تأخير البيان .

ويؤيد ذلك جعل البيوت في زمانه عليه السلام بحجب المسجد الموجود الآن كما هو الموجود الآن من آثار بيت امير المؤمنين عليه السلام ومن الظاهر ايضاً بيوت الناس في ذلك الوقت والاسواق ونحوها فانها كلها واقعة في تلك الحدود المستلزم البتة لوقوع النكاح فيها والبول والتغوط وازالة النجاسات ونحو ذلك من ما يجب اجتنابه في المساجد .

ولم أقف لاحد من اصحابنا (رضوان الله عليهم) على كلام للتفصي عن هذا الإشكال ، وقد نقل لي بعض من أثق به من الاخوان حين قشرفت في الاعوام السابقة بذلك المكان ان بعض العلماء المعاصرين المجاورين في النجف الأشرف كان يمنع من ضرب الخلاء في تلك الصحراء من ما يدخل في تلك الحدود ، وحكى لي بعض الاخوان ايضاً عن بعض علماء ذلك الزمان تخصيص النقصان من المسجد بالجهة التي فيها باب الفيل دون سائر الجهات ، قال وهو الذي يلي موضع التمارين . وكيف كان فالأحوط الإقتصار على هذا المسجد الموجود الآن . وقد تقدم الكلام في هذا المقام ايضاً في التذنيب الملحق بالختام الذي في المساجد من آخر المقدمة السادسة في المكان (١) والله سبحانه العالم .

وثالثها - في الحائر المقدس (على مشرفه أفضل التحية والسلام) وقد اختلف ايضاً فيه كلام أصحابنا (رضوان الله عليهم) وقد تقدم النقل عن المحقق في كتابه المشار اليه آنفاً انه جعل البلد محلاً للتمام ، والمشهور بين أصحابنا الاختصاص بالحائر وأما الروايات الواردة هنا . فمنها ما هو بلفظ الحائر وهي الرواية الرابعة .

ج ١١ (هل يستحب الاتمام في خصوص الحائر أو في جميع البلد ؟) - ٤٦٣ -

ومنها ما هو بلفظ الحرم وهي الرواية الأولى والتاسعة عشرة والعشرون .
ومنها ما هو بلفظ « عند القبر » ، وهي الرواية الحادية والعشرون والثانية والعشرون
والثالثة والعشرون .

ونقل عن المحقق في الكتاب المشار اليه آنفاً انه استند في ما ذهب اليه هنا
من الاتمام في مجموع البلد الى الاخبار الواردة بلفظ حرم الحسين عليه السلام قال : وقد ر
بخمسة فراسخ وأربعة فراسخ والكل حرم وان تفاوتت في الفضيلة . انتهى .

ونفي عنه البعد شيخنا المجلسي (رحمه الله) في البحار (١) ثم نقل شطراً من
الأخبار الواردة في تقدير الحرم وفي بعضها فرسخ في فرسخ من أربع جوانب القبر
وفي بعض آخر خمسة فراسخ من أربعة جوانبه ، ونقل في جلد المزار من البحار (٢)
رواية تتضمن انه فرسخ من كل جانب ، ولكن الكل مشترك في ضعف السند .
ثم انه (قدس سره) قال : والأحوط إيقاع الصلاة في الحائر واذا أوقفها في غيره
فيختار القصر .

أقول : والأقرب عندي هو القول المشهور وحمل الحرم في تلك الروايات
على الحائر باعتبار انه أخص أفراد الحرم وأشرفها ، وتؤيده الروايات الدالة على
انه عند القبر ، فان اطلاق العندية على البلد لا يخلو من البعد وأما على الحائر فهو
قريب وان كان المتبادر من ذلك هو ما كان تحت القبة الشريفة خاصة إلا ان ادخال
الحائر تحت هذا اللفظ في مقام الجمع بين الاخبار غير بعيد ولا مستنكر مثل ادخال البلد
ويؤيده ما ورد في بعض الاخبار عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) انه قال « قبر الحسين
عليه السلام عشرون ذراعاً في عشرين ذراعاً مكسراً روضة من رياض الجنة منه معراج
الملائكة الى السماء ... الحديث » .

واظهر في ذلك تأييداً ان وجوب القصر ثابت على المسافر بيقين ولا يرتفع
إلا بدليل ثابت مثله ، وذلك في المشهد الشريف وهو الحائر المقدس ثابت بما ذكرنا

(١) ج ١٨ الصلاة ص ٧٠٣ (٢) و (٣) البحار ج ٢٢ ص ١٣٩ و ١٤١ باب الحائر وفضله

من الأدلة لاجتماع صدق الألفاظ الثلاثة عليه ، وأما في غيره من أماكن البلد فلا لان المناط حيثئذ إنما هو محض احتمال كون المراد بالحرم هنا مطلق حرمه عليه السلام واحتمال حمل الحائر على ما وراء سور المشهد واحتمال التجوز في «عنده» بما يشمل البلد ، وكل هذه الإحتمالات ولا سيما الأخير في غاية البعد والخروج عن الظاهر المتبادر ، فالخروج عن يقين وجوب القصر بهذه الإحتمالات لا يخلو من مجازفة ظاهرة وأما تحديد الحائر الشريف فقال ابن ادریس انه ما دار سور المشهد والمسجد عليه دون ما دار سور البلد عليه ، لان ذلك هو الحائر حقيقة لان الحائر في لسان العرب الموضع المطئن الذي يحار فيه الماء ، وقد ذكر شيخنا الشهيد ان في هذا الموضع حار الماء لما أمر المتوكل (لعه الله) باطلاقه على قبر الحسين عليه السلام ليغفيه فكان لا يبلغه . انتهى .

وقال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار بعد نقل كلام ابن ادریس المذكور : واقول ذهب بعضهم الى ان الحائر بمجموع الصحن المقدس وبعضهم الى انه القبة السامية وبعضهم الى انه الروضة المقدسة وما أحاط بها من العمارات المقدسة من الرواق والمقتل والخزانة وغيرها ، والأظهر عندي انه بمجموع الصحن القديم لا ما تجدد منه في الدولة الصفوية (شيد الله اركانهم) والذي ظهر لي من القرائن وسمعته من مشايخ تلك البلاد الشريفة انه لم يتغير الصحن من جهة القبلة ولا من جهة اليمين ولا من جهة الشمال بل إنما زيد من خلاف جهة القبلة ، وكل ما انخفض من الصحن وما دخل فيه من العمارات فهو الصحن القديم وما ارتفع منه فهو خارج عنه ، ولعلمهم انما تركوه كذلك لينماز القديم من الجديد . والتعليل المنقول عن ابن ادریس (قدس سره) ينطبق على هذا وفي شموله لحجرات الصحن من الجهات الثلاثة اشكال . انتهى كلام شيخنا المذكور .

اقول : وقد اخبرني من أثق به من علماء تلك البلد ومسكنة ذلك المكان منذ مدة من الزمان لما تشرفت بتقبيل تلك الاعتبار وفأوضته في كلام شيخنا المذكور

ج ١١ (ما نقل عن المرتضى وابن الجنيد من وجوب الاتمام في المواضع الأربعة) - ٤٦٥ -

ونقله التغير في الصحن في دبر القبلة فقال ان سبب ذلك ان هذا المسجد الجامع الموجود الآن في ظهر القبة السامية لم يكن قبل وانما أحدث في ما يقرب من مائتي سنة ولما أحدثوه اخرجوا جدار الصحن من تلك الجهة لتتسع مثل باقى جهاته .
ثم ان ما اختاره شيخنا المتقدم ذكره - من تحديد الحائر الشريف وانه عبارة عن الصحن لا خصوص القبة السامية أو هي وما اتصل بها من العمارات - يدل عليه بعض اخبار الزيارات كما في رواية صفوان الطويلة (١) ونحوها من الأخبار الدالة على سعة ما بين دخول الحائر ووصول القبر بحيث يزيد على الروضة والعمارات المتصلة بها .

التنبيه الثاني - قد تقدم النقل عن المرتضى وابن الجنيد (رضى الله عنهما) انهما ذهبا الى وجوب القيام في هذه المواضع الأربعة وألحقا بها المشاهد المشرفة .
هكذا نقله الأصحاب عنهما .

والذى وقفت عليه من كلاميهما ما نقله عنهما في المختلف ، فنقل عن السيد في الجمل انه قال : لا يقصر في مكة ومسجد النبي ﷺ ومشاهد الأئمة القائمين مقامه (عليهم السلام) . ونقل عن ابن الجنيد انه قال : والمسجد الحرام لا يقصر فيه احد لان الله جعله سواء العاكف فيه والباد (٢) .

وهاتان العبارتان قاصرتان عن افادة ما نقل عنهما سيما عبارة ابن الجنيد المختصة بالمسجد الحرام ، اللهم إلا أن يكون قد وقفوا لها على كلام غير هذا ، مع ان المحقق في المعبر والعلامة في المختلف نقلوا عن السيد القول بالقول المشهور ، ويمكن حمل النهي في كلاميهما هنا على النهي عن تحتمه ردأ على مثل الصدوق القائل بتحتم القصر ، فانهم كثيراً ما يجرون في التعبير على وفق الفاظ النصوص وان كانوا يفهمون ان المراد بها خلاف ظاهرها كما هو في كلام الشيخ والصدوق شائع وكيف كان فهو على ظاهره مطروح غير معمول عليه . واما تعدية الحكم الى سائر

المشاهد المشرفة فقال في الذكرى: انا لم نقف لها على ماخذ في ذلك والقياس عندنا باطل
الثالث - ظاهر اصحابنا (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف ان
التخير في هذه المواضع مخصوص بالصلاة دون الصوم لخلو الاخبار الواردة في
المسألة من التعرض له ، بل اشعار بعض الروايات المتقدمة وهي الرواية السادسة
بالعدم ، حيث سئل فيها عن اتمام الصلاة والصيام في الحرمين فاجاب عليه السلام عن الصلاة
خاصة واضرب عن الصيام والظاهر انه لعدم جريان الحكم فيه . وما ربما يوجد في
بعض النسخ بلفظ ضمير التثنية فالظاهر انه غلط من النساخ بل الاظهر ما في اكثر
النسخ المعتمدة بضمير الافراد الراجع الى الصلاة خاصة كما يؤيده قوله عليه السلام :
« ولو صلاة واحدة » .

ومن أظهر ما يدل على ذلك صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (١)
قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر فقال أفریضة ؟
قلت لا ولكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة . قال فقال تقول اليوم وغدا ؟ قلت
نعم . فقال لا تصم ، والتقريب فيها ان المنع عن التطوع مستلزم للنسك عن الواجب
بطريق أولى .

وما ربما يتوهم من جواز ذلك - استناداً الى صحيحة معاوية بن وهب عن
أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت دخلت بلداً أول يوم من شهر رمضان ولست
أريد أن أقيم عشراً ؟ قال قصر وافطر . قلت فاني مكثت كذلك أقول غداً او بعد
غد فافطر الشهر كله واقصر ؟ قال نعم هما واحد اذا قصرت أفطرت واذا افطرت
قصرت ، وبهذا المضمون روايات اخر تقتضي جواز الصيام مع الاتمام -

فقد أجاب عنه شيخنا المجلسي في البحار بانه يمكن أن يكون المراد به القصر
على الحتم كما هو الغالب . انتهى . وهو جيد لما عرفت في غير مقام من ما تقدم ان

(١) الوسائل الباب ١٢ من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل الباب ١٥ من صلاة المسافر

الاحكام المودعة في الاخبار انما تنبى على الافراد المتكررة المتكررة فانها هي التي ينصرف اليها الاطلاق وتبادر الى الفهم .

وبحتمل ايضاً تخصيص الخبر المذكور بغير ما نحن فيه كما وقع تخصيصه في مواضع اخر ايضاً : منها - ما سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام في من سافر بعد الظهر بدون تبين النية على الخلاف الآتى ان شاء الله تعالى ، وحينئذ فلا بد من حمله على ان ذلك من حيث اقتضاء السفر فلا ينافيه ما لو حصل احياناً التخلف لمعارض ومن جهة اخرى كما نحن فيه ، إذ خروج القصر عن كونه عزيمة في هذه المواطن إنما هو من جهة خصوصية فيها اقتضت ذلك بالأدلة القاطعة . هذا مع ان ما نحن فيه دائر بين كون الصيام افضل من الافطار وبين كونه حراماً بخلاف الافطار فانه دائر بين كونه واجباً حتماً أو تخييرياً ، ومقتضى القواعد العقلية والنقلية في ما اذا دار الفعل بين الإستحباب والتحرير هو ترك ذلك الفعل ، وأما الافطار هنا فهو موجب للخروج عن العهدة على كل من التقديرين . والله العالم .

الرابع - قد صرح جملة من الأصحاب - منهم الشهيد في الذكرى والمحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد والفاضل الخراساني في الذخيرة وشيخنا المجلسي في البحار والمحدث الكاشاني في المفاتيح - بجواز فعل النافلة الساقطة في السفر في هذه الاماكن سواء اختار القصر أو الاتمام للتحريض والترغيب في كثرة الصلاة فيها كما تقدم في الرواية الخامسة والرواية الثانية عشرة .

ومن ما يدل على ذلك مع اختيار القصر جملة من الاخبار رواها ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات : منها - ما رواه بسنده عن علي بن ابي حمزة (١) قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن زيارة قبر الحسين عليه السلام فقال ما أحب لك تركه . فقلت وما ترى في الصلاة عنده وأنا مقصر ؟ قال صل في المسجد الحرام ما شئت تطوعاً وفي مسجد الرسول صلى الله عليه وآله ما شئت تطوعاً وعند قبر الحسين عليه السلام فاني أحب ذلك . قال

وسأله عن الصلاة بالنهار عند قبر الحسين عليه السلام ومشاهد النبي صلى الله عليه وآله والحرمين تطوعاً ونحن نقصر ؟ فقال نعم ما قدرت عليه .

وما رواه في الكتاب المذكور بسنده عن ابن أبي عمير عن أبي الحسن عليه السلام (١) قال : سأله عن التطوع عند قبر الحسين عليه السلام وبمكة والمدينة وأنا مقصر ؟ قال تطوع عنده وأنت مقصر ما شئت وفي المسجد الحرام وفي مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وفي مشاهد النبي صلى الله عليه وآله فإنه خير .

وما رواه عن إسماعيل بن عمار (٢) قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام اتنفل في الحرمين وعند قبر الحسين عليه السلام وأنا أقصر ؟ قال نعم ما قدرت عليه . وجه الدلالة أنه إذا جاز التنفل مع القصر فع الإتمام أولى .

أقول : لقائل أن يقول أنه لا ريب في صراحة الأخبار الدالة على سقوط النافلة الراتبة النهارية في السفر وهو حكم اتفاق نصاً وفتوى ، وهذه الأخبار غاية ما تدل عليه الحث على التطوع وكثرة الصلاة ، وهو وإن كان أعم من الراتبة وغيرها لكن عارضها في الراتبة ما عرفت فيجب قصرها على غير الراتبة . وبالجمله فإن الأحوط ترك الراتبة النهارية مع اختيار القصر لعدم صراحة هذه الأخبار مع غض الطرف عن النظر في أسانيدھا في جوازها على التعمين وعدم تبادرها من حاق ألفاظها على اليقين . ودخولها في مطلق التطوع معارض بما دل على سقوطها على الخصوص والتعمين مع قصر فرائضها ووجوب تقديم الخاص في العمل .

نعم مع اختيار الإتمام الظاهر أنه لا إشكال في جواز الإتيان بها ، ويشير إلى ذلك رواية أبي يحيى الخنات (٣) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر ؟ فقال يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٩ من صلاة المسافرين

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أعداد الفرائض ونوافلها

وربما أيد الحل هنا على غير الراتبة عدم مشاهد النبي ﷺ من تلك المواضع في استحباب كثرة التطوع في حال السفر مع الصلاة قصرأ مع أنها ليست داخلة في شيء من المواضع الأربعة .

وبالجملة فدليل سقوطها مع التقصير صحيح صريح منفق عليه فلا يخرج عن مقتضاه إلا بدليل مثله ، سيما أننا لم نعثر على مصرح بهذا الحكم من المتقدمين .

إلا أنه يمكن أن يقال أيضاً أن سقوط الراتبة المذكورة إنما ثبت مع تعين التقصير وتحتّمه وحيثُذفع عدمه تبقى أدلتها الدالة على استحبابها مطلقاً وتوظيفها سالمة من المعارض ، وحيثُذفيمكن القول بجوازها اعتماداً على تلك الأدلة دون هذه ، والإحتياط لا يخفى . والله العالم .

الخامس - قد صرح جملة من الأصحاب : منهم - المحقق في المعتبر وغيره بأنه لا يعتبر في الصلاة الواقعة في هذه الأماكن التعرض لنية القصر والإتمام ، واستحسنه جماعة ممن تأخر عنه : منهم - السيد السند في المدارك وشيخنا المجلسي في البحار وغيرهما في غيرهما ، والمفهوم من كلام شيخنا الشهيد في الدروس والبيان وجوب التعرض لذلك في النية ، لكن صرح في البيان بأنه لا يخرج بذلك عن التخيير والمشهور خلافه .

والظاهر أن مرادهم بالتعرض لنية القصر والإتمام أخذ ذلك في قيود النية المشهور تصويرها في كتبهم بقول المصلي مثلاً : أصلي فرض كذا ... إلى آخره ، التي هي عبارة عن الكلام النفسي والتصوير الفكري ، وإلا فلا ريب أنه لا بد من اعتبار ذلك بل لا يمكن بدونه لضرورة عدم انفكاك أفعال العقلاء عند توجه النفس إلى شيء منها عن القيود المميزة ، ولهذا قيل لو كافنا الله العمل بغير نية لكان تكليفاً بما لا يطلق ، وهذه هي النية الحقيقية كما تقدم تحقيقه في غير مقام من مباحث النية .

والظاهر أن مرادهم أيضاً بعدم تعيين أحدهما بالنسبة إليه أنه لو نوى الإتمام

مثلاً جاز له الرجوع الى القصر ما لم يتجاوز محل العدول ولا يتعين عليه المضى على الإتمام ، وكذا لو نوى القصر جاز له العدول الى التمام ما لم يسلم على الركعتين مستصحباً للنية الأولى ، وإلا فلو كان المراد الإتيان بآيهما كيف اتفق كما يفهم من ظاهر العبارة لأشكّل ذلك في ما لو دخل بنية الإتمام ثم سلم على الركعتين ساهياً أو دخل بنية القصر ثم صلى الركعتين الأخيرتين ساهياً ، فإن الحكم بالصحة بناء على أنه مخير في الإتيان بهما وقد أتى بأحدهما مشكلاً ، لأن الظاهر أن المكلف وإن كان مخيراً بين الفردين إلا أنه باختياره أحدهما وقصده الامتثال به من غير عدول عنه في محل العدول يتعين في حقه وتترتب عليه أحكامه من الإبطال بزيادة ما تكون زيادته مبطلّة ونقصان ما نقصانه مبطل ، وإلا لزم الحكم بالصحة بناء على استحباب التسليم في ما لو صلى بنية التمام ثلاث ركعات ثم سلم على الثالثة ساهياً ، فانه قد أوجد الصلاة المقصورة في ضمن هذه الثلاث ركعات وإن كانت غير مقصودة فتكون مجزئة ، بل ولو سلم عامداً أو أحدث والحال هذه بعد اتمام الركعتين الأخيرتين أو فعل ما يطلّهما بعد ذلك فانه تكون صلاته صحيحة باعتبار اشتغالها على الصلاة المقصورة في الجملة ، والحكم بالصحة في أمثال ذلك خارج عن مقتضى القواعد والاصول المقررة .

وبذلك يظهر لك ما في كلام المحقق الاردبيلي في شرح الإرشاد حيث قال : الظاهر أنه لو نوى القصر ثم تممها نسياناً أو عمداً مع النقل تصح الصلاة وبالعكس . انتهى .

والظاهر أن مراده بالعكس ما لو نوى التمام ثم سلم على الركعتين الأولتين ساهياً أو أحدث بعد التشهد أو فعل غيره من المبطلات فانه تكون صلاته صحيحة . ومرجع كلامه الى اجزاء الإتيان بأحد الفردين واقفاً وإن لم يكن مقصوداً ولا مراداً له حال دخوله في الصلاة الى الفراغ منها ، وبطلانه أظهر من أن يذكر فإن العبادات تابعة للمقصود والنيات ولكل من أفرادها أحكام خاصة مبنية على ذلك كما لا يخفى

ج ١١ (حكم فوائت الامكنة الاربعة - هل يتم فيها من عليه فائتة؟) - ٤٧١ -

على من تأمل القواعد المستفادة من الأخبار وكلام الأصحاب في هذا الباب . والله العالم
السادس - قد اورد بعض الأصحاب اشكالا في هذا المقام وما شاكلة من
كل موضع حكم فيه بالتخير بين واجبين مع ارجحية احدهما ، كالحكم بالتخير بين
التسبيح والفاتحة في الاخيرتين مع الحكم بافضلية التسبيح ، والتخير بين الظهر
والجمعة مع افضلية الجمعة ، والحكم بالتخير في الاستنجاء بين الماء والاحجار مع
عدم التعدى و افضلية الماء ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام في بيان الاشكال المذكور
والجواب عنه والبحث في ذلك في الفصل الثامن في حكم الاخيرتين من الباب الثاني (١)
وفي بحث النية في الوضوء من كتاب الطهارة وغيرهما فليرجع اليه من احب
الوقوف عليه .

السابع - قد صرح جملة من متأخري المتأخرين : منهم - المحقق الاردبيلي
والفاضل الخراساني وشيخنا المجلسي بان الظاهر بقاء التخير في فوائت هذه الامكنة
فيتخير في قضائها بين الإتمام والقصر وان وقع القضاء في خارجها لعموم د من فائتة
صلاة فليقضها كما فائتة ، (٢) ثم احتملوا تعين القصر احتمالا وجعله بعضهم احوط
اما لو اراد ان يقضى فيها ما فات في خارجها فظاهرها عدم التخير للخبر المذكور .
الثامن - قال في المنتهى : من عليه صلاة فائتة هل يستحب له الإتمام في هذه
المواطن ؟ الأقرب نعم عملا بالعموم ، وكان والدى (قدس سره) يمنع من ذلك
لقوله ~~في فوائت~~ (٣) لا صلاة لمن عليه صلاة ، ولان من عليه فريضة لا يجوز له
فعل النافلة . انتهى .

وقد نقل هذا القول عن والد العلامة جماعة وردوه بالضعف ، وهو كذلك
بناء على ما هو المشهور بين المتأخرين من جواز الموسعة في القضاء ، وأما على

(١) ج ٨ ص ٤٢٨

(٢) تقدم في التعليقة ٢ ص ٢٢٧ والتعليقة ١ ص ٢٦ ما يتعلق بالمقام

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٤٦ من مواقيت الصلاة

كلام جمهور المتقدمين من القول بالمضايقة كما تقدم تحقيقه في محله فانه لا يشرع له الإتيان بالحاضرة مطلقاً إلا في آخر وقتها في أى مكان كان .
وكيف كان فهذا القول لا يظهر له وجه على كل من القولين ، فان ظاهره جواز الصلاة قصراً وانما منع من الركعتين الأخيرتين حيث انها نافلة ومستحبة وهى غير مشروعة لمن عليه فريضة واجبة . وفيه ان عموم الاخبار الدالة على التخيير دال على الصحة في مانحن فيه ، مع اننا نمنع ما ذكره من الاستحباب بل هاتان الركعتان باختيار الاتمام يكون من قبيل الواجب . وبالجلة فالظاهر ان كلامه لا وجه له يعتمد عليه .

التاسع - لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات فقبل بوجوب التقصر لتقع الصلاتان في الوقت ، واستظهره السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة ، وقيل يجوز الإتيان بالمصر تماماً في الوقت لاختصاصها بمقدار الأربع ركعات من آخر الوقت وقضاء الظهر . والظاهر ضعفه فان اختصاص هذا المقدار بها إنما يتم لو كانت يتعين الإتيان بها أربعاً وليس كذلك . وقيل يجوز الإتمام في العصر لعموم « من أدرك » (١) يعنى انه يصلّي الظهر قصراً أولاً ثم يصلّي العصر تماماً وان وقع بعضها خارج الوقت لعموم الخبر المذكور . وضعفه في المدارك بانه وان تحقق بذلك ادراك الصلاة إلا انه لا يجوز تعمله اختياراً لاقتضائه تأخير الصلاة عن وقتها المعين لها شرعاً . انتهى . والله العالم .

المسألة الرابعة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو دخل عليه الوقت في الحضر ثم سافر قبل الصلاة حتى تجاوز محل الترخص ، فقبل بوجوب الاتمام عليه مطلقاً اعتباراً بحال الوجوب ، ونقل ذلك عن جمع من الأصحاب : منهم - ابن أبي عقيل والصدوق في المقنع واختاره العلامة في جملة من كتبه وشيخنا الشهيد الثاني في المسالك ، ونقل في الروض ان القول بالاتمام في هذه المسألة

والمسألة الآتية هو المشهور بين المتأخرين ، ثم نقل بقية الأقوال التي في المسألتين معاً وقال بعد ذلك : والمسألة من أشكال الأبواب . وظاهره التوقف في الحكم هنا . وقيل بوجوب التقصير اعتباراً بحال الأداء ونقل عن الشيخ المفيد وابن ادريس والسيد المرتضى في المصباح والشيخ علي بن الحسين بن بابويه وجمع من الأصحاب : منهم - المحقق وهو اختيار جمع من أفاضل متأخري المتأخرين ، وقيل بالتفصيل بين سعة الوقت وعدمها فإن وسع القام وجب وإلا صلى قصراً ، ونسب هذا القول الى الشيخ في النهاية وموضع من المبسوط وهو اختيار الصدوق في الفقيه ، وقيل بالتخيير ونقل عن الشيخ في الخلاف . هذا ما وقفت عليه من الأقوال في المسألة .

والأصل في اختلاف هذه الأقوال اختلاف اخبار المسألة واختلاف الافهام في المقام ، وما أنا أسوق لك ما وصل الى من روايات المسألة مذيلاً لكل منها بما يتعلق به من البحث والكلام لينجلي بذلك عنها غشاوة الابهام فاقول :

الاول - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق قال يصلي ركعتين ، وان خرج الى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل اربعاً » . أقول : وهذا الخبر أقوى ما استدلل به العلامة في المختلف على القول الاول إلا انه قابل للتأويل كما ذكره جملة من المتأخرين من امكان حمل قوله : « الرجل يدخل من سفره » على معنى انه يريد الدخول وحيثئذ فصلاة الركعتين انما هي في السفر ، وقوله : « وان خرج الى سفره » اي أراد الخروج الى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل اربعاً يعني في الحضر . وهو قريب لان مثل هذا التجوز شائع في الآيات والأخبار ومنه قوله عز وجل : « اذا قمتم الى الصلاة » (٢) وقوله : « فاذا قرأت القرآن ... » (٣) ونحو ذلك .

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة المسافر .

(٢) سورة المائدة الآية ٨ (٣) سورة النحل الآية ٩٩

الثاني - رواية بشير النبال (١) قال : « خرجت مع ابي عبدالله عليه السلام حتى أتينا الشجرة فقال لي ابو عبدالله عليه السلام يا نبال قلت لييك قال انه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر ان يصلي أربعاً غيرى وغيرك ، وذلك انه قد دخل وقت الصلاة قبل أن نخرج . »

اقول : وهذه الرواية ظاهرة الدلالة على القول الأول ، وردها المتأخرون بضعف السند وعدم قوة معارضتها لما يأتي من الأخبار الدالة على التقصير في الصورة المذكورة . وما ذكره في الوسائل من حملها على انهما صليا في المدينة بعيد جداً كما لا يخفى .

الثالث - صحيحة اسماعيل بن جابر (٢) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام يدخل على وقت الصلاة وأنا في السفر فلا أصلي حتى أدخل أهلي ؟ قال صل وأتم الصلاة قلت فدخل على وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلي حتى أخرج ؟ فقال فصل وقصر ، فان لم تفعل فقد خالفت والله رسول الله ﷺ . »

اقول : وهذه الرواية صحيحة ظاهرة الدلالة على القول الثاني وهو وجوب التقصير والاعتبار بحال الاداء في الموضعين مؤكداً ذلك بالقسم على ان خلاف ذلك باى نوع كان خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ ومن ثم قال في المعتبر : وهذه الرواية أشهر وأظهر في العمل .

الرابع - صحيحة محمد بن مسلم (٣) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام ... الى أن قال قلت الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس ؟ فقال اذا خرجت فصل ركعتين ، والتقريب فيها كما في سابقتها . »

وأيد هذا القول زيادة على دلالة هاتين الصحيحتين انه في هذا الوقت مسافر فيتناول ما دل بعمومه أو إطلاقه على وجوب التقصير على المسافر ، ويزيده تأييداً ايضاً الأخبار الدالة على وجوب التقصير على المسافر اذا بلغ محل الترخص ، فان

اطلاقها شامل لما نحن فيه .

إلا ان هنا شيئاً قل من تنبيه له وهو ان من قال بوجوب الإتمام في هذه المسألة يشترط مضي وقت الصلاة كاملة الشرائط في الحضر ليحصل استقرارها في الذممة فيجب الإتيان بها عليه تماماً ، وظاهرهم ان محل الخلاف في المسألة مقصور موقوف على هذه الصورة فلو سافر قبل مضي الوقت المشار اليه لم يكن من محل الخلاف في شيء بل الواجب هو التقصير ، ولهذا ان بعض الاصحاب احتمل في صحيح محمد بن اسماعيل ومحمد بن مسلم المذكورتين حمل الأمر بالتقصير على الخروج من البلد بعد دخول الوقت وقبل مضي الوقت المشار اليه وجعل هذا وجه جمع بين اخبار القولين المذكورين ، وبه يشكل استدلال القائلين بالقول الثاني بهاتين الروايتين .

الخامس - رواية الوشاء (١) قال : « سمعت الرضا عليه السلام يقول اذا زالت الشمس وأنت في المصر وأنت تريد السفر فاتم فاذا خرجت بعد الزوال قصر العصر » .

اقول : هذا الخبر يحتمل حمليه على أن يكون الإتمام فيه بعد الخروج فيكون من أدلة القول الأول ، ويحتمل أن يكون الإتمام في المصر فلا دلالة فيه . وأما تقصير العصر فهو في السفر البتة لكن إن كان مع صلاة الظهر في المصر فيمكن ان يستدل به ايضاً للقول الثاني وهو الاعتبار بحال الاداء وان كان مع صلاة الظهر في السفر فيشكل ذلك كما لا يخفى ، ولعل الأمر بتقصير العصر هنا من ما يعين الحمل على الاحتمال الثاني . وكيف كان فالظاهر انه لا يمكن الاستناد الى هذا الخبر في شيء من أقوال المسألة لما عرفت من تشابهه واجماله .

السادس - موثقة عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سئل عن الرجل اذا زالت الشمس وهو في منزله ثم يخرج في سفر ؟ قال يبدأ بالزوال فيصليها ثم يعلى الأولى بتقصير ركعتين لأنه خرج من منزله قبل أن تحضر الأولى . وسئل

(١) الوسائل الباب ٢١ من صلاة المسافرين

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من اعداد الفرائض ونوقلها .

فان خرج بعد ما حضرت الاولى ؟ قال يصلي الاولى أربع ركعات ثم يصلي بعد النوافل ثمانى ركعات لانه خرج من منزله بعد ما حضرت الاولى ، فاذا حضرت العصر صلى العصر بتقصير وهى ركعتان لانه خرج في السفر قبل أن تحضر العصر .

أقول : ظاهر هذا الخبر انه مع الخروج بعد مضى وقت النافلة خاصة وهو الذراع يبدأ بالنافلة لدخول وقتها في الحضر ويصلى الظهر بتقصير لعدم دخول وقتها ثمة وانما دخل بعد السفر ، وظاهره ان الوقت الموجب للاتبان بها في السفر تماماً انما هو وقت الفضيلة فاذا مضى عليه وقت الفضيلة في الحضر حتى سافر صلى تماماً دون وقت النافلة ، والمفهوم من كلام الاصحاب في هذا المقام كما تقدمت الإشارة اليه ان الوقت المذكور انما هو من الزوال ، بمعنى انه لو زالت الشمس ومضى وقت الصلاة بشروطها بحيث استقرت في الذمة ثم سافر فهل يصلى في السفر تماماً أو قصرأ ؟ القولان المتقدمان ، وأما استحباب النافلة في السفر بعد مضى وقتها في الحضر فقد ذكره الاصحاب ايضاً لكن الظاهر ان المراد مضى وقت النافلة والفريضة معاً .

ثم ان ظاهر قوله : « وسئل فان خرج بعد ما حضرت الاولى ... الى آخره » انه متى خرج بعد مضى وقت النافلة والفريضة معاً انه يبدأ بالفريضة أولاً فيصليها تماماً حيث ان وقتها دخل عليه في الحضر ، والأمر باتمام الفريضة هنا دال على القول الأول وهو اعتبار حال الوجوب فتكون الرواية المذكورة من أدلته . إلا ان الامر بتأخير النافلة هنا عن الفريضة لا أعرف له وجهاً وجيهاً ولعله من التهاافت الذي يقع في روايات عمار .

واحتمل في الذخيرة الجمع بين روايات القصر والاتمام بهذه الموثقة حيث قال : ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يقال اذا خرج بعد دخول وقت الفضيلة يتم وان كان بعد دخول وقت الإجزاء يقصر وعلى هذا تحمل صحيحة اسماعيل ، فالمراد بالوقت في أحد الخبرين وقت الفضيلة وفي الآخر وقت الإجزاء ، ويشهد لهذا التأويل موثقة

عمار المذكورة ، لكنني لا أعرف أحداً من الأصحاب ذكر هذا التفصيل والمسألة عندي محل إشكال . انتهى .

اقول : بل ظاهر كلامهم كما قدمنا الإشارة إليه إنما هو خلافه ، حيث أنهم جعلوا محل الخلاف في القولين المذكورين إنما هو مضى ما يسع الفريضة بشروطها من الزوال في الحضر فإذا مضى هذا الوقت وسافر ولم يصل فهل يصل في السفر تماماً أو قصراً ؟ لان المدار على استقرار الفريضة في الذمة في الحضر وعدمه ، ولا ريب انه بمضى قدر الأربع الركعات بشروطها من الزوال يستقر الفرض في الذمة اتفاقاً سواء كان ممن يصل النافلة أم لا .

وبالجملة فان الاعتماد على هذه الرواية - مع ما عرفت من التهاوت فيها كما أوضحناه - لا يخلو من الإشكال .

السابع - ما نقله ابن ادریس في مستطرفات السرائر من كتاب جميل عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) انه قال : « في رجل سافر نسي الظهر والعصر في السفر حتى دخل أهله ؟ قال يصل أربع ركعات . وقال لمن نسي الظهر والعصر وهو مقيم حتى يخرج ؟ قال يصل أربع ركعات في سفره . وقال اذا دخل على الرجل وقت صلاة وهو مقيم ثم سافر صلى تلك الصلاة التي دخل وقتها عليه وهو مقيم أربع ركعات في سفره . »

اقول : وهذا الخبر صحيح السند وظاهره الاتمام في الدخول والخروج إلا انه لا يخلو من نوع اجمال ، وتفصيل ما اشتمل عليه أن يقال انه قد اشتمل على صور ثلاث : (احداها) - قوله « في رجل سافر ... الخ ، وهو محتتمل لأنه قد نسي الظهر والعصر حتى خرج وقتها وانه يصل في أهله أربع ركعات قضاء وعلى هذا يكون خارجاً عن ما نحن فيه ، ويحتتمل ولعله الأقرب انه نسيها في السفر مع بقاء الوقت الى دخول أهله وانه يصل أربعاً ، وفيه دلالة على ما يأتي في المسألة

الآتية من القول باعتبار الاداء كما دل عليه صدر صحيحة اسماعيل بن جابر المتقدمة .
(الثانية) - قوله ، وقال لمن نسي الظهر والمصر ... ، وفيه الاحتمالان المتقدمان ، وعلى تقدير الثاني منها وهو أن تكون صلاته الأربع في السفر اداء يكون الخبر دالاً على القول الأول في هذه المسألة وهو الاعتبار بحال الوجوب (الثالثة) - قوله ، وقال اذا دخل على الرجل ... الخ ، والأقرب انه تعميم بعد تخصيص أو ان الأول على القضاء كما عرفت وهذا على الاداء ، وعلى ايها كان ففي هذه الصورة دلالة على القول المذكور وهو الاعتبار بحال الوجوب فيكون الخبر المذكور من ادلته .

الثامن - ما نقله شيخنا المجلسي في كتاب البحار (١) من كتاب محمد بن المثنى الحضرمي انه روى فيه عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح المحاربي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام اذا خرج الرجل مسافراً وقد دخل وقت الصلاة كم يصلي ؟ قال أربعاً . قال قلت فان دخل وقت الصلاة وهو في السفر ؟ قال يصلي ركعتين قبل أن يدخل أهله وان دخل المصر فليصل أربعاً .

أقول : وصدر هذا الخبر ايضاً يدل على القول الأول بظاهره وان احتمل تأويله بما تقدم في الخبر الأول من حمل الخروج على ارادة الخروج فتكون صلاة الأربع في البلد .

التاسع - ما ذكره عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٢) حيث قال : وان خرجت من منزلك وقد دخل عليك وقت الصلاة ولم تصل حتى خرجت فعليك التقصير ، وان دخل عليك وقت الصلاة وأنت في السفر ولم تصل حتى تدخل أهلك فعليك التمام .

وظاهر هذه الرواية يساوق صحيحة اسماعيل بن جابر في الدلالة على الاعتبار بحال الاداء في الموضعين المذكورين ، إلا انها ايضاً قابلة للاحتمال الذي قدمناه في الصحيحة المشار اليها بان دخل وقت الصلاة قبل مضي وقت يسع الاثنيان بها بشرائطها

هذا ما حضرني من الزوايات المتعلقة بكل من القولين وأما باقي اخبار المسألة فتأتى في مطاوى البحث في هذه المسألة وفي المسألة الآتية ان شاء الله تعالى .
اذا عرفت ذلك فاعلم ان هذه الاخبار التي تلونها انما تصادمت في القول الاول والثاني ، وقد عرفت ما في ترجيح أحد القولين على الآخر من الاشكال لتطرق البحث الى كل من روايات الطرفين والإحتمال، وبه يشكل الترجيح في هذا المجال فالإحتياط فيها لازم عندي على كل حال .

وأما القول الثالث فالظاهر ان مستنده الجمع بين الاخبار كما ذكره الشيخ في كتابي الاخبار ، حيث جمع بينها بحمل ما دل على التمام على سعة الوقت والقصر على ضيقه . واستدل على هذا الجمع بما رواه عن اسحاق بن عمار في الموثق (١) قال : « سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة فقال ان كان لا يخاف فوت الوقت فليتم وان كان يخاف خروج الوقت فليقصر » . وفيه أولا - ان الجمع بين الاخبار لا ينحصر في ما ذكره لجوازه بوجوه اخر كما تقدم نقل بعضها .

وثانياً - ما ذكره السيد السند في المدارك حيث قال - بعد نقل ما قدمناه عن الشيخ من الجمع المذكور واستدلالة عليه بالخبر المشار اليه - ما لفظه : وهذه الرواية مع ضعف سندها انما تدل على التفصيل في صورة القدوم من السفر في اثناء الوقت لا في صورة الخروج الى السفر .

وثالثاً - ما سيأتى ان شاء الله تعالى في المسألة الآتية في معنى الموثقة المذكورة وانها ليست على ما فهمه منها وان لم يهتد اليه (قدس سره) في هذا المقام .
وأما القول الرابع فالظاهر ايضاً ان مستنده هو الجمع بين الاخبار ، ويرد عليه ما تقدم من عدم انحصار الجمع في الوجه المذكور .

وما استند اليه في هذا الجمع من صحيحة منصور بن حازم (٢) قال : « سمعت

— ٤٨٠ — (لو وصل البلد قبل الصلاة بعد دخول الوقت في السفر) ج ١١

أبا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فصار حتى يدخل أهله فان شاء قصر وان شاء أتم والاتمام أحب الى .
وفيه اولا - ان مورد الرواية انما هو الدخول من السفر فليست من محل البحث في شيء .

وثانياً - احتمال أن يكون المراد منها انه ان شاء صلى في السفر قصرأ وان شاء صبر حتى يدخل أهله ويصلي تماماً وهو الافضل ، وحينئذ ففيها دلالة على ترجيح التأخير الى دخول المنزل والصلاة تماماً .

وثالثاً - ما ذكره بعض مشايخنا من احتمال الحمل على التقية . لانه مذهب بعض العامة (١) .

ورابعاً - عدم قبول بعض الاخبار لهذا الحمل مثل صحيحة اسماعيل بن جابر المشتملة على الحلف بانه ان لم يفعل ما تضمنته فقد خالف رسول الله ﷺ وقوله ﷺ في رواية النبال « لم يجب ، المشعر بوجوب ذلك عليها ، والمتبادر من الوجوب هو الحتمى كما لا يخفى .

وبذلك يظهر لك بقاء المسألة في قالب الاشكال الموجب للاحتياط على كل حال . والله العالم .

المسألة الخامسة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ما لو دخل عليه الوقت في السفر ولم يصل حتى دخل بلده او بيته ، فالمشهور بين المتأخرين انه

(١) لم نجد الفرع في ما وقفنا عليه من كتبهم والذي حرر في كتبهم السفر بعد دخول الوقت فقال في المغني ج ٢ ص ٤٨٣ : اذا سافر بعد دخول وقت الصلاة فيه روايتان : له قصرها وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لانه سافر قبل خروج وقتها فاشبه ما لو سافر قبل وجوبها ، والرواية الثانية ليس له قصرها لانها وجبت عليه في المأخر فلزمه اتمامها . ويمكن استفادة التخيير في صورة الرجوع الى أهله قبل خروج الوقت من الرواية الاولى عنه بل من الثانية ايضاً بناء على ما هو المشهور عنه من التخيير للمسافر بين القصر والاتمام مطلقاً كما في المغني ج ٢ ص ٢٦٧ .

يتم في بلده أو منزله اعتباراً بحال الاداء ، وقال في المختلف ذهب اليه المفيد (قدس سره) بناء على اصله من ان الاعتبار بحال الاداء لاحال الوجوب ، وهو قول الشيخ على بن بابويه بناء على هذا الاصل وكذا ابن ادریس . انتهى . اقول : وهو الظاهر هنا من الاخبار على وجه لا يعتريه الشك والإنكار . وقيل بالتفصيل فيتم مع السعة ويقصر مع الضيق وهو مذهب الشيخ في النهاية وكتايب الاخبار ، وقيل بالتخير ونقل عن الشيخ ايضاً وابن الجنيد ، وحكى الشهيدان قولاً بالتقصير مطلقاً .

والذي يدل على القول الاول وهو الذي عليه المعول صحيحة اسماعيل بن جابر المتقدمة (١) وهي صريحة غير قابلة للتأويل بوجه .

وصحيحة العيص بن القاسم (٢) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلها؟ قال يصلها أربماً وقال لا يزال يقصر حتى يدخل بيته ، وهي صريحة كذلك .

ويدل عليه ايضاً ما قدمناه في المسألة السابقة من عبارة كتاب الفقه الرضوي ايضاً وما سيأتي من صحيحة محمد بن مسلم .

واستدل على القول الثاني بموثقة عمار المتقدمة (٣) والسيد السند في المدارك في المسألة السابقة انما أجاب عنها بضعف السند وعدم دلالتها على ما ادعاه الشيخ في تلك المسألة . وظاهر كلامه انه لو صح سندها لثم الاستدلال بها هنا .

وأنت خبير بان الطعن بضعف السند لا يقوم حجة على الشيخ ونحوه من المتقدمين ممن لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم كما قدمناه في غير موضع ، والأظهر في الجواب عنها انما هو ما قدمنا الاشارة اليه من ان المعنى في الموثقة المذكورة ليس ما ذكره بل الظاهر ان المراد منها انما هو أن من دخل عليه وقت الصلاة وقت قدومه من السفر فان كان لا يخاف فوت الوقت بوصوله الى منزله تركها حتى يدخل وصلها تماماً في بلده أو منزله ، وان كان يخاف فوته بذلك صلى قصراً في السفر قبل دخوله .

والنفريعات . وخالفه جماعة في وجوب القصر بالذهاب الى عرفات في الصورة المفروضة وهو عدم الإقامة بعد العود الى محل الإقامة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وبذلك يظهر ان المسألة بجميع ما فيها من التفاريع والشقوق والاحكام الآتية إنما استخرجها المجتهدون بانظارهم وكل أفتى بما وصل اليه علمه وفهمه ، وهي غالية من النص كما عرفت ومن أجل ذلك فللبحث في تفاصيلها مجال ، والجزم بالفتوى في بعض شقوقها غير خلى من شوب الإشكال .

وتفصيل الحال بما يتضح به هذا الاجمال ان يقال ان الخارج من موضع الإقامة بعد نية الإقامة والصلاة تماماً سواء كان في ضمن العشرة أو بعد تمامها لا يخلو أمره من أن يكون مريداً للعود الى موضع الإقامة أم لا ، وعلى الأول فاما أن يكون بعد عوده قاصداً المقام عشرة أيام أم لا ، وعلى الثاني من الثاني فاما أن يكون قاصداً للمفارقة أو ذاهلاً أو متردداً ، وحيث أن فيها صور خمس :

الأولى - ان يعزم على المفارقة وعدم العود الى موضع الإقامة ، وظاهر الأصحاب المتعرضين للبحث في هذه المسألة الاتفاق على التقصير وإنما اختلفوا في انه يقصر بمجرد الخروج من البلد وان لم يتجاوز محل الترخص لصدق السفر عليه والضرب في الارض واختصاص توقفه على مجاوزة محل الترخص بموضع الوفاق وهو بلد المسافر أو يتوقف على محل الترخص ومجاوزة الحدود لصيرورة موضع الإقامة بالنسبة اليه بعد الإقامة والصلاة تماماً في حكم البلد ، وكلامهم كما ترى هنا على اطلاقه غير واضح لدلالة صحيحة ابى ولاد (١) على انه متى نوى الإقامة وصلى تماماً فانه لا يقصر حتى يقصد المسافة ، والمفروض في المسألة ان المقصود أقل من المسافة فوجوب التقصير لا وجه له وهو أظهر من أن يحتاج الى مزيد بيان .

والحق بعض الأصحاب بهذه الصورة ما لو تردد الخارج على الوجه المذكور في العود وعدمه ، وما لو ذهل عن القصد الى المفارقة أو العود بنية إقامة عشرة أو لا معها ، وهو في الإشكال مثل سابقه لعدم تحقق القصد الى المسافة في الجميع

الذى هو شرط العود الى القصر .

الثانية - أن يعزم على العود الى موضع اقامته والاقامة عشرة مستأنفة ، وهذا من ما لا خلاف ولا اشكال فى كونه يتم ذاهباً وآياً وفى موضع قصده ، ووجهه ان فرضه التمام سابقاً ولم يحصل له ما يوجب الخروج عنه فيجب استصحابه والعمل عليه الى أن يتحقق المخرج .

الثالثة - أن يعزم على العود بدون اقامة عشرة بل إما مع اقامة ما دونها أو بدون اقامة بالمرة .

وقد عرفت من ما تقدم من كلام الشيخ وجوب القصر فى خروجه من موضع الإقامة ويستمر عليه فى ذهابه وفى مقصده وعوده ومحل اقامته . وبه قال العلامة وجماعة ، وقد تقدم تعليل الشيخ لذلك .

وعله جماعة بانه قد خرج من محل الإقامة وليس فى نيته اقامة اخرى فيعود اليه حكم السفر . وهذا الاستدلال كما ترى يقتضى ضم الرجوع الى ما مضى من الذهاب ويأتى فيه القولان المتقدمان فى التقصير بمجرد الخروج من البلد أو اشتراط محل الترخص .

وذهب الشيخ وجملة من المتأخرين - كالمحقق الشيخ على والشهيد والظاهر أنه المشهور وبه صرح جملة من متأخرى المتأخرين ايضاً - الى وجوب التمام فى الذهاب والمقصد والقصر فى الرجوع .

واحتجوا على الاول بانه إنما يخرج عن حكم الإقامة ووجوب التمام بالقصد الى المسافة وهى منتفية فى الذهاب ، لان المفروض الخروج الى ما دون المسافة . وعلى الثانى بانه حال رجوعه قاصد المسافة حيث انه قاصد الى بلده فى الجملة إما الآن أو بعد مروره وتوقفه فى بلد لإقامته أياماً دون العشرة والبلد الذى كان مقيماً فيه ساوى غيره بالنسبة اليه .

وأنت خير بأن وجوب الإتمام فى الذهاب كما أذعوه مبنى على عدم ضم

— ٤٨٩ — (العزم على العود الى محل الإقامة بدون إقامة عشرة) ج ١١

الذهاب الى الإياب ، وإلا فهذا التعليل آت في الذهاب أيضاً لزوال حكم الإقامة ببلوغ محل الترخص وتحقق قصد المسافة على الوجه السابق ، وحيث أن ثبت ما ادعوه من الاجماع على عدم جواز ضم أحدهما الى الآخر إلا في قصد الأربعة مع الرجوع ايومه أو ليلته وإلا فالقول الأول أظهر .

ثم أنت خير بما في ثبوت الأحكام الشرعية بمثل هذه الاجماع من الإشكال وإن كان ما ذكره من الأمثلة لهذه المسألة لا يخلو من تأييد إلا أنه لا يقطع مادة الإشكال ، ولهذا إن الفاضل الخراساني صاحب الذخيرة والكفاية رجح وجوب القصر بالخروج عن محل الإقامة كما هو قول العلامة والشيخ .

وقد اضطرب كلام شيخنا الشهيد (قدس سره) في هذه الصورة في ما اذا عزم على العود الى موضع الإقامة من غير قصد إقامة جديدة ، فقطع في البيان بعوده الى التقصير بالخروج كذهب الشيخ في المبسوط والعلامة ، وذهب في الدروس الى القصر في العود كما نقلناه عنه ، إلا أن عبارته فيه لا تخلو من إشكال ، حيث قال في الصورة المذكورة : إن فيه وجهين أقربهما القصر في الذهاب ومقتضى ذلك التمام بالوصول الى المقصد . وظاهره وجوب القصر في المقصد وإن أقام أياً ما إذ لا يدخل ذلك في الذهاب الذي أوجب فيه التمام ، وهذا يخالف ما ذكره أصحاب هذا القول فانهم يخصون القصر بوقت الرجوع وأما موضع المقصد فانه تابع للذهاب في وجوب الإتمام فيه .

هذا ، ولا يخفى عليك ما في كلامهم في هذه الصورة أيضاً من أنه لا يخلو من نوع إجمال حيث رتبوا القصر على عدم قصد الإقامة بقول مطلق ، وينبغي تقييده أيضاً بما اذا كان من مبدأ عوده الى منتهى المقصد مسافة لأن وجوب القصر معلق على قصد المسافة .

وقيده شيخنا الشهيد الثاني في رسالته أيضاً بما إذا كان بلد الإقامة التي يرجع اليها في سمت منتهى المقصد فالعود اليها مستلزم لقصد ذلك المقصد ، أما لو كان

مخالفاً له فالمتجه التمام بناء على أن المسافة المعتبرة في القصر لا تكون ملفقة من الذهاب والإياب إلا في قصد الأربعة كما تقدم . وفيه ما عرفت آنفاً .
والمشهور في كلام الأصحاب الذين وقفوا على كلامهم في هذه الصورة هو ما قدمناه أولاً من القولين .

ويظهر من العلامة (قدس سره) في أجوبة مسائل السيد السعيد مهنا بن سنان المدنى اختيار قول ثالث وهو وجوب الإتمام في الذهاب والإياب والمقصد وبلد الإقامة بعد الرجوع اليها حتى يخرج منها قاصداً للسفر ويصل الى محل الترخص فيجب عليه القصر حيثئذ تنزيلاً لبلد إقامته منزلة بلد الوطن ، فيصير اعتبار قصد المسافة إنما هو من بلد الإقامة لا ما قبله من الذهاب أو الرجوع . وهو من حيث الإعتبار لا يخلو من وجه .

الرابعة - أن يعزم على العود ويتردد في إقامة العشرة وعدمها ، وقد ذكر المحقق الشيخ على أن فيه وجهين : أحدهما - الإتمام مطلقاً لا تنفائاً للمقتضى للتقصير وهو عزم المسافة ، قال وأصحهما الإتمام في الذهاب والتقصير في العود ، لأن حكم الإقامة يزول بمفارقة البلد وإنما يعود اليها بإقامة أخرى ولم تحصل لمنافاته التردد . انتهى .
وفيه أن النص الصحيح في المسألة دل على أنه بنية الإقامة في بلد والصلاة تماماً يجب استصحاب التمام حتى يقصد المسافة وهذا متردد ليس قاصداً للمسافة .
وما علل به التقصير في العود من أن حكم بلد الإقامة يزول بالمفارقة وارد عليه في صورة الذهاب الذي أوجب فيه التمام فينبغي أن يجب القصر بناء على هذا التعليل .

ولا يمكن الجواب هنا بما تقدم من أن الذهاب لا يضم الى الإياب في حصول المسافة ، لأن وجوبه هنا لم يعلل بقصد المسافة إذ لا قصد للمسافة في الصورة المذكورة وإنما علل بمفارقة بلد الإقامة ومفارقة البلد حاصلة على كلتا الحالتين ، وهو إنما صار الى التمام في الذهاب من حيث استصحاب حكم الإقامة السابقة الموجبة للتمام .

حتى يحصل المقتضى للقصر وهذا بعينه آت في حال العود .
وبالجملة فكلامه (قدس سره) لا أعرف له وجه استقامة يدفع عنه تطرق
الإيراد ، وظاهر كلامه جعل هذه الصورة من قبيل الصورة الثالثة في بجى الوجهين
المتقدمين ، والفرق ظاهر فإن قصد المسافة في تلك الصورة ظاهر كما عرفت دون هذه ،
والأنسب بالقواعد في هذه الصورة هو الوجه الأول الذى ذكره وهو الإتمام
مطلقاً عملاً بظاهر النص المشار إليه . والله العالم .

الخامسة - الصورة بحالها وان يكون ذاهلاً عن الإقامة وعدمها بحيث يكون
عادم القصد الى ثبوت من الأمور المتقدمة ، وحكمها ما ذكرنا في سابقتها من الإتمام
مطلقاً ، أما لو كان في أول خروجه عزم على وجه من الوجوه وإنما حصل له الذهول
أخيراً عمل على ذلك العزم المتقدم .

وحيث قد اتضح لك ما في المسألة من الشقوق والخلاف وتعليل كل منهم
ما ذهب إليه بما ظهر من الدليل لديه مع ما عرفت من خلو المسألة من النصوص
على العموم والخصوص فالواجب الرجوع الى الإحتياط في ما بعد تطبيقه على النص
المشار إليه أعني صحيحة أبى ولاد (١) من المواضع التى أشرنا إليها . والله العالم .

فائدة

يستحب جبر المقصورات بالتسيحات الأربع المشهورة في دبرها لما رواه
سليمان بن حفص المروزى (٢) قال : قال الفقيه العسكرى عليه السلام يجب على المسافر
أن يقول في دبر كل صلاة يقصر فيها : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله
أكبر (ثلاثين مرة) لتنام الصلاة ، ولفظ الوجوب في الخبر محتمل للمبالغة في
الاستحباب أو المعنى اللغوى .

اللهم اجر تقصيرنا يعفوك وإحسانك وعاملنا بمجودك ورضوانك . هذا آخر

الكلام فى هذا المجلد وهو المجلد الرابع (١) من كتاب الحقائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة وهو آخر كتاب الصلاة ، ويتلوه ان شاء الله تعالى المجلد الخامس فى كتاب الزكاة والصوم بتوفيق الله سبحانه وتعالى وإعانتة ، والحمد لله سبحانه على توفيقه للاتمام والفوز بسعادة الإختتام ، وصلى الله على محمد وآله بدور التمام ومصاييح الظلام .

وكتب مؤلفه الحقير الجانى يمينه الدائرة اعطاه الله كتابه بها فى الآخرة الفقير الى ربه الكريم يوسف بن احمد بن ابراهيم البحرانى عفى الله تعالى عنه وعن والديه فى الارض المقدسة كربلاء المعلى بجوار سيد الشهداء عليه السلام بتاريخ اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع المولود من سنة ١١٨١ حامداً مصلياً مستغفراً (٢).

(١) هذا بحسب تقسيمه ، قدس سره ، وبحسب تقسيمنا هذا آخر الجزء الحادى

عشر ويتلوه الجزء الثانى عشر . ولحمد لله أولاً وآخراً .

(٢) أوردنا الختام والتاريخ على طبق النسخ الخطية

فهرس الجزء الحادى عشر من كتاب الحدائق الناضرة

الصفحة	الصفحة
٢٠ لو فانت الفريضة المعينة مرات مجهولة .	٢ مبحث القضاء
٢٢ هل يجب الترتيب بين الفرائض ؟	٢ عدم قضاء ما فات بصغر أو جنون
٢٥ الاعتبار فى القصر والتمام بحال الفوت	٣ هل يقضى المغنى عليه اذا استوعب اغماؤه ؟
٢٦ الاعتبار فى الجهر والاختفاء بحال الفوت	٨ هل يقضى المسلم المحكوم بكفره والمخالف اذا استبصر ؟
٢٧ الاعتبار فى هيئة الصلاة بحال الاداء	٩ هل يقضى من حصل الاغماء بفعله ؟
٢٧ قضاء الرجل عن المرأة وبالعكس .	١٢ هل يقضى النائم على خلاف العادة ؟
٢٧ قضاء النوافل الموقته	١٤ تارك الصلاة مستحلاً وغير مستحل .
٢٨ التصديق مع عدم القدرة على قضاء النوافل	١٥ هل تقبل توبة المرتد الفطرى ؟
٢٩ هل يحسن الاحتياط فى المبادات مطلقاً ؟	١٨ هل يجب تقديم الفائتة على الحاضرة ؟
٣١ قضاء الفرض المختلف باعتبار أول الوقت وآخره .	١٨ من نسى الفائتة من الجنس فى الحضر
٣٢ أخبار العبادة عن الاموات	٢٠ من نسى الفائتة من الجنس فى السفر
٣٨ الصلاة دين وكل دين يقضى عن الميت	٢ حكم الفريضة المزددة من حيث الجهر والإخفات .
٤٠ مشروعية الثيابة عن الميت واهداء الثواب له .	٢٠ لو تعددت الفائتة المجهولة .

الصفحة	الصفحة
اولا صلاة حقيقية ؟	٤١ هل يشرع قضاء ما لم تشتغل ذمة الميت به ؟
٨١ القراءة خلف المخالف	٤٣ هل يجب الترتيب فى القضاء عن الميت ؟
٨٢ لو ركع الامام المخالف قبل اتمام المأموم الفاتحة	٤٤ الاستئجار للصلاة والصوم عن الميت
٨٣ موارد وجوب الجماعة واستحبابها وحرمتها .	٥٣ القاضى والمقضى والمقضى عنه
٨٤ حرمة الجماعة فى النافلة	٥٧ هل يتخير بين الصلاة والصدقة عن الميت ؟
٨٤ مناقشة صاحب المدارك فى المقام	٥٧ هل يشترط كمال الولى حال الوفاة ؟
٨٥ الإيراد على صاحب المدارك	٥٧ لو لم يجب القضاء على الولى أو لم يكن للميت ولى .
٨٧ يعتبر فى الجماعة العدد واقله اثنان	٦٠ هل يسقط القضاء عن الولى لو اوصى الميت بقضاء غيره عنه باجرة ؟
٨٩ قيام المأموم الواحد عن يمين الامام واجب أو مستحب ؟	٦٠ الترتيب بين فوائت الولى والميت
٩٤ تأخر المرأة خلف الرجل فى الجماعة	٦١ اذا مات الولى فهل يجب القضاء على وليه ؟
٩٥ يعتبر فى الجماعة عدم الحائل المانع من المشاهدة .	٦١ هل للولى الاستئجار ؟
٩٨ حكم المصلى بجذاء الباب ومن يشاهده من المصلين	٦٢ الأخبار فى فضل الجماعة
١٠٠ جواز الحائل للمرأة	٦٩ توجيه ما ظاهره وجوب الجماعة
١٠٠ كفاية مشاهدة من يشاهد الامام	٧١ الأخبار فى حضور جماعة المخالفين
١٠١ حيلولة النهر بين الامام والمأموم	٧٨ كفاية الصلاة مع المخالفين
١٠١ الصلاة بين الاساطين	٧٨ هل يعتبر فى الصلاة مع المخالفين عدم المندوحة ؟
١٠٢ لو صلى فى داره خلف امام المسجد وهو يشاهد الصفوف	٨٠ هل الصلاة معهم بعد الصلاة لنفسه

الصفحة	الصفحة
١١٩ لو اقتدى بزيد فبان انه عمرو	١٠٣ يعتبر فى الجماعة عدم التباعد
١٢٠ لو قال كل من المصلين كنت الامام	١٠٣ حد التباعد المعتبر عدمه فى الجماعة
أو قال كنت مأموماً	١٠٧ لا يحرم البعيد من الصفوف حتى
١٢٢ لو شك المصليان فى ما أضمره	يحرم من يزول به التباعد
من الامامة والإتيام	١٠٨ لو خرج الصف المتوسط بين
١٢٣ الأقوال فى القراءة خلف الامام	الامام والمأموم عن الاقتداء .
١٢٦ الأخبار فى القراءة خلف الامام	١٠٨ يعتبر فى الجماعة عدم علو الامام
١٣٣ القول بكراهة القراءة خلف الامام	بما يعتد به .
١٣٦ القراءة خلف من لا يقتدى به	١١١ مقدار العلو المانع من القدوة .
١٣٦ التسبيح حال قراءة الامام	١١٢ لو كان الامام أعلى صلاته
١٣٦ اجمع بين استحباب التسبيح	١١٢ لو صلى الامام على سطح والمأموم
ووجوب الإنصات .	على آخر .
١٣٦ هل يستحب الإستعاذة ودعاء	١١٣ يعتبر فى الجماعة أن لا يتقدم
الإستفتاح على القول بحرمة	المأموم فى الموقف على الامام
القراءة على المأموم ؟	١١٥ هل يجوز تساوى موقف الامام
١٣٧ توجيه دلالة موثق زرارة على	والمأموم ؟
القراءة خلف الامام	١١٦ ما يعتبر به التساوى بين الامام
١٣٨ متابعة المأموم للامام فى الأفعال	والمأموم .
١٣٨ معنى المتابعة فى الأفعال	١١٨ هل يجوز استدارة المأمومين حول
١٣٩ هل يجوز مقارنة المأموم للامام	الكعبة ؟
فى تكبيرة الإحرام ؟	١١٩ يعتبر فى الجماعة نية الإتيام بامام
١٤٠ المتابعة فى الأقوال	معين

الصفحة	الصفحة
١٥٤ هل يكره اقتداء الحاضر بالمسافر وبالعكس ؟	١٤٠ تقدم المأموم فى الأفعال عمداً أو سهواً .
١٥٦ اقتداء المتنفل بالمفترض وبالعكس وبالمتنفل .	١٤١ الأخبار فى تقدم المأموم فى الأفعال
١٥٧ فروع فى إتيان المسافر بالحاضر وبالعكس	١٤٢ التقدم فى الرفع من الركوع أو السجود .
١٥٧ آداب الجماعة	١٤٣ التقدم فى الهوى للركوع أو السجود
١٥٨ أين يقف المأموم ؟	١٤٣ كلام صاحب المدارك ونقده
١٥٨ كيفية صلاة العراة	١٤٤ رفع المأموم قبل من لا يقتدى به
١٥٩ كيفية إتيان النساء بالمرأة .	١٤٥ لو ترك المأموم الرجوع على القول بوجوبه .
١٥٩ أهل الفضل فى الصف الأول	١٤٥ لو تقدم المأموم على الامام بركنين
١٦٠ ميمنة الصف أفضل	١٤٥ هل تبطل القدوة بالتأخر بقدر ركن ؟
١٦٠ لو اقتدى بالامام أصناف	١٤٧ يعتبر فى الجماعة توافق نظم الصلاتين فى الأفعال .
١٦١ هل الأفضل وقوف الامام فى وسط الصف ؟	١٤٨ الاقتداء فى اليومية بصلاة الكسوف والعيدى وبالعكس
١٦٢ يستحب إعادة المنفرد صلاته جماعة	١٤٨ اقتداء المفترض بمثله فى فروض الصلاة اليومية .
١٦٣ هل يستحب إعادة جماعة لمن صلى جماعة ؟	١٥٠ اقتداء المسافر بالحاضر وبالعكس
١٦٥ هل يستحب إعادة جماعة مع غير المفترض .	١٥٢ متى يسلم المسافر خلف الحاضر وبالعكس ؟
١٦٥ أى الصلاتين هى الفرض ؟	١٥٣ هل يجب بقاء الامام المسافر فى مجلسه الى أن يتم المقيم ؟
١٦٦ استحباب القرب من الامام	
١٦٦ إقامة الصفوف وسد الفرج	

الصفحة	الصفحة
١٨٦ شروط امام الجماعة	١٦٩ استحباب تقاوب الصفوف
١٨٧ امامة المرأة بمثلها في القريضة	١٧٠ تسبيح المأموم اذا فرغ من قراءته
١٩٣ لا يؤم القاعد القائم	قبل الامام
١٩٣ امامة الناقص للكامل	١٧١ الامام يصلى بصلاة أضعف المأمومين
١٩٤ امامة العارى بالمكسبى	١٧٣ الامام لا يقوم من مقامه حتى
١٩٤ امامة اللاحن ونحوه بالمتقن	يتم من خلفه
١٩٥ امامة المبدل حرفا بغيره	١٧٤ الامام يسمع المأموم وهو لا يسمعه
١٩٥ امامة التمام والقافاء .	١٧٤ لا يجب الجهر على الامام فى
١٩٦ هل يجب على اللاحن ونحوه	الآخرين للتسالم على الإستحباب
الإتيام بالمتقن ؟	١٧٦ اتفاق الأصحاب على الحكم يعلم منه
١٩٦ لا تؤم المرأة الرجل	أو يظن انه مذهب الأئمة (ع)
١٩٧ امامة الخنثى للرجل والخنثى	١٧٧ نقد التفرد بالعمل بالأخبار
١٩٧ صاحب الامارة والمسجد والمنزل	١٧٧ تأكد اسماع الامام التشهد
أحق بالامامة	١٧٨ تطويل الامام ركوعه انتظاراً
١٩٨ لو اجتمع صاحب الامامة مع	١٧٨ ما يقول المأموم عند انتهاء الامام
صاحب الراتبة أو المنزل	من الفاتحة ؟
١٩٩ لو تأخر الامام الراتب	١٧٩ متى يقوم المأمومون الى الصلاة ؟
١٩٩ الإشكال فى روايتى معاوية والحناف	١٨٠ مكروهات الجماعة
٢٠٠ امام الأصل احق بالإمامة	١٨٠ وقوف المأموم وحده فى الصف
٢٠٠ لو أذن أحد الثلاثة لغيره	١٨٢ معنى القيام بجذاء الامام
٢٠٠ هل الأفضل للثلاثة الإذن للاكمل	١٨٤ التنفل بعد قوله قد قامت الصلاة .
أو المباشرة ؟	١٨٦ تخصيص الامام نفسه بالدعاء

الصفحة	الصفحة
٢٢٢ هل تكراه امامة الاغلف أو تحرم؟	٢٠١ هل يقدم الهاشمى فى الإمامة ؟
٢٢٤ امامة من يكرهه المأمومون	٢٠٢ من يؤم القوم عند التشاح ؟
٢٢٦ امامة المتيمم بالمتوضئين	٢٠٣ الايراد على الأصحاب فى جعل
٢٢٧ امامة العبد	المرجحات فى مورد التشاح .
٢٢٩ امامة المقيد بالمطلقين وصاحب الفالج	٢٠٤ هل يقدم الأقرأ على الأفقه أو
بالأصحاء	الأفقه عليه ؟
٢٢٩ امامة المسافر بالحاضر وبالعكس	٢٠٤ الاستدلال لتقدم الأفقه
٢٣٠ ظهور كفر الامام أو فسقه أو	٢٠٩ تفسير الاقرأ
حدثه بعد الصلاة .	٢١٠ الاختلاف فى ترتيب المرجحات
٢٣٤ لو خاف المأموم عند دخوله رفع	٢١٠ معنى الهجرة
الامام رأسه .	٢١١ الترجيح بالهجرة والسن
٢٣٧ هل يجوز للمأموم الإنفراد لغير عذر؟	٢١١ الترجيح بصباحة الوجه
٢٤٠ اذا فات المأموم شئ مع الامام	٢١٣ اخبار الاستنابة لو عرض للامام
جعل ما يدركه اول صلاته .	عارض
٢٤١ هل يقرأ المأموم اذا أدرك الامام	٢١٦ مواضع الاستنابة
فى الأخيرتين ؟	٢١٧ هل تجب الاستنابة فى موردها ؟
٢٤٨ لو لم يعمل الامام المسبوق للقراءة	٢١٨ استنابة المسبوق
٢٤٨ وظيفة المسبوق فى اخيرتيه .	٢١٨ استنابة من لم يكن من المأمومين .
٢٤٩ متابعة المسبوق للامام فى القنوات	٢١٩ بعض الفروع المتعلقة بالمقام
والتشهد .	٢٢٠ لا فرق بين تقديم الامام والمأمومين
٢٥٠ متى يتم المأموم صلاته ؟	٢٢٠ تقديم المسبوقين بعضهم بعد
٢٥٠ احوال المأموم فى دخوله مع	انقضاء صلاة الامام .
الامام	٢٢٢ من تكراه امامته

الصفحة	الصفحة
٢٧٧ هل يبقى اقتداء الفرقة الثانية فى الركعة الثانية حكما ؟	٢٥٢ هل يجب الاستئناف لو دخل مع الامام بعد الركوع ؟
٢٧٩ نصيب كل من الفرقتين من صلاة المغرب فى الخوف	٢٥٧ لو دخل الامام والمأموم فى النافلة
٢٨٠ هل تقرأ الطائفة الثانية فى ثالثة الامام ؟	٢٥٨ لو دخل الامام والمأموم فى الفريضة
٢٨١ هل تخالف صلاة الخوف صلاة الجماعة ؟	٢٦٠ لو دخل امام الاصل والمأموم فى الفريضة .
٢٨٢ جملة من الفروع فى صلاة الخوف	٢٦٠ لو دخل الامام المخالف والمأموم فى الفريضة .
٢٨٤ صلاة بطن النخل	٢٦١ هل يجوز الاقتداء بمن يعلم نجاسة ثوبه أو بدنه ؟
٢٨٥ صلاة عسفان	٢٦٤ صلاة الخوف
٢٨٦ هل تشرع صلاة عسفان ؟	٢٦٥ هل يجب القصر فى صلاة الخوف فى الحضر ؟
٢٨٧ صلاة شدة الخوف	٢٦٧ تحديد القصر فى صلاة الخوف
٢٨٩ فروع فى صلاة شدة الخوف	٢٦٩ شروط صلاة ذات الرقاع
٢٩١ هل يفرق بين اسباب الخوف فى ايجاب قصر الكية والكيفية ؟	٢٧٠ كيفية صلاة ذات الرقاع
٢٩٣ صلاة الموتى والغريق	٢٧٤ وجه التسمية بذات الرقاع
٢٩٦ صلاة المسافر - السفر يوجب القصر	٢٧٤ انتظار الامام الفرقة الثانية بالقراءة أو تطويلها
٢٩٨ المسافة التى توجب القصر	٢٧٥ هل ينتظر الامام فراغ الفرقة الثانية بالشهد أو بالسلام ؟
٣٠٠ تحديد الفراسخ الثمانية الموجهة للقصر .	٢٧٦ هل يجب على الفرقة الأولى نية الإفراد عند مفارقة الامام ؟
٣٠٣ ما تعلم به المسافة الموجهة للقصر	
٣٠٥ لو اختلف السير والتقدير	

الصفحة	الصفحة
٣٢٥ الاستدلال للمختار وهو ان	٣٠٥ مبدأ التقدير
المسافة ثمانية امتدادية أو ملفقة	٣٠٦ لو قصد المسافة في زمان يخرج به
٣٢٨ يشترط في القصر قصد المسافة	عن اسم المسافر
٣٢٨ الإيراد على صاحب المدارك في المقام	٣٠٧ اعتبار المسافة في سفر البحر
٣٣٠ هل يضم باقى الذهاب الى الاياب؟	٣٠٧ انما يجب القصر عند ثبوت المسافة
٣٣٣ يعتبر في القصر استمرار قصد	٣٠٨ هل يجب الاعتبار مع الشك في
المسافة	بلوغ المسافة؟
٣٣٤ هل يعيد المسافر ما صلاه قصرأ	٣٠٩ لو كان للبلد طريقان أحدهما مسافة
إذا رجع عن نيته أو تردد؟	٣١٠ لو تردد يوما في ثلاثة فراسخ
٣٣٦ التردد بعد بلوغ المسافة	٣١١ لو تعارضت البيئتان في المسافة
٣٣٧ من علق سفره ابتداء أو في	٣١١ هل يكفى اخبار الواحد بالمسافة؟
الائناء على الرفقة	٣١٢ هل يجوز اقتداء مثبت المسافة
٣٣٨ انتظار الرفقة لا يوجب العدول	بالتأني لها وبالعكس؟
عن القصر	٣١٣ الأقوال في ما اذا كانت المسافة
٣٣٩ هل يقصر المكروه على سير المسافة؟	أربعة فراسخ فصاعداً دون الثمانية
٣٤٠ يشترط في القصر ان لا ينقطع	٣١٧ الاخبار في ما اذا كانت المسافة
السفر باحد القواطع .	أربعة فراسخ فصاعداً
٣٤١ انقطاع السفر بنية اقامة عشرة أيام	٣٢١ دليل اعتبار الرجوع ليومه في
٣٤٣ هل يشترط التوالى في عشرة الاقامة؟	التقصير في الأربعة ونقده .
٣٤٧ هل يكفى التلفيق في عشرة الاقامة؟	٣٢٢ النظر في دليل التفصيل بين الرجوع
٣٤٩ القول بكفاية اقامة خمسة أيام	ليومه وعدمه بالوجوب والتخير
في الاتمام	٣٢٤ نقد دليل القول بان الأربعة أقل
٣٤٩ توجيه الرواية الدالة على ذلك	ما يجب فيه التقصير

الصفحة	الصفحة
٣٧٤ لا يشترط السكنى فى الملك	٣٥٣ ما هو المعتبر فى ترخص المقيم
٣٧٥ هل يترتب حكم الملك على الوطن المتخذ؟	دخولا وخروجا
٣٧٩ وجوب الإتمام على المسافر بعد مضى ثلاثين يوما مترددا	٣٥٦ التاوى للاقامة فى اماكن متعددة
٣٨٠ يشترط فى القصر أن يكون السفر سائنا.	٣٥٧ رجوع المقيم بعد انشاء السفر
٣٨١ لا فرق فى الإتمام بالسفر المحرم بين حرمة بنفسه وبغاياته	٣٥٨ الإشكال فى المقام وجوابه .
٣٨٣ المدار فى حرمة السفر واباحته القصد والنية	٣٥٩ هل القاطع للسفر مجرد الملك أو خصوص المنزل؟
٣٨٤ المعصية فى السفر مانعة ابتداء واستدامة	٣٩٠ اخبار السفر الى القرية أو الضيعة أو المنزل أو المرور بها
٣٨٤ هل يعتبر فى تقصير العاصى رجوعه عن قصده كون الباقي مسافة؟	٣٦٥ مورد اعتبار الاستيطان ستة أشهر فى قاطعية السفر
٣٨٥ حكم المتصيد فى حديث ابن سنان	٣٦٨ كلام لبعض الاعلام فى المقام
٣٨٦ حكم المتصيد فى حديث ابن بصير	٣٦٩ كلام صاحب المدارك فى المقام ونقده
٣٨٦ السفر لصيد التجارة	٣٧١ هل تكفى اقامة الأشهر الستة دفعة أو لابد منها كل سنة؟
٣٩٠ يشترط فى القصر ان لا يكون السفر عملا للمسافر	٣٧٢ لا يعتبر فى اقامة الأشهر الستة التوالى
٣٩٤ ما ينافى به الإتمام فى من يكون السفر عملا له	٣٧٣ اعتبار الإتمام بنية الاقامة فى الأشهر الستة
٣٩٥ الضابط فى كثرة السفر	٣٧٣ هل يعتبر الملك فى المنزل وغيره؟
	٣٧٣ المعتبر الاستيطان بعد الملك
	٣٧٤ اشتراط دوام الملك

الصفحة	الصفحة
٤٢٢ هل يشترط فى البقاء على التمام بعد	٣٩٩ من اقام فى بلده خمسة ايام بين
العدول كون الاتمام بنية الاقامة؟	سفرته
٤٢٢ الإتمام فى اماكن التخيير	٤٠٠ كلام لبعض الاعيان ينتصر به
٤٢٣ لو نوى الاقامة فى الصلاة قصرأ	للمشهور
فاتمها ثم رجع	٤٠٢ نقد الكلام المذكور
٤٢٤ هل يعتبر فى البقاء على التمام الإتمام	٤٠٤ يشترط فى القصر التوارى عن
بعد نية الاقامة؟	البيوت أو خفاء الاذان
٤٢٦ من أتم فى مورد القصر عالماً عامداً	٤٠٥ الأقوال فى حد الترخص
٤٢٩ من أتم فى مورد القصر جاهلاً	٤٠٦ سبب الاختلاف فى حد الترخص
٤٣٢ من أتم فى مورد القصر ناسياً	٤٠٨ تحقيق حد الترخص من جهة
٤٣٦ من قصر فى مورد التمام	البيوت
٤٣٨ صلاة المسافر فى المواضع الأربعة	٤١٠ هل يفرق بين البلدان الصغار
٤٣٨ الأخبار فى صلاة المسافر فى	والكبار فى حد الترخص؟
المواضع الأربعة وتحقيق مفادها	٤١٢ حد الترخص فى الإياب
٤٤٩ دليل الصدوق لوجوب التقصير	٤١٥ العدول عن نية الاقامة
فى المواضع الأربعة ومناقشته	٤١٦ هل يرجع الى التقصير بمجرد
٤٥٠ تصادم الأخبار الواردة فى المسألة	العدول أو يتوقف على قصد المسافة؟
٤٥١ ترجيح اخبار التمام على القصر	٤١٧ هل يتم ناوى الاقامة بعد العدول
٤٥٥ موضع استحباب الاتمام من	لو صلى الصبح أو المغرب؟
الحرمين الشريفين .	٤١٨ هل يتم ناوى الاقامة بعد العدول
٤٥٩ موضع استحباب الاتمام من الكوفة	لو صام الصوم الواجب؟
٤٦٢ هل يستحب الاتمام فى خصوص	٤٢١ ما يناط به وجوب الإتمام بعد
الحائز أو فى جميع البلد؟	العدول

الصفحة	الصفحة
٤٦٤ تحديد الحائر الشريف	٤٨٠ قبل الصلاة
٤٦٥ ما نقل عن المرتضى وابن الجنيد	٤٨٠ لو وصل البلد قبل الصلاة بعد
من وجوب الاتمام في المواضع	دخول الوقت في السفر
الأربعة	٤٨٢ اقوال الاصحاب في هاتين المسألتين
٤٦٦ التخيير في المواضع الاربعة	٤٨٣ لو نوى الإقامة وأتم ثم خرج
لا يجرى في الصوم	الى ما دون المسافة
٤٦٧ حكم النافذة الساقطة في السفر في	٤٨٤ لو خرج بعد نية الإقامة والإتتمام
الاماكن الأربعة	قاصداً عدم العود
٤٦٩ نية القصر والإتتمام في الصلاة في	٤٨٥ العزم على العود مع البقاء عشرة
الاماكن الأربعة	٤٨٥ العزم على العود بدون البقاء عشرة
٤٧١ الإشكال في التخيير بين واجبين	٤٨٧ العزم على العود مع التردد في
مع أرجحية أحدهما وجوابه	إقامة عشرة
٤٧١ حكم فوائت الامكنة الاربعة	٤٨٨ العزم على العود مع الذهول عن
٤٧١ هل يتم من عليه فائتة في الاماكن	الإقامة
الأربعة؟	٤٨٨ جبر المقصورات بالتسيحات
٤٧٢ لو دخل الوقت في المحضر ثم سافر	الاربع .

نستمر ك هناما فاتنا التنبيه عليه

في محله والترتيب بحسب أرقام الصفحات

(١) - أوردنا في التعليقة ٤ ص ٣٩ أن اللفظ المنقول عن السيد (قدس سره) للحديث المجتمعية لم نجده في كتب أحاديث العامة . وقد وقفنا بعد ذلك على كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدی وهو من كتب أصول الفقه وفيه ج ٣ ص ٣٧٢ هكذا : قالت يا رسول الله (ص) إن ابني أدرسته الوفاة وعليه فريضة الحج فان حججت عنه أينفعه ذلك ؟ فقال أرأيت لو كان على إبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك ؟ فقالت نعم . قال : فدين الله أحق بالقضاء . ولم يذكر المصدر .

(٢) - جاء في الصفحة ٤٣ السطر الأخير هكذا : « وقد استدلل لهذا القول من بعض المعاصرين ، وهو تصحيح لما ورد في النسخ تبرعاً بما يساعد عليه الاعتبار والعبارة في النسخ هكذا : « وقد اسند هذا القول عن بعض المعاصرين » .

(٣) - أوردنا صحيحة ابن أبي يعفور في هذه الطبعة ص ٦٣ على طبق التهذيب لأن المنقول في المتن هي رواية الشيخ (قدس سره) وقد أوردناها المجلسي في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦١٩ عن الشيخ بهذا اللفظ أيضاً .

(٤) - جاء في الصفحة ٦٤ هكذا : « وقال الصدوق قال ابني في رسالته الى : صلاة الرجل في جماعة ... » وقد أوردنا في التعليقة ٣ أن القول المذكور أوردته في الفقيه بدون نسبة الى أبيه . وقد وقفنا عليه بعد ذلك مع النسبة الى أبيه في الحصول ج ٢ ص ١٠٤ .

(٥) - جاء في الصفحة ٦٦ حديث القداح عن الصادق عن آبائه (ع) عن المجالس وثواب الأعمال والمحاسن ، وليس في حديث المحاسن ص ٨٤ الرواية عن آبائه (ع) راجع الوسائل الباب ٢ من الجماعة رقم ٦ .

(٦) - جاء في الصفحة ٦٧ في السطر ١٠ هكذا : « ستة وثلاثين ألفاً وأربعمائة

صلاة ، تبعاً لروض الجنان والبحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٤ ولكن الظاهر ان الصحيح ما في نسخ الحدائق «ثمانية وثلاثين ألفاً وأربعمائة صلاة» لان الثواب في كل عدد جعل ضعف ما تقدمه إلا في الثلاثة فانه جعل ستائة ضعف ثواب الاثنين وهو مائة وخمسون ، وعليه يكون الصحيح في العشرة سبعين ألفاً وستة آلاف وثمانمائة صلاة .

(٧) - جاء في التعليقة على الحديث (٣) ص ٧١ ان كلمة « في الصف الاول ، ثانياً زائدة . والامر كذلك إلا ان من أحاديث الباب حديث حماد وفيه هذه الكلمة ثانياً ولم يذكر في أحاديث الباب ، فلعل هذه الكلمة المذكورة ثانياً في حديث الحلبي جزء من حديث حماد وقد سقط من النسخ .

(٨) - جاء في الصفحة ٨٣ ان ما اشتمل عليه الحديث الثالث والثلاثون من التشهد حال القيام اذا ألتأته التقية الى ذلك قد ورد مثله في خبر لابي بصير إلا انه لا يحضرنى الآن مكانه . أقول لم أعر عليه بعد الفحص عنه في مظانه وقد أشار اليه ص ٨٩ أيضاً .

(٩) - جاء في الصفحة ١٠٢ في حديث انس انه كان يصلي في بيت حميد بن عبد الرحمن وقد أوردنا في التعليقة ٣ ان في المغني « موت حميد ، وقد جاء في سنن البيهقي ج ٣ ص ١١١ « بيوت حميد ، وهو موافق للفظ التذكرة .

(١٠) - جاء في الصفحة ١٣٦ انه عبر عن القراءة الاخفائية في بعض الاخبار بالصمت وقد أوردنا في التعليقة ٢ انه في الوسائل في الباب ٣١ من الجماعة ونوضح ذلك هنا بانه حديث علي بن يقطين رقم ١٣ ولم يورده في اخبار القراءة خلف الامام .

(١١) - جاء في الصفحة ١٣٩ السطر ١٧ و ١٨ هكذا : « لا يدخل في الصلاة إلا حين يدخل الامام ... ، وفي النسخ الخطية « إلا حتى ... ، ومن الواضح عدم انسجامه ، والظاهر ان العبارة هكذا : « لا يدخل في الصلاة حتى يدخل الامام ، أو « إلا ان يدخل الامام ، وفي النسخة المطبوعة « الا حتى ، ايضاً ثم شطب على

كلمة « حتى »، وكتب عليها كلمة « حين »، فخرينا عليها وإن كان ما ذكرناه من العبارتين ادخل في المقصود.

(١٢) - جاء في الصفحة ١٦٠ السطر ١٨ هكذا : « يقف الأحرار » تبعاً للطبعة ، وفي الخطية « يصف » ،

(١٣) - جاء في الصفحة ١٧٢ حديث ابن سنان عن الكافي في التهذيب وكذا في الوافي باب (آب الامام) ولم نجده في الكافي في مظانه ولم ينقله في الوسائل إلا من التهذيب.

(١٤) - جاء في الصفحة ٢٠٣ السطر ١٣ و ١٤ هكذا : « بالاتفاق على من لم يكن ، وفي النسخ « على غير من لم يكن » ، وقد حذفت كلمة « غير » ، في هذه الطبعة لزيادتها .
(١٥) - جاء في الصفحة ٢٠٨ السطر ٤ والصفحة ٢١٠ السطر ٣ هكذا : « عمرو بن أبي سلبية » تبعاً للنسخ ، والصحيح « عمرو بن سلبية » كما في تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٦٨ .

(١٦) - جاء في الصفحة ٢١٤ في الحديث الرابع هكذا : « عن سلبية أبي حفص ، تبعاً للوافي باب (عروض عارض للامام) وفي الفروع ج ١ ص ١٠٢ عن سلبية بن أبي حفص ، وفي التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ والوسائل عن سلبية عن أبي حفص ، وفي الاستبصار ج ١ ص ٤٠٤ عن مسلم عن أبي حفص .

(١٧) - جاء في الصفحة ٢٢٥ في عبارة الروض هكذا : « ويركب رأس كل ما يريد » ، والظاهر ان الصحيح هكذا : « ويركب رأسه في كل ما يريد » .

(١٨) - جاء في الصفحة ٤٤٨ في حديث ابن بزيع « بتقصير » تبعاً للنسخ وفي كتب الحديث « تقصير » .

منشورات دار الكتب ببيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	الطبرسي	ضياء الصالحين	الجوهري
مصادر وأسانيد نهج البلاغة	عبد الزهراء الخطيب	عبار بن ياسر صدر الدين شرف الدين	الإسلام وأسس التشريع
شرائع الاسلام ١-٤	العلامة الخلي	عبد المحسن فضل الله	مقتل الحسين
جامع الرواة	الأردبيلي	عبد الله السبيتي	حجر بن عدي
معالم التوحيد	العلامة الشيخ جعفر سبحاني	سلمان الفارسي	عبد الله السبيتي
معالم الحكومة الاسلامية	جعفر سبحاني	عبار بن ياسر	عبد الله السبيتي
معالم النبوة	جعفر سبحاني	مذهب أهل البيت	محمد الحيدري
مفاتيح الجنان	عباس القمي	كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري
الباقيات الصالحات	عباس القمي	النكت الاعتقادية	جعفر النقدي
الأنوار البهية	عباس القمي	علي الأكبر	محمد علي عابدين
فرق الشيعة	التوبختي	من ذا وذاك	محمد جواد مغنية
حق اليقين	العلامة عبد الله شبر	شبهات الملحدن	محمد جواد مغنية
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	مصدر الوجود	جعفر سبحاني
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	فلسفات إسلامية	بسام مرتضى
مناقب الإمام علي	ابن المغازلي الشافعي	طب الإمام الصادق	محمد الخليلي
أدعية وأعمال شهر رمضان	إعداد الدار	الأخلاق عند الإمام الصادق	محمد أمين زين الدين
١٠٠ شاهد وشاهد	عبد الزهراء الخطيب	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
الاستنصار	الكراجكي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
الوصية الخالدة	عباس الموسوي	سعد السعود	ابن طاووس
تلخيص المحصل	نصير الدين الطوسي	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
معالم العلماء	ابن شهر آشوب	الفصول المختارة	الشيخ المفيد
		الانتصار	الشريف المرتضى
		مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الخلي





